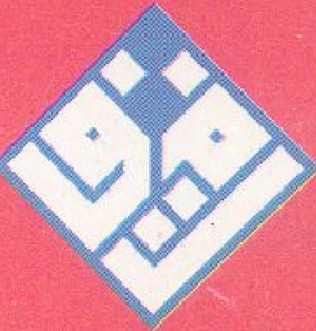
٥٠

المجلس الأعلى للثقافة



المشروع القومي للترجمة

الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر

الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط

تأليف
جوان كول

ترجمة
عنان على الشهاوى

مراجعة وتقديم
عاصم الدسوقى

273

المشروع القومى للترجمة

الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر

الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط

تأليف

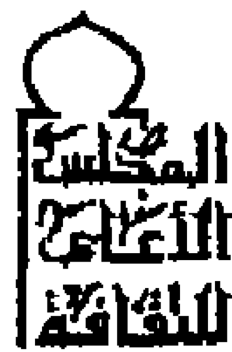
جوان كول

ترجمة

عنان على الشهاوى

مراجعة وتقديم

عاصم الدسوقى



٢٠٠١

هذه ترجمة لكتاب :

Colonialism and Revolution in the Middle East
Social and Cultural Origins
of Egypt's Urabi Movement
Juan R. I. Cole

المحتويات

الجداول والخرائط

الموضوع	الصفحة

هذا الكتاب ..

يظل تفسير الثورات الوطنية فى تاريخ مصر الحديث أحد إشكالات البحث فى التاريخ ، وذلك بسبب تعدد المفاهيم النظرية والمداخل الفكرية لتناول ظاهرة الثورة بشكل عام ، وهو تعدد أدى بدوره إلى تعدد وجهات النظر واختلافها بشأن الظاهرة الواحدة .. فالمدخل السياسى مثلا يرى فى الثورة صراعا على السلطة بين قوى سياسية ، على حين أن المدخل الاقتصادى ينتهى إلى الصراع الطبقى بين من يملكون وسائل الإنتاج والسلطة السياسية وبين من لا يملكون من العمال والفلاحين .. وهكذا .

ولقد أخرجت المطابع المصرية والمطابع الأجنبية الكثير من الدراسات المتخصصة والكتب العامة عن الثورة العرابية فى مصر ١٨٨١ – ١٨٨٢ سواء من وجهة نظر وطنية فى تمجيد البطولة ، أو من وجهة نظر سياسية فى البحث عن الصراع بين المصريين والأتراك الشراكسة ، أو من وجهة نظر اجتماعية اقتصادية فى الصراع بين الفلاحين وطبقة الملاك الحكام .

ولعل كتاب جوان كول عن " الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر " الذى نحن بصدده هو أحدث الدراسات الأجنبية الأكاديمية عن الثورة العرابية (صدر فى ١٩٩٩) . ويؤكد هذا فى حد ذاته أن الثورة العرابية ما تزال مجالا لبحوث وبحوث ، وأن الدراسات السابقة على كثرتها ينقصها شىء ما ، إما معلومات تكشف عنها مصادر كانت بعيدة عن متناول أصحاب الدراسات السابقة ، وإما عدم نضج المفاهيم والمصطلحات عند أولئك الباحثين بحيث جاءت أحكامهم غير متسقة . وفى هذا يشير المؤلف إلى أن أهم الكتابات الغربية المعتمدة فى الموضوع والمؤثرة تقوم على افتراض التفوق الأوروبى وعدم قدرة الشرق على التعامل مع العالم الحديث مما يستدعى على الفور نغمة الاستشراق كما كشف عنها إدوارد سعيد ، وبعضها وقع فى خطأ البحث فى الثورة العرابية عن طراز الثورة الفرنسية الشهيرة (يوليو ١٧٨٩) . وفى بعض الكتابات المصرية اكتفى أصحابها بالقول بأن الثورة تمرد شمل الأمة على

يد المثقفين وطوائف المدن وصغار الملاك وكبارهم دون توضيح كيفية تفاعل تلك القوى الاجتماعية المختلفة ، وبعض هذه الكتابات افتعل أصحابها فروقا بين البورجوازية الصغيرة بقيادة العسكريين والبورجوازية الزراعية كما يمثلها شريف باشا وسلطان باشا وآخرون ٠

ولا يعنى هذا أن كتاب كول هو القول الفصل فى الموضوع ، فسوف يأتى آخرون فى قابل الأيام ويعيدون النظر فيما انتهى إليه مثلما فعل هو مع الذين سبقوه ٠ وليس فى هذا ما يعيب ؛ ذلك أن التاريخ ما يزال يدور فى نطاق الفلسفة أكثر من العلم ٠٠ الفلسفة التى تطرح أسئلة دون إجابة محددة متفق عليها ٠

أما مؤلفنا فإنه يبحث عن الأصول الاجتماعية والثقافية للقائمين بالحركة والذين تعاطفوا معها والذين أيدوها والذين عارضوها ، واقتضى منه هذا دراسة المؤسسات السياسية والثقافية لنظام الحكم السياسى والاجتماعى لمصر تحت الإدارة العثمانية المباشرة ليتبين المسار الذى اتخذه التغير الاقتصادى والديموجرافى ونمو سلطة الدولة الذى أوجد مصالح جديدة لكل من سكان الريف وطوائف المدن والإنتليجنسيا ، وهذه " القوى " الثلاث تمثل فى نظره "فئات" وليس " طبقات " لاعتقاده بأن كلا منها يفتقد العلاقات الحقيقية لوسائل الإنتاج بالمعنى الاصطلاحى ، وبعبارة أخرى فطالما أن التقسيم الطبقى بالمعنى الماركسى لم يتبلور آنذاك فإن محاولة تطبيقه على حالة مصر فى حركة عرابى يعد من باب الافتعال ، وقد يكون جوان كول مصيبا فى هذا فيما يتعلق بالثورة العرابية ؛ ذلك أن أركان الملكية القانونية للأرض الزراعية المعول عليها فى الصراع لم تكن قد اكتملت بعد وأن من تمتعوا بها لم يكن ليشكلوا إطارا طبقيا اصطلاحيا ٠

ومن ناحية أخرى فإن المؤلف يتجنب استخدام مصطلح " الثورة العرابية " ويستخدم بدلا منه مصطلح " حركة عرابى " ، ويقول إن " كتابه يركز على تحليل حوادث مصر من سبتمبر ١٨٨١ – سبتمبر ١٨٨٢ التى أسماها المؤرخون الرسميون الغربيون ثورة عرابى" ، وهذا أمر يمكن فهمه فى إطار افتعال الحياد العلمى ، كما يمكن فهمه فى إطار المناخ الفكرى للمدرسة الغربية – الأمريكية التى تتحفظ إزاء التفسير الطبقى للتاريخ وتفضل عليه القول بدور المجموعات الصغيرة والطوائف ، إلا من بعض الاستثناءات الفردية القليلة لباحثين هنا وهناك ، ومن هنا نرى المؤلف يركز

على الأصول الاجتماعية للمشاركين فى هذه " الحركة " بين عناصر طوائف المدن بالمعنى الوظيفى ، وعلى الأصول الثقافية من حيث تطور تكنولوجيا الاتصال ووسائل الانتقال بين الريف والمدينة ودورها فى التعبئة الوطنية ، وكيف استطاع المثقفون الجدد توظيف الصالونات السياسية فكريا والصحافة وخلق إيديولوجية المعارضة ، وينتهى إلى أن وقائع " الثورة - الحركة " لم تقم على علاقة جدلية بين طبقتين كبيرتين بل كانت دوامة من الاضطرابات شملت أكبر قطاع أفقى متنوع من السكان ·

ولكى يبلور المؤلف الأصول الاجتماعية والثقافية للثورة فى الفصل التاسع والأخير من كتابه اقتضى منه كتابة ثمانية فصول حول الأساس المادى والثقافى للنظام القديم ، والمتغيرات ، وطوائف المدن والعلاقات بين مستوياتها المختلفة ، والصالونات الفكرية ، ودور الحكومة فى قمع مناوئيها ·

إن هذا الكتاب يحمل وجهة نظر مختلفة إلى حد كبير عن الكتابات الخاصة بالثورة العرابية ، مدعما بحشد هائل من التفاصيل الموثقة التى لم تلق اهتماما من أصحاب الكتابات السابقة ، وبقدرة من المؤلف على توظيف التفاصيل الهامشية وتحويلها إلى معلومات ذات مغزى ، وصناعة ضفيرة محكمة من المعلومات متداخلة بحبل من الجدل النظرى ، وبقدرة ملحوظة على عدم الإغراق فى التاريخ العام على حساب فكرة الكتاب الأساسية ، ومن هنا أهمية ترجمة هذا الكتاب وأهمية قراءته من جانب المتخصصين ·

عاصم الدسوقى

مقدمة

فى الشرق الأوسط على وجه الخصوص ، كثيراً ما وجدت المستعمرات قبل وجود الاستعمار ، والسيطرة السياسية والاقتصادية على دولة بواسطة دولة أخرى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فى غياب أى دولة استعمارية تقليدية جرت تسميتها بـ " هيمنة غير رسمية " ، وهذا الوضع المتسم بالفوضى والارتجال شاع كثيراً ، فيما يبدو بالنسبة لى ، فى المرحلة الاستعمارية الجديدة للقرن العشرين ، حيث تواصل الدولة الاستعمارية السابقة أو القوى المسيطرة ممارسة تأثير متزايد حتى بعد جلائها وتأسيس نظام يتولاه مواطنو البلد ، وتتجسد الهيمنة السابقة من خلال نخبة مزدوجة ، إما من ملاك الأراضى بالإقليم أو من الطبقة الرأسمالية وطبقة أجنبية من المستثمرين والتجار والعمال والدبلوماسيين ، الذين يمتلكون على نحو نموذجى نوعا من النفوذ المتزايد على الدولة المحلية . وبطريقة مماثلة ، فإن بعض الدول الكولونيالية الجديدة تضم مجلسا للوزراء وموظفين رسميين من الأجانب . وتطوّر الهيمنة القديمة طبقة أكثر نفوذا (عادة على أساس صناعى ملموس) حيث تبرم تحالفا مع جماعة متعاونة لتتوصل إلى سيطرة غير رسمية على دولة ضعيفة (عادة ما تكون من الدول المحيطة أو شبه المحيطة بالنظام الرأسمالى العالمى والمنتجة للسلع الأولية) . ويعطى تأثيرها نفوذا للأجانب فيما يتعلق بالقرارات المؤثرة على الاستراتيجية الاستعمارية ، جنبا إلى جنب مع تنمية الاقتصاد المحلى والامتيازات التى تتيح لها استغلالها [(1)] . وهذا النظام يكفل للدولة الاستعمارية ألا تتحمل أعباء إدارة الدولة المستعمرة السابقة ، حيث تتصاعد التكاليف نتيجة للحاجة إلى جهاز متنام للاضطهاد والذى لايحوز شعبية بين أغلبية السكان بسبب حكمهم مباشرة بواسطة الأجانب والمعدلات العالية نسبيا للتعبئة الاجتماعية والسياسية التى تحققت فى العصر الحديث .

وعندما تصل جماعات النفوذ المنظمة فى مجتمع لتتجسد من خلال هيمنة سابقة أو كولونيالية جديدة إلى إدراك مدى خطورة النظام على مصالحها ، يمكن أن تندلع

الثورة ، وتتضمن الثورات على نحو نموذجى حركات للمقاومة بواسطة الطوائف الاجتماعية والجماهير ، وبرنامجا أيديولوجيا أو مجموعة من البرامج التى تعلن عن أهداف إيجابية ، والإطاحة العنيفة بالمؤسسات القائمة (٢) ، وأنا فى هذا الكتاب معنى بصورة خاصة بالظروف التاريخية التى تنتهى إليها هذه الصراعات من خلال ثورة اجتماعية ، أى حيثما تنشأ تغيرات كبرى فى علاقات الملكية ، ومصر عام ١٨٨٢ ، والصين فى ١٨٩٩ - ١٩٠٠ ، وإيران فى ١٩٧٩ جميعها تعطى أمثلة على الهيمنة غير الرسمية أو الكولونيالية الجديدة التى باتت أمرا كريها ، بطبيعة الحال فإن معظم الهيمنات غير الرسمية تنتهى أقل عنفا ، مثيرة تساؤلا عن سبب حدوث هذه الثورات فى بعض هذه الدول وعدم حدوثها فى دول أخرى ، من وجهة نظرى ، يجب تضافر أربعة عناصر توضيحية لمحاولة تفسير اندلاع الثورة : التركيب الاجتماعى وإطاره الاجتماعى الاقتصادى ، والتنظيم ، والأيديولوجية ، والظروف الموضوعية ، هذه المقاربات الأربع عموما لاتجتمع فى كتاب واحد ، لكننى أؤكد أن العناصر الأربعة جميعها مكملة لبعضها البعض وأنها مطلوبة لتفسير " تاريخ مجمل " أى ثورة ، والتركيب الاجتماعى ، وبشكل خاص تكوين الطبقات الاجتماعى الاقتصادى والصراع فيما بينها هو بؤرة اهتمام الماركسيين والباحثين الذين يؤكدون على أهمية الأنساق الطبقية فى المجتمعات الزراعية ، وقد شدد على الخاصية التنظيمية باحثو تعبئة الموارد ، وركز الفيبريون **Weberians** والمؤرخون الاجتماعيون على الأفكار ، أما الظروف الموضوعية - أى الأسلوب الذى يكون به للوقائع فى محيط اجتماعى معين تأثير غير متوقع على الجماعات الأخرى - فقد تبنتها عالمة الاجتماع ثيدا سكوكبول **Theda Skocpol** فى مؤلفها **"States and Social Revolutions"** ، بوصفها الفكرة التوضيحية المركزية ، وللاحتكام للعناصر الاجتماعية الأربعة جميعها لهذه الأبعاد من الفعل الاجتماعى ، فإننى لاأسعى لحجب البؤرة بالغيوم ، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الاحتكام إلى عنصر عقلى واحد منها فقط ، لكن لتحقيق صورة كاملة الاستدارة عن ثورة ضد هيمنة غير رسمية ، رغم هذا ، فإن من شاركوا فيها كانوا ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الكبيرة جنبا إلى جنب مع من ينتمون إلى الطبقات الأصغر ، وارتبطوا بثقافة وأيديولوجيا تنطوى عليها أعمالهم ، فى النهاية ، فإن الظروف الموضوعية لأنماط متنوعة من الفعل الجماعى والسياسى مع بعضها البعض ساعد فى تشكيل ما أسفرت عنه الثورة .

وبالتركيز على التطورات فى مصر التى أدت إلى ثورة ١٨٨٢ ، أريد أن أوضح أن الثورات فى المستعمرات غير الرسمية تتضمن مجموعة خاصة من الظروف الموضوعية تميزها عن الثورات الفرنسية والروسية والصينية التى عرضتها سكوكبول (٣) وتتمثل طريقة سكوكبول فى التركيز على ثلاثة عناصر أساسية : (١) طبيعة النظام الاجتماعى والحكومى القديم للدولة ، (٢) والتركيب الطبقى والتناقضات القائمة فى أنحاء الدولة ؛ (٣) وفئة الظروف الموضوعية السياسية التى تؤدى على نحو نموذجى إلى تفجير ثورة اجتماعية وتؤول بها إلى نهايتها ، ويخلق نهجها تقنيات مستقاة من التاريخ وعلم الاجتماع ، وتقترح أن مجموعة قليلة من الثورات الاجتماعية قد اندلعت فى التاريخ الحديث ، ولذلك ، بخلاف أغلب علماء الاجتماع ، فإنها مقتنعة بأن تحصر نفسها بمدى محدود نسبيا من التعميم ٠

كما أنها توظِّف التغيير المتزامن الواعى فى نظريتها عن الظروف الموضوعية ، التى تؤكد على السلوك الذى تؤدى إليه واقعة سياسية معينة فى نطاق اجتماعى معين إلى نتائج غير متوقعة فى نطاق آخر ، وتعريفها للظروف الموضوعية هو : "حدوث عمليتين أو أكثر فى آن واحد وهما منفصلتان تحديدا دون أن يكون بينهما تنسيق واع أو ثورى متعمد " (٤)، والمثال الأكثر أهمية الذى تقدمه عن هذه الظاهرة هو أن نشوب أزمة فى مجتمع يمكن أن تتيح للفلاحين القيام بثورة دون تنسيق فى مواجهة كبار ملاك الأرض ، وهذا بدوره يزيد من حدة الاستقطاب بين الجانب الإصلاحى والجانب المحافظ داخل النخبة الحاكمة ، فبمجرد اندلاع ثورة للفلاحين وقيامهم بالاستيلاء على الأراضى ، حتى لو لم يفكروا فى أنفسهم كصناع للثورة ، يتعين على الإصلاحيين الخيار بين دعم إصلاح الأرض أو السماح للمحافظين بسحق القرويين ، وإذا ساندوا الفلاحين ، فإنهم يتورطون فى ثورة اجتماعية قد يضطر النبلاء المحافظون أو كبار موظفى الدولة إلى مقاومتها بالعنف ، وبالتالى يخاطرون بانفصال حاد عن النخبة الحاكمة ، وتؤكد سكوكبول على أن الظروف الموضوعية تحدث لفترات زمنية قصيرة ، مختلفة عن فهم أكثر استاتيكية مثل التركيب الاجتماعى ، رغم أنها تعتقد بأنها قد تتكرر مرة أخرى طالما وجدت تركيبات وعمليات مشابهة ، وتفرِّق فى جوهر نقاشها بين الثورات السياسية والثورات الاجتماعية ، معربة عن اعتقادها بأنه فى ثورة سياسية ، مثل الحرب الأهلية الإنجليزية فى القرن السابع عشر ، حل قطاع من النخبة

الحاكمة بدلا من الآخر لكن دون أن يحدث أى تغير حقيقى فى التركيب الاجتماعى ، وتسفر الثورة الاجتماعية عن صعود نخبة جديدة من أسفل وتتغير علاقات الملكية (خاصة علاقات الملكية الزراعية) على نحو دائم .

وقد حاز كتاب سكوكبول المبتكر إطراء علماء الاجتماع والمؤرخين على حد سواء ، رغم أن المؤرخين أحيانا ما يماحكون حول التفاصيل ، وهناك آخرون أبدوا تحفظات حول بعض فروضها ، على سبيل المثال ، فقد انتقصت من أهمية المداخل الإرادية لتفسير الثورة ، مؤكدة على أن التراكيب الاجتماعية تفوق أفكار كبار السياسيين فى تحديد تطورها ، وتصر على أن الثورات لاتصنعها مجموعات الثوار التى تنجح فى نشر رسالتها بين الجماهير ، بل إن الثورات تأتى ببساطة ، والأمر الأقل إثارة للجدل أنها تؤكد على أهمية التنافس الاقتصادى والعسكرى العالمى فى خلق الأزمات الداخلية وإضعاف الدولة الأمر الذى يتيح باندلاع ثورة فى بدايتها وبالتالى لتطورها ، وتصر على استقلال الدولة كتنظيم قسرى ، رافضة أن تقبل بأن تهبط لتغدو مجرد جبهة لطبقة اجتماعية واقتصادية معينة ، أو حتى ببساطة ميدان تنافس تمارس الطبقات صراعاتها داخله ، وتقول إن ثورات المدن كان لها نتائج اجتماعية محدودة ، وأن كافة الثورات الاجتماعية الكبرى حدثت نتيجة لثورات الفلاحين التى عارضت بنجاح طبقة كبار ملاك الأراضى ، وفى النهاية تعرض للحالة المتعلقة بأن الثورات الاجتماعية تتيح على نحو نموذجى فرصة للسياسيين الطموحين والبيروقراطيين لإقامة دولة من عائلات النخب المهمّشة لخلق بيروقراطية جديدة تندمج على نطاق واسع بمصالح لانهائية تضعها فى مواجهة تلك الفئات المختلفة التى صنعت الثورة (٥).

ورؤية سكوكبول تشابه آلة ريوب جولدبرج **Rube Goldberg** : بلدة تسقط أمام المتنافسين عليها اقتصاديا وسياسيا ، الأمر الذى ينجم عنه أن يثور قطاع من نخبتها الحاكمة ضد المركز ، وتسلب أقسام النخبة هذه بدورها جزءا من العسكرية المتحللة . وبينما تحاول الفئة الإصلاحية أن تفرض تغييرات يجدون أنها على عكس المتوقع تضعف الدولة على نحو يسمح بنشوب ثورات حضرية وريفية ، وكما سبق توضيحه ، حينئذ تضغط ثورات الفلاحين على الفئة الإصلاحية لتجرى تغييرات كبيرة فى ملكية الأراضى بما يؤدى إلى تشتت واضح بين الإصلاحيين والمحافظين فى النخبة الحاكمة ، وثورات الحضر ، على الجانب الآخر ، تطيح بالنبلاء القدامى من الهيمنة على

الأجهزة الإدارية التى قد يتم توظيفها لتطوير قضيتهم ، الأمر الذى يفضى إلى سقوطهم المفاجئ ، وإزاحة النبلاء أو أبناء الطبقة العليا ، بدوره ، يتيح لمجموعة من البيروقراطيين الطامحين أن يصيروا فى المقدمة ، ويواصلوا خلق بيروقراطية جديدة تعيد توحيد جماهير المدن والفلاحين .

لو كانت معالجة سكوكبول للظروف الموضوعية على درجة عالية من التأصيل ، فإن تأكيدها الاجتماعى على ما يمكن تسميته التركيبية الريفية ذو أساس ماركسى ، فقد مال الباحثون الماركسيون إلى النظر إلى ثورات العصر الحديث باعتبارها نضالات للبرجوازية النامية فى مواجهة النبلاء الإقطاعيين المتحصنين ، ديالكتيك وحدة الأضداد ، وماركس نفسه كان يرى أن الفلاحين ممثلون سياسيون ذوو شأن فى هذا الصراع ، ورغم أن المفاهيم الماركسية عن الاستغلال الاقتصادى وتركيب الطبقات والصراع الطبقى تظل ذات فائدة ، إلا أن الحقيقة بالغة التعقيد تماما حتى يمكن احتواؤها فى مثل هذه الوسائل المبسطة ، بوصفها مادية دياليكتيكية تقوم على وحدة الأضداد ، ففى حالة الثورة الفرنسية ، حتى الماركسيين بدأوا ينظرون إليها كثورة متعددة الطبقات ، فقد أوضحت البحوث أن الإقطاع كان قد اضمحل تماما قبل اندلاع الثورة ، إلى حد أن النبلاء أنفسهم استخدموا رموز البرجوازية ، وأن الفلاحين والرسميين الهامشيين لعبوا أدوارا سياسية مناسبة بالغة الحيوية أكثر مما فعل البرجوازيون ، وشكلت الثورة تحالفا متعدد الطبقات فى مواجهة الامتيازات المنطوية على مفارقة تاريخية ، كما أن البرجوازية فقط من بعض النواحى هى التى أدت إلى تغييرات فى القانون والإدارة حين أقرت بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التى حدثت فى أوائل القرن .

ربما يأسا من البرجوازية ، استبدل البنائيون أفكار الاستغلال والصراع الطبقى ، بيد أنهم جعلوا من الفلاحين بطلهم الرئيسى ، ويؤكد كل من بارينجتون مور **Barring-ton Moore** وإريك وولف **Eric Wolf** وجيفرى بيج **Jeffery Paige** وأحدثهم حاييم جيربر **Haim Gerber** على طبيعة التراكيب الزراعية الاجتماعية وتحالف الفلاحين مع الطبقات الأخرى بوصفها أساس فهم تطور المجتمعات الحديثة (٦) ، ويتناول الشرق الأوسط مباشرة ، يناقش جيربر أن البلاد التى بها طبقة تملك مساحات كبيرة من الأراضى المملوكة ملكية خاصة تشهد ثورات فلاحية أكثر تكرارا من تلك البلاد ذات الملكيات

المتوسطة والصغيرة ، ويقول إن الصين كان بها طبقة عليا ريفية ساعدت على فهم تاريخ هبات الفلاحين وثوراتهم هناك ، ويحاول أن يوضح على الجانب الآخر أن الأراضي العثمانية (الأناضول وعرب غربى آسيا) ، بسبب افتقارهم إلى طبقة دائمة لكبار ملاك الأراضى قبل القرن العشرين ، فقد عانت قليلا من تمردات الفلاحين ، ويحلول منتصف القرن العشرين ، عندما ظهرت طبقة كبار ملاك الأراضى هذه فى بعض أجزاء هذه المنطقة ، بدأت تبرز التوترات لكن تم إخمادها على يد الانقلابات العسكرية الثورية التى طبقت الإصلاح الزراعى من أعلى ، ويستبعد جيربر مصر لحد كبير من هذا التحليل ، إلا أنه يشير إلى أنها طورت طبقة من كبار ملاك الأراضى فى القرن التاسع عشر قبل تركيا والعراق وسوريا بزمن طويل ، والغريب فى الأمر أنه لم يخطر فى باله وجود علاقة لهذا التطور بالثورة المصرية عام ١٨٨٢ ، التى اشتملت على عنصر لثورة فلاحية ضد كبار الملاك .

وتناقش أصحاب النظريات كثيرا بصورة عامة عما إذا كان يوجد نموذج صراع للمجتمع ، البعض ينطلق من رؤية ماركسية للطبقات الاجتماعية بوصفها ناشئة من خلال علاقات متنوعة بوسائل الإنتاج (سواء كان المرء يعمل فى المصنع مقابل أجر أو كان يمتلك المصنع) ، والبعض يبدو أنهم تأثروا بالفكرة الاجتماعية عن تراكم الثروة (حيث يعتمد التصنيف على حجم ما يحصل عليه المرء سنويا ، بغض النظر عما إذا كان عاملا بأجر أو يمتهن عملا حرا) ، فى الحالتين يرون أن الطبقات نظراً لتباين مصالحها فإنها إما أن تعمل معا وإما أن تخلق صراعاً فيما بينهما ، وبالنسبة للماركسيين فإن الصراع كامن مستوطن ؛ أما عند علماء الاجتماع الآخرين فقد يكون الصراع استثناء ، ويتطور انطلاقا من الظروف الموضوعية ، بالنسبة للأخيرين ، يثور السؤال على نحو ماهى العوامل المولدة لتصاعد الصراع الطبقى ، يضع جاك جولدستون نظرية واسعة المدى عن الأصول الديموجرافية لتنامى الصراع الاجتماعى المؤدى لانهيار الدولة (مصطلح يفضله على الثورة) فى بدايات العالم المعاصر (٧) ، ويناقش أن النمو السكانى ، بوصفه دوريا ، يساهم أيضا فى دوائر الانهيار السياسى وعدم الاستقرار ، وارتفاع معدلات تزايد السكان يتسبب على نحو نموذجى فى تضخم الأسعار بصورة بالغة ، ويفاقم المنافسة على الموارد بين الطبقات الاجتماعية .

ويلاحظ جولدستون أنه منذ ١٥٠٠ حتى ١٦٦٠ شهد شمال أوراسيا فترة من النمو السكاني ناجمة عن انخفاض معدل الوفيات ، ويقول إنه في انجلترا ، حيث تزايد السكان لأكثر من الضعف في غضون هذا القرن ونصف القرن ، فإن عدم الاستقرار السياسي والحرب الأهلية والثورة التي اندلعت في القرن السابع عشر كانت في جانب كبير منها ناجمة عن تأثير الزيادة السكانية على الفئات الاجتماعية والدولة البيروقراطية الزراعية ، أكثر من هذا يرى أن الثورات التي نشبت في الأناضول العثمانية (جماعات الفولار) Celali rovoits وفي الصين ذات صلة بزيادات السكان في أوراسيا في القرن السادس عشر ، ويفسر ما أعقب ذلك من الهدوء السياسي النسبي في هذه المناطق في إطار الاستقرار أو الهبوط الديموجرافي من ١٦٦٠ حتى ١٧٦٠ . وبداية من ١٧٦٠ إلى ١٨٥٠ يرصد دورة أخرى من النمو السكاني ، مفضية إلى موجة من انهيارات الدولة ، تشمل الثورة الفرنسية وثورة تاي بنج في الصين وثورات عام ١٨٤٨ في القارة ، ولا يعتقد جولدستون أن النمو السكاني بذاته ولذاته يسفر عن عدم الاستقرار السياسي ، بل الأرجح أنه لا تتلاءم الأنساق الطبقية في دولة معينة على نحو خاص للتعامل مع تأثيراته ، والدول التي اعتمدت على الضرائب الزراعية كانت بالذات عرضة لعدم الاستقرار الديموجرافي ، لأن تضخم الأسعار كان يصل إلى حد التهام قيمة ضرائبهم الثابتة غالبا ، كما أن تفتت الدولة وتصاعد المنافسة على الأراضي بين فلاحين متنامين وطبقة عليا جعلهم يشعرون بالوفرة ورأوا أن فرض ضرائب جديدة عليهم ينطوي على مخاطر سياسية ، ويعتقد أن إنجلترا أفلتت من الثورة في أواخر القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، رغم النمو السكاني السريع ، نظرا لأن الدولة نجحت في إزاحة عبء الضرائب إلى المناطق الصناعية والحضرية النامية ، في حين أن النظام القديم في فرنسا استمر يواصل استخلاص معظم الضرائب من القطاع الريفي .

وفرضية جولدستون أكثر إيحاء من كونها حاسمة لما سوف تصل إليه هذه الدراسة ، إذ يتضح أن سكان القاهرة أخذوا في النمو ربما بنسبة تتراوح من ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من عام ١٥١٧ حتى ١٨٠٠ ، ولعل أغلب هذه الزيادة حدثت في الفترة من ١٥١٧ حتى ١٧٠٠ ، مع مراعاة أن القرن الثامن عشر تفشت فيه الأوبئة وغيرها من الكوارث عدة مرات ، ولايمكن للمرء أن يستنتج من سير الحوادث على وجه اليقين

انسحاب نفس التقدير على باقى أنحاء البلاد ، لكن ليس من المرجح أن مصر فى ظل العثمانيين على وجه الإجمال قد شهدت زيادة مماثلة فى تعداد السكان ، بعد فترة ركود أو تناقص ديموجرافية مؤقتة فى القرن الثامن عشر ، بدأ السكان فى التزايد بانتظام مرة أخرى منذ حوالى عام ١٨٠٥ ، حيث بلغوا أكثر قليلا من ٤,٥ مليون نسمة ، ومن المحتمل أن معدل النمو السكانى قد تزايد من عام ١٨٥٠ من ٥ أفراد فى الألف إلى ١٢ فردا لكل ألف سنويا ، بحلول عام ١٨٨٢ تضاعف عدد السكان ليصل إلى نحو ٨ ملايين نسمة [٨]، فى العقود الثلاثة السابقة على ثورة ١٨٨٢ حلت الأزمات على الدولة المصرية والمجتمع مماثلة لتلك التى يناقشها جولدستون والخاصة بإنجلترا فى القرن السابع عشر أو بفرنسا فى القرن الثامن عشر ، على صعيد آخر ، أشار وليم ماك نيل عن حق إلى أن مصر ، رغم تزايد سكانها من ٤,٥ مليون نسمة عام ١٨٠٠ إلى ٥٥ مليون نسمة عام ١٩٩٠ ، إلا أنها شهدت درجة محدودة نسبيا من عدم الاستقرار السياسى فى العصور الحديثة ، خاصة إذا استبعدنا الثورة التى جرت عام ١٩٥٢ ، والتى كانت المشاركة الشعبية فيها قليلة ، ويستشهد بجزيرة جاوة كمثال آخر على مجتمع للتوسع الديموجرافى مع قليل من العنف [٩]، على أن النتيجة الوحيدة المؤكدة التى يمكن للباحث أن يسجلها هى أن فترات تسارع معدل نمو السكان فى المجتمعات الريفية تثير المشاكل للفئات الاجتماعية وللدولة التى ، إذا لم يتم التعامل معها بمهارة ، يمكن أن تساهم فى إثارة القلاقل الاجتماعية ، والكيفية التى يتم بها تسوية هذه المشاكل من قبل ممثلى الدولة ، والطبقات الاجتماعية والمنظمات الاجتماعية الأصغر ، وبواسطة الثقافة والأيديولوجيا ، جميعها تبقى عوامل حاسمة فى تفسير أى ثورة معينة .

ثمة مسألة مركزية تتعلق بالتنظيم ، الوحدات الأساسية لتحليل أغلب الدارسين للثورات تتكون من الطبقات الاجتماعية الكبيرة مثل طبقة الفلاحين ، وكبار ملاك الأرض وبرجوازية المدن التى تتفاعل مع دولة زراعية بيروقراطية ، هذه التصنيفات غالبا ما تكون معزولة عن البيئة المحيطة والثقافة ، والنتائج الأساسية لمدرسة مور يمكن التعبير عنها بمصطلحات حسابية مجردة : تحالف الفلاحين مع البرجوازية فى مواجهة الأرستقراطية يساوى الديمقراطية البرجوازية ، ومع ذلك ، وبقراءة متأنية لتلك الاستخلاصات يتضح أن المؤلفين يقترحون فى أغلب الأحيان أهمية المتغيرات الطارئة

(المتخلّفة) التى لايناقشونها بتفصيل تام ، على سبيل المثال يؤكد بييج على أنه بالإضافة إلى التركيب الاجتماعى ، فإن ثورات الفلاحين تعتمد على عوامل غير جوهرية ، مثل : (١) ضعف الأرستقراطية (خاصة فقد السيطرة على العسكريين) ، (٢) إدخال إمكانيات تنظيمية بين الفلاحين من الخارج ، مثلا من نقابات عمال المدن ، (٣) وقوع الحكومة أسيرة للأحزاب الإصلاحية ، أيضا فإن سكوكبول تقابل بين الفلاحين المتوسطين المنظمين جيدا فى ألمانيا الغربية ، الذين هبوا أثناء ثورة ١٨٤٨ ، والفلاحين الأكثر سلبية شرقى الألب ، حيث قامت عناصر اليونكر Junkers بدور مالكى الأرض ووكلاء دولة بروسيا وكان الفلاحون مالكو الأرض أقلية وبأعداد صغيرة [١٠]، ومسار هذه التحليلات ، بوضع تراكيب كبيرة مثل الطبقات الاجتماعية فى الصدارة ، يختفى جزئيا فقط من رؤيتهم التى يعتمدون عليها دوما فى تفسير عناصر معينة مثل التنظيم والأيديولوجية .

من أجل استخلاص المعنى الكامل للفعل البشرى ، كما يجادل وليم سيويل William Sewell ، ينبغى على المحلل فى آن معا أن يأخذ فى الاعتبار السلطة والثقافة والعناصر المادية [١١]، ومعظم البنائيين الزراعيين يركزون فقط على العامل الأخير ، العناصر المادية ، فى تفسير الثورات وعمليات التمرد ، وبتأكيدها على الدولة بوصفها ممثلا ، تضع سكوكبول فى الحسبان كلا من القوة المسيطرة والقوة المادية ، وهذه التحليلات ، مع كل نفاذ بصيرتها ، استخفت بالأوجه التخيلية والتنظيمية للفعل الثورى . وأهمية دراسة التنظيمات تم التأكيد عليها من علماء الاجتماع العاملين فى مجال تعبئة الموارد ، ويصر كل من ماير زالد Mayer Zald وتشارلز تيلى Charles Tilly وآخرون على أن القدرة التنظيمية تفسر نجاح الحركات الاجتماعية ، ويضعون فى الاعتبار مثل هذه الخصائص للحركات الاجتماعية المنظمة بوصفها شبكتها المعاونة ، الأسس الاجتماعية والديموجرافية ، والأبنية التحتية المجتمعية ، وجمع التبرعات ، والنمو التنظيمى ، والتكامل والسيطرة ، والتكتيكات ، والقدرة على الاختيار ، والأقل من هذا الأيديولوجيات [١٢] ، وما يقصدونه بالأبنية التحتية المجتمعية هى هذه المؤسسات الكبرى مثل الكنيسة ، التى يمكن تجنيدها بواسطة منظمات أصغر عبر أهداف نوعية ، ويعتمد سلوك القوى المناهضة للإجهاض فى الولايات المتحدة الأمريكية على الكنائس الكاثوليكية الرومانية وكنائس أخرى فى قضية تخصها .

ويؤكد تيللى بوجه خاص على قدرة الدولة أو عجزها على قمع التحديات التى تمثلها المصالح الجماعية للمعارضين ، وكذلك لتنظيمهم وتعبئتهم ، ويثبت ميزا بارسا أهمية هذا النهج فى فهم الثورة الإيرانية فى ٧٨-١٩٧٩(١٣) .

باختصار ، فإن التراكيب الكبرى مثل تلك التراكيب المتضمنة فى مقاسمة الفلاحين فى المحاصيل فى المزارع الكبيرة لا يمكنها فى ذاتها ولذاتها تفسير مشاركة الفلاحين فى الثورة ، أكثر من هذا ، ينبغى أيضا الأخذ فى الاعتبار قمع السلطات القائمة ، ودرجة تنظيم الفلاحين ، والسيطرة على الموارد ، وتشكل التراكيب الزراعية والاجتماعية الأخرى شرطا مسبقا ، وإن كانت لاتوفر التفسير الكلى ، لأى مرحلة معينة من العنف الجمعى ، كما يبرهن البنائيون الزراعيون ،كل منهم على حدة ، أن توظيف نظرية تعبئة الموارد ليس بالضرورة هو الحاكم للتحليل الذى يضع فى الاعتبار التراكيب الاجتماعية والمادية ، ومن جانبى أرغب فى جعل تعبئة الموارد نقطة مركزية فى تقييمى للثورة المصرية لعام ١٨٨٢ ، وأى تشديد على تعبئة الموارد من النظرة الأولى يبدو أنه معارض لتأكيد سكوكبول بأن الثورات ليست مخططة ، لكنها تحدث ببساطة ، وينحل هذا التناقض بالتشديد على أن أى ثورة تتكون من عدة تمردات منفصلة تتم بواسطة الفئات الاجتماعية المختلفة ، وهنا فأنا أصر على أن الأساليب التى يتم بها تنظيم الفلاحين وفئات الحضر والانتليجنسيا تساعد على توضيح سبب وكيفية حدوث تمرداتهم ونجاحها ، ويتطلب هذا الوضع بالكاد إنكار أنهم غالبا ما يتجاهلون التنسيق الجيد فيما بينهم ، أو أن أعمال إحدى الجماعات المنظمة يمكن أن تسفر عن نتائج غير متوقعة بالنسبة للآخرين فى مسار الثورة الكبرى ، وتعتقد سكوكبول أن إمكانيات التمرد الشعبية للفلاحين وسكان الحضر تكون "متوطنة" فى الدول الزراعية (١٤)، ومثل هذا الاعتقاد يجعل السؤال عن تنظيم الفلاحين والمدينيين بلا ضرورة ، لكنه ليس اعتقادا ينطوى على تمحيص هام ، ويبدو أنه تساؤل مثار من وصف سكوكبول الخاص للفرق بين الفلاحين الألمان الشرقيين والغربيين خلال عام ١٨٤٨ .

تولى سكوكبول وبعض البنائيين الزراعيين الآخرين ، لذلك ، اهتماما بالغا للتراكيب الكبرى مثل الطبقة ، واهتماما أقل بكثير بالتنظيم والأيديولوجيا فى تفسير الثورات ، ونموذج المجتمعات البشرية المتضمَّن على الآلة أو على الفيزياء النيوتونية ، هذا الفرع من النظرية الاجتماعية يجادل فى عدم أهمية الفرد أو حتى أغلب التنظيمات

فى مواجهة التراكيب الاجتماعية والمادية الكبرى ، التى تظل حاسمة فى تحديد أى المسارات قد يتخذها التغيير الاجتماعى وفى ظل أية شروط يمكن للفعل الجماعى أن ينفجر ، ويعتقد باحثو تعبئة الموارد أن الوحدات الأصغر من الطبقات الاجتماعية ، مثل التنظيم ، يمكنها مع ذلك أن يكون لها تأثير واسع ، وهذا الرأى يستمد الدعم من علم الهيولى (التشوش) أو اللاخطية ، الذى يحاول دراسة سلوك ملايين الوحدات الصغيرة فى الأنظمة الديناميكية ، وقد وجد علماء الأرصاد الجوية الذين يعملون فى إطار نموذج هيولى أن الأحداث الصغيرة نسبيا قد ينجم عنها تغيرات هائلة الحجم فى أنظمة مثل الطقس ، ويطلقون على هذه الظاهرة اسم تأثير" الفراشة " ، وهى مجرد إحالة مع قليل من المبالغة إلى فكرة أن رفرفة أجنحة الفراشة فى مكان ما يمكن أن يتضاعف سريعا إلى تغير كبير فى أحوال الطقس ، ويوضح جيمس جلايك James Gleick : "إنه فى العلوم كما فى الحياة ، من المعلوم تماما أن سلسلة من الحوادث يمكن أن تصل إلى حد الأزمة التى بمقدورها أن تؤدى إلى تكبير تغيرات صغيرة ، لكن الهيولى المقصود بمثل هذه الحدود كان منتشراً فى كل مكان [١٥]، وفى الأنظمة المتحركة ، بخلاف مثيلتها الميكانيكية ، بحيث لايمكن تجاهل المؤثرات متناهية الصغر باعتبارها غير ذات صلة بالموضوع ، إذا كان التاريخ البشرى أكثر شبها بالطقس من النظام الشمسى ، بناء عليه فإن الأفعال البشرية بمقدورها أن تسفر عن تأثير الفراشة ، وبوسع الأفراد والتنظيمات الصغيرة أن يكونوا أكثر أهمية بكثير مما يظن باحثو التركيب الطبقى ، والأعمال صغيرة المدى قد تؤثر فى المدى البعيد على كل نقطة على طول الخط المستقيم ، وفكرة الظروف الموضوعية ربما تتحول لتصبح الإسهام الحقيقى الحاسم لسكوكبول فى دراسة الفعل الجماعى ، طالما أنها تسمح للأحداث صغيرة المدى بأن تنمو بسرعة لتغدو مؤثرات كبرى فى مجرى الثورات ، ومع هذا فإن الظروف الموضوعية قد تكون أكثر عدداً وتغيراً إلى مالانهاية مما تقترح سكوكبول.

أخيرا ، وليس آخرا ، نأتى إلى الثقافة ، فالبنائيون الزراعيون يميلون إما إلى تجاهل الثقافة كلية ، أو يحاولون فعليا تفسير الأيديولوجيات باعتبارها انعكاسا للشروط المادية ، إن ريمون وليمز Raymond Williams ، وهو ماركسى إنسانى أنفق عمرا يدرس الثقافة فى إطار اجتماعى ، يصل بقوة إلى استنتاج : " نظرية الانعكاس " ،

أى اختزال الثقافة إلى مجرد مرآة للحياة المادية ، حيث وقف فى طريق أى فهم لها لفارق لايكاد يدرك (١٦)، وأنا أؤكد أن تراكيب الفهم تمتلك منطقها المتعلق بها ، التى تتفاعل مع الشروط المادية والاجتماعية ، إن الأيديولوجية ليست بصمة المادة على العقل ، لكنها مجموعة للتوسطات المعقدة والديناميكية بين المثال والمادة ، وقد دعا سيويل على نحو خاص إلى الاهتمام بأن السلوك الذى اختطته سكوكبول فى تقييم الثورة الفرنسية يتجاهل قضايا أساسية فى التحول الثقافى والأيديولوجى (١٧)، وكتابة التاريخ الاجتماعى لثورة ما يتطلب منا فى آن واحد كتابة التاريخ الاجتماعى للأفكار ، للممارسة الاستطرادية المنطقية فى تنوع أوضاعها الاجتماعية والتنظيمية .

يتركز نقاش سكوكبول على التفسير البنائى أكثر من الاحتكام إلى النزعة الإرادية قائلة : إن الثورات تتخذ مسارات غير متوقعة وأن الطبقات والفئات الاجتماعية تنتهى إلى العمل فى مسارات غير مأخوذة فى الاعتبار ، وعدم تركيزها على التنظيمات الثورية لصالح التراكيب الكبيرة ، مع ذلك ، لايمكن دعمه بهذا الجدل ، وأولئك الذين يعتقدون أن الأيديولوجية والإرادة مهمان لايقترحون انطلاقا من ذلك أن الفئات الاجتماعية والسياسية تخطط للثورات سلفا فى مجموعها ، إن الظروف الموضوعية للحركات والأهداف السياسية المختلفة ، مع الأسس الاجتماعية المتعددة ، ببساطة لاتؤدى إلى حكم مستقل للأيديولوجية أو للاختيار ، والعلوم اللاخطية الحديثة تشير إلى أنه ينبغى علينا دمج الاختيار أو الإرادة الحرة للأفراد مع الأفعال غير المتوقعة والنتائج (تأثير الفراشة) ، أكثر من دمج النتائج المخططة ، وأكدت سكوكبول مؤخرا أنها لم تكن تعنى استبعاد الفعل العمدى كأساس للتفسير ، بل لتحدد وضعه نظريا ، وتواصل القول : إن الكلام من الناحية الجوهرية ، تحليل المصطلحات الثقافية والأيديولوجية للثورات الاجتماعية ، يتطلب نظيرا معالجا لتحليل العلاقات الطبقية والصراعات الطبقية : كلتا الظاهرتين يتعين دراستهما فى صلتهما بالمأساة المركزية لانهيار وبناء مؤسسات الدولة (١٨).

وتستلزم دراسة نشوء وانتقال الأيديولوجيات اهتماما بتكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات ، والملفت للنظر أن سكوكبول نادرا ما تلحظ توقيت ثوراتها الاجتماعية ، التى حدثت جميعها بعد عام ١٧٠٠ ، إن أحد متغيراتها ، المنافسة الاقتصادية والسياسية العالمية ، أخذ يقوى مع نهوض الرأسمالية التجارية ومن ثم

الصناعية ، ومع ذلك ، فإن أنواع المتغيرات التفسيرية التى تركز عليها – المنافسة العالمية ، أزمة الدولة ، وتمرد الفلاحين – أمكن لها جميعا أن تحدث قبل العصور الحديثة ، وتعتقد سكوكبول أن التمردات الفلاحية فى عام ١٧٨٩ تدين للديناميكية السياسية القومية فى ذلك العام أكثر مما تدين للأعراف المحلية للتمرد [١٩]. مع ذلك ، فى واقع الأمر فقد وجدت الديناميكية السياسية القومية فى ١٧٨٩ أكثر مما فى عام ١٣٠٠ أساسا بسبب الطباعة وانتشار الصحف ، وتناقش سكوكبول أن الثورات على نطاق الأمة اعتمدت فقط على تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ، لكن أيضا (فى حالة روسيا والصين) على عوامل التقدم فى تكنولوجيا وسائل النقل ، ورغم أن أغلب المشاركين فى الثورات كانوا أميين فقد لعبت المعلومات المنقولة من خلال المثقفين والمتعلمين للجماهير دورا حاسما ، مثل هذه التكنولوجيا كان لها أهمية فى نهوض الجماهير المتضافرة فى مواجهة الدولة البيروقراطية فى المراحل الأخيرة للثورة بنفس الدرجة فى اندلاع وتقدم الثورة نفسها ، وغياب أى ذكر للصحافة المطبوعة والجرائد ، أو أى مخترعات فى تكنولوجيا الاتصالات يستوقفنى بوصفه فجوة هامة فى معظم معالجات الثورات الحديثة .

بدأ التاريخ الاجتماعى للأفكار ينضج فى السنوات العشر الأخيرة ، ومن العقبات التى تم التغلب عليها فى مجال البحث هنا كانت فكرة أن الأفكار الحاكمة لأىّ عصر هى أفكار الطبقة الحاكمة (ماركس فى الأيديولوجية الألمانية) ، وفى مراجعة لأنطونيو جرامشى ، مترافقة مع حساسية جديدة للثقافة تولدت من تأثير أنثروبولوجيا المنطق الرمزى والثقافى ، أوضح للمؤرخين الدرجة التى بلغتها الطبقات الشعبية من الفلاحين وعمال المدن عبر التاريخ حيث غالبا ما نجحت فى خلق أيديولوجيات بديلة تدعم قضاياهم وتتناقض مع مثيلتها الرسمية ، الأيديولوجية المسيطرة للدولة والطبقات الحاكمة [٢٠]، ويتوصل جورج رودى إلى أن الأيديولوجية الشعبية ليست ملكا لطبقة وحيدة ، وغالبا ما تنهض عندما لا تكون الطبقات الاجتماعية الواعية بذاتها مع ذلك قد نشأت ، ويرى أن هذا يحدث من خلال ثلاثة عناصر ، الأول ، " أيديولوجية متضمَّنة " ، حيث يطور العمال والفلاحون مجموعة من المعتقدات فى حياتهم اليومية ، تتجلى فى حكاياتهم الشعبية وفى أمثالهم السائرة إضافة إلى توجهاتهم الاجتماعية العامة ، والعامل الثانى للأيديولوجية الشعبية الذى تشارك فيه فئات المجتمع الأخرى ، هو

"الأفكار المشتقة " من كتابات المفكرين الاجتماعيين المتسرِّبة إلى الثقافة الشعبية ، مثل حقوق الإنسان ، والقومية ، أو الاشتراكية ، بالرغم من أن رودى لايقول ذلك ، ذلك أن مثل هذه العملية للتمثيل والاستيعاب تعتمد بوضوح على عدة عوامل منها نهوض طبقة المثقفين ، وانتشار المعرفة بالقراءة والكتابة ، وحلول الصحافة المطبوعة ، والاتجاه الثالث هو تصادم الخبرات ، عندما تبدأ الطبقات الشعبية فى الدخول فى صراعات عملية مع الدولة والطبقات المالكة ، وتطبق أيديولوجيتها فى تلك النزاعات ، ويساعد تصادم الخبرات (وهو تعبير مستعار من المؤرخ العمالى الإنجليزى إى. بى. طومبسون) على توضيح سبب احتمال اختلاف الموقف الفعلى للفلاحين أو عمال الصناعة فى موضوع معين قد يختلف من منطقة لأخرى أو من زمن لآخر ، رغم أنهم يشتركون فى فئة مشتركة من الأفكار المتضمنة والمشتقة .

كما لوحظ من قبل ، باعتبار القيادات الثقافية ، سواء الشعبية أو النخبوية ، تثور تساؤلات هامة حول تغير تكنولوجيا الاتصالات ، وتأثير الكلمة المطبوعة ، والتلغراف ، والصحافة الشعبية ، وفى هذا الخصوص لنا أن نتساءل إلى أى مدى كان المصريون يعرفون القراءة والكتابة ، إلى أى حد كان متاحا لهم الحصول على الصحف ، كيف استمدت الطبقات الشعبية أفكارها عن العصيان المسلح فى أواخر سبعينيات وثمانينيات القرن ١٩ ؟ إن مثل هذا النهج يزيد من دور المثقفين وعلاقاتهم مع الفئات الاجتماعية الأخرى ، على أن بروز شريحة جديدة من المثقفين وتأثير الكلمة المطبوعة فى القرن ١٩ ، له أكثر من مضمون ليس فقط على مستوى الحراك الاجتماعى والسياسى ، بل أيضا على نمو الوطنية الإقليمية [٢١] .

لاتحاول سكوكبول أن تدعى تعميم نظريتها ، وهى تعتقد أن مجموعة مختلفة من الديناميكيات قد تقود ثورات مضادة للاستعمار أو تالية للاستعمار [٢٢]، وكما سبق الإشارة إليه ، أود أن أقترح أن الثورات المناهضة للاستعمار قد يكون من المفيد تقسيمها إلى نوعين متمايزين : الثورة ضد دولة مستعمرة غير رسمية ، فى وجود نخبة مزدوجة الثقافة ، وبيروقراطية محلية ، والثورة ضد استعمار حقيقى ، حيث تكون الدولة فى أيد استعمارية ، أى ، فى اعتقادى ، أن الجزائر فى ١٩٦٢ تختلف جوهريا عن مصر فى ١٨٨٢ ، فى إطار هذا التمييز فأنا أصر على أنه ليس مهما ما إذا كانت هناك دولة وطنية قائمة أم لا ، بالرغم من اعتماد كلا النظامين على نخبة محلية متعاونة [٢٣] .

وبطبيعة الحال لكي يكون الحديث منطقيا ، فالثورات ضد الدول المستعمرة غير الرسمية قد تكون ثورات اجتماعية أو مجرد ثورات سياسية ، والثورات الاجتماعية هى التي تعنيني هنا ، ولأكون دقيقا أود أن أناقش أن كلا من الثورة المصرية فى ١٨٨٢ والثورة الإيرانية في٧٨-١٩٧٩ كونتا ثورات اجتماعية ضد دول تميزت بهيمنة استعمارية غير رسمية ، كلتاهما كان بهما دولة وطنية وهو ما أعاق الاستقلال التام ، على سبيل المثال ، فإن بريطانيا وفرنسا وقوى عظمى أخرى خلعوا الخديو اسماعيل ونصبوا ابنه توفيق خلفا له على العرش في ١٨٧٩ ، وعندما لاحت فى الأفق تباشير ثورة محلية كادت تطيح بتوفيق ، قامت بريطانيا بالغزو لتعيده إلى العرش ، وفى إيران ، خلعت قوة احتلال أنجلو أمريكية الشاه رضا فى ١٩٤١ ، وحلت محله ابنه محمد رضا على العرش ، وعندما بعث رئيس وزراء شعبى بالشاه إلى المنفى فى ١٩٥٣ ، تدخلت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتنسق انقلابا أعاد محمد رضا إلى السلطة ، إن التدخل الاستعمارى فى خلافة وطنية لاينتقص فقط من قدر الاستقلال بل يضعف شرعية الدولة على المستوى الشعبي ويقوضها ، فى هذين المثالين حاولت القوى الاستعمارية أن تؤثر على السياسات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، مثيرة سخط المعارضة من الفئات المحلية التى تأثرت سلبيا ، وبنفس الطريقة ، فإن عناصر من النخبة الوطنية ربطت نفسها بالقوى الخارجية المسيطرة ، والدولة فى مثل هذه الظروف تجد نفسها محاصرة بين مطالب هذه النخبة المتعاونة وحلفائها المستعمرين من جانب ، وبين احتجاجات الفئات الاجتماعية المحلية الداعية لمطالب موازية على الجانب الآخر .

فى مقطع بالغ الأهمية من المراجعة الذاتية ، تلاحظ سكوكبول أن الثورة الإسلامية فى إيران كانت حقا ثورة اجتماعية ، وأنها تختلف عن الثورات الفرنسية والروسية والصينية من حيث قلة تمردات الفلاحين الكبرى ، وتصرح بأن هذه الثورة أيضا جعلتها تعيد الاعتبار لأهمية أنساق الفكر فى تشكيل الفعل السياسى (٢٤). لايستطيع المرء أن يصرف النظر عن النشاط الفلاحى تماما فى إيران ، فقد تم إعادة توزيع نحو ٥ فى المائة من أراضى إيران على الفلاحين (وهى نسبة مماثلة لما تم إعادة توزيعه على سكان الريف بعد الثورة الفرنسية) ؛ كما حدثت أيضا هبات فلاحية منذ قرن مضى تقريبا فى مصر ، معنى ذلك أنه مازال علينا أن نسأل عن سبب وجوب أن

تنال المدن هذه الدرجة من الشهرة والحيوية بوصفها مواقع للفعل الثورى فى ثورتى مصر ١٨٨٢ وإيران ١٩٧٩ ، أولا ، بخس البنائيون الزراعيون ببساطة من كثافة صلات الريف بالمدينة ومركزية الفعل السياسى المدينى فى بلدان العالم الثالث ، كما أوضح جون والتون [٢٥]، ثانيا ، مع ذلك ، يجب أن ننظر بعين الاعتبار للوضع الخصوصى للبلدان التى تعانى من سلطة استعمارية غير رسمية ، فالاستثمارات الأجنبية والهجرة والمناورات الديبلوماسية تتركز فى المدن أو تدار منها ، حتى أن أى ثورة تتخذ هدفها ضد النخب المحلية والأجنبية سوف تشهد قدرا مناسبا من النشاط الهام بالمدن ، والنشاط الشعبى فى المجتمعات الاستعمارية الجديدة الذى ينجح فى الإطاحة بالمقاولين الأوروبيين والشركات والبنوك يمكن رؤيته بوصفه " نشاطا اجتماعيا " طالما كانت هذه العناصر الأجنبية تشكل عنصرا هاما فى العلاقات الطبقية ، بطبيعة الحال ، لكى تصبح الثورة ثورة اجتماعية ، يجب أيضا أن تصل نخبة جديدة إلى السلطة ، من طبقة اجتماعية مختلفة عن الطبقة القديمة ، وبالنسبة لثورة فى مواجهة استعمار غير رسمى ، لاتتم الإطاحة فقط بالأجانب ، بل أيضا بملاك الأرض المحليين أو الطبقة الرأسمالية ليحل محلها أفراد من الوظائف الهامشية أو العرقيات السابقة ، وعلى نفس المنوال ، فإن العنصر المناهض للأجانب فى الثورة يستفيد من الخطاب الوطنى والرموز المحلية ، سواء دينيا أو إقليميا ، وفى كل من مصر وإيران أثبت الإسلام أهميته كتعبير ثقافى عن التمرد ، أيضا يمكننا القول فى النهاية بإمكان قيام مثل هذا النموذج للثورات المناهضة للدول الاستعمارية غير الرسمية ، وسوف نعود إلى ذلك فى الخاتمة .

هذا الكتاب يركز جهوده على تحليل الأحداث فى مصر من سبتمبر ١٨٨١ إلى سبتمبر ١٨٨٢ ، التى أسماها المؤرخون الرسميون الغربيون " ثورة عرابى " ، غير أن أغلبه يتعلق بالأعمال التمهيدية للثورة فى العقدين السابقين عليها ، كانت مصر فى القرن التاسع عشر دولة تابعة للامبراطورية العثمانية ، تدفع الجزية للسلطان – الخليفة فى اسطنبول – لكنها تتمتع بدرجة من الاستقلال الإدارى ، ومع ذلك ظلت جزءا مكملا للامبراطورية برغم وضع التبعية ، وهى حقيقة جرى التقليل من أهميتها على يد كل من المؤرخين الأوروبيين والمصريين الوطنيين ، ومنذ ١٨٧٦ ، أصبح الحاكم العثمانى لمصر يعرف باسم الخديو ، وهى وظيفة يتوارثها أفراد عائلة واحدة حيث يتم تجهيز الوريث

على أساس الابن البكر ، وفى مصر خلال عقدى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ ازدهرت زراعات القطن ، واستدان الحاكم مبلغا كبيراً من المال من أوروبا ، أغلبه لتطوير البنية التحتية ، ومنذ ١٨٧٦ أعلن الخديوى عدم قدرة حكومته على دفع خدمة الدين ، وتم فرض إشراف فرنسى بريطانى على مستوى مجلس الوزراء من اثنين من الأوروبيين لمراقبة الموازنة المصرية ، أيضا جلب ازدهار القطن عشرات الألوف من الأوروبيين إلى البلاد ، ومن ١٨٧٦ أتاح إنشاء محاكم مختلطة على النمط الأوروبى بداية حصول أولئك المهاجرين على مساحات كبيرة من الأرض ، وضمان الأعمال التجارية وتسليف النقود على نطاق واسع ، وفى ١٨٨١ حاولت حركة إصلاحية مشتركة من المدنيين و العسكريين منع مزيد من اختراق الأوروبيين للبلاد ، وتقدم هؤلاء الإصلاحيون ، أساسًا أبناء المصريين ، بمطالب تخص السلطة والموارد التى كانت مقصورة فى السابق على الأرستقراطية العثمانية بالبلاد ، وانتهت مقاومة الأوروبيين والخديوى لهذه الإصلاحات إلى وضع ثورى فى صيف ١٨٨٢ ، وثمة دور قيادى وإن لم يكن مهيمنا لعبه ضابط الجيش المصرى أحمد عرابى .

ليس بنا حاجة للقول أنه ليس كل المؤلِّفين نظروا إلى الأحداث فى مصر خلال ١٨٨١ و١٨٨٢ باعتبارها ثورة على الإطلاق ، والقليل جدا منهم هم من نظروا إليها كثورة اجتماعية ، وقد تجسدت سيرة " ثورة عرابى " أو " أزمة السويس " كما يحلو للمؤرخين البريطانيين اختزال هذه الأحداث بهذه التسمية ، فى عدة مجالات للتصور التاريخى : تاريخ الامبراطورية البريطانية ، والتأريخ الوطنى المصرى ، وتحليلات اليسار المصرى ، فى تاريخ الامبراطورية البريطانية ، وهو مجال تكامل تكاملا واهيا مع التاريخ الاجتماعى الجديد للشرق الأوسط الذى برز فى العشرين عاما الأخيرة ، سيطرت الأحداث المصرية على كتاب رونالد روبنسون **Ronald Robinson** وجون جالاجر **John Gallagher** ، الذى صدرت طبعته الأولى فى ١٩٦١ ، ويورد الكاتبان بعض الأفكار الهامة لحد بعيد ، فى البداية ، يريان أن السياسة البريطانية فى الشرق الأدنى بداية من عهد بالمرستون فى أربعينيات القرن ١٩ حتى ١٨٨٢ كانت سعيا وراء " امبريالية حرية التجارة " أو امبراطورية غير رسمية ، ويقولان إنها فى أواسط العصر الفيكتورى أنشأت نظاما أمنيا فى الشرق الأدنى اعتمد على تفوقها البحرى واستخدامها للعثمانيين كحصن لمواجهة الاختراق الروسى للبحر المتوسط ، وفى ١٨٤١

أعرب بالمرستون عن توقعه إنهاء نظام الاحتكار المصرى باستخدام القوة لفتح الأسواق أمام حرية التجارة ، ولزيادة إنتاجية الفلاحين ، ولدعم قدرة التجار المحليين على مراكمة رأس المال . ويمكن لحرية التجارة والازدهار أن يجلبا الأفكار الليبرالية عن الحرية والعدالة ، كما أن العثمانيين الأثرياء الودودين سيقبلون بامتنان وصاية بريطانيا (٢٦).

ويعلم روبنسون وجالاجر أن الرؤية البالمرستونية قد أخفقت ، ويعتقدان أنهما يعرفان السبب ، وكتبا :" النزعة المحافظة للمسلمين والخداع الروسى أفسدا كل مسعى للإصلاح الليبرالى ؛ ونجم عن ذلك أن تكنيك الطبقة المتعاونة لم يعمل " (ص ٧٨) ، لم يقتصر الأمر على الطبقات الحاكمة العثمانية فى تفضيلهم اللامنطقى لنسخة المجتمع الإسلامى على الامبريالية صاحبة حرية التجارة ، بل تعداه إلى أبنية الدولة من أبناء البلاد الذين أحسوا أنهم مبتلون بالنفوذ الأوروبى ، وأثناء الحرب الروسية - العثمانية فى ١٨٧٧ - ١٨٧٨ " وبعدها بدت السلطة التركية فى حالة سيئة " (ص ٨٠) . ويصل وصفهما ذروته بالحديث عن انهيار عثمانى لنفوذ السلطان ، وضعف هيبة الخديو من جراء أزمة الديون فى منتصف سبعينيات القرن ١٩ : " أخطر من أى قضية أخرى ، خطر انهيار عثمانى عام يؤدى إلى تفتيت أفريقيا " (ص ٨٢) ، وفى مصر على وجه الخصوص ، فإن المراقبة الثنائية الأنجلوفرنسية على الموازنة حولت الخديو توفيق (الذى أجلسه الأوروبيون على العرش فى ١٨٧٩) إلى مجرد جامع عوائد نيابة عن الأجانب ، مضعفة بذلك من شرعيته مما أدى إلى نفور حلفائه كبار ملاك الأراضى منه ، أيضا يؤكد روبنسون وجالاجر أن القوى الكبرى لم تكتف بتحويل توفيق إلى مجرد جامع لضرائبهم ، بل أيضا جعلوا منه " ملكا دستوريا " ، وفى حين أن الفكرة السابقة صحيحة بالتأكيد ، فإنه من العسير فهم ما هو قصدهما المحتمل بالرأى الأخير ، نظرا لأن توفيق ورئيس مجلس وزرائه رياض باشا كانا يحكمان حكما مطلقا ، بقبضة من حديد ، ورفضا دعوة مجلس النواب للانعقاد ، على أية حال ، يؤكدان أنه بحلول عام ١٨٨١ ، كان الخديو قد " تآكل " بسبب تغلغل النفوذ الأوروبى ، وباتت البلاد على شفا" الفوضى السياسية " وهو ما أدى إلى انفجار عصيان مسلح (ص ٨٧) . باختصار فإن الجوهر سريع الهياج والراكد لـ " النزعة المحافظة للمسلمين " و " المؤسسات التركية " أتاحا لهم الإمساك بإناء بالغ الهشاشة لرأس الامبراطورية البالمرستونية غير الرسمية المترعة بالنشوة ، حتى أن التغلغل الأوروبى بدلا من أن يجد طبقة متعاونة ، أدى إلى انهيار الحكومة .

يعزو روبنسون وجالاجر هذا التخمر السياسي إلى أربعة عناصر .

أولاً : الإصلاحيون الليبراليون تحت قيادة شريف باشا النبيل المصرى من أصل تركى الذى تولى أحيانا رئاسة مجلس الوزراء ، وكان يعلن عن استيائه من الهيمنة "التركية" ، ويؤمن بإقامة مؤسسات على الطراز الغربى .

وثانيًا : " المسلمون المحافظون " والمفترض أنهم العلماء الذين عبروا عن استيائهم من اتساع النفوذ المسيحى .

وثالثًا : صراع كبار ملاك الأراضى للحفاظ على امتيازاتهم الضريبية .

ورابعًا : إعلان عرابى باشا ورفاقه من الضباط تحديهم للأوروبيين من أجل إعادة بناء فيالق الضباط وتقوية الجيش ، وانتهيا إلى رأى جانبى بشأن الحركة الفلاحية بأنها كانت على شفا التمرد ، لكن هذه الفئة المتواضعة لاتنضم بشكل واضح إلى العناصر الأربعة المكونة للحركة . والآن يصر هذان المؤلفان على أنهما معنيان فقط بتصوير السلوك الذى اتخذه المسئولون البريطانيون فى رؤية الأمور فى تلك الأيام ، أكثر من تقديمهما حقائق مبنية على الملاحظة والاختبار ، ومناقشتهما للموضوعات التى قدمناها حالا ليست مصاغة فى ذلك النوع من اللغة ، بل يتضح أنها مستمدة من حجج المؤلفين ذاتها ، لكن سواء كانت هذه الأفكار تخص القناصل البريطانيين أو كانت للمؤرخين الأكاديميين ، فقد جانبها الصواب بوضوح ، ليس فقط فى التعبير عن التفاصيل الفعلية بل فى صميم تناول طبيعة التغيير الاجتماعى فى مصر ، ويستدعى أسلوبهما وغموضهما وافتراضاتهما السهلة عن التفوق الأوروبى وعدم القدرة الشرق أوسطية على التعامل مع العالم الحديث النغمة الاستشراقية كما وصفها إدوارد سعيد (٢٧) .

يتعذر على المرء تحديد نقطة البداية ، أولا لا أجد أى دليل على تفسخ السياسية أو الانهيار الوشيك للامبراطورية العثمانية على وجه الإجمال أو فى الدولة التابعة مصر ، بالرغم من أن تركيا خسرت حربا ضد روسيا فى ١٨٧٨ (ليس شيئا جديدا) ، إضافة إلى فقد بعض المناطق فى أوروبا الشرقية ، فإن امبراطوريتهم تبدو فى مجملها متمتعة بالاستقرار فى بعض المناطق التى كانت ماتزال تحت سيطرتها (مع استثناء جزئى للسودان ، وهى منطقة ليست ذات صلة بهذا النقاش) . حقيقة ، نما الاقتصاد العثمانى ، وزاد عدد السكان فى أواخر القرن ١٩ برغم الخسائر فى البلقان ، وقد باءت بالفشل محاولات إنشاء نظام حكم دستورى برلمانى فى اسطنبول فى ٧٦-١٨٧٨ عندما انقلب عليه السلطان عبد الحميد الثانى ، لكن حتى استعادة الحكم الأوتوقراطى يبدو أنها لم تسفر عن حدوث قلاقل داخلية خطيرة فى نهاية سبعينيات القرن ١٩ أو حتى إلى نهاية القرن .

في مـصـر ، كـذلك ، مـن الصـعـوبة بمكان رؤية مـاحـدث بـالتـحـديد قـبل الغـزو البريطانى مما يمكن اعتباره فوضى سياسية ٠ حقيقة ، برزت حركة إصلاحية حاولت جـعل حكم الخـديو توفـيق فى إطار ملكى دسـتـورى (وهـو أمـر لـم يكن لدى الفـرنسـيين والبريطانيين ، على عكس مـا يجزم روبنسون وجالاجر بأنه كان متحققا) ، وفى الواقع جرى انتخاب مـجلس نواب ، ووافق الخديو مرغمـا على تعيين وزراء للحكومة ، ولاشىء من هذا يشكل حكما ملكيـا فى مـعظم التـعبيرات السـيـاسـيـة العـادية ، ومـن العـسـير اعتبار بعض فلاحين "متململين " شاهدا على أزمة مسـتحكمة ، نظرا لأنه كانت توجد من دواعى القلق مـاهـو أهم فى ١٨٧٨-١٨٧٩ ، دون أى عواقب واضـحـة على السـيـاسـة العليـا ، ولم يحدث أى تمرد عسكرى ، لقد أصبح عرابى " أميرالاى " ووزيرا للحـربيـة فى وزارتين تشكلتا فى ظل الخديو ، ومؤخرا عمل فى خدمة الحكومـة الثورية المدنية فى أغلبها ، وأصبح الجيش حليفًا محوريًا للتمردات المدنية ، متدخلا فى الأوقات العـصـيبة ، إلا أن الشواهدَ لم تدعم الاتهام القائل بأنه أقام ديكتاتورية وفرض الأحكام العرفية فى أى وقت من عـامى ٨١-١٨٨٢ ، وفى أواخـريوليـو ١٨٨٢ ، بعد الـهـجـوم البريطانى على مصـر ، قـام الأعـيـان بخلع نائب الخـديو توفـيـق وأنشـأوا مـاأسـمـوه الحـكومـة العرفـيـة ، بصورة أساسية من نواب ووزراء مـختلف الوزارات ، بالإضافة لبعض ضـبـاط الجيش ٠ وماكانوا يقصدونه بالحكومة العرفية أن دولتهم كـانت دولة مؤقتة وبأنها لم تـحـصـل بعد على اعـتـراف من السلطات الإسـلامـيـة مـثل الخليـفـة السلطان فى اسطنبـول ، وسـوف نرى أن هذه الحكومـة الثورية فرضت أحكامـهـا على عرابى فى عـدة مناسـبـات ، ويبـدو أن روبنسون وجالاجر اعتبرا إرتقاء عرابى ليتولى منصب وزير الحربية بمثابة انقلاب عسكرى ، لكن مثل هذه النظرة ، رغم تشبث الامبرياليين بها على نطاق واسع فى ذلك الحين ، لايمكن أن تصمد أمام الوقائع الأرشيفية ، كما أوضح الكسندر شولش (انظر فيما بعد) ٠

ونظرا لعدم وجود دلائل صحيحة على " التآكل " أو " الفوضـى السيـاسـيـة " فـإنه يبدو من غير الضـرورى شـرح سـبب إمكانيـة بروز وضـع كـهـذا ، وإذا رغب البـاحـث فى تفـسـيـر نهوض حـركة إصـلاحـيـة مـتـعـددة الطبـقـات فى مـصـر فـى ٨١-١٨٨٢ ، فـإن احتكامـا مبـهـمـا بالتـأكيـد إلـى التأثيرات " المزعجـة " لحـرية التجـارة الأوروبية عـلى " السلطة التركية " لن يكون وافيـا بالغرض ، وتنحصـر وظيـفـة هذا الكتـاب فى تطوير تفسير لنهوض هذه الحركة ، مع الاحتكام لمتغيرات من نوع إزاحة المصـالح الطبقية فى ظل تأثير التغيير الاقتصادى والديموجرافى ، وتنظيمات كبار الممثلين السياسيين ،

ومواردها وتكتيكاتها ، وأعضائها ، وذخائرها من الأنشطة الجماعية ، وأيديولوجياتها ، وإمكانيات القمع المتباينة للدولة ، والظروف الموضوعية النوعية للعمل الاجتماعى والسياسى .

إن الوصف الذى يقدمه روبنسون وجالاجر للقوى التى صنعت الحركة الإصلاحية يشوبه النقص وعدم الدقة ، ونظرا لأن شريف باشا نفسه كان بوقًا لتركيا ، لذلك يتعذر رؤية كيف يثيره استياء القوى الوطنية المصرية من الحكم " التركى المطلق " . وكثير من كبار الموظفين المصريين أو العلماء انتهى بهم الأمر للوقوف بجانب الخديو ، رغم أن العلماء كانوا يشكلون فرعا من الانتليجنسيا الثورية ، وكبار ملاك الأرض ، كانوا من النبلاء الأتراك والشراكسة ، الذين وقفوا مجددا مع الخديوى ، ولم تكن امتيازاتهم الضريبية محل شك كبير . إن أعيان القرى هم الذين أبدوا استياءهم من إلغاء الخديو لتخفيضات الضرائب التى يتمتعون بها ، ولعب كبار الموظفين دورا هاما ، لكن هذا مافعله أيضا البيروقراطيون المدينيون ، وتجار المدن ، وأعضاء طوائف الحرف ، والنساء وفئات أخرى ، ولأن مصر لم تكن قد انزلقت إلى الفوضى السياسية ، أكثر من هذا ، فإن النظرية القائلة بأن البريطانيين " استُقدموا " بسبب الاضطرابات فى محيطها ينبغى نبذها تماما ، لقد قام البريطانيون بالغزو من أجل ألا تنجح عملية تشكيل الدولة فى خلق نوع جديد لنظام مستقر قد ينهى الامتيازات الأوروبية ويهدد أمن الملكيات والاستثمارات الأوروبية ، لاحاجة بنا للقول أن حرية وصول البريطانيين لقناة السويس واستعمالها لم يكن أبدا عرضة لأى خطر ، كما صرحت بذلك الأدميرالية بنفسها ، بالرغم من أن بعض السياسيين فيما بعد برروا اشتراكهم الفعلى فى الحرب بهذا التهديد المزعوم للمصالح البريطانية (٢٨) .

رغم دعوة مبكرة للعمل وجهها روبرت تيجنور Robert Tignor ، فإن مؤرخا أوروبيا واحدا من المعاصرين نشر دراسة مطولة لأزمة ٧٨-١٨٨٢ استنادا إلى الأرشيفات المصرية ، هو الكسندر شولش (٢٩) Alexander Scholch ، وكتاب شولش أطروحة علمية منقحة ، استطاعت ببراعة أن تعيد تشكيل تصورنا للتاريخ السياسى لهذه الأوقات – على سبيل المثال – يدحض الكتاب تماما فكرة أن الأميرلاى أحمد عرابى فى ذلك الحين أنشأ أى شىء يشبه ديكتاتورية عسكرية فى ربيع وصيف ١٨٨٢ ، ومع هذا لم يستطع أن يستفيد من كل مئات الملفات الخاصة بالثورة والمحفوظة بالأرشيفات ، وأفلت منه بعدها الاجتماعى ، ويكتب عن أغسطس ١٨٨٢ : " أخفقت الثورة السياسية

فى التماسك ، أو فى إسقاط الملكية ، أو على الأقل الخديو ؛ والثورة الاجتماعية لم تكن أبدا من ضمن أوراق اللعب ، وكانت تعبئة السكان ، فى المقام الأول ، نتيجة لاستثمار القيم التقليدية (٣٠) . وتكشف تعبيرات خطاب شولش عما يعتقده كشكل لثورة ، وسبب إخفاق المصريين فى خلق الثورة .

أولا : يناقش أن الحاكم الذى عينه العثمانيون من الأسرة الحاكمة ، الخديو ، لم " يسقط " ؛ وهو هنا وبوضوح يفتش ليرى ملكا تُقطع رأسه على النمط الفرنسى ، ومن المحتمل أن عدم عثوره على دليل على ثورة اجتماعية يشير إلى أنه لم يكن يتطلع إلى ظاهرة كهذه ، منتهيا إلى استنتاج مؤداه أن عدم الخلع يساوى عدم وجود ثورة ، أخيرا لم يجد شولش اتجاها وطنيا علمانيا من النوع الفرنسى فى مصر عام ١٨٨٢ ، لكنه وجد ثقافة أهلية دينية ، تدعو إلى الجهاد ، ونزعة وطنية مصرية مبهمة فى إطار الهوية العثمانية ، ويبدو أن هذا الغياب للعلمانية على المستوى الوطنى زاد من تدعيم رؤيته بوصفها واحدة من الحركات العثمانية التحريرية المحافظة .

فى اعتقادى أن شولش ، رغم أنه مؤرخ مدقق ، وقع فريسة التضليل من خلال بحثه عن ثورة على الطراز الفرنسى ، ويبدو لى أن ثورة قد حدثت بالتأكيد ، غير أنها من نوع مختلف ، وإصراره على الحاجة لأن يسقط الخديو هى حالة فى صميم الموضوع ، ففى صيف ١٨٨٢ ، كما اكتشف شولش بنفسه ، وُجد وضع استقلالى متعدد ، حيث يتنافس كل من الخديو وحكومة عرفية على السلطة ، استقلال متعدد ، كما يناقش تشارلز تيللى ، هو بذاته علامة واضحة على أن وضعًا ثوريًا قد تطور أكثر من هذا ، فإن الدليل هو أن سلطة الحكومة العرفية قد امتدت لتشمل معظم البلاد لتتفوق على سلطة الخديو . حقيقة ، ربما أقام الخديو بالإسكندرية فقط ليكون فى حماية البحرية البريطانية ، تدخل أجنبى ، اكتشف شولش عدم وجود ثورة اجتماعية لأنه لم ير الملفات ، التى كشف عنها فيما بعد على بركات ولطيفة سالم ، عن غزوات الفلاحين للأراضى ، والنشاطات الأخرى التى جرت فى صيف ١٨٨٢ ، أيضا ، ا غض الطرف عن أهمية هبات سكان المدن ضد مؤسسات الأوروبيين ، ذلك لأنه كان معنيا فى الأساس بنفى إلقاء الأوروبيين مسئولية " المذابح " ضد المسيحيين على الثائرين ، لقد قمت باستخدام قوائم تضم حوالى ١٠٠٠ شخص ، من بين ١٢٠٠ تم اعتقالهم عقب فشل الحركة ، وهى إضافة لقوائم ودلائل أخرى ، أتاحت لى الكشف عن الخاصية " الاجتماعية " للثورة وهو مالم يكن متاحا أمام شولش .

فى النهاية ، وكما أكدت الحركة الثورية الإسلامية فى إيران فإن الثورات ضد امبراطوريات غير رسمية تحتكم على نحو نموذجى لرموز محلية مثل الدين والنزعة الوطنية الإقليمية ويتم ذلك انطلاقا لحد ما من اهتمام الثوار بالإفلات من هيمنة كل من النخب المحلية والأجنبية ، ولقد فشلتُ شخصيا فى معرفة سبب عجز هذه الأيديولوجية المحلية فى ذاتها عن تحويل حركة ما إلى ثورة ، يرى ميروسلاف هروش أن تاريخ كثير من البلدان الأوروبية الصغيرة فى القرن ١٩ يعتمد فقط على تطور النزعة الوطنية الإقليمية ، التى أصبحت بعد ذلك بفترة طويلة قوميات تامة النضج ، وأوضح سعيد أمير أرجوماند أن البعد الدينى كان عاملا قويا فى معظم الثورات الحديثة ، وأن النموذجين الفرنسى والروسى نموذجان خادعان فى هذا الإطار ؛ رغم أنه بطبيعة الحال ، قادتهما أيديولوجيات قوية (٣١)، وتحليل شولش للسياسات الدقيقة للحركة بالغ القيمة ومن المحتمل أن يظل صامدا لعشرات السنين ، إلا أن التاريخ الاجتماعى للثورة وأفكارها لم تبدأ كتابتهما إلا منذ أمد وجيز فقط ٠

بالنسبة للأوروبيين ، شكلت الثورة المصرية فى ١٨٨٢ والتدخل البريطانى نقطة بداية فى الجدل الدائر حول الامبريالية الاقتصادية الذى أفضى إلى نظريات هوبسون Hobson ، وأخيرا لينين (٣٢)، وبالنسبة للمصريين – مع ذلك – غدت الثورة موضوعاً للجدال المتواصل من أجل فهم تطورهم الوطنى ، والتصورات المتفاوتة للثورة لدى المؤرخين المصريين فى القرن العشرين قام بتلخيصها تلخيصا مفيدا توماس ماير Thomas Mayer (٣٣) ، ويوضح ماير أن مدرسة مبكرة للوطنية ارتكزت على التاريخ السياسى رأت فى عرابى مظهرا سلبيا (نظرا لميوله الديكتاتورية) ، لكنها امتدحت الثورة لامتلاكها بعض الأفكار الدستورية ؛ وكان عبد الرحمن الرافعى هو النصير الأساسى لهذه الرؤية ، بعد ذلك كانت أهم المدارس هى المدرسة الاشتراكية فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين ، على نحو خاص ، والديموقراطيون الليبراليون الذين ظهروا فى سبعينيات وثمانينيات القرن ٢٠ ، ويمكن تقسيم التفسير الاشتراكى إلى قسمين عريضين : قسم نظرى أو نهج مثالى نموذجى ، ويُنسب إلى محمد أنيس بجامعة القاهرة ، ونهج اجتماعى اقتصادى أكثر تجريبية ، يُنسب إلى جامعة عين شمس ٠

والدراسة الأرشيفية الكبيرة لثورة عرابى الصادرة عن المدرسة الفكرية لجامعة القاهرة للمؤرخين الاشتراكيين للطيفة سالم باسم " القوى الاجتماعية فى ثورة عرابى " (١٩٨١) ، تعرض الثورة بوصفها تمردا شمل الأمة على يد المثقفين ، وطوائف المدن ،

مع صغار وكبار ملاك الأراضى [٢٤]، وكما لاحظ بعض النقاد المصريين ، بالرغم من أساسها الماركسى النظرى ، فإن المؤلفة لم توضح كيف تفاعلت القوى المختلفة مع بعضها البعض لخلق ثورة ، وأنها حصرت نفسها فى وصف الوثائق الأرشيفية فى علاقتها بالطبقات المشاركة ، كما أن تفسيرا اشتراكيا آخر لعبد العظيم رمضان يضع تمييزا بين القيادة العسكرية " البرجوازية الصغيرة " و " البرجوازية الزراعية " لشريف باشا وسلطان باشا وآخرين من أقطاب البلاد ، ويرى رمضان أن البرجوازية الزراعية كانت القوة المسيطرة فى حركة الإصلاح فى المراحل الأولى للثورة ، ومع هذا فقدت نفوذها فى فبراير ١٨٨٢ ، بعد ذلك يناقش رمضان أنه لذلك هيمن الضباط البرجوازيون الصغار ، غالبا بالتحالف مع الحركة الفلاحية ، وفى ذلك الحين تحالفت البرجوازية الزراعية مع الخديو والأوروبيين ، ونظرا لأن قوانين التطور التاريخى أملت انتصار هذه الطبقة على البرجوازية الصغيرة والفلاحين ، فقد أخفقت الثورة [٣٥].

وأنا أشعر بالتعاطف مع المهمة التينذرت لطيفة سالم ورمضان نفسيهما لها ، لفهم السلوك الذى اتخذه الصراع الطبقى والعوامل الاجتماعية الاقتصادية المؤثرة على القضايا السياسية ، ومع ذلك لا أفهم ماهو العائد من معارضة كبار ملاك الأراضى بوصفهم " برجوازية زراعية " للخديو ونبلائه ، نظرا لأنه يتوجب على الأخيرين أن يتميزوا بكونهم " برجوازية زراعية " ، كان الخديو ومعه مصانع السكر ومزارع القطن الهائلة التى يمتلكها أكثر برجوازية من مناوئيه ، وعلى الرغم من اتفاقى على أن خسارة ائتلاف المعارضة لكبار ملاك الأراضى مثل شريف باشا فى فبراير ١٨٨٢ قد أضر بالحركة ، إلا أن الثورة قد ظهرت على نحو أفضل كثيرا بدونهم فى فصلى الربيع والصيف ، والهزيمة التى لحقت بالحكومة العرفية التى تأسست فى أواخر يوليو ؛ لم تكن على يد شريف وزملائه من أقطاب البلاد ، بل جاءت عن طريق غزو بريطانى تغلب على جيش عرابى المصرى المحترف عبر تكتيكات وتكنولوجيا عالية المستوى .

وتبرز هنا صعوبة بالغة فى النقاش الذى يطرحه كل من سالم ورمضان ، وهو إلى أى درجة تركا الأوروبيين خارج الصورة ، وأنا من الجانب الآخر أرى أن مصر كانت تهيمن عليها نخبة مزدوجة فى تلك الفترة ، تتكون من أقطاب ملاك الأراضى المحليين والبرجوازية الأوروبية المغتربة ، وأرى أن الثورة ، التى هى عدد وافر من الثورات ، حدثت فى آن واحد ، بواسطة كبار ملاك الأراضى ، والفلاحين الأغنياء ، والانتليجنسيا ، وتجار المدن ، وطوائف الحرفيين ، فى بعض الحالات ، نشبت صراعات بين أجزاء من

نفس الطبقة ، مثلما حدث من بعض كبار ملاك الأرض الحلفاء مثل شريف باشا مع الإصلاحيين فى ١٨٨١ ، وأحيانا ماكانت تُعالج هذه الانقسامات داخل الطبقة عن طريق التهديدات التى كانت تُوجه عبر الخطاب الذى اتخذته الثورة ، وفى آخر الأمر سقط كثير من كبار ملاك الأراضى ، وليس كلهم بأى حال من الأحوال ، من إطار التحالف الإصلاحى ، وأحد أسباب ذلك ، أن الإصلاحيين هددوا وجودهم المشترك مع الجناح الأوروبى فى النخبة المزدوجة ، أكثر من هذا ، أسفرت المعارضة المتشددة للأوروبيين عن أغلب الأزمة التى أدت بباقى القوى الاجتماعية إلى إنشاء حكومة حازت ولاء الجيش ، ويبدو من غير المحتمل أنه لا الخديو ولا كبار ملاك الأرض المحيطون به كان باستطاعتهم بأنفسهم إلحاق الهزيمة بالثوار.

يحدونى الأمل أن أبنى على عمل لطيفة سالم ، ليس فقط من خلال اكتشافاتى الأرشيفية الأكثر منها ، لكن كذلك لمعالجة القضايا فى سياق التفسير الاجتماعى ، وسوف أحتكم إلى الظروف الموضوعية الناشئة عن صراعات التراكيب الاجتماعية الكبيرة ، والتنظيمات الوسيطة ، والأيديولوجيات ، وإلى مفهوم تمرد متعدد الطبقات فى مواجهة نخبة حاكمة مزدوجة ، وأهدف إلى إنجاز هذا من جانب عن طريق مد الإطار الزمنى وفحص تطور المصالح ، والتنظيمات والأيديولوجيات على مدى السنوات الخمس والعشرين السابقة على الثورة ، وفى مقابلة أجرتها لطيفة سالم مؤخرا أكدت على الأهداف السياسية للثورة ، خاصة تأسيس شكل ما من حكم الشورى (٣٦)، وأوافق على أنه انتشرت أثناء الثورة أيديولوجية تدعو لمزيد من المساواة ، وأنه إذا استبعدنا الرغبة فى إنهاء الامتيازات الأجنبية المبالغ فيها للنخبة المزدوجة (يرمز لها بالأجنبى) لضمان وجوب مزيد من مشاركة النوع المعتدل فى حكم الشورى (يرمز له بالمحلى) ، فسوف نفقد توجها هاما من توجهات الثورة ، وهذه المطامح ، فى اعتقادى ، وجدت مترافقة مع مظالم الفلاحين من النبلاء ، ومظالم طوائف التجار والصناع المهرة من المنافسة الأوروبية ، ومظالم صغار الضباط من هيئة القيادة الشركسية ، والصراعات التراكيبية الأخرى المتصاعدة ضد هذه الفئات المنظمة بذاتها ذات المصالح المادية المشتركة ، وتضافر إلغاء الامتيازات السياسية مع مغيب الأهداف المادية فى الثورة ، وإذا كانت السلطة والثقافة والعوامل المادية عادة ما تتداخل فى العمل الاجتماعى ، كما يقترح سيويل ، فليس من قبيل التناقض الذاتى رؤية المطالب الأيديولوجية لإلغاء الامتيازات السياسية متطابقة مع المطالب المادية لإحداث تغييرات فى علاقات الملكية .

هذا الكتاب سيتابع بصورة عامة المسائل النظرية التى نوقشت فيما سبق ، مستهلا برسم صورة للمؤسسات المادية والثقافية لنظام الحكم السياسى والاجتماعى القديم لمصر الخديوية فى ظل الامبراطورية العثمانية ، وسأستعرض هنا أهدافى وبعض التعريفات الأساسية ، سوف أفحص المسار الذى اتخذه التغير الاقتصادى والديموجرافى ونمو سلطة الدولة الذى خلق مصالح جديدة بين الفئات الثلاث التى كان لها الإسهام الأكبر الأخير فى الثورة : سكان الريف ، وطوائف المدن ، والانتليجنسيا . وأنا أطلق علي هذه الأشكال الثلاثة اسم " فئات " بدلا من " طبقات " لأننى لا أعتقد أنها كانت تكوّن طبقات حديثة واعية بذاتها تشارك فى علاقات بوسائل الإنتاج ، كان سكان الريف ينقسمون إلى أعيان القرى الأغنياء ، وصغار الملاك ، والمزارعين بالمشاركة فى المحصول ، وعمال اليومية (الأنفار) الذين لايملكون أرضًا ، وكان على الكثيرين منهم عموما التزامات شبه اقطاعية (" تأجير ") الجهد والنوع للنبلاء العثمانيين المتمصرين (البكوات) ، والطبقة الوسطى الفلاحية لأعيان القرى ، الذين كانوا يشغلون غالبا مناصب العمد ، كانوا يستحوذون غالبا على ممتلكات كبيرة نوعاما يشغّلون بها عمالا مأجورين ، كما يفرضون على الفلاحين التزامات خاصة بالعمل ، والتى لايحصل الأخيرون على تعويض مقابل ذلك ، على الجانب الآخر ، وجدت كثير من عائلات أعيان الريف أن ممتلكاتهم قد تناقصت كثيرا بسبب تفتيت الملكية من خلال الزيادة الديموجرافية فى القرن ١٩ ، بينما أتاح ازدهار القطن لفلاحين آخرين فرصة امتلاك مزارع جديدة وكبيرة ، حتى أن سكان الريف عاصروا درجة كبيرة من الحيوية الدورية فى فترة حكم الولاة [٣٧]، فى هذه الدراسة سوف أركز على أعيان الريف ، ومتوسطى الملاك وصغارهم ، أى على الطبقة الوسطى الريفية والفلاحين أصحاب الأملاك .

كان للصناع المهرة بالمدن ، وعمال الخدمات والنقل ، وكبار التجار والسماسرة ، أصل متشابه فى السوق ، أو سوق السلع الصغيرة من الطراز القديم للعالم الإسلامى . فى إيران تعرف هذه الجماعات معا باسم " البازاريون " ، ويرتبطون ببعضهم من خلال صلات المكان ، والثقافة ، وحتى روابط المصاهرة المتبادلة ، خاصة فى مواجهة الأجانب أصحاب الصناعات ، ورغم أن الاقتصاد الأوروبى العالمى خلال ستينيات وسبعينيات القرن ٩١ كان له تأثير بالغ التنوع على هذه الفئة ، جاعلا بعض التجار يصلون إلى ثراء خرافى وأودى ببعض الصناع المهرة إلى فقر مدقع ، فإن الأغلبية كانوا ساخطين من الهيمنة الأوروبية على المهن والحرف ، والصناعة والمال ، وتكونت

الإنتليجنسيا من كثير من الفئات المتعلمة ، بعضها ارتقى عاليا فى الجهاز الإدارى وأصبح فاحش الثراء حتى أنه كان يُنظر إليها كجزء من النخبة الحاكمة ، أما المستوى المتوسط والأدنى من الإنتليجنسيا فقد دبروا معيشتهم إلى حد كبير اعتمادا على مرتبات يتقاضونها من الدولة ، وغالبا ماكانوا يعانون من الأجور المتدنية التى أعاقت ارتقاءهم لأعلى ، مع ارتفاع التضخم والمنافسة المتصاعدة من الأوروبيين ، ويشتمل هؤلاء على الموظفين وبيروقرطيى الإدارة المتوسطة فى الدولة والأقاليم ، وخريجى المدارس المدنية الحديثة ، وفيالق الضباط ، وطلبة المدارس العسكرية ، والصحفيين ، ورجال الدين الإسلامى والمسيحى ، مرة ثانية ، لم تكن الفروع المختلفة من الإنتليجنسيا تعى دائما أن لها مصالح متماثلة ، غير أن وظائفهم (عادة) من خلال الدولة ومعارضتهم لتغلغل النفوذ الأوروبى وفرا الأساس لتحالف مؤقت، ويمكن تجميع أعضاء هذه الفئة سويا وذلك لاعتمادهم فى معيشتهم على مهارات القراءة والكتابة وتفوقهم الوظيفى لدى الدولة ، إلا أننى أود أن أتجنب استعمال التصنيف المتخلف إلى حد كبير المسمى " البرجوازية الصغيرة " ، وأغلب الإنتليجنسيا لم يكن قد دار بخلدها أن لديهم الكثير من الأمور المشتركة اجتماعيا ، على سبيل المثال مع الصناع المهرة مالكى الآلات اليدوية المستقلين ، أحيانا ما اتحدت هذه الفئات الثلاث فى مواجهة عدو مشترك ، رغم أنه قبل الثورة كان العدو يختلف غالبا من فئة لأخرى ، وأستطيع أن أستبق وقائع الفصل الأخير فى كتابى بالتصريح بأن الملاك من الفلاحين وطوائف المدن والإنتليجنسيا لعبوا دورا رائدا فى الثورة ، فى معارضة النخبة المزدوجة للنبلاء المصريين من أصل عثمانى والبرجوازية الأوروبية والأرستقراطية العمالية فى مصر ، نظرا لأنه من الباعث على الملل دائما استخدام نفس الكلمة ، فقد أنسب عرضا إلى هذه الفئات مسمى " الطبقات " ، لكننى أقصد فقط الاصطلاح المعنىَ الذى وصفته حالا للفئات الاجتماعية التى تمثِّل موضوعيا ، وضعا مشابها قانونيا وثقافيا بالمعنى الواسع ، وغالبا ممتد مكانيا ، بيد أنه يتنوع داخليا بصورة أساسية فيما يتعلق بالثروة ، وأعتقد أن مثل هذا الخلط فى وضع الفئة والطبقة شائع فى غمار الانتقال من مجتمع قائم على الملكية الزراعية إلى مجتمع يتميز بطبقات اجتماعية حديثة .

سوف أتقدم بعد ذلك لفحص الحياة المؤسساتية للمصريين فى الربع الثالث من القرن ١٩ ، ماهى التغيرات التى حدثت حينذاك فى تكنولوجيا الاتصالات والانتقال وأتاحت فرصا أفضل فى التعبئة الوطنية عام ١٨٨٢ عما كان ماثلا فى ١٨٥٠ ؟ كيف استطاع المثقفون الجدد توظيف المنتديات السياسية والصحافة الخاصة الجديدة فى

خلق أيديولوجيات معارضة ؟ ما هى البنية التحتية التنظيمية بين الطوائف والفلاحين التى ساعدت على شرح نماذجهم وتكتيكاتهم فى هذه الفترة ؟ ثم ألقى نظرة على الذخائر المتغيرة للعمل الجماعى بين " جماهير " سكان المدن فى مواجهة الأوروبيين المهاجرين والدولة ، وسوف أفحص آليات الدولة القمعية ، متضمنة القيود على الخطاب ، مع توضيح السلوك الذى انحدرت إليه فى السنوات المفضية إلى الثورة ، وفى نهاية المطاف سأتناول بالتفصيل الأصول الاجتماعية للثوار ، وأيديولوجياتهم ، وأنواع العمل الجماعى الذى انخرطوا فيه فى ٨١- ١٨٨٢ ، وسوف أعود فى الخاتمة إلى مناقشة الظروف الموضوعية المميزة للثورات فى مواجهة الاستعمار غير الرسمى ، وفى تضاد لرؤية روبنسون وجالاجر عن التردى إلى الفوضى السياسية ، سأعرض للأطروحات التى حاولها جماعة من المعارضين لبناء نظام جديد ، مؤديا إلى تغيرات فى نظام الدولة . وفقط من خلال فهم الأصول الاجتماعية ، والمصالح ، والتنظيمات ، والتكتيكات ، وأيديولوجيات هؤلاء المعارضين نستطيع أن نأمل فى الإمساك بمغزى الثورة المصرية فى عام ١٨٨٢ ، فقط عن طريق إدراك الظروف الموضوعية التى أثرت من خلاله نشاطاتهم فى بعضهم البعض والتى فجرت النخبة المزدوجة نستطيع أن نرى سبب حدوث الأمور كما حدثت .

الفصل الأول

الأسس المادية والثقافية للنظام القديم

من أجل فهم التيارات السياسية المعارضة والثانوية التى برزت فى أواخر سبعينيات القرن ١٩ وأثناء الثورة المصرية فى ٨١-١٨٨٢ ، ينبغى أن نبدأ بالأخذ فى الاعتبار بواكير تشكلاتها ، ما مصادر قوة وأيديولوجيات فئات النخبة المكوِّنة لنظام الولاة القديم من ١٨٠٥- إلى ١٨٨١ ؟ لن أكتفى بمناقشة الوضع الاجتماعى والسياسى فقط للنخب المختلفة ، بل أيضا سوف أتناول رؤاهم عن طبيعة السلطة الحكومية ، وتنظيم الاقتصاد ، وتركيب الهوية العرقية ، هذا البناء الثقافى سوف يقتضى تنقيبا خلال طبقات اجتماعية ، بداية بالوالى والنبلاء العثمانيين ، انتهاء بالأعيان المصريين ، بما فيهم كبار رجال الدين (أو العلماء) ، والموظفين الرسميين ، والمثقفين الموظفين ، ثم نتأمل الغرس الحديث مثل طبقة التجار من أبناء الشرق والأوروبيين ، واقتناعى بوجود نخبة مزدوجة بمصر فى أواخر حكم العثمانيين ، تألفت من النبلاء العثمانيين المتمصرين والأوروبيين ، تشكل أساس هذا النهج ، هذه النخبة الأساسية لها حواشيها ووكلاؤها ومستشاروها ، بطبيعة الحال ، حتى أن بعض أهل البلاد المصريين ارتقوا إلى وضع يكفى ليتطابقوا مع الطبقة الحاكمة العثمانية ، كما أن التجار من أبناء الشرق غالبا ماتعاونوا مع الأوروبيين ، سؤال واحد أريد أن أبدأ به وهو هل باستطاعتنا أن نتبين أيديولوجية موحدة مهيمنة بين الفئات الحاكمة فى مصر ، وقضية ثانية ينبغى تناولها فى مراحل التغير ، هل نحن هنا نتعامل مع انهيار نظام " تقليدى " للسلطة والقيم ، كما يرى جون جالاجر ورونالد روبنسون ، أو أن ثمة شيئا ما جديدا بصورة جذرية بشأن نظام سلطة الوالى وأيديولوجياته ؟

فى موضع لاحق من هذا الكتاب ، سأطرح تساؤلات تتعلق بالتنظيمات والأيديولوجيات التى صاحبت الحركة الفلاحية والصناع المهرة والفئات الوسطى والدنيا

للمثقفين ، وهنا أريد أن أقدم سلسلة من اللقطات الفوتوغرافية السريعة عن الأساليب التى اتخذها أعضاء النخبة المصرية فى سياق العمل ، والمعيشة ، والتفكير ، والإحساس فى إطار اجتماعى واقتصادى خاص مكونا لعالمهم ، ونهجى ، كما سبقت الإشارة إليه فى المقدمة ، يسعى إلى تجنب نظرية الانعكاس التام التى تحاول قراءة الأفكار الاجتماعية انطلاقا من الوضع الطبقى ، بينما ينبغى الإقرار بأن جميع المفكرين الاجتماعيين يزاولون حياة فاعلة داخل تراكيب اقتصادية واجتماعية عريضة حيث من المحتم أن يتفاعل معها المنطق المجرد لبراهينهم وحججهم ، والأيديولوجيات تعمل كوسيط بين التراكيب المثالية والمنطقية ، والعمليات المادية والقيود .

عندما لم تكن مصر مستقلة ، تذبذبت عبر التاريخ بين قطبين ، حيث شهدت فترات من التكامل الاقتصادى والسياسى الأكبر مع غربى آسيا ، وعهود من الاندماج فى الامبراطوريات الأوروبية ، ففى القرن السابع ، عبرت مصر من الامبراطورية البيزنطية المسيحية إلى الامبراطورية الإسلامية للعرب ، مستديرة بوجهها من قسطنطينية إلى المدينة ، ودمشق ، وبغداد ، وتخلى المصريون تدريجيا عن القبطية بوصفها لغتهم الأساسية إلى العربية ، وترك جميع السكان المسيحية ، فيما عدا ٦ ٪ منهم على أقصى تقدير ، إلى الإسلام دينا لهم ، وفى القرون الوسطى ، ابتكر الحكام المسلمون ، لدعم أنظمتهم السياسية والاجتماعية ، طائفة عسكرية من الجنود – العبيد ، أغلبهم من الشركس الذين تم جلبهم من الحدود الشمالية للقوقاز وتحولوا إلى الإسلام ، وبمرور الزمن اعتلى الجنود – العبيد ، أو المماليك ، سدة السلطة ، ليحكموا مصر بداية من القرن ١٣ حتى أوائل القرن ١٦ .

فى ١٥١٧ فتحت الامبراطورية العثمانية مصر ، التى كان يسيطر عليها نخبة من المسلمين السنة الناطقين باللغة التركية وتقيم فى الأناضول ، بعد أن ألحقوا الهزيمة بالمماليك واستوعبوهم كشريك أصغر فى حكم مصر ، وتكاملا مع اقتصاد العثمانيين كان وادى النيل الخصيب بمثابة سلة الخبز للامبراطورية ، وهكذا ساعد محصول الحبوب على تغذية أراضى الحجاز فى بلاد العرب والأناضول فى آسيا الصغرى [(١)]، وقام العثمانيون بتوفير النظام ، والمحافظة على البنية التحتية للرى ، وجمع الضرائب ، تاركين كثيرا من الوظائف الإدارية للمؤسسات المحلية مثل الطوائف والأوقاف الدينية ، كان نحو خمس أراضى البلاد محتجزا للأوقاف بحلول نهاية القرن ١٨ ، والكثير من الأراضى المتبقية ظلت تحت أيدى جباة الضرائب من الفلاحين ، ووفر نائب السلطان الأمن العام ، وهو من المقومات الأساسية للازدهار ونمو السكان ، ويتضح الآن أن

إجمالى عدد السكان فى مصر نما خلال سنوات الحكم العثمانى ، أو على الأقل العاصمة القاهرة بمعدل كبير ، هذه النتيجة التى توصل إليها أندريه ريمون تدحض تصورا أوروبيا قديما لا أساس له عن حكم العثمانيين لمصر كفترة عانت فيها البلاد من انحدار اقتصادى وديموجرافى ، وكما سبقت الإشارة فى المقدمة ، يبدو أن معدل نمو تعداد السكان فى مصر (مقارنة بالقاهرة) بلغ نحو ٥٠ ٪ فى الفترة من ١٥١٧ إلى ١٨٠٠ ، من نحو ٣ ملايين نسمة إلى ٤،٥ مليون تقريبًا ، إلا أنها تشتمل على فترة ركود أو حتى تناقص محتمل فى غضون أغلب القرن ١٨ ، فى القرن ١٨ ، انهمك العثمانيون فى مواجهة المطلب الروسى المتنامى لشرقى أوروبا مما أتاح لمصر والعراق تدريجيا تحقيق استقلال أكبر عن اسطنبول ، وأثناء العصر الذهبى للاقتصاد من ١٧٠٠ إلى ١٧٦٠ ، حيث أدى تناقص الضغوط الديموجرافية إلى ارتفاع الأجور وتراجع التنافس بين الطبقات ، برزت إلى السطح الطبقة الدنيا للمماليك (الجنود العبيد) والرجال المحررين كنخبة عسكرية فى القاهرة (كما فى بغداد) ، حيث امتنعوا عن سداد الجزية للعثمانيين ، وتبدو مصر تحت حكم الأمير على بك الكبير (من ١٧٦٠–١٧٧٢) وهى تواصل ازدهارها ، ودارت نقاشات حول أن الرأسمالية الأوروبية بدأت تملك تأثيرا أكبر انطلاقا من تلك الفترة ، ومع ذلك فى أواخر القرن ١٨ كان ١٥ ٪ من حركة السفن الخارجة من الإسكندرية تتجه إلى الموانئ الأوروبية ، وبقيت مصر مقيدة بصورة أساسية باقتصاد الامبراطورية العثمانية ، وفى ثمانينيات وتسعينيات القرن ١٨ دارت معارك طاحنة شرسة بين فصائل المماليك ، مثيرة للحروب التى أدت لزيادة الضرائب زيادة صاعقة على سكان الريف ، ومع تكرار تفشى الأوبئة وارتفاع فيضانات النيل ، وزيادة الضرائب وضغائن المماليك ، أسفر كل هذا عن تدمير الاقتصاد المصرى الذى كان مزدهرا ، وعندما توصل بونابرته إلى إقناع حكومة الإدارة فى فرنسا بالسماح له بقيادة هجوم على مصر فى ١٧٩٨ ، وجد الفرنسيون البلاد وقد أصابها بلاء عظيم على مدى عقدين من الانهيار الاقتصادى وتكرار تفشى الأوبئة ، واقتحم الفرنسيون الجوعى للغلال والأرض وادى النيل ، وهزموا حكام المماليك وكسروا شوكتهم ، وحاولوا تشجيع النخبة المحلية ، العلماء ، وباقى الأعيان المصريين ، إلا أن حكمهم الذى دام ثلاث سنوات لم يترك إلا أثرا ضئيلاً ، فيما عدا إزاحتهم المماليك ، ثم تعاونت قوات بريطانية وعثمانية مشتركة على طرد الفرنسيين بسهولة من مصر فى ١٨٠١ ، حيث وفر البريطانيون الدعم البحرى للقوات العثمانية الغازية (٢).

أيضا هاجمت القوات العثمانية فلول المماليك ، غير أنها تكشفت عن تزايد الانقسامات الداخلية ، وبرز ضابط ألباني شاب من أسرة تعمل بالتجارة هو محمد على كقائد شعبى مع فرقة من الجند حتى مع ارتفاع عبء الضرائب على سكان القاهرة ، ونجح فى إلحاق الهزيمة بالقادة العثمانيين الآخرين فى مصر ، وتنصيب نفسه واليا على البلاد من ١٨٠٥- ١٨٤٨ ، واستطاعت دولة محمد على أن تعزز نفوذها تدريجيا على مصر ، اعتمادا على الأعراف الملوكية فى الحكم ، وانتهاج سياسة اقتصادية تجارية تهدف لفرض احتكارات الدولة ، كما أرست خططا للتجديد . فقد أدخلت الزراعة المنظمة للقطن المحلى طويل التيلة ، ووسعت من المبادلات التجارية للمحاصيل النقدية التى بدأت فى زراعتها فعلياً ، وبدأت فى تجنيد الفلاحين المصريين إلزاميا بالجيش ، وسعت لإنشاء المصانع على النمط الأوروبى ، كما راكمت أرضا شاسعة تابعة للدولة ، ولم تقتصر فقط على مصادرة إقطاعيات المماليك ، بل كذلك أوقاف رجال الدين المسلمين (العلماء) الأتقياء ، وفى ثلاثينيات القرن ١٩ ، عندما تمرد محمد على على السلطان وبعث بالجيوش لغزو سوريا والأناضول ، أثار أزمة عالمية ، كانت الحرب الأهلية العثمانية تهدد بقلقلة الوضع الراهن ، وراودت بريطانيا الشكوك فى وصولها إلى الهند ، لذلك تدخلت القوى الأوروبية لإرغام الجيوش المصرية على العودة إلى ديارها ، واحتواء محمد على ، وبفقد السيطرة على الأسواق وعلى حق فرض مكوس على الواردات إلى مصر ، كابدت حكومة محمد على نكسة قاسية فى اقتصادها السياسى ، فتم تسريح عدد كبير من الجيش الهائل ، وأصاب العطب الآلات فتعطلت المصانع وأغلقت أبوابها بسبب نقص الخبرة وقطع الغيار ، وندرة الفحم والخشب فى مصر ، إضافة إلى ضياع الأسواق المحمية منها ، ومع ذلك ، واصل الاقتصاد المصرى نموه ، ليس من خلال التصنيع ، لكن عن طريق السلع الأولية مثل المحاصيل النقدية ، خاصة القطن ، وبرزت بريطانيا العظمى بوصفها الشريك الأساسي لمصر ، وأصبحت مصر شاءت أم أبت جزءا من الاقتصاد العالمي الأوروبى الحديث (٣) .

بعد ١٨٤١ ، عادت مصر لتندمج جزئيا فى الامبراطورية العثمانية ، وإن يكن كدولة تابعة مع وجود إدارتها وامتيازاتها الخاصة (٤) ، وصارت وظيفة نائب السلطان وراثية فى أسرة محمد على الممتدة ، إلا أن العثمانيين منعوا خلفاء محمد على من الاحتفال بذكراه احتفالا رسميا على مستوى الدولة ، وكان المصلون فى يوم الجمعة يدعون للسلطان العثمانى ، وكان على القناصلة الأجانب القادمين إلى مصر تقديم

أوراق اعتمادهم إلى اسطنبول قبل قبولهم بالاسكندرية ، وتعين على مصر أن تدفع جزية ضخمة فى أواخر ستينيات القرن ١٩ تصل إلى ٧٠٠ ألف جنيه كل عام ، والتزمت بتوفير الجنود للحروب العثمانية ، وكما سنرى فيما بعد ، فقد كانت الفتوحات المصرية لأفريقيا تتم صراحة باسم السلطان العثمانى ، ويجرى الإعلان عنها بهذا الأسلوب للقرويين الأفارقة ، وكانت الاتفاقيات الديبلوماسية تعرض جميعها أمام والى مصر لكنها لم تكن تتم بمعزل عن اسطنبول ، كما صورها بعض المؤرخين الوطنيين . على الجانب الآخر وفى كثير من الدوائر الاجتماعية استطاع الولاة تنفيذ سياسات مستقلة إلى حد كبير ، فمثلاً أبطل سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٢) ، بوجه خاص ، الاحتكارات ووزع الأراضى على أعيان جدد من العثمانيين المتمصرين ، وأقر الملكية الخاصة للأرض ، على الأقل على الورق ، واضعا الأساس لاقتصاد سياسى جديد .

السلطان

لنتجه الآن إلى البحث بعمق عن الطبقة والثقافة ، على قمة النظام السياسى كان يجلس السلطان العثمانى أو الامبراطور ، الحاكم الذى تدين له الحكومة المصرية التابعة بالولاء ، وإليه تدفع الجزية ، وإليه ترسل الجنود وقت الضرورة ، ويدعو المصلون باسمه فى المساجد مع أدعيتهم أثناء صلاة الجمعة ، وقد تعرضت سلطة السلطان فى مصر لتغييرات هامة فى الفترة من ١٥١٧ إلى ١٨٨٢ ، فحتى منتصف القرن ١٨ ، ظلت اسطنبول تحكم مصر مباشرة من خلال ولاة يتعاقبون على نحو دائم ، مدعومين بحامية عسكرية كبيرة من الجنود العثمانيين ، ظهر السلطان كرمز مدنى يملك سلطات واسعة ، اعتمدت على دعامتين من الانتصارات العسكرية ودوره التشريعى المتأصل فى العادات القبلية التركية والمنغولية ، هذا النوع من السلطة تناقض مع ذلك الدور الذى كان يُعزى للحاكم الإسلامى بواسطة الباحثين الإسلاميين الكلاسيكيين ، الذين رأوا أن الخلفاء الأوائل كانوا يدمجون فى شخصهم السلطتين الروحية والدنيوية ، إذ أنه بعد فترة ترك الخلفاء السلطة الدنيوية للأمراء والسلاطين ، وظهر تركيب مزدوج للسلطة . وفى التمثيل الأخير لهذا النوع من الدولة ، حكم السلاطين والمماليك على أساس المجال الدنيوى ، وتم الإبقاء على تابع للخلفاء العباسيين كرمز روحى ، ومنذ عهد الغارات المنغولية فى القرن ١٣ وتابعيهم الأتراك ، مثل التيموريين والعثمانيين ، تحوّل تركيب السلطة فى البلدان الإسلامية من النمط الثيوقراطى فى مراحله الأولى أو (ذو الرأسين)

إلى نظام آسيا الوسطى لحكم الخانات (أتباع جنكيز خان – م) ، الذين تُشتق سلطتهم من الأشكال الرعوية البدوية والمجتمع القبلي ، واستمر هذا التركيب السلطوى حتى أصبحت السلالة الحاكمة الممتدة مستقرة وغير متنقلة وتدين بالإسلام .

جرت بين علماء الدين فى القرن ١٨ مناقشات حول السلطة الإسلامية والدنيوية بمصر وتطوراتها دلت على وعى ذاتى بالقضية ، فقد كتب أحدهم أن السلطة مستمدة من الله عن طريق الأنبياء ، والنبى محمد ، بدوره ، أعطى السلطة لمن تبعه أو للخلفاء من بعده ، وبقيت السلطة فى أيدى العرب حتى سقطوا فى هاوية الاقتتال فيما بينهم ، داعين الله أن ينقلها إلى غيرهم من الجماعات مثل الأتراك [٥] ، وعرض الشيخ أحمد الدمنهورى (حوالى ١٦٨٤ – ١٧٧٨) الذى ارتقى ليصبح مشرفا عاما على حلقات الدرس بالأزهر ، الأمور بصراحة أوضح ، إذ قال إن المنغوليين أعدموا الخليفة الأخير ببغداد فى القرن ١٣ ، وجلب المماليك خليفة صوريا إلى مصر ، لكنه مات عقب الغزو العثمانى فى ١٥١٧ ، ويضيف الدمنهورى ، والآن فإن السلطنة فقط والوزارة مستمرتان كمؤسسات قائمة ، ومع ذلك كانت السلطنة العثمانية أفضل دولة إسلامية منذ عهد الخلفاء الراشدين فى القرن السابع بسبب التزامها بالشريعة الإسلامية ، وعطاياها لتقدير رجال الإسلام المتعلمين [٦] . إن رفض الدمنهورى الصريح لإشراف المماليك على الخلفاء كمجرد إجراء شكلى ، وقبوله بسلطنة دنيوية باعتبارها أفضل من خلفاء القرون الوسطى مثل الخلفاء العباسيين ، يشهد على درجة الإذعان التى بلغها حتى العلماء المصريين فى ظل الخواء الشامل الذى عم العالم الإسلامى .

وفى القرن ١٩ ، بدأ السلاطنة العثمانيون فى بعض المناسبات يطالبون بسلطة الخليفة ، وهوالمطلب الذى وافق عليه بعض المتعلمين المصريين فى ستينيات القرن ١٩ ، وبالرغم من تضاؤل نفوذهم الفعلى إلى مجرد الولاء ، فقد تزايدت فعليا السلطة المعنوية والروحية للسلاطين نظرا لإذعان الهيئات الدينية لرغبتهم فى دمج ولائهم للنبى مع السلطنة مترامية الأطراف ، وقد أثّرت السلطة الروحية للخليفة – السلطان على الولاة المصريين أيضا ، حيث أصر بعض العلماء فى ١٨٧٠ على أن يكون للوالى بصفته وكيلا للخليفة الحق فى طرد قاضى القضاة الإسلامى الرسمى ، الذى كان يتولى منصبه عادة مدى الحياة [٧] ، وفى ١٨٨٠ ، ورد فى تقرير لدبلوماسى إيرانى أن " المتعصبين " حول السلطان عبد الحميد الثانى أشاعوا إحساسا بأن الأمر الوحيد الذى منع الأوروبيين من طرد العثمانيين نهائيا من أوروبا يرجع إلى أن السلطان يحوز

لنفسه نوعا من التأييد من العالم الإسلامى ككل مثل الذى كان يناله الخليفة ، وأثناء الثورة قرر السلطان إرسال بيان يؤكد مكانته كخليفة لمصر والهند وإيران وآسيا الوسطى ، وتقبل كثير من المصريين ، وإن لم يكن جميعهم ، هذا النداء مع كل مايحمله من مضامين عن السلطة (٨) .

على أن النفوذ الكبير للسلطنة العثمانية على مصر استمرخلال حكم الولاة ونواب السلطان ، ورغم إدارتها المحلية ، إلا أنها بقيت جزءا مكملا للامبراطورية ، تدفع الجزية ، وتوفر الجند ، وتعطى لاسطنبول الحق فى مراجعة التعيينات العليا للدولة واعتماد أوراق السفراء ، وقد أقنعتنى المخطوطات والكتابات الدورية التى راجعتها أن المتعلمين المصريين فى أغلبهم الأعم كانوا يرون أنفسهم رعايا موالين للسلطان ، ومع عبد الحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٩) هناك دعاو لافتة للنظر مؤيدة للخلافة ، ولعل سلطته المعنوية قد زادت فعليا فى أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن ١٩ ، خاصة بين فئات العلماء والمتعلمين .

الخديو

كان شكل الحكم قبل الاحتلال البريطانى لمصر ، انتقائيا يستعصى على التصنيف سواء اعتمادا على الطوبوغرافيا السياسية أو على أسسه الاقتصادية ، وربما كان أفضل تشخيص له اعتباره بيروقراطية إصلاحية ، كانت مصر دولة تابعة للامبراطورية العثمانية ، يحكمها نظريا وال يعينه السلطان ، وفى الواقع ، ومنذ ١٨٠٥ أذعن السلاطين لنفوذ ورثة محمد على فى الحكم ، وكما سبق بحثه ، كان باستطاعة نائب السلطان (الوالى ، لكن منذ ١٨٦٧ أصبح يسمى الخديو) أن يمارس عمليا مهامه مستقلا فى نطاقه الخاص ، مستمدا سلطته ليس من خلال الناس ، بل من إنجازاته العسكرية وتعيين السلطان له (أو السلطان- الخليفة) ، وعلى الرغم من شعار الخلافة الذى كان بعض العثمانيين يحاولون إلحاقه بالمؤسسات الامبراطورية ، فإن أغلب نواب السلطان اتبعوا سياسات تُبقى على السلطات الدينية ضعيفة وتابعة ، وقد ألحق سعيد (٥٤-١٨٦٢) أبناء عمد القرى بالجيش ، بينما كان يمقت من يصرون على أداء صلواتهم الخمس يوميا وهم بالزى العسكرى ، واستطاع التديُّن أن يهيئ أساسا للتسريح من الخدمة العسكرية ، وهى مشكلة للأعيان المجندين الذين

كانوا قد استأنفوا حياتهم فعليا كطلاب بالمعاهد الدينية قبل التجنيد بالجيش (٩) . وكان من رأى سعيد أنه من الضرورى أن يكون جيشه مدنيا فى توجهه.

وهذه العلمانية الجنينية تشير إلى بعض الملامح الأساسية للبيروقراطية الإصلاحية ، ومحاولات السلاطين العثمانيين والولاة المصريين لإصلاح مؤسساتهم العسكرية والإدارية استجابة للمطالب الأوروبية أدت إلى مزيد من التغييرات فى المؤسسات العثمانية ، فقد حلت قوات الجيش المجندة إلزاميا من بين الفلاحين والمدربة تدريبا عسكريا على النمط الأوروبى محل حامية من الجنود العبيد الأجانب ، ودخلت المدارس المدنية الحديثة (الأهلية) فى منافسة مع مدارس تحفيظ القرآن والمعاهد الدينية الإسلامية ؛ كما حاولت كثيرا المصانع الإنتاجية ، خاصة فى الصناعات ذات الصلة بالجيش ، أن تنافس الصناعات الحرفية ، وأُرسيت نظم للضرائب أكثر ترشيدا ، وشُنت حملات على امتيازات الأوقاف والأراضى المخصصة للأغراض الدينية ، وبرزت بيروقراطية على مهل ذات مصالح راسخة فى البرنامج الإصلاحى ، كان الوالى يحكم حكما مطلقا ، لكن بمساعدة النبلاء والتكنوقراط الذين أحيا وجودهم ، وشهدت هذه البيروقراطية دورات بين الصعود والهبوط فى مصر ، فتعرضت للإلغاء تقريبا فى أواخر خمسينيات القرن ١٩ لأسباب تتعلق بالميزانية ، غير أنها ازدهرت من جديد بعد ١٨٦٢ ، وليس ممكنًا تصنيف البيروقراطية الإصلاحية بإنصاف باعتبارها إما إقطاعية أو تقليدية ، وقد لاحق الولاة من أسرة محمد على أوقاف المماليك ، وخلقوا طبقة موالية من كبار ملاك الأراضى فى إطار إنتاج المحاصيل النقدية ، واستعاد النبلاء العثمانيون خلال فترة أسرة محمد على الامتيازات الإقطاعية مثل نظم الضرائب الخاصة المخفضة وحقهم فى تشغيل الفلاحين داخل وخارج إقطاعياتهم ، إلا أنهم أيضا فى جوانب كثيرة كانوا يمثلون الرأسمالية الزراعية .

تداخلت السنوات الأولى من ولاية اسماعيل (١٨٦٣- ١٨٧٩) مع ازدهار القطن ، الذى جلب نقود الضرائب مما أتاح للدولة تنفيذ تحسينات عديدة فى البنية الأساسية ، واسماعيل بن ابراهيم باشا النجل الأكبر الطموح لمحمد على ، درس العلوم الإنسانية فى المدرسة المصرية بباريس فى أربعينيات القرن ١٩ ، ومكث فى اسطنبول طيلة ولاية عباس (٤٨- ١٨٥٤) يعمل فى المجالس العثمانية ، وعاد إلى مصر فى ولاية عمه سعيد ، ليصبح وريثه الشرعى الوحيد فى العرش ، وحسب تعبير لورن كينى ، كانت لإسماعيل رؤيته عن الحضارة والتقدم ، رغم أن هذه الرؤية تنتمى إلى حد كبير

إلى أفكار أبيه وجده [١٠] ، كان يتصور إمكانية تحقيق تدفق ثقافى ومادى ، وكتب إلى والى السودان بمجرد وصوله ، حاثا إياه على نشر تعلُّم القراءة والكتابة والتعليمْ : " المطلب الأساسى لهذه الحضارة والازدهار هو امتلاك الرعية لناصية العلوم ، ذلك أنه يمكنهم أن يتفوقوا فيها ويكونوا دائما ميالين لحب أرض الوطن ، وتواقين للحصول على ثروة فى التفوق والتقدم فى المعارف والآداب " [١١] ، ويتمثل العنصر الثانى للحضارة (التمدين ، العمارة) من وجهة نظر إسماعيل فى البنية التحتية المادية والإنتاج ، وحالما اعتلى العرش طلب من مهندس تفتيش " تنفيذ دراسة دقيقة عن الأقاليم الخاضعة لسلطته ، خاصة القنوات والجسور اللازمة وباقى الأعمال التى يمكن تشغيلها أو إنشائها ، وبأنه يمكنه إبلاغ حكام الأقاليم بضرورة استكمالها" [١٢] . وتنبأ إسماعيل بزيادة هائلة فى تعلُّم القراءة والكتابة والتعليم والمعارف ، إضافة إلى اقتصاد متنام تخدمه تحسينات فى البنية التحتية لقنوات الرى ، والطرق والجسور والسكك الحديدية والتلغراف والسدود وغيرها من الأشغال العامة ، ويتم تمويلها جميعا من التوسع فى زراعة القطن فى كافة أراضى وادى النيل حتى السودان [١٣] ، وربط بين ازدياد التعليم وحب الوطن أو الوطنية الإقليمية التى ستقدم للناس حافزا لتحقيق التقدم .

وسجل كاتب أرمينى أراد أن يمتدح إسماعيل فى سبعينيات القرن ١٩ إنجازات الوالى على النحو التالى : إنشاء منارات السفن لتيسير حركتها على طول السواحل المصرية ؛ وتحسين الطرق والقنوات ، وتجميل الأبراج والقلاع ؛ وتوصيل المياه بالأنابيب فى القاهرة ؛ ومد التلغراف حتى إلى السودان ؛ وإحياء مطبعة بولاق ؛ وتعزيز الثقافة ، وإنشاء المجالس ، وبناء المدارس ، وإلغاء السخرة أو العمل الإجبارى للفلاحين ، وإنشاء مصانع الورق ، ومد خطوط السكك الحديدية حتى السودان ، وإنشاء مدينة الاسماعيلية الجديدة ، وافتتاح قناة السويس [١٤] ، وذلك الذى فكّر مؤلف فى أن اسماعيل يريد سماعه على سبيل الإطراء يعطى معلومات جيدة موثقة إلى ذلك الحد عن القيم التى استهدفها الخديوى بوصفها مشروعاته ، إذ أصبحت لمصر رسالة حضارية فى عهد اسماعيل تقوم على أكتافها ، وهيأت اللغة الخطابية لبعثة حضارية مسوغا لاسماعيل على استبداده ، مثلما خدمت معلِّمه نابليون الثالث فى فرنسا ، وتصف وثيقة أرشيفية كيف كانت تتقدم قوات عسكرية مصرية فى الصومال ومناطق إفريقية أخرى ، ففى البداية كانوا يسألون عن البضائع التى تُنتج فى المكان .

ثم يعدون بحماية السكان المحليين من الاضطهاد المسيحى ، وعندما يؤكد السكان الأصليون رغبتهم فى الحماية ، يطلب المصريون تعهدا مكتوبا بالولاء للسلطان العثمانى ، ممهورا بتوقيعات الأعيان المحليين ، بعد ذلك تقوم القوات المصرية بتجريد السكان من أسلحتهم ، وتحظر بيع العبيد ، ثم يفرضون الغرامات على القانورات التى يجدونها فى أى منزل أو كوخ (١٥) ، لذلك كانت بعثة التمدين المصرية التى تضم داعية إسلاميا فصيحا فى مواجهة الاستعمار المسيحى ، تبدى اهتماما قويا بالسلع المحلية ، وتعرب عن رغبتها فى احتكار استخدام القوة وعدائها من منطلق حضارى لتجارة العبيد وممارسة الفحش ، أما النسخة الأوروبية فقد كانت بطبيعة الحال ملزمة بالطبيعة ، واعتقادا بأن انتشار زراعة القطن فى ذاته وبذاته يكفل ازدهارا أفضل للفلاحين ، استطاع اسماعيل أن ينشر زراعته فى كل أنحاء مصر وامتداد النيل فى أفريقيا ، حتى أصبح القطن محصولا نقديا ، موجّها للتشغيل فى السوق العالمى ، والسوق عادة مايكون أفضل فى توزيع البضائع عن فائض الثروة ، التى تميل أكثر إلى التركيز ٠

طوّرت الولاية المصرية فى ظل اسماعيل شكلا حديثا من الأوتوقراطية مقارنة بالأوتوقراطية الفرنسية فى القرن ١٨ أو الروسية فى القرن ١٩ ، وعلى نحو متزايد أخذ نائب السلطان يعتمد على مجلس للوزراء (النظار) ، لكن قبل ١٨٧٨ لم يقدم له أية امتيازات يمكن أن تنتقص من سلطته المطلقة ٠ ومن ١٨٦٦ أنشأ نائب السلطان مجلسا للنواب ، وفى خطاب العرش لدور الانعقاد الأول لمجلس النواب فى ١٨٦٦ ، وصف نائب السلطان مصر قبل محمد على بأنها مثل أرض قاحلة حافلة بقطاع الطرق والفقر ، كان جده قد بدأ عملية استعادة الأمن وتمدين البلاد ، وأعلن اسماعيل عن رسالته الخاصة للتمدين ، التى تتضمن : " إنشاء مجلس تمثيلى للنواب ... حتى يستطيع الحاكم أن يتشاور مع المحكومين ، كما يحدث فى أماكن عديدة " (١٦) ، مستشهدا بآيات قرآنية تتعلق بمناقب الشورى ، تعهد اسماعيل بأنه سيتم اختيار أعضاء مجلس النواب بواسطة الناس وسوف يجتمعون بالقاهرة على مدى شهرين كل عام ، ومع ذلك فإن هذه الهيئة ، التى تتألف من عمد القرى وبعض مسئولى الطوائف الذين يعينهم الخديو (وهكذا بشكل غير مباشر " تم اختيارهم من قبل الناس ") ، يمكنها فقط تقديم الطلبات لنائب السلطان للحصول على موافقته ، دون أى سلطة فعلية ، ويمكن لنا مقارنة مجلس النواب الجديد الذى أنشأه اسماعيل بـ " البرلمانات "

البريطانية فى القرن ١٤ ، التى كان الغرض منها احتفاليا لحد كبير داخل مجتمع يهيمن عليه النبلاء (١٧) .

يأتى الإطار الاحتفالى للنفوذ والسلطة فى الولاية المصرية عرضا بقليل من الإفصاح فى مقال لإحدى الصحف فى ١٨٧٤ ، يناقش المقال دور الخديو ونبلائه العثمانيين أثناء احتفال عام بعيد الفطر ، وهو يوم إسلامى مقدس يتلو انتهاء صيام أيام شهر رمضان بكامله ، يقول الكاتب ، من المحتمل أن يكون محمد أنسى ابن الصحفى الرائد أبو السعود أفندى ، " إن الاحتفالات فى شوارع القاهرة المزدحمة تشهد على الحيوية الدائمة للإسلام بعد ثلاثة عشر قرنا وإلى الدرجة التى آلت إليها قوة العلاقات السياسية القائمة بين الحاكم والمحكومين " ، كان أنسى يعى مدى التوقير الصريح من جانب جماهير المحكومين للخديو فى مثل هذه المناسبات ، ويقول إنها تؤدى عمل البارومتر للرأى العام وتوضح الروابط العاطفية القوية بين الحاكم والرعية . وكانت الاحتفالات العامة ، من وجهة نظر كثير من المتعلمين المؤيدين لنظام الحكم ، تأكيدا لشعبية الحاكم وتعيد توطيد شرعيته ، وكان مجلس النواب قد عقد أساساً لنفس الغرض ، تأكيدا لسلطة الخديو أكثر من كونه مطلبا فى حد ذاته .

أما التركيز الذى كان يتمناه الأعيان المناصرون للنظام على الاحتفالات العامة فقد أعماهم عن تبيِّن السخط المتنامى الذى يستفحل وراء الستار ، إذ تجاهلوا اغتصاب الأراضى على نطاق واسع لمصلحة اسماعيل وعائلته ، حتى صاروا يملكون خُمس الأراضى المنزرعة بالبلاد ، كما منح اسماعيل مزيدا من الأراضى الشاسعة لمحاسيبه ، وكان أعضاء النخبة يقللون من تأثير الضرائب الباهظة التى فرضها بلا رحمة على البلاد كرد فعل لإزمة الديون منذ نحو ١٨٧٠ ، وتتركز الانتقادات الموجهة لاسماعيل المعترف بها على عاداته فى التبذير وسلوكياته التى أدت به للإغراق فى الديون ، وأفقدته الاتجاه ، كانت أغلب ديونه تهدف إلى إجراء تحسينات فى البنية التحتية كما كان يرجو أن تزيد من عائداته ، من الناحية الفعلية أنفق الجزء الأكبر من هذه الأموال على التنمية ، كما أوضح روجر أوين **Roger Owen** ، بينما فوائد الدين ذاتها أكلت كثيرا من الأموال المتبقية (١٨) ، على أن هذا الجزء من أيديولوجيته عن التمدين لم يشكّل ستارا دخانيا ، بل إن خطأ اسماعيل أنه جعل من نفسه خليطا من الحاكم المطلق القاسى والرأسمالى الزراعى المعتد بذاته الذى يضع مصالحه الاقتصادية والسياسية الخاصة فوق مصالح الولاية التى يحكمها ، وإذا ألقينا نظرة

على الإحصائيات الإجمالية ، نجد أن مصر تقدمت فى ظل إسماعيل ، لكن هذا التقدم المزعوم استفادت منه مجموعة صغيرة من النبلاء والتجار الأجانب ورجال المال ، بينما كان تأثيره غامضا لحد كبير ومتفاوتا على الأغلبية الساحقة من عامة المصريين ، فقد أسفرت زيادة الضرائب فى أواخر سبعينات القرن ١٩ ، كما سوف نرى ، عن شقاء وتعاسة كثير من الفلاحين والعمال ، أو على الأقل تفاقم مشاكل الفلاحين التى كانوا يعانون منها فعليا بسبب معدل تزايد السكان وما نجم عنه من تفتيت الأراضى المملوكة للأسر نتيجة الميراث ، ومحاولات إسماعيل الضئيلة فى اتجاه الشورى الشعبية لم تكن سوى عمليات شكلية خالية من المضمون ، فى أول الأمر لم يكن يعنى بها ، من وجهة نظره ، الانتقاص من سلطته المطلقة ، وفى رأى النخبة العثمانية المتمصرة كان مجلس النواب يشكل مجلسا استشاريا أوسع قليلا فى إطار السلطة التنفيذية ، ومع ذلك ، وبالاحتكام إلى أفكار الشورى الشعبية ، فقد خلق نائب السلطان أساسا ماديا أكثر مما كان يعتزم ، وبدأ النواب يظهرون رغبة فى الاضطلاع بالأمور حسب قاعدة مونتسكيو .

العثمانيون المصريون

برغم النهج الأوتوقراطى لإسماعيل فى الحكم ، فإنه لم يكن يدير البلاد بنفسه ، فى المستويات الأعلى ، إذ تولى خدمته بيروقراطيون وموظفون من العثمانيين والشراكسة ، إضافة إلى بعض الأرمن وتكنوقراط مصريين من أهل البلاد ، ويذكر إيهود توليدانو **Ehud Toledano** أن أعضاء النخبة الحاكمة ، رغم تنافسهم العرقى ، اشتركوا فى ثقافة " عثمانية – مصرية " واحدة اعتمدت على اللغة والأزياء من اسطنبول والمشاركة فى الخدمة بولاية مصر العثمانية(١٩) ، مع ذلك تؤكد عفاف مرسوت أن العثمانيين المتمصرين ظلوا من نواح كثيرة متميزين عن أقرانهم الأناضوليين ، يطورون لهجتهم التركية العثمانية الخاصة ومصالحهم وتقاليدهم المحلية (٢٠) ، وهذا الموضوع يستحق مزيدا من البحث ، غير أن الفرق بين هذين الرأيين على أية حال يستوقفنى كموضوع يحتاج إلى التأكيد ، وأهمية النخبة العثمانية المصرية فى هذه الفترة ، والتى ربما كانت لها صلات متنوعة ومتشابكة لكنها قوية بإسطنبول ، ليست مناط البحث ، وراح هؤلاء الموظفون ينقسمون بشكل متزايد إلى

جماعة مناصرة للأوروبيين ، تسعى لتكامل مصر اقتصاديا ودبلوماسيا بالنظام الأوروبى ، وأخرى مؤيدة للعثمانيين ، تعارض الانتهاكات الأوروبية لصالح علاقات أوثق مع الأناضول ، ومن دواعى السخرية ، أن الجماعة المشايعة لأوروبا كانت تؤيد بقوة الحكم الأوتوقراطى أو الوزارى داخل مصر لتضمن أن تقيم البلاد علاقات تجارية موثوقا بها مع الأوروبيين وتصبح شريكا دبلوماسيا لهم ، بينما الفئة المؤيدة للعثمانيين ، خاصة بعد الحركة الدستورية العثمانية فى منتصف سبعينيات القرن ١٩ ، فقد كانت على نحو متزايد تفضل حكومة استشارية الطابع كوسيلة لإبطاء التغلغل الأوروبى ، وكمثال على زمرة المناصرين لأوروبا : نوبار نوباريان ، وهو أرمنى الجنسية ارتقى فى ظل إسماعيل ليصبح واحدا من أكثر الرجال نفوذا وغنى بالبلاد ، الذى دافع باستماتة عن حكومة أوتوقراطية لمجلس الوزراء [٢١] ، أما خصمه شريف باشا فقد راح يؤيد النزعة العثمانية وحكومة الشورى (رغم أنه كان يفضل حكما بواسطة ممثلين على أسس ديموقراطية) .

وكنوع من دمج الجماعة العرقية والطبقة الاجتماعية ، كان للعثمانيين المصريين وزن كبير سياسيا واقتصاديا ، ورغم القرون الطويلة للوجود العثمانى فى وادى النيل ، فمن نواح عديدة حاز النبلاء العثمانيون المقيمون فى الولاية المصرية امتيازات حديثة ، وبحلول سبعينيات القرن ١٩ ، باتوا يتحكمون فى نحو ربع الأراضى ، وكان الفلاحون يدينون لهم ليس بالعمل فقط بل فى العطايا التى تقدم بمناسبة الاحتفالات ، مع أنهم كانوا قد تبنوا هذا الدور مؤخراً ، وكان قد تم جلب جزء كبير من هذه الفئة ، الشراكسة ، من وسط الجحافل الزاحفة إلى القوقاز كعبيد ومحظيات ، وجنود عبيد فى القرون الوسطى ، ومع الفتوحات الروسية للقوقاز فى القرن ١٩ فقط ، أخذت هذه التجارة فى النضوب ، وغالبًا ماهيمن الشراكسة الذين نالوا حريتهم ومن بعدهم خلفهم ، من ناحية بسبب غلبة هذه الفئة فى الجيش ، على إقطاعيات أساسية أو وظائف إدارية ، ومع الغزو العثمانى فى ١٥١٧ استوعبت عائلات كثيرة من الشراكسة ثقافة الحكام العثمانيين ، وفى القرن ١٩ ، مال الشراكسة للانقسام فى ولاءاتهم ، البعض آزر الطبقة العثمانية الحاكمة ، وانخرط آخرون فى الطبقة المتوسطة الجديدة لأهل البلاد المصريين ، وقد استأنف العثمانيون الهجرة إلى مصر فى القرن ١٦ ، معظمهم كجنود خدموا فى حاميات عسكرية ، وأوضحت دراسة محمد يوسف العراقى عن سجلات المحاكم الشرعية للقرن ١٨ أن هذه الفرق العسكرية العثمانية اتجهت

للزواج من الشركسيات أو الفتيات الإماء الأخريات ، وإلى مزاولة التجارة ، وأعمال الصناعات الحرفية ، واشتغل بعضهم فى مهنة الالتزام ، رغم ندرتهم ، نظرا لأن المماليك الشراكسة أو الجنود العبيد احتكروا تقريبا الثروة والسلطة بهذه الوسيلة (٢٢) .

ويراودنا الشك فى أن معظم الجنود العثمانيين فى نهاية المطاف قد اندمجوا فى الطبقات الشعبية لسكان المدن ، وبطبيعة الحال ، ومنذ ١٥١٧ شكلوا ضباط أركان حرب الفيالق العسكرية والمستويات الإدارية العليا ، وفى هذا القطاع استعادوا غلبة عرقية حتى عام ١٨٨٢ ، وقويت مراتبهم عن طريق موجة من الهجرات الجديدة ، ويقدر جابريل باير عدد " الأتراك " فى مصر فى القرن ١٩ بنحو ٢٠ ألفا ، علما بأنه يضم لهذا العدد العثمانيين على نحو عام ، بما فيهم الألبان واليونانيين المتحولين ، لكن لو أدخلنا فى الحساب الشراكسة الذين تزاوجوا مع البيروقراطيين والنبلاء العثمانيين أو انخرطوا فى زمرتهم ، فمن المحتمل أن يناهز عدد هذه النخبة ١٠٠ ألف نسمة (٢٣) .

وفى خمسينيات القرن ١٩ بدأ سعيد تعزيز الجهاز الإدارى والجيش بأهل البلاد المصريين ، ودخل فى نزاعات مع الموظفين المدنيين المشايعين للأتراك ، ومع ذلك فإن طرده لعشرات من النبلاء العثمانيين فى أواخر عهده ربما يُعزى لافتقاره لمصادر الدخل وبنفس القدر لرغبته فى البقاء مستقلا عن العثمانيين والسلطان ، رغم هذا ، انقلب إسماعيل على سياسة سلفه الداعمة للمصريين ، مؤكدا على غلبة العثمانيين المصريين فى فيالق الضباط والوظائف العليا للإدارة المدنية .

نظرا لإيقاف عمليات تمليك الأرض التى رافقت نهضة محمد على الإدارة الإصلاحية ، فإن النبلاء العثمانيين المصريين الذين حصلوا على إقطاعيات شاسعة (أبعاديات) فى خمسينيات القرن ١٩ لم ينعموا بالشرعية الممنوحة للملكيات القديمة . وظل أهل القرى المصريون الذين بقوا على قيد الحياة فى خمسينيات وستينيات القرن ١٩ يذكرون عندما كان جزء من هذه الأرض تحت تصرفهم لزراعتها أو لمساعدة المساجد ، كما كان النبلاء (الذوات) يدفعون ضرائب أقل ولمرات أقل مقارنة بصغار المزارعين والفلاحين ، واستمر العثمانيون والشراكسة فى الفترة من ١٨٥٨ إلى ١٨٨٢ يمارسون شبه احتكار على الوظائف العليا وعلى فيالق الضباط بالجيش ، أما المصريون فقد نفذوا إلى الوظائف الإدارية الدنيا بالأقاليم ، وتركزت إقامة أغلب الذوات العثمانيين فى المدن الكبرى أكثر من الأرياف نتيجة اشتغالهم فى الخدمة الحكومية وثرواتهم التى راكموها عن طريق امتلاك الأراضى .

من الأيسر تقديم وصف للوضع التركيبى للنخبة العثمانية عن اكتشاف قيمها وأيديولوجيتها ، وثمة شهادة عن القيم قدمها أحد النبلاء العثمانيين عن فترتنا مازالت باقية على أية حال ، ومؤلفها هو كاشف زاده محمد عقيل بخارالى ، وكان يوقع بالاسم المعرّب محمد عقيل بن محمد كاشف البخارى ، ويستخدم اللغة العربية فى الكتابة ، ويرجع نسبه إلى آسيا الوسطى وأقام فى ميناء الاسكندرية وألّف كتابا يتضمن نصائح أبوية لابنه فى ١٨٦٢ تحت اسم : " إرشاد الولد " [٢٤] . ولأدب النصائح مكانة قديمة تحظى بالتقدير فى بلاد المسلمين ، ومع ذلك فإن القليل من هذا النوع من الكتابة معروف فى القرن ١٩ ، والقليل منه مازال يدرس ، وتوجد مخطوطة كاتبنا العثمانى من نسخة واحدة بخط اليد فى دار الكتب المصرية ، وأريد أن أقول إن هذه المخطوطة رغم غموضها ، توضح تماما سلوكيات وأفكار المجتمع الشائعة بين النبلاء العثمانيين فى مصر فى القرن ١٩ . وهنا يكمن اهتمامى الأساسى بالنصائح المتعلقة بأمور تخص التركيب الاجتماعى والاقتصادى للعثمانيين ، مثل التعليم والمرتبة الاجتماعية ، والحالة الاقتصادية (أساسا الاقتصاديات الصغيرة) .

من الطبيعى أن يبدأ المؤلف فى كتاب نصائح للأقلية بالتعليم ، الذى هو رغم كل شىء شكل من أشكال الرأسمال البشرى ، ويلح على تعليم واسع النطاق يشمل الدين والرسائل والعلوم ، بالإضافة إلى مواعظ عن دراسة التاريخ والجغرافيا متناولا بعض العظات العقائدية ، قائلا لابنه أن يختار الطريقة الصوفية النقشبندية ، والمذهب الحنفى ، ومذاهب المريدين ، لاحظ أيضًا أن هذه الاختيارات تميز البخارى بوصفه عثمانيا عن عامة المصريين ، الذين من المحتمل أن ينتموا أكثر إلى طرق الصوفية الوفائية أو البخارية ، ويتخذوا المالكية أو الشافعية مذهبا لهم ، والأشعرية كانتماء عقائدى ، ويستبين عن معقولية تفضى به إلى عدم تبديد الوقت فى علوم السحر والتنجيم عند زوايا السحرة والكهانة ، أو الاقتراب من دراويش الصوفية (الذين إما يحتالون على المال أو أنهم أرواح مفرطة فى الحساسية قد يؤذيهم شخص عادى دون قصد) وبرغم البلاغة التى يستخدمها فى النصح بدراسات واسعة النطاق والدالة على عقل راجح ، فإنه يفصح عن تحفظ ملحوظ فى موضوعات ذات صلة بأوروبا ، فهو يهاجم النهج الأوروبى للعلوم مثل الطب ، الذى يقول إنه يعتمد على مناخ مختلف عن ذلك المناخ السائد فى مصر ، ويستهجن الأشياء التى يطرحها الأوروبيون فى السلوك والأفكار

الدينيـة ، والملابس ، ينبـغى على ابنه أن يدرس اللغـات الأوروبيـة ، لكن فـقط بعـد أن يتعلـم اللغـات الإسـلامـيـة ، " لاتتـخـذ من لغـة من يعـادى دينـك وسـيلة للاختـلاط بطبائعه وعاداته حتى لاتفقد هويتك حقيقتها وجوهرها ، وترهن دينك للأهواء الدنيوية " ص ١٦ ، وينبـغى عليـه أن يتـحـاشى أبسط الملابس الحـديثـة التى يرتديـهـا مـوظفـو الحكومـة ، ويلتزم بأزياء نخبـة قدامى العثمانيين ، والاسـتثناء الوحيد الذى يبيحـه إذا مـااضطر ابنه لدخول الخدمـة الحكومية ، يتعين عليه حينئذ أن يلبس مثل الأفندية كى ينال القبول ٠

ويبدى البخارى اهتمامه بأن يتميز ابنه ليس فقط عن الأوروبيين ومقلّديهم من بين الأفندية ، بل كذلك عن باقى الجماعات فى مصـر ، وتتسم كلماته عن المصريين أنفسهم بالجفاء ، قائلا إنهم " يأكلهم الحسد ، ونفوسهم وضيعة ، يجدّون خلف النساء كثيرا ، ويظهرون مكرا عظيما ، ولا يعتنون بشئونهم بما يكفى ، ولا يبرعون فى علم إلا بشق الأنفس " (ص ٣٥ - ٣٦) ، ويوجـه نقـدا قاسـيا لسـاكنى الاسكندرية متـهـمـا إياهـم بالجبن والتخنث ، وبأنهم يخصصـون وقتا كبيرا للرقص ، ومن الواضح أن البـخـارى يريد من ابنه أن يتجنب أن يكون مثل المصريين المحيطين به ، أكثر من اختـيـاره لأن يكون شـجـاعا ، ورجلا ، ومبجلا ، ومتحفظا فى عواطفه ، ويبدى اهتمـامـا بالاحتفـاظ بجنسه عندما يحث ابنه على ألا يمتزج دمه النبيل بدم الشركس الوضيع والنساء الإماء السودانيات ، واهتمام البخارى بتحاشى الاستيعاب سواء فى البرجـوازية الأوروبيـة أو بعـامـة المصـريين يتـضـح بجـلاء من خـلال نصـيـحـتـه بحـضـور المسـرح فى الإسكندرية ، فـينبـغى على ابنه ألا يبـتـاع تذكـرة رخـيـصـة تجـعله يجلس بين عـامـة المصريين ، أو أغلاها ثمنا ، التى ينبغى أن يتركها لمشاهير النبلاء أو كبار التجار الأوروبيين (ص ٣٩- ٧٨) ٠

ويقول البخارى إنه من الجدير بالإطراء تعلُّم تجارة معينة أو إتقان مـهارات عمل خـاص ، بيد أنه يريد من ابنه أن يتناول المعاملات التجارية بحذر ، نظرا لأن أصـحاب المهن والتجار على درجة كبيرة من البراعة الفائقة نتيجة للخبرة العريضة مع العملاء ، والناس فى الأسواق منافقون ويتعاونون فى نجدة ثرواتهم المالية ٠ ويحتاج المرء لمعرفة كيف يبيع ويشترى ، والبضائع الصينية تتفوق على مثيلتها الهندية ، والهندية أفضل من السـورية ، وأى رجل فـاضل رغم هذا ، ينبغى عليـه ألا يدخل الأسـواق ، وعليـه أن يبعث بخادمه بدلا منه ، ويتضح أنه لم يكن غريبا عن التجارة ، فبعض نصائحه لابنه

تتميز بالحرص واليقظة فى المعاملات التجارية ، وعلى الرغم من أن المشاركة التجارية قد تكون مفيدة ، فعلى المرء دائما أن يتذكر أن الشركاء فى التجارة يعملون لصالح أنفسهم ، وإذا أراد المرء أن يزاول تجارة فى بلدة أخرى ، حيث لايستطيع أن يضع عينه بدقة على دفاتر الحسابات ، فمن الأفضل أن يمنح عمولة لشخص ما بدلا من اتخاذ شريك • فأولئك الذين يشتغلون بالعمولة يتنافسون مع بعضهم البعض ويسعون لإرضاء موكِّلهم ، والأنواع الأخرى من الوظائف يلزمها فحص دقيق ، ليس من المناسب لرجل فاضل أن يعمل مشرفا على أوقاف دينية • إن تأجير العقارات أكثر ملاءمة ، لكن لاتترك شخصا قط يدفع مقدما دون إبرام عقد مكتوب ، ولا تؤجر أبداً لفترة تتعدى سنة قمرية (وينصح بتجنب التقويم الشمسى الأوروبى لأنه غير إسلامى) ، ومن المستحسن عدم التأجير لنفس الشخص لفترة طويلة ، لأن المستأجرين ، مثل الماء ، يأسنون إذا مكثوا فى مكان واحد زمنا طويلاً ، ويقترح عليه أن يترك أثرا قويا على المستأجرين من خلال الصلات القوية مع الحكومة والسلطة والمحاكم الأجنبية (ص ٤٣-٤٦ ، ٥٨-٥٩) •

ويقدم البخارى خليطا غريبا من القديم والجديد ، فهو ينادى بتعليم ليبرالى ، بما فيه دراسة اللغات الأوروبية ، غيرأنه يحتفظ بشك عميق لكل ماهو أوروبى ، خاصة الطب ، ويبدى إعجابه بالصوفيين لكنه يحث ابنه على أن يظل مستقلا عنهم ، وكذلك عن القضاة المسلمين ضيقى الأفق ، ويفضل عملا مثل تاجر بلا شريك أو مالك أراضى ، ويحاذر من الشركاء ، أو تولى وظيفة على غرار مشرف وقف حيث يتعين على المرء أن يتعامل مع شركاء ملتوين أو باحثين عن الربح لحوحين • وفى وقت صارت فيه الشركة المساهمة مؤسسة لها أهمية كبيرة فى الشرق الأوسط ، إلا أنه ينصح ابنه بعدم الانضمام للشركاء ، وفى فترة متأخرة مثل عام ١٨٦٢ ، يتحدث عن استيراد البضائع من جنوب شرقى آسيا ، متجاهلا الأسواق الأوروبية المزدهرة ، ومع ذلك يقر بالتفوق الاجتماعى للتجار الأوروبيين العاملين فى مصر على العثمانيين من طبقته ، وهو يعبر عن مصريته الشديدة حتى أنه يكتب بالعربية ، وينشئ جدولاً ذاكراً به الحكام المصريين من العصر الفرعونى حتى العثمانيين ونوابهم ، موحيًا بالوطنية المصرية الإقليمية [٢٥] ، رغم هذا فإنه يعتقد بوضوح أن العثمانيين يتفوقون كثيراً على المصريين من أبناء البلد الأصليين فى نطاق كامل من القيم ، ويعرب عن شعوره بعدم ثقة طبقة أصحاب الأملاك فى أصحاب الحوانيت والمهن من أبناء المدينة •

الأعيان المصريون

كان النبلاء والتجار العثمانيون يمثلون قمة التسلسل الهرمى الاجتماعى ، غير أنه وجدت بينهم أيضًا نخب من أبناء البلاد ، المصريون الناطقون بالعربية ، وتألّف هؤلاء من كبار ملاك الأراضى الزراعية ، ارتقى بعضهم لوظائف إدارية عليا تحت حكم إسماعيل ، وكبار العلماء ، والمتفوقين من خريجى المدارس المدنية الذين صعدوا إلى قمة الدوائر الرسمية أو حتى تحصّلوا على مكانة وزارية (باشر اثنان منهم فقط العمل الأخير) ، دعنا هنا نفحص الرؤية الاجتماعية لبعض المفكرين المستقاة من هذه الجماعات ، الذين برزت أهميتهم خلال تلك الفترة ، على الرغم من أن كثيرًا منهم آزروا الاتجاه إلى حكومة برلمانية في أعقاب انهيار ١٨٨١ ، فإن معظم أفراد النخبة من أبناء البلاد خرجوا من التحالف الثورى بعد الاستقطاب السياسى فى ربيع ١٨٨٢ . وفى نهاية الأمر ، اختارت الأغلبية حينئذ نوعًا من الاندماج مع مستخدميهم العثمانيين ، وقد يكون من المفيد النظر إليهم أكثر كقطاع من النخبة الحاكمة .

لعب العلماء فى القرن ١٨ دورًا هامًا كوسطاء بين الدولة والناس ، وقاموا بالإشراف على الأوقاف المعتمدة على الصدقات والأوقاف التابعة للامبراطورية فى شكل مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية بالبلاد ، وبمصادرة محمد على لتلك الأوقاف استطاع أن يحُدّ من سلطة العلماء ليصبحوا مجرد موظفين تابعين للدولة بمرتبات هزيلة ، رغم هذا فقد منح أيضًا أراضى جديدة للبعض منهم ، وبالنسبة للعلماء ذوى الطموح فقد تمثل الأمل الوحيد لهم فى حيازة الثروة والمكانة التى تأتى من خلال التقدم بثبات صوب بلاط الوالى ، وإقامة مثل هذه الصلات كان يتطلب أن يعبروا فى كتاباتهم عن تأييد الإصلاح الإدارى ، فى مواجهة رجال الدين المتحفظين ، الذين كانوا يعارضون المخترعات الأوروبية ، ولم يقتصر هذا فقط على حسن العطار شيخ الأزهر الشهير من ١٨٣١ حتى ١٨٣٥ ، بل أظهر العديد من المفكرين الدينيين الآخرين اهتمامًا بالتحديث [٢٦] . بدأ محمد العنابى (المتوفى عام ١٢٦٧/١٨٥٠-١٨٥١) ، الذى أصبح مفتى الاسكندرية فى عهد محمد على ، وظيفته الدينية يدبج المقالات بتعبيرات إسلامية دفاعًا عن "النظام السديد" للتحديث العسكرى الذى يجريه الوالى [٢٧] . ويجادل بأنه مما يتماشى مع الشريعة الإسلامية اختيار أى وسيلة معقولة متاحة للدفاع عن النفس ضد أعدائها ، كما أن ذلك التحديث موجه فقط لقهر الكفرة ، ويستشهد بأحاديث المسلمين الأوائل المروية عن الرسول وصحابته ليبرر استخدام

الأزياء المحكمة بالقمصان الداخلية القصيرة ، والقسْم العسكرى للعمال ، والاستفادة من التدريب العسكرى ، والاستراتيجية ، والأعلام والرايات ، ويلاحظ أنه إذا كانت الأحاديث المروية عن الرسول تبيح تعلُّم العبرية والسريانية لأغراض الدراسات الدينية ، فما وجه الغرابة فى أن يتعلم المرء التكنولوجيا الأوروبية العسكرية للدفاع عن النفس . حتى أنه يقترح أن الضابط الحربى الحديث فى جيش محمد على المعاصر له نفس مكانة رجل متفقه فى العلوم الدينية ، ذلك لأن الدفاع عن الإسلام وشن الحرب المقدسة (الجهاد) هى من بين واجبات مثل هذا الرجل ، ومع هذا ينبذ العنابى أى حاجة للمسلمين لدراسة النظريات الأوروبية المتعلقة بالسياسة ، نظراً لأن الشريعة الإسلامية بها ما يكفى للتنظيم الاجتماعى والسياسى ، ويترك بلا إجابة التساؤل غير المطروح : وماذا ينبغى أيضًا عن التنظيم السياسى الغربى إذا أصبح ضرورياً للدفاع عن النفس ؟ السؤال لم يكن مطروحا فى ١٨٣٧ ؛ وبحلول ١٨٨١ بات من الناحية الواقعية مطروحاً على نطاق واسع .

بمجرد أن بدأت طبقة جديدة من النبلاء العثمانيين فى انتزاع أفضل الأراضى فى مصر ، واضعين أنفسهم فى موضع أعلى من عائلات أعيان الريف المصريين ، أخذت فئة جديدة من العلماء الحنفيين فى الاستحواذ على السلطة فى المؤسسات الدينية الرسمية وفى الأزهر ، كان أغلب المصريين يتّبعون المذهبين الشافعى والمالكى للمسلمين السنة ، بينما شاع المذهب الحنفى أساسًا بين العثمانيين والأعيان الذين يحكمون مباشرة الولايات العثمانية مثل سوريا ، ومناصر آخر للنظام من رجال الدين ، هو أحمد التميمى الحنفى (١٨٠١-١٨٥٢) ، من الخليل الذى أصبح مفتى مصر برغم أصوله الفلسطينية ، وقد تلقى تعليمه فى حلقات الأزهر بالقاهرة ، وحاز صيتًا فى مجال التعليم ، وفى ١٨٣٥ نصّبه محمد على مفتيا للديار ، وبهذا الإجراء أصبح يدعم المذهب الحنفى للنخبة الحاكمة وفى نفس الوقت يظهر الإخلاص للأعيان السوريين فى محاولاته للاستيلاء على سوريا من الامبراطورية العثمانية . ، ومنذ أواخر ثلاثينيات القرن ١٩ ، أصدر محمد على أمراً بأنه لايجوز إلا للمفتى الرسمى فقط تقديم الفتاوى الشرعية فى الأمور التى تخص الحكومة ، لم يكن هذا الأمر لمجرد ضمان سيطرة أكبر للدولة على المؤسسة الدينية ، بل كان أيضًا له تأثيره فى جعل أحكام المفتى الحنفى تحظى بالتبجيل ، ولما يبْد التميمى مرونة كافية لإبراهيم باشا ، استبدله بحنفى آخر هو الشيخ محمد العباسى المهدى فى ١٨٤٨ ، فيما بعد استند عباس باشا

على تقرير للشيخ التميمى عن ضآلة عدد الحنفيين فى الأزهر ، وخصص وقفًا لرواق الطلبة الحنفيين ، الأمر الذى شجع الطلبة من أبناء المصريين على تبنِّى هذا المذهب ، سعيًا وراء الإعانة المالية [٢٨] .

على الرغم من أن دعاة التحديث والحنفية كان لهم تأثير عظيم على مؤسسة الإفتاء أو القضاء ، فإن رئاسة الأزهر كمؤسسة تعليمية كانت لأكثر المتفقهين من الشافعية ، فالشيخ مصطفى العروسى الشافعى كان يرأس مجلس العلماء الذى يشرف على الأزهر فى أواخر عهد سعيد ، وجعله إسماعيل رسميًا شيخًا للأزهر فى ١٨٦٤ ، وأدت مشاريعه الإصلاحية ، ومحاولاته لنفى بعض العلماء بعيدا عن القاهرة إلى بلدة إسنا فى أقاصى الصعيد إلى اعتزال كثير من الأساتذة الأزهريين له ، والتمسوا من إسماعيل طرده ، واستبدله إسماعيل بالمفتى الحنفى الشيخ العباسى المهدى ، وكان إجراء غير مسبوق . أولا : لأن شيخ الأزهر عادة ماكان شافعيا ، وثانيا : إن التعيين لمنصب شيخ الأزهر كان يستمر دائمًا مدى الحياة ، وبرغم أن العلماء أنفسهم أجبروا على التغيير ، فقد حدث اضطراب شديد لكثير من الشافعية بسبب الخسائر الفادحة التى لحقت بامتيازاتهم [٢٩] .

وبالتدريج أخذ الحنفية فى إحكام قبضتهم ليس فقط على مشيخة الأزهر ، بل أيضًا على الموارد غير المتناسبة لحلقات الدرس التى تحظى بالتبجيل فى مصر ، و فى مطلع سبعينيات القرن ١٨ ضمت هيئة التدريس بالأزهر ٣١٤ مدرسًا ، توزعوا على المذاهب الرسمية كالتالى : ١٤٣ شافعيًا ، ٩٥ مالكيًا ، ٧٠ حنفيًا ، ٤ من الحنابلة (انظر الجدول ١-١) ، ومن الملاحظ أن ٢٢ فى المائة كانوا قائمين على تدريس المذهب الحنفى ، ممثلين للنخبة الحاكمة العثمانية ، مستأثرين بموارد المدرسين و الطلاب الشافعية و المالكية ، الذين يمثلون تقريبًا كل المصريين الناطقين بالعربية ، وكما لوحظ من قبل ، فإن أغلب الحنفية كانوا طلبة أجانب ، أساسًا من تركيا وسوريا ، أو أبناء النبلاء العثمانيين المقيمين بالبلاد ، وفى ١٨٧٢ كان الحنفية يمثلون ١٢ فى المائة فقط من إجمالى طلاب الأزهر ، وهو ما يوحى بأن مذهب هذه النخبة كان ضعف أعداد الطلاب المسموح لهم بالدراسة ، أكثر من هذا ، احتل ٧ فى المائة من الأساتذة الحنفيين المرتبة الأولى فى مقابل ٢ فى المائة من الأساتذة الشافعيين ، وكان المالكيون فقط هم المنافسين للحنفيين فى هذا الإطار [٣٠] .

أدت السلطة و السيطرة على الموارد الممنوحة للحنفية فى إطار المؤسسة الدينية من النخبة الحاكمة العثمانية إلى تحديد الامتيازات وفقًا لثقافتهم ، وكما رأينا فى نصائح البخارى بكتابه ، فقد أدرك العثمانيون أن الديانة المصرية ، مثل أساليب المصريين فى الحياة عمومًا ، تحتل المرتبة الثانية ، وأى نمو فى النزعة الوطنية المصرية قد يعنى معارضة من جانب الشافعية والمالكية للحنفية ، والعلماء بوصفهم هيئة ذات مكانة تاهوا تماماً فى مصر القرن ١٩ ، فقد تهاوى بشدة وضعهم الاقتصادى بكل المقاييس ، فمن درجة للانتماء للطبقة العليا وجدوا أنفسهم ينحدرون إلى موظفين تابعين للدولة برواتب متدنية ، وعلى العموم ، فإنهم لم يشقوا طريقهم للاستفادة من وسائل الإعلام الجديدة مثل الصحافة المطبوعة ، وبالتالى انحصر مستمعوهم فى تجمعات المساجد والحلقات الدراسية ، وبرغم معارضة المحافظين المتمسكين بأصولهم الصارمة فإن معظم دعاة التحديث ، بعضهم منطلقًا من الطموح أو كعلماء متفتحين ، كتبوا تأييداً للإصلاحات التى يجريها الولاة ، وبرغم خسائرهم ، فإن العلماء لم ينفصلوا عن مسار الأحداث ، فقد استمروا يثيرون العامة فى صلوات الجمعة ، وكان مايزال بمقدورهم إبراز آرائهم لأعداد كبيرة من الناس ، وفى بعض المناسبات لعبوا دور الوسيط بين الناس والحكومة .

جدول (١-١)

المذاهب الشرعية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب فى الأزهر ٧١-١٨٧٢

المذهب	المدرسون		الطلاب	
	العــدد	النسبة المئوية	العــدد	النسبة المئوية
الحنفية	٧٠٠	٢٢	١,١١٣	١٢
الشافعية	١٤٣	٤٦	٤,٥٧٠	٤٨
المالكية	٩٥	٣٠	٣,٧١٠	٣٩
الحنابلة	٤	١	٣٠	—
الإجمالى	٣١٢	٩٩(*)	٩,٤٢٣	٩٩(*)

المصــدر : روضــة المدارس ، الجــزء ٣ ، العــدد ٢ (٣٠ محــرم ١٢٨٩ / ٩ أبريل ١٨٧٢) : ١١-١٣

النسب المئوية لاتصل إلى ١٠٠٪ بسبب التقريب.

سوف نناقش تكوين شريحة جديدة من المثقفين تفصيلياً فى موضع آخر من هذا الكتاب ، لكن من المهم هنا التشديد على أن الدولة قامت بتدريب جماعتين من هؤلاء المثقفين : الأولى فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن ١٩ ، والأخرى فى ستينيات وسبعينيات نفس القرن ، فى الفترة الأولى كان معظم الطلبة من بين النبلاء العثمانيين والشراكسة ، مع هذا فإن قلة من المصريين استطاعوا ولوج بعض المدارس ، خاصة مدرسة الألسن ، أيضاً فإن بعض الطلاب المصريين ، وهم أنفسهم أبناء لعمد القرى والعلماء ذهبوا فى بعثات تعليمية إلى أوروبا ، وقلة من هؤلاء ، مثل رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك وعبدالله فكرى ، حازوا مراكز عليا فى الحكومة المصرية فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ كموظفين إداريين ، فى مرتبة رئيس دائرة رسمية أو حتى عضو بمجلس النظار ، واجتذبت الدولة ولاء هؤلاء الرجال بمنحهم مساحات كبيرة من الأراضى وعن طريق تدريبهم ، فى مرحلة الشباب ، بنظام عسكرى .

على أن المفهوم الشمولى للسلطة السياسية الذى ساد فى ستينيات القرن ١٩ على يد التكنوقراط المصريين القدامى يتمثل فى أفكار المثقف والدواوينى رفاعة الطهطاوى (١٨٠١ -١٨٧٣) [٣١] ، وبرغم شاعريته وبلاغته فى مدح مصر التى جعلته أثيرا لدى القوميين العرب فى العصر الحديث ، فقد كان الطهطاوى فى ستينيات القرن ١٩ مناصرا للحكم العثمانى ومقتنعاً به ، ويذكر ألبرت حورانى أن الطهطاوى وجه ذات مرة اللوم للعثمانيين وكذلك للمماليك لمسئوليتهم عن انحدار مصر ، لكن رأياً كهذا لم يكن ليصمد[٣٢] ، فقد كان لومه موجهاً لسوء حكم المماليك فى أواخر القرن ١٨ لمسئوليتهم عن انحدار مصر ، ولكنه بالنسبة للسلاطين العثمانيين لم يكن لديه سوى توقيرهم وتبجيلهم ، فما إن يذكر اسم سليمان الأكبر حتى كان يلحقه بالدعاء إلى الله من أجله [٣٣] ، وفى موضع آخر كتب :

"الحمد لله الذى منَّ على مصر بخلافة الخلفاء على الإطلاق ، حيث جعلوا فيها شموس العلوم ساطعة الإشراق ، ثم منّ عليها بدولة آل عثمان فحفظت بالنسبة إليها ما بقى فيها من مكارم الأخلاق ، مع المحافظة على القوانين الشرعية ، لا سيما وأن من نتيجة تسلطنهم عليها تشريف ذى النفس الزكية ، والمناقب السنية ، جنتمكان المرحوم محمد على ، الذى أبقى بحسن صنيعه ذكره مدى الأيام ، وآل أمر المملكة لحفيده الرفيع المقام [٣٤] ."

وبالتالى كان الطهطاوى يرى أن وضع مصر كدولة تابعة للعثمانيين منّة من الله ، وذلك بسبب حكمهم الإسلامى المؤسس على الفضيلة ، حتى أن تجديد الحضارة المصرية الذى نفذه الولاة من أسرة محمد على ، حسبما كان يشعر ، كان نتيجة لوضع مصر كولاية عثمانية .

فى أواخر ستينيات القرن ١٩ ، جاهد الطهطاوى ليبرر الحكم المتشدد للولاة ، من جانب كرد فعل لتأسيس مجلس النواب فى ١٨٦٦ ، ففى ملحق عن السياسة لأحد أعماله الكبرى ، يقدم تفسيراً لأمرين أساسيين ، الأول يناقش أن كافة سلطات الحكومة المطلقة مستمدة من الحاكم الإسلامى ، كما تعتمد المؤسسات الحكومية الأخرى على السلطة المفوضة من الحاكم . والثانى : رغبة الطهطاوى فى تجنب أى سلطة مطلقة غير مقيدة تماماً ، مدلِّلا على نمط حكم عثمانى من نوع خاص للقانون . ويستهل الطهطاوى مناقشته السياسية بالإحالة إلى سلطات الحكومة الثلاث لمونتسكيو . ويستمر ، مع هذا ، ليقاوم الفكر الفرنسى المسيطر على تفكيره ، قائلاً إن الحكومة أو الملكية هى سلطة حاكمة مركزية " منها تتشعب ثلاثة فروع " السلطة التشريعية ، والقضائية ، والتنفيذية (٣٥) . وهذه السلطات الثلاث تقوم على سلطة واحدة ، هى " السلطة الملكية المشروطة بالقوانين " . ويضيف : إن القضاء فى حقيقة الأمر هو أحد امتيازات الحكام ، والقضاة هم من ينوبوا عنهم فى الوفاء بهذا الشأن " ، وفوق ذلك ، فإن الحاكم يملك امتياز " إصدار القوانين وتنظيمها " بالإضافة لتنفيذها . " والسلطات الثلاث التى هى أعمدة الهيئة الحاكمة بالتالى تؤول إليه " . وهكذا يتمكن الطهطاوى بمهارة من قلب أفكار مونتسكيو ، الذى قال : "بين الأتراك ، حيث تتحد هذه السلطات الثلاث فى شخص السلطان ، يكمن حكم مطلق رهيب " (٣٦) ، ويواصل الطهطاوى لينبذ الأشكال الجمهورية للحكم على أساس الفكرة القائلة بعدم معقولية وجود أفراد بدون ملك من الناحية المنطقية ؛ ويستبعد الديموقراطية باعتبارها وسيلة أكثر بدائية لاختيار الحاكم عن حق الابن الأكبر فى الوراثة (٣٧) .

فى ستينيات القرن ٢٠ أوضح ليون زولونديك أن الطهطاوى ناصر الحكم المطلق كرد فعل على تعميمات غامضة سابقة حول دعمه المزعوم للحكم الدستورى والنظام النيابى ، والحرية السياسية للجماهير ، وأثبت زولونديك أن من رأى الطهطاوى أن مسئولية الملك تنحصر فقط أمام الله وأن القيود الوحيدة على سلوكه تتحدد فى الأعراف ، وحسه الشخصى بالمسئولية ، والرأى العام ، وينبغى على مجلس النواب من

وجهة نظره أن يحصر نفسه فى إعداد التقارير ومناقشة القضايا ، وقد جادل الناس فى ضرورة تحمل عدم عدالة الحاكم فى صبر [٣٨] ، وربما بالغ زولونديك فى النزعة المحافظة للطهطاوى بعض الشيء ، نظرا لتوصيفه لسلطات مجلس النواب بحيث تتوافق فقط مع العقد الخاص بالدستور ، وأكثر من هذا ، فإنه يحتج على أوضاع الظلم مثل انخفاض الأجور وحالة الفلاحين والعمال .

والطهطاوى ، على أية حال ، يصر على حكم وفق شروط القانون العثمانى ، وهو الأمر الذى تغاضت عن ذكره الأدبيات التى تناولته ، من الناحية النظرية فإن الشريعة الإسلامية كما فسرها قضاة المسلمين قد انتشرت فى بلاد المسلمين ، ورغم هذا ، فإن السلطان العثمانى استعاد حرية تصرف واسعة فى تحديد محتوى الشريعة الإيجابية فى مملكته ، وكان باستطاعته اختيار المذهب الذى يروقه أو رأى القاضى الذى يفضله فى كل حالة على حده ، وكان بمقدوره أن يقيد اختصاص القضاة من خلال بعض الوسائل مثل مراسيم الحالة المحددة . وأخيراً ، فقد طور السلاطين العثمانيون على وجه خاص السلطة لوضع قانون إدارى ، بتشريعه على نطاق واسع فى مناطق معينة تظل فيها قوانين الشريعة خامدة أو مبهمة ، وأحيانا وفى واقع الأمر كثيراً ما تم تنفيذ أحكام تتعارض بوضوح مع نصوص القرآن [٣٩] ، واختصت هذه التشريعات الإدارية باسم تركى خاص (قانون نامه) ، ومن القرن ١٦ فصاعدا رأى المفكرون العثمانيون الإصلاحيون أن تنفيذ قانون نامه ، الذى ينحدر من إلياسا المنغولية أو قانون القبيلة ، مفتاح إحياء المجد العثمانى ، وهم يوحِّدون هذه النظرية المتعلقة بالسلطة التشريعية لحكام آسيا الصغرى القاحلة مع رؤية دورية لنهوض وسقوط الامبراطوريات القائمة على غزو قبائل البدو الرعاة ، وهى مستقاة من عالم اجتماع الشمال أفريقيا ابن خلدون . وحسب ملاحظة كورنل فليستشر **Cornell Fleischer** ، فإن المثقفين العثمانيين فى القرن ١٦ " رفعوا القانون من مجرد مستوى تشريع 'علمانى ' مؤقت إلى وضع رمزى أعلى ، ويتضمن التزام الملك بالعدالة ، التى ترتكز عليها شرعيته [٤٠] .

وهكذا من الممكن اعتبار الطهطاوى على نحو أكثر إنصافا بأنه آخر المنظرين العثمانيين لقانون نامه أكثر من كونه أول قومى عربى وقد كتب :

"اختص الملك بمعالى الأحكام وكلياتها ، وخلع بعض نفوذه فى جزئيات الأحكام على المحاكم والمجالس ، وجعل لهم لوائح وقوانين خصوصية ترشد أفعالهم ولا يتعدوها .

ولهذا كان جميع ما أمضاه الملك السالف من الأحكام وأجرى مقتضاه بالفعل والتنجيز لا يسوغ لمن جاء بعده أن يخدشه ويبطل أحكامه التى جرى مقتضاها ، وهذه القاعدة جارية فى سائر الممالك(٤١) ".

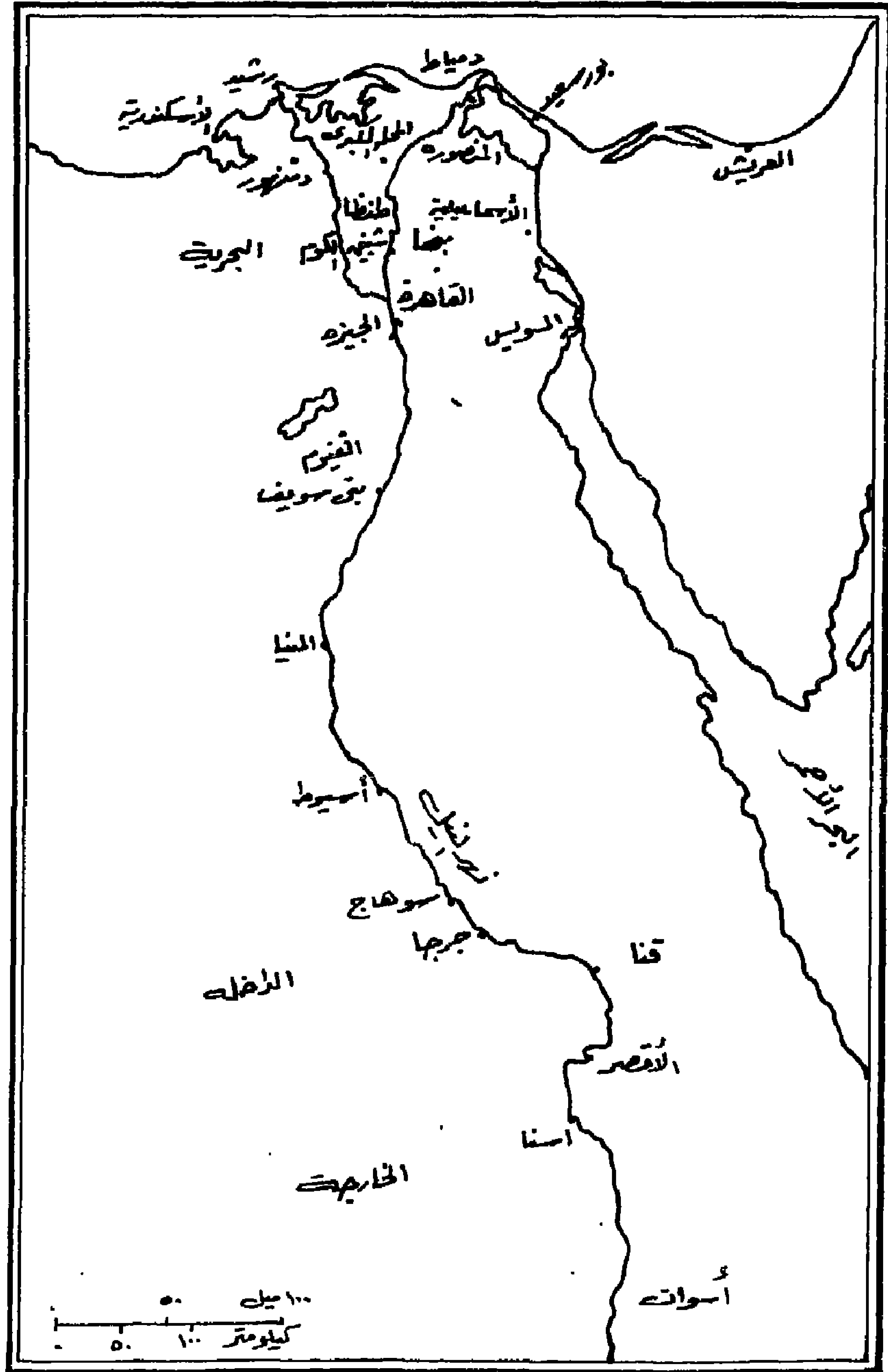
وبمجرد أن يصدر السلطان قانون نامه ، فلا ينبغى على أى من تابعيه أن يبطل مواده ، فى رأى الطهطاوى ، كانت مجموعة هذه المراسيم الإدارية المطبقة على مصر تمثل قوام تشريع عرفى ، ربما مشابهاً للقانون الدستورى البريطانى . ويناقش قانونية هذا القانون واستخداماته باعتباره نوعًا من الدستور الأهلى ، الذى يحد من سلطات الوالى ، وحالما تولى إسماعيل السلطة ، أصدر أمراً نافذاً بتجميع وتصنيف القوانين والأوامر الإدارية الأخرى منذ محمد على حتى عصر إسماعيل نفسه ، لتكون أساسًا لدستور العمل بالبلاد (٤٢) .

لذلك فإن الجدال حول أن الطهطاوى مؤيد للسلطة المطلقة لنائب السلطان ، رغم اقترابه من الحقيقة عن التصور السابق عنه كليبرالى فرنسى النزعة ، مازال يفتقر إلى توجه هام فى تفكيره " مؤيد للمبادئ الدستورية "، لم يكن يرى فقط ضرورة تقييد سلطات الوالى بالمعنى الأخلاقى بالشريعة المقدسة ، بل كان يؤيد نوعًا من النظام الدستورى العثمانى يضم بين طياته كلا من الشريعة الإسلامية ومجموعة التشريعات الإدارية لتحد من السلطة المطلقة للحاكم ، وفى محاولته لنبذ القيود المعاصرة المؤثرة على السلطة المطلقة التى تطورت فى أوروبا ، يكشف الطهطاوى بدقة عن عقلية عثمانية فى عهدها المتأخر ، حيث يعبر كأحد كبار ملاك الأرض فى مصر عن ولاء شديد لاسماعيل ، ويبدى رغبته فى تهيئة العامة اجتماعياً لقيم النخبة الحاكمة ، التى يؤلف هو جزءاً منها ، وفى جميع أدبياته السياسية ، ربما فقط فى تأريخه الوطنى ، راح يؤكد على أمجاد الحضارة المصرية ، مقدِّمًا الكثير للجيل الأحدث من المثقفين المخالفين فى الرأى (٤٣) .

بعد مناقشة نوع المفاهيم المتعلقة بالسلطة الذى يمكن أن نجده بين البيروقراط المصريين السابقين ، سنتجه الآن إلى الجانب الاقتصادى من معادلة الاقتصاد السياسى ، تبرز الصناعة كأحد المفاهيم الأساسية للطهطاوى ، الذى يكتبها ترجمة عن مصطلحها الفرنسى ، فى البداية يقدم لها تعريفًا ضيقًا ، ينحصر فى تحويل المواد الخام إلى شكل مفيد ، على سبيل المثال ، تحويل القطن الخام إلى نسيج ، غير أنه

يجادل في أن الكلمة تحمل معنى أكثر عمومية ، يتعلق بأي نشاط يضاعف الثروة . هذه الأنشطة تشمل الزراعة والتجارة والصناعة ، وقد يكون هذا التعريف مشتقًا من سان سيمون ، الذي يعرِّف الصناعة بأنها تشتمل على كافة أنواع الأعمال المفيدة ، وبالنسبة لمصري يعيش في مجتمع زراعي ، فإن التعريف الواسع يتضمن منافع أكثر ، والأكثر خصوصية ، أنه يستبدل كلمة "الصناعة" بعبارة "المنافع الاجتماعية" ، ذلك لأن مصطلح "منفعة" يحمل معنى إيجابيًا في علوم إسلامية عديدة ، ففي العربية الكلاسيكية تعني ببساطة الفائدة ، وفي الشريعة الإسلامية تتضمن الأعمال الخيرية مثل المنح والهبات ، والأوقاف والقروض بدون أرباح ، وفي علم الاقتصاد المنزلي تعني التحسينات المحلية ، وفي القانون العام تشير إلى وسائل قانونية للحصول على الثروة . وفي رأيي أن الطهطاوي كان يخشى أن تثير كلمة الصناعة في طياتها مضامين غير سارة عن الصناع المهرة الذين يكسوهم الهباب بين الطبقات المالكة التي كان يحاول إغواءها ، أما كلمة منفعة فإنها تتميز باستحضار صور النشاط الخيري والديني الورع ، حيث تعادل تقريبًا تخصيص وقف لمسجد .

والصناعة تتطلب قبل أي شيء آخر أخلاقًا قوية وخصائص نوعية مثل الشجاعة ، لقد أوضحت في موضع آخر أن الطهطاوي ، كأرسطي في ثياب الفيلسوف الأخلاقي للقرون الوسطى ابن مسكاويه ، يرى النشاط الاقتصادي كأحد عناصر الفلسفة العملية بموازاة الفضيلة (٤٤) ، وتشمل المتطلبات الأخرى اللازمة للصناعة أو المنافع حب البضائع المصنعة والكولونيالية ، حيث يضفي الطهطاوي الثناء على الحملات التي أرسلها الخديو إسماعيل لفتح السودان وبلاد أعالي النيل ، ويشارك الحكومة بوضوح في رؤيتها لتكوين امبراطورية إفريقية ليمكن زراعة القطن من أجل التصدير ، حيث تجني مصر الأرباح ، ويكيل المديح لنموذج الامبراطورية البريطانية التي ينبغي على مصر محاكاتها (٤٥) ، ورغم تعليمه الأوروبي ، فلم يكن ممالئًا لأوروبا ؛ بل ينظر للامبراطوريات الأوروبية باعتبارها ليست نصيرًا ، بل بالأحرى بوصفها نماذج يحتذى بها ، ويشيد بالجزائريين الذين يحاربون الفرنسيين كأبطال (٤٦) ، إلا أنه يشاطر في رؤية مصرية عامة عن السودانيين باعتبارهم برابرة يقع على عاتق المصريين مسئولية تمدينهم .



خريطة وادى النيل فى مصر فى القرن التاسع عشر

رغم أن الطهطاوى يدافع عن النظام الاجتماعى الطبقى لمصر البالغ الذروة ، ويطنب فى سرد جودة الثروة فى الإسلام ، فإنه يعرب عن اهتمامه بتحسين أوضاع العمال وظروفهم ، وكما هو ملاحظ ، فإنه يعتنق شكلاً أبويًا للسان سيمونيين (٤٧) . ويوجه انتقاداً حاداً لكتاب النخبة عن التقاليد الأخلاقية والفلسفية الإسلامية التى تبرر الحالة المتدنية للصناع والصناعات ، وفى المقابل ، يعتنق الطهطاوى نظرية عمالية عن القيمة ، حيث يجادل فى أن رأس المال ، مثل الأرض ، تنحصر فائدته فى أنه وسيلة ، وليس مولِّداً مستقلاً للثروة ، لذلك يدافع عن ضرورة تعويض كلاً من العمال والفلاحين بصورة أفضل عن عملهم بخلاف الوضع السائد فى ذلك الحين ، وينتقد ملاك الأراضى الذين يعتقدون أن أملاكهم تخوِّل لهم الاستئثار تقريبًا بكل الأرباح العائدة من شغل العمال فى أراضيهم ، مثل هؤلاء الملاك لايتجاهلون فقط الطريقة التى بها يخلق العمل القيمة ، كما يقول ، بل أيضا التطورات الحادثة فى تقنيات العمل والتكنولوجيا التى أدخلها الفلاحون لتتيح عائدات أكبر بكثير ، " مايصل إلى العمال كعائد مقابل عملهم فى المزارع ، أو صانعى الآلات كعائد لتشكيلها وصوغها ، هو جزء يسير ارتباطًا بالمبالغ الهائلة التى تعود على الملاك " (٤٨) ، ويعرب عن اعتقاده بأن حالات عدم الإنصاف هذه تتفاقم مع فرط توفُّر العمالة التى تؤدى بالفلاحين لدخول مزاد يفضى لخفض أجورهم .

من العوامل الأساسية فى تفكير السان سيمونيين التعارض بين الطبقات غير المنتجة ؛ الطبقات الإقطاعية الأرستقراطية ورجال الدين من جانب ، والطبقات المنتجة لرجال الصناعة والعمال من الجانب الآخر ، ونظراً لأن الطهطاوى يقلب مبدأ مونتسكيو عن الفصل بين السلطات على رأسه لمصلحة سلطة وحيدة ، لذلك يتجنب فكرة الصراع بين الطبقات ، وينأى بنفسه عن ولوج المتاهة التى تلزمه التمسك بنظرية تعلى من شأن قيمة عمل الفلاحين فوق مستوى كبار الموظفين فى الولاية ، ويطرح رؤية مؤداها أن مسئولى الدولة يوفرون الأمن اللازم لتنفيذ العمل المنتج الحقيقى ، وحتى النبلاء غير المنتجين ، حينئذ ، يسهمون فى الإضافة للقيمة عن طريق تنظيم المجتمع من أجل الانتاج (٤٩) .

تتضمن رؤية الطهطاوى أن يجيد جميع أبناء مصر القراءة والكتابة ، ويوضع العمال اليدويون فى الحسبان ، وأن يتقاضوا أجوراً مناسبة بوصفهم خالقى ثروة الأمة ، بعد أن ساءت أحوالهم من النمو السكانى السريع وكبار ملاك الأرض ، وفى دفاعه عن

حكم الولاة – رغم كونه إصلاحياً – يبالغ الطهطاوى ، من خلال برنامج سان سيمونى للمستقبل ، فى تقدير إمكانات مصر كقوة استعمارية فى أفريقيا ، وكذلك فى قوتها إزاء أوروبا ، ويعرب عن ثقته فى مسئولى الولاية فى إصلاح النظام ، وعاب عليهم ضآلة أجور الفلاحين ، لكنه لم يقبض على الثور من قرنيه ويقر بتناقض أساسى للمصالح الطبقية بين الفلاحين والنبلاء ، وثقته فى القطن كمصدر لرأس المال من أجل " بعث حضارة " مصر يفترضها دون اعتبار لعدم استقرار أسعار السلع الأولية .

الأوروبيون

بدراسة النخبة العثمانية الممصرة والشريحة العليا للمصريين الناطقين بالعربية ، يصبح لدينا الآن فهماً أساسياً لأحد جناحى النخبة المزدوجة التى تسيدت مصر فى القرن ١٩ ، أما الجناح الثانى فتألف من الأوروبيين ووكلائهم (خاصةالشوام) ، فقد بدأ السلك القنصلى فى الإسكندرية ، خاصة منذ أن تبوأ إسماعيل العرش ، يشكل نوعاً من المجلس الأعلى (مجلس الشيوخ) القادر على أن يفرض سلطانه على الوالى ووزرائه فى القرارات السياسية الكبرى ، هؤلاء القناصل كانت تدعمهم السفن الحربية فى البحر المتوسط بالإضافة إلى عدد كبير من السكان الأوروبيين المغتربين عن أوطانهم . وكان وضعهم أيضاً تسانده هيئة متحدة من نحو ١٣٠٠ أوروبى يعملون فى الخدمة المدنية لدى حكومة الوالى فى أوائل ثمانينيات القرن ١٩ ، تستهلك رواتبهم ٥ ٪ تقريباً من ميزانية البلاد ، وقد تجلت خطورة وجود المغتربين الأوروبيين بوضوح فى صيف ١٨٨٢ . ولعب الشوام أيضاً ، كتجار للعقارات الكبيرة ، ومقرضى أموال ، وموظفين حكوميين ، ومثقفين دوراً أكبر بكثير من أعدادهم .

فى ١٨٨١ تراوح عدد الأوروبيين ما بين ٩٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف فى مصر ، بينهم أعداد كبيرة من اليونانيين والإيطاليين كعمال و أصحاب حوانيت جذبتهم الفرص التى فتح بابها ازدهار القطن ، وكانت أعداد أقل بكثير من الفرنسيين والبريطانيين ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو العليا ، وهى التى شكلت نوعاً من الأرستقراطية المغتربة . وتؤكد آن ستولر على الحاجة إلى فهم دقيق لتنوع الجماعات الأوروبية فى المجتمعات المستعمرة ، والفروق بين صانعى القرار السياسى فى الولاية والمغتربين ، علاوة على النزاعات الناشبة بين الأوروبيين المستعمرين (بكسر الميم) أنفسهم (٥٠) ، ونحن مهتمون

هنا بالنخبة من بين المغتربين ؛ وفى فصل تال ، حول الصراع فى المدينة ، سنتناول بتفصيل أكبر وضع العمال الأوروبيين فى مصر .

بالنسبة للأوروبيين الأثرياء ، كانت مصر فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ تشكل عالمًا من الغرباء ، فى انتظار استغلال مواهبهم بطريقة عقلانية ، رغم المقاومة بسبب الطبيعة الشرقية لأى اتجاه عقلانى بسيط (٥١) ، وبالنسبة للمسافرين بحثًا عن الفوضوية ، فإن تحسينات البنية التحتية فى مصر كانت تهدد رؤيتهم عن شرق يعج بالفوضى ، وقد علق زائر فرنسى على محطة القطار بالاسكندرية قائلاً : " سكة حديد فى الشرق ، حتى أنها تجعل المرء يرتجف ! ماذا ، تجد هنا مرة أخرى التماثل الخالى من الروح للخدمات العامة فى الغرب ؟ " (٥٢) . ويضيف : " لا خوف إطلاقًا ، الشرق سوف يعمل دائمًا أشياءً بطريقته الخاصة " ، ما الذى كان يحض على تصوره ؟ الطريقة التى كان يركب بها الفلاحون عربات مكشوفة لنقل حاجياتهم بدلاً من المركبات ويندفعون رائحين غادين بطريقة غير منظمة ، ربما كان طابور من المصريين ينتظرون بصبر استبدالهم كل صباح يدمر صورة الشرق لدى رونيه على نحو يتعذر إصلاحه .

والإيمان الراسخ لدى الأوروبيين بأن الشرق ، أيًا ما كان تأثره بالمخترعات الغربية ، لن يستطيع إطلاقًا تحقيق قدر معقول من التنظيم اعتمادًا على ذاته ، يعكس واحدًا من الأساسيات الهامة للمبالغة الامبريالية ، كان أوكلاند كولفن يقوم بعمل مراقب الحسابات البريطانى فى نظام المراقبة الثنائية فى أوائل ثمانينيات القرن ١٩ ، وهى هيئة إشرافية تركزت مهمتها فى ضمان أن تراعى مصر الوفاء بديونها للدائنين الأوروبيين . وبمجرد وصوله ، مثل بعض الأقارب ، من خلال الخدمة المدنية الهندية ، ذات مرة تباهى بأن الانجليز يتفوقون على الشرقيين فى النفاق قائلاً : " الرجل الإنجليزى الذى يعرف اللعبة ، يستطيع دائمًا أن يضربهم بسلاحهم ، وهم ليسوا إلا مجرد أطفال فى حيلهم عندما يحاولون الدخول فى صراع معنا " (٥٣) . وكتب كولفن أنه فى ظل إسماعيل " لا يوجد ثمة عدالة ، لا نظام ، أو تنظيم فى تجميع عائد الأراضى والضرائب " (٥٤) ، وتشير الدلائل حقيقة إلى أن جمع الضرائب أصبح أكثر تنظيمًا فى سبعينيات القرن ١٩ ، تحت ضغط سداد الدين للأوروبيين ، غير أن كولفين لم يشاهد سوى الفوضى فى قطاع واحد من قطاعات الحكومة المصرية الأكثر تنظيمًا . وبالنسبة لمسئولى الدولة ، من وجهة نظر كولفن : " كانت الهيئة الحاكمة ، قليلة العدد ، مع استثناءات نادرة ، عديمة الشخصية وسعة الأفق والذكاء (٥٥) " . وفى يناير ١٨٨٢ ،

استناداً إلى مناهض الإمبريالية المحرض ولفريد بلنت ، بدأ كولفن بجدية يعرض الحاجة إلى غزو بريطاني لمصر واحتلالها ، وحينما اتضح له أن الحركة الدستورية أسفرت عن تشكيل مجلس للنواب قرر الحصول على قدر من السيطرة على الميزانية . وأحس كولفن – كمراقب حسابات – أن شئون الميزانية ضمن اهتمامه بشكل خاص واهتمام أوروبا ، وكتب يقول : " نفس الشيء كان يُرى مرات ومرات في الهند ، لن تتخلى إنجلترا مطلقًا عن موقعها الراسخ الذي حصلت عليه في مصر ، والحديث عن الحقوق المجردة وأخطاء المصريين كان أمراً عديم الجدوى ، لن توضع هذه الأمور في الاعتبار ... ينبغي أن نعمل من أجل التدخل ، وإذا حدث هذا ، فإنه من أجل الضم " (٥٦) . وهكذا فكر كولفن الهندي السابق نفس تفكير العناصر المتعصبة لحركة الاستعمار بين المسئولين البريطانيين في مصر ، كانوا يعرفون تماماً أن أرض الشرق ، في اعتقادهم ، هي التي حولها الأوروبيون من الفوضى إلى النظام ، مؤكدين لأنفسهم أنهم السادة حتى في ألعاب شرقية للسلطة من نوعية خاصة مثل الخداع . كانت نوعية الإنسان المتفوق لجنس الساحة كافية حتى لتحويل الرذيلة إلى فضيلة إذا مارسوها على الشرقي الشبيه بالطفل ، وتنطوي آراء كولفن على أفكار قريبة للنازية كما أوردها بلنت .

ومضى المغتربون الأوروبيون من الطبقة العليا والزائرون أبعد من القول الساذج إن مصر كانت تعاني من حكام أغبياء غير أمناء ، والإدارة المهلهلة وأساليب المعيشة . بعد زيارة طويلة للبلاد في أواخر ستينيات القرن ١٩ ، أورد زنكي (نائب ويرشتيد وقسيس يعمل في خدمة الملكة) أن أحد أصدقائه الأوروبيين الذي أمضى وقتًا طويلاً بين الشرقيين " يعتقد أن كل شرقي لديه مسمار مفكوك ، كل ابن لأم منهن ، كما يعتقد ، إلى درجة معينة ، وبطريقة أو بأخرى ، مجنون " (٥٧) ، ويقنع زنكي نفسه بأن يطلق على المصريين (والأفارقة ، والأفارقة الأمريكان) شبيهي الأطفال الدائمين في سن الحادية عشرة ، ويؤمن بأن عاداتهم لم تتغير فعلياً منذ عصور الفراعنة ، إلا بقدر من " الانحطاط " لذلك ، يقول " فإن أصدقاءنا الطيبين ، الأتراك ، ليسوا هم المسئولين تماماً " . فالتغير الدائم في العادات والممارسات الاجتماعية سمة مميزة ، حينئذ ، لأوروبا (٥٨) . كذلك يحرر زنكي نفسه من الحشو الملحوظ الذي يفتقر إليه الشرقيون ، وافتقروا إليه دائمًا ، مبادىء الحكم الجمهوري ، ذلك لأنه لم يحدث أبداً أن كان لديهم مجلس تشريعي ، ويعتقد أن الشرق قد يتحسن من خلال ثلاثة معايير : إدخال التأمين على الحياة والممتلكات ، وزيادة استخدام المطبوعات والصحف الدورية ، وازدياد تعلم

القراءة والكتابة (ص ٣٧٠-٣٧٣ ، ٣٨٩ -٣٩٥) . باختصار ، ينبغى أن تحتل مصر تفكيراً مليًا فى مخيلة الأوروبيين المتعلمين من الطبقة الوسطى ، كان لدى العديد من الأوروبيين المسيحيين مشاعر غريزية تجاه الإسلام والمسلمين ، كان زنكى يعتقد أن المسلمين ليس لديهم " حرية من أى نوع " ، بسبب تقيدهم بواسطة " أفكار من البرابرة العرب منذ اثنى عشر قرناً مضت " (ص ٣٤٢) ، وكتبت ليدى دوف جوردون فى تقرير لها : " فى حالات كثيرة اعترتنى الدهشة من التعصب الانجليزى فى هذا العام ، لماذا يأتى الناس إلى بلدة للمسلمين بمثل هذا الكره المرير فى جوانحهم " (٥٩) ؟ وأنحت النخبة الاستعمارية الانجليزية باللائمة على المسلمين بسبب الثورة الهندية فى ١٨٥٧ ، وأعقب ذلك أن طور الكثيرون هلعًا مرضيًا (فوبيا) ضد الإسلام والصوفية .

أخذت آراء المغتربين الأوروبيين تزداد أهمية بتوليهم دوراً أكثر حيوية فى إدارة البلاد ، فمثلا أصبح صمويل دى كاسل **Samuel de Kusel** رئيس مصلحة الجمارك ، وكان قد تولى فى فترة من شبابه المساعدة فى إدارة مصنع لحلج الأقطان فى مدينة الزقازيق ، وقدم وصفًا لوسائل غرس النظام فى العمال المصريين أثناء وقت العمل ، الذين قال عنهم : " أغلبهم بطبيعة الحال قوم من الكسالى ، " ويتعين على المشرف " أن يعامل الواحد منهم بالكرباج أو بسوط طويل ، وباستخدامه يشجع الصناعة بين الرجال والأولاد " (٦٠) ، وكاسل كمدير تولى بنفسه غالبًا بسوط الرجال ، سواء فى المواقع التابعة له ، أو فى حالات خرق القوانين مثل السرقة ، فى مركز البوليس ، ولاحظ إلى أى حد من الاستسلام يعود إلى العمل مترنحًا مَنْ سيطَ ظهره ، ووصف القناصل البريطانيون الفلاحين المصريين بأنهم قاسوا وأذعنوا زمناً طويلاً حتى أنه لا يوجد أى " قدر من البؤس أو الاضطهاد يدفعهم للمقاومة " (٦١) . وبعيداً عن كاسل وأمثاله ، تحدثت باشمئزاز زائرة ذات ميل لليسار ، ليدى دوف جوردون قائلة : " ما أصابنى بالصدمة هو سماع الإنجليز يقولون إن العصا هى "الوسيلة الوحيدة للتعامل مع العرب " وهو ما يثير الشك لدى أى شخص بأنها أسهل وسيلة للتعامل مع جميع البشر حين يمكن استخدامها فى ظل الحصانة " (٦٢) .

كان من رأى كاسل أن عرابى مجرد ديماجوجى ، ورغم تصريحه بأنه لم يره يتحدث إطلاقًا ، فإنه قال : "أظن أنه يتشدق بصوت جميل ، وعبارات رنانة ، غامضة عليه وعلى سامعيه ، ومن الطبيعى بما يكفى ، نظراً لأن الأخيرين لايفهمونه ، أن يصفقوا استحساناً " (٦٣) . واستبعاد كاسل لآراء المصريين ربما لم تكن له هذه

الأهمية لو لم يكن قد تولى مصلحة الجمارك ، وفى ١٨٨٢ كان بمقدوره أن يتخفى من أى مكان يمكن أن يوجد به عرابى ، فى طوربيد كان ستون باشا قد أمر بإحضاره من أمريكا ، وهو ما يفسر موقف عرابى بشأن عدم الرغبة فى تولى الأجانب لأى مسئولية فى هيئات أساسية مثل الجمارك (٦٤) ، وكما أشار تيموثى ميتشيل ، كتب كاسل عن القصف الوحشى بالقنابل للاسكندرية بواسطة البحرية البريطانية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ، قائلاً " كان المشهد مهيباً بالنسبة لمدنى لم يسبق له أن شاهد حرباً قط " (٦٥) .

بالنسبة لكثير من الأوروبيين ، كانت مصر مكاناً ، يمكن أن يمارس فيه حياته . وقد ثارت مطامعهم بسبب قدرتهم المتزايدة على النفاذ إليها والمراهنة على حق فى مواردها ، لكن أيضاً بقدر كبير من اليقظة المتناهية والمخاوف ، كانوا يرون فساد وبلادة حكومة الوالى ، أما عامة المصريين فقد كانوا قادرين على المرح أياً ما كان مستوى المعاملة السيئة التى يلقونها ، كانت مصر تفتقر إلى التنظيم ؛ فقد كان جوهرها أن تبقى بلا نظام ، حتى أن أيقونة المعقولية للقرن ١٩ ، السكك الحديدية ، جرى تخريبها بسبب فوضى المسافرين المصريين ، لم يكن لدى المجتمع المحلى أى قدرة على إبراز أى معارضة للوالى المستبد فيما عدا بعض الديماجوجيين ، غير أن الهراء البليغ الذى يتشدقون به صرف عنهم أذهان العامة شبيهى الأطفال بلا أثر يذكر ، وتحت هذه الشخصية يكمن اقتناع بأن حكماً بواسطة الأوروبيين ينطوى على أمل فى أن يرفع مصر من الفوضى البدائية التى تعم كل شىء ، وكان الحزب المتقدم بين البريطانيين يأمل فى أن يكرر فى مصر المشروع الاستعمارى الذى تحقق فى الهند . على أنه لم يشترك فى هذه الرؤى جميع الأوروبيين ، كما يتضح من شهادات ليدى دوف جوردون وولفريد بلنت ، حتى ولا السعى وراء إيجاد مجال للعمل فى مصر ، مثلما فعل بالتأكيد كل من كاسل وكولفن ، وكان لدى الأوروبيين العاملين فى الخدمة المدنية ويتقاضون مرتباتهم من الحكومة الخديوية أسباب خاصة للحلم بوجود كلكتا على ضفاف النيل .

الشوام

لعب الشوام المسيحيون ، مما أصبح يعرف الآن لبنان ، أدواراً ثقافية واقتصادية هامة فى مصر منذ القرن ١٨ ، وقد جلب ازدهار القطن آلافاً أخرى منهم إلى البلاد

كتجار ومترجمين ، وقد فضلت الإدارة المصرية استخدام الشوام المسيحيين الناطقين بالعربية على الأقباط منذ منتصف ستينيات القرن ١٩ بسبب تمكنهم من اللغات الأوروبية ومعرفتهم بأساليب الحسابات الأوروبية ، كما أن العشائر الشامية بثت انتعاشًا فى تجارة الاستيراد والتصدير وأداروا إقراض الأموال فى المناطق الريفية . ومن الناحية السياسية ، انقسموا إلى وكلاء دعموا الاختراق الأوروبى والأوتوقراطية المحلية ، وإلى تقدميين التزموا بالأفكار المثالية للحركة الدستورية العثمانية فى سبعينيات القرن ١٩ ، ووضع خليل غانم ، مسيحى من بيروت انتُخب عضواً بالبرلمان العثمانى الذى لم يدم طويلاً وبعدها لعب دوراً فى حركة تركيا الفتاة ، كتاباً موحياً عن الاقتصاد باللغة العربية بعنوان الاقتصاد السياسى أو فن إدارة الاقتصاد المحلى ، وصدر فى الاسكندرية عام ١٨٧٩ بعد نشره مسلسلاً فى جريدة "مصر" (٦٦) . ونشر هذا العمل فى مصر بواسطة مسيحيين شوام جعله جديراً بالاعتبار كجزء من البيئة الثقافية لهذه الجماعة .

وبوجه عام ، يناصر غانم قيم البرجوازية المسيحية الشامية ، وينتقد النبلاء العثمانيين ، ويعطى اهتمامًا كبيراً لدور الدولة ، شاجبًا نمط الحكم المطلق الذى يبيح للحاكم أن يغرق فى الثروات كما يشاء ، ورغم أنه لايناقش الفكر السياسى فى هذا الكتاب ، فإننا نعرف أنه يدعم الحكومة البرلمانية ويمقت الحكم المطلق ، وبخلاف الطهطاوى ، فإنه ينتقد الميزانية العسكرية المتصاعدة ، حاثًا على صرف أموال الضرائب بدلاً من ذلك على العلم والمعرفة . هنا نجد دليلاً على أن شامياً مسيحياً لا يتعاطف مع اهتمام النبلاء والأعيان فى بناء جيش قوى وكبير لأغراض استعمارية . ويعالج مسألة الضرائب بتفصيل كبير ، مستشهداً بابن خلدون فى النقطة الخاصة بأن الضرائب يجب جبايتها من العامة ، ويقول إن النبلاء ورجال الدين ينبغى ألا يتمتعوا بأى إعفاءات ، نظراً لأن حالات التمييز ساعدت على تأجيج الثورة الفرنسية . أكثر من هذا ، يقول إنه يتعين خفض الضرائب ، ويجب تحصيلها تصاعدياً طبقًا لثروة الفرد ، ويجب تثبيتها وألا تكون عرضة للتغير الدائم (ص٥١، ٥٣-٥٦) .

هذا اللبنانى البارز يربط الضرائب الثابتة بالتطور وبنهاية الحكم المطلق . ويقول إنه يتعين دفع الضرائب مباشرة للحكومة ، نظراً لأن أواسط الناس هم من تزداد أعباؤهم ، ويطالب بإدخال نظام أوروبى لتحصيل الضرائب فى إطار الامبراطورية

العثمانية ، ويعرب عن انزعاجه لتحصيل بعض الضرائب بغرض سداد الديون . ويشترط عدم اقتراض ديون جديدة بواسطة حكومات الشرق الأوسط إلا فى حالة انعدام الأمل تمامًا فى زيادة العوائد من خلال إدارة أفضل أو إذا بلغ شد الحزام على البطون أشده ، ويقدم دفاعًا مجيدًا عن سياسات حرية التجارة ، رافضًا الانتقادات التى تخشى من أن تسفر عن عدم التماسك فى الموازنة بدرجة كبيرة فى المسائل التجارية للأمم الفقيرة ، كذلك يجادل فى رفع سيطرة الحكومة على أسعار الفائدة ، مؤكدًا على أن تدخل الحكومة بهذه الصورة فقط هو الذى يخلق سوقًا سوداء ، ويحمّل الامبراطورية العثمانية مسئولية ارتفاع أسعار الفائدة إلى ٢٠ ٪ (مقابل من ٣ إلى ٥ ٪ فى أوروبا) بسبب عدم الاستقرار السياسى ، ويقول إن مطالب الاقتصاد النقدى أسفرت عن شكوك دينية حول حساب الفوائد على القروض المعدومة (ص٣٩ – ٤٠ ، ٥٧-٦٤) .

يوجه غانم انتقادًا عنيفًا لنقص الشركاء فى الشركات المساهمة بالشرق الأوسط ، مشيرًا إلى أهمية رأس المال التمويلى بوصفه الحاضن للصناعة والزراعة ، وينبذ العبودية والسخرة ، لكنه يقول إن العمل المأجور لا ينطوى على أى استغلال ، فهذا النوع من العمل ببساطة يفسر مطلبًا إلهيًا فيه يعتمد الغنى والفقير على بعضهما البعض ، ويشترك المديرون والعمال جميعًا فى عملية الإنتاج ، ويفضل العمل المأجور ، مع ساعات عمل محدودة ، على العمل بالقطعة ، الذى يقول عنه إنه يؤدى بالعمال إلى العمل ليلاً ونهارًا حتى يسقطوا مرضى ويؤدون أعمالاً شاقة ، ويطرح مثالاً عن عمال البناء فى جبل لبنان الذين إذا تقاضوا أجورهم من المشروع يميلون لإنتاج مبنى كسيحًا ، ويقول إن أفضل نظام هو الجمع بين الأجر اليومى مع نصيب فى الأرباح ، الأمر الذى يمارسه بعض التجار الشوام (ص١١-١٣ ، ٢٠-٢٣) .

ويشدد غانم على أولوية الصناعة ، على عكس النبلاء العثمانيين والتكنوقراط فى القاهرة الذين رأوا أن الزراعة هى أكثر الأنشطة أهمية فى مصر ، ويدرك الزيادات الهائلة فى الإنتاجية التى يمكن أن يحققها قسم خط تجميع فى أى عمل لكنه يتحسر على أن سكان الشرق الأوسط مستهلكون فقراء ، مستمرون على قناعتهم بما فى أيديهم ، وأن العمال المهرة يقاومون التجديد ، ويستنكر فكرة أن عمال الصناعة يختزلون إلى مجرد آلات يؤدون مهام رتيبة باعثة على السأم ، وينبذ فكرة أن المصانع تعوق تعليم الأمة وتحطم الحياة الأسرية نظرًا لأنها تستخدم كثيرًا من النساء والأطفال

ويجادل فـى أن العمـل الصناعـى فى حد ذاته هو نوع من التعليم ، حيث يوفر لكثير من الأسر الفقيرة بعض الدخول الزائدة التى هى فى أشد الحاجة إليها ، ويلاحظ بأنه ليس ضروريًا لكل فرد أن يصبح أستاذًا ، ويوافق على ضرورة الفصل بين النساء والرجال فى المصانع ، غير أنه يقول إنه فى جبل لبنان ونابلس أثبتت نساءٌ أنهن قادرات على العمل الشاق أكثر من الرجال (ص١٣-١٦) .

وبخلاف الطهطاوى ، يرى غانم أن زيادة السكان قد تكون سببًا فى إزالة أسباب التعاسة ، بدلاً من أن تكون وسيلة ضغط لإنتاجية أعلى ، وهو يعرف مالتوس ، لكنه يرفض حل التحكم فى الإنجاب صناعيًا بوصفه أمرًا غير طبيعى ، ولأسباب نابعة من اقتناعاته الدينية ، يفضل ترك الأمر للقيود الطبيعية على السكان مثل المجاعات والحروب ، وتشمل عوامل إعاقة التنمية الأخرى ، حسب قوله ، تخلف الصناعة ، والافتقار إلى القانون والنظام ، والجهل العام ، كما ينتقد بعنف ما يرى أنه توجه واسع المدى لنزعة الزهد والتقشف فى الشرق الأوسط ، حتى أن هؤلاء الناس يتقاعسون عن النضال ليصبحوا فاعلين ، ونادراً ما يظهر تعاطفًا كبيراً مع الفقراء أو يتفهمهم . ويجادل فى أنه لا ينبغى على الحكومة أن تتوسع كثيراً فى الرواتب والمعاشات الكبيرة ، حتى لا يبدأ من لايستحقون فى المشاركة فيها ، ويحيى المقتضيات الدينية للطبقات الاجتماعية المختلفة ، حيث لا يستطيع الأفراد أن يميزوا أنفسهم ، ويشجب الأفكار الاشتراكية عن المساواة وإلغاء المواريث ، ومن وجهة نظره ، يتعين على كل فرد أن يعرف مكانه ، ويؤكد أن أحد أسباب الفقر أن الناس تتصرف خارج نطاق إمكاناتها ، محاولين محاكاة الأغنياء (ص٣٣-٣٨ ، ٤١-٤٤ ، ٥٢) .

بعيداً عن ابن خلدون ، يتضح أن المؤثر الأساسى على أفكار غانم فى الاقتصاد السياسى هو فريدريك باستيه (١٨٠١-١٨٥٠) ، وهو صحفى فرنسى ينتمى لليمين وسياسى من أسرة تجارية ثرية ، والفلسفة الاقتصادية لباستيه ، وهى النزعة التفاؤلية ، انتهت به إلى القول إن التراكيب الرأسمالية والليبرالية للدولة فى فرنسا فى أربعينيات القرن ١٩ أسفرت عن تجانس تام للمصالح المجتمعية [٦٧] ، أيضًا فإن غانم يلتجىء إلى باستيه لكثير من نفس الأسباب التى تبناها علاوة على مواقفه الأخرى فى الاقتصاد السياسى ؛ والمتمثلة فى : مخاوفه من الاشتراكية ، وانتماؤه إلى مجتمع طبقى ذى تسلسل هرمى قوى ، واهتمامه بالأمن والحرية لأصحاب رأس المال ، ومناصرته للتصنيع حتى لو كان على حساب إعاقة تعليم الأمة وإضعاف حياة الأسرة ،

وعدم ثقته فى مخادعى ومحتالى الرفاهية ، واصفًا إياه بأنه رجل قانع بنفسه وعقاراته ومكانته ، ويظهر الشكل التفاؤلى لاقتصاده السياسى كنوع من المصاهرة الانتخابية ، ومناصرة غانم للضرائب التصاعدية على الدخل والمشاركة فى الأرباح للعمال تظهر بوضوح أنه يلطف من نظرياته عن سياسة عدم التدخل مع طريقة أبوية ليبرالية ، ويرى مثل باستيه دوراً للدولة فى حماية المستهلكين من الممارسات الحادة ، ودعوة غانم إلى تنمية المؤسسات المالية والنصانع المحلية الشرق أوسطية من المحتمل جداً أن تكون مستقاة من نجاحات صناعات الحرير فى بيروت ، غير أنه يتجاهل نتائج تكافؤ الضدين لمثل هذه الجهود فى مصر وتركيا ، وفى توجيه تقريعه بالكامل لقصر المصانع على الاتجاه المحافظ للعمال المهرة وافتقار النزعة الاستهلاكية ، فإنه يقلل من شأن تفضيل النبلاء العثمانيين للاستثمار فى الأراضى ، وتصميم الأوروبيين على عدم توفير الحماية للصناعات القاصرة (الوليدة) فى الشرق الأوسط ، والمصاعب التى تعترض تطور الصناعة مؤخراً فى الاقتصاد العالمى ، والأكثر خطورة ، أنه لم يذكر إطلاقاً من أين سوف يأتى رأس المال اللازم للتصنيع ، علمًا بأنه يريد تطبيق نظام ضريبى متصاعد .

والخليط الذى يقدمه غانم من مناهضة الإقطاع ، والإيمان بالبرلمانية البرجوازية ، والحماس المتقد الذى يطوق الرأسمالية ، والأبوية الممزوجة بالحقد تجاه الفقراء والطبقات العاملة ، بالطبع ، يمكن أن ترمز إلى جميع التجار الشوام المسيحيين والمثقفين فى مصر ، غير أن شرحه ربما لايلقى الضوء على العوالم التى يتحكم فيها كثيرون منهم . كان الشوام – اللبنانيون فى مصر ينقسمون إلى جناح معاد للأوروبيين لكنهم يناصرون الاتجاه الدستورى ، وجناح مؤيد للأوروبيين وهو أكثر ارتياحًا للحكم المطلق ، إلا أن استقطاباً كهذا يغالى فى الفروق بينهم ، كان قلة من المناصرين للاتجاه الدستورى يتصورون تطبيق حق الاقتراع ليمتد لأدنى من الطبقات المالكة المتوسطة وحتى مؤيدى الحكم المطلق يريدون حكومة وزارية وموارد مالية مسئولة . والمعادون للأوروبيين من بينهم رحبوا بالعلوم والتقنيات الأوروبية ، إلا أنهم استشعروا أن الحصار الأوروبى بدأ يحد من فرصهم . والمؤيدون للأوروبيين من بينهم مازالوا يرون أن التعاون مع الأجانب هو أفضل مدخل إلى عصر الرأسمالية . ويكمن الفرق بين الاتجاهين فى الاستراتيجية و التوكيد ، وليس فى نزاعات عميقة حول الفلسفة الاجتماعية .

هذا البناء للمعرفة الاجتماعية وشبكات القوى والثروة التى تفاعلت معها ، ساعدت فى تهيئة المسرح لبحثنا عن الأيديولوجيات المعارضة فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ ، وكلمة السر لأيديولوجيات النظام الاجتماعي والسياسى القديم هى ، كما سبق القول ، "الإصلاح الإدارى" ، وبصرف النظر عن قلة من العلماء ونبلاء العثمانيين المنادين بالتحرير والوحدة ، فإن عناصر محدودة من النخبة فى الولاية المصرية المتأخرة عبروا عن حسرتهم على انقضاء النظام الكهنوتى للامبراطورية العثمانية القديمة ، وحتى قبل ازدهار ستينيات القرن ١٨ ، تزايدت البيروقراطية فى مصر اعتماداً على الضرائب على المحاصيل مثل القطن ، وبدأت الرأسمالية فى تغيير حتى حياة الولاة ونبلاء العثمانيين ، وأصبح النبلاء تدريجياً ملاكًا للأراضى فى ظل أسرة محمد على . ومع نجاح ازدهار القطن ، أصبح هؤلاء النبلاء رأسماليين زراعيين على نحو كبير ، وهو ربما ما كانت تشى به تعبيرات البخارى بوصفه عضواً فى النخبة العثمانية ، ويلخص برنامج الطهطاوى عن إنتاج القطن والتصنيع والاستعمار المصرى فى أفريقيا آمال الإدارة العليا للولاية ، وسوف يمثل كولفن وكاسل ، مع اقتناعهما بقدرة أوروبية موحدة لتنظيم كل شىء بداية من الخطاب حتى امتلاك الأراضى ، الأوروبيين المغتربين الباحثين عن الكسب المادى فى مصر ، والمذهب التفاؤلى لغانم يوجز طموح الاقتناع الذاتى للنخب الناشئة المحلية من الموظفين والتجاريين ، والكثير منهم وكلاء للأوروبيين .

بالرغم من إطار العمل الاجتماعى النخبوى الذى وفره الإصلاح الإدارى ، فإن الشرائح المختلفة فى قمة المجتمع المصرى انهمكت فى بوضوح فى جدال متزايد حول تعريف الأفكار المثالية الاجتماعية ، ولم تكن أفكار الطبقة الحاكمة هى الأفكار المهيمنة خلال مصر ، لكن الطبقات الحاكمة ذاتها لم تكن لتتوافق إلا على قداسة ممتلكاتها وعدالة وصولها إلى اعتلاء السلطة (٦٨) ، ونأى السلاطين بأنفسهم ليكونوا خلفاء مميزين بعيدين عن الصراعات ، وفى نفس الوقت حاولوا إعادة تأسيس هيمنة مباشرة على الولايات النائية مثل الإحساء واليمن ، مع تهديد ماكر لمصر شبه المستقلة كدولة تابعة ، وبالنسبة لإسماعيل ، كان السلطان عبد العزيز مهرجاً مؤمناً بالخرافات . وعلى الرغم من أن الطهطاوى كان مضللاً برؤية إسماعيل عن الحضارة وامبراطورية القطن الأفريقية ، فإنه أبقى أبوية نبلاء الريف تجاه الفلاحين ، خالطًا بينها وبين توجه سان سيمونى عن العمالة المنتجة ، وأولى اهتمامه بالعمال وأجورهم بأسلوب لم يهتم به

إسماعيل بوضوح ، رغم أنه ليس لدينا دليل على أنه أعلن عن اهتمامه بذلك في إطار أى أسلوب عملى ، أيضًا كان الطهطاوى مهمومًا أكثر من الخديو بالاستعمار الأوروبى . وبالنسبة للأوروبيين أمثال كولفين ، كانت حكومة الولاية تمثل مفارقة تاريخية تثير الإزعاج ، وموقعًا للفوضى القذرة ، أكثر من كونها تجليًا لعوامل ناشطة تجاه الحضارة فى أفريقيا ، كانوا يريدون بالطبع "تنظيمها" ، لفرض السيطرة عليها وتقليل الفوضى بها حتى يمكن استغلالها ، وقد طور وكلاء الأوروبيين (الكومبرادور) ، مثل الشوام اللبنانيين البارزين والتجار ، نقداً حادا للحكم المطلق للوالى ، وعابوا عليه الركود الاقتصادى وأزمة الديون ، وكانوا يحلمون باقتصاد سياسى ليبرالى يقوم من جانب على سياسة عدم التدخل من الجانب الآخر الحكومة البرلمانية ، وهؤلاء المتعاونون من أبناء المشرق ، بالتحديد من النوع المتخيل فى امبريالية بالمرستون عن حرية التجارة ، كانت لهم نقائص كونهم أجانب عن مصر ، والافتقار إلى أساس سلطوى محلى .

وتوزيع الأفكارالاجتماعية بين الفئات التى كانت تؤلف النخبة واضح من تلقاء نفسه ، والمفاهيم المختلفة عن مستقبل مصر بين النبلاء العثمانيين – المصريين والمغتربين الأوروبيين فى سبعينيات القرن ١٩ ربما كانت بمثابة الصدمة لمراقب معاصر كنذير خاص بالسوء . وتقترح الصورة التى برزت عن النخبة المزدوجة تغييراً سريعًا وديناميكيًا للنظام الاجتماعى مقابل النظام "التقليدى" و "التركى" الاستاتيكى الراكد . فالسلطان يتحول إلى خليفة ، ويصبح الوالى خديويًا ، ويستقطع خمس أراضى البلاد لنفسه وللأقارب المقربين ، وينتقل النبلاء العثمانيون من نخبة تخدم الدولة إلى طبقة من كبار ملاك الأراضى ، وينضم إليهم مصريون من أبناء البلاد فى الشريحة العليا للنخبة ، ويستفيد ملاك الأراضى العثمانيون وحاشيتهم استفادة هائلة من ازدهار القطن ، الذى زاد أيضًا من قيمة الضرائب المخففة على ممتلكاتهم ، وأصبح الأوروبيون ، الذين بدأوا كعدد صغير كتجار من بعيد ، جالية كبيرة حتى أنهم كانوا يصنفون داخلهم إلى عمال ، وعمال مهرة ، وأصحاب محلات ، وتجار كبار ، ورجال مال ، ودبلوماسيين . ومن بينهم يشق التجار ورجال المال طريقهم بقوة عن طريق إقراض الوالى مقادير كبيرة من المال أو المضاربة على القطن المصرى ، ومنذ ١٨٧٦ يشجعهم إنشاء المحاكم المختلطة على الاستثمار فى الأراضى ويتيح لهم حبس رهونات الفلاحين . وفى ١٨٧٩ يعمل القناصل الأوروبيون كمجموعة فى تنحية الخديو إسماعيل

وتنصيب ابنه ، وهو ما يظهر بجلاء أنهم أصبحوا صانعى ملك الولاية ، أيضًا تتضخم الجالية الشامية – اللبنانية ، مستفيدة من تعليمها وصلاتها الأوروبية وتبدأ فى غزواتها البيروقراطية ، وإقراض النقود بالريف ، وتجارة الاستيراد والتصدير .

لم تسفر التغيرات الاقتصادية والسياسية فى أواسط الربع الثالث للقرن ١٩ فقط عن رابحين وخاسرين ، لكن عن أنماط جديدة من المصالح ، فقد كان لكل من النظام الرأسمالى العالمى ، ومركزه أوروبا الغربية ، والتوسع البيروقراطى الحكومى المحلى تأثير عميق على الطبقات الاجتماعية الكبرى فى مصر خلال هذه الأعوام ، وأبعد النبلاء مغتصبو الأراضى الفلاحين المصريين بالإكراه الذين كانوا أيضًا متحمسين لزراعة القطن ، وقد حل تدفق المصنوعات الأوروبية ، والتجار ، وحتى العمال محل المصريين من بعض القطاعات الأساسية فى الاقتصاد ، وقد استبعد توظيف الأوروبيين والشوام – اللبنانيين أفرادا من الانتليجنسيا المصرية من تلك الوظائف ، وتوافق تزايد اتجاه العثمانيين المصريين والأوروبيين على وضع العوائق ، أمام المصريين من أبناء البلاد من بعض أشكال الترقى مع حلول مجالات جديدة من المصالح بين هؤلاء المصريين أثناء ازدهار القطن وما ترتب عليه ، وظلت النخب منشغلة بقدر كبير من التفاعل وجهًا لوجه ، إذ كان عالمهم مايزال هو المخطوطات والكتاب المطبوع بين الفينة والفينة مع صحافة تطبع ٥٠٠ نسخة . ووقفوا غير مهيأين لصحافة سياسية حقًا تعبر عن وجهات نظر مخالفة ، عن الدستورية وحتى عن المثقفين الجمهوريين ، من أجل صغار الضباط الطموحين والإصلاحيين ، ولتجمعات أبناء المدن ، توجه سياط نقدها لما كانوا يشاهدونه مثل الأوروبيين المستغلين ، لرجال الطوائف المستعدين للإضراب لنيل حقوقهم ، وللفلاحين المساقين بالضرائب المستحيلة ، لتكوين فرق العصابات فى صحارى مصر العليا ، ولنتجه الآن لدراسة نوعية المصالح التى طورها كثير من أفراد الانتليجنسيا وطوائف المدن ، والفلاحين خلال هذه العقود والتى وضعتهم فى أتون الصراع مع النخبة المزدوجة .

الفصل الثانى

التغيرات الاقتصادية والمصالح الاجتماعية

تعاونت القوى الثلاث الكبرى التي استجدت على مصر في الربع الثالث من القرن ١٩ – الرأسمالية ، والنمو السكاني ، والدولة – فى تحقيق زيادة كبيرة لإجمالى الناتج القومى وفي تباين حاد لتغير أسلوب توزيعه والسيطرة عليه ، وقد انشغل المؤرخون فى مصر والامبراطورية البريطانية لبعض الوقت فى القرن ١٩ بملحمة ازدهار القطن ، على نحو خاص ، وما أعقبه من إفلاس وأول أزمة عالمية جديدة للديون والتطورات الاقتصادية ، إلا أن عدداً قليلاً من المؤرخين الاجتماعيين بحثوا كيفية تأثير كل هذه العوامل على الطبقات الوسطى والعاملة ، وهنا أريد أن أفحص تأثير التغيرات الاقتصادية على الفلاحين ، والطوائف والمثقفين فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ ، نظراً لأن معظم المؤرخين بداية من عبدالرحمن الرافعى إلى رونالد روبنسون وجون جالاجر إلى الكسندر شولش ، أنكروا وجود بعد اجتماعى أساسى للثورة في ٨١–١٨٨٢ ، معتبرينها إما عصياناً مسلحاً أو حركة معزولة في الدوائر السياسية العليا . وتساءل البعض عن مدى ارتباط التغيرات الاقتصادية والاجتماعية باندلاع الثورة ، وتميل لطيفة سالم – من المؤرخين المحدثين – التي تناقش أهمية الطبقات الاجتماعية فى الثورة ، إلى معالجة الفترة المبكرة من ثمانينيات القرن ١٩ فقط ، وأنا أريد ، في المقابل ، أن أنظر إلى الفترة من ٥٨–١٨٨٢ كوحدة واحدة ، لاقتفاء أثر التطورات فى الاقتصاد والمجتمع المدنى في مجموعها حتى اشتعال الثورة ، وربما تساعد بعض الرؤى النظرية فى استيعاب هذه الفترة المعقدة الزاخرة بالتغييرات ، إلا أن تفسيرين متعارضين يتنافسان بأوضح ما يكون في مجال اهتمامنا ، من الجانب الأول ، ازدهار ونكوص مبيعات القطن التى سوف تشير على البعض بالبروز المحتمل

هنا لنظرية "المنحنى J" القائلة بأن الثورات تندلع عقب فترة من تزايد الازدهار ، يتلوها انكماش اقتصادى ، ويطرح أشياع هذه النظرية أن معظم الثورات تُصنع ، ليس بواسطة جماهير ظلت ترسف لعقود فى فقر مدقع ، لكن بواسطة جماهير برزت آمالها خلال تدفق مفاجئ لنمو اقتصادى كبير، ثم أحبطها تراجع أو هبوط[١] ، ويمثل هذا التفسير تقدماً فى الفكرة المحافظة عن الثورة بوصفها سياسات تكرار الفقر ، وإن كانت تنطوى على مشاكلها ، إحدى هذه المشاكل ، أن دورات الازدهار والنكوص تحدث فى كل الأوقات دون أن تسفر عن اندلاع ثورات أو عنف جماعى على نطاق واسع ، والنظرية المنافسة الأساسية ، التى تركز على تعبئة الموارد يمكن أن تطرح الحاجة ، ليس فقط لخيبة الأمل ، لكن لجماعة منسقة أو طبقة لها مصالح محددة تماما وتملك موارد كافية لمراكمة تحديات مؤثرة للنخبة الحاكمة[٢] ، بالنسبة لمن يتبنون هذه الرؤية الأخيرة ، فإن الاتجاه التراجعى عقب توسع اقتصادى يكفى للتفسير فى ذاته ولذاته ، مكوِّنًا على أقصى تقدير شرطًا مبهمًا لعمل جماعى أكثر اعتماداً على وعى جماعة بمصالحها وتوابعها من الموارد أكثر من كونه قائمًا على أوضاع ظلم نوعية . فى حقيقة الأمر ، يوضح شارلز تيلى وآخرون أنه فى المجتمعات الزراعية والطبقية فإن حالات الظلم الواقعة على الفقراء والضعفاء تشكل عاملاً ثابتًا ، وعلى هذا علينا أن نتجه لفحص تأثير التغيرات الاقتصادية على الطبقات الاجتماعية المصرية فى هذه الفترة ، وأثناء ذلك ربما نستطيع أن نحدد ما إذا كانت أيٌّ من هذه النظريات ستساعدنا على فهم أفضل لكيفية انتهائها إلى ذلك الفوران .

كيف ، إذن ، أدى الاقتصاد إلى تغيير حيوات المصريين المنتمين إلى كبار الممثلين من خارج النخبة فى الثورة التالية ، سكان الريف ، وطوائف المدن ، والانتليجنسيا ؟ عندما أناقش التغيرات الاقتصادية ، أضع فى ذهنى ليس مجرد التأثير المتزايد للرأسمالية والانخراط المتعاظم لمصر فى السوق العالمى ، بل أيضا التطورات المحلية التى ترتبط فقط بالتماس مع التطورات العالمية المماثلة ، على سبيل المثال ، فقد حدث نمو لطبقة من كبار ملاك الأراضى فى إطار التطورات الإدارية والسياسية المحلية ، وقد أورد لنا كل من على بركات وروبرت هنتر بالتفصيل هذه العملية من الوثائق القومية المصرية[٣] ، وبالتالى يمكن للتطورات الطبقية والثقافية الداخلية أن تجد غالبًا تفسيراً كافيًا يعادل فى وزنه المؤثرات الخارجية .

وعلى الرغم من أن الباحثين ربما بالغوا فى التأكيد على عدم ارتباط الاقتصاد فى ستينيات القرن ١٩ بالماضى ، فإن ازدهار القطن ، والتوسع فى السكك الحديدية ، وشق قناة السويس ، قد ساعدت جميعها على اتساع تأثير التغييرات الاقتصادية والاجتماعية ، وأوضح كينيث كونو بأن مصر فى القرن ١٨ كانت تمتلك اقتصاداً مالياً فعالاً على نحو جلى ، وأن قوى السوق كانت تعمل مباشرة فى مدن الأقاليم والقرى النائية التابعة لها ، وافترض مكسيم رودنسون ، فى وقت مبكر جداً ، بأننا نرى قطاعاً كبيراً من رأس المال التجارى الدائر خلال القرون الوسطى وفى الاقتصاديات الحديثة المبكرة للشرق الأوسط[٤] ، ولم تشهد ستينيات القرن ١٩ شيئًا جديداً بالكامل ، بل شهدت توسعًا هائلاً فى سك العملة وجعلها رسمية ، وزراعة المحاصيل النقدية ، وتجارة السلع وغيرها من الممارسات التى أصبحت علامة مميزة للمدن الكبيرة والقرى المجاورة لها . وكانت التغييرات كميّة وكيفيّة معًا ، مع هذا ، فقد شهد هذا العصر اندماج مصر فى عالم الاقتصاد الصناعى الأوروبى على نحو أكثر تكاملاً من أى وقت مضى ، مع صلات واضحة من التبادل غير المتوازن ، يختلف كثيراً عن تجارتها المحدودة مع أوروبا فى القرن ١٨ .

ترافقت الأنماط الأخرى من التغيرات الاقتصادية مع اتساع زراعة القطن المحصول النقدى ووجد بعض كبار ملاك الأراضى مع تعاظم المداخيل النقدية تحت أيديهم أنه من الأوفر لهم أن يدفعوا أجوراً لفلاحيهم بدلا من الاستمرار فى نظم الالتزامات الوقفية التبادلية فى السابق ، الأمر الذى أتاح للحكومة إلغاء العمل الإجبارى فى إقطاعيات النبلاء وبدأ استخدام الآلات البخارية على نطاق واسع فى الرى وحلج القطن ، وهو ما أعطى ميزة لملاك الأراضى الأغنياء ليتزودوا بها . كما أن النمو المتسارع لديون مصر الأجنبية فرض عنوة على الدولة البدء فى رفع الضرائب إلى مستويات بالغة الإفراط ، وهو تطور سيناقش فى الفصل التالى .

وعلى الرغم من أن كثيراً من المصريين أثْروا من الإنتاج الجديد للقطن، فقد حاق الضرر بالبعض نتيجة تطورات أخرى فى هذه الفترة ، فقد أدى فتح قناة السويس إلى ركود لحق بتجار القاهرة والصعيد الذين مازالوا يتجهون شرقا صوب تجارة المحيط الهندى ، حيث أتاحت القناة قيام الأعمال التجارية فى مسالك جانبية من الأراضى المصرية وفى الرحلات النهرية أيضاً ، وأسفر سيل البضائع الرخيصة المصنعة المنهمرة

من أوروبا عن خفض دخل كثير من الصناع المهرة المحليين، رغم أن هذا لم يمحُهم تمامًا في هذه الفترة ، كذلك واجه الصناع المهرة منافسة من اليونانيين المهاجرين، والإيطاليين وباقى العمالة المدربة ، وبلغ عدد الأوروبيين الذين جذبهم ازدهار القطن لمصر نحو ١٠٠ ألف ، أى ما يعادل ١,٥٪ من إجمالى عدد السكان فى سبعينيات القرن ١٩ .

واستخدمت الدولة فائض الضرائب المحصلة فى تدريب آلاف المثقفين بين عامى ١٨٦٣ و ١٨٨١، لكن تعين عليهم أن يتنافسوا على الوظائف مع أبناء النبلاء ومع الأوروبيين الوافدين ، ويكمن أحد أسباب اعتبار بعض قطاعات الانتليجنسيا ضمن الممثلين من خارج النخبة مثل الفلاحين والصناع الحرفيين فى قاعدة "المثقفون المحبطون" حيث انخرط المثقفون المتعطلون فى الحركات الثورية بداية من الثورة الانجليزية فى القرن ١٧ إلى عصيانات عام ١٨٤٨ فى القارة الأوروبية (٥) ، وأنا أتساءل عن توقعات الاستفادة الاقتصادية من مهارات الانتليجنسيا ، التى تشمل على نحو خاص المثقفين والمستوى الأوسط والأدنى من المستويات الإدارية ، سواء فى الأسواق أو لدى الحكومة ، بقدر عملهم فى إطار نفس الاقتصاد الإقليمي وتعاملهم مع نفس الحكومة ، فهل تشاركت الانتليجنسيا فى أى إحباطات مع التجار ، والصناع المهرة والفلاحين ؟

كان للتصاعد الهائل للضرائب فى سبعينيات القرن ١٩، نتيجة لأزمة الديون ، أثره فى إلحاق البؤس بكثير ممن راودتهم الأمانى ذات مرة مع ازدهار القطن ، هل أسفرت الأزمة الاقتصادية والتطورات الاقتصادية السلبية فى القرن ١٩ عن بروز "منحنى J" ؟ أو هل أفضى الاقتصاد إلى تغيير فى الأساليب أدى ببعض الجماعات إلى بلورة فئة جديدة من المصالح ، علاوةً على تقويتها فى سبيل تعبئة اجتماعية وسياسية أكبر ؟

الأرض والقطن

بالنسبة لبلد زراعي مثل مصر ، كانت توزيعات ملكية الأراضى أمرًا حاسمًا فى التركيب الاجتماعى . وفى مقابل رؤية أبناء المشرق عن النظام الاقطاعى "التركى" الاستاتيكى ، التى يقدمها لنا روبنسون وجالاجر ، خضعت ملكية الأراضى فى مصر

لفورانات زلزالية فى القرن ١٩ ، وقد شكلت ثلاث قوى كبرى طبيعة ملكية الأراضى . الأولى : الإدراة المنبثقة من بلاط الوالى ، كان الولاة يسعون لاستئصال النظام المملوكى شبه الإقطاعى القديم وخلق فئات موالية لهم عن طريق مصادرة أراضى بعض الملاك وإعادة تمليكها فى نفس الوقت لطبقات مالكة جديدة كذلك سعوا إلى توسيع عمليات الاستزراع من خلال منح الأراضى المنزرعة الجديدة لأفراد الحاشية ؛ نظراً لأن هذه الأراضى كانت تحتاج لجهود عملية واستثمارات لتصبح ذات فائدة ، وعطايا مثل هذه لم تكن لتلقى الترحيب فى البداية ، وتمثلت القوة الثانية فى مزيد من تكامل مصر الدقيق فى الاقتصاد العالمى كمنتج للقطن لتشغيل المصانع البريطانية ، وهو ما رفع من قيمة أنواع معينة من الأراضى وشجع النبلاء ، عن طريق امتيازات ضريبية ، على إنشاء ملكيات زراعية كبيرة ، واستطاعت هاتان القوتان العمل باستقلال عن بعضهما البعض ، والتفكير أحادى الاتجاه فقط هو الذى يصر على أن التغييرات الكبرى نشأت كرد فعل للمؤثرات الاقتصادية الخارجية . والعامل الثالث ، والمتمثل فى النمو السكانى المتسارع بعد عام ١٨٥٠ ، أسهم فى تضخم الأسعار ، وانخفاض أجور العمال الزراعيين ، وتفتيت الملكية الزراعية .

حطم الوالى محمد على (من ١٨٠٥ - ١٨٤٨) الأرستقراطية المملوكية القديمة ، التى كانت تعتمد فى عائداتها على الضرائب الزراعية ، وصادر أراضى المماليك المدحورين ، إضافة إلى معظم الأوقاف الدينية التى كانت تؤلف فى ذلك الحين خمس أراضى مصر والمصدر الأساسى لدخل رجال الدين المسلمين أو العلماء ، ولم يبرأ المماليك ولا العلماء بأى حال من الأحوال نتيجة نقل ملكيات أراضيهم إلى الدولة ، وقدم محمد على وخلفاؤه طوال حكمهم أراضى الدولة هذه كملكيات مجانية للمقربين فى البلاط من مختلف الأجناس العثمانية ، وهو ما خلق تدريجياً أرستقراطية جديدة . كما نقلت الدولة نظرياً ملكية أراضى الخراج إليها التى تتكون من ملكيات متوسطة وصغيرة كان يعمل بها عائلات مصرية من أبناء البلاد ، وفى الواقع العملى ، اتجه أعيان الريف للحصول على حقوق معينة خاصة بالتصرف فى هذه الملكيات ، رغم أن هذه الأراضى يمكن استردادها منهم قانونًا من قبل الدولة وقتما تشاء [٦] .

فى البداية حاول محمد على إثناء الموظفين العثمانيين وضباط الجيش من بطانته القريبة عن الاستفادة من الأراضى المحلية ، وأعاد توزيع الأوقاف المصادرة وأراضى الالتزام على الفلاحين بمساحات صغيرة كأراض مستأجرة من الدولة ، طبقًا لما ذكر بركات ، ومن نحو ١٨٢٦، رغم هذا ، حدث تغيير فى سياسته أدى إلى تزايد الأراضى الممنوحة منه لحاشية البلاط ، كان من المفترض أن تصبح هذه أراضى مراحة (أى تحرث ثم تترك موسمًا كاملاً دون زراعة لإراحتها - م) ، وهكذا خطوة خطوة ثم استبعاد أن يكون للأبعاديات مالك أصلى ، رغم أن بركات يزعم أن هذا التصنيف أحيانًا ما كان يمارس كشكل قانونى يتيح اغتصاب الأراضى من الفلاحين الذين يشغلونها ، وفى ظل خلفاء محمد على منذ ١٨٤٨، حصلت الطبقة العثمانية المصرية العاملة بالخدمة على مزيد من الملكيات ، محولين أنفسهم إلى نبلاء جدد ، هذه الحاشية لم تكن تدفع أى ضرائب على الأراضى الممنوحة لهم كأملاك مجانية خاصة ، ومنذ أوائل خمسينيات القرن ١٩، رغم هذا ، فرض سعيد على النبلاء الجدد ضريبة العشور، وهى ضريبة إسلامية تقضى بسداد عشر الدخل للدولة ، وقد زادها خلفه إسماعيل ، غير أنها ظلت أقل كثيراً مما يدفعه الفلاحون على أراضى الخراج [٧] . وفى زمن مبكر ، امتلك الفلاحون الأراضى فى وقت من الأوقات ، وقام كونو بتحقيق وثائق مبيعات الأراضى فى القرن ١٨ بواسطة الفلاحين ، لكنهم فى الأغلب الأعم كانوا يعتبرون كنوع من المالك المشارك بموازاة الفلاح دافع الضرائب والسلطان . وفى ١٨٥٨ تخلى سعيد نظريًا عن ملكية الدولة للأرض ، وأقر بملكية الفلاحين دون شريك لأراضى الخراج من الناحية القانونية ، رغم أن التحرك تجاه الملكية الخاصة الخالصة للأراضى لمعظم الفلاحين من المحتمل أن يكون قد شاع لحد كبير فى أعقاب هذا التشريع .

عامل آخر تأثرت به ملكيات الأراضى ، وهو النمو السكانى ، الذى زاد زيادة كبيرة فى العقود السابقة على ثورة ١٨٨٢ . ويلاحظ الديموجرافى الفرنسى دانيال بانزاك Daniel Panzac أن "الجيل الذى عاش بمصر بين ١٨٤٠، ١٨٧٠ شهد تغيراً هامًا لحد كبير: اجتياز فترة طويلة من شبه الركود العددى لسكان محدودين إلى تأسيس زيادة منتظمة ومؤكدة (رغم بقاء معدل الوفيات مرتفعًا) . وهذا مظهر هام ، إن لم يكن واضحًا ، للتجديد الذى بث النشاط فى المصريين فى القرن ١٩" [٨] . ويقدر بانزاك أن تعداد السكان ارتفع من نحو ٤,٥ مليون فى ١٨٠٠ إلى ٥,٤ مليون نسمة

فى ١٨٤٦، ثم إلى ٧,٨ مليون فى ١٨٨٢، وهذا النمو يفترض أن الأمان المتزايد والازدهار أتاحا نقلة فى زيادة المعدل السنوى من ٥ لكل ألف فى أربعينات القرن ١٩ إلى ١٢ لكل ألف فى هذه الفترة .

مثلما سبق وناقش جاك جولدستون بشئ من التفصيل ، فإن الزيادات الديموجرافية السريعة لها تأثيرات واسعة المدى [9] ، إذ يمكن للنمو السكانى المرتفع أن يلحق الضرر بالفلاحين وبملاك الأراضى المتوسطين على نحو خاص بسبب تفتيت ملكية الأرض ، كما أن له تأثيراً فى خفض أجور العمال ، فإذا تم توزيع أرض متوسطة مساحتها ٥٠ فداناً على ٥ أبناء حسب قواعد الميراث الشرعية ، فإن كل فرد ينال قطعة مساحتها ١٠ فدادين فقط ، ونظراً لأن الفلاح كان يحتاج إلى ٣ فدادين على الأقل لإنتاج اللوازم الضرورية لحياته ، ففى خلال جيلين ، أثناء فترات ارتفاع نمو السكان ، فإن الأسرة تنحدر من كونها جزءاً من الطبقة الريفية المتوسطة لمجرد أسرة تحصل بالكاد على ما يسد رمقها ، أكثر من هذا ، فإن زيادة السكان تساهم فى تضخم ارتفاع الأسعار ، وارتفاع الأسعار قد يكون فى رأى البعض من الطبقات المالكة فرصة لهم ، لكنه يلحق الأذى بآخرين . وكما يقول جولدستون ، فإن التضخم الديموجرافى له تأثير غير متوازن على السكان المهمشين ، مثل الأبناء الأصغر من الأسر أصحاب الأراضى ، أو الفلاحين الساعين إلى توسيع ملكياتهم . وارتفاع عدد السكان إلى الضعف فقط يمكن أن يسفر عن زيادة المهمشين من السكان إلى ١١ ضعفا ، وهو ما يؤدى إلى اشتداد المنافسة نظراً لندرة الموارد ، وقد تضاعف عدد السكان المصريين تقريباً من ١٨٠٠ إلى ١٨٨٢، حتى أن الجماعات المهمشة واجهت هذا النوع من التوسع اللاخطى ، ومن العوامل الملطفة على نحو محدود للمصاعب التى واجهتهم هى زيادة الأراضى المنزرعة بنسبة ٢٠٪ نتيجة للتوسع فى الرى .

كما تعنى الزيادة الكبيرة فى أعداد العمال ، لو لم يكن هناك توسع متسارع فى الاقتصاد ، اشتداد المنافسة على الوظائف . وقد كتب رفاعة الطهطاوى المصلح وأحد كبار ملاك الأراضى شاكياً من انخفاض أجور العمال عن الحد المعقول فى أواخر ستينيات القرن ١٩ .

"كل من يريد من الأهالى أن يتعيش من الخدمة ، التى هى العمل ، يصير مضطراً لأن يخدم بالقدر الذى يتيسر له أخذه من الملاك بحسب رضائهم ، ولو كان هذا القدر يسيراً جداً لا يساوى العمل ، لا سيما إذا وجد بالجهة كثير من الشغالين ، فإنهم يتناقصون فى الأجرة ، ويتنافسون فى ذلك لمصلحة صاحب الأرض"(١٠) .

فى مصر فى الفترة من ١٨٠٥ إلى ١٨٨٠ ، قد يكون من العوامل المخففة لحد ما للآثار السلبية لزيادة معدل نمو السكان هو التوسع الزراعى من خلال أعمال الرى، والارتفاع الكبير لأسعار القطن بعد ١٨٦٠ ، ورغم هذا ، فإن الدلائل المروية توحى بأن التضخم الديموجرافى كان كبيراً إلى حد خلق المصاعب أمام كثير من الفلاحين ، وأمام الحكومة .

وثمة أسباب متنوعة لتضخم ارتفاع الأسعار فى مصر فى القرن ١٩ ، إلا أن إضافة عدة ملايين لتعداد السكان كان من بينها ، يشير شارل عيسوى إلى أن انخفاض أجور الانتقال أتاح زيادة تصدير المواد الغذائية ، وبالتالى ازدياد أسعارها . والتدفق الكبير لرءوس الأموال الأجنبية ، سواء عن طريق ازدهار القطن أو من الديون التى اقترضتها الدولة ، كان من عوامل الضغط على الأسعار لأعلى ، وفى ظل اسماعيل ، تتدرج زيادة القوات المسلحة من نحو ٢٠ ألفا إلى أكثر من ١٠٠ ألف بموازاة نمو الجهاز الإدارى الحكومى ضمن العناصر التى أسهمت فى التضخم . وزادت تكاليف بناء المساكن والخدمات فى المدن أكثر مع النمو السكانى ، وكما سوف نرى فيما بعد ، أسهم خفض قيمة النقد فى عهد إسماعيل فى تفاقم المشكلة ، وعرض يعقوب أرتين باشا أحد كبار الموظفين المصريين قائمة بسلة من السلع والخدمات ، تتضمن المواد الغذائية والحيوانات ، والبضائع المصنعة ، وإيجارات البيوت ، ومواد البناء ، والمنتجات الزراعية ، والأجور ، ووجد أن الزيادة تعادل ٣٢٠٪ بين عامى ١٨٠٠ و١٨٨٠ (١١) . ومما لاشك فيه أن زيادة أعداد القوى العاملة قد أدى لانخفاض الأجور ، إلا أنها زادت بنفس معدلات الأسعار عموماً ، ومن المحتمل أن يعزى هذا إلى الوتيرة المتسارعة لعمليات تبادل العملات . فطالما أن أناساً أكثر يشترون سلعاً أكثر غالبًا ما ينجم عنه ارتفاع الأسعار والأجور إذا لم تحدث زيادة مماثلة فى البضائع والخدمات (١٢) . ورغم هذا ، كانت الأجور فى أدنى درجات الانحطاط فى الولاية المصرية ، إذا كانت الأرقام التى أوردها أرتين موثوقة ، والأسوأ أن السعر الحقيقى لشراء قوة العمل كان منخفضاً من الناحية الفعلية ، ويجدر بنا أن نتذكر أن زيادة انخفاض تكاليف البضائع

المصنعة المستوردة كان عاملاً أساسياً في انخفاض الأسعار ، فالعمال والفلاحون الذين كانوا يشترون عدداً محدوداً من البضائع المستوردة لن يستفيدوا بالتالي من رخصها عن ذي قبل ، وتشير أرقام أرتين إلى مصاعب واجهت الطبقات العاملة ، فقد زاد سعر المواد الغذائية للفلاح بنسبة ٤٠٠٪ في هذه الفترة ، وإسكان المدن زاد ١٢٠٠٪ ، وهي معدلات تفوق كثيراً زيادات الأجور .

لننتقل إلى تأثير الرأسمالية ، وهي عامل أساسي آخر في تشكيل توزيعات ملكية الأرض ، كان ازدهار القطن في ستينيات القرن ١٩ في مصر يمثل واحداً من الممارسات الإقليمية واسعة النطاق لدورات الازدهار والركود التي تواكب تجارة السلع الأولية في الدول المحيطة بالسوق الصناعي العالمي ، فالبن البرازيلي ، والشاي السيلاني ، والمطاط الماليزي ، والأكثر حداثة بترول الشرق الأوسط كلها عرضة لتأرجحات جامحة في الأسعار، تسفر بالتبادل عن إثراء وإفقار المنتجين ، ويشجع ارتفاع الأسعار المنتجين الثانويين على دخول المجال ، الأمر الذي يدفع الأسعار للانخفاض ؛ لكن أولئك المنتجين المحدودين بسقف معين لا يستطيعون البقاء مع الأسعار المنخفضة الجديدة التي ساعدوا على خلقها، ويتعين عليهم الخروج من دائرة الإنتاج ، ويؤدي رحيلهم لارتفاع الأسعار مرة أخرى ، وتتكرر الدورة نفسها ، علاوة على أن الطلب يتذبذب من الدول الصناعية المستوردة ، إن الافتقار إلى قطاع صناعي قوي والميل الملحوظ لزراعة محصول واحد يجعل الاقتصاديات المحيطة وشبه المحيطة معرضة أكثر للوقوع في اضطرابات ناجمة عن هذه التموجات في تحركات الأسعار ، أيضاً تقوم الدول الصناعية في المركز بتصدير السلع الأولية ، بطبيعة الحال ، بيد أن اقتصادياتها المتنوعة تتعرض لمعاناة أقل نتيجة تأرجحات الأسعار التي تحدث لسلعة واحدة .

نجم ازدهار القطن في مصر عن حصار الشمال للجنوب أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، وهو ما خلق عجزاً في القطن ببريطانيا ، التي كانت تعتمد في ٨٠٪ من وارداتها القطنية على الولايات المتحدة الأمريكية (١٢) ، وسعت بريطانيا على نحو محموم تجاه مصادر أخرى لتغذية مصانع الغزل والنسيج بها، بالتوسع في زراعته بالهند ، على سبيل المثال ، واستجاب المصريون مباركين بخام محلي من القطن طويل التيلة ، لارتفاع الأسعار بزيادة الرقعة المنزرعة زيادة كبيرة ، وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في الأسعار بعد ١٨٦٦ ، عندما استطاع الجنوب الأمريكي من

جديد أن ينافس فى الأسواق المفتوحة ، ظل الإنتاج فوق متوسط معدله قبل الازدهار، وكانت عائدات البلاد من السلعة تشكل ما بين ٧٠ إلى ٨٠٪ من عائدات الصادرات المصرية فى أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات القرن ١٩ ، (انظر الجدول ٢-١) . ونظراً للبدء فى زراعة مساحات جديدة من الأراضى بالقطن وتحسن عائد غلة الفدان بنسبة ٣٣٪ تقريباً ، بلغ عائد المحصول المصرى عام ١٨٧٢ مثيله فى ١٨٦٣، فى حده الأقصى ، ورغم هذا ، ونظراً لانخفاض الأسعار بنسبة ٤٠٪ فى غضون هذه السنوات وكذلك للزيادة السكانية السريعة ، فإن حصة استفادة الفرد من المحصول قد انخفضت بشكل واضح عن أقصى قيمة بلغتها فى الفترة من ٦٤ - ١٨٦٦ . فضلاً عن هذا ، جاءت الاستفادة من ازدهار القطن لصالح النبلاء العثمانيين المصريين وبعض أعيان الريف تفوق كثيراً استفادة أغلب صغار الفلاحين المزارعين ، كذلك أدى هذا الازدهار لزيادة قيمة الأراضى زيادة هائلة ، خاصة الأراضى منخفضة الضرائب التى يملكها النبلاء . واستجاب النبلاء بإنشاء مزارع كبيرة ، وبينما يقدر جابريل باير أنه فى أوائل خمسينيات القرن ١٩ كان سبع الأرض فى مصر مملوكاً ملكية خاصة للنبلاء ، يورد التقرير البريطانى لعام ١٨٧١ ، أن مساحة الأبعاديات بلغت ١,١ مليون فدان من إجمالى ٥,٢ مليون فدان أراض منزرعة [١٤] ، ومع بعض الأنواع الأخرى من الملكيات الثانوية ، وصلت ملكية النبلاء إلى نحو ربع الأرض المزروعة فى مصر فى أوائل سبعينيات القرن ١٩ ، ورغم أنهم تحصلوا على جزء منها من خلال التوسع فى الرى ، فإن مساحات هائلة استحوذوا عليها من الفلاحين تحت الإكراه والتهديد فى بعض الحالات .

على نحو نموذجى كان الفلاحون يبيعون محصولهم إلى مراب ، الذى كان يدفع لهم مقدماً نقدياً مقابل البذور والمعدات بفائدة تصل إلى ٢ أو ٣٪ شهريا ، وازدياد التوقعات التى نجمت عن الازدهار الجديد أدى بالحكومة لزيادة الضرائب على الأراضى فى أواخر ستينيات القرن ١٩ ؛ وبعد ١٨٧١ بدأت أزمة الديون تجذبها حتى لأعلى مما كانت عليه ، ولم يتمكن كثير من صغار الفلاحين من السداد ، مما اضطرهم لبيعها إلى كبار الملاك ، ويحسب روجر أوين أن كبار الملاك بهذه الطريقة أضافوا لممتلكاتهم نحو ٣٠٠ ألف فدان من متوسطى وصغار الملاك فى عهد إسماعيل [١٥] . ومن ١٨٧٦ بدأ تطبيق نظام جديد للمحاكم المختلطة تتعامل أساساً بالقانون الأوروبى فى النزاعات التى تثور بين الأوروبيين الدائنين والفلاحين من صغار ملاك الأراضى ،

وهو ما أتاح للدائنين احتباس الرهونات على المديونيات حتى لو كانت ضئيلة ، إذا تأخر موعد استحقاقها عن طريق ضم أرض الفلاحين ، في حين أن المعاملات الإسلامية السابقة في مصر لم تكن تسمح بالاستيلاء على أرض الفلاح مقابل الديون المعدومة ، وقد حسب المسئولون المصريون أنه بين ١٨٧٨ ، ١٨٨٣ نقلت المحاكم المختلطة نحو ٥٠٠ ألف فدان إلى أيدي مقرضي النقود في محافظة المنوفية فقط المعروفة بخصوبة أراضيها (١٦) .

ويرى أوين أن ازدياد عدد الأبعاديات الخاصة الشاسعة في أيدي الأسرة الخديوية وحاشيتها ربما تكون له بعض الميزات في تيسير عمليات الاستزراع . ويعتقد أن هذه التيسيرات تشمل قلة عمليات سطو الدولة على الأراضي ، وقوة العمل الرخيصة ، وضمان وصول ماء الري ، وتوفر رأس المال اللازم لشراء ماكينات شفط وضخ المياه (١٧) ، وفي مقابل الفوائد المفترضة من النهضة التي ربما حققتها الأبعاديات الكبيرة ، فمن المحتم أنها انطوت على مشاكل نجمت عنها . أولى هذه المشاكل ، كما يرى جيفري بيج ، أن هذه الوحدات الإنتاجية الزراعية الكبيرة عانت من نواحي قصور أساسية قبل ظهور الميكنة في القرن العشرين ، نتيجة صعوبات الإشراف على أعداد كبيرة من عمال المياومة غير الملتزمين ذوي الأجور المتدنية والمنتشرين على مساحات هائلة (١٨) ، واستطاعت مزارع العائلات الصغيرة أن تظهر كفاءة أكبر بكثير ، وتمثلت وسيلة الخلاص الوحيدة لملاك الأبعاديات في ممارسة اضطهاد وحشي ، وباستخدام وسائل سياسية وشبه عسكرية فقط تمكنوا من الحفاظ على منشآتهم العاجزة الآيلة للسقوط ، لتدر عليهم أرباحاً منخفضة هامشية ، بدلاً من الاستسلام لمنافسة الوحدات الصغيرة . ثانياً: تلكأ ملاك هذه الأبعاديات ، بما فيهم الوالي نفسه ، لأطول فترة ممكنة في تنفيذ عملية إلغاء العمل الإجباري والأجور التنافسية للفلاحين ، وربما ساعدت هذه الممارسات على تعويض الخسائر الناجمة عن ضعف إنتاجية مزارع النبلاء ، إلا أن أجور الفلاحين المتدنية ألحقت الضرر بكل من الانتاجية والاقتصاد بمعناه الواسع نظرا لأن أعضاءه كان بإمكانهم شراء مواد الغذاء القليلة نسبياً المزروعة محلياً والبضائع المحدودة المصنعة يدوياً داخل البلاد .

قام عضو البرلمان البريطاني فيليرز ستيوارت **Villiers Stuart** ، الذي زار مصر في خريف ١٨٨٢ ضمن بعثة لتقصي الحقائق ، بحساب إنتاجية أبعادية إسماعيل الخاصة ، الدائرة السنية ، ووجد أن إنتاجها يعادل ربع ما كانت ستنتجه لو كانت في

أيدى فلاحين من صغار الملاك ، وكان إسماعيل قد حجز لنفسه ما يصل إلى نحو ٤٥٠ ألف فدان من أجود الأراضى الزراعية بمصر فى مزرعة ضخمة تكلّف الاقتصاد ، فى حال فشلها ، قرابة مليونى جنيه سنوياً . كما لاحظ ستيوارت أن الفلاحين يكونون شراكات فيما بينهم لشراء آلات بخارية ، حتى أن أكثر الملاك ثراء كانوا على أية حال المصريين الوحيدين الذى استطاعوا تحمُّل تكاليف هذه التكنولوجيا (١٩) . وحتى بدون ميزة استخدام الماكينات البخارية ، فقد تفوق إنتاج مزارع الفلاحين على الأبعاديات بهامش كبير ، حتى ارتفاع الضرائب الصناعية من ثلث إلى نصف لم ينعم به سوى النبلاء ، وإستخدامهم للعمال إجبارياً والتهديد السياسى بالإكراه كل ذلك هو ما حافظ على وجود مزارعهم الكبيرة فى مواجهة منافسة الفلاحين الأعلى كفاءة بكثير ، وقد أمكن بتقسيم المزارع الكبرى إلى مزارع عائلية عديدة أن يحسن من كفاءتها الإنتاجية بنسبة ٤٠٠٪ ويحفز الطلب العام لأعلى فى مجال الاقتصاد . لذلك أنا أميل إلى تعليل زيادة إنتاجية بعض السلع مثل القطن فى سبعينيات القرن ١٩ إلى العوامل الأخرى التى ناقشها أوين ، مثل التحسينات التى جرت للبنية التحتية (شق الترع والقنوات ومد السكك الحديدية) ، وزيادة عدد السكان ، وأعتقد أن إنشاء المزارع الكبيرة (الأبعاديات) ربما كان عائقاً أمام نمو هائل محتمل ، مرة ثانية ، جاءت حاجة الفلاحين لتجميع مواردهم من أجل شراء المضخات البخارية شاهداً على الوسائل التى يمكن للتغيير الاقتصادى والتكنولوجى فى هذه الفترة أن يشجع بها إقامة منشآت تعاونية أكثر، كما عززت قدرة الفلاحين على تعبئة مواردهم .

ثمة مسألة وحيدة فى نهج ثورة ١٨٨١ – ١٨٨٢ كنتيجة لمنحنى J تكمن فى غموض التطورات الاقتصادية خلال عقدى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ ، ويمكن للباحث أن ينظر للاقتصاد بصورة عامة ، ويخلص إلى أن نصيب الفرد فى حده الأقصى من دخل صادرات القطن قد تهاوى من ٢٤٣ قرشاً فى ١٨٦٥ ، إلى ١١٧ قرشاً فقط فى ١٨٨١ ، ومع ذلك يمكن هنا أن نناقش رأيين متعارضين . الأول ، أن مثل هذه المؤشرات العامة لا تصلح لتفسير سوء التوزيع واسع النطاق للثروة فى المجتمع المصرى . ولا حتى مشاكل الفلاحين مثل : الضرائب الباهظة ، وزيادة المديونية ، وتصاعد التهديد بحبس الرهونات مقابل ديونهم . والثانى ، وحتى فى إطار المصطلحات الاقتصادية ، فهذه الفرضية ليست كافية لإظهار أى فرق ضئيل ، على المدى الطويل أو القصير. وإذا تناولنا بدلاً من ذلك أواخر خمسينيات القرن ١٩ كنقطة

بداية ، حينما كان نصيب الفرد من دخل صادرات القطن سنويًا حوالى ٢٢ قرشًا فقط ، فإن أرقام ١٨٨١ (١١٧ قرشًا للفرد) تبدو وكأنها تطور هائل ، أكثر من هذا ، على المدى القصير حدثت تأرجحات ملموسة فى الاقتصاد ما بين عامى ١٨٧٦، ١٨٨١ .

الجدول (٢-١)

القيمة المتوسطة لصادرات القطن المصرية : ٤٠ - ١٨٨٢*

العام	بالجنيه المصرى	أسعار القطن بالقرش للقنطار	إنتاجية الفدان بالقنطار
٤٠ - ١٨٤٤	٣٩٣,٤٥٠		
٤٥ - ١٨٤٩	٤٢٧,٣٤٧		
٥٠ - ١٨٥٤	٩١٧,٧٦٣		
٥٥ - ٥٩	١,١٣٣,٣٠٧		
١٨٦١(ب)	١,٤٣٠,٨٨٠	٢٤٠	
١٨٦٢	٤,٩٢٠,٦٦٠	٦٠٠	
١٨٦٣	٩,٣٥٦,٤٩٠	٧٢٧	
١٨٦٤	١٤,٨٤٢,٧٠٠	٨٥٣	
١٨٦٥	١٥,٤٤٣,١٢٠	٦١٦	
١٨٦٦	١١,٤٢٤,٠٠٠	٦٤٠	٢
١٨٦٧	٦,٦٤٢,٠٦٠	٤٦٥	
١٨٦٨	٥,٨٣١,٢٥٠	٤١٠	
١٨٦٩	٦,٠٠٥,٧٠٠	٤٣٣	٢
١٨٧٠	٥,٠٧٥,٢٩١	٤١٣	
١٨٧١	٦,٢٤٢,٦٨٩	٣٣٨	٢,٧٥
١٨٧٢	٩,٢٣٦,٥٩٨	٤٢٦	
١٨٧٣	١٠,٠٧٠,٦٣١	٤٢٠	
١٨٧٤	١٠,٧٥١,٤٢٤	٣٨٠	٣
١٨٧٥	٩,٨٣٧,٣٧١	٣٩٠	
١٨٧٦	٩,٧٣٦,٣٤٥	٣١٠	

العام	بالجنيه المصرى	أسعار القطن بالقرش للقنطار	إنتاجية الفدان بالقنطار
١٨٧٧	٧,٩٥٤,٠٤٥	٢٦٣	
١٨٧٨	٥,٥٥٩,٤٥٥	٢٦٠	
١٨٧٩	٩,٠٢٠,٩٤٧	٣٢٨	
١٨٨٠	١٠,٣٣٠,٠٠٠	٣٢٣	
١٨٨١	٨,٥٣٩,٠٠٠	٣٠٨	
١٨٨٢	٩,١٤١,٠٠٠	٣١٤	

Crouchley "The Economic Developments of - E - Source : A Modern Egypt"
(London : Longmans Green 1938) p 263

للأسعار من ١٨٧٤ – ١٨٧٥، الأسعار والأرقام الأخرى من أوين: *القطن* ص ٩٠، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٠، ١٦٦، ١٩١، ١٩٧,

* من ١٨٧٣ يقدم أوين الأرقام الأصلية مضروبة × ٩/١ ، بسبب تخفيضات الجمارك وتختلف أسعار القطن التي يوردها أوين لحد ما في نقاط معينة عن التي يقدمها كروشلى، لكن حركة الأسعار على الإجمال متشابهة.

(ب) أرقام الإنتاج محسوبة عن الاثنى عشر شهراً التى تنتهى فى صيف السنة المدونة، بمعنى أن عام ١٨٧١ يمثل الفترة من أغسطس ١٨٦٠ حتى يوليو ١٨٦١ .

فى عامى ١٨٧٧ ، ١٨٧٨ ، وبدايات ١٨٧٩ عانى الاقتصاد من تراجع حاد ، فقد تكاتفت أسعار القطن المنخفضة ، وعدم انتظام مياه النيل ، والقحط ، والارتفاعات الصاعقة للضرائب جميعها على خفض إنتاجية المحاصيل فى ١٨٧٨ إلى ٦٠٪ من حجمها المعتاد ، وفى الموسم الزراعى ٧٦ – ١٨٨٠ ، استعاد الاقتصاد حيويته . وارتفعت القيمة المطلقة للصادرات عام ١٨٨١ مقارنة بصادرات ١٨٧٩ التى حققت مستوى طيباً ، غير أن ارتفاع التضخم وزيادة السكان أديًا إلى تناقص طفيف فى نصيب الفرد من عائدات التصدير. ومع أن أسعار القطن انخفضت بنسبة ٢٥٪ تقريباً منذ أوائل السبعينيات، حتى أوائل ثمانينات القرن ١٩ ، فإن نفس صورة ٧٩ – ١٨٨١ تقدم كزمن انتعاش نتيجة فحص دقيق وثيق لاتجاهات أسعار التصدير، فقد انخفضت

أسعار القطن باطراد من ٤٢٠ قرشًا للقنطار في ١٨٧٣ إلى ٢٦٠ قرشًا فقط للقنطار في ١٨٧٨ ، لكن في ١٨٧٩ تصاعد من جديد إلى ٣٢٨ قرشًا للقنطار، رغم أن العامين التاليين شهدا انخفاضًا طفيفًا في الأسعار، فإن المتوسط كان أعلى بكثير من الانحدار الذى جرى فى ٧٧ – ١٨٧٨ (انظر الجدول ٢–١) ، وبعض الانخفاض فى الأسعار خلال سبعينيات القرن ١٩ ، جرى تعويضه عن طريق ارتفاع إنتاجية الفدان من ٣ قناطير فى ١٨٧٤ إلى ٣,٤٣٠ قنطار فى ١٨٨٣ (عكس ما كان يحدث فى مزارع الأبعاديات القاصرة ؛ انظر الجدول (٢–٢) ، والمؤشرات الأخرى الدالة على انتعاش ملحوظ فى الفترة من ٧٩ إلى ١٨٨٢ تشمل عائدات التصدير ومستوى الواردات .
ورغم أن قيمة صادرات القطن (فى هذه الفترة كانت تمثل فعليًا ما بين ٦٠ إلى ٧٠٪ من كافة الصادرات) هبطت قليلاً فى ١٨٨١ ، فقد ارتفعت العائدات الإجمالية فى تلك السنة مقابل العام السابق عليها ، بما يعنى أن المنتجات الأخرى قد عوضت الفارق .
وفى الفترة ١٨٧٩ – ١٨٨١ ، ازدادت قيمة الواردات بنسبة ٣١٪، والتى اتخذها المراقبون البريطانيون علامة على تنامى الازدهار (انظر الجدول ٢–٣) .

جدول (٢–٢)

العائد الصافى للقطن بالقنطار للفدان، فى أراضى الوالى

السنة	عدد القناطير
١٨٧٩	٣,٥١
١٨٨٠	٣,٠١
١٨٨١	٢,٦٠
١٨٨٢	٢,١٠

Source : E. Vincent ,""Memorandum," 27 June 1884, Confidental Print 1987, in Bourne and Watt, eds., *British Documents on Foreign Affairs,* 1984, 9:340

جدول (٢-٣)

قيمة الصادرات والواردات المصرية ٦٧ - ١٨٨١*

السنة	الصادرات بالجنيه المصرى	الواردات بالجنيه المصرى
١٨٧٦	١٥,٣٤٠,٤٩٦	٤,٨٤٦,٩٤١
١٨٧٧	١٤,٥٣٠,١٧٨	٥,١٢٠,٧٣١
١٨٧٨	٩,٢٢٧,٦٦٦	٥,٥٢٠,٦٢٦
١٨٧٩	١٥,٣١٥,١٦٦	٥,٧٠٠,٥٨٤
١٨٨٠	١٤,٧٩٥,٦٧٣	٧,٤٦٤,٣١١
١٨٨١	١٥,٧٢٢,٢٢٢	٨,٣٣٣,٣٣٣

Source : War Office, Intellignce Branch," Report," 13 July 1882, Confidental Print 4661 in Bourn and Watt, eds., *British Documents on Foreign Affairs*, 1984, 9 : 152

* حسب أوين، فإن أرقام الواردات - الصادرات تزيد بمقدار التسع . وهذه الزيادة تنطبق على هذه الوثيقة البريطانية التى تختلف أحيانًا بنسبة ٢٪ تقريبًا عن أرقام أوين .

ذلك الانتعاش الاقتصادى المنجز فى ١٨٧٩ - ١٨٨١ ، يبدو ممكنا ، رغم أنه ، كما لوحظ أعلاه ، ينبغى أن نتذكر أن ارتفاع المد نادراً ما يرفع جميع القوارب ، فلم يستفد العدد الهائل من الفلاحين إلا استفادة ضئيلة فقط من هذا التحسن (رغم تقهقر التهديد الضارى بالمجاعة لأولئك القاطنين بالجنوب) ، وكما سيتم مناقشته فيما بعد ، يبدو أن مديونيات الفلاحين وحبوسات الرهونات قد تزايدت بقدر كبير خلال نفس الفترة ، وتشير الدلائل المتاحة من زيادة تضخم الأسعار فى سبعينيات وثمانينيات القرن ١٩ ، أن هذا العامل يمكنه أن يلتهم فى طريقه أى دخل زائد تحصلوا عليه . وتركيزى هنا فقط ينصب على أنه ، حتى من خلال الحقائق الاقتصادية لواضعى نظرية منحنى ل ، يبدو وأن الثورة يتعين حدوثها خلال فترة انتعاش اقتصادى تأتى عقب تراجع عميق ، وليس خلال انكماش اقتصادى ، ويتضح أن أكثر الفترات إظلاما كانت ما بين ١٨٧٨ إلى أوائل ١٨٧٩؛ وهى أدنى نقطة للصادرات ، وأعلى نقطة فى الضرائب ،

ورغم أن المصريين فى ربيع ١٨٧٩ قادوا حركة سياسية ضد النفوذ الأوروبى ، وثار بعض الفلاحين فى الصعيد ، فإنهم لم يصنعوا ثورة مكتملة البنيان حتى بعد ذلك بعامين أو ثلاثة أعوام .

كان التركيب الطبقى ، والصراع ، والتنظيم ، والأفكار الخاصة بالعدالة الاجتماعية بين عامة الناس تبدو، حينئذ، أنها تدور على الأرجح حول مشاركة الفلاحين الملاك فى الثورة أكثر مما تدور حول عمليات صعود وهبوط الاقتصاد بشكل عام . هل يمكننا أن نتقصى تشكيل مصالح وتنظيمات جديدة التى يريد منظرو تعبئة الموارد أن نبحث عنها ؟ أولاً، يتعين علينا أن نلاحظ التسليم الشرعى من الدولة بالملكية الخاصة للأراضى ، كما كان حق النبلاء فى ملكية الأبعاديات الخاصة معترفا به منذ أوائل القرن ، غير أنه فى ١٨٥٨ أعاد سعيد باشا تعريف "الأرض الخراجية" أو أطيان الفلاحين كملكية خاصة أيضًا ، من ناحيتى أرغب فى تجنب التصوير الرومانسى لمدى هذا التغيير، حيث اكتشف كونو مبيعات على نطاق واسع لحقوق الأراضى حتى فى القرن ١٨ ، عندما كان الحاكم يمتلك نظريًا جميع الأراضى ويؤجرها فقط لجميع أنواع المستأجرين ، حتى أن الادعاءات الشرعية للفلاحين فى أراضيهم ، وقدرتهم على بيعها كما يحلو لهم ، وحقوقهم فى أرباح المحاصيل النقدية ، جميعها اكتسبت قوتها من التغييرات التى حدثت فى القوانين المصرية وأصدر بها سعيد مرسومًا ومن بعده إسماعيل ، وزيادة قوة الإحساس بالملكية الخاصة للأراضى أعطت للفلاحين ، من وجهة نظرى ، اهتمامًا سياسيًا أكبر فى التصرف فيها وتدبير أمورها ، وتضمن إنشاء الأبعاديات بالغة الاتساع بواسطة العائلة الحاكمة والنبلاء فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ عمليات انتهاك وتعديات على ممتلكات متوسطى وصغار الفلاحين ، مما جعلهم يفتشون عن وسائل لاستعادة أراضيهم الضائعة [٢٠] . كانوا يرغبون على نحو خاص فى أن يفعلوا ذلك لأن هذه الأراضى ارتفعت إنتاجيتها كثيراً وهى فى أيدى متوسطى وصغار الفلاحين عما كانت عليه وهى تحت إدارة مالكى الأبعاديات الكبيرة . إضافة لذلك ، حدثت انتهاكات كبار الملاك فى وقت تزايد فيه الضغط على الأراضى بسبب الزيادة السكانية العالية . ويعطى بركات مثالاً من واقع الحياة عن تفتيت الملكية بين الطبقة المتوسطة الريفية ، فى أوائل خمسينيات القرن ١٩ إذ كان لدى عائلة زغلول من أعيان الريف ٣٣٠ فدانًا ، وفى منتصف ستينيات القرن ١٩، تم توزيع هذه الأراضى على ٢١ وريثًا ، ذكوراً وإناثًا ، حتى أن فرداً واحداً من هذه العائلة لم يعد

يمتلك مالا يزيد عن ٥٠ فداناً . وهذه العائلة خرج منها الزعيم الوطنى الشهير سعد زغلول ، ونستطيع أن نرى هنا، ربما ، حافزه للالتحاق بمدرسة القانون ودخول الخدمة الحكومية بدلاً من بقائه بالقرية [٢١] ، كذلك يمكن لنا أن نفهم حالة الإحباط التى أصابت كثيراً من أعيان القرى والفلاحين مع نمو ملكيات النبلاء والأجانب خلال فترة كانت ملكياتهم فيها غالباً ما تتقلص .

لقد ألغى إسماعيل عمل الفلاحين الإجبارى لدى النبلاء قانوناً ، مقراً بأن التوسع فى المحاصيل النقدية قد أحالهم إلى بروليتاريا ريفية استعاضوا عنها بالعمل المأجور، وأفضى بهم إلى نهاية لا ترحم حيث آلت أحوالهم إلى ما يشبه أقنان الأرض ، وتم تنفيذ القانون على نحو بالغ الفتور، إلا أن الدلائل تشير إلى تطبيقه بالكامل فى إقطاعيات الوالى بحلول عام ١٨٧٨ ، عندما كتب أحد الأوروبيين ملاحظاً : "أعتقد أنه فى غضون الشهور القليلة الماضية تم إلغاء نظام (السخرة) هذا ، وأن مديرى الدائرة السنية قد تلقوا تعليمات بأن يتعهد العمال بالعمل فى أراضيهم" [٢٢] ، وعلى الجانب الآخر استمر العمل الإجبارى فى بعض الأبعاديات الخاصة خلال ثمانينيات القرن ١٩ [٢٣] . كان الإلغاء الشرعى للسخرة يمثل إنقاصاً لأحد امتيازات النبلاء ، وزيادة فى دخل الفلاحين (حيثما أمكن فعلياً تنفيذ هذا التشريع) . وأول هذه التطورات كان يعنى ضمنياً تغييراً عميقاً فى الأساليب الطبقية بمصر ، وكان الثانى ينطوى على مضامين عن قدرة الفلاحين على تعبئة الموارد .

أثر التنظيم الاجتماعى بالريف نتيجة للتغيرات الاقتصادية فى هذه الفترة ، حيث أدى القطن كمحصول نقدى واسع الانتشار بكثير من ملاك الأبعاديات الخاصة إلى إعادة تنظيم إنتاجهم من خلال تشغيل الفلاحين كمستأجرين ، وإنشاء قرى صغيرة بيوتها من الطوب اللبن (عزب – جمع عزبة) يقطنها المستأجرون تقام بالقرب من مخازن مركزية وقصر المالك وبيت المشرف (ناظر الزراعة) ، واشتغل بعض الفلاحين فى هذه الأبعاديات بنظام المشاركة فى المحصول علاوة على العمل فى المزرعة المركزية للمالك الكبير، وكان يتم استكمالهم بالعمل المأجور والعمال الموسميين ، وفى ١٨٨٢ ازداد عدد هذه العزب إلى نحو ٥ آلاف عزبة [٢٤] ، وربما كان لهذه الأبعاديات تأثير محافظ ، بقدر ما كان يتاح لهم الإشراف على الفلاحين من مالك الأرض أو رؤساء عماله (الخولى) ، فى مقابل العلاقة غير المحكمة لملاك الأراضى المتغيبين فى القرى الأكثر تقليدية . وبناء على الدلائل ، المقدمة فى الفصل التاسع فيما بعد ، فإن الفلاحين

من القرى المحيطة أحيانًا ما كانوا يشنون غارات على حقول هذه الأبعاديات ، غالبًا تحت قيادة عمد تلك القرى ، لكن لا توجد شواهد على حدود تمردات على هذه الأبعاديات ذاتها .

كذلك كان للتغييرات السياسية والإدارية بعض الأثر على مناطق الريف ، كانت رئاسة القرية (العمودية) ، حتى خلال القرن ١٨ ، تعتمد على عملية توفيق بين دعاوى الوراثة وتصويت انفعالى من الفلاحين الرفاق . بداية من ١٨٦٥، مع هذا ، بدأت المؤسسات التعاونية مثل القرى والطوائف بصورة غير رسمية فى انتخاب عمد للقرى وشيوخ للطوائف ، مفترضة تقديم أساس انتخابى لمجلس النواب ، الذى يعين الخديو أعضاءه من بين عمد القرى البارزين وشيوخ طوائف التجار . وكتب أحد المراقبين فى تقريره أن الناخبين كانوا يتجمعون فى ساحة مكشوفة (جرن) قرب القرية بحضور نائب محافظ الإقليم ويوزعون أنفسهم على مجموعات ، كل منها تناصر مرشحًا معينًا . والقرية فى الوضع المعتاد كان بها عدد من مشايخ البلد المعترف بهم [٢٥] . وكتب مراقب بريطانى فى ملاحظاته: "يحق للفلاح تقديم تظلم من قرار العمدة إلى محكمة القرية ؛ وهذا الحق ، رغم هذا ، نادرًا ما يمارس" [٢٦] . على الجانب الآخر ، خلال القرن ١٩ تقدم الفلاحون بالتأكيد فى بعض الأحيان بتظلمات للحكومة المركزية حول الممارسات الاستبدادية لعمد قراهم [٢٧] .

وعند مستوى إدارى أعلى كان يتم انتخاب المجالس الاجتماعية (البلدية – القروية) بواسطة سكان القرى ، بمعدل فرد واحد لكل قسم فى المحافظة ؛ "انحصرت واجباتهم فى فحص مساوئ استعمال السلطة من قبل مشايخ البلد ، وتنفيذ إجراءات المجالس الزراعية" [٢٨] . وبينما لا نرغب فى الإفراط فى تأكيد أهمية هذه المؤسسات على مستوى القرى أو الأقسام فى الفترة ٦٥ – ١٨٨٢ ، إلا أن وجودها يشير إلى مستوى تنظيمى أعلى بين الطبقات المتوسطة الريفية وحتى الطبقات الفلاحية عما كان قائمًا من قبل ، على أن الأدوار والمهام الدقيقة لهذه المجالس ، التى لم يسبق ذكرها قبل الآن فى الأدبيات التاريخية الخاصة بهذه الفترة ، تحتاج إلى مزيد من البحث فى الوثائق المصرية ، لكن النظرية الاجتماعية يمكن أن تقودنا لأن نتوقع أن قيام تنظيم جديد من المرجح أن ييسر من تعبئة الموارد ، واعتمد عمد القرى لفترة طويلة على نوع من الإجماع بين الأعيان المحليين لتولى هذا المنصب ، فى موازاة دعاوى الوراثة، إلا أن الطبيعة الإشرافية الرسمية للحكومة على الانتخابات الجديدة من المحتمل أنها ألجأتهم

إلى مغازلة وتملق الناخبين بقدر من المجاملة والملاطفة الجديدة ، مما أدى إلى تقوية الصلات الرأسية بالقرية . وقد لعب عمد القرى المنتخبون دوراً هاماً فى تعبئة الموارد خلال أحداث ثورة ١٨٨٢ .

أكثر من هذا ، صار الفلاحون المصريون أصحاب مصلحة فى طرد الأوروبيين من وادى النيل ، من جانب بسبب الديون التى أصبحت تطوق أعناقهم للأوروبيين والمرابين من أبناء المشرق ، وكذلك نتيجة لحبس الرهونات من قبل الأوروبيين على أراضى الفلاحين . وبين عامى ١٨٧٦ ، ١٨٨٢ ، ارتفعت الرهونات الخاصة بالقرى من بضع مئات الألوف من الجنيهات إلى ٥ ملايين جنيه ، زد على هذا أن ديون الفلاحين للمرابين بلغت ما بين ٣ إلى ٤ ملايين جنيه ؛ ومعظم هذه المبالغ كانوا مدينين بها للأوروبيين والشرقيين (٢٩) ، وأحدث تطبيق المحاكم المختلطة فى ١٨٧٦، التى تنظر النزاعات القانونية الناشئة بين المصريين والأوروبيين المقيمين بمصر، تغييرات هامة فى الوضع القانونى للفلاحين ، وتتوصل مذكرة صادرة عن وزارة العدل المصرية عام ١٨٨٢ إلى أن الدعاوى المنظورة أمام المحاكم المختلطة كانت تتسم بالإجحاف البالغ ضد الفلاحين المدينين لصالح الأوروبيين الدائنين ، فمداولاتها تستخدم لغة أجنبية ، وتستند على تناول للقانون غريب عن الفلاحين المسلمين ؛ لذلك "أصبح الفلاح أجنبياً فى وطنه" (٣٠) . وفى عام ١٨٨٢ قال فلاح لأحد المراقبين البريطانيين :"فيما مضى قبل إنشاء المحاكم المختلطة جرت العادة منذ زمن سحيق ألا تباع أرض أى رجل أو تؤخذ منه بدون رضائه" (٣١) . وقد أمكن لمقرضى النقود الأوروبيين من خلال المحاكم المختلطة الحصول على إمكانية مصادرة وضم أرض أى فلاح يعجز عن سداد ديونه فى الحال ، وهو تغير انتهك الاقتصاد العرفى للفلاحين ، الذين كانت أراضيهم المستأجرة مضمونة مدى الحياة .

أدت الزيادة المتنامية فى عائدات الفرد من القطن المحصول النقدى فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ إلى حصول الفلاحين الملاك وأعيان القرى على حصة أكبر فى النظام عما كانوا عليه وهم فلاحون لا يملكون ، ووفرت لهم أرباحهم المتصاعدة مصادر مالية أخرى من أجل التعبئة السياسية ، كما منحهم الإقرار الشرعى التدريجى لأراضيهم كملكيات خاصة مصلحة متقدة فى التصرف فى الملكية على المستوى الوطنى . ورأى بعض الفلاحين أجزاء كاملة من أخصب أراضيهم يتم الاستيلاء عليها بذرائع مختلفة بواسطة الوالى وأسرته وباقى النبلاء لاستخدامها فى إنشاء مزارع هائلة غير

منتجة فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ ، وقد دخل معظم الفلاحين الملاك فى منافسات مع هذه المزارع ضعيفة الإنتاج ، غير أنهم وجدوا أنفسهم فى وضع سئ بسبب الامتيازات الضريبية وهيمنة القوة التى يتمتع بها النبلاء . وأيضًا واجه الفلاحون أخطارًا محدقة بهم تتمثل فى زيادة شراء الأوروبيين للأراضى وحبوسات الرهونات ، وديونهم لمقرضى الأموال الأوروبيين وأبناء المشرق القائمة على أساس ربوى . هذه الظروف جعلت صغار ومتوسطى الفلاحين أصحاب مصلحة فى إلغاء امتيازات النبلاء ، لاستعادة الأراضى المغتصبة ، وعلى نحو ما إيقاف استمرار الاختراق الأوروبى لوادى النيل ، وهى مصلحة فاقم من حدتها المعدلات المرتفعة للنمو السكانى الذى أفضى لاشتداد المنافسة على الأراضى ، ومازال من المتعذر قياس مدى التأثير الحادث على سكان الريف من إنشاء المجالس الاجتماعية والانتخابات الرسمية لعمد القرى ، غير أنه لن يكون مستغربًا إذا كانت هذه التغييرات أيضًا قد أدت إلى تعزيز قدرة الفلاحين الملاك على تعبئة الموارد .

طوائف الحرف والتغير الاقتصادى

لنتجه الآن إلى عامل آخر له مغزاه فى الثورة الأخيرة ، فقد قام العمال قاطنو المدن فى مصر بتنظيم أنفسهم فى طوائف رسمية للمهن والحرف والنقل والخدمات والتجارة منذ القرن ١٥ تقريبًا ، وسوف نناقش تاريخ وتنظيم وأيديولوجيات الطوائف فى فصل تال ، أما هنا فسوف نركز جهودنا على كيفية استجابة الطوائف للتأثير الأكبر للرأسمالية فى هذه الفترة . ولقد اكتشفتُ عددًا هائلاً من الالتماسات (العرائض) مقدمة من هذه الطوائف إلى الحكومة ، التى تلقى ضوءًا محدودًا على مثل هذه التساؤلات ، رغم أن مقدمى هذه العرائض تناولوا – عرضًا – قضايا اقتصادية خالصة فقط ، حيث لم يكن باستطاعتهم أن يتوقعوا من الدولة عونًا كبيرًا ، ونكاد نحصل على لمحة خاطفة من التماسات الطوائف هذه لوزارة الداخلية عن أنواع الاضطرابات الناجمة عن التغير الاقتصادى والتكنولوجى فى هذه الفترة ، مثل إدخال وسائل تكنولوجية جديدة فى النقل ، وتفسُّخ التضامن المجتمعى فى مواجهة الحوافز العالية للعمل الخاص المأجور ، والنضال ضد العمل الإجبارى لصالح الدولة ، وتصاعد المنافسة مع التجار الأوروبيين والواردات الأوروبية ، ونحصل على صورة لنوع المصالح

التى أخذ رجال الطوائف يبلورونها فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ ، ولمحة خاطفة عن أنماط العمل الجماعى التى بدأوا فى اللجوء إليها للتعامل مع هذه القضايا .

وهنا يبدو لى من الضرورى إجراء فصل بين معنى ميزة عضوية طائفة والحركة الطائفية ذاتها ، حيث يستخدم هذان التعبيران على نحو متباين من المؤرخين وعلماء السياسة ، مما ينجم عنه قدر من الخطر ، يرى مؤرخو الثورة الفرنسية أن المجتمع قبل عام ١٧٨٩ كانت تهيمن عليه النقابات ذات الامتيازات التى كفلت لها أن تنال حقوقًا اقتصادية أو تراخيص ممنوحة من الملك ، وكانت فرنسا القرن ١٨ تتميز بسلطات مراتبية اجتماعية ذات إقطاعيات زراعية كبيرة معترفا بها ، لكل منها امتيازاتها ، وفى أعقاب الثورة فقدت معظم الامتيازات المشتركة أسانيدها القانونية (كثير منها ضعفت مكانته على يد الرأسمالية فى القرن ١٨ بشكل أو بآخر) . وبات سوق العمل يفرض أسعار ووظائف الصناع المهرة ، وخسرت الطوائف احتكارها الشرعى ، إلا أن النقابات لم تختف (وهى نقطة سأناقشها فيما بعد) ، حيث تم سحب امتيازاتها فى القرن ١٨ ، التى كانت تسمى غالبًا امتيازات "إقطاعية" . وتشكل الحركة النقابية فى المجتمعات الحديثة ظاهرة مختلفة كل الاختلاف ، فى المجتمعات الرأسمالية لا يتم إملاء أو فرض كل التدابير الاجتماعية عن طريق التفاعلات بين الفرد والسوق ، بينما الحركة النقابية ، فى إطار طبقات مثل البرجوازية ، غالبًا ما تقيم دعاو مشتركة ناجحة من أجل نظم ضريبية خاصة ، لكن هذه الحركة النقابية تنطوى على أسس مختلفة تمامًا من الناحية القانونية والاجتماعية والاقتصادية عن النقابات ذات الامتيازات فى المجتمعات ذات الطابع الزراعى . ويتضح لى أن بعض المؤسسات فى مصر القرن ١٩ تشترك فى الكثير مع فرنسا قبل الثورة ، وأن مصر كان بها نقابات فى الإطار قبل الحديث ، فى الفترة ٥٨ – ١٨٨٢ ، مع ذلك ، أعتقد أن كثيرًا من هذه النقابات ، خاصة الطوائف ، كانت مجبرة على توفيق أوضاعها مع السوق الرأسمالى الآخذ فى الاتساع بشدة .

إن الفكرة القائلة بأن الثورتين الصناعية والفرنسية قد أجهزتا على الأهمية الاجتماعية للطوائف المهنية تتعرض إلى هجوم متزايد ، وقد أوضح وليم سيويل أن الثورة الصناعية لم تتسبب بالضرورة فى إلحاق البؤس بالصناع المهرة الفرنسيين أو أنها أدت إلى تدمير كافة أشكالهم فى التنظيم المشترك ، فقط وجد الصناع المهرة فى صناعات النسيج ، مع إدخال النول الميكانيكى ، أنفسهم بلا عمل ، وفى بعض المهن

والصناعات الأخرى ، خلقت الثورة الصناعية فعلياً فرص عمل جديدة للصناع المهرة . ونتيجة *للنمو السكاني البطئ* نسبياً *لفرنسا في القرن* ١٩، فإن معدلا منخفضاً نسبياً للتصنيع كان كافياً للحفاظ على نمو الاقتصاد على نحو سليم ، أفضى بدوره إلى استمرار بقاء الاتحادات المهنية على نطاق واسع (٣٢) ، ويطرح بارينجتون مور للمناقشة الأهمية المتواصلة للطوائف في ألمانيا القرن ١٩، حيث لعبت هناك دوراً في ثورة ١٨٤٨ (٣٣) ، وبخلاف فرنسا ، فقد تضافرت في مصر لحد كبير المعدلات المنخفضة للتصنيع مع المعدلات المرتفعة للنمو السكاني ، مؤدية الركود الاقتصادي لزمن طويل اعتماداً على التأرجحات الحادة في أسعار سلعتها الرئيسية وهي القطن . وفي مصر، أيضاً ، من المحتمل أن الثورة الصناعية كان لها تأثيرها الضار الأكبر على الصناع المهرة العاملين في مهن *الغزل والنسيج* ، الذين وجدوا صعوبة متعاظمة في المنافسة مع الملابس المصنعة رخيصة الثمن المستوردة من أوروبا ، وفي أغلب قطاعات المهن الأخرى – رغم هذا – استمر الصناع المهرة ونقاباتهم في الهيمنة على حياة المدينة المصرية تماماً حتى خلال القرن العشرين ، في ظل العدد القليل نسبياً للمصانع التي أنشئت قبل الثورة المصرية في ١٩٥٢ ، كذلك فقد بقيت الطوائف على حالها بين عمال النقل والخدمات .

والأدبيات الجديدة حول تاريخ العمال في مصر لا تعرف كيف تفسر استمرار بقاء نقابات *الصناع المهرة* ، نظراً لأنها تميل لأن تناقش الموضوع انطلاقاً من نموذج بريطاني (حيث أدت عملية التصنيع السريعة واسعة الانتشار إلى القضاء على التراكيب الاتحادية القديمة للصناع المهرة) بدلاً من التجربة الفرنسية الأكثر إيحاء . ويركز هؤلاء المؤلفون على نهوض اتحادات العمال الصناعية في القرن العشرين بمصر، متناولين الطوائف بوصفها ميراثاً معوقاً بسبب الولاءات والتباينات الرأسية التي ربما اعترضت سبل تنمية الوعي الطبقي ، منتقصين من أهميتها في القضايا الوطنية في نهاية القرن ١٩ (٣٤) . وهذه الكتابات عن تاريخ العمال والطبقات تلقى ترحيباً بالغاً وإن كان قد ولى أوانه من زمن طويل ، لكن فيما يخص ميراث الطوائف فإن من يعملون بها يميلون لإثارة *الجدل الذي يفتقر إلى الفروق الدقيقة* عندما يكون المطلوب هو إقرار بحالات الفصل وحالات الاستمرار .

كانت *الطوائف المصرية في القرن* ١٩ تماثل نظيراتها في بدايات *فرنسا الحديثة* حيث كانت تميل لأن تتخذ شكل ورشة يسيطر عليها شيخ الطائفة ، ولم يتضح إن كان

رجال الطوائف المصريين ، بخلاف الفرنسيين قبل الثورة ، قد أنشأوا منظمات سرية ، رغم أن الوثائق تكشف عن حالات متكررة لتكوين مجموعات عصابية من عمال المياومة الساخطين كانت تتآمر للإطاحة بشيخ طائفتهم ، وقد أحدث اقتصاد السوق المصرى الآخذ فى الاتساع مع دولة راحت تمضى بهمة نحو الامتيازات عدة تغييرات فى شيوخ الطوائف فى القرن ١٩، بيد أنهم نجوا من المصير الذى حاق بأقرانهم فى فرنسا ، حيث صدر تحريم قانونى للطوائف وامتيازاتها إبان الثورة الفرنسية .

ساعد النمو المتسارع فى تعداد السكان فى العقود من الخامس إلى الثامن من القرن ١٩ على الحفاظ على ركود الأجور الفعلية لعمال المدن ، وأثارت المنافسة على العمل مشاكل خاصة للطوائف ، التى دأبت على محاولة رفع الأجور، عن طريق الحد من عدد العاملين فى أى مهنة معينة ، وقد تقدم شيخ طائفة عمال البلاط والرصف فى القاهرة بشكوى ومعه أعضاء كبار بها فى ١٨٧٣ من أن بعض عمال المياومة تجرأوا على إبرام عقود مع الحكومة والناس بأجور بالغة الانخفاض ، كما اتهم وزارة الأشغال العمومية بالاشتراك فى جريمة التعاقد غير المشروع ، أكثر من هذا رفع شيخ الطائفة دعوى قضائية ضد وزارة الأشغال العمومية يتهمها بإبرام تعاقدات مستقلة بأجور متدنية ، تتعارض مع كلاً من احتكار الطائفة وأحقية شيخ الطائفة فى تحديد الأجور بموافقة الحكومة ، أيضاً فمن الواضح أنها تهدد مستوى الأجور لباقى عمال التبليط والرصف (٣٥) .

على الرغم من أن شكاوى شيوخ الطوائف على الأرجح كانت تعكس الأشكال النمطية ، فإنها لم تكن تستند على أساس قانونى قوى إذا تعين علينا أن نصدق رافاييل بورج **Raphael Borg** ، الذى كتب قائلاً: "بالرغم من أنه كان مسموحاً لهم أن يقبلوا مستوى من الأجور أدنى من المحدد كتابة فى وثائقهم الرسمية ، فإن تقاضوا أجوراً أعلى ، أصبحوا عرضة للمساءلة القانونية ، وإذا تم تقديم شكوى فى حقهم ، توجب عليهم رد الزيادة ودفع غرامة" (٣٦) ، وقد تفرض الحقائق الديموجرافية على أعضاء الطائفة التنافس بشراسة أشد من أجل إبرام العقود عن طريق خفض طلباتهم فى الأجور ، وكما لاحظنا ، فقد ارتفع عدد السكان بمصر من نحو ٥,٤ مليون نسمة فى ١٨٤٦ إلى قرابة ٧,٧ مليون فى ١٨٤٨ ، وإذا افترضنا عدم نمو الاقتصاد بسرعة كافية لاستيعاب هذه الزيادة ، فإن هذا يعنى فائضاً فى العمالة يؤدى بالتأكيد إلى خفض الأجور الحقيقية ، وبطبيعة الحال فإن الضغط فى اتجاه خفض الأجور قد لاقى مقاومة من الطوائف أيا ما كانت النصوص الفعلية للقانون .

وبالإضافة إلى المناخ الديموجرافى الجديد ، فقد كان للمخترعات التكنولوجية والتغير الاقتصادى تأثير على كثير من الطوائف ، ورغم أنه تأثير عكسى غالبًا ، إلا أنه نادرًا ما كان مدمرا تمامًا ، فعلى سبيل المثال ، قدمت طائفة الطحانين بالإسكندرية التماسًا لمحافظ المدينة فى ١٨٦٤ لتخفيض التقديرات الضريبية عليهم نتيجة تناقص عائداتهم ، والسبب كما يقولون أن القوارب البخارية كانت تنقل الدقيق فى ذلك الحين إلى أماكنه المخصصة بدلاً من السماح للطحانين بنقله وتسويقه بأنفسهم (٣٧) ، وقد تركهم الهبوط الحاد فى دخولهم عاجزين عن الوفاء بفاتورة الضرائب السابقة المفروضة على الطائفة والبالغة ٤١٢٤٠ قرشًا ؛ وفى واقع الأمر ، وفى غضون عامين فقط ، بلغت قيمة الضرائب المتأخرة عليهم وتستحق الدفع ٣٥٧٤٠ قرشًا . وأخيرًا وافق محافظ الإسكندرية على إحالة الطلب إلى الحكومة يستسمحها خفض الضرائب على الطائفة ، والتى استجابت للالتماس ، ونظرًا لأن عديدًا من الطوائف لا تقتصر على إنتاج السلع بل تقوم أيضًا بنقلها وتسويقها ، فإن إدخال السكك الحديدية المملوكة للدولة والقوارب البخارية أدى لانخفاض شديد فى أرباحها ، ومع هذا لم تمثل هذه التغيرات تهديدًا لاستمرار بقاء الطوائف ككل ، ومع كل هذا فتحت وسائل الانتقال الحديثة أسواقًا جديدة وقللت تكاليف النقل ، رغم ذلك فإن مثل هذه الاعتبارات طويلة الأمد (وربما تختص بقطاعات معينة) كانت تمثل قدرًا محدودًا من العزاء للطحانين فى ١٨٦٤ .

كذلك أثارت التكنولوجيا الجديدة معارضة من الجماعات النقابية الأخرى . وتكشف الكثير من الالتماسات المقدمة للحكومة عن عداء واسع النطاق تجاه مصانع حلج الأقطان التى تعمل بالآلات البخارية والمنشأة فى المدن ، فقد تقدمت مدينة المنصورة بشكوى من الحرائق التى تنجم عن هذه الآلات البخارية ، وتطلب إبعادها إلى ضفة النيل ، ويتعذر حتى الآن أن نقول إلى أى مدى كان يتم توجيه هذه المشاعر من قبل الغيرة الاقتصادية لطوائف التجار والصناع المهرة ، كما عارض العلماء المغاربة عملية حلج الأقطان بالآلات التى تدور بالبخار المملوكة للأجانب القريبة من أوقافهم الخاصة ، مصرين على أنها تمثل تهديدًا للصحة العامة كمصدر للأمراض ، ومع ذلك تعرضوا للإحراج عندما تدخل القنصل اليونانى ، مؤكدًا لهم أن الحكومة المصرية سمحت لمواطنه اليونانى بإدارة مصنعه ، وكان المصريون العاملون فى مثل هذه المصانع المملوكة للأوروبيين يجلدون بالسياط بصورة روتينية ليغرسوا فيهم نظام عمل أوروبيًا ، كما سنرى فى الفصل الأخير (٣٨) .

كما حدثت تغيرات رئيسية أخرى انبثقت من التحول فى العلاقات القانونية والاجتماعية الناجمة عن تأثير الرأسمالية ، فقد تحركت حكومات الولاة بنوع من الخلط وليس على نحو ثورى تجاه إلغاء امتيازات كبار ملاك الأرض وخلق سوق للعمل . وغالبًا ما اضطر أعضاء الطوائف بالمدن إلى الاحتجاج بأنفسهم ورفع الدعاوى القضائية من أجل تطبيق تشريعات تحسين وضع الفلاحين عليهم أيضًا ، وكان يوجد بالمدينة وضع مشابه للسخرة فى طوائف عمال النقل ، كما لاحظ بورج الذى قال: "كان أصحاب العربات والمركبات ، والخيول والجمال ، والبغال والحمير، فى حال وصول طلب إليهم من الحكومة بعدد معين من هذه الحيوانات أو وسائل النقل لا يملكون سوى الإذعان له رغم أنه معلوم تمامًا لكلا الجانبين أنه لن يتم دفع أى مقابل أو تعويض عن هذه الصفقة [٣٩] ، ولذلك فإن أعضاء هذه الطائفة كانوا بالغى الحماسة لإجراءات الخديو إسماعيل بإلغاء فرض التزامات على العمال .

فى ١٨٧٣ ، تقدم شيخ طائفة سائقى العربات بشكوى من إجبار الحكومة لهم على تنظيم عملهم وتحديد أجرة ثابتة يتقاضونها ، وإشارة لإجراءات إسماعيل لمنع العمل الإجبارى ، كتب قائلاً: "صدر مرسوم بأن كل الإجراءات يجب أن يحكمها توفير الحوافز وليس عن طريق الإجبار" [٤٠] ، وطبقًا لتوجيهات الحكومة ، أصدر رئيس بوليس القاهرة أمرًا إلى مركز الشرطة بحى الأزبكية بعدم طلب العربات من سائقيها إلا برضائهم ، وبعد ذلك كتب شيخ الطائفة أن إدارة النقل والسكك الحديدية طلبت منه عربات لتنقل عليها بقايا قطع خشبية متروكة بالشوارع عقب إنشاء إسماعيل لطريق كبير لمرور المركبات فى ذلك الحى ، وكانت الإدارة تستخدم ٤٥ عربة يوميًا ، وحاول شيخ الطائفة تحصيل الأجرة ، لكن رئيس الحسابات بالإدارة خصم أكثر من نصف الأجرة إكرامية للسلطة ، وعندما رفض شيخ الطائفة قبول هذه الشروط فإن نائب الوزير أخذ منه الإيصال وألقاه بالخارج دون قرش واحد ، واحتج شيخ الطائفة بأنه ليس من حق الموظف أن يتصرف بهذه الطريقة ، وأورد فى شكواه أن الحكومة حددت سعرًا ثابتًا للعربة الواحدة بقيمة ١٨ قرشًا فى اليوم منذ عام ١٨٦٧، عندما كانت التكاليف المطلوبة السائدة أقل فى ذلك الحين لمتطلبات التشغيل مثل علف الحيوانات . وبكلمات أخرى ، لم يضع المسئولون فى اعتبارهم حجم التضخم الحادث خلال خمس سنوات ، وأكثر من هذا ، قامت الإدارة بمصادرة العربات فى وقت كانت فيه مرتبطة بعمل فى مشاريع خاصة أخرى ، أضف إلى هذا أنها رفضت أن تدفع لها أجرًا

منافسًا ، وفي مرحلة معينة مضت الإدارة لأبعد من هذا حيث أودعت شيخ الطائفة السجن عندما رفض أن يمدها بمزيد من العربات بالسعر الذى حددته الحكومة .

طلب شيخ الطائفة بحث إمكانية أن تحدد الطائفة الأجر حسب الطلب ، بدلاً من أن تستفيد الحكومة من تشغيل الطائفة دون مقابل أو بأسعار تحددها من جانب واحد ، كما كانت تفعل في زمن مضى ، هذه الحجة تعنى فقط قبولاً جزئيًا بالسوق ، نظراً لأن الطائفة مازالت تطالب باحتكار مشترك (على الأقل فى نطاق إقليمها وجماعتها العرقية) عن قيامها بتوفير خدمات النقل بالعربات . وطالب شيخ الطائفة بحرية السوق عند التعاقد ، وليس بحرية سوق العمل ، ولم يفسر موظفو الحكومة من العثمانيين المصريين المسئولين عن الموضوع قرار إسماعيل الخاص بإلغاء العمل الإجبارى تفسيراً واضحًا باعتباره يحول دون مثل هذه الممارسات لكن باعتبار أن الطلب عاجل وملح على هذه الخدمات وأن الأجرة المدفوعة أيًا ما كانت تكون عادلة وفقًا لما يحدده المسئولون ، حتى أن بعض أعضاء الطائفة كانوا يرون أن الإجراءات الجديدة فى ذلك الإطار تظهر حساسيتهم البالغة لتأثير القانون والتغير الاجتماعى والاقتصادى على وضعهم الخاص ، وفي حدود ما نعرف ، فإن الطائفة ربما تكون قد خسرت هذه المعركة الخاصة ؛ حيث لم تكشف الوثائق عمن انتصر ، أيًا ما كانت النتيجة ، قد أبانت إلى أى مدى استقلالية وبدائية وحتى هشاشة المراسيم الصادرة عن الحكومة حيث لا تعكس الأعمال القائمة عليها ولا تؤخذ بالجدية اللازمة .

دائمًا ما يمثل حافز الربح الفردى التهديد الأكبر للمشاركة الاتحادية وروح التضامن داخلها اللذان يشغلان مكان القلب فى تنظيم الطائفة ، من خلال الإجراءات التنظيمية لدخول الطائفة وتحديد الأجور ، كان شيوخ الطوائف يتحاشون الوقوع فى هاوية الدخول التى يمكن أن تأتى نتيجة عمل إضافى أو تدفق الأعمال فى قطاع اقتصادى معين ، هذه الاستراتيجية ربما لم تكن تسبب اختلالاً وظيفيًا فى مصر العثمانية ، حيث انخفاض الزيادة فى معدل نمو السكان إجمالاً، وفى النمو الاقتصادى وفى التضخم ، أما فى حالة التغيرات الاقتصادية السريعة من النوع الذى يواكب النظام الرأسمالى العالمى الجديد، فقد جلبت معها التساؤل حول ترشيد العديد من ممارسات الطوائف .

على أنه يمكن رؤية الطريقة التى تعزز بها الرأسمالية تآلفا عرضيًا للنزعة الفردية والحركة النقابية فى خضم الصراع الذى تطور بين أعضاء الطائفة حول عادة المشاركة

فى دخل الطائفة بصورة جماعية ، وهو ما يسمى فى مصر الروكة أو الروكية ، وربما أن هذه الكلمة والعرف القائم عليها منذ أمد طويل لها أصولها اللغوية القبطية (٤١) . وهذه العادة ، أكثر من كونها مصرية خالصة ، كانت واسعة الانتشار فى المدن العثمانية بين طوائف الخدمات ، مثل عمال الصباغة ، وعمال تقصير وتبييض الثياب ، والوزانين ، واكتشف بروس ماسترز وجودها فى حلب فى القرن ١٧ (٤٢) ، وتعنى الروكية توزيع الدخل على أفراد الطائفة مع اعتبار قليل لمن بذل الجهد الأكبر فى العمل ، وتكفل لجميع أفراد المستوى الواحد مستوى متماثلاً من الدخل ، بطبيعة الحال ، كان موظفو الطائفة يتقاضون أجوراً أكبر من عمال المياومة . وكان هذا النظام للمشاركة فى الأجور يؤلف نظيراً مدينياً على نحو تقريبى لما كان يمارس فى بعض قرى الشرق الأوسط ما قبل العصر الحديث للمشاركة الجماعية فى دخل المحاصيل ، الذى كان يسمى المشاعية ، وهذه العادة كانت تعبيراً مصغراً عن الحس المجتمعى للفترة قبل الصناعية الذى كانت تشعر به الفئات الثانوية فى مجتمعات الأوقاف الكنسية ، حيث كان العمل غالباً لا ينتج إلا فائض قيمة محدوداً فوق حد الكفاف ، وحيث كان النبلاء أو النخب الأخرى يستولون على أغلب هذا الفائض من أبناء الريف ، فى مجتمع كهذا كان تبادل المشاركة يستفيد منه العامل الفرد كحماية فى مواجهة فترات التعطل القهرى عن العمل ، لأسباب مرضية أو لركود الاقتصاد ، كما كان من الأغراض المستترة للمشاركة الجماعية لطوائف الخدمة العامة مثل الوزانين طمأنة العملاء بأن العمل الفردى يتحصل على حافز ضئيل ليمارس الغش ، مرة ثانية ، أود أن أؤكد أن هذه الأشكال الجماعية العديدة حدثت فقط فى بعض قطاعات الاقتصاد المصرى قبل العصر الحديث ، وأن القطاعات الأخرى ظلت متأثرة لعدة قرون بالصادرات الإقليمية للمحاصيل النقدية أو السلع المشغولة .

فى أوائل سبعينيات القرن ١٩ ، كان تجار القطن والنسيج المصريون بالاسكندرية يتملكهم الرعب عند رؤية طائفة الوزانين والقياسين الذى كانوا فيما مضى يمارسون نظام "الروكية"، وقد تحولوا إلى فئة غير مترابطة لأفراد مخصوصين يبيعون قوة عملهم لمن يدفع أجراً أعلى فى الأسواق ، ويؤكد التجار بالدليل والبرهان أن هذا النسل الجديد صاروا يقدرون بضائعهم بصورة غير أمينة (٤٣) ، وذكرت العريضة أنهم لا يفعلون ذلك إلا لأنهم أصبحوا موظفين خصوصيين للبيوت التجارية الأوروبية فى انتهاك صريح لكل الأعراف والتقاليد القديمة . كان الوزانون والقياسون فى السابق يعملون

فى خدمة الناس ، محاذرين من التوظف لدى تاجر معين ، بل كانوا يراعون الأعمال التجارية لجميع التجار ، كل بدوره ، تحت إشراف شيوخ طوائفهم وكبار الرؤساء منهم ، قبل ذلك كتب التجار المصريون أن موظفى الطائفة هؤلاء كانوا يتخلصون من أى وزان أو قياس غير أمين ، وأن التجار الأوروبيين ووكلاءهم لم يتقدموا بأى شكاوى ضدهم ، ويؤكدون أنه لم يكن يشعر فرد بالمعاناة فى ظل هذا النظام ، لكن عندما بدأ كل تاجر أوروبى يستخدم لديه وزانه وقياسه الخاص به ، بات الآخرون يتكبدون الخسائر ، وإذا أمسك التجار المصريون بأى وزان يمارس عمله بلا أمانة ، فإنه يتوارى خلف وكيل أوروبى ، وهو الأمر الذى أثار القلاقل . فى آخر الأمر اضطر التجار المصريون لتعيين مراقبين ليضمنوا صحة الوزن ، إلا أنه توجب عليهم من أجل هذه الخطوة أن يدفعوا رسومًا مضاعفة ، الأولى للوزانين والقياسين العاملين فعليًا لدى الأوروبى والأخرى للمراقبين ، وحتى هذه الإجراءات فشلت فى تحقيق الأمانة . ولاحظ التجار أن الأقاليم التى مازال يمارس بها نظام الطوائف القديم للوزانين والقياسين ، لم تكن تقع بها مشاكل من هذا النوع ، فى حقيقة الأمر ، أصبح القياسون غالبًا موظفين بالدولة ، حيث تعين الحكومة مشرفين عليهم لمراقبتهم ، وكان تجار القطن والنسيج يريدون إجراء مماثلاً فى أسواقهم بالاسكندرية .

وقد أرسل محافظ الإسكندرية لناظر الداخلية شارحًا كيف نشأ هذا الوضع(٤٤) ، وقال إن تقريرًا للشرطة أظهر بأنه تقرر عقد اجتماع موحد بين التجار المصريين والأوروبيين عام ١٨٦٧ أو ١٨٦٨ (١٢٨٤ هجرية) من أجل السماح للقياسين بتقاضى أجور خاصة ، رغم عدم وجود أى بيان بقرار مشابه يتعلق بالوزانين . وفى المقابل ، وفى ١٨٧٠ (١٢٨٧ هجرية) قرر مجلس المحافظة أنه يجب أن يسترد الوزانون أنصبتهم من الرسوم الجماعية ، التى اتفق عليها الوزانون ، واستأنف الوزانون من مينا البصل بالاسكندرية رغم هذا ، على الفور عقب ذلك ، العمل لدى الأوروبيين ، ولم ترغب باقى الطائفة حينئذ فى استرداد الروكية الخاصة بها ، ومنذ ذلك الحين ، أصبح كل وزان يعمل وزانًا حرًا ويتقاضى أجره بنفسه ، ولم نجد أى قرارات أو توجيهات رسمية بأن تخضع هذه الأنشطة للإشراف والسيطرة الحكومية .

احتج التجار المصريون على خصخصة نشاط كانوا يشعرون بوجوب أن يبقى مستقلاً وطائفيًا ، وتحت إشراف الدولة ، فقد أتاحت الثروة الأكبر فى حوزة التجار الأوروبيين استخدام الوزانين والقياسين كموظفين خصوصيين لديهم ، وهو سبب فساد

قدرتهم على أداء خدماتهم بنزاهة وتجرد بين الأطراف المختلفة ، واحتج تجار القطن والنسيج المصريون بأن التركيب القديم للطائفة كان يساعد على تقليل بواعث عدم الأمانة ، حيث كانت الحكومة تحدد معدلاً ثابتًا لهذه الخدمات يدفع لشيخ الطائفة ويقسم بعد ذلك بين الأعضاء ، وهنا يتعين على المراقب الحديث أن يلاحظ أنه إذا كان نظام كهذا لا يكفل النزاهة وعدم التحيز ، فإنه على الأقل سيكون لمصلحة المصريين دون الأوروبيين ، حيث كان للتجار من أبناء البلاد وسائل أفضل لممارسة تأثير على الشخصيات الأساسية مثل شيخ الطائفة والمشرفين الحكوميين ، ومن وجهة نظر العاملين فى مهن النسيج المصريين هؤلاء ، انتقلت هذه الميزة بشكل حاسم إلى صف منافسيهم الأوروبيين عبر تدمير وتخريب النظام الجماعى القديم للطائفة ، وأصبح الوزانون والقياسون فى ذلك الحين يعملون فى خدمة الأوفر عطاء وليس فى خدمة عموم الناس .

لقد توازى انهيار المشاركة الجماعية بين الوزانين والقياسين مع تحول مشابه فى الجماعات الأخرى التى كانت تمارس شكلاً مماثلاً من المبادلات ، بما فيهم الفلاحون فى القرى المشاعية ، وحتى فى الوسط المحيط بالسوق العالمى ، فإن رأسمالية القرن ١٨ و١٩ ، والصناعة ، والتكنولوجيا زادت من إمكانية ارتفاع دخول العمال بما يكفى للتحريض على المطالب الفردية المتنامية حول الموارد ، وحتى الفلاحين الذين قاموا بزراعة وبيع القطن للسوق العالمى فى ستينيات القرن ١٩، استطاعوا الحصول على أموال نقدية تفوق أحلام أسلافهم . مرة أخرى ، لم تكن المحاصيل النقدية أو سك العملة من الظواهر الجديدة ، بل أن ما استجد كان حجم واتساع هذا النوع من المهن والحرف الذى واكب ازدهار القطن . وشجعت هذه الفوائض الانتشار واسع المدى لأولوية نشوء تجمع للأفراد فى إطار شكل قبل صناعى على مستوى التجمعات ، ومع ذلك فإن الطوائف الرئيسية احتفظت بهيئتها الاحتكارية ومازال فى إمكانها تبنى صيغة اتحادية كما حدث فى أغلب الأحيان بين العاملين بها .

ودام الصراع حول ماإذا كان ينبغى أن تسود الروح الجماعية أو الاتحادية فى مينا البصل حتى أواخر سبعينيات القرن ١٩ ، وصدر قرار من ناظر الداخلية يطلب من القياسين العودة إلى نظام "الروكية" الجماعى ، وهذا الأمر أثار احتجاجًا ملتهبًا من شيخ طائفة القياسين ومعه العديد من نوابه (المقدمين) ، الذين أصروا على أن الاسكندرية تختلف جذريًا عن القاهرة ولا يمكن التعامل معها بالمثل ، أضف إلى هذا ،

أنهم أظهروا ضغطاً قوياً على مستوى القواعد من أجل إلغاء المشاركة الجماعية فى الدخول ، قائلين إنه حتى حين وعد العمال المياومون مشرفيهم بأنه سيقبلون بالنظام القديم ، سرعان ما تراجعوا عن رأيهم وهددوا بالإضراب إذا تم إجبارهم على أن يشارك فى أجورهم العمال المتهربون من العمل .

على أن تقدير الصراعات الداخلية والاستنتاجات التى كتبها ناظر الداخلية فى تقريره تستحق أن نعرضها هنا بتمامها :

تم إجراء تحقيق مع شيخ الطائفة بخصوص المشرفين (المقدمين) العاملين فى الطائفة ، سواء الموظفون لدى الأوروبيين أو لدى آخرين ، وكذلك بشأن عمال المياومة الملحقين بهم ، وتقدم بأسماء ١٢ مقدمًا (مشرفًا) يعمل تحت إمرة كل واحد منهم ٢٣٨ شخصاً ، وتم سؤال المقدمين عن مدى تعهدهم بقبول تصنيف عمال المياومة وحصة العائدات التى توصلوا إليها . هل يضمنون موافقة عمال المياومة عليها، أم ماذا؟ وأجابوا بأنهم بعد أن تلقوا إجابة من (عمال المياومة) بالموافقة عليها، بدأوا الحصة (الجماعية) ، ثم (رغم هذا) بدأ جميع العمال يدافعون عن مصالحهم الخاصة ، وأقنعوا بعضهم بعضاً بالتوقف عن العمل نظراً لأنهم (المشرفين) عرفوا أن هذا سينجم عنه الخسارة والخراب ، وخوفا من حدوث مزيد من المشاكل ، استأنفوا إعطاء كل عامل حصته الخاصة ، وفقًا لحصته من عمله ، كما كانوا يفعلون من قبل ، ولهذه الأسباب فإن فكرة المشاركة الجماعية (معقول الروكة) لم تتحقق .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن لدى كل مقدم عمال المياومة الخاصين به ، ومستحقاتهم الخاصة بهم بعد الوفاء بالمفروض عليهم الإسهام بجزء منه (للضرائب) بما يتناسب مع معيشتهم ووضعهم العائلى... وليس بالأمر الهين ضمان موافقتهم ، وبالنسبة للعمل الذى يؤديه كل منهم فى القياس فإنه ليس مطبقًا بصورة موحدة ، بل أن بعضهم يؤدى عملاً كثيراً ، بينما يعمل آخرون قليلاً جداً ، وهذه هى أجور العمال ، ومن الواضح أن الشخص الذى يستحقها هو الشخص الذى يتقاضاها ، وليس صحيحاً أن بعض الأفراد يصلون متأخرين إلى العمل ، وأن العامل الحاضر فعلاً يعطيهم جزءاً من عائداته ، أيضاً من الأنسب أن يتقاضى كل عامل أجره بنفسه ، لهذا السبب ومن أجل حل المشاكل القائمة ، ولتجنب الإكراه ، ولمنع التوقف عن العمل ، تم إصدار التعليمات لمدير مينا البصل لتقدير الأجور، وإعطاء كل عامل مستحقاته الشخصية فى يده بعد استقطاع ضرائب الحكومة المفروضة على الطائفة ، طبقًا للمارسات السابقة (٤٥) .

حاول النبلاء العثمانيون والشراكسة الاحتفاظ بالنظام الجماعى بين القباسين فى الاسكندرية ، حسب رغبة التجار المصريين ، ففى أواخر ١٨٧٩ ، أصدروا تعليمات إلى مديرى الميناء بالعودة إلى تقاسم الأجور على أساس نسبتها إلى (عضوية الطائفة) بدلاً من الإنتاج ، وللمفارقة التاريخية أخفقت هذه المحاولة نتيجة مقاومة عمال المياومة ، الذين قادوا إضراباً من أجل كفالة الأجور الفردية على أساس ساعات العمل ، ومع ذلك ظل عمال المياومة أنصار النزعة الفردية مرتبطين بصيغة طائفية بشكل ما ، وهو ما ظهر من خلال إضرابهم معًا ، وهم فى هذالم ينبذوا العمل الطائفى فى كليته ، لكنهم نبذوا صيغته المشاعية قبل العصر الحديث ، والمطلب الخاص بضرورة ربط المكافأة بالجهد الفردى يلقى قبولاً عاماً بين العمال فى المجتمعات الحديثة ، غير أن التغيير فى الصيغة هنا يدعم رأى مور القائل: "إن العقد الاجتماعى الضمنى غالبًا ما يكون عرضة للاختبار الدائم وإعادة التفاوض" (٤٦) .

كان معظم عمال المياومة يريدون التوصل إلى موازنة بين المكافأة الفردية وروح الاتحاد ، على عكس رجال الصناعة البيروتيين المتفائلين مثل خليل غانم ، الذى دافع عن مجتمع متشرذم تقريباً مما يؤدى إلى ترك العمال تحت رحمة الأثرياء ، لكن من الواضح أن أقلية من العاملين لم تكن تريد نظامًا يحجب الإنجاز الفردى كلية (٤٧) . نظراً لأن بعض القباسين كانوا يعملون لدى الأوروبيين وآخرين لدى التجار المصريين ، فربما لهذا السبب كان من يعملون فى خدمة الأوروبيين أكثر توقًا إلى إلغاء المشاركة الجماعية من العاملين فى القطاع المصرى فقط . كان العمل لدى الأجانب أكثر وفرة ويدفعون أجوراً أفضل بصورة أساسية ، وبالتالى لم تكن تلك القطاعات من الطائفة ترغب فى نظام الاقتسام ، وأيضًا كان بإمكان الوزانين العموميين بالاسكندرية ابتزاز قباطنة السفن الأجنبية ، فيضطرون "لرشوتهم فى ظل التهديد بإعادة بضائعهم بحجة نقص الوزن" (٤٨) ، ولعلهم كانوا يرغبون أن يضمنوا عدم ذهاب هذه الرشاوى أيضًا إلى الصندوق الجماعى المشترك ليتم توزيعها بالتساوى على ٢٠٠ أو ٣٠٠ عامل من زملائهم ، باختصار، فإن أثراً من التأثر بالأوروبيين والرأسمالية تمثل فى تزايد الفوارق الطبقية ليس فقط فيما بين الطبقات بل داخل الطبقات والمتلكات .

لقد انطوى مطلب الأجور الفردية على تعديل هام فى صميم خطاب الطبقة العاملة ، فمع الإقرار القانونى فى ١٨٥٨ بالملكية الخاصة للأرض ، والإلغاء القانونى للعمل الإجبارى فى ستينيات القرن ١٩ ، كان الاقتصاد المصرى بأكمله يتحرك فى اتجاه

الرأسمالية وبعيداً عن الامتيازات الطائفية ومجتمع ما قبل العصر الحديث ، وفى ظل هذه الظروف ، جاءت استجابة الوزانين بقدر كبير من المعقولية ، ففى نهاية الأمر ، انتصروا حتى على العثمانيين المصريين مثل ناظر الداخلية نتيجة أسلوبهم فى التفكير . وهنا نعود إلى موضوع المصالح والاستراتيجية ، كان أغلب الوزانين والقياسين من عمال المياومة يشعرون بأن مصلحتهم تكمن فى إلغاء المشاركة الجماعية ، نظراً لأن مصر كانت تسير إلى اقتصاد من المحتمل أن يكون أكثر ديناميكية . وبالرغم من أن الوالى ومجلسه الاستشارى سنوا تشريعًا سلم بانتهاء عديد من الامتيازات الطائفية للفترة ما قبل الحديثة والدخول إلى الاقتصاد المالى ، فإن المصالح الخاصة بطبقة النبلاء والجهاز الإدارى أو حتى فئة التجار استطاعت أن تعوق تنفيذ هذه القوانين .

وأثبتت الدولة عدم اتساقها مع التزامها بنظام جديد لا يسمح إلا بقليل من الامتيازات ، إذ مرت السنوات دون تطبيق فعلى لإلغاء السخرة المفروضة لصالح أبعاديات الوالى والنبلاء ، متأرجحة حول قضية ما إذا كان يتعين على الوزانين أن يتقاضوا تعويضًا فرديًا أو جماعيًا ، وأخفقت الدولة فى التصرف بسرعة وحزم لأنها كانت مشتتة بين مصالح عدة ، بما فيها جماعات مازالت تتمتع بمزايا النبلاء والطوائف . وبعض النبلاء أنفسهم ، الذين اجتازوا درجة فى سلم البرجوازية ، كانوا واعين لميزة قيام سوق للعمل يحقق مصالحهم فى القهر والاحتكار ، وآخرون مثل وكيل ناظر الأشغال العمومية كان مايزال يريد الأجر الإضافى لكونه قادراً على ابتزاز فئات معينة مثل طوائف النقل كى يملى عليهم أجوراً منخفضة ، وحتى التجار المصريين ، الذين يمكن أن يرحبوا بخصخصة الاقتصاد وإلغاء الامتيازات الطائفية التى يتمتع بها النبلاء ، كانوا يدركون أنهم سيعانون من خصخصة الخدمات العامة مثل أعمال الموازين ، ذلك لأنهم رأوا منافسيهم الأوروبيين ينتهزون الفرصة لصالحهم ، وخلقت البرجوازية المزدوجة فى مصر ، سواء المحلية أو الكوزموبوليتانية ، أوضاعًا للمنافسة الطائفية أدت أحيانًا بالتجار المصريين للتمسك بالاتجاه المحافظ عندما يبدو أن التغيير فى صالح منافسيهم غير متناسب ، وحققت طوائف التجار بشكل خاص فوائد كثيرة فى هذه الفترة باكتشاف أسلوب معين فى الإحلال محل منافسيهم الأوروبيين متزايدى القوة ، ومن دواعى السخرية ، رغم أن بعض أنشطتهم كانت تشجع الخصخصة والنزعة الفردية ، فإن الأوروبيين المغتربين أنفسهم شكلوا جماعة ذات امتيازات ، مثل

النبلاء ، نظراً لأن الامتيازات الأجنبية أتاحت لهم التهرب من دفع معظم الضرائب فى مصر (وازدراء القوانين الأخرى) ، وهو اختلاف أعطاهم ميزة تفوقوا بها على التجار والمضاربين المصريين المحليين .

اضطرت الطوائف لخوض قتال عندما أرادوا تنفيذ القوانين المؤيدة لهم فعليًا . على أن الأساليب التى أظهر من خلالها رجال الطوائف وعيا حاداً بمضامين الإصلاح القانونى لصالحهم تكشف أهدافاً وأساليب جديدة للتوصل إليها ، فقد أعلن شيخ طائفة سائقى عربات الكارو العصيان المدنى لكنه مضى إلى السجن بدلاً من أن يرضخ لما اعتقد أنه تبرع إلزامى غير قانونى من رجاله للخدمات الحكومية ، وحينئذ راح يناضل من أجل مصالحه عبر تقديم العرائض لباقى النظار وإلى رجال القانون ، وتم إثناء عمال المياومة الوزانين بالاسكندرية عن إضراب عن العمل لإلغاء فرض المساهمة الجماعية التى كانت سائدة فى الفترة ما قبل الحديثة ، ولايبدو أن أى نوع من هذه الأفعال التى جرت قد حدث من قبل لأسباب مماثلة من العمال رجالاً أو نساءً قبل قرن من ذلك الحين ، وأن كلا من التغيرات الاقتصادية والإدارية تساعد على تفسير هذه المصالح الجديدة والاستخدامات الجديدة لذخائرها من العمل الجماعى .

الانتليجنسيا والمصالح الاقتصادية

نظراً لأن المثقفين الساخطين لديهم شكوك أولية عن تنامى أغلب الثورات الحديثة ، فإننا بحاجة إلى قياس درجة تكاملهم فى الدولة والمجتمع أثناء حكم الولاة فى مصر . وأنا أستعمل كلمة انتليجنسيا لتحصر عدداً كبيراً من الفئات المتعلمة فى المجتمعات الحديثة تمثل أولئك المثقفين الذين يطرحون أفكاراً نقدية عن المجتمع ، متفحصين الفروض المسبقة فى محاولة للتفسير التحليلى [٤٩] ، واستناداً لميروسلاف هروش Miroslav Hrosh ، يمكننا أن نرى ثلاث شرائح منفصلة تتشكل منها الانتليجنسيا فى "الأمم الصغيرة" فى القرن ١٩ [٥٠] . اشتملت الأولى على قطاعات نخبوية ، اغتنت بشدة من خلال تلاحمها المباشر مع الطبقات الحاكمة التى لا يمكن اعتبارها مستغلة . وتشتمل الشريحة الثانية على المهنيين المستقلين مثل المحامين والأطباء والصحفيين ، علاوة على الزعامات الدينية الشعبية ، أما الشريحة الثالثة وهى الأكبر عدداً فتكونت من الجماعات المتعلمة التى تعمل مقابل الأجر ، وتضم المسئولين الحكوميين الصغار

والمتوسطين والموظفين (الكتبة والبائعين ورجال الدين) ، وصغار الضباط وضباط الصف ، والمدرسين ، والممرضات ، والعلماء من المستوى المتوسط والأدنى وطلاب المعاهد الدينية ، والموظفين الذين تستخدمهم الدولة ، وسوف أناقش هنا مثقفي العصر الحديث الذين تعلموا في المدارس الأهلية الجديدة ، وإلى أي مدى استطاعوا أن يجدوا البيئات المناسبة لهم في الاقتصاد المصرى أثناء وبعد ازدهار القطن ، وسوف أفحص بعناية قطاعات من الانتليجنسيا ارتبطت غالبيتها على نحو وثيق بالدولة ، مثل خريجي المدارس العسكرية ، في الفصل التالى ، في ظل تأثير سياسات الدولة ، ولقد احتل المثقفون موقعاً أقرب إلى نقطة تقاطع اقتصاد السوق مع ممارسات التوظيف الحكومية . ما هي المصالح التي أنشأوها في ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ ، وما هي الموارد التي حصلوا عليها ضمن ترتيباتهم لتحقيق تلك المصالح ؟ وما هي التهديدات التي تعرضت لها مصالحهم ؟ هل كانت توجد أمور مشتركة بينهم وبين الممثلين الرئيسين في الثورة ؛ أي الطوائف والفلاحين المتوسطين ؟

كان التعليم في مصر قبل القرن ١٩ في أغلبه يتولاه رجال الدين المسلمون ، الذين أداروا مدارس تحفيظ القرآن والمعاهد الدينية ، ثم دخل التعليم العلماني الحديث بإشراف الدولة في عصر محمد على ، وفي البداية ، أرسل أبناء السادة العثمانيين إلى أوروبا لمزيد من التدريب ، إلا أنه من أجل الاستمرار تقرر إنشاء مدارس متخصصة في مصر ، بينها مدارس معادلة للمدارس والمعاهد العليا ، كما بدأ في السماح لبعض أبناء البلاد بدخول المدارس ، وإن ظلوا أقلية . بعد هزيمة محمد على في ١٨٤١ على أيدى القوى الأوروبية بدأ في إنقاص استثماراته الحكومية في النظام التعليمي ، وأجرى خلفاؤه عباس وسعيد مزيداً من خفض الإنفاق على المعاهد التعليمية المدنية (الأهلية) . وفي مطلع عام ١٨٦٣ استأنف إسماعيل إحياء نظام المدارس الحكومية ، مستغلاً دخل القطن المزدهر لينفق منه على بناء المدارس ، وتعيين المدرسين ، وتوزيع الكتب الدراسية ، وراحت المدارس العليا الجديدة تغذى المعاهد بتعليم عالى المستوى ، بما فيها المدارس العسكرية ، حيث تضمنت مناهجها الدراسية الرياضيات والهندسة والتاريخ واللغات الأجنبية ، وغيرها من المقررات العلمانية ، وبين عامى ١٨٦٣ – ١٨٨١، تخرج من المدارس الجديدة نحو ١٠ آلاف طالب .

ومع أن خريجى المدارس الأهلية كانوا فى أغلبهم أساسًا من بين الأسر العثمانية والشراكسة ، إلا أن بعض المدارس فتحت أبوابها لتسمح بدخول أبناء البلاد من المصريين ، ولم تكن هناك سوى نسبة ضئيلة فقط من إجمالى طلاب المدارس الأهلية جاءت من عائلات مصرية بارزة ، غير أن هذه المدارس وفرت لهم الوسيلة الرئيسية ليتبوأوا المراتب العليا للانتليجنسيا الحديثة ، بطبيعة الحال ، تسيد أبناء البلاد الأصليون المعاهد الدينية الإسلامية ، بيد أن العلماء استطاعوا بعد قليل أن يستحوذوا على هذا النوع من الموارد والقوة التى هيمنوا عليها فى القرن ١٨ ، وظلت المدارس العسكرية توصد أبوابها أمام الجميع ماعدا أبناء النخبة العثمانية المصرية ، ولكثير من الطلبة المدنيين لم يكونوا من كبار العائلات العثمانية ، بل من الجنس الشركسى الذين أصبحوا يتحدثون العربية ، وكان المثقفون الشراكسة غالبًا ما يصنَّفون ضمن المصريين من أبناء البلاد ، والمرجح أن أكثر المثقفين الذين عانوا من الظلم كانوا أبناء البلاد المصريين ومعهم الشراكسة على يد قلة تافهة العدد من أبناء ملاك الأراضى الذين وجدوا أنهم ممنوعون من الترقى بسبب العثمانيين ، أما باقى الشراكسة المصنفين مع العثمانيين فقد كانوا يمقتون أبناء البلاد المصريين ، ورغم وجود بعض المعلومات فى دار الوثائق القومية بمصر حول وضع خريجى المدارس الأهلية ، إلا أن الوثائق التى استطعت فحصها لا تلقى ضوءًا على الفروق العرقية الدقيقة بين الخريجين ، لذلك ، فإن الملاحظات التالية تنطبق على المثقفين ككل وليس على أبناء البلاد المصريين فقط (وهم قلة صغيرة على أية حال) . والمواقع التى شغلها الجيل الجديد من المثقفين الذين تعلموا فى المدارس الأهلية وملأوا مختلف جهات المجتمع فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ يوضحها الجدول (٢-٤) .

جدول (٢-٤)

مواقع خريجى المدارس الأهلية ٦٤ - ١٨٧٨

الموقع	العدد	النسبة المئوية
	الوزارات الحكومية المركزية	
وزارة المالية	٥	
وزارة الخارجية	١	
وزارة الداخلية	١	
وزارة العدل	٣	
وزارة الأوقاف	١٠	
وزارة الأشغال العمومية	٤	
إجمالى	٢٤	٠,٣ ٪

الموقع	العدد	النسبة المئوية
	الهيئات والخدمات الحكومية المركزية	
مطبعة بولاق	٣٧	
الخدمات الصحية	٥٨	
الإشراف	٧	
الأشغال العامة	٥٣	
السكك الحديدية	١٨١	
التلغراف	٧٤	
هيئة الترجمة	١٩	
إجمالى	٤٢٩	٪ ٤,٦
	الخدمات العسكرية	
وزارة الحربية والمدارس العسكرية	١,٨٦٠	
الأسطول	٨٣	
إجمالى	١,٩٤٣	٪ ٢٠,٩
	الخدمات الإقليمية والبلدية	
جمارك اسكندرية	٨	
موظفون فى المحافظات	٢٥	
موظفون فى مديريات الأقاليم	٥٧	
بسك العملة	٢	
مهندسو التفاتيش	٩	
الخدمة بدوائر الوالى	٦١	
إجمالى	١٦٢	٪ ١,٧

الموقع	العدد	النسبة المئوية
	التعليم	
مدرسو المدارس (من الجنسين)	٥٧	٪ ٠,٦
	وظائف بالقطاع الخاص	
عائدون لأسرهم بعد التخرج	٢,٦٧١	٪ ٢٨,٦
	آخرون	
انتقالات بين المدارس	٣,٦١٦	٪ ٣٨,٩
وفيات	٢٨٢	٪ ٣,٠
مبعوثون إلى أوروبا	١١٩	٪١,٣
إجمالى	٪٩,٣٠٣	٪ ١٠٠

المصدر: مصر: دار الوثائق القومية – محفوظات مجلس الوزراء – نظارة المعارف – ٤أ – موضوعات مختلفة – ٤ مايو ١٨٨٠ .

توضح الأرقام الواردة فى جدول (٢-٤) أن خريجى المدارس الأهلية حققوا نجاحًا ضئيلاً فى اختراق الوزارات الحكومية المركزية عالية المقام فى القاهرة والمراكز القوية والمميزة . وبغض النظر عن نظارة الحربية ، فإن نظارة الأشغال العمومية هى الوحيدة التى استوعبت عدداً كبيراً (مصنفة كهيئة فى تقرير عام ١٨٨٠) وعينت فيها ما يصل إلى ٥٠ موظفًا كمهندسين فى مواقع المشاريع وليس فى الإدارات الحكومية بالقاهرة . فى حقيقة الأمر ، أبدى البعض تبرمه من نوع معين من الألقاب مثل "رئيس خراطة بمسبك المعادن" ، التى توحى أكثر بكونها وصفًا لعامل فنى ماهر وليس مهندساً حديثاً [٥١] ، كما ازدادت الوظائف فى الهيئات المتخصصة مثل مطبعة بولاق ، وقلم الترجمة ، والخدمات الصحية ، إلا أن معظم المعينين فى الخدمات الصحية شغلوا مواقعهم بالأقاليم في مناطق بعيدة عن القاهرة ، وتولوا أعمالاً تنطوى على مخاطر مثل فحص أشخاص من المحتمل إصابتهم بعدوى مرضية . ويلاحظ أن جميع الإدارات

الحكومية المركزية لم تستخدم سوى نحو ٥٪ فقط من الخريجين . ووظفت الإدارات البلدية والمحلية مع إدارات التعليم (بكل المدارس الأولية العديدة بالأقاليم) أكثر قليلاً من ٢٪ . وبين هؤلاء المستخدمين الحكوميين عدد قليل من النساء لا يعتد بنسبتهم . وفي عام ١٨٧٢ انتظم بمدرسة القابلات ٣٢٣ طالبة ، وفي أواخر السبعينيات توقف بسجل المدارس الحكومية الأولية للبنات عند ٤٠٠ طالبة . كما التحق عدد قليل من الفتيات المصريات بالمدارس الأوروبية [٥٢] ، ووجدت النساء وظائف في سلك التدريس ، والتمريض ، والطب ، والبعض خدمن بالجيش في أعمال ذات صلة بالطب حتى أثناء الحرب في الحبشة (عام ١٨٧٦) .

كما لوحظ أعلاه ، تم نقل نحو خمس الخريجين إلى المدارس العسكرية أو نالوا وظائف بالجيش ، حيث وجدوا أن الأجور منخفضة ، والنظام صارم ، وأن وظائفهم في مواقع عسكرية متنقلة أو حتى في ساحات القتال بأفريقيا ، وإن ظل من غير المعلوم المدارس الأخرى التي انتقل إليها هذا العدد الكبير من هؤلاء الطلاب ، رغم ظني بأنهم ذهبوا إلى المدارس المهنية للتدريب على تشغيل الآلات الميكانيكية ، ونظراً لأنني لم أجد لنحو ربع خريجي المدارس الأهلية مكانا في الوظائف الحكومية ، أو أنهم اختاروا عدم التوظف ، الأمر الذي يحتمل عدداً من التأويلات ، وعلى أسوأ الفروض يبدو أن عدداً ممن لم يجدوا وظائف حكومية قد حاق بهم الفقر ، ومن بينهم حتى من هم على صلة بمهنة الطب ، وهو ما قد يبين أن العمل الخاص لم يكن مربحاً على الأغلب إلى هذا الحد ، وربما كان آخرون على درجة من الثراء الشخصي أتاح لهم أن يتولوا إدارة مزارع عائلاتهم ، ولنتذكر رغم ذلك أن هذا كان في زمن زيادة النمو السكاني وتفتيت الملكيات الزراعية ، وكما سبق وشاهدنا ، فقد تناقصت الملكية الزراعية لأسرة سعد زغلول من ٣٣٠ فداناً لمؤسس الأسرة إلى ١٥ فداناً في المتوسط لكل فرد من الورثة في مدى زمني لم يتجاوز ١٥ عاماً ، وبالنسبة لعائلات كثيرة مثلها ، كانت الوظيفة الحكومية مرغوبة كبديل ، وعدم الحصول عليها ربما كان مدعاة للإحباط .

على أن هذا المسح للوظائف التي شغلها خريجو المدارس الأهلية ، يبين أن عدداً كبيراً منهم عاني من العديد من الشكاوى التقليدية التي تحفز المثقفين في العالم الجديد لتطوير ثقافة الخطاب النقدي ، فقد تم استبعادهم من الناحية الواقعية من تولي الوظائف العليا المرغوبة في الوزارات المركزية بالدولة ، ووجد أغلب هؤلاء الخريجين أنفسهم منفيين بالأقاليم أو منقولين إلى وظائف بالجيش ، هذا إذا وجدوا فرصة

للتوظف بالحكومة على الإطلاق ، وكثيرا ما كانوا يتسلمون رواتبهم الضعيفة ، فى أواخر سبعينيات القرن ١٩ ، متأخرة عن موعدها المستحق بسبب أزمة الديون . وأستطيع هنا أن أروى نادرة كدليل على عدم رضاء عدد من هؤلاء المثقفين ، وهذه القصة حكاها مراقب سويسرى يدعى جون نينيت ، عن كيف أن محمد أفندى ، دارس الفرنسية ، وابن أحد عمد القرى بالبحيرة ، اشتغل فى أول حياته المهنية لدى بعض السادة العثمانيين والشراكسة مجرد كاتب بأجر بخس ، ولم يرفعوا أجره إلا بناء على تدخل نينيت ، وقد رأى نينيت نماذج عديدة مماثلة ، حتى فى فترة ولاية محمد على ، لشباب مصريين متعلمين تعليمًا عاليًا ، قائلاً إنه: "سعيا لنفيهم من القاهرة ، استقروا بالأقاليم كموظفين ومترجمين ، وهو ما جعلهم رجالاً ساخطين" (٥٢) .

وتكتسب ملاحظات نينيت وزنها إذا أخذنا فى الاعتبار التظلمات العديدة التى قدمها العاملون أصحاب الياقات البيضاء إلى نظارة الداخلية فى عصر إسماعيل ، يشكون من هزال الأجور ، وظروف العمل السيئة . ففى ١٨٧٣، قال أبو النواس موسى ، وهو ممرض بمستشفى بالإسماعيلية إن عائلته لا تستطيع العيش على مرتبه الذى يقل عن جنيه مصرى واحد شهريًا ، وأنه يقبل حتى بأن يذهب لوظيفة شاقة ولتكن سائقًا إذا كانت تحقق له أى زيادة . ولم يكن الممرضون فقط أصحاب شكاوى ، بل حتى الأطباء كانت لهم شكاواهم ، فقد كتب على راسخ كبير الأطباء بحى الأزبكية العتيق بالقاهرة عام ١٨٧٥ أن تصنيفه المدنى توقف عند رتبة الملازم طول عشرين عامًا ، براتب يعجز عن الوفاء بمتطلباته ، وتقدم بطلب لنقله . أيضًا الطبيب محمد توفيق الذى أمضى زمنا طويلاً فى الحرب الروسية العثمانية ، الذى عينوه بعد عودته فى وظيفة بمدينة أسيوط بالصعيد ، وكان يرغب فى الانتقال منها بسبب شدة الحرارة . كما تكررت طلبات النساء العاملات فى مهنة الطب للانتقال ، إما بسبب ضعف الأجور أو لرغبتهن فى الإقامة قريبًا من أسرهن ؛ كذلك تضمنت شكاواهن البؤس الذى يلاقينه فى العمل أو مضايقات الرؤساء . والعاملون بالطب (زوجًا أو زوجة) ، أحيانًا ما كانوا يجبرون على العيش منفصلين إذا انتقل أحدهما بينما لا يوجد مكان للآخر فى الموقع الجديد . وبالنسبة للمنح الحكومية ، مثل أنظمة المعاشات ، التى كانت مصممة للنخبة العثمانية المصرية ، فقد احتاجت من الموظفين الصغار كالمدرسين أن يخوضوا معارك طويلة للتمتع بها .

وتبرز العرائض صورة حية بكل الألوان عن خريجى المدارس الأهلية ذوى الأجور المنخفضة ، الذين يتولون وظائف فيما كانوا يعتقدون أنها مناطق نائية حارة ، محبطين

من ظروف العمل وسبل الترقي المسدودة ، فقد كتبت الحكيمة فطومة أفندى تشكو من أنها تركت بلا وظيفة في المنصورة دون أي توجيه حتى أنها تفكر في البحث عن عمل خاص . وبطبيعة الحال ، لا يمكن أخذ الشكاوى بالمعنى الظاهرى ، ذلك لأن الموظفين ربما كانوا يبالغون في تقدير حجم مشاكلهم لتكون مؤثرة ، من الجانب الآخر فإن الملاحظات الرسمية على الالتماسات في معظم الأحيان تفصح عن عرض الموظفين للحقائق ، رغم أن كبار المسئولين نادراً ما كانوا يشعرون بأن لديهم الموارد التى تمكنهم من حل المشاكل المعروضة .

ونحن ندرك من مصادر أخرى أن موظفى الدولة واجهوا مصاعب اقتصادية ،على سبيل المثال ، عانى كل المستخدمين فى الإدارات الحكومية في سبعينيات القرن ١٩ من آثار ارتفاع التضخم ، وتجاهلت الحكومة المصرية أن تسك نقوداً كافية لمواجهة الطلب ، وهو ما أدى إلى تداول أعداد كبيرة من العملات الأوروبية فى أنحاء البلاد ، ومع ذلك أفرطت الحكومة في إصدار عملات صغيرة القيمة من النحاس كان الطلب عليها أقل نسبياً من المعروض ، وبالتالى انخفضت قيمتها بشكل واضح ، ويعزى جزء من أسباب انخفاض القيمة التى انعقد عليها رأى المصريين فى سياسة الحكومة برفض قبولها عند سداد الضرائب ، ورسوم الجمارك ، أو حتى لأى أغراض أخرى ، ورغم هذا كانت الدولة تدفع ١٠٪ من جميع الرواتب بهذه العملة ، طبقًا لقيمتها الظاهرية . وكانت العملة النحاسية تسك أساساً بفئة القرش الواحد ، لكن بحلول عام ١٨٧٢ ، أصبحت قيمتها في الشارع مجرد ربع قرش ، وبالتالى هبطت المتحصلات الرسمية لمستخدمى الحكومة بنسبة ٧,٥٪ من هذا الجانب بمفرده في غضون سنوات قليلة فقط [٥٥] . وفى أواخر سبعينيات القرن ١٩ ، بالطبع ، انخفضت أجور موظفى الحكومة بمقدار عام ونصف كمتأخرات فات أوان استحقاقها ، مما أدى لإثارة الاستياء سواء من الخديو أو دائنيه الأوروبيين .

إذا تسببت البطالة في تحويل المثقفين فى مصر إلى متطرفين ، لا يناسبون الاندماج في التراكيب النخبوية ، ومضطهدين ، حينئذ كان لدى بعضهم حافز قوى تجاه التطرف [٥٦] . وحتى عندما كان خريجو المدارس الأهلية يجدون وظيفة بالحكومة كانت لا تعد بأكثر قليلا من راتب شحيح ، وشروط عمل رديئة ، وتأخير صرف المرتبات عن موعدها المستحق فى أغلب الأحيان ، ومهن موصد أمامها سبل الترقى من

العثمانيين والأوروبيين ، وسوف يتضح في الفصل التالي أن بعض المثقفين من الشراكسة والمصريين أبناء البلاد كانوا يتشاركون في مصالح هامة مع صغار الضباط ومع الطوائف المرتبطة بعقود مع الدولة . إن الدور المعارض للمثقفين في الثقافة العامة كخبراء في مختلف الشئون ، وصحفيين ووسطاء للمعلومات ، جعل منهم مشاركين أساسيين في ثورة ١٨٨١-١٨٨٢ .

هيمن على الحياة الاقتصادية بمصر فى السنوات السابقة مباشرة على الثورة انفجار سكانى ترافق مع أسعار أفعوانية للقطن ، وأزمة الديون ، ورؤية هذه الفترة كحالة من الآمال والتوقعات الناهضة التي تحطمت فجأة ، مؤدية إلى الإحباط المتفشى والثورة ، سيكون تبسيطًا فادحًا ، ورغم كل شئ ، لم تكن الأوقات الزاهية فى ستينيات القرن ١٩ زاهية للجميع ، ذلك لأن ازدهار القطن واكبه في نفس التوقيت إصابة الماشية بالطاعون ، محطما الثروة الحيوانية ، كما أن التحول المفاجئ إلى المحاصيل النقدية ، أصاب كثيراً من الفلاحين بسوء التغذية ، عندما توقفوا عن زراعة ما يكفيهم من محاصيل غذائية ، ولحق الضرر بالتجار المتعاملين مع الخارج وبعض الطوائف الأخرى من جراء وسائل النقل والتكنولوجيا الجديدة ، ووجد بعض عمد القرى أنفسهم قادرين على اللحاق بالعثمانيين المتحضرين فى إنشاء المزارع الكبيرة فى سبعينيات القرن ١٩ ، وحصلوا على امتيازات ضريبية عن طريق دفع مبلغ كبير من المال دفعة واحدة (المقابلة) فى مقابل خفض الضرائب عليهم بالتالى ، وفى قاع مجتمع الريف ، مع ذلك ، شهدت سنوات الازدهار بوضوح فرار الفلاحين على نطاق واسع نتيجة للضرائب المتصاعدة أو حبوسات الرهنيات على أراضيهم أو الغرق فى الديون ، كما أسهمت معدلات الزيادة النسبية للنمو السكاني فى عمليات تفتيت الملكيات الزراعية . ويُقدّر أوين نسبة الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون أرضا زراعية بنحو الثلث في سبعينيات القرن ١٩ ، وبالتأكيد فإن هذه نسبة غير مسبوقة في حجمها ، وقاد إلى هذه الحالة كلا من تعدِّى كبار الملاك على أراضيهم والضغوط الديموجرافية ، وقد أثرت بعض التطورات الاقتصادية على القطاعات المختلفة من السكان على نحو متباين. فعلى سبيل المثال ، لعل انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية فى أوائل القرن ١٩ قد ألحق الأضرار بالفلاحين غير أنه ساعد سكان المدن ، نظراً لأنه يبدو أن الثورات تندلع أثناء صعود اقتصادى عقب انكماش عميق ، فإن ما أقدمه من أدلة لاتدعم نظرية المنحنى جى ، والأهم من ذلك أن التأثير غير المتكافئ لحد كبير للتغيير الاقتصادى فى

هذه الفترة ، التي نناقشها الآن ، يطرح للتساؤل أي نظرية تعتمد على معايير كونية مثل عمليات الزيادة والنقصان في ثروة كل فرد ، لأن هذه العمليات تخفق في تناول كيفية توزيع هذه الثروة ، كما أن تفسيرات النظريات الاقتصادية لاتتناول منابع الاستياء غير الاقتصادية مثل الرغبة في نمط مختلف للحكم أو السخط الناجم عن التعديات الأجنبية .

في العامين الأولين من ثمانينيات القرن ١٩ تعرّض بعض المصريين لإحباطات اقتصادية ، وإن لم تكن أكبر كثيرا من الأعوام السابقة عليها ، إلا أنها أقرب لأن تكون مصالح اقتصادية جديدة ، فقد كان للفوائد المستمرة الناجمة عن القطن كأحد المحاصيل النقدية تأثير على احتمالات زيادة ملكية أسر الفلاحين وزاد من آفاق الربحية عن أي وقت مضى ، حتى وجد صغار ومتوسطو الفلاحين أنهم يدفعون الضرائب بنفس المستويات المحددة خلال فترة ازدهار القطن ، نظراً لأن الحكومة لم تضع في اعتبارها الانهيار الذى أصاب أسعار القطن فيما بعد ، وساد الاستياء والمرارة بين عمد القرى وكذلك الفلاحين من دفع ضرائب أعلى من التي يدفعها النبلاء أصحاب الامتيازات ، بالرغم من الإنتاجية الأعلى بكثير لمزارعهم مقارنة بملكياتهم المتضائلة ، واضطرارهم للدخول في منافسة على الأرض مع النبلاء ، الذين استخدموا القوة ومناصرة الدولة لهم لزيادة مساحة مزارعهم زيادة هائلة (٥٧) ، وقد خلق تدفق المضاربين الأوروبيين إلى مختلف أقاليم القطر بعد إنشاء المحاكم المختلطة في ١٨٧٦ ، منافسا جديدا للفلاحين : الأجنبي مقرض النقود بقدراته الجديدة على حبس الرهونات على ممتلكاتهم ، وتركزت المصالح المحددة لأعيان القرى والفلاحين الملاك عند هذه النقطة في خفض الضرائب على الأرض ووضع حل لمزارع النبلاء المتضخمة واستبعاد الأجانب مقرضي النقود والمحتالين المتعاملين في حبوسات الرهونات ، كان دخول القطن ملك المزروعات بمثابة خلق الشروط ، أو حتى تقويتها لحد كبير، لهذه الاعتبارات . إلا أنني أريد التأكيد على أن هذه المصالح كانت على أية حال مقدمات أخذت تتشكّل وتتمحور بالتدريج ، ويبدو أن بعض أعيان الريف أبدوا ترحيبهم في البداية بالانخراط الأوروبي المتنامي في الشئون المالية المصرية ، معتقدين لسذاجتهم أن هذا قد يؤدى للحد من الفساد ؟ وفي ١٨٧٩، كانت معظم هذه المشاعر قد تبخرت أمام ارتفاع الضرائب والآثار المخربة للمحاكم المختلطة . كذلك كانت طوائف المدن تريد خفض الضرائب علاوة على الحد من أنماط معينة من السيطرة الاقتصادية الأوروبية ، ومع

هذا ، بدا لهم أن الدولة تحرِّض على الاختراق الأوروبى ، وخلقت انطباعًا بأنها متذبذبة فى سياساتها تجاه الطبقة العاملة ، فقد ألغت العمل الإجبارى قانونا ، وظلت تمارسه فعلا ، وتأرجح المسئولون صعوداً وهبوطًا فى أمر خصخصة طوائف الوزانين والقياسين ، لذلك طوّرت الطوائف أسلوبًا للحصول على مزيد من التأثير على صانعى القرار فى نظارة الداخلية .

أخيراً ، حصل المثقفون أيضًا على وضعية جديدة ومصالح جديدة فى هذه الفترة . فمنذ عام ١٨٦٣ أتاحت الثروة التى جلبها القطن لإسماعيل إنشاء شبكة من المدارس الأهلية الجديدة لتدريب موظفين للمستقبل للمستوى الأقل ، ومدرسين ومترجمين ، حتى أن جزءا لا بأس به يبلغ ١٠ آلاف أو نحو ذلك من الرجال والنساء في سن الشباب نالوا تعليمهم فى سياق هذا النظام بين عامى ١٨٦٣، ١٨٨١، إلا أنهم لم يحصلوا بأية حال من الأحوال على أحلامهم الوظيفية ووجدوا أنفسهم مبعدين إلى الأقاليم برواتب متدنية تدعو للرثاء ، وكطبقة ذات راتب ، عاني موظفو الحكومة من بين هؤلاء من جموح التضخم الزائد فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩، الذى فاقمت منه الدولة بدفع عشر مرتباتها عملات نحاسية عديمة القيمة فعليا ، وفى أواخر سبعينيات القرن ١٩، كانت الرواتب تصل متأخرة بمعدل ١٨ شهرا . إن عدم انسجام المثقفين مع المجتمع وبشكل خاص فى التراكيب الحكومية يعتبر غالبًا من أسباب ثوراتهم فى التاريخ الحديث ، فقد كان هؤلاء المثقفون يطورون مصالحهم بامتلاك وسيلة تعينهم على تولى وظائف حكومية أفضل ، ورواتب أعلى وممارسة تأثير أكبر على سياسات الدولة ، وكما لوحظ أعلاه ، ساعدت صلاتهم بصغار الضباط ، ودورهم كوسطاء للمعلومات لعامة المتعلمين على تجهيزهم لدور هام فى الثورة .

وهكذا تأثر الفلاحون وعمال المياومة والمثقفون من الإحباطات الاقتصادية فى سبعينيات القرن ١٩، بعنف أشد مما لاقوه من النخبة الحاكمة للعثمانيين المصريين ، وتعززت الفوارق الطبقية بصورة أوضح بعد انطلاق القطن المحصول النقدى إلى الأسواق العالمية ، والآثار المتمايزة للنمو السكاني والتضخم ، وارتفاع الضرائب ، وحالات الركود الدورية ، جميعها شجعت على تأجيج الصراع بين الطبقات الاجتماعية وبداخلها ، لقد جسدت هذه القضايا الاقتصادية والديموجرافية تحديا جامحا صعبا أمام الدولة ، ومن ثم علينا أن نتحول إلى تناول تأثير الدولة على هذه الفئات المدنية لأنها بمشاركة الاقتصاد كانت القوة الاجتماعية بإمكانياتها الأعظم للتأثير على حيوات الناس .

الفصل الثالث

الأمة والبيروقراطية

خلال أربعينيات وخمسينيات القرن ١٩، تعرضت الآلة البيروقراطية والعسكرية الضخمة التي بناها محمد علي بالاعتماد الجزئي على دخل المحاصيل النقدية إلى التراجع .وفي أواخر عصر سعيد ، لم يقتصر الجيش والبيروقراطية المدنية فقط على الانزواء إلى مجرد ظل لها ، بل أن قوات الشرطة عانت من خفض كبير في أعدادها . ومع هذا أتاح التوسع التجاري في ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ للدولة استعادة نفوذها وتوسيع حجم الجهاز الإداري بسبب الزيادة الهائلة في عائدات الضرائب التي أمكن تحصيلها من القطاع الصغير للمحاصيل النقدية المختلط مع الزراعات الأساسية والذي كان سمة خمسينيات القرن ١٩ . وهذه الموارد المالية الجديدة أتاحت للحكومة مجددا إجراء توسعات ملموسة في البنية الأساسية وفي تعزيز النمو الاقتصادي ، بعد فترة اضطرت فيها ببساطة للتراجع إلى مجرد حفظ النظام وإعادة توزيع الثروات على الطبقة الحاكمة (١) ، وأصبحت الدولة أكثر قوة بالقياس إلى المجتمع ، ولكن كيف تفاعل الفلاحون والطوائف والانتليجنسيا مع بروز أقوى دولة شهدتها مصر منذ ثلاثينيات القرن ١٩؟ ستنصب مناقشاتي هنا على أن نظام الحكم الذي ازداد تغلغلا والذي أنشأه إسماعيل جعل الطلب أكثر إلحاحا على من تأثروا بسياسة الدولة مرة أخرى ليمارسوا تأثيرا أكبر عليها ؛حتى أن حكومة الشورى أصبحت أمنية تراود العديد من الفئات الاجتماعية . وبسبب أزمة الديون راح النظام يتدخل بعنف وواضح في حياة معظم أفراد رعاياه بأشد الأشكال وضوحا وهو الضرائب المباشرة . وجاء انحياز الدولة إلى جانب كبار ملاك الأراضي العثمانيين المصريين ورجال المال والقناصل الأوروبيين ، علاوة على تغييرها الواضح لمسيرة الاقتصاد لصالح هذه الفئات ليجعلها هدفا لسخط عديد من الفئات الأخرى .

شكلت تأرجحات أسعار القطن ما بين الازدهار والانكماش وأزمة الديون قوتين ديناميكيتين أساسيتين لتصعيد الصراع بين النخب الحكومية ورعاياها .كما كان معدل ارتفاع النمو السكانى عاملا آخر . ويوضح جاك جولدستون أن تسارع النمو السكانى يبرز مصاعب جمة ، لا يمكن قهرها ، أمام دولة زراعية . وهذا المعدل يساهم فى ارتفاع التضخم ، حيث يلتهم فى طريقه الضرائب التى تحصلها الدولة . وتتيح زيادة السكان تكوين جيش كبير وجهاز إدارى متضخم ، على الرغم من زيادة تكاليفهما على أى دولة تسمح بنموهما . وتواجه الدولة صعوبات فى ربط الضرائب بالتضخم فى وضع كهذا ، حتى أنه رغم تصاعد الضرائب ، فإن القوى الشرائية الفعلية للنظام تنحو نحو التناقص أو تبرهن على أنها لا تتلاءم مع النفقات الجديدة المفروضة عليها من الزيادة السكانية(٢) .

على الرغم من أن التوسع الحكومى قد تكون له بعض الفوائد العامة ، فإن امتداد سلطة الحكومة إلى مجالات جديدة ، علاوة على زيادة هائلة فى الضرائب ، يفجر استياء غير عادى بين الطبقة الوسطى والعمال ، ويرى تيموثى ميتشيل أن الاصلاح الإدارى الذى أجراه محمد على جلب لمصر السيطرة المركزية الشاملة ، وهى فكرة للفيلسوف جيرمى بنثام فى فلسفة المنفعة عرضها بالتفصيل ميشيل فوكو ، وتتضمن أن الدولة تسعى للتأثير فى السلوك عن طريق جعل الأفراد يتصرفون كما لو كانوا تحت رقابة منتظمة(٣) ، غير أن حكومة إسماعيل كان لها وجود أقل اتساعا بكثير عما يمكن أن ينطوى عليه رأى كهذا ، لكنه يبقى صحيحاً ، مثلما حدث فى الطب الرسمى والإرغام البوليسى ، وفى الضرائب ، أن البيروقراطية حازت مستويات جديدة من الكفاءة والتدخل فى المجتمع فى سبعينيات القرن ١٩ ، فإن شيوع الفساد والفوز ببلد بكامله بالاحتيال ، ربما يكون تعبيراً جديداً أكثر ملاءمة لوصف عمليات الاغتصاب والابتزاز عديمة الرحمة التى مارسها اسماعيل لمصلحة رجال المال الأوروبيين ، هنا يتعين علينا أن نهبط من التجريدات الفلسفية لننتقل إلى حقائق مجتمع الفلاحين ، ينبغى أن نستنشق رائحة طمى النيل الأسمر ونرى الندوب حمراء اللون على الظهور الهزيلة لدافعى الضرائب ، يطرح ميشيل فوكو العلاقة بين الدولة الحديثة والأمة باعتبارها مجازاً لعمليات اقتحامها . وهذه بالتأكيد هى الحالة التى أحاط بها الخديو إسماعيل أذرع الدولة على أجساد المصريين وهو مالم يتحقق إلى حد ما حتى بواسطة جده الطموح . إن تصاعد الضرائب ، وشيوع استخدام الضرب بالكرباج لاستخلاص

الضرائب ، وزيادة قوات البوليس ، والحبس فى السجون على نطاق واسع ، وإخراج وترحيل أبناء البلاد من مناطق المدن ، وعمليات التجسس على المواطنين ، وغيرها من مختلف ممارسات سيطرة الدولة ساعدت جميعها على تذكير الجميع بانتظام بأن الوالى موجود(٤) .

الفلاحون والكرباج

الوسائل المختلفة التى اقتحمت بها بيروقراطية الدولة المتنامية الحياة اليومية فى الفترة قيد البحث سنسبر غورها فيما يلى ، ومناقشة كهذه ينبغى أن تبدأ ، مع ذلك ، من الأساس ، لا يوجد وجه لمقارنة التدخل العنيف للدولة مثل تحصيل الضرائب ، ولا يوجد قطاع من السكان قاسى من تحصيل الضرائب أكثر من الفلاحين الصغار والمتوسطين . وينبغى التأكيد على ظروف الريف التى صاحبت جدل الأهالى حول الضرائب فى الفترة ما بين انطلاق أزمة الديون وخلع إسماعيل ، رغم أن السياسات التى طرأت إلى حد كبير فى مناطق المدن والمراكز والقرى كانت ما تزال تتصل بشكل أساسى بالحالة المصرية فى القرن التاسع عشر ، ولذلك علينا أن نناقش باختصار السياسات الضريبية لإسماعيل بالنسبة للمناطق الريفية فى أواخر سبعينيات القرن ١٩، قبل تناول تأثيرها على الطوائف . كانت أغلب عوائد الريف مستمدة من السلع الزراعية الأولية مثل القطن ، ولذلك فان هذا القطاع من الاقتصاد أيضا كان مصدر معظم أموال الضرائب . والعلاقة بين الدولة والأمة كما سبق ذكره ، أصبحت فى أشد حالات حيويتها فى الريف ، حيث برز الجلد بالكرباج المصنوع من جلد الجاموس أو وحيد القرن كرمز لجامع الضرائب ولمستخدمه الخديو .

جاءت أزمة الديون فى عام ١٨٧٦ لتحتل قمة الأولويات ، عندما أعلنت مصر إشهار إفلاسها ، وتم تقديم اقتراح لاسماعيل بخطة بريطانية فرنسية مشتركة لدمج الديون المصرية بمعدل فائدة مرتفع نسبيًا كوسيلة لترشيد الدين واسترداد فوائده . وكانت أمور الميزانية المصرية على درجة من التعتيم لا تتيح أى تقدير دقيق لمدى تصاعد الضرائب بسبب فوائد الديون الموحدة ، وطبقًا للميزانية المعومة بواسطة الحكومة ، بلغت إيصالات سداد الضرائب فى عام ١٨٧٣ من جميع الموارد نحو ٩,٢٦٥,٥٠٣ مليون جنيه منها ٤,٢٥٣,٩٥٩ مليون جنيه كفوائد على القروض .

وأوضحت الميزانية المقترحة لعام ١٨٧٦ زيادة عائدات الضرائب ، التى ارتفعت إلى ١٠,٧٧٢,٦١١ مليون جنيه ومعها فوائد على بعض القروض تصل إلى ٥,٢٢٨,٩٧٩ مليون جنيه ، بينما تلتهم الفائدة على الديون المعومة مايصل إلى ١,٧٩٠,٧٥٩ مليون جنيه من فائض الموازنة ، وفى ١٨٧٧، بسبب انكماش الاقتصاد ، هبطت العائدات إلى ٩,٥٤٣,٠٠٠ مليون جنيه ، إلا أنه فى ذلك الحين طالب حملة الأسهم بمبلغ ٧,٣٧٤,٩٠٩ جنيهات(٥) ، وتبقى دقة أرقام هذه الميزانية محل شك ، فعلى الرغم من أن عائدات عام ١٨٧٧ لم ترتفع كثيراً عن مثيلاتها لعام ١٨٧٣ ، فإن الضرائب عن العام السابق كانت بالغة الإرهاق بسبب الهبوط الذى اعترى الاقتصاد وبالتالى انخفاض العائدات ، أكثر من هذا ، فإن أرقام الضرائب سواء كانت دقيقة أم لا ، كانت هى المضمون الوحيد الذى أراد المسئولون المحليون أن يعكسوه فعليا ليمرروه إلى الحكومة ، ولا يجدون مايقولونه عن مقدار مايأخذونه فعليا من الفلاحين بواسطة مسئولين وعمد قرى أغلبهم يرتعون فى الفساد ، أيضًا يبرز التساؤل عن الشرعية ، نظراً لأن تقييمات الضرائب المقدرة للأغراض المحلية المرئية غالبا ما تثير استياء أقل من أعمال الجباية المخصصة لأهداف بعيدة غامضة . وفى عام ١٨٧٥ تزايد نصيب الفرد من الدين العام لمصر– أغلبها ديون لمؤسسات أجنبية – إلى مايقترب من مستوى ١٠ جنيهات ، ونلاحظ أن كلا من الرقم السابق ، وكذلك خدمة الدين المفروضة على كل فرد فى مصر كانت من بين أكبر الأرقام فى العالم(٦) ، وقد طفحت صدور عامة المصريين بالضغينة بعد أن أصبحت مصر بالنسبة للمستثمرين الأوروبيين على نحو متزايد مثل البقرة الحلوب .

ويذكر أنه حتى إسماعيل صديق باشا ، ناظر المالية المشهور بجشعه ، وجد أن خطة إسماعيل لعام ١٨٧٦ ، أكثر بكثير من قدرته على الاحتمال ، محذراً من أن الفلاحين ببساطة لا يملكون النقود اللازمة لسداد الدين بمعدل الفائدة المقترح ، وفى محاولات رجال المال الأوروبيين لإصلاح الأحوال المالية بمصر رأوا أن إسماعيل صديق عقبة ينبغى إزاحتها من الطريق ، فالوزير من جانبه يمكن أن يعمل من وراء ستار لتشجيع هبات الأقاليم ضد نظام الضرائب الذى جعله رجلا ثريا ، حتى لقد أنشأ الخديو إسماعيل نظاما للتجسس والمراقبة لإبلاغه عن "الإثارة" فى الريف ، وأنحى باللائمة على صديق باشا بسببها لذلك أودعه السجن ، وبعد ذلك وعلى الفور توفى الباشا فى ظروف غامضة(٧) .

منذ عام ١٨٧٦ بدأ الرواة المصريون فى رسم صورة يائسة عن الفلاحين البؤساء فى أيدى جباة الضرائب التابعين لإسماعيل . وخلال سبعينيات القرن ١٩، أصبحت مساحات كثيرة من الأراضى الزراعية الجيدة بلا قيمة بين عشية وضحاها لأن المزارعين الذين يفلحونها أحسوا بأنهم لن يستطيعوا العيش إذا توجب عليهم دفع مثل هذه الضرائب الباهظة المفروضة عليها وعلى دخولهم . وفى أوائل عام ١٨٧٧ أبلغ قاض بمحكمة الاستئناف العليا المصرية القنصل البريطانى أن الفلاحين بلغوا أقصى حالات السوء بسبب البؤس والفقر المدقع ، فقد أخذ جامعو الضرائب منهم تقريباً كل مايملكون ، وأكد جازما أن (القسيمة) الكوبون الأخيرفقط الذى تم دفعه بواسطة الضرائب جرى تحصيله عن ستة شهور مقدماً ، وفى ربيع ١٨٧٧ بدأنا نسمع لأول مرة أن "القلاقل التى حدثت مؤخراً فى الصعيد قد تفاقمت بسبب الضرائب المتصاعدة التى اضطر أن يقمعها (إسماعيل) باستخدام قوات الجيش[٨] ." وبدأ وكلاء القنصل البريطانى فى الأقاليم يبلغون فى تقاريرهم بانتظام عن حالة الفلاحين منذ عام ١٨٧٨ ، وتحتوى التقارير التالية لها فى أغلب أجزائها على موضوعات كالتى ذكرناها تواً ، كانت الحكومة تزيد الضرائب على الفلاحين بقسوة لتواجه التزامات الديون ، واستجاب بعض الفلاحين المتضورين جوعا لذلك ، بالثورة ، أو تحولوا إلى أعمال اللصوصية وقطع الطرق . وكانت البيئة الزراعية فى الصعيد بشكل خاص لا تسمح إلا بزراعة محصول واحد فى العام وبالتالى صار وضعهم على هامش الوجود ، وفى إطار الضرائب الباهظة لم يكن أمامهم من سبيل سوى الاتجاه إلى أعمال السلب وقطع الطرق فى هذه المناطق .

وتجلت رداءة أداء إسماعيل كما تلقتها أوروبا المبتزة فى رسائل مختلطة ضمن برقيات القنصل فيفيان المرسلة إلى لندن ، إذ كتب منفعلا يقول كيف أن مصر طيلة ٨ شهور كانت تدفع فواتيرها بدقة وفى المواعيد ، وأنها سددت بالكامل قيمة قسائم نصف عام من الدين العام (وهو صنف واحد فقط من الديون) ، البالغ قدره ٢,٠٩٤,٩٧٥ مليون جنيه ، المستحقة السداد فى ١٥ يوليو ,١٨٧٧ وخفف فيفيان من إشادته بالوالى ، رغم هذا ، معرباً عن مخاوفه من أن إسماعيل حقق هذه النتائج فقط من جمع الضرائب مقدماً ، بإجبارهم على بيع المحاصيل مبكراً عن موعدها ، ورافعا من قيمة المتأخرات فى رواتب الموظفين فى الجهاز الإدارى [٩] .

أما آليات "المحن الشائعة" التى أصابت الفلاحين فقد رصدها رصداً دقيقًا المسئول القنصلى البريطانى بروج ، فيقول "جاء عمر باشا لطفى المفتش العام للصعيد

إلى القاهرة فى عطلة دينية وأبلغ عن الحالة البائسة التى يكابدها الفلاحون ، إلا أن الوالى أمره بالعودة فى الحال إلى محل عمله للمساعدة فى جمع الضرائب ، وذهب إلى الريف ليستولى على أملاك من فات أوان استحقاق الضرائب المفروضة عليهم ، وعندما رجع وفى يده مبلغ لا بأس به من المال وفى جعبته مزيد من القصص المروعة عن العسر والشدائد التى يعانيها الفلاحون ، بعثه إسماعيل على وجه السرعة إلى الحقول من أجل جمع ٦٠ ألف جنيه إضافية ، وأوضح بروج أن المفتش العام طاف فى القرى مصحوباً بعدد من الأفراد بإمكانهم على الفور شراء ماشية الفلاحين المتأخرين عن سداد الضرائب أو محاصيلهم أو الدواجن أو أى شئ له قيمة مثل الزخارف والزينة ، لتحويلها إلى أموال نقدية ، وإذا اعترض الفلاح أو حاول إخفاء مواشيه ، يجلد بالكرباج ويرغم على بيعها بأى شكل كان (١٠) . ويوضح عدد كبير من شهود العيان أن سلطات الأقاليم قامت بجلد عمد القرى كوسيلة لحفزهم على استخلاص الأموال النقدية المحددة من قراهم . ويقوم عمدة القرية بالتالى بجلد الفلاحين ، وكان الكرباج المصنوع من جلد الجاموس بصفيره الحاد تعبيراً عن تصميم الدولة على استخلاص النقود .

فى أواخر عام ١٨٧٧ أكدت مصادر بريطانية فى أسوان والأقصر على مخاطر السفر فى صعيد مصر بسبب عمليات السلب وقطع الطرق من الفلاحين ، خاصة بين سوهاج وجرجا ، حيث كان بعض الفلاحين يمضون يومين أو ثلاثة أيام متصلة دون طعام ، وواصلت الحكومة فى مناطق إسنا وأسوان إجبار الفلاحين على بيع ماشيتهم بأسعار بالغة التدنى ، ويضرب بالفلقة من يمتنع عن سداد الضرائب . ومع ذلك استطاعت فرق الفرسان البالغ عددها ٢٠٠٠ جندى والمرسلة من القاهرة خلال جولاتها على ضفتى نهر النيل ، أن تخفف قليلا من عدد السرقات بالإكراه والهجوم على القوارب . وعلى الجانب الآخر، بقيت المناطق شمال قنا "عرضة باستمرار لغارات اللصوص من الأهالى" .

وعانت القرى فى الوجه البحرى من الضرائب الباهظة بطريقة مماثلة ، وهو ماأدى فى عام ١٨٧٨ إلى تفجر الغضب بين الطبقات الأخرى بخلاف الفلاحين البسطاء ، وانتهز الأوروبيون وأبناء الشام مقرضو الأموال ، فرصة احتياج الفلاحين لأموال يدفعون منها مقدما الضرائب المفروضة عليهم ، وتمتعوا بوضع أتاح لهم على نحو متكرر فرض الحبوسات على أراضى الفلاحين وفاءً لدين زهيد ، ومن مدينة طنطا

بالدلتا فى عام ١٨٧٨ كتب كار Carr نائب القنصلية البريطانية قائلا "من الشائع أن تسمع اللعنات تنصب على الخديو ومسئولى الحكومة بشكل روتينى" ، بواسطة أعيان القرى والقضاة الشرعيين والقضاة والفلاحين ، الذين كانوا يعترضون سواء على الطريقة التى يتم بها جمع الضرائب أو على العدد الهائل من المطالب غير المنتظمة المفروضة عليهم بالإضافة إلى الضرائب القانونية (١٢) . وكتب وكيل تجارى إنجليزى كان فى بعض أعماله بالدلتا فى تقرير له إلى فيفيان يقول : " أنه وجد فى مختلف الأقاليم التى يزورها حالة من الاستياء والسخط تنتشر انتشارا عظيما وتنذر بأوخم العواقب بسبب الإجراءات المتشددة التى تتبناها الحكومة لفرض دفع القسيمة الأخيرة عن طريق جمعها مقدمًا عن ضرائب العام بأكمله... وهو لم يسمع أبدا من قبل مثل هذا الانتقاد الحاد والعلنى لأعمال الخديوى وحكومته الصادر من كافة طبقات السكان بمافيهم حتى مسئولين بالحكومة" (١٣) . ونستطيع أن نخمن لم استبعد فيفيان عبارة "بأوخم العواقب" من رسالته وكان قد كتبها فى المسودة ، ولكن فى ضوء الأحداث التى انطلقت فى نصف العقد التالى ، فقد كانت كلماته الأصلية عن هذه المعلومات أكثر مصداقية ، وبدون هذه العبارة فإن رسالته تقرأ كمجرد انتقاد لتكتيكات إسماعيل ، وليست كتحذير من ثورة محتملة .

واصلت الحكومة طلباتها بزيادة الضرائب على فلاحي الصعيد حتى عندما اشتدت المجاعة هناك فى صيف ١٨٧٨ عقب سلسلة من عدم انتظام مياه النيل ، وفى أوائل ١٨٧٩ وجد مبعوث خاص للحكومة المصرية أن التضور جوعًا ساد بين العجائز والأطفال ، ذكوراً وإناثًا ، فى مدن الصعيد بسوهاج وجرجا ، ومبعوث آخر كتب فى تقريره أن "عدد من لقوا حتفهم من الجوع الناجم عن الاحتياج للطعام الكافى لا يقل بأى حال من الأحوال عن عشرة آلاف ... وأضاف أن هذا جميعه نتيجة مباشرة للفقر المتصاعد من المغالاة فى الضرائب (١٤) " ، ولجأت مجموعة مابين خمسين إلى ستين فلاحًا فى المنطقة الواقعة بين المدينتين إلى أعمال الشغب بسبب الضرائب الباهظة ، وسعوا لأن يجذبوا إلى تمردهم عددا آخر من الساخطين على الرسوم الحكومية ، وبشق الأنفس استطاعت الحملات العسكرية الحكومية أن تقمعهم بسبب تكتيكاتهم فى حرب العصابات (١٥) ، وباستعادة الأحداث وتأملها ، يتضح أن المشكلة ترجع فى جانب منها على الأقل إلى تضاعف عدد السكان من ١٨٠٠ حتى ١٨٨٢، الذى جعل الفلاحين أكثر عرضة لتأثيرات الجفاف والقحط والمغالاة فى الضرائب .

وعلى الرغم من أنه لم تحدث ثورات فعلية في الوجه البحرى ، فإن القحط وسداد الضرائب عن عام كامل مقدماً في أقاليم مثل القليوبية ألحق بالفلاحين أضراراً فادحة . وغالبا ماكانوا يبيعون بالأجل محاصيلهم النقدية بنصف الثمن ، من أجل الاستجابة للمطالب الضريبية ، ولذلك لجأوا للاستدانة ببساطة ليستمروا فى فلاحة أراضيهم ، بفائدة تصل إلى ٥٪ شهرياً . ولم يكن مستغرباً أن تعانى القليوبية من شيوع الجريمة على نحو غير معتاد فى صيف ١٨٧٩ ، وهجر صغار الملاك أراضيهم للعمل كأنفار باليومية لدى الأوروبيين والنبلاء ، فقط من أجل الهروب من الضرائب التى يطالبهم بها عمد القرى لمصلحة الدولة ، ويبدو أن تشكيل مجلس نظار جديد أكثر وطنية فى ربيع ١٨٧٩، ونظام جديد تماما فى ذلك الصيف ، لم يوفر للفلاحين دافعى الضرائب أى مخرج ملموس للأحوال (١٦) .

ومن العسير معرفة كيف يمكن التفكير فى اللصوصية الفلاحية فى عام ١٨٧٩ سوى أنها لصوصية اجتماعية من النوع الذى وصفه إريك هويسباوم Eric Hobsbawm(١٧) . فعصابة اللصوص التى قطعت الطريق بين سوهاج وجرجا كانت تعبيراً بليغاً عن العدالة الاجتماعية ، فقد أخذت على عاتقها عهداً بتوحيد أولئك الفلاحين الذين يعانون الاضطهاد من ضرائب الدولة الباهظة والمعاملة الوحشية التى يتعرض لها الشعب . فإجراءات تحصيل الضرائب التى طبقها إسماعيل أثارت حفيظة الجميع فيما عدا النبلاء ، الذين تمتعوا بالإعفاء من الجبايات غير المنتظمة ومن الجلد والإذلال . قام إسماعيل بإرسال الحبوب إلى الصعيد لمواجهة المجاعة المتفشية هناك ، لكن اتضح أن توزيعها لم يكن عادلا ، وأنه على أية حال استمر يأمر بتحصيل الضرائب مقدماً من ملاك الأراضى ، وأضيفت أساليبه فى جمع العائدات على نحو لا يمكن تجنبه إلى قسوة المجاعة ، مستنزفا احتياطيات الثروة الحيوانية ، وجعل صغار ومتوسطى الفلاحين يساقون قهراً إلى الإغراق فى الديون ، ففى الصعيد ، حيث كانت قبضة الحكومة واهية ، نجح بعض الفلاحين فعليا فى حشد الناس للثورة ضد الضرائب ، مستخدمين السلاح ضد الدولة ، وفى الوجه البحرى ، حيث تستطيع الحملات البوليسية أن تعمل بسهولة أكثر ، تحول الفلاحون البؤساء إلى السطو على البيوت ليلا ، كما عانت مدن الأقاليم مثل دمياط وطنطا وجرجا وسوهاج بالإضافة إلى المناطق النائية نتيجة للضرائب الباهظة ، كل هذه الأحداث فاقمت من حدة الصراعات بين كبار ملاك الأراضى من جانب ، وصغار الملاك من الجانب الآخر ، وبالنسبة للبعض ، كان

نظام الضرائب الجديد مصدراً للإزعاج إلا أنه كان محتملا ، غير أنهم غالبًا ماكانوا يتعاونون بحمية فى تحصيل العائدات التى يسعى إليها إسماعيل ، أما للآخرين ، فقد ألقت بهم الضرائب صرعى الخراب والبؤس ، وأخذ هذا الاستقطاب فى التزايد بعد خطة ١٨٨٠ الخاصة بإلغاء تخفيضات الضرائب الممنوحة فى أوائل سبعينيات القرن ١٩ لأعيان القرى الذين دفعوا من قبل ضرائب تعادل ٦ سنوات دفعة واحدة ، ولتخفيف تكاليف الدفع مرة واحدة ، تم منح أعيان الريف والفلاحين الأغنياء نوعًا من المعدل المنخفض للضرائب الذى يتمتع به فعليا النبلاء العثمانيون والشراكسة على إقطاعياتهم المميزة ، وفى ذلك الحين سحب توفيق هذا الامتياز من الطبقة المتوسطة الزراعية ، مؤكدا على الامتيازات الطبقية والعرقية للملكيات طويلة الأجل ، ودفعهم بعيداً عن إقامة أى تحالف مع النبلاء ، بل فى اتجاه الفلاحين المتوسطين والصغار بمصالحهم المالية . ونظراً لأن سداد مبلغ "المقابلة" منح أيضا للملاك الفلاحين حقًا شرعيًا أقوى فى أراضيهم ، فلعل إلغاء الحكومة المتبجح لفوائدها أثار لديهم تساؤلات عن مدى قدرتهم على استعادة أملاكهم ، ومع ذلك جاء دور أعيان الريف والفلاحين أقل وضوحا أثناء الثورة فى ١٨٨١ - ١٨٨٢ عما قام به عمال المدن ، والآن لننتقل إلى دراسة الظروف فى المناطق المدنية .

الموت والضرائب

فى أوساط المدن كانت قضيتا الضرائب وقيام الحكومة بتسديد ما عليها مقابل تنفيذ مشروعاتها سببًا لاحتمال اندلاع الصراع بين طوائف الحرف والدولة ، وكلاهما أثرا بدرجة خطيرة على معيشة طبقات العمال فى هذه الفترة ، وفى سبعينيات القرن ١٩ قاسى سكان المدن من فرط الضرائب . فأولا ، كان على الذكور من جميع المدن الكبيرة سداد ضريبة "الميرى". وتعين على بعض العمال ومعظم الفلاحين المصريين سداد زكاة "العشر" ، وأيضًا استطاعت الدولة جباية ضريبة اختيارية على الأفراد تسمى الفردة . وكان أعضاء الطائفة يضطرون لدفع رسوم على تصريح مزاولة مهنهم . كما كانت الطائفة مسئولة عن سداد ضريبة على دخل الطائفة ، الويركو ، التى كان يستقطعها شيخ الطائفة من أجور عمال المياومة (الأنفار) . فى الواقع ، كان على جميع الذكور الذين لا يملكون أرضًا أن يدفعوا الويركو ، بمافيهم الفلاحون الذين يشتغلون باليومية ،

بمعدل ٢٠٠ إلى ٣٠٠ قرش فى السنة على الرأس فى أواخر سبعينيات القرن ١٩ . وكان أصحاب الحوانيت ومالكو المنازل التى يقطنونها أو لمبان أخرى مسئولين عن دفع ضريبة سنوية عن العقارات ، كما فرضت الدولة ضريبة إجبارية على الملح ، بإرغام الأفراد على شراء كيلة الملح بمبلغ ٢٢ قرشا (الكيلة تساوى ١٧ رطلا تقريبًا) (١٨) . وبالتالى يصبح المواطن المصرى الذى ينتمى إلى طائفة مسئولا عن سداد عدة أنواع من هذه الضرائب ، والأسوأ من هذا ، أخذت معدلات الضرائب بكل أنواعها فى الارتفاع الصاروخى منذ نحو عام ١٨١٧، حيث قام أحيانا حكام الأقاليم باختيارهم بمضاعفتها أو حتى تحصيل ثلاثة أمثالها فى نفس العام ، وتراكمت لحد كبير على مدى هذين العقدين الضغوط التى لا فكاك منها بسبب مدفوعات الديون النصف سنوية لأوروبا ، الأمر الذى أسفر عن إشهار إفلاس البلاد فى ١٨٧٦ مما أفضى إلى عجز هائل فى موازنة عام ١٨٧٨ ، وبالرغم من أن الفلاحين فى القرى تحملوا أسوأ زيادات الضرائب الطاحنة ، فإن أعضاء الطوائف قاسوا الأمرين أيضًا .

عانت الطوائف العاملة فى مجال البناء والتشييد أشد المعاناة من المتأخرات المستحقة السداد مع مدفوعات الحكومة على رسومهم ، وكان لنظارة الأشغال العمومية صلة خاصة بهذه الجماعات ، غالبًا ماكانت تستخدمهم فى العمل بالمشروعات الحكومية ، والنقطة الهامة هنا هى أن تلك الطوائف التى تنفذ عدداً كبيراً من التعاقدات مع الدولة تشغل من الناحية التنظيمية نفس الموقع الذى تشغله البيروقراطية المدنية والجنود ، نتيجة كونها دائنة للحكومة بمستحقات كبيرة تأخر دفعها ، هذا الظلم المشترك أيضًا أدى فعله كمصلحة مشتركة ، حيث ساعد على خلق رابطة سياسية بين الجيش الساخط وطوائف المدن مثل طوائف الجزارين وتجار الخيول ، كما سوف نرى فيما بعد .

فى خمسينيات القرن ١٩ وأوائل الستينيات حددت الحكومة أن يتم تحصيل الضرائب على الطوائف والعقارات كل ثلاث سنوات ، ومع ذلك فإن التأرجحات الاقتصادية الناجمة عن إيرادات القطن مابين الازدهار والانكماش ، جعلت مثل هذه الفترة الطويلة لعمليات تحديد معدلات الضرائب لا تناسب خزانة الدولة ، وطالب المجلس الاستشارى لإسماعيل بتحديد معدلات جديدة للضرائب على الطوائف كل عام ، طبقا للأرباح المحققة فى العام السابق ، كما تم اتخاذ خطوات تكفل للعمال الذين ينتقلون موسمياً بين مراكز الأقاليم والمدن الكبرى ألا يقعوا ضحية لإجراءات مصلحة

الضـرائب ، أو ينتـهى الأمـر بأن يدفـعـوا فـقط أدنـى ضـريبـة إقليـمـيـة [١٩] ، وأمكن للمسئولين أن يعبروا عن إخلاصهم حول أساليب تطبيق التقديرات الجديدة ، فى نهاية ستينيات القرن ١٩ أنشأت الحكومة سلسلة من الفنارات لهداية السفن فى إبحارها من الشواطئ المصرية ، وتم فرض ضريبة على كل الحاويات ناقلات البضائع والمسافرين المساعدة فى تحمل نفقات البناء والصيانة ، إلا أن ناظر البحرية مضى أبعد من ذلك ليفرض ضريبة على القوارب الصغيرة التى تبحر فى النيل ويستخدمها صيادو الأسماك ، ففى يونيو ١٨٧١ تقدم بعض صيادى الأسماك بشكوى مريرة بأنه إضافة إلى زكاة العشر الإسلامية وضريبة الويركو للطائفة تعين عليهم أن يدفعوا نابوليان كل سنة ، برغم الفقر الذى يعانونه وحقيقة فإن قواربهم الصغيرة المخصصة للصيد لا تستخدم فى النقل التجارى ، وقد دافع ناظر البحرية عن فرضه للضريبة الجديدة عليهم باعتبارها فى إطار القانون [٢٠] .

وأحست الطوائف بأنه فى الفترات السابقة ، سواء من خلال العرف أو القانون ، كانت معدلات الضريبة ترتبط بالأرباح ، لكن نظام الوالى إسماعيل لم يضع تلك النسبة فى الاعتبار بفرض الجبايات الاعتباطية الآخذة دومًا فى الارتفاع ، لذلك أصبح الاقتصاد العرفى المتعلق بالضرائب يتسم بالفساد ، وأكدت طائفة صناعة أقفاص الخضر أن معدلات الضرائب تحدد عادة طبقا للأرباح التى تقدرها الإدارات الحكومية : "يتعين تقدير ضرائب الطائفة طبقا لمستويات الدخل (أى ربط الويركو بدرجة الاكتساب)" [٢١] . ومع ذلك كانوا يعتقدون أن السلطات تختص طائفتهم بسوء المعاملة . وقالوا إنه بالرغم من أن الطائفة على شفا الهاوية وأن أفرادها يعيشون فى فقر مدقع ، فإن معدلات ضرائبها المحددة بالغة الارتفاع ولا تستند إلى أرباحها المقدرة ، بطبيعة الحال كان قادة الطائفة يضعون توقيعهم على السجل الضريبى وفى اعتقادهم أن التقديرات ستكون تبعًا للأرباح حسب تأكيدات الرئيس (بسر معمار) ، غير أنهم يقولون فى أسى بأن هذا لم يحدث بأى حال من الأحوال .

وتقدمت الطائفة بالتماس إلى مجلس نظار الوالى ، الذى أمر المحافظ بتقديم تقرير عن النزاع ، فى نفس الوقت جرى احتجاز أعضاء الطائفة بالنظارة حتى يتم السداد ، وكانت التقديرات قد حددت ١٢٥ قرشا على كل عضو سنويا ، رغم أن العائد اليومى لكل فرد كان نحو ١,٢ قرش (بمعنى معدل ضريبى يبلغ نحو ٢٩٪ على إجمالى الدخل ، بالنسبة لهذا التصنيف الضريبى فقط) ، وأكدت الطائفة بأنها ببساطة

لا يمكنها سداد ما هو مطلوب منها ، حتى لو باع جميع أفرادها كل أصولهم الرأسمالية ، وطالبوا أن يتم تقدير الضريبة عليهم وفقًا للإجراءات التنظيمية ، التى تحدد معدل الضريبة طبقا لأرباح الطائفة ، وفى إجابتها رفضت محافظة القاهرة أن تلين ، مصرة على أنه تم استدعاء شيخ الطائفة ومعه ١٧ فرداً من كبار قياداتها إلى مركز البوليس ، حيث نوديت على قائمة الأعضاء وأعلنوا موافقتهم على جباية الضريبة ، كما هى مقررة ، أكثر من هذا ، وفى حضور كبار التجار، وقع جميع الـ ١٨ عضواً على أوراق تقديرات الضرائب [٢٢] .

عندما كانت الدولة لا تستطيع توسيع قاعدتها الضريبية عن طريق إيجاد طوائف جديدة لتحصيل ضرائب منها أو فرض ضرائب جديدة ، كانت تلجأ إلى استراتيجيات أخرى مثل زيادة الضرائب القائمة وإيجاد أساليب للتحصيل أكثر من مرة ، ولقد احتج تجار البلح عام ١٨٦٨ على أنهم اضطروا لدفع رسوم الدخولية عندما جلبوا البلح من الواحات إلى القاهرة ، لكنهم إذا أعادوا تصدير نفس البلح إلى الاسكندرية ، أصبحوا مطالبين بسداد رسوم دخولية أخرى ، واقترحوا بأن يصدر البوليس لهم إفادة (بياناً) بالسداد ليتيح لهم أن يتجنبوا دفع الضريبة مرتين [٢٣] ، كذلك أصبحت الحكومة باردة إلى أقصى حد حيث تماطل فى دفع مستحقات الطوائف عن الأعمال التى تطلبها منهم ، تاركة الكثير منها ساخطين عليها وهم دائنون للحكومة لسنوات ، وهذه المشكلة أثرت على قطاع عريض من قوة العمل ، حتى الخياطين الذين يصنعون الغطاء الاحتفالى للكعبة (الكسوة) ، الموقع المقدس بمكة ، ثارت المتاعب بينهم وبين الحكومة عند مكافأتهم عن عملهم عند تجهيز الكسوة فى عام ١٨٧٩[٢٤] .

فى ١٨٧٦، أشهرت مصر إفلاسها ، ما إن أعلنت عن عدم قدرتها على الاستمرار فى سداد مديونياتها الخارجية المتعاظمة ، وكرد فعل ، ونتيجة لأن الأزمة بشكل خاص أثرت على أصحاب السندات الأوروبيين ، أنشأ الفرنسيون والبريطانيون صندوق الدين للإشراف على الميزانية المصرية ، واقتضى هذا أيضًا تعيين اثنين من المسئولين الأوروبيين فى مجلس النظار النوبارى عامى ١٨٧٨ و١٨٧٩، تنحصر مسئوليتهما الأساسية فى مراقبة الميزانية ، وغالبًا ما أتاحت الميزانية المعاد هيكلتها لمصر الاستمرار فى تلبية التزاماتها ، فقط عن طريق زيادة الضرائب على عامة المصريين زيادة لا رحمة فيها ، وفى سبعينيات القرن ١٩ كانت معاناة مناطق المدن فقط أقل قليلا من الآلام التى تكبدها سكان الريف بسبب الضرائب الباهظة ، إلا أن الاستجابة

للمغالاة فى معدلات الضرائب فى المدن الكبرى ، اختلف اختلافًا كبيراً من بعض النواحى عن مدن وقرى الأقاليم ، كان لدى إسماعيل قوات بوليس محنكة فى جميع المدن الرئيسية ، وكان أمام سكان المدن الساخطين من الناحية الأساسية فرصا أقل لإثارة عصيان مسلح فى مواجهة النظام الضريبى عما يفعله الفلاحون فى التلال الصحراوية بالصعيد ، ولجأت الطوائف ، الأكثر تنظيماً بحكم أنها كيانات متحدة عن الفلاحين ، إلى كتابة العرائض والالتماسات والاحتجاجات الحادة بدلا من العصيان المسلح ، بطبيعة الحال ، من الممكن ألا ترتفع الضرائب على سكان المدن بنفس القدر الواقع على سكان الريف ، ومع ذلك ، فإن زيادات الضرائب جعلت التجار المصريين والصناع المهرة يتحولون عن ولائهم للدولة بوضوح بأساليب جديدة . ألم تكن هناك وسيلة أخرى بخلاف الجلد بالكرباج ، والضرب ، وإيداع السجون بقادرة على استخلاص ضرائب الحكومة من التجار والتى حطت من كرامة البرجوازية التقليدية ، فقد جاءت الضرائب العالية الجديدة لتسلب الامتيازات القليلة التى كانت تتمتع بها هذه الفئات الثرية .

فى عام ١٨٧٨ أرسل خمسة وخمسون تاجراً مراكشيًا شكوى طويلة إلى مليكهم حسن عن المعاملة التى تلقاها طبقات التجار فى مصر ، وأحيانا يتحدثون عن أنفسهم كشخص ثالث ، حيث كتبوا :

"إنهم يعيشون فى أرض مصر فى أدنى درجات الانحطاط والهبوط على أيدى حكامها وتابعيهم يقاسون اللعنات ويواجهون الإهانات والضرب والسجن بسبب مقتضيات العوائد المطبقة عليهم فى مصر ، وهذه تشمل سداد ضرائب سنوية باهظة مفروضة على بعضهم ، وبخاصة الفردة ، وعلى آخرين وبالذات رسوم التصاريح (ورقة التشبيه) ، بالإضافة إلى أولئك الحكام المسئولين عن شئون البلاد . ولهذا السبب ، فهم بحاجة إلى مقدار كبير من المال ، ولا يستطيع عدد كبير منهم أن يدفعه ، أو حتى جزءا منه ، وينبغى على جنابكم أن تعلموا أن أغلب المغاربة الذين يعيشون فى مصر فقراء ، فأسعارها مرتفعة ، وأسواقها لا تحقق أرباحًا على الإجمال ، ويسود فيها الركود الاقتصادى وكسب المعايش هنا مشروع لا يجلب سوى العدم ، والشخص العاقل الحصيف لا يستطيع سوى الحصول على الضروريات ، وبالكاد يتمكن المرء من كساء نفسه وكساء أطفاله ، وعندما نقر بذلك للحكام المحليين يسبوننا ويضربوننا وحتى أحيانًا يسجنوننا[٢٥] ".

لم يحصل التجار المسلمون المغتربون ، على عكس المسيحيين الأوروبيين ، على إعفاءات ضريبية خارجة عن نطاق التشريع الوطنى ، وبالتالى فقد عانوا مثل أندادهم من التجار المصريين أبناء البلاد ، وتتفق شكاواهم مصادفة وبوضوح مع الهموم التى يعانى منها كثير من التجار ، دون أستار الغموض التى يمكن أن يستخدمها أحد أبناء البلاد فى التماسه ، ولا نستطيع الإجابة على كم كبير من الأسئلة اعتماداً على مثل هذه الالتماسات ، من نوع ماهى نسبة الدخل التى يدفعها التاجر أو الصانع الماهر للضرائب فى سبعينيات القرن ١٩ (قدرها إبراهيم المويلحى بنحو ثلاثة أرباع لبضع أنواع التجارة) ، أو ماهى النسبة الفعلية لرجال الطوائف الذين تعرضوا للجلد بالسياط أو أودعوا السجون بسبب انزلاقهم فى هاوية الفقر وأثبتوا عدم مقدرتهم على مواجهة التزامات الضرائب ، إلا أن الالتماسات تشرح ببراعة العادات المتبعة التى تصف بها الطوائف عالمها ، والوسيلة التى يرسمون بها مظالمهم ٠

غزت المطالبة بالضرائب كل مكان حتى صالات امتيازات الأغنياء ، إذ عبر رئيس التجار فى القاهرة (سر التجار) ، محمد بك العطار ، عن فجيعته من إلغاء الحكومة للإعفاء الضريبى الذى ظل طويلا مرتبطاً بمنصبه ، عند تعيينه فى هذا المنصب ، طالب بإعفائه من الضرائب أسوة بأسلافه ، غير أن ناظر الداخلية أوصى بأنه فى ظل الظروف المالية لمصر يتعين عليه سداد ضريبة الطائفة على الأقل عن الوقت الراهن . وأذعن العطار ، غير أنه اشتكى من أن الإعفاء السابق كان مقصوداً به تأكيد الشرف الكبير الذى يناله منصب رئيس التجار ، والتمس أن ترجع الحكومة إلى سابق عهدها بهذا الخصوص (٢٦) ، والمصاعب المالية التى نجمت عن أزمة الدين كان لها آثار جانبية حيث طرحت تساؤلات عن امتيازات النبلاء والبرجوازية المحلية، أكثر مماحدث فى فرنسا قبل ثورتها مباشرة.

كذلك أحس صاغة الذهب وصاغة الفضة بأنهم مستهدفون ، ليس فقط لضرائب جديدة ، بل إلى ضرائب مضاعفة ، فقد كتبت مجموعة من ١٢١ صائغا للمعادن النفيسة التماسا إلى الوالى إسماعيل فى أوائل عام ١٨٧٦ (٢٧) ، قالوا إنهم يمارسون المهنة منذ طفولتهم وعلموها لآخرين . وعندما قرر المجلس المخصوص أن يفرض ضريبة محلية نسبتها ٢,٥٪ على كل البضائع المباعة من خلال الوسطاء ، سواء فى سوق خان الخليلى أو فى النحاسين ، أو فى سوق الصاغة أو تلك التى لدى صاغة الذهب ، فإن الصاغة انصاعوا لهذا ، وبالإضافة للضريبة المفروضة فى ذلك القرار ،

فإن المسئول عن الضرائب البلدية فرض من تلقاء نفسه زيادة أخرى ، كما أنه خصم ١٪ عمولة للوسيط (السمسار) الذى ينهى الصفقة ، وقال الصاغة إنهم أذعنوا لهذه الضرائب أيضًا فى حينه .

مع ذلك ، ففى تلك الآونة قام نفس مسئول الضرائب بابتداع ضرائب خاصة على طائفتهم بمفردها ، لم يفرضها على أى طائفة أخرى حتى الجواهرجية . وهذه الضريبة نسبتها ٣٪ تم حسابها على أنواع جديدة من المشغولات تباع للمشترى بدون وساطة من سمسار ، وحتى المواد الخام التى تم منها تصنيع هذه القطع كانت من خامات ذهبية وفضية قديمة مباعة من سماسرة ، والتى سبق وتم سداد ٢,٥٪ ضريبة على تجارة السمسرة فعليًا ، وإذا حدث وأجروا تحديثًا فى موضتها بإضافة أجزاء جديدة ، يتعين عليهم دفع دمغة مصوغات بنسبة ٣٪. وعندما تدفع كل الضرائب السابقة التى صدرت بها مراسيم ، لا تتعدى العائدات الإجمالية على قطعة المجوهرات هذه نسبة ٣٪، جزء منها يدفع لرئاسة الطائفة ، والجزء المتبقى لتوفير العيش للصائغ وأسرته ، أضف إلى هذا ، أن معيشتهم كانت تعتمد فى ظل هذه الظروف على رأسمال سريع من تجارتهم الجديدة ، وإذا ضرب الركود السوق ، تآكلت أرباحهم واضمحلت تجارتهم ، وإضافة إلى كل هذا ، إذا أصرت الحكومة على تحصيل ضريبة مستقلة على تجارة المبيعات ، ففى هذه الحالة ستكون قد أتت تمامًا على كل أرباح الصاغة . وبالتالى سيحرمون من مصدر رزقهم ويجبرون على الانتقال إلى وظائف أخرى . وكتبوا إنهم يعلمون أن عدالة الوالى لن تسمح له بأن يرى طائفتهم تنحدر إلى هذا المصير .

كما تقدم صاغة الذهب بالاسكندرية بالتماس مماثل ، وفى انعطافة جديدة بعث صاغة الذهب بنسخة من التماسهم إلى الصحفى الراديكالى المغترب يعقوب صنوع فى باريس لنشرها فى صحيفته أبونظارة زرقاء [٢٨] ، وهذه الخطوة تدل على اتجاه خطير نحو تحلل العادات المهذبة المتبعة ، التى تصاغ بها الالتماسات بلغة منمقة متذللة ، وتبقى شأنًا خاصًا بين المضطهد والدولة ، كان نشر التماس الصاغة فى باريس يعنى توريط الحكومة وإحراجها من خلال توزيع واسع النطاق بين العامة لشكوى عن الظلم .

وقد قدم متحدث رسمى باسم نظارة الداخلية فى ١٨٧٧ تفسيرًا غريبًا للضرائب الجديدة ومضاعفة الضرائب على الصاغة ؛ أعادت التأكيد بمقتضاه على شرعية وملاءمة الخطوات التى اتخذتها السلطات البلدية ، قائلا إن لديهم كل الحق فى فرض

ضريبة على الصاغة والجواهرجية فى هذا الإطار ، زد على هذا ، قول الناظر إذا كان المجلس البلدى بالقاهرة لم يستمر فى فرض ضرائب على كل من بضائع الذهب والفضة المباعة من خلال الوسطاء أو المباعة بشكل مستقل ، فإن "المجلس البلدى المذكور أعلاه سيبرهن على عدم قدرته على عمل الإسهام المطلوب للجنة الدين كما هو صادر فى مرسوم الوالى" (٢٩) . وأكدت الوزارة على أن الصاغة والجواهرجية حاولوا التهرب من الضرائب المقررة بشكل مناسب ، وحثوا على استمرار أعمال الابتزاز ، مع هذا ، فإن اللغة المستخدمة توضح أن الضرائب لم تخصص لأى مقتضيات محلية بالقاهرة أو الاسكندرية ، بل فرضت لمساعدة الحكومة على تجنب أى تقصير فى مدفوعات الديون للدائنين الأوروبيين .

الأزمة السياسية لعام ١٨٧٩ التى أدت إلى وصول توفيق وبروز رياض كرئيس نظار أوتوقراطى ذى قبضة حديدية أسفرت عن انهيار فعلى سريع لشكاوى الطوائف حول فرط الضرائب الموجهة إلى المجلس البلدى للقاهرة ، ففى خريف ذلك العام أكد كل من باعة الأدوية (الصيادلة) والجزارين والتجار ، والحانوتية والصباغين ، وتجار الزيوت ، والدخاخنية ، والحمارين ، وكثيرون غيرهم أنه تم فرض ضرائب ظالمة عليهم (٣٠) . بطبيعة الحال ، كانت الطوائف تتقدم بشكاوى متكررة بانتظام حول الضرائب ، إلا أن السجلات السابقة فى هذه السلسلة لا تتضمن قدراً كبيراً من الرسائل المتبادلة بخصوص هذا الموضوع ، والمرجح أن الآمال السياسية والاقتصادية التى حلقت بارتقاء خديو جديد للسلطة قد تهاوت على يد توفيق ورياض ، اللذان واصلا عصر العمال والفلاحين وابتزازهم لصالح الدائنين الأجانب ، حتى إسماعيل ، عند توليه السلطة ، أعلن عن إجازة ضريبية لمدة عام واحد بالنسبة للطوائف ، أما توفيق فقد خيب الآمال من البداية فى أى توقعات من هذا النوع يمكن أن تراود العمال ، وغمروا حكومته بطوفان من الشكايات المريرة .

فى أوائل ١٨٨٠ أذعن توفيق الخديو الجديد وحكومة رياض باشا للطوائف عن طريق تقليل عدد من الضرائب الثانوية الإضافية فى السجلات ، خاصة تلك المؤثرة على مناطق المدن ، وبالتأكيد فقد قابل الجمهور هذا التحرك بالترحيب ، لكن لا ينبغى المبالغة فى فوائده . حيث ذكر ناظر المالية بصورة أساسية فى تبريره للتوصية بهذه الخطوة أن الحكومة أنفقت كثيرا فى تحصيل هذه الضرائب بصورة تفوق قيمتها ، وأنه يستحيل على كثير من الفقراء المدينين أن يسددوا متأخرات الضرائب عليهم (٣١) .

حتى لو كان صحيحاً أن كثيرا من المصريين أو معظمهم لم يكونوا يدفعون الضرائب التى ألغاها توفيق ، فإن إلغاءه لها يمكن أن ينطوى على أثر إيجابى ضئيل على اقتصادياتهم المنزلية ، إنه مجرد إقرار بالواقع ، ومنح البوليس ذريعة وإن تكن محدودة لمضايقة عامة الناس هؤلاء ، تم إلغاء ضريبة الطائفة أو الويركو على الفلاحين المعدمين ، وقال الخديو إن الضريبة العامة الأساسية (الميرى) ، لن يبقى تحصيلها زمنًا طويلاً . إلا أن طوائف المدن ظلت على حالها مسئولة عن سداد الويركو ، والمرسوم الحكومى الصادر عن توفيق لم يشر من قريب أو بعيد إلى خفضها ، وأعرب المراقبون الأوروبيون عن اعتقادهم بأن الحدود القصوى للضرائب الفعلية على طوائف المدن قد انخفضت ، لكن من المتعذر معرفة كيف جرى هذا فى التطبيق (٣٢) . بالتأكيد استمر مسئولو الأقاليم فى مصر الوسطى والصعيد فى تحصيل ضريبة الملح على الرغم من إلغائها المفترض (٣٣) ، نظراً لأن الحكومة أعلنت عن هذه الخطوة فى نفس توقيت اقتراحها بزيادة الضرائب على الفلاحين المصريين الأثرياء بإلغاء امتيازات "المقابلة" ، يبدو أن الدولة كانت تحاول ضمان ولاء جمهور المدن حتى وهى تغامر بإبعاد الريف ، هذا الخفض فى ضرائب المدن قبل عامين ونصف العام من انفجارات العنف المتكررة لجماهير المدن يؤكد الدرجة التى أخذها على عاتقهم فقط سكان مفعمون بالأمل ، نادراً ما حط عليهم اليأس ، فى الثورة على نطاق واسع ، والتحسين فى صورة الضرائب أوضح أن الوضع يمكن أن يتغير ، ونظرا لأن الطوائف مارست ضغطا هائلا على توفيق لخفض الضرائب من خلال التماساتها فى خريف عام ١٨٧٩، فقد توصلوا بوضوح إلى أن تضافر جهودهم المجمعة كان لها تأثير. ولعل نتيجة كهذه شجعتهم على ممارسة نشاط أكبر فى خوض صراعهم حول الهم الأساسى الآخر، ألا وهو المنافسة المتزايدة التى يواجهونها من إعفاء الأوروبيين من الضرائب .

لخص المتحدث الرسمى لنظارة الداخلية فلسفة تحصيل الضرائب المصرية فى أواخر سبعينيات القرن ١٩ بقوله : يستطيع دافعو الضرائب أن يتحملوا ضرائب عالية (فى حقيقة الأمر ، لقد تزايد ثراؤهم على نحو غير معتاد) ، وسداد الديون للقروض الأوروبية المطلوبة منهم ، وباعتراف الجميع ، من العسير التعاطف مع مأزق جماعة غنية مثل صاغة الذهب (حيث رفضت الحكومة بالمصادقة تخفيض الضرائب عليهم فى يناير ١٨٨٠) . إلا أن احتجاجات أخرى وردت من عمال صناعة أقفاص الفاكهة البسطاء ومن صيادى الأسماك من النيل ، واستخدمت الطوائف لغة عبرت عن رأيهم

فى الاقتصاد العرفى للضرائب ، وفى اعتقادهم أنه ينبغى ربط الضرائب بالأرباح . ونظراً لأن الضرائب ارتفعت بمعدل يفوق الأرباح فى سبعينيات القرن ١٩ ، فإن اقتصاد الدولة أصبح على نحو متزايد اقتصادا لا خلاق له ، كانت حكومة الوالى العثمانية منذ فترة قريبة تستخدم الضرائب ببساطة لتجميع الأموال اللازمة للخدمات الضرورية وزيادة وسائل الرفاهية العامة من خلال مشاريع الرى وغيرها من المشروعات ، أكثر من هذا ، كانت تخصص تقريبا نصف أموال الضرائب لرجال البنوك والمستثمرين فى أوروبا ، لحد كبير فى شكل فوائد باهظة على القروض المأخوذة أساسا لتطوير البنية الأساسية . وفقط عن طريق إرضاء رجال البنوك الأجانب وقناصلهم يمكن للطبقة الحاكمة فى مصر - أسرة الوالى وكبار المسئولين فى الإدارة - أن تأمل فى البقاء بالسلطة . وبمجرد أن نمت القروض بهذا المعدل الهائل ، فما هى البدائل المتاحة أمام الحكومة ؟ كان من المحتمل للإعلان الرسمى بتأجيل دفع الديون المستحقة أن يستدعى فرقا عسكرية أوروبية للبلاد ، وكبديل للضرائب العالية استطاع اسماعيل أن يقتفى خطوات عمه سعيد ، حيث سرح الموظفين وخفض قواته العسكرية لدرجة كبيرة ، إلا أن ذلك المسار أيضاً انعطف تجاه الخطر المزدوج المتمثل فى القلاقل الشعبية ، وزيادة تعرضه للهجوم الأوروبى ، علاوة على الانعطاف جانبا إلى الإمبراطورية الأفريقية التى مازال إسماعيل يعلق عليها الآمال ، كان الوالى يتذكر أيام المجد التى نجمت عن ازدهار القطن بحيوية بالغة ليتغلب على اليأس فى محاولة لإعادة تنشيط الاقتصاد والحكومة فى مصر ، وتعين على الفلاحين والصناع المهرة المصريين التضحية كثيراً على مذبح ذكريات الخديو عن الزمن الجميل ، الذى كان قد تلاشى تماما بالنسبة لهم .

أخذت الحكومة الكثير جداً من الفلاحين فى نهايات سبعينيات القرن ١٩ حتى أنها دفعت بعضهم إلى الثورة ، وقادت آخرين إلى السطو على المنازل ليلا وقطع الطرق من أجل تجنب الموت جوعاً ، ولم تكن ضرائبها المفروضة على طوائف المدن شديدة الوطأة تماما لكن من الواضح أن ضريبة الطائفة بمفردها كانت تصل تقريبا إلى ثلث الدخل الإجمالي لعضو الطائفة ، دون ذكر لضريبة الميرى أو ضريبة الرءوس المدنية ، والرسوم التى يسددها لاستخراج تصريح ممارسة المهنة ، والفردة ، بالإضافة لضرائب أخرى ، والجبايات غير المنتظمة . وقد مضى بعض عمال المدن إلى السجن فى سبعينيات القرن ١٩ لعدم قدرتهم على سداد ضرائبهم ، ووجه آخرون اللوم لشيوخ

طوائفهم بسبب الضرائب التى لا طاقة لهم بها وتآمروا على إبعادهم عن رئاسة الطوائف ، وأحيانًا ماتمثل رد فعل الطوائف للضغوط الجديدة عليهم بمحاولة إخفاء الدخل عن الدولة ، عن طريق تشغيل العمال دون تدوينهم فى السجلات .، ومع ذلك كانت السياسات الداخلية للطائفة شديدة القسوة تتيح للمنافسين أن يبلغوا الدولة عن شيوخ الطوائف المتهربين من الضرائب ، وهو مايترتب عليه غالبًا فحص هذه السجلات للتأكد من مطابقتها للواقع ، وبصرف النظر عن محاولات إخفاء الدخل ، فقد حاولت بعض الطوائف الضغط على الدولة من خلال الالتماسات المقدمة لوزارة الداخلية ، إلى حد أنهم نشروا هذه الالتماسات فى الصحافة الخاصة ، والتماس صاغة الذهب المنشور فى "أبونظارة زرقاء" والتصوير اللاذع لإبراهيم المويلحى لحالة الطوائف المنشور فى صحيفة الوطن يشيران إلى تحالف جديد بين الانتليجنسيا والطبقات المتوسطة والصغيرة بالمدن ، ونجاح حملة الطائفة فى خريف عام ١٨٧٩ لخفض الضرائب هى فقط التى تمكنت من إقناع الصناع المهرة والتجار بالمدن من فعالية مثل هذا العمل الجماعى .

فى الفترة السابقة على عام ١٨٨٠، لا يجد المرء دليلا على قلاقل لافتة للنظر بالمدن ترتبط مباشرة بارتفاع الضرائب ، وهو ما يناقض الوضع بالريف ، ربما كان المظهر الوحيد للسخط العنيف هو ماحدث من شجار وشغب مع الأوروبيين سيناقش فى فصل تال ، وتجدر الإشارة إلى أن الأوروبيين لم يكونوا يدفعون ضرائب مدينية للحكومة المصرية ، وذلك بسبب الامتيازات الأجنبية ، وعلى الرغم من أن كبار ملاك الأراضى الأوروبيين كانوا مسئولين عن سداد ضرائب منتظمة على الأراضى ، فإنهم غالبًا ماكانوا يتحاشون دفع الضرائب غير المنتظمة التى كانت تطلب من الفلاحين المصريين ، فى الوقت الذى كانت فيه مصلحة الضرائب تسوغ لنفسها التعامل بوحشية مع الصناع المهرة والفلاحين البؤساء وتجلد بالكرباج حتى الأعيان المصريين أصحاب الامتيازات ، كانت الامتيازات الأجنبية تمنح الأوروبيين حصانة مميزة مغالى فيها . ولعل مشاهد العقاب الجماعى والعدالة المعاد توزيعها قد أخذت تتطور فى مواجهة هذا الظلم ، كان الأوروبيون يتهربون من الضرائب ، لكن ليس من الموت ، لأنه فى صيف ١٨٨٢ سقط منهم العشرات قتلى على يد جماهير المدن الغضبى انتقامًا من غطرسة مكائد القروض والامبرياليين فى المركز .

جماهير المدن وسيطرة الدولة

تغلغل جهاز الدولة القوى فى شئون المدن ، خاصة الطوائف ، على نحو لم يسبق له مثيل إضافة إلى استنزاف العمال دون شفقة ، بسبب عوائد الضرائب . وفرض مسئولو الخديو سيطرة الدولة فى المناطق المدنية الحساسة إما مباشرة على يد الشرطة ، والجواسيس المحليين ، والجيش ، أو بمحاولة اختيار قادة محليين مثل شيوخ الطوائف . ونظرا لأن شيوخ الطوائف عملوا كوكلاء للدولة فى تحصيل الضرائب ، فقد انطوت هذه العملية على فرص مناسبة لانتقاء شيوخ الطوائف القادرين والأمناء لتقليدهم المنصب ، ومن دواعى السخرية أن ترشيد تنظيم الطائفة لم يستمد فقط من تأثير نمو اقتصاد السوق ، لكن ربما بصورة أولية من متطلبات أزمة الديون ، وكانت السلطات الحكومية تطلب من مسئولى الطوائف قبل كل شىء دفع ضريبة الطائفة (الويركو) فوراً وبالكامل ، طبقًا للعدد الفعلى لأعضاء الطائفة ، وما أن يتقاعس شيخ الطائفة فى هذا الأمر ، يصبح عرضة لعمليات التفتيش على أملاكه واحتمالات طرده من منصبه .

أكثر من هذا ، أرادت الدولة من الطائفة أن تؤدى واجباتها دون إثارة أى مشاكل لا لزوم لها داخليًا أو بين أعضاء الطائفة وعملائها . أخيراً ، كانت الطائفة مسئولة عن تخصيص أعمال لعمال المياومة بإنصاف وأن تحصل على الرسوم المحددة عن أشغالهم ، كانت التعاقدات الخاصة التى تبرم بمعدلات أعلى ، أو التهاون عمدا فى عمل معين مقابل أعمال أفضل أجراً ، قد تستدعى شكاوى من عمال المياومة أو فى النهاية تؤدى إلى تدخل الشرطة ، بطبيعة الحال ، تكررت حالات الفساد ، أحياناً بالتواطؤ مع مسئولين حكوميين ، إلا أن طلب الدولة للنقود لتحسين البنية الأساسية ، أو فيما بعد ، نتيجة القبضة الخانقة لدفع الديون حملت الإدارات الأخرى للدولة على أن تداوم على الإشراف ، لتضمن توليد أقصى ثروة من الطائفة من أجل الخزانة ، وقد استلزم هذا الهدف وجود دفاتر تسجيل صحيحة تتضمن عدد أفراد الطائفة العاملين دون خداع أو تمويه حتى لا يمكن إخفاء الدخل ، ويتم بها تدوين أموال الضرائب المحولة للسداد الفورى . والممارسات العامة من جانب مسئولى الطوائف المتمثلة فى سداد ضرائب أقل بادعاء قلة عدد أفراد الطائفة عما هو مسجل فعليًا بالقوائم ، زادت من غيظ وسخط محاسبى الحكومة عليهم ، وتزخر دفاتر سجلات نظارة الداخلية

بحالات الفساد المتورط فيها قادة الطوائف بهذا الخصوص ، والأحكام القضائية التى لا ترحم زادت من غضب قادة الطوائف على السياسات الخديوية .

كان للإجراءات الحكومية تأثير على تشكيلة واسعة من القضايا العمالية ، فحتى فى خمسينيات القرن ١٩، وهى ليست من أوقات التوسع الملموس فى الجهاز الإدارى ، بدأت الدولة تحاول أن تضع ضمن نطاق سلطتها مجالات حياتية لم تكن فى السابق شديدة الإحكام ، وفى عهد إسماعيل تنامى الجهاز الإدارى ومنح المسئولون مزيداً من السلطات ، تشمل على سبيل المثال مفتشى المساكن والصحة ، وزود الطب الحديث المسئولين بأداة غير معتادة وفقا لها يمارسون السيطرة على قادة الطوائف ، أيضاً بادرت الدولة بتجريد شيوخ الطوائف من امتيازات معينة ، لتتولى هى هذه المهام بنفسها ، ربما كان للبلاغة اللغوية عن السيطرة المركزية الشاملة أثرها فى المبالغة فى تقدير مصادر دولة من النظام القديم تحت حكم الولاة ، لكن عيون الدولة ، كما أسماها المعاصرون ، تضاعفت بالتأكيد تضاعفاً عظيماً تحت إسماعيل .

بدأت بعض أنواع تدخلات الدولة فى شئون الطوائف حتى فى ظل سعيد الوالى الضعيف (١٨٥٤– ١٨٦٢) . ففى عهده ، تم إلغاء حق شيخ الطائفة فى فرض غرامة على عمال المياومة فى حالة خرق القوانين أوالنظم وذلك لمصلحة موظفى الدولة . كما أظهر سعيد اهتماما بنظام الدولة فى مجالات حياتية أخرى . وفى ١٨٥٧، لاحظ الوالى أثناء زيارته للمعرض السنوى فى طنطا ، كيف أن ثلاثة أطفال أشقاء لقوا حتفهم من تناول معجون معين اشتراه أبوهم من دكان عطار ، حينئذ أصدر أمراً بأنه من الآن فصاعداً يحظر على أى فرد مزاولة الطب بدون شهادة ممارسة . وتعرض مسئول دينى كبير مثل الشيخ السادات ، أحد مشاهير الصوفية ، للعقاب بسبب إهماله فى تعديل انتهاكات قواعد البناء على أملاكه ، وكان المفتشون قد حذروه عدة مرات بأن يهدم مبنى آيلا للسقوط تحت إشرافه . وعندما انهار المبنى أخيراً على رجل وأرداه قتيلا ، أمرت السلطات الشيخ بدفع تعويض لأهل الضحية . فى ١٨٦٥ قرر إسماعيل تعيين مهندسين معماريين لفحص المبانى المتداعية ، وهى خطوة أثرت تأثيراً مباشراً على طائفة البنائين ، ونالت الصحة العامة اهتماما منذ وقت مبكر ، فقد امتد الطب بشكل رسمى فى فترة إسماعيل حتى إلى المجالات الدينية مثل الحج إلى مكة ، حيث كان يتم حجز الحجاج عند عودتهم فى الحجر الصحى لمدة ٤٠ يوماً ، وكان للدور الإشرافى المتزايد لمسئولى الحكومة على هذه المجالات التى عانت من ضعف التنظيم فيما مضى بطبيعة الحال تأثير على الطوائف [٣٤] .

أما طوائف التجار والصناع المهرة فقد تأثرت عكسيًا بالتنظيمات وإجراءات التفتيش الجديدة ، إذ تقدم التجار المغاربة بالاسكندرية بشكوى من أن شحناتهم من الزبد المعد للطهو تم حجزها فى الميناء لشك إدارة الصحة فى أنها مغشوشة بأنواع أخرى من الزيوت . وقالوا إن طبيبًا حاصلاً على تدريب فى الكيمياء جاء مندوبا عن الإدارة ، وفحص بضاعتهم ، ووجد أنها نقية ، إلا أنهم طوال شهرين ، لم يتمكنوا من الحصول على تصريح بالإفراج عن شحناتهم ، وبالتالى فإن رأسمالهم معطل وكذلك مخابزهم (٣٥) .

ووجد خمسة عشر تاجراً من حى الجمالية بالقاهرة ، كانوا يتعاملون أساساً فى تجارة الاستيراد والتصدير مع الحجاز عبر البحر الأحمر أنفسهم واقعين فى شرك الروتين الحكومى الجديد ، وأوضح التجار أن مشكلتهم تتمثل فى أنه إذا كانت البضائع مصحوبة بشهادة سداد رسم العبور تفيد أنه تم دفع رسوم الجمارك العثمانية فى ميناء المنشأ ، كان يتم السماح لها بدخول مصر دون سداد رسوم أخرى للجمارك . ومع ذلك ، وفى ١٨٧٦ ، بدأت الحكومة تصر على أن توضح الشهادة أيضا قيمة البضائع ، والجمارك المسددة ، والأسس التى تم على أساسها تقدير الجمارك . وحاول تجار الجمالية استيراد بضائع بالشهادة القديمة المبهمة التى تفيد فقط سداد الرسوم فى ميناء المنشأ ، ولذلك رفضت سلطات الجمارك المصرية التصريح بدخول الشحنة ، ومع ذلك أكد التجار : " أن الشهادة المصاحبة بها البيان الجمركى الذى تعودنا عليه نحن وعمالنا هناك ، نظراً لأن الأمر الصادر جديد ، وليس قديم العهد ، ولم يسبق عموما أن صدر من قبل لذلك ينبغى على التجار أن يدركوا مضمونه ويتصرفوا على أساسه " (٣٦) . والتنظيمات الجديدة بلا شك كانت تهدف لأن تضمن لسلطات الجمارك المصرية القدرة على تقدير مدى كفاية الرسوم المسددة للجمارك فعليًا على البضائع ، أو ما إذا كان بالإمكان استخلاص مبالغ أخرى من التاجر لصالح الخزانة المصرية . من الواضح أن نواحى القصور هذه والروتين الحكومى المصاحبة لدور تنظيمى أكبر للدولة كان ينطوى على احتمالات إثارة قدر كبير من الاستياء بين الطوائف الخاضعة للتنظيم فى الفترة الأخيرة .

لقد أسفرت ترتيبات عملية تنظيم العمال عن نتائج أليمة ، حيث امتدت إلى السجن لمن يخفق فى تنفيذ العمل الموكل إليه بصورة مرضية ، على سبيل المثال ، تولى عامل فخار يسمى حسين حرب مشروعًا فى الحوض المرصود (منطقة فى السيدة

زينب) وعند تسليمها اكتشفوا عدم أمانته فى العمل ، لذلك أودع السجن فى مركز الشرطة لفترة قبل العفو عنه [٣٧] . وفى إطار المنطق البيروقراطى على عقوبات السوق البسيطة كان يتم الامتناع عن دفع الأجر عن عمل ناقص بالإضافة إلى استكماله من خلال إجراءات بوليسية مثل الحبس . وتدخلات كهذه من الدولة فى شئون اقتصادية قد تؤدى إلى توجيه المظالم الاقتصادية للعمال ، ليس إلى السوق الموضوعى ، بل إلى موظفى الحكومة .

إضافة إلى دور متصاعد لمفتشى الأغذية والشرطة فى هذه الفترة ، تتضح السلطة المتزايدة للطب الرسمى من إقالة عدد من شيوخ الطوائف من مناصبهم لأسباب تتعلق باعتلال الصحة فى سبعينيات القرن ١٩ ، ولم تكن الشئون الطبية هى الموضوع الوحيد ، فقد تضافرت ضغوط الميزانية المتزايدة التى لا ترحم على الحكومة المصرية فى أواخر سبعينيات القرن ١٩ مع اهتمامها بالصحة العامة لتؤدى إلى مزيد من الإشراف والمراقبة على شيوخ الطوائف ، فقد تقدم شيخ طائفة صناع الأوانى بشكوى بسبب طرده ظلما . وفى التحقيق ، أوضح محافظ الإسكندرية أن مراقب العوايد بالمحافظة أشار إلى أن عدداً من شيوخ الطوائف مصابون بالعمى والصمم ، أو متقدمون فى العمر وأنهم غير قادرين على أداء مهامهم ، ولهذا السبب تصل ضريبة الطائفة متأخرة عن موعدها.. وأوصى بأنه تم اتخاذ إجراءات لانتخاب بدائل مناسبين . وشهدت اللجنة الطبية بأن ضعف عينى شيخ الطائفة هذا يعوقه عن أداء مهامه . وفى حالة مشابهة ، رد محافظ القاهرة على مناشدة من وكيل شيخ طائفة الصباغين بحى باب الشعرية خاصة بطرده من منصبه بطلب لرئيس المستشفى الحكومى ومدرسة الطب لفحص حالته ، وكتب الطبيب فى تقريره أن شيخ الطائفة مصاب بفقد كلى فى إبصار احدى عينيه وضعف الرؤية بالعين الأخرى . ونظراً لأن منصبه يقتضى الإشراف على الصباغين اعتمادا على مقدرته على الإبصار ، ونظراً لإن حالته غير قابلة للعلاج ، فإنه لا يستطيع الوفاء بمتطلبات وظيفته . وهذا التقرير لا يكتفى فقط بشرح آليات السلطات المتزايدة للطب الرسمى ، بل يبين أن مسئولى الطوائف المصرية كانوا على الأقل مسئولين جزئيا عن السيطرة النوعية ، وهو ماأثار الشكوك بعض الشيء لدى جابرييل باير Gabriel Baer [٣٨] .

كانت مثل هذه القواعد المرتبطة بالحالة الصحية للاستبعاد من الخدمة شائعة بوضوح فى هذه الفترة حتى داخل الجهاز الإدارى أيضاً . فقد تم إحالة الشيخ حسين

محمد ، كبير موظفى الخزانة الحكومية بالاسكندرية إلى المعاش عام ١٨٧٤ بعد تشخيص إصابته بالجلوكوما ، وفى حالة مماثلة ، صدر أمر إلى الشيخ على الحلوانى ، كبير موظفى الأوقاف الخيرية لمكة والمدينة ، لإجراء فحص على العين لدى رئيس مدرسة ومستشفى الطب لتقرير مدى قدرته على الاستمرار فى حفظ الحسابات ، وأجبر على الاستقالة ، عندما فشل فى الاختبار ، وتبين لغة السجلات أن هذه الاختبارات أدخلت عنصراً جديداً للدقة ودلت على توقع مضاعف من جانب الحكومة(٣٩) .

وكما لاحظ محافظ الاسكندرية ، كان كثير من شيوخ الطوائف يعانون ليس فقط من ضعف الإبصار ، بل كذلك من كبر السن وعدم الحزم ، غير أن عملية إزاحة مسئولى الطائفة كبار السن ذوى الصلات الجيدة كانت تستغرق وقتا طويلا وكانت تعترضها صعوبات نوعية ، فقد صدر أمر من كلا من مجلس المدينة والمحكمة الابتدائية بالاسكندرية بطرد شيخ طائفة السقايين بالاسكندرية بناء على عدم الحزم ، وتم رفض استئنافه للحكم ، وفى نفس الوقت تلقى البوليس شكوى من كبار مسئولى الطائفة بأن هيئة المياه كانت تطلب منهم ضمانات مالية ، ونظراً لأن شيخ طائفتهم لم تكن حالته تسمح له بأن يتحصل على مثل هذا المبلغ الكبير ، لذلك فإنهم يريدون تعيين وكيل للطائفة . فى نهاية الأمر استجاب محافظ الاسكندرية لطلبهم ، مقدرا عجز شيخ الطائفة وأيضا كبر سنه (٤٠) ، هنا جاء تصرف السلطات الحكومية العليا على هذا النحو بعد حصار الطائفة لهم بإصرار .

يشهد الاهتمام المكثف للحكومة المصرية بالحالة الصحية لمسئولى الطوائف فى سبعينيات القرن ١٩ ليس فقط على نمو الجهاز الإدارى ، بل أيضًا على الحاجة المتنامية للأموال ، فلم يستمر مسئولو الحكومة طويلا فى أسلوب تسامحهم مع تنظيمات الطوائف التى كان فيها شيخ الطائفة يؤدى عمله بشق الأنفس بسبب ضعف صحته أو كبر سنه ، فعن طريق المصادفة ، شجع تأثير رأس المال الأوروبى على مصر على الترشيد الفيبرى ، لكن من القمة للقاع وفى هيئة جامع الضرائب الجشع وليس ذلك التاجر المقتصد . كان للنزعة الكالفينية تأثيرها على وادى النيل فقط خلال تحرك وحيد ، بواسطة دفاتر الأستاذ لرجال البنوك والماليين المهيمنين على الوثائق والرهونات المصرية . هذا التغير فى علاقة الدولة بالطوائف أثارت كثيرا من التساؤلات . تحت النظام العثمانى المهلهل ، أنشأت الدولة هيئات كثيرة صارت لها كينونتها مثل الطوائف ، لكن إذا كانت بيروقراطية الدولة ماضية فى طريقها لتضييق الخناق بنظمها وإشرافها

على الطوائف كما بدأ يحدث تحت إسماعيل ، فهل كانوا بحاجة حقيقية لذلك؟ ألم يكن من الممكن استيعاب هذه الهيئات الصغيرة في كيانات أكبر؟

الانتليجينسيا

بخلاف الفلاحين والصناع والمهرة والتجار ، فإن أفراداً كثيرين من الانتليجينسيا – مجموعتنا الثالثة في ترتيب قوى الثورة المحتملة – لم تكن تدفع ضرائب ، وهذا الاستثناء حصل عليه خريجو المدارس العسكرية المؤهلون ليصبحوا ضباطاً ، وكذلك أفراد الجهاز الإداري ، وكان للدولة تأثير اقتصادي عكسي على الانتليجينسيا ، كما لوحظ في الفصل السابق ، بصورة أساسية نتيجة إنقاص عدد القوات العسكرية في أواخر سبعينيات القرن ١٩ ، ويبدو أن الجهاز الإداري عانى من هذه التخفيضات ، وكذلك الجيش وطلاب المعاهد الدينية . وكان لقانون التنظيم الذي اختطته الحكومة أيضاً أثر عكسي على عديد من المتعلمين المصريين على نحو مختلف من تأثير نظام التفتيش الجمركي بالاسكندرية . أما الوسيلة الأساسية التي اتبعتها الدولة للسيطرة على الانتليجينسيا من خلال جهاز الرقابة ، فسوف نناقشها في فصل تال ، وهنا يكفي أن نلاحظ أنه تم تكليف مسئولين بفحص وتدقيق كل المواد المطبوعة بإتقان بحثاً عن أي إشارات للتمرد السياسي ، وتلك الأعمال أثارت غضب وحنق الصحفيين وكتاب الروايات المسرحية ومشاهديها .

والوظائف الحكومية التي تأثرت بتخفيض أعداد العاملين بها خلال أزمة الديون منذ منتصف السبعينيات جاءت بعد انغماس مفرط في توسع أجهزة الدولة نتيجة لازدهار القطن . في ظل إسماعيل ، ارتفع عدد العمال العاملين بالحكومة إلى مابين ٢٠ إلى ٥٠ ألفا ، ونمت القوات المسلحة من أقل من ٢٥ ألفا إلى نحو ١٠٠ ألف في عقد واحد فقط[٤١] ، ولقد رصد عضو البرلمان البريطاني فيليارز ستيوارت وجود صلة بين طلاب المدارس الأهلية والموظفين من المستوى الأدنى والمتوسط ومعارضتهم العامة لاستخدام الدولة للأجانب ، الذي أجرى عدداً من الاستقصاءات في خريف ١٨٨٢ بين أهل القاهرة وأهل الاسكندرية عن السبب في مساندتهم وتأييدهم لعرابي وقد كتب يقول :

بينما كنت فى القاهرة بذلت جهوداً عظيمة لأتحقق من أبناء البلاد عن السر فى التعاطف الذى لاقاه عرابى هناك وفى الاسكندرية بين طبقة صغار الموظفين بأعدادها الهائلة .

أبلغنى المصريون المتعلمون من أبناء البلاد أن ذلك راجع إلى الاستياء من إبعادهم عن الوظائف الأساسية التى كانت تكثر بمعدل متزايد منذ ابتداء السيطرة الأوروبية ، وإحلال الشوام وغيرهم ، وكان الطلبة من أبناء البلاد يرتبطون بهم بروابط قوية ظلت فى ازدياد من خلال مصالحهم الاجتماعية ، نظراً لأن هؤلاء الطلبة تعلموا ليشغلوا بشكل محدد الوظائف التى يرون أنها الآن تذهب إلى الأجانب(٤٢) .

حينئذ تفجر غضب المثقفين المحبطين من الشراكسة والمصريين ليس فقط بسبب القيود العامة على الفرص الاقتصادية المشار إليها فى الفصل السابق فى وظائف تدربوا على مهامها ، على أن الضغط لتوظيف من نسميهم الآن باللبنانيين جاء من كبار المسئولين الأوروبيين ، الذى أبدوا تقديرهم لتعليمهم الفرنسى واستخدامهم الحسابات ووسائل مسك الدفاتر على النمط الأوروبى ، فى مقابل الأقباط وغيرهم من الموظفين المصريين المحليين .

بالتوازى مع المدارس الأهلية لتعليم الانتليجينسيا المدنية ، أنشأ إسماعيل عدداً من المدارس العسكرية الجديدة ضمت على وجه الحصر طلابا من النبلاء العثمانيين والنبلاء الشراكسة وذوى الأصول الطبقية العالية . ونظراً لأن الفلاحين عموماً ، فقراء أم أغنياء ، كانوا يمقتون بشدة الخدمة العسكرية كجنود أو صف ضباط ، وكان الأرجح للعثمانيين وجود مكان محفوظاً لهم حتى فى الفصائل العسكرية الصغيرة ، بدا أن الشراكسة هم من استفادوا أساساً من التوسع فى المدارس العسكرية والفيالق العسكرية . ورغم إجراء الكثير لتصفية العداء بين النبلاء الشراكسة وذوى الأصول الطبقية العالية والمصريين من أصول فلاحية ، إلا أن هذه التعميمات العرقية العفوية تثير تساؤلا هاماً . وعلى الرغم من أن بعض الشراكسة كانوا يصنفون ضمن النخبة العثمانية الحاكمة ، فإن أعدادا كبيرة منهم صنعت صلات وروابط مع الأعيان المصريين من أبناء البلاد . وخلال هذه الفترة كان كثير من الشراكسة قد أصبحوا من الناطقين بالعربية ، وقاموا باصطناع أسطورة تؤكد على أن نسبهم يرجع إلى النبى محمد ، حتى أن مثقفاً شركسياً فى ذلك الحين كتب فى سيرته الذاتية يقول أنه : "شركسى

النسل عربى الأصل" (٤٣) . وكان المعتاد فى هذه الفترة سماع لفظة "العرب" لتعنى فقط عرب القبائل القادمين من الصحراء ، وبالتالى فالرجل النبيل لايعطى لنفسه هذا النسب ، لكننا نجد هذه التوصيفات الشخصية لدى شركسى ، وهو ماينبغى أن يدفعنا لإعادة فحص هذه المسألة بعض الشيء .

فى أوائل عام ١٨٧٩ تبنى مجلس النظار توصيات خاصة بإنشاء لجنة للتفتيش على الشئون العسكرية ، فى ضوء أزمة الديون ، تتولى خفض عدد أفراد الجيش من ٩٠ ألفا حسب إحصاء منتصف السبعينيات إلى ٣٦ ألفا . وتضمن هذا الخفض انكماشاً فى فيالق الضباط من ٢,٦٠٩ إلى ٩٣٢ ضابطا (٤٤) . والمجموعة التى حاق بها أقصى تخفيض فى القوات العسكرية كانت صغار الضباط الشراكسة ، الذين تعلموا فى المدارس العسكرية الجديدة التى أنشأها إسماعيل ، ومعهم عدد قليل من صغار الضباط المصريين ذوى الأصول الفلاحية الذين شقوا طريقهم بجهدهم إلى الرتب الأعلى ، من العسير تصور الشكاوى العديدة من المجندين الإلزاميين لأبناء الفلاحين المصريين حول تسريحهم إلى عائلاتهم وقراهم ، أكثر من هذا ، فإن مجموعة الضباط الأساسيين من العثمانيين وأثرياء الشراكسة ، كانوا يلقون معاملة لينة خشية أى تأثيرات غير مواتية بسبب تخفيض الجيش .

وتشرح حادثة وقعت بالقنصلية البريطانية بالقاهرة مدى اليأس الذى اجتاح هذا القطاع من الانتليجنيسيا فى أواخر السبعينيات ، فقد كتب بورج فى تقريره أن عشرة طلاب فى المدرسة العسكرية بالقلعة زاروا القنصلية

وقالوا إنهم ورفقاءهم البالغ عددهم نحو ٣٠٠ أو ٣٥٠ ، بالمدرسة منذ عدة سنوات وأنهم أبلغوا مؤخراً أنه ينبغى عليهم البحث عن عمل آخر لأنه من غير الممكن بقاؤهم هناك أكثر من ذلك وجاءوا إلىّ ... ولأنهم أكثر ملاءمة للخدمة العسكرية فإنهم يتوسلون بحكم الأولوية أن يتم السماح لهم بالتطوع ، واعدين بأن يخدموا فى أى موقع يتطلب وجودهم به (٤٥) .

هذا العرض المقدم من أولاد باشوات وبكوات ووجهاء آخرين ليصبحوا متطوعين بالجيش البريطانى يبين وجود يأس طاغ ازداد سوءاً فى غضون العامين التاليين .

فى فبراير ١٨٧٩ ، أبلغ القنصل البريطانى عن انتشار استياء خطير بين ضباط الجيش لأن مجلس نظار نوبار ، ومعه أعضاءه الأوروبيين ، قرر صرف نصف الراتب

فقط لـ ٢٥٠٠ ضابط كإجراء اقتصادى لأن الخزانة مازالت مدينة لهم بمتأخرات فى صرف المرتبات ، وأنهم يخشون أن تؤدى تخفيضات قوات الجيش بواسطة مجلس يهيمن عليه الأوروبيون ألا تسفر عن شىء أقل من التحضير لاحتلال بريطانى للبلاد ، وأنهم يمقتون بشكل خاص الوزير البريطانى بالمجلس ، ريفرز ويلسون ، وحليفه نوبار باشا رئيس النظار الأرمنى . وأبدى كثير من المصريين استياءهم من الزيادة المتعاظمة فى عدد الأوروبيين الذين يشتغلون بالحكومة المصرية ، الذين تم جلبهم خصيصًا من أوروبا أو الهند ومن الرواتب العالية التى يتقاضونها بالرغم من جهلهم المطلق بالبلاد . كما أن الامتيازات الخاصة التى ينعم بها الأوروبيون أثارت الغيظ ، فقد وجد يوزباشى اسمه محمد فهمى نفسه محكومًا عليه بالسجن لمدة ١٢ عاما لاعتقاله صاحب مقهى نمساوى الجنسية فى ١٨٦٩ بدون أدلة كافية ، ولعل قضيته ليست هى الوحيدة من نوعها [٤٦] .

عند هذه النقطة شجع إسماعيل حالة السخط بحثًا عن حجة يتخلص بها من نوبار وويلسون واستعادة السلطات التى سحبها مجلس النظار منه ، وبعد الاتصال ببعض الضباط المتذمرين ، ساعد إسماعيل فى التحريض على عصيان ١٨ فبراير حيث أخذ ٤٠٠ ضابط مسلح كلا من نوبار وويلسون كرهائن لفترة قصيرة ، مطالبين بدفع الرواتب المتأخرة ورددوا هتافات عدائية ضد الأوروبيين [٤٧] . ووصل إسماعيل إلى موقع الأحداث لتهدئة مشاعر المحتجين ، وأخذ بعض الضباط المنفعلين واعتقلهم لكى يبدو فى مظهر حازم ، برغم اشتراكه المسبق فى التمرد ، وهذه الازدواجية التى بدا عليها الخديو فى هذا الموقف جعلت كثيراً من الضباط ينقلبون عليه ، واندفع الضباط إلى القاهرة قادمين من الأقاليم يطالبون بمتأخرات الرواتب والإفراج عن زملائهم و"استخدمت تهديدات عنيفة ضد الأوروبيين الذين انصب عليهم اللوم باعتبار أن أسلوب التعامل مع الجيش يرجع إليهم بصورة أساسية " [٤٨] . وبالرغم من أن الوالى كان مهندس الاحتجاجات كوسيلة لإحباط مناورات الأوروبيين فى مجلس النظار ، فإن الضباط كانت لديهم مظالم أصيلة ضد الأوروبيين ، ومن العسير أن ينطووا تحت جناح إسماعيل .

كان للضباط حلفاء بين المدنيين. ويرى بورج أن من بين أشهر المناوئين لنوبار باشا دائنى حكومته ، وتضم قائمتهم نحو خمسة عشر دائنًا كبيراً من أصحاب محلات الجزارة بالقاهرة . حيث تبلغ مستحقاتهم آلاف الجنيهات من توريد لحوم للجيش ،

إضافة إلى أربعين سوريا وكرديا من تجار الخيول ، و١٥٠٠ من بدو الهوارة الذين اشتغلوا عام ١٨٧٦ في حرب الحبشة إلا أنهم لم يتقاضوا أى تعويضات عن عملهم . ولاحظ بورج : "أن هذه الفئات الثلاث من الدائنين ، الذى يمكن لأى فئة منهم على حده أن تخلق المتاعب فى أى وقت ، بعد أن نال منها التعب من تلقى الوعود عن صرف أموالهم ، قد تكاتفوا الآن سويا مع الضباط المتذمرين" . أكثر من هذا ، علينا أن نتذكر أننا هنا لا نتعامل مع دائنين أفراد يائسين ، بل بالأحرى مع هيئات نقابية ، وهى الطوائف ، كان الجزارون يشكلون جزءًا من طائفة ، وكذلك تجار الخيول ، أما تنظيم القبائل المصرية ، رغم أنه أكثر مساواة بين أعضائه لاعتماده على القرابة والنسب ، فقد كان يمتلك تركيبًا سلطويًا رأسيًا مماثلاً . ولم يقتصر الأمر بالحكومة على زيادة الإجراءات التنظيمية ورفع الضرائب ، بل راوغت أيضا فى سداد ديونها لهم . وربما باتت هذه المظالم عديمة الجدوى إذا كان الدائنون فعليا لا حول لهم ولا قوة ، أو أفرادا مقطوعى الصلات ، لكن الطاقة التنظيمية للطوائف جعلت منها حليفًا قويًا لصغار الضباط ، ومع أن التحالف لم يكن على المستوى المطلوب فى ربيع ١٨٧٩، جزئيا بسبب خلع إسماعيل ، فإن الروابط أخذت تقوى بين المجتمعين العسكرى والمدنى خلال الحركة الوطنية لعام ١٨٧٩ والتى سوف تبرز من جديد بعد عامين .

شكل رجال الدين الإسلامى المتعلمون والموقرون تحالفا آخر لضباط الجيش والخديوى والنبلاء والأعيان المناهضين للأوروبيين فى ربيع ١٨٧٩ ، كما راكم العلماء مجموعة من المظالم ضد مجلس نظار نوبار الذى يهيمن عليه الأوروبيون ، وعلى عكس سعيد بدا من الواضح أن اسماعيل لم تكن ميوله شديدة العداء لرجال الدين ، وأسفر الدعم المالى الحكومى عن زيادة هائلة فى قوائم طلاب التعليم الدينى بالازهر . ومع ذلك توضح أرقام هذه السجلات خفضا حادا فى الدعم الحكومى منذ تاريخ إعلان إشهار الإفلاس ، وبعد زيادة عدد طلاب الأزهر من نحو ١٠ آلاف فى أوائل السبعينيات إلى ١١ ألفا فى ١٨٧٥، تراجعت إلى ٧,٦٩٥ طالبًا فى ١٨٧٦ وكذلك فى السنوات الثلاث التالية . ونظرًا لعدم حدوث انخفاضات مماثلة فى قوائم المدارس الحكومية ، ينبغى للدارس أن يستنتج أن حكومة تبذل أقصى جهدها للبحث عن تخفيضات فى الميزانية قررت تفضيل النظام التعليمى الجديد على القديم . وسياسة كهذه تنطوى على احتمالات خلق أوضاع جائرة على الطلاب المستبعدين وخريجى المعاهد الدينية الذين تقل أمامهم فرص التوظف . ويتضح أن الآلاف من خريجى

المعاهد الأزهرية قد انخفضت رواتبهم فى أواخر السبعينيات ، كما أن تقلص أعداد الدارسين ألحق الضرر بأبناء أعيان القرى ، الذين غالبًا ماكانوا يستخدمون الأزهر كوسيلة للترقى .

أيضًا أثرت طاحونة الضرائب على العلماء أصحاب الأملاك ، وعومل بعضهم بفظاظة . ففى ١٨٧٩ استدعت نظارة الداخلية الشيخ حسن العدوى وهددته إذا لم يسدد مبلغ ١٢٠٤,٤٥ جنيها كمتأخرات ضرائب على أطيانه بالمنيا وبنى سويف . وطالبته الدولة إما بالدفع الفورى أو بإضافة ضمانة أخرى على ديون الضرائب . وأجاب بأنه كان قد وعد إما بالسداد أو بإضافة ضمان آخر فى غضون ٣٠ يومًا ، وأنها لم تنته بعد (٥٠) .

ساعدت عدة مظالم على دفع الجناح الدينى فى الانتليجنيسيا للانخراط فى العمل السياسى خلال الربيع العاصف لعام ١٨٧٩ . فقد عقد الشيخ على البكرى (المتوفى عام ١٨٨٠) – رئيس الطرق الصوفية – عدة اجتماعات بالأعيان ورجال الدين فى منزله بغرض تحريك الشعور الدينى ضد مجلس نظار نوبار (٥١) . وقد أعرب أئمة المساجد عن قلقهم من أن المجلس الخاضع للتأثير الأجنبى قد يدفع بمصر للخضوع للهيمنة الأوروبية ، ومن ثم بادروا بإعلان اتهام رياض باشا بوصفه صديقا للمسيحيين ومرتدا . وقد اشتهر بين هؤلاء الأئمة صديقنا الشيخ حسن العدوى ، الذى تأخر سداده للضرائب ، على الأقل حتى الخريف التالى (٥٢) . وبدأت عمليات تقديم الالتماسات من أجل تبنى دستور على نمط الدستور العثمانى قصير العمر من ٧٦ – ١٨٧٧، الذى قال عنه مؤيدوه أنه تم الإعلان عنه فى مصر لكنه لم ينفذ ، وأنه سوف يؤدى إلى إقالة الوزراء الأوروبيين أو على الأقل يصبحوا خاضعين لمجلس النواب (٥٣) .

فى النهاية ، سقط مجلس نظار نوبار ، وبعد محاولة مجهضة لتعيين "مجلس وزراء أوروبى" آخر برئاسة توفيق ولى العهد ، عين إسماعيل مجلسًا عثمانيًا – شركسيًا يخلو من أى أعضاء أوروبيين ، يقوده الدستورى شريف باشا المناهض للأوروبيين ، رغم أنه يتعين ملاحظة أن نزعته الدستورية كانت من نوعية نخبوية تهدف إلى نقل بعض السلطات من الخديو والأوروبيين إلى النبلاء . ورغم علاقته الحميمة بالخديو ، فإن شريف لم يكن مواليا خالصا له ، ولذلك نال ثقة الأعيان المصريين فى مجلس النواب ، إضافة لعديد من الإصلاحيين فى صفوف الانتليجنيسيا . وذهب الشيخ البكرى لرؤية القنصل البريطانى ، وجادله حول عدالة حركة الإصلاح . وأعرب

فيفيان عن شكه فى أن أى مجلس وزراء يتكون فقط من "الأهالى" قد ينطوى على أمل أن يخضع الخديو لأحكامه . وأعلن الشيخ فى رده " بأنهم سيجبرون الخديوى بالقسم على المصحف أن يحافظ على تعهداته بأن يحكم وفقا للدستور وبأنهم أقسموا أيضًا على خلعه ، إذا لم يف بوعوده ، وأن هذا ما صمموا على عمله" (٥٤) .

ساعدت رابطة الهيمنة الأوروبية مع الحكومة ، مطلقة السلطات من القمة بقيادة اسماعيل أو مجلس نظار نوبار – ولسون ، على دفع حتى قادة الصوفية المحافظين إلى معسكر الدستوريين . ولكل حبات الملح التى يتعين على المرء أن يتناولها مع بيانات الشيخ البكرى ، فإن استياء بالغًا لا يمكن إنكاره من مجلس نظار نوبار قد أثر على أقسام كبيرة من الانتليجنسيا ، سواء كانت دينية أو غيرها فى هذا الوقت . أكثر من هذا ، فقد تبنوا على نطاق واسع اعتقادًا ، أو على الأقل صيغة ، بأن قدرًا معينًا من ضخ الإرادة الشعبية فى الحكومة من خلال مجلس نظار إصلاحى ، وإنعاش مجلس النواب ، وتبنى الدستور العثمانى لعام ١٨٧٧ فى الولاية التابعة مصر ، يمكن أن يقلل من السيطرة الأوروبية على البلاد ويقاوم انزلاقها إلى الضعف .

شكلت حركة ربيع ١٨٧٩ ضد مجلس النظار الخاضع للهيمنة الأوروبية تحالفًا مشتتًا ومجزأ للقوى الاجتماعية . ويمكن رؤية ذلك من الموقعين على "اللائحة الوطنية" التى طالبت بقانون انتخابى جديد وزيادة امتيازات مجلس النواب . كان من المفترض أن يكون مجلس الوزراء مسئولا أمام مجلس النواب فى بعض الشئون المحلية والسياسات المالية . أيضًا طرحت اللائحة خطوة متقدمة بديلا للخطة المالية لريفرز ويلسون ، العضو الانجليزى بمجلس النظار الذى كان يريد زيادة ضرائب الأطيان . ويقرر الكسندر شولش ، . أن اللائحة عبرت تعبيرًا أصيلاً عن مصالح الموقعين عليها ، مؤكدا فى الوقت نفسه على الأسلوب الذى صمم به إسماعيل الحركة لأغراضه الخاصة . ويحلل التوقيعات بالطريقة المعروضة بالجدول (٣ – ١) .

الأصول الاجتماعية للموقعين على اللائحة الوطنية فى ٧ أبريل ١٨٧٩

الخلفية الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
كبار المسئولين الحكوميين والنبلاء	٧٣	٢٢٪
كبار ضباط الجيش	٩٣	٢٨٪
أعضاء مجلس النواب	٦٠	١٨٪

النسبة المئوية	العدد	الخلفية الاجتماعية
١٨٪	٦٠	العلماء من القاهرة والاسكندرية ودمياط
١٪	٢	باقى القيادات الدينية (أقباط – يهود)
١٣٪	٤١	تجار وأعيان من القاهرة ودمياط
١٠٠٪	٣٢٩	إجمالى

Source: **Scholch, *Agypten den Agyptern* p.90**

لعبت الانتلجيسيا دوراً قيادياً واضحًا فى الحركة . فنحو ٢٨٪ من التوقيعات تنتمى لضباط الجيش ، أغلبهم من خريجى المدارس العسكرية ، رغم أن قلة منهم مثل أحمد عرابى حصلوا على قسط من التعليم الدينى وترقوا خلال الرتب المختلفة . ويأتى ١٩٪ من الموقعين من الانتليجنسيا الدينية . وبين كبار موظفى الحكومة يتعذر الفصل بوضوح بين النبلاء والرتب العليا من الانتليجنسيا ، وتتعلق هذه الصعوبة بتصنيف بعض أعيان المدن أيضاً . ومع هذا يتضح أن الانتليجنسيا اختصت على الأقل بنصف التوقيعات على اللائحة . ومن دواعى السخرية ، أن المثقفين الذى أنتجتهم المدارس المدنية الجديدة نادراً ماحصلوا على وضعية اجتماعية معينة تؤهلهم للالتحاق ضمن إطار أصحاب التوقيعات الهامة على وثائق كهذه ، رغم أنهم من خلال صحفهم وصالوناتهم كانوا أيضاً يعبرون عن سخطهم على مجلس نوبار .

وفورا بمجرد أن نجح هذا التحالف العريض للقوى الاجتماعية فى إخراج عضوى مجلس الوزراء الأوروبيين ، انتقمت القوى الأوروبية بإزاحة إسماعيل لصالح ابنه توفيق . وغازل الخديو الجديد بعض الشىء الدستوريين ذوى الشعبية الذين أطلق لهم العنان أبوه اليائس ، لكنه سرعان ماارتد إلى الحكم المطلق بدعم من الأوروبيين . وتحول توفيق إلى مزيد من خفض أعداد الجيش ليصل إلى ١٢ ألفا فقط ، المفترض من بينهم نحو ٦٠٠ ضابط . كما تبنى سياسة تحد من عدد سنوات خدمة المصريين بالجيش ، وذلك ليستحيل أمام أبناء عمد القرى الترقى خلال الرتب إلى رؤساء كتائب وآلايات . ولذلك استمر الضباط فى الإعلان عن مظالمهم . وكذلك فعل الكثيرون من بين العلماء أيضًا ، حيث لاحظوا أن الهيمنة الأوروبية المسيحية على بلادهم تتعمق ، نظراً لأن

الدولة كانت تقوم بتخفيض أعداد الطلاب بالمعاهد الدينية وتواصل خفض رواتبهم ومعاشاتهم لحد كبير يقل كثيراً عما يتقاضاه المترجمون وغيرهم من أفراد الانتليجنسيا العلمانيين .

خلق التوسع التجارى المصرى الخارجي الذى تضاعف خمسين مرة فى غضون القرن التاسع عشر عوائد ضريبية كافية من أجل نمو سريع ، وإن كان متفاوت الارتفاع ، لبيروقراطية الدولة . وبات المصريون على نحو مأساوى أكثر من أى وقت مضى محاصرين بقواعد وإجراءات وشرطة ، وطب رسمى ، وجمارك وغيرها من النظم البيروقراطية التى أصبحت فى ذلك الحين تنظم هيئاتهم وسلوكهم بدرجة أكبر . وتفاقمت الأعباء الناجمة عن معدل نمو السكان المتزايد على دولة زراعية ، وعن زيادة تضخم الأسعار ، وتصاعد النفقات ، مع الاقتراض المتزايد من البنوك الأوروبية بأسعار فائدة مرتفعة فى ظل رسوم خدمة عقابية ، وأدى النظام الضريبى المتنوع إلى كثير من تدخل الدولة فى حياة عامة الناس ، ولحقت الأضرار بإحساسهم بالاقتصاد العرفى بينهم ، مما ساعد على تقويض شرعية الدولة .

يمثل رد فعل الفلاحين للتغير الاقتصادى وسياسة الحكومة إقراراً بليغًا للاستياء الذى عم الريف فى ذلك الحين . واختلطت ضغوط الضرائب فى أواخر السبعينيات مع تقلب الطقس وحالات النيل وزيادة السكان لتسفر عن مجاعة واسعة الانتشار فى الصعيد . وتألفت عصابات الفلاحين لمقاومة فرض مزيد من الضرائب ، ولتلتصق بالحياة من خلال أعمال اللصوصية وقطع الطرق . وحتى فى الوجه البحرى الأقل حرمانا ، فقد تحول كثير من الفلاحين الجياع إلى السطو ليلا على المنازل . والأسوأ من هذا ، فإن أعداداً هائلة من الذين نجحوا فى البقاء بأراضيهم أخذوا يصارعون البقاء على المدى القصير فقط من خلال اقتراض ديون باهظة غالبًا من الأوروبيين أو أبناء المشرق مقرضى النقود بأسعار فائدة عالية . ويبدو أن الظروف قد تحسنت فى السنوات التالية ، إلا أن أعباء الديون المتنامية أدت إلى إشهار الفلاحين لإفلاسهم وعمليات حبس الرهونات على نطاق واسع ، ومعظمها على أيدى الأجانب . والأنواع الأكثر غموضا للتغيير تعلقت بطوائف المدن ، غير أنهم أيضًا وجدوا الضرائب تتصاعد بسرعة صاروخية وتلحق الإهانات العميقة باقتصادهم العرفى .

وبالرغم من أن الطوائف فقدت بصورة متزايدة الوظائف الإدارية حتى عندما بدأت التطورات الاقتصادية فى تقويضها ، مع هذا واصلت الحصول على استخدامات

سياسية لأعضائها وقياداتها . خلال الأزمة المالية فى الفترة ١٨٧١ - ١٨٧٩، وخاصة خلال أطوارها الأخيرة ، أضافت الطوائف إلى ذخيرتها رصيداً من العمل الجماعى . فقد شكلت الالتماسات ، واستخدام الصحف ، والعصيان المدنى ، ومقاومة الاعتقالات ، والإضرابات ، وأعمال الشغب سهاماً فى جعبة أعضاء الطوائف المتذمرين فى أواخر السبعينيات . وهذه الذخائر من العمل الجماعى تطورت تحت تأثير التوسع الاقتصادى والبيروقراطى ، وأصبحت بصورة متزايدة أقل تحفظا فى النغمة والأهداف . فقد ذهب شيخ طائفة سائقى العربات إلى السجن لرفضه السماح لرجاله بالخضوع تطوعًا بخدمة الحكومة بأجور منخفضة راغباً من المسئولين أن يتطابقوا مع الأوضاع القانونية الجديدة التى تمنع العمل الإجبارى . وإضراب الوزانين فى الاسكندرية عام ١٨٧٨، الذى نوقش فى الفصل السابق ، حيث طالبوا بإدخال تغييرات من شأنها نقلهم من المجتمع الإقطاعى إلى شكل أكثر جماعية للتنظيم مع مساحة تتيح كلا من التعويض الفردى والتضامن المؤسسى . وأصحاب محلات الجزارة وتجار الخيول الذين تحالفوا مع المعارضين فى ربيع ١٨٧٩ مطالبين بأكثر من مجرد دفع مستحقاتهم المتأخرة . وآمن أعضاء الطوائف بحزم بالمبدأ الانتخابى ، وفى قدرة ذوى المناصب ومسئوليتهم ، حتى أن أصحاب محلات الجزارة انضموا إلى النبلاء والمثقفين والضباط فى المطالبة بنظام سياسى واجتماعى أكثر اعتماداً على القانون وأقل طغياناً . وأظهرت الطوائف قدرتها على تشكيل لوبى فعال من خلال إقناع توفيق بخفض ضرائبهم بعض الشىء فى عام ١٨٨٠ . وواصلت الطوائف عرض مظالمها ، إذ كانت على درجة جيدة من التنظيم ، تمتلك مجموعة من التكتيكات الفعالة تماماً ، وقام بعضهم بإنشاء التحالفات مع المخالفين والمعارضين من الأعيان ، وضباط الجيش والمثقفين . كانوا يستعدون ليلعبوا دورا هاما فى تعبئة الموارد خلال ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ . وأخيرا ، لعل أحداث الشغب ضد اليونانيين فى طنطا عام ١٨٧٢ وضد المالطيين وغيرهم من الأوروبيين فى بورسعيد أواخر السبعينيات (ستناقش فى فصل تال) ، كانت تعبيرا كامنا عن السخط على الطريقة التى كان بها الأوروبيون عموماً يمارسون ابتزازاتهم الفادحة ، وحتى استغلالهم للظروف عن طريق تسليف النقود وكذلك شراء الأراضى بأثمان بخسة من الفلاحين الملاك البؤساء .

كما كونت الانتليجنسيا ، شاملة خريجى المدارس العسكرية من صغار الضباط ، ذخيرة من المظالم فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، إضافة إلى أن معدلات النمو السكانى المرتفعة أسفرت عن تضييق فرص التوظف أمام الخريجين الأحدث من

المدارس العسكرية وطلاب المدارس الأهلية ، مع انكماش الميزانية فى أواخر السبعينيات التى زادت أوضاعهم سوءًا ، ولجأوا ، مثلما فعلت الطوائف ، إلى العمل الجماعى ، كما حدث فى تجمهرهم ضد عضوى مجلس النظار الأوروبيين فى فبراير ١٩٧٩ . وشكلت الفروع الدينية والعسكرية من الانتليجنسيا تقريبًا نصف الموقعين على اللائحة الوطنية فى ابريل ١٨٧٩، التى لاقت أهدافها دعمًا واسع النطاق من المثقفين الجدد أيضا . فقد كانوا يعتبرون مجلس النظار برئاسة نوبار آخذًا فى الخضوع للهيمنة الأوروبية ، وأنه يمارس سياسات لا تلائم مصالحهم ولكن تتوافق مع مصالح الأوروبيين . كانوا يريدون زيادة الرقابة المحلية على السياسة ، من خلال مجلس نواب إصلاحى . فى حقيقة الأمر ، فإن بعض أشكال التأثير الشعبى على الدولة صدمت كثيرًا من المصريين ، أخذا فى الاعتبار تزايد نطاق تدخل الدولة فى المجتمع المدنى ، إضافة إلى ازدياد خنوع الدولة للأهداف الأوروبية ، أصبح استبداد الولاة ترفًا أحس المصريون بأنه لم يعد بمقدروهم احتماله . وبات السؤال المطروح هو ما إذا كان بإمكانهم تشكيل تنظيم يدفع فى اتجاه نوع مختلف من الحكم . وفى الفصول القليلة التالية سأوضح تأثير التعليم المتزايد ، ونمو الحياة المدنية ، وبروز الصحافة السياسية ، والمنتديات السياسية ، وتزايد الديمقراطية بين الطوائف ، والعمل الجماعى الجماهيرى على الحياة السياسية للولاية المصرية .

فى الوقت نفسه ، أدت أعمال الدولة إلى بقائها فى عقول كل الجماهير ، حيث أنها غزت حيواتهم كما لم يحدث من قبل . فقد كان جامع الضرائب يقف شاخصًا بكرباجه المصنوع من جلد الجاموس ككاريكاتير شرير للوالى وصولجانه . كما أن الهيلمان الذى يحيطون أنفسهم به وطقوس الجلد ، والآلام الجسدية المبرحة التى تنجم عنها ، جميعها أحيت فى ذاكرة كل فرد الوجود غير المشروط للخديو إسماعيل كحاكم . كذلك قاسى رجال الطوائف بالمدن ليس فقط من هدايا الوالى بل من وضعهم بالسجون المظلمة القذرة بسبب العجز عن سداد الضرائب المطلوبة منهم . وربما استفادت هذه الطوائف قليلاً من النظام السياسى والاجتماعى لتوفيق من خلال إلغاء بعض الضرائب المدنية ، غير أن هذا لم يحدث كما يبدو إلا تحت ضغوطهم التى شجعت على مزيد من العمل الجماعى فى مواجهته ومواجهة حماته الأوروبيين فى المستقبل . على أن الامتيازات الأجنبية التى حمت الأوروبيين من منافسة الطوائف لعدم سدادهم ضرائب بقيت كما هى . ومن جهة أخرى أدت سياسة توفيق فى جمع الضرائب من القرى

لتعويض خفض الضرائب على المدن إلى إثارة حفيظة النخبة الريفية من عمد القرى ، زد على هذا ، كانت الشرعية تستخدم دائما فى سياسة فرض زيادات الضرائب ، وقد ذهب نصف عائدات الضرائب المصرية فى أوائل عام ١٨٨٠ إلى تسديد فوائد القروض الأوروبية ، لقد كان تشويه وادى النيل بكامله لصالح الموظفين الأجانب حاسمًا فى تقويض سلطة الوالى ، ولم تكن المشكلة تكمن فى تذكير الحاكم بكل تلك الأمور ، لكن كيف يتم ذلك ؟!

الفصل الرابع

الثورة الممتدة فى مصر

فى أوائل خمسينيات القرن ١٩، كانت مصر لا تملك سوى بنية أساسية أولية لوسائل النقل والمواصلات ، فضلا عن توقف الدولة عن دعم التعليم ، ومن العسير أن نتصور فى وضع كهذا كيف يمكن للناس أن تشن تمرداً أو ثورة حقيقية على المستوى القومى ، مثل الصدامات المتناثرة وغير المنسقة التى ووجهت بها مجموعات القبائل أو المدنيين وشاركت فيها مع قوات الجيش والشرطة الصغيرة . عند السؤال عما تغير بين ١٨٥٢ وثورة ١٨٨١ – ١٨٨٢، ينبغى أن نضع فى الاعتبار ماينسبه علماء الاجتماع إلى "الحراك الاجتماعى" – أى انتقال السكان إلى المدن – وبناء وسائل ربط مثل طرق السكك الحديدية وخطوط التلغراف ، وتزايد تعليم القراءة والكتابة ونهوض الصحف الخاصة المطبوعة ، ومثل هذه التغييرات لا تكون سبباً لحركات الفعل الجماعى ، لكنها تيسرٌ تنسيق السياسات .

يرى ريمون وليمز Raymond Williams فى تطور وسائل الاتصالات فى أوروبا إلى جانب الطباعة وتعلم القراءة والكتابة بأنها "ثورة ممتدة " ، لكن فى مصر (كما فى معظم البلدان الأفروآسيوية) ، فقد حدث هذا التحول بأسلوب بالغ الانضغاط (١) . على سبيل المثال ، تم إنشاء الصحف الخاصة فى آن واحد مع الانتشار المكثف لخطوط التلغراف ، وكان لثورة الاتصالات على الأقل مضامين غير مباشرة بالنسبة للأوضاع السياسية ، طالما واكبت نمو نمط جديد من الأساليب السياسية والصحافة السياسية معًا ، وبحلول ستينيات القرن ١٩، لم يكن ازدهار القطن بمفرده هو المسئول عن التحول فى الاقتصاد المحلى ، بل أتاحت خطوط التلغراف استقبال الأنباء العالمية عبر الخدمات السلكية ، وأمكن شحن الصحف والجرائد العثمانية والأوروبية بسهولة بحراً إلى الاسكندرية لتنتقل بعد ذلك بالسكك الحديدية والمراكب التجارية إلى القاهرة

والأقاليم بالداخل . وفى بادىء الأمر ، خلق المهاجرون الأوروبيون من المقاولين والعمال سوقًا للجرائد الصادرة محليًا باللغات الأوروبية ، وفى أواخر الستينيات وعبر السبعينيات أخذت الصحف العربية الخاصة فى الصدور ، وقد ولّد ازدهار القطن بين المضاربين المصريين ، والتجار والموزعين ، والنبلاء الرأسماليين الزراعيين والفلاحين اهتماما بالأحداث العالمية التى يمكن أن تؤثر على أسعار القطن ، وقد شجع التغلغل الاقتصادى والدبلوماسى الأوروبى لمصر النخب المحلية على التأكيد على مصالحها ، وأسفر هذا عن طلب متزايد على المعلومات السياسية ، وقد أثارت العمليات المشابهة الحادثة فى اسطنبول نفسها ، مع حركة تركيا الفتاة الرامية إلى إنشاء ملكية دستورية فى الامبراطورية العثمانية ، فضول الناس داخل الولاية المصرية التابعة للعثمانيين . وعززت سلسلة من الأزمات التى نشبت فى وادى النيل ، التى تزامنت مع إعلان مصر عن إفلاسها فى ١٨٧٦، واستمرت بعدها ، اهتمام العامة بالسياسة وبالتالى شراء الصحف .

كما ساعد على نمو الصحافة ومعها رأى عام حديث انتشار تعلم القراءة والكتابة بين العامة والزيادة فى أعداد المثقفين ، والموظفين ، وطلبة المعاهد الدينية منذ منتصف الستينيات ، نجم عنها خلق سوق غير مسبوقة للمواد المطبوعة خاصة للمطبوعات رخيصة الثمن مثل الصحف ، وهذا الطلب لم يسبق وجوده فى أى مكان قريبًا من هذا المعدل فى العقود السابقة ، كما هو مشار إليه فى صناعة الطباعة المحدودة والمملوكة للدولة والمنتشرة نسبيا فى أربعينيات وخمسينيات القرن ١٩ ، وقد أتيحت الأعمال المطبوعة أمام العثمانيين المصريين المتعلمين على الأقل منذ أوائل القرن الثامن عشر ، عندما تم إنشاء دور طباعة تركية خاصة ناجحة فى اسطنبول ، مع ذلك فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى ربما خلقت طلبًا ملحوظًا على هذه التكنولوجيا ومنتجاتها ببساطة لم يكن لها وجود فى وادى النيل فى هذا الوقت . ويحتل التساؤل عن كيفية انتشار نمو الصحافة الخاصة ، بجمهور بلغ عشرات الألوف ، موقعا هاما فى هذه الدراسة . رغم كل شىء ، فإن عدم وجود استخدام للطباعة أو محدوديتها ربما كان بوضوح عامل إعاقة للتعبئة السياسية للسكان .

تعلُّم القراءة والكتابة والحراك الاجتماعى

إن تكنولوجيا الاتصالات والانتقالات المطورة ، وكثافة السكان المتعاظمة والانتقال للمدن علاوة على الأمية المتزايدة لا تسبب ثورات ، أو حتى "تحديثًا" . ومع هذا ، فإن

مثل هذه العمليات تجعل فئات السكان أكثر قابلية للحراك ، وتجعل الثورات ممكنة الحدوث ، وبالتأكيد شكلت ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ نوعًا جديداً ومختلفًا من الحركة الشعبية لم يسبق أن ظهر فى مصر . وعلى نطاق الأمة ، تشاركت على اتساعها شتى عناصر الحركة فى الأهداف المشتركة والمتعلقة بإضعاف النفوذ الأوروبى الاقتصادى والسياسى ، وتأسيس حكومة شورى محليًا ، وضمان معاملة أكثر عدلا من الحكام العثمانيين المتمصرين لكافة الفئات والطبقات التى تؤازرهم . وبدون وسائل الاتصال الحديثة ، لم يكن ممكنًا تحقيق هذه الدرجة من الالتحام والتماسك على المستوى الوطنى ، فحتى فى فترة سابقة عليها مباشرة كعقد الأربعينيات كان ذلك مستحيلا .

يصف أنطونى جيدنز Anthony Giddens المدينة فى المجتمعات قبل الرأسمالية بأنها "شكل خاص من 'حاوية اختزان' ، حاسم فى توليد النفوذ... عبر علاقاتها بالريف" [٢] . وفى انتقال مصر إلى الرأسمالية ، برزت المدينة ليس فقط "كحاوية لسلطة" الدولة ، لكن أيضا كمولِّد محتمل للنشاط المناهض للدولة . وبالرغم من أن معدل الانتقال لسكنى المدن لم يتغير تغيراً كبيراً بين عامى ١٨٥٠ و١٨٨٠، فإن المدن نمت نموا هائلا نتيجة لإجمالى الزيادة السكانية ، هذا المعدل المتسارع للنمو فى هذه العقود بنسبة ١٢ لكل ألف سنويًا ، أدى لخفض معدل الأعمار بالمجتمع والتعاظم النسبى لفئة صغار السن الأقل تقيداً بمسئوليات الأسرة والملكية .

كذلك فإن زيادة السكان بنسبة ٣٠٪ زادت من كثافة الريفيين بالأراضى الزراعية . وهو ما أدى بدوره إلى تسهيل الاتصالات بين القرى ، وقد حافظت المدن على وضعها فى السباق مع هذا المعدل الإجمالى للنمو ، كما أن بعضها زاد اتساعًا على نحو أسرع نتيجة لازدهار القطن ومد خطوط السكك الحديدية . وعلى أية حال بلغ معدل النمو بمناطق المدن الداخلية المتمركزة فى المساحات الخصبة لزراعة القطن من الوجه البحرى ، التى ارتبطت حديثًا بالسكك الحديدية حتى البحر المتوسط ، مثل طنطا والمنصورة ودمنهور خلال هذه العقود من ٨٠٪ إلى ١٧٠٪ . أما القاهرة والاسكندرية الكبيرتان فعلا فقد نمتا بنسبة تزيد ٤٠٪ متقدمتين على المعدل العام للنمو [٣] . وقد تركز عدد متزايد من السكان فى مدن المناطق التى يمكن الانتقال منها وإليها من أجل العمل الجماعى بسهولة أكبر عن القرى المتناثرة بالمناطق الريفية ، وقد أتاح استقرار النازحين سويًا فى أحياء خاصة من المدينة ، أو فى عشش الصفيح ، وسيادة الأعراف فى الأحياء بقاء الروابط الاجتماعية أو إقامة ما من شأنه تعزيز قدرة

بسكان المدن على الحراك . كما أدت خطوط السكك الحديدية والبواخر النيلية والتلغراف والصحافة إلى ربط هذه المدن كلا منها بالأخرى بشبكة ربط لم يسبق لها مثيل للانتقال والاتصال .

ولقد أدت عمليات تقارب الزمان - المكان الناجمة عن هذه التكنولوجيا الجديدة إلى انفجار ضمنى للجغرافيا الاجتماعية لمصر ، وفى حقيقة الأمر كان ذلك ماحدث بالعالم ككل (٤) ، والأرقام الدالة على مد طرق السكك الحديدية وخطوط التلغراف فى ظل إسماعيل كان يوردها المعجبون به ليبرهنوا على أن إعجابهم به لم يكن بلا سبب ، بل إن المغزى الاجتماعى لهذه الأرقام قلما كان يوضع فى الاعتبار ، فقد تم حفر ١١٢ قناة فى عهد إسماعيل ، يصل طولها إلى ٨٤٠٠ ميل ، لم يقتصر تأثيرها على تعاظم انتشار الزراعة ، بل كذلك على حركة نقل القوارب . ومد ٥ آلاف ميل من خطوط التلغراف وزاد خطوط السكك الحديدية من ٥٠٠ إلى ١١٠٠ ميل . وعمّم الخدمات البريدية على مستوى القطر ، بإنشاء البواخر الخديوية (٥) ، وفى عام ١٨٧١ كتب قنصل بريطانى فى تقريره : "كل قرية أو بلدة ذات أهمية فى الوجه البحرى يوجد بها مكتب تلغراف" ، وفى ١٨٧٢ نقلت خطوط التلغراف الحكومية المصرية ٣٨٩٢٢٥ برقية أوروبية و٢٣٨٥٢١ برقية مصرية (هذه الأرقام تستبعد البرقيات المرسلة عبر خطوط التلغراف المستقلة وهى شركة بريتيش أنديا تلجراف كومبانى ، وشركة قناة السويس) (٦) . ولم تتوقف تحسينات البنية الاساسية على حفز الاقتصاد فقط ، بل نسجت خيوطًا جديدة للتواصل البينى فى هذا السياق ، ذلك أن استكمال خطوط السكك الحديدية فى ظل سعيد عام ١٨٥٨ قلل زمن السفر من الاسكندرية للقاهرة من ٤ أيام إلى ٨ ساعات ، وواصل اسماعيل التوسع فى خطوط السكك الحديدية لتغطى باقى البلاد حتى شمال السودان ، لتستفيد جميعها من تقليل زمن السفر .

إن مستوى وأنماط تعلم القراءة والكتابة وأنواع الأعمال المنشورة التى تم تنفيذها ، أرسى إطارًا حاسمًا لدراسة الحراك الاجتماعى . فقد شهدت مصر فى القرن التاسع عشر نقلة من وضع كان فيه تعلم القراءة والكتابة حكرًا على مجموعة صغيرة من البيروقراطيين والموظفين والتجار إلى مستوى يستطيع معه البائعون بمحلات البقالة وأبناء عمد القرى قراءة عناوين الصحف بصوت عال لجماهير متجمعة (٧) ، وتعلم القراءة والكتابة ليس تكنولوجيا نوعية صارمة ، بل إنه مجموعة من الممارسات الاجتماعية التى تعكس غالبًا العلاقات الاجتماعية للسلطة ، وهنا نحن مهتمون بصورة

أساسية بمستوى من تعلم القراءة والكتابة يكفى للإلمام الشامل بافتتاحيات الجرائد . وقد ظلت القاطرة الرئيسية للتعليم لمعظم المصريين فى القرن ١٩ هى نفس ما كانت عليه فى القرن ١٨ - مدارس تحفيظ القرآن - التى من المحتمل أنها وفرت فى حالات كثيرة تعليمًا كافيًا يتيح لخريجيها قدرًا من التعامل مع الصحافة . فالنظام الصارم الذى يتبعه المعلم علاوة على التأكيد على أسلوب الاستظهار والحفظ للنصوص الدينية المقدسة ، لا تطبع فقط فى الذهن مهارات التعلم ، بل أيضًا تغرس عادات الطاعة . وحتى المدارس الأولية الحديثة التى أنشأها على مبارك ، التى تضمنت تدريس الرياضيات والجغرافيا والتاريخ كانت تؤكد على مذهب بنتام فى الاجتماع السياسى المنفعى [٨] . وعلى صعيد آخر ، كذلك فإن علم أصول التدريس بمدارس القرآن يغرس التبجيل للمعتقدات والأصول الإسلامية ، ومن تربى على هذه الطريقة من الأرجح غالبًا أن يتحول بسهولة الى الثورة والتمرد إذا ما وجد أن السلطات الحكومية المحلية ، بتحالفها بصورة وثيقة مع غير المسلمين ، تبدى مظاهر تنم عن تهديد للأصول الإسلامية واستقلال المسلمين .

ويمكن لصحافة راديكالية ، بالتالى أن تشرع فى خطاب من نوع جديد يقر الثورة تحت لواء الأصولية الإسلامية ، باستخدام كلمات تعبر عما يشعر به الآخرون فعليًا . ومع ذلك علينا أن نتجنب شراك النظر إلى تأثير كتابات المثقفين على قطاعات غير المتعلمين أو أنصاف المتعلمين فى المجتمع كنوع وحيد الاتجاه للاتصال . وعلينا أن نتذكر أن ثقافة غير المتعلمين يمكن أن تكون ديناميكية ، وأن كلا من ثقافة المتعلمين وغير المتعلمين تفاعلتا فى مصر على مدى فترات زمنية طويلة ، إن أى تفريع ثنائى بسيط يفشل فى تفسير الوحدة الكلية للثقافة فى المجتمعات الحديثة ، "عندما تمتزج فى الأغلب الأعم وسائل الإعلام المتنوعة والممارسات المتضاعفة فى أساليب معقدة" [٩] .

كان تطور تعليم القراءة والكتابة فى القرن ١٩ يهيىء دراسة نظامية تقوم على معايير من نوع القدرة على توقيع المستندات - وفى نفس الوقت - ينبغى علينا أن نختبر باقى المؤشرات . فعلى سبيل المثال ، دار جدال حول مدى ارتباط تعلم القراءة والكتابة وعوامل أخرى مثل والتعليم وإنتاج الكتاب وتملكه [١٠] . إن اقتناء الكتاب مؤشر غامض على تعلم القراءة والكتابة لدى عامة الناس ، بطبيعة الحال من يقيمون فى أوروبا يقرأون الكتيبات وحكايات قصصية مسلية أغلب الوقت أكثر من التنقيب عن القواعد

المقررة لتعلم القراءة والكتابة ، ولعل قراءة الصحف في مصر في هذه الفترة كانت أكثر أهمية من اقتناء الكتب ، حتى أن كتاباً قومياً هاماً مثل تاريخ مصر للطهطاوى لم يصدر منه فى الطبعة الأولى إلا ٥٠٠ نسخة فقط (١١) . وبالنسبة لمصر فى القرن ١٩، فإن التوسع فى التعليم وانتشار الصحافة يشير بقوة إلى زيادة ملحوظة فى تعلم القراءة والكتابة . ويبين جدول (٤ - ١) أن عدد مدارس تحفيظ القرآن تضاعفت فى مصر بين ١٨٦٩ و١٨٧٨ ، ولعل ذلك نجم عن ازدهار القطن ، الذى وضع نوعاً من الثروة فى أيدى الناس وأتاح توسعا هائلاً فى تقديم الإعانات المالية الخاصة والحكومية من أجل التعليم الأولى . وأرسى الوالى إسماعيل وكثير من الأعيان ، بإنشاء المدارس أو تقديم الإعانات المالية لها ، مثالا تبعه بعد ذلك عامة الناس (١٢) . ويساعدنا فى تفسير هذه الأرقام عن معدلات تعلم القراءة والكتابة الحسابات التى أجريت للأقاليم الناطقة بالتركية للامبراطورية العثمانية فى نفس الوقت . وقد أسفرت عشر سنوات من العمل فى مجال التعليم عقب حرب القرم عن تعلم القراءة والكتابة لنحو ٢٪ من السكان فى ١٨٦٨، وبحلول عام ١٨٧٦ حدثت ثورة فى إنشاء المدارس وازدياد أعداد الطلاب فى المنشآت القائمة أدت إلى رفع معدل تعلم القراءة والكتابة العثمانية إلى نحو ٥٪ (١٣) . ويبدو الأكثر احتمالا بالنسبة لى أن الأرقام المصرية كانت أرقاماً مقارنة (حتى أن بعض الحسابات التقريبية لأعداد خريجى مدراس تحفيظ القرآن الأحياء فى ١٨٧٨ ربما تبين شيئا فى هذا السياق) . وبالتأكيد من المنطقى أن نفترض تضاعف معدل تعلم القراءة والكتابة فى السبعينيات ، واضعين فى الاعتبار أن قوائم المدارس الأولية قد زادت عن الضعف ، وعلاوة على المدارس ، فإن قوات الجيش التى نمت لأكثر من ١٠٠ ألف رجل فى ظل إسماعيل ، برهنت على وسيلة معتبرة لتعلم القراءة والكتابة . إضافة إلى أن بعض الوظائف كانت توفر تعلم القراءة والكتابة فى أثناء عمل الموظفين . وفى شكوى تضمنها تقرير حكومى عام ١٨٨٠ يقول:

في الوقت الحالى، كيف يتم توظيف المستخدمين بإدارات الحكومة المختلفة؟ مكاتبهم مكتظة بعدد وافر من الأطفال ، الذين يحضرهم آباؤهم ، الذين هم أنفسهم موظفون ، معهم حالما يستطيعون المشى ، هؤلاء الأطفال لم تطأ قدم أى منهم مدرسة قط ، ويكبرون ويتشكلون شيئا فشيئا ، للأفضل أو الأسوأ، بنظام روتينى تام ، دون الحصول على أى تعليم هام ومنهجى ، وبمضى الزمن يصبحون هم أنفسهم بيروقراطيين ، ويضعون أقدامهم فى باب العمل الإدارى تماماً .

جدول (٤ - ١)

مدارس تحفيظ القرآن (١٨٣٨-١٨٧٨)*

السنة	المدارس	المدرسون	التلاميذ	النسبة المئوية	المصدر
١٨٣٨			٢٠,٠٠٠		بورينج
١٨٦٩			٦٠,٠٠٠		ريجنى
١٨٧٢	٢,٦٩٦		٨٢,٢٥٦		أميسى
			٨٠,٧١٣		روضة المدارس
١٨٧٥	٤,٧٢٥	٤,٨٨١	١١٩,٩٠٣		دور (رسمى)
١٨٧٨	٥,٣٧٠		١٣٧,٥٤٥	٤١٪	أميسى (تقرير)

Sources : Heyworth- Dunne, History of Education,p.360 روضة المدارس الجزء ٣ العدد ٢٢ (١٢٨٩) : ١٧ : دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة المعارف ، ٥ أ . ص ٨

* تم استبعاد بعض التقديرات المأخوذة بواسطة هيوورث - ديون من دور، التى تختلف كثيراً عن الأرقام الحكومية وغيرها من الأرقام .

على أن اللهجة الصارمة لهذا التقرير تخفى التراكيب الشبيهة بالطوائف ذات النفوذ فى أماكن العمل البيروقراطية ، بينما المستخدمون الأطفال يكبرون من كونهم صبية إلى مايعادل عمال مياومة ورؤساء (١٥) . ومثل هذا التدريب أثناء التوظيف بين المستخدمين فى المكاتب الحكومية والمؤسسات التجارية المحلية ربما كان ينطوى على بعض العوائق ، إلا أنه من المحتمل قد أسفر عن قطاعات من الفئات التى تعلمت القراءة والكتابة التى تفى بالمراد فى حده الأدنى ، وهكذا يتم استبعادهم ، غالبًا ، من الإحصائيات الحكومية عن التعليم .

لعل معدل تعلم القراءة والكتابة فى مصر فى عام ١٨٠٠ لم يتجاوز ١٪ على حين بلغ ٤ أو ٥٪ تقريبا فى ١٨٨٠ . ومع هذه الأرقام أصبحت بمصر كتلة هامة من الأفراد الذين يعرفون القراءة والكتابة فى قطاعات الوظائف الحيوية ، بمايتيح تأسيس ليس فقط شبكة مدينية ، بل فى حقيقة الأمر صلات قومية مع نظرائهم ممن تعلموا القراءة

والكتابة فى القطاعات والوظائف الأخرى ، حيث يمكن تعبئتهم جميعًا لأغراض سياسية ، فى هذه السنوات ، وقد إلى أحياء المدن والقرى المنشأة حديثًا أفراد ممن يستطيعون قراءة الصحف الخاصة بصوت عال لأفراد أسرهم والأصدقاء والجيران ، وندماء جلسات القهاوى ، وتعكس طريقة تذكُّر التطور الثقافى فى السبعينيات نقلة كبرى فى زاوية تعلم القراءة والكتابة بالبلاد ، وأن كل ماتم تنفيذه على نحو أكثر بروزاً لم يكن فقط عبر المدارس الحكومية ، بل أيضا فى جزء كبير لا بأس به من خلال الإعانات المالية الخاصة ، فى وقت تسارع فيه معدل النمو السكانى .

الطباعة والصحافة والرأى العام

وفق كل التقديرات ، حدث تغير ملموس خلال ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ فى النشاط الثقافى ، كنتيجة للأعداد المتزايدة لخريجى المدارس الأهلية ، وبسبب تأثير الصحافة المطبوعة وغيرها من وسائل الاتصال الجديدة مثل التلغراف فى مصر وفى الامبراطورية العثمانية ككل ، ونشأت الصحافة السياسية ، على النمط الأوروبى تدعمها الخدمات البرقية ، وتفاعلت مع جمهورها المتزايد لتخلق وعيًا عامًا جديداً . كما غيرت الصحف من مواقف وأدوار المثقفين ، فقد استطاعت تحسين معلوماتهم ، حيث أتاحت تكوين إجماع سياسى واسع بينهم ، وعظمت من كتاباتهم الخاصة لجمهور القراء والمستمعين ، وقدرة الناشرين الناجحة للمرة الأولى على إصدار مطبوعات دورية اعتماداً على مبيعات أكشاك بيع الصحف والمطبوعات تعطى دلالة أخرى على زيادة معدل تعلم القراءة والكتابة .

لقد برز التجاور النموذجى بين الطباعة والرأسمالية فى أوروبا الغربية منذ عام ١٤٥٠ تقريبا ، وفى روسيا خلال القرن ١٨، وفى أغلب آسيا وأفريقيا منذ منتصف القرن ١٨ أو أحيانًا فى القرن التاسع عشر . خاصة فى المراحل المبكرة لإدخال الصحافة المطبوعة فى أفريقيا – آسيا ، فإن أغلب الإصدارات ظلت تحت سيطرة الدولة ، ومع ذلك وفى معظم الحالات ، فقد استسلمت شبه الاحتكارات الحكومية على النشر للنهضة التى قادتها الجرائد المطبوعة المملوكة للقطاع الخاص ، كما حدث فى مصر خلال السبعينيات . والانتقال إلى النشر الخاص عادة مااقتضى ضمنيا توسعًا فى معدل تعلم القراءة والكتابة وعلى الأقل ابتعاداً طفيفًا للمجتمع عن الفترة ماقبل

الصناعية وفى اتجاه قدر من علاقات الإنتاج الرأسمالية ، وفى ظل هذه الظروف فإن عملية النشر تشكلها قوتان متناقضتان: تأثير مستوى قوانين السوق ونزعته الفردية فى العرض والطلب من جانب ، ومن الجانب الآخر التأثير النقابى للبرجوازية النامية ، التى تحاول تأسيس استقلاليتها الثقافية بادعائها تمثيل المجتمع بأكمله عبر هذه التركيبات المثالية مثل "الجمهور" (١٦) . وبمجرد أن تصبح الطباعة تكنولوجيا منتشرة نسبياً فى المجتمع ، فإنها تجعل المادة المكتوبة متاحة بأسعار أرخص بكثير وباتساع أكبر بكثير ، وتتيح إعادة إنتاج النماذج بالغة الأهمية لتطور العلوم والتكنولوجيا . وقد سجلت اليزابيث ايزنشتاين مسار التحول الذى أحدثه ورود الأعمال المطبوعة فى دنيا الأفكار (١٧) .

كان يبدو أن الكتاب العثمانيين بشكل خاص لديهم الوعى الذاتى حول تغيرات الوعى الناجم عن الزيادة الدرامية فى انتشار الصحف التى واكبت إنشاء الصحف الخاصة الصادرة فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ . وقد كتب الصحفى اللبنانى أحمد فارس الشدياق المقيم فى اسطنبول عام ١٨٧١ أن العلماء السابقين ، والقضاة المسلمين ، والشعراء لا يعيرون اهتماماً للسياسة ، مكرسين جهودهم لتفصيلات فنونهم أو فروع معارفهم .وواصل قائلا :

"بعد انتشار الصحف فى البلاد الإسلامية ، فالعالمون بتلك المسألة لديهم رغبة ليعرفوا عن السياسة . فلا توجد واقعة تحدث فى أوروبا لا يدركونها إلا فيما ندر . أكثر من هذا ، يراهم المرء ينقبون عن توابعها ويتفحصون آثارها ، وهذا ثمرة الصحف ، طالما أنها تجعل من المتعلم شخصاً كفؤا ليحسب ضمن أرباب السياسة . وأولئك المعتبرين من بين (المثقفين) الذين تولوا مواقع رسمية قبل انتشار هذه الصحف والذين يؤدون واجباتهم بكفاءة ، مثل أحمد جودت باشا – ومحمد رشدى باشا فإنهما من نوادر العصر (١٨) ".

وبالكاد يأمل الباحث فى جدال أكثر وضوحاً بالنسبة للصحافة الشعبية كحافز لتغير هام فى الموقف السياسى للمثقفين بالامبراطورية العثمانية ، ذلك أنه ينبع من قلم مثقف عثمانى عاش خلال هذه الفترة – أكثر من هذا – فإن ما يضفى عليه قدراً من الأصالة ، رغم كونه صحفيا ، رغبة الشدياق فى الحصول على قدر كبير من المصداقية لظاهرة تنطوى على قضايا أكثر تعقيداً .

وتجد وجهة نظر الشدياق دعما لها فى كتابات المؤلف العثمانى الشاب نامق كمال . فى أواخر السبعينيات ناقش دخول الطباعة والصحف فى سياق تغير أسلوب ومذاهب الأدب التركي العثماني . ويلاحظ ، فى بادئ الأمر ، وجود تحول كبير فى الأسلوب والمذاق فى غضون الخمسة عشر أو العشرين عامًا السابقة . ويستدعى زمنًا عندما كان إنشاء رسالة محكمة ، سليمة لغويًا ونحويًا موشاة بالأدعية وآيات القرآن يعتبر دليلا على مهارة كبيرة . ونامق كمال نفسه كان قد حصل على ترقية إلى الدرجة الثانية المدنية نظرا لأن السلطان أعجب كثيرا بأسلوبه الممتاز الذى أظهره فى مقال عن الوقاية من الحرائق فى اسطنبول ، ولعل مثل هذه المقالات المدعمة بالمحسنات البديعية باتت فى ذلك الحين تلقى الازدراء من جانب الأدباء (١٩) .

ويقول إنه كما تغير المهتمون بالقراءة ومثلما أصبح الأدب النثرى العثمانى متحرراً من أغلال أسر الأسلوب القديم ، فقد قدم خدمات جليلة للبلاد ، ويعرب عن دهشته قائلا:

"منذ خمسة عشرة عامًا ومحتويات الصحف الصادرة ، بصرف النظر عن أهميتها ، لم يكن يقرأها خمسمائة فرد . واليوم ، فإن كل مقالة فى تلك الصحف المطبوعة تهتم بالأحداث (الجارية) يتابعها على الأقل خمسة آلاف شخص ، فى المنازل وحجرات القراءة ، والمدن والقرى . والمواطنون فى العاشرة أو الثالثة عشرة من عمرهم يقرأون الكتب المؤلفة حديثًا بسعادة بالغة . فهى ممتعة ومفيدة .

فى الخمسة عشر عاما الماضية بين كل من النساء والرجال نما عدد القراء مائة مرة ، وفى محلات بيع الكتب باسطنبول يهتم الصبية فى مختلف المهن بالقراءة . وإذا كان الجميع لا يستطيعون ذلك ، فإنهم يجلسون للاستماع ، حيث يحصلون على المعلومات الخاصة بحقوق الدولة ، واستقلال الأمة ، وحب الوطن ، والروح الشعبية ، والمجد الحربى ، ومدى فوائد المعرفة ، حتى لو كانت معرفة دقيقة ، أليس هذا الانتشار فى محيط القراءة قد حدث فى ظل الأسلوب الجديد؟ (٢٠) ."

هنا يربط كمال بقوة بين انتشار تعلم القراءة والكتابة وشعبية الصحافة اليومية وأنها لا تعود ببساطة إلى تكنولوجيا الطباعة ، بل إلى أسلوب جديد ينحو نحو الكتابة النثرية ، وعندما يذكر الصناع المهرة ، والنساء والصبية ، فإنه يؤكد على التأثيرات الديمقراطية للطباعة .

ينطوى جدال كمال على قوة ربما أكثر مماكان يتخيل ، فقد كان النثر المسجوع المقفى فى المخطوطات الأدبية للعصور الوسطى يفيد من جانب كأداة لتقوية الذاكرة ، فى زمن كان القراء يميلون إلى إحالة جزء كبير إلى الذاكرة . كما أن النثر المسجوع المقفى ساعد فى العمل ضد إتلاف النص عن طريق الناسخين بمرور الزمن ، نظراً لأن الحاجة إلى الأسلوب المسجوع المقفى ضيقت القراءات المحتملة للكلمة . كذلك فإن عمليات التوازى المتولدة بهذا الأسلوب أفضت إلى نصوص عديدة يمكن كتابتها مرتين ، بطرق مختلفة ، التى ساعدت أيضا على الحفاظ على عدم إتلاف النص . وجانب التأثير سيئ الحظ للنثر المسجوع المقفى ، بالنسبة لفائدته التكنيكية فى حفظ المخطوطات من أخطاء النسخ ، يكمن فى المفردات الكثيرة اللازمة له . والحاجة إلى الأساليب المقفاة المسجوعة والطباق والمترادفات ألزمت المؤلفين بالاستعانة بالمعاجم من حين لآخر ، وجعلتهم يلجأون إلى التعابير المبهمة التى يعجز العامة عن التوصل إلى معانيها . وقام العرب المهتمون بتأليف المعاجم فى القرون الوسطى بتأليف معاجمهم طبقا للحرف الأخير فى الكلمة ، مستعينين فى عملهم بالسجع والقافية فى القصائد الشعرية والكتابات النثرية . وساعد إدخال الطباعة على نطاق واسع فى التخلص من مشاكل أخطاء الناسخين . فقد أمكن طباعة آلاف النسخ من كتاب واحد بسعر زهيد من نفس الألواح ، دون الحاجة إلى الحشو والإطناب البلاغى . فى نفس الوقت ، فقد شجعت القدرة التامة على الوصول إلى آلاف القراء المؤلفين على تبسيط أساليبهم وجعلها سهلة المنال . وأتاح هذان الحافزان للصحافة اتخاذ أساليب جديدة واضحة فى الكتابة تستجيب سريعا للواقع تعلو فى مرتبتها على أى نمط آخر للكتابة .

كتب المصلح الإسلامى محمد عبده ، عندما كان طالبًا بالمعاهد الدينية فى العشرينات من عمره ، عن نهضة الصحافة اليومية (٢١) . ومثل المفكرين العثمانيين السابق ذكرهم ، يرى أن الصحافة بوصفها ثمرة للكتابة ، إلا أنه يولى اهتماماً قليلا لتكنولوجيا الصحافة المطبوعة . ويعتبر محمد عبده أن الصحافة وسيلة للتقدم الحضارى والنظام العالمى . فهى تخبر الناس بأسباب التقدم وتجعل الدول المتجاورة على علم بأخبار بعضها البعض . ويؤكد أيضًا على أنها تؤدى مهمة وعظية تنتقد النقائص وتشيد بالفضائل . وفى تقاريرها السياسية ، تستطيع الصحافة إرشاد الحكام عن طريق التمييز بين المسار العادل والمسار الفاسد ، ويمكن أن تفيد فى توقع

نتائج مسارات معينة للعمل . ومن دواعـى السخـرية ، أخـذا فـى الاعتبـار أن كثيراً من الصحف كانت مملوكة للمسيحيين الشوام ، فإن محمد عبـده يشبّه النـاشـر بخطيب المسجـد الذى يعـتلى منبـر الوعظ وينفخ فى بوق الملاك إسـرافـيل ، والذى يستطيع إما أن يتسبب فى هلاك البشر الأحياء أو أن يبعـث الحيـاة فـى المـوتى . ومن الملاحظات القيِّمة أن الصحف ساعدت على زيادة ، بل ربما حلت محل ، شبكة المعلومات الشفهية التى كانت تعتمد على المسجد والسوق . كمـا أن المصريين استخدموا صحفهم لنشر التقاليد الإسلامية مثل المواعظ الدينية ، وتقديم النصائح الأخلاقية . ويصور محمد عبده الصحف باعتبارها نمطا لسلسلات "مرآة الأمراء" ، ومعلما للأخلاق والاستراتيجية الجيوبوليتيكية للحاكم ، وحتى لرعاياه . وهذا المفهوم يقيم جسراً يعبر المسافة بين جيل الطهطاوى ، الذى بدأ يستخـدم الأدوات الحديثـة مثل تأريخ القرن التاسع عشر ليحل محل المرايا للأمراء ، وجيل أواخر سبعينيات القرن ١٩، الذى شهد استهلال صحافة سياسية مصرية أمكنها أن تلعب ذلك الدور بفاعلية أفضل .

مع الوضع فى الاعتبار صغر حجم القراء والمستمعين للصحافة فى ذلك الحين ، فإننا لا نستطيع أن نطلق عليها وسيطا جماهيريا آنذاك . لكنها بالتأكيد شكلت وسيلة جديدة للاتصال تربط عشرات الألوف من الأفراد . ومع زيادة توزيع الصحف وبروز صحف خاصة ، لم يقتصر دورها فقط على نشر المعلومات بكفاءة أفضل ، بل أنها غيرت الوضع الاجتماعي للمثقفين وقدمت للقراء والمستمعين من أغلب الطبقات الاجتماعية وعيًا سياسيًا جديدًا . ومن أهم النواحى بشكل ما ، ساعدت الصحف الحديثة على خلق أنماط سياسية جديدة فى الأناضول ووادى النيل . وأصبحت الصحافة الخاصة ميدان تنافس حيث استطاعت قطاعات مناهضة بين النبلاء والأعيان أن تطرح معاركها لنيل الدعم الشعبى . كما أصبحت قاطرة لقوى غير مسبوقة بين الصحفيين والمحررين والناشرين . والصحافة السياسية الحقيقية لم تبرز فى مصر حتى بعد عام ١٨٧٥، إلا أن كثيراً من متعلمى القراءة والكتابة المصريين ألموا ببعض الآراء العامة فى الصحف الناطقة بالتركية ، وذلك من خلال المناظرات الدائرة فى الامبراطورية حول الاتجاه الدستورى خلال أواخر الستينيات والسبعينيات فى القرن ١٩ .

الاتجاه الدستورى العثمانى والصحافة السياسية

رغم ظهور الجريدة الرسمية الحكومية منذ عام ١٨٦٣ وكذلك جريدة وادى النيل الخاصة المؤيدة للحكومة منذ ١٨٦٧، إلا أنه بالكاد لم توجد الصحافة السياسية الناطقة بالعربية فى مصر قبل أواخر السبعينيات ، والتجربة الأولى للنخبة المصرية مع الصحف التى تخاطب المؤسسات العثمانية بلغة السياسة المحلية جاءت مع ظهور الجرائد الأسبوعية الصادرة عن اسطنبول بالعربية والتركية خلال الستينيات ، ومع هذا فإن هذه الإصدارات الدورية زادت من مناخ تسييس العامة فى اسطنبول وباقى المراكز العثمانية الناطقة بالتركية ، وفى هذه الفترة ، خاض السياسيون والمثقفون العثمانيون جدالا حامى الوطيس عبر الصحف حول الإصلاح والاتجاه الدستورى حيث بادرت من خلالها مجموعات المثقفين الشبان بالإعلان عن تحديها لقدرة التنظيمات القديمة وفلسفتها الإصلاحية ببنائها الأوتوقراطى وعدم كفاءتها من القمة للقاعدة ، وتعرضها للضغوط الأوروبية ، وخطورتها على حيوية الإسلام ، باختصار ، وجدت فلسفة مغايرة معبرة عن الاتجاه الشعبى ، وديمقراطية أبناء البلاد طريقها إلى الصحافة من خلال جهود جيل جديد من الصحفيين المشاركين .

كان هؤلاء الكتاب الذين يتناولون الموضوعات السياسية بوجه عام ينتمون إلى الحركة المنتشرة والمتشرذمة التى أصبحت تعرف باسم العثمانيين الشبان ، وكانت نقاشات هذا التيار السياسى تميل نحو التركيز على حفنة من البيروقراطيين والمثقفين يقيمون فى العاصمة العثمانية (بطبيعة الحال عندما لا يكونون بالمنفى) ، لكن من جوانب هامة ، كان لهذه الحركة تأثير واسع فى أنحاء الشرق الأوسط يمتد حتى إيران . لو كان للعثمانيين الشبان تأثير فى الأراضى الأجنبية ، فإلى أى مدى كان لمناظراتهم حول الإصلاحات السياسية تأثير على المناطق الناطقة بالعربية من الامبراطورية ذاتها؟ فقد كانت هذه المناطق تتباين علاقاتها بالمركز ، بالنسبة للأقاليم الجغرافية التى تضمها سوريا ، التى كان السلطان يحكمها مباشرة من خلال الولاة المتعاقبين ، توصلت إلى أن تشارك مركزياً فى الحكومة التمثيلية لمنتصف السبعينيات عن طريق إرسال ممثلين لأول برلمان عثمانى فى عام ١٨٧٧ ، لذلك كان للتجربة تأثير فورى وإن كان قصير العمر على دمشق ، كذلك كان للحركة مغزى بقدر ما بالنسبة للولايات التابعة مثل مصر ، التى كان ينظر إليها قبل ١٨٧٦ باعتبارها أكثر تقدماً من المركز نظراً لإنشاء إسماعيل لمجلس النواب .

جاءت أفكار "العثمانيون الشبان" إلى مصر عبر أربع قنوات . الأولى جاءت من مصر عبر أحد العثمانيين الشبان ، وهو مصطفى فاضل باشا شقيق الخديو إسماعيل (توفى عام ١٨٧٥) ، رغم أنه كان يمارس عمله أساساً فى اسطنبول . واحتفظ بشبكة من المؤيدين فى القاهرة رغم نفيه فعليا بسبب تمرده على والى مصر ، وبالتأكيد كان الكتاب المصريون يعلمون بأفكاره الإصلاحية [٢٢] . ثانيًا ، كان المثقفون المصريون يقرأون الدوريات الناطقة باللغة التركية الصادرة فى اسطنبول وأوروبا ، بالإضافة إلى الصحف الأوروبية التى تتحدث عن الشئون العثمانية . ثالثًا ، حتى الصحيفة المؤيدة لاسماعيل "الجوائب" والصادرة بالعربية من اسطنبول ويحررها أحمد فارس الشدياق ، فقد كانت تبدى ميلا تقدميا طفيفا وبالتأكيد أوردت بمايكفى عن الفترة الدستورية فى منتصف السبعينيات . وقد احتفظت هذه الصحيفة بشبكة كاملة من الموزعين المنتظمين بمصر . أخيراً ، المهاجرون الشوام إلى مصر الذين تأثروا تأثراً مباشراً بالنزعة الإصلاحية خلال فترة رئاسة مدحت باشا للوزارة والتى جلبت معها الأفكار الدستورية .

كتابات مصطفى فاضل ، ومن يليه من مناصرى الصحافة العثمانية التقدمية فى أوروبا واسطنبول ، جعلته فى تماس وثيق مع مجموعة المثقفين ذوى الآراء المعارضة والذين كانوا قد شكلوا تنظيمًا سريًا أسموه التحالف الوطنى . وعقد العثمانيون الشبان ، بما فيهم من شخصيات مثل نامق كمال وأبوضياء توفيق ، تحالفًا مع النبلاء التقدميين مثل مدحت باشا ، ونجحوا فى النهاية فى تحقيق دستور عثمانى وإنشاء برلمان فى السنوات من ١٨٧٦ - ١٨٧٨[٢٣] . وخلعوا السلطان عبدالعزيز وحاولوا فرض المؤسسات الجديدة على الشاب عبدالحميد الثانى ، إلا أن عبدالحميد نجح فى إبعادهم وتحول إلى الاستبداد المطلق بداية من ١٨٧٨

• استمر الصراع حول الأفكار الدستورية فى الصحافة العثمانية دون صدى يذكر فى القاهرة ، وبرغم مابدا من اتجاه مصر خطوة صوب الحكومة البرلمانية مع تشكيل إسماعيل لمجلس نواب فى ١٨٦٦، فإن الحكم المطلق ظل هو الحقيقة السياسية المصرية . وانحصرت مهمة مجلس النواب ، بصرف النظر عن تمثيله لفرع مستقل من الحكومة ، فقط فى اعتباره مجلسًا استشاريًا مكبراً للسلطة التنفيذية . وأوقف إسماعيل ، مثل طفل نال منه التعب من لعبة جديدة ، اجتماعاته لفترة فى أواخر السبعينيات . ولاقى إنشاء هذه الهيئة رضاء عدد قليل فى مصر من ذوى الميول الدستورية ، والمثير للدهشة أن العثمانيين الشبان أرادوا بوضوح أن يمضوا لأبعد كثيرا مماحققته مصر . ووجدت

الدوريات الناطقة بالتركية شبكة توزيعها الخاصة في مصر ، كما راح المثقفون المصريون يقرأونها بنهم [٢٤] .

بطبيعة الحال ، كانت الصحيفة الأسهل في الحصول عليها هي "الجوائب" الناطقة باللغة العربية ومقرها عاصمة العثمانيين ويصدرها اللبناني الذى اعتنق الإسلام أحمد فارس الشدياق بدعم من الخديو إسماعيل [٢٥] ، ومع أنه يشبه من الناحية الأساسية الطهطاوى وجيله فى مصر من حيث الآراء السياسية ، فقد تأثر الشدياق بوضوح فى أواخر السبعينيات بالعثمانيين الشبان والأفكار الدستورية ، وهنا ينبغى على الباحث أن يتوخى الحذر من تداخل المشاعر السياسية فى الامبراطورية العثمانية ، كان المحافظون يفضلون الوضع الراهن فى مقابل إصلاحات التنظيمات السابقة ، خاصة تلك التى حدثت فى ١٨٥٦، والتى منحت المسيحيين المساواة المدنية مع المسلمين وبدأت فى علمنة القوانين ، لذلك كان ينظر إلى إصلاحيى التنظيمات على اعتبار أنهم منحرفون قليلا إلى يسار المركز ، مثل أولئك الذين أيدوا أن تتخذ الحكومة شكل مجلس وزراء بدلا من الحكم الملكى المباشر ، مع هذا فإن رجالا مثل فؤاد باشا وعلى باشا ، دفعوا بالإصلاحات من أعلى إلى أسفل ، للإشراف على الإدارات الحكومية الآخذ نفوذها فى الازدياد ، وعارضوا لا مركزية السلطة ، ولذلك وجدت أوتوقراطية السلطان فى بعض الأحيان تحالفا فى إصلاحية النخبة لرجال التنظيمات . وأعلن العثمانيون الشبان تحديهم لكليهما ، وجاء عدد قليل من مؤيدى التنظيمات من بين كبار المسئولين ، مثل مدحت باشا ورشدى باشا فى أواخر السبعينيات لدعم الاتجاه الدستورى ، متحالفين، رغم تعذر هذا ، مع مثقفى العثمانيين الشبان .

خلال الستينيات كان الشدياق ينتمى إلى معسكر إصلاحيى التنظيمات ، وشكلت صحيفته الصوت الأساسى الناطق بالعربية للتعبير عن آرائهم ، لكن يبدو أنه تحرك تجاه الجناح اليسارى للتنظيمات فى السبعينيات ، وخلال فترة قيام الدستور قصيرة الأمد والمجلس التأسيسى دافع دون مواربة عن اتجاه الشورى ، والجمهورية البرلمانية . واستأنف عرض آرائه عن أشكال الحكم بصورة غير مباشرة لحد ما فى أوائل السبعينيات ، خاصة فى إطار انهيار الامبراطورية الفرنسية وصعود الجمهورية الثالثة . وانجذابا إلى آراء صحفى فرنسى، كال مديحًا خاصًا للأنماط الانجليزية والبلجيكية والأمريكية المتعلقة بأشكال الحكم والاقتصاد السياسى ، غير أنه اقترح أن حكومة ملكية دستورية تصبح متماثلة فى الجودة مع حكومة جمهورية . هنا نشعر بأن

استعمال الصحفى الأمريكي كمرجع له وعرض المقالة لوقائع بعيدة فى فرنسا تشكل مايزيد قليلا عن ستار ، ذلك أن القضية الحقيقية هى الحاجة إلى ملكية دستورية فى الامبراطورية العثمانية لإحباط هذا النوع من الهياج الذى ألحق الدمار بفرنسا (٢٦) .

خلال الفترة الدستورية ١٨٧٦ – ١٨٧٨، أيد الشدياق بإخلاص القيود الجديدة على السلطان . وكان يرى أن الإسلام أمر شرعا بحكم الشورى ، ذلك لأنه من المحتم أن الحكم المطلق يتسم بعدم الإنصاف ، وأن محاولة تجنب مبدأ الشورى يعادل فى الإسلام الذنوب المحرمة (٢٧) ، كما أنه لم يشعر بأن المؤسسة البسيطة لحكومة مجلس الوزراء تحقق تماماً التفويض بالشورى ، ويصر على أن:

" الغرض من عبارة "مجالس الشورى" هى تلك المجالس التى يحضرها مندوبو المجتمع ، الذين تم انتخابهم على نحو شرعى ، والعبارة لا يقصد بها مجالس الوزراء التى يحضرها الوزراء ووكلاء حاكم البلاد ، لأن هذا النظام لا يستطيع الاستغناء عن برلمان ، طالما أن أعضاء مجلس الوزراء المذكور آنفا سيتنافسون مع بعضهم البعض لمرضاة الحاكم تحاشياً لفقد مناصبهم (٢٨) ."

كان يرى أن البرلمان كقوة تعادل سلطة السلطان ، ويحث أعضاء البرلمان على عدم الاقتصار على مناقشة رفاهية الشعب ، بل على نقد أعمال الحكومة عندما يشعرون أنها مخطئة (٢٩) .

مع الإنجاز الدرامى لدستور وبرلمان منتخب فى ١٨٧٦ – ١٨٧٨ قفزت العاصمة العثمانية أبعد كثيراً من مصر فى تبنيها إصلاحات ديمقراطية ليبرالية ، واختار الخديو إسماعيل من جانبه أن يؤازر هذا التحرك فى إسطنبول على أمل أن تمنح الدول التابعة مزيدا من الاستقلال ، أو على الأقل ألا تعوق وكالاته الصحفية مثل الشدياق ، الذى راجت مدائحه للحكومة الديموقراطية على نطاق واسع فى مصر أيضا ، إلا أن الأفكار المثالية الليبرالية لم تشع طويلا ، وخيمت ظلال الانتصار الروسى فى الحرب عامى ١٨٧٧ – ١٨٧٨ مما أدى فى النهاية إلى خسوفها . وفى فبراير ١٨٧٧ عزل السلطان الوزير الأول الإصلاحى مدحت باشا ، لسببين: أولهما لتشدده فى التعامل مع المطالب الأوروبية ، وثانياً بسبب كرهه لقناعاته الدستورية ، وبعد عام آخر ، فى فبراير ١٨٧٨ ، مع هزيمة العثمانيين ، استغل السلطان عبدالحميد الشاب ضعف الدولة كذريعة لحل برلمان لاجدوى منه وأن يفسر الدستور بعد ذلك بطريقة استبدادية ، وظل الاثنان

كلاهما طى النسيان حتى ثورة تركيا الفتاة فى ١٩٠٨[٣٠] . ومع تحول الدولة العثمانية إلى رد الفعل ، من جانب تحت تأثير النفوذ البروسى والروسى ، نبذ السلطان لحد ما جيلا من العمل السياسى الليبرالى بواسطة المثقفين والأعيان العثمانيين .

وقد أزعج طرد مدحت باشا وماتلاه من حل البرلمان ليس فقط مؤيدى الحركة الدستورية فى مصر ، بل النخبة العثمانية المصرية أيضاً . ولم ترسل مصر ولا غيرها من الدول التابعة أعضاء برلمانيين إلى إسطنبول ، لكن مصر كانت تأمل بوضوح فى استقلال أكبر أو تأثير أكبر على شئون المركز إذا مانجحت تجربة الديموقراطية . وأورد القنصل البريطانى فى العاصمة المصرية فى تقريره مايلى:

أثارت أنباء سقوط مدحت باشا دهشة عظيمة وخيبة أمل هنا.

كان الوالى والباشوات الأتراك فى قمة السلطة ، الذين هم فى علاقة مستقرة مع القسطنطينية يعتقدون أو يتظاهرون بالاعتقاد بأن الإصلاحات التى بدأها مدحت باشا كانت فى حقيقة الأمر هامة ، ذلك لأنها كانت استهلال عهد جديد يمكن أن يمنح فرصة جديدة للحياة للامبراطورية العثمانية [٣١] .

حتى لو تنبه الحاكم المطلق إسماعيل ونبلاؤه العثمانيون المصريون ، الذين ثارت بينهم وبين الأعيان المصريين فى مجلس النواب اختلافات هامة ، لخطر سقوط مدحت باشا ، فإن مؤيدى الاتجاه الدستورى فى مصر قد عانوا من غم أشد ، وربما خشى اسماعيل أن يتخذ تحول عبدالحميد إلى الحكم المطلق شكل محاولات استعادة السيطرة المركزية على الدول التابعة . وأيضا أخذ أنصار الاتجاه الدستورى فى مصر ، من جانب آخر ، بوضوح تجربة الليبرالية لمدة عامين فى مركز الامبراطورية كنموذج محتمل للحكم ، لذلك فقد خلف عبدالحميد خيبة الأمل لكلتا القوتين السياسيتين فى مصر ، ولعله كذلك شجع رغبة بين نبلائها للبحث عن موالين امبرياليين آخرين وعن أنصار لقومية أصولية أشد بين أعيانها .

تبدو أهمية كل من الفكر المصرى والتطورات السياسية لحركة العثمانيين الشبان والملكية الدستورية قصيرة الأمد فى المركز بالغة الدلالة ، وسوف أقدم أدلة أخرى ، فيما يلى ، والطريقة التى أهملت بها أو لم تلتفت إليها التقديرات القياسية لمصر فى هذه الفترة للخطوات العثمانية السابقة إلى شراك "تاريخ البلاد" وإلى العودة لتسليط الأضواء على خصائص قومية القرن ١٩ والانعزال عن إسطنبول الذى تميزت به مصر

فى القرن العشرين ، وبصرف النظر عن إصدارات العثمانيين الشبان وكذلك عن دعاة الاتجاه الدستورى عامى ١٨٧٦ – ١٨٧٨ فى إسطنبول ، فإن الكتاب المصريين تبنوا مثاليات هذه الحركة ، واشتهر من بينهم بعض الصحفيين الشوام المسيحيين .

إذا نحينا جانبا أهدافها السياسية ، فإن الحركة الدستورية العثمانية حددت فى عدة أساليب الأهمية الجديدة للطباعة والصحافة ، فقد أظهر العثمانيون الشبان أهمية الصحافة الخاصة باعتبارها عاملاً للتغيير السياسى ، باستخدامها لتعزيز شكل برلمانى للحكومة ، وأثبت تضافر دعم النبلاء الليبراليين مثل مصطفى فاضل والاشتراكات الصحفية المزدهرة التى تولدت عن الجدال السياسى أنه أسلوب ناجح . ولقد رأينا على الفور شهادة نامق كمال عن الزيادة الضاغطة فى أرقام توزيع وقراءة الصحف فى هذه الفترة ، مقترحة دوراً شعبيًا بالغ الاتساع للصحافة . وسواء كان الناشرون الشوام المسيحيون العاملون فى مصر مثل أديب اسحق يحاكون هذه الصيغة أو أعادوا اكتشافها ، فإنها بالتأكيد تعاود الحدوث فى مصر فى أواخر سبعينيات القرن ١٩ .

توسُّع الصحافة السياسية

إذا صدقنا نامق كمال ، منذ بدايات الصحف الخاصة فى أواخر القرن ١٩ وعبر تضاعفها فى نهايات السبعينيات ، فإن عدد قرّاء صفحات الأخبار العثمانية تزايد عشر مرات ، من ٥٠٠ إلى ٥ آلاف نسخة ، ومع ذلك علينا أن نتذكر أن القراءة تختلف عن التوزيع ، والمجلات الحديثة المنتشرة على نطاق هائل تقول للمعلنين بها أن كل نسخة يقرأها فى المتوسط ثلاثة أفراد . ونظراً لأن حجم الأسرة فى القرن ١٩ بالشرق الأوسط كان أكبر بكثير ، حيث الأسرة المتوسطة للتاجر والموظف أو غيرهما من أواسط الناس ، كانت تضم على الأقل أربعة أو خمسة أفراد يستطيعون قراءة الصحف المشتراة أو المشتركين بها ، وإذا كانت الأسرة تقرأ الأنباء الهامة بصوت مرتفع ، فإن معنى ذلك أن عدداً مضاعفًا كان يتابع هذه الصحف .

منذ نحو ١٨٧٦ ، بدأت فى الظهور بمصر صحف خاصة اختصت بشكل مباشر أكثر فى السياسة ، لتخفف بذلك من اعتماد الوعى السياسى على الصحف المنشورة

من إسطنبول وأوروبا ، ويبدو أن انتشار هذه الدوريات المصرية برز خلال أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، والتقديرات الموثوقة للصحف الفردية مع ذلك يصعب تحديدها ، ويزعم يعقوب صنوع ، المغترب صاحب جريدة أبونظارة زرقاء أنه حقق توزيعا بلغ ١٠ آلاف نسخة من صحيفته فى مصر بين نخبة صغيرة من النبلاء المتعلمين والأعيان والطبقات المتوسطة[٣٢] ، وممايغرى باستبعاد تقديرات توزيع يعقوب صنوع باعتبارها مبالغة مفرطة ، الوضع فى الاعتبار ما يمكن اكتشافه بالنسبة للصحف الأخرى ، بالتأكيد لم يكن تقديراً دقيقًا . فى ظن نامق كمال أن ١٠ آلاف نسخة كانت توزيعًا هائلاً ، يعادل ضعف قراءة أى صحيفة فى اسطنبول فى أواخر السبعينيات . وقد أفادت تقارير أغلب الدوريات انخفاضًا كبيراً فى توزيعها ٠ وفى الفترة ١٨٨٠ - ١٨٨٢ أصدر سليم النقاش صحيفتين سياسيتين معتدلتين ، الأولى المحروسة اليومية ، والأخرى العصر الجديد الأسبوعية . وذكرت الحكومة المصرية أن توزيع الصحيفة اليومية بلغ نحو ٢٠٠٠ نسخة ، أما الأسبوعية فقد وصلت إلى ٨٠٠ نسخة [٣٣] . ومع ذلك فإن عدد القراء قد يكون متباينًا . وفى تأريخ لسيرة أديب اسحق ، الذى عمل شريكا فى بعض الأحيان لسليم النقاش ، كتب المؤلف أنه عندما نشر مقالا مثيراً للخلاف عام ١٨٨٢ فى المحروسة يهاجم رجلاً سبق له أن شوه سمعته لدى الخديو ، قفز توزيع الصحيفة إلى ٢٠٠٠ نسخة فى القاهرة وحدها [٣٤] . أما الدوريات الأكثر إثارة للتحريض ذات الأسلوب المتميز فقد كان توزيعها أفضل لحد ما . وفى الإصدار الأول لمجلته السياسية الفكاهية "التنكيت والتبكيت" طبع عبدالله النديم منها ٣ آلاف نسخة ، وقال إنه عادت إليه خمس نسخ فقط من باعة الصحف . وفى الأعداد التالية بيعت جميع النسخ التى كانت تطبع ، حيث وجدت توزيعًا واسع النطاق فى كل من المدن والأرياف [٣٥] . ويراودنا الشك فى أن توزيعها قفز أعلى من معدلها الأول البالغ ٣ آلاف نسخة ، نظراً لأن النديم حوّل الصحيفة لتصبح لسان حال العرابيين فى خريف ١٨٨١ ، وغيَّر اسمها إلى الطائف ٠

حتى إذا استخدمنا المقياس المعاصر للتوزيع وهو ثلاثة قراء للنسخة الواحدة فإن هذا يعنى أن عدد القراء يصل إلى نحو ٦ آلاف قارئ لجريدة معتدلة مثل المحروسة . وهذه النتيجة تتفق مع مستوى تقديرات نامق كمال للصحف التركية فى أواخر السبعينيات . لكن مع الوضع فى الاعتبار كبر عدد أفراد الأسرة الواحدة فى القرن ١٩ ، فيمكن للباحث أن يتوقع عدداً أكبر من القراء ، ربما ٨ آلاف قارئ لعدد يوزع

منه ٢٠٠٠ نسخة . وبطبيعة الحال ، كانت المحروسة صحيفة واحدة فقط من الصحف العديدة الصادرة فى هذه الفترة . ففى خريف ١٨٨١، دخلت صحف محلية عديدة تتنافس مع بعضها البعض في السوق وهى الأهرام ، والعصر الجديد ، والبرهان ، والحجاز ، والاسكندرية ، والجوائب ، والكوكب المصرى ، والمفيد ، والطائف ، والوطن والوقائع المصرية ، دون ذكر الصحف المغتربة المهربة للبلاد بأعداد كبيرة ، ولو كان المتوسط الرسمى لتوزيع الصحيفة الواحدة ٢٠٠٠ نسخة ، لكان توزيع جميع الصحف يبلغ ٢٤ ألفًا ، وحتى لو أخذنا الحد الأدنى لعدد القراء ٣ أفراد للنسخة ، لوصل إلى ٧٢ ألف قارئ على الأقل . وبطبيعة الحال ، فإن بعض القراء كانوا يشتركون فى أو يشترون أكثر من صحيفة واحدة من هذه الصحف ، وهو ما يؤدى لنقص العدد الكلي للقراءة ، إلا أن التضاعف هنا يضع فى اعتباره الحدود الدنيا منعا للالتباس من أى خطأ ربما يكون قد حدث لهذه التقديرات . أيضًا علينا أن نتذكر أنه تم استبعاد الصحف المغتربة المهربة من حسابنا ، وذلك ببساطة لأنه من المستحيل تقديرها بدقة .

مهما كان الأمر تجريبيًا ، فهذه نتيجة رائعة تمامًا ، ففى ١٨٦٠ لم يكن بمصر أى صحيفة ناطقة باللغة العربية ، حيث توقف إصدار الجريدة الرسمية لأسباب تتعلق بالميزانية . وحتى عندما عاودت الصدور مرة أخرى فى ١٨٦٣، فربما كان توزيعها وهى الموالية للحكومة محدوداً ، فارتفاع عدد مشترى الصحف المنتظمين من لا شيء إلى عشرات الألوف فى غضون عشرين عامًا يشير إلى ثورة حقيقية فى وعى الطبقات المتعلمة ، وعلى الأرجح فإن ١٪ من المصريين (ونسبة أكبر بكثير من البالغين) أصبحوا يقرأون الصحف ، وهؤلاء القراء ينتمون إلى أكثر الطبقات الاجتماعية فاعلية ، ومرة أخرى ، أريد أن أؤكد أننى لا أعتقد أن تزايد عدد قراء الصحف نجمت عنه أى أحداث سياسية ، من ناحية أخرى ، فإن الطريقة التى أصبحت بها الفئات المتعلمة على صلة أقرب بالاتجاهات السياسية بالعاصمة ، وبالأيديولوجيات التى يروج لها محررو الصحف الخاصة والمنتديات السياسية ، جعلت من ممارسة السياسة الوطنية أمرا ممكنًا . أيضًا ، من الناحية العملية ، وفرت الصحافة على مستوى القطر للنشطاء سياسيا المعلومات الهامة أولا بأول بمجرد أن قرروا معارضة السلطة المطلقة للوالى والهيمنة الأوروبية .

أتاحت الصحف توفير طرق التفكير والمعلومات السياسية حتى لعامة الناس ، عبر شبكة من خريجى المدارس الأولية والمعاهد الدينية الفاعلين فى المجتمع . ومن جانبها كان للثقافة الشعبية بمصر تأثير هام على بعض الصحف . فعلى سبيل المثال ، عاش مثقفون مثل يعقوب صنوع وعبد الله النديم وقتا كافيًا مع العمال والفلاحين ليستعيروا منهم نماذج عامية لخطابهم استخدموها فى الدوريات الساخرة مثل أبونظارة زرقاء والتنكيت والتبكيت ، وجعل استخدام اللغة المصرية العامية في الكتابة بدلا من اللغة العربية التقليدية من هذه الصحف بالتحديد أكثر اقترابًا من عامة الناس . وكتب جون نينيت المراقب السويسرى المعاصر قائلا : إن إصدارات يعقوب صنوع "حققت توزيعًا ضخمًا" . وأضاف عن نفس صحف هذا الناشر في أواخر السبعينيات "لم يوجد شخص فى القاهرة مهما كانت بلادته ، أو فى أى مدينة إقليمية ، لم يسمعها تُقرأ عليه ، إن لم يكن باستطاعته قراءتها بنفسه ، وفى القرى بإمكانى أن أشهد على نفوذها" (٣٦) .

ويصف ميخائيل شاروبيم ، المؤرخ المعاصر ، المزاج السائد في مصر فى خريف ١٨٨١ ، بعد رحيل فريق تحقيق عثماني تم إرساله ليكشف عن أسباب القلاقل في صفوف الجيش وبين العامة ، وسط توقعات بأن السلطان قد يعزل توفيق والى مصر :

وتشوّف الناس يومئذ لمعرفة ما سيكون بعد وصول رجال الوفد إلى دار السلطنة ، وتزايد تساؤلهم عما فى صحف الأخبار وأكثروا من شرائها ، واضطر من لا يعرف القراءة من العامة إلى مصاحبة من يعرف القليل منها فكنت تراهم فى شوارع القاهرة ومصر القديمة جماعات وبينهم الرجل أو الصبى من صبيان المكاتب وهو يقرأ عليهم ترجمة عبارة لصاحب جريدة التيمس الانجليزية أو لصاحب الديبا الإفرنسية أو لغيرهما من صحف الأخبار الأجنبية وهم فى ضجة وحوقلة ، وعم هذا الحال السوقة وأصحاب الحرف الدنيئة كالصباغين والزياتين والحلاقين . وقد رأيت يومًا صبيًا فى حانوت لرجل يبيع البقل وبيده صحيفة من صحف الأخبار العربية وأمام الحانوت خلق من السوقة وهم محدقون بالصبى وهو يقرأ عليهم ما نصه (٣٧) .

وهنا نجد موضوعا مشتركًا بين الكتاب المعاصرين حول نهوض الصحافة السياسية . فقد خلقت الأزمات السياسية التى ثارت فى نهاية السبعينيات وحتى ١٨٨٢ سوقًا رائجة للصحف التى أثارت فضول العامة بالأحداث السياسية ، وأدت

الحرب الروسية العثمانية في عامي ١٨٧٧ – ١٨٧٨ إلى زيادات كبيرة في توزيع الصحف بمصر ، وقفز توزيع الصحف مجدداً خلال أزمة ١٨٧٩، حيث بلغ الذورة عند عزل العضوين الأوروبيين بمجلس النظار وخلع الخديو إسماعيل . وطبقا لما يقول شاروبيم كان للقلاقل التى اعترت الجيش والاتجاه نحو نظام سياسى واجتماعى دستورى أثر مشابه . ويمكن أن نستخلص أنه تواجدت دورة تغذية عكسية والتى بواسطتها أثيرت سلسلة أحداث سياسية درامية من خلال تكامل مصر مع النظام العالمى المتمركز فى شمال الأطلنطى حيث ساعد على خلق قراءة العامة للصحف فى وادى النيل ، وظمأ هذا الجمهور المتعطش أغرى الصحف بالاستجابة للسوق عبر تغطية الحياة السياسية على نحو أكثر صراحة ، غير أن المحصلة الناجمة عن رأى عام بين المصريين توفرت له المعلومات وجدت أن العوائق تتمثل فى النفوذ الأوروبى المتنامى الذى ساعد على خلق مزيد من الأزمات .

تغير الشكل الأصلى الذى اتخذته الصحافة فى مصر تغيراً كبيراً على مدى الفترة ١٨٧٦ – ١٨٨٠، طبقا لما أورده بعناية رمزى م.جيد فى كتاباته (٣٩) ، بالمقارنة بالجريدة الرسمية لأعوام الستينيات وأوائل السبعينيات ، شهدت أواخر السبعينيات زيادة فى نسبة المقالات الافتتاحية والمقالات الثقافية مقارنة بالأنباء الجافة . حيث احتلت الشئون الخارجية نحو من ٥٠ إلى ٦٠٪ من المساحة ، مقابل ٤٠٪ فى الفترة السابقة عليها ؛ وتألفت كثير من الأنباء الخارجية من ترجمات من الخدمات السلكية . كما تكررت أنباء الأقاليم وأخذت طابع الاستمرار ، وابتدعت صحيفة الأهرام طريقة إيفاد المراسلين المتجولين من العاصمة لتغطية الأحداث فى المناطق النائية . ووجد رمزى جيد فى أواخر السبعينيات أن المقالات غير المترابطة المليئة بالنثر البيانى والمحسنات البديعية قد أخلت الميدان لحد ما إلى أسلوب حديث للكتابة لصحيفة هرمية الشكل حيث يعمد الكاتب إلى عرض الحقائق دون إضافات حسب ترتيب أهميتها . وتقارير الخدمات السلكية التى كان الصحفيون المصريون يقومون بترجمتها إلى العربية ، غالبا مازودتهم بأشكال الكتابة الهرمية . واكتشف جيد تناقصاً فى أساليب الكتابة البلاغية ، وكيل المديح المبالغ فيه لأحد النبلاء أو الأعيان عندما يرد اسمه فى مقال . وفى هذا الاتجاه برزت بشكل قاطع التحقيقات الصحفية عن الأخبار العالمية ، لتصبح غالبًا ذات شكل تلغرافى تحت تأثير الخدمات السلكية . أما تقارير المراسلين الصحفيين فقد أبقت على التكلف اللغوى لأطول فترة .

منذ منتصف السبعينيات تفاعلت عدة تطورات فى الثقافة المادية مع التغيرات فى العقلية . فقد أخذ بروز مؤسسات طباعة مملوكة ملكية خاصة ، بالذات تلك المؤسسات التى تصدر صحفًا تصل حتى للكثير من الأفراد العاديين ، قرارات هامة حول شكل الثقافة المطبوعة البعيدة عن أيدى الحكومة . وأفضت تكنولوجيا الصحافة المطبوعة والتلغراف بالكتابة إلى أنماط مختلفة كثيراً عما كان سائداً فى القرون الوسطى من النثر المسجوع والمحسنات اللغوية التى كانت لازمة للحفاظ على النصوص من أخطاء الناسخين . وساعدت الأنماط الجديدة الموجزة والواضحة ، والمشتقة من جانب من قوى السوق ، على إدخال نمط نثرى جديد وربما تشكيل وعى جديد لدى القراء . وهذه التغيرات بدورها زادت من إيصال الآداب المطبوعة ، كما فعلت بالضبط التجارب العرضية باستعمال العربية المصرية العامية فى بعض الصحف . وقد ارتفع عدد قراء الصحف الناطقة بالعربية من لا شئ فى عام ١٨٦٠ إلى عدة مئات فى أوائل السبعينيات وإلى عشرات الألوف فى ١٨٨١ . وفى هذين العقدين القصيرين ، بدأت مصر رحلتها محرومة مما يمكن أن يسمى رأيًا عامًا إلى كونها نوعًا من البلاد التى تحتشد فيها تجمعات من عامة الناس حول تلاميذ مدارس تحفيظ القرآن فى الأسواق لسماع أنباء أحدث المناورات السياسية لجلادستون والسلطان عبدالحميد . وقد جرت وقائع "الثورة الطويلة" لريمون وليامز تحت بصر مصر وكثير من الدول الأفريقية الآسيوية . وبطبيعة الحال ، فإن هذا التوسع فى شبكة الاتصالات كان له محيط اقتصادى إضافة إلى وسيط تكنولوجى ، حان الوقت المناسب لوضعه فى الاعتبار .

الجانب التجارى للنهضة العربية

لم تكن لتستطيع صحافة خاصة أن تنهض دون قراء بالقدر الكافى ، وهذا مايعنى حدوث نمو فى معدل تعلم القراءة والكتابة منذ ١٨٥٠ ، كما لم يكن بالإمكان حدوث هذا التطور دون أن يقدر قراء محتملون على شراء الصحف اليومية ، وهو مايتطلب مستوى معينًا من الدخل بين جمهور القراء ، لكن بغض النظر عن هذه الشروط الأساسية ، ما الذى طرأ على متطلبات أعمال ناشر صحيفة فى مصر من ناحية الموارد المادية والسياسية ؟ وكيف أثرت الأسواق فى محتوى الصحف ، وماهى الاستراتيجيات التى تبناها الناشرون لزيادة التوزيع؟ وكيف أثر الجانب التجارى للنشر

من ناحيته ، على الصحافة السياسية ، وبالتالى على الرأى العام ؟ هذه الأسئلة لا يمكن تقديم إجابات وافية عنها فى الحال ، إلا أن بعض الوثائق المتاحة وافتتاحيات الصحف تشير إلى بعض خلاصات أساسية .

كانت كبرى دور النشر الخاصة فى الولاية المصرية تميل إلى طباعة كلا من الكتب والصحف ، إلا أن معلوماتنا عن الأحوال المالية لأغلبها مازالت قليلة نسبياً . ومع هذا فإن احدى دور النشر ، المحروسة ، أرسلت ملخصا لأصولها ومصروفاتها إلى الحكومة المصرية ، تطلب تعويضاً عن الدمار الذى لحقها أثناء ثورة ١٨٨٢ . وقدّر رئيس التحرير مالكها قيمة النسخ المخزونة للأجزاء الأربعة من "علم الدين" لعلى مبارك فى عام ١٨٨٣ بما قيمته ٦٠ ألف فرنك (نحو ٢٤٠٠ جنيه مصرى بسعر التحويل الرسمى) ، ومخزوناتها الأخرى من الكتب بقيمة ١٠ آلاف فرنك (٤٠٠ جنيه مصرى) (٤٠) . والمؤلَّف الكبير المكون من أربعة أجزاء كان يباع مقابل ٢,٥٠ جنيه مصرى ، ومع ذلك فأنه بعد عامين من نشره كان مايزال لدى سليم النقاش نحو ألف نسخة من الكتاب دون بيع ، وهو عبارة عن رحلة متخيلة إلى أوروبا . من جانب آخر ، حيث كانت الكتب العادية تباع مابين ١٠ إلى ٢٠ قرشاً للكتاب ، لذلك لعل النقاش كان لديه مابين ألفين إلى ثلاثة آلاف كتاب آخر فى مخزنه ، وما كانت تمتلكه مطبعة خاصة من هذا النوع من رأس المال فى نهاية الفترة التى ندرسها يشير إلى تغير خطير فى محيط نشر الكتاب خلال السبعينيات ، حيث تولى الناشرون من البرجوازية تنفيذ مشروعات كانت فى سالف العهد تتولاها المطابع الحكومية . على أن استعدادات هؤلاء الناشرين الجدد لدخول هذا المجال يفترض وجود زيادة فى مبيعات الكتب ، من ناحية ، وزيادة عدد متعلمى القراءة والكتابة القادرين على تحمل هذه الرفاهية . وقد حدث هذا التغير ، بطبيعة الحال ، بين الفئات المتوسطة ، ولم تتأثر به الأغلبية الساحقة من السكان . ومن المحتمل أن بروز مطابع سياسية خاصة كان له مضامين أكثر بالنسبة لوعى عامة الناس .

فى عام ١٨٦٧ تأسست أول صحيفة خاصة ، أصدرها أبوالسعود أفندى وهى الجريدة الأسبوعية وادى النيل ، حيث اعتمدت فى جانب كبير من دخلها على منح الوالى ، غير أن الكثيرين نبذوها باعتبارها نوعاً من البروباجندا . وفى ١٨٧٢ قدم لها إسماعيل دعما هائلا بلغ ٢٨٠ جنيهاً مصرياً (٤١) . ويبدو من غير المحتمل أن "وادى النيل" أو روضة الأخبار ، التى أعقبتها من ١٨٦٦ إلى ١٨٧٩ ، قد حققتا انتشاراً كما

كانوا يتوقعون فقط من خلال المنح الحكومية ، إلا أن مثل هذه المساعدة حافظت على انخفاض أسعار الاشتراك فيها وأسعار بيعها . وبلغت تكلفة اشتراك واحد فى عام ١٨٧٠، جنيهًا مصريًا واحدًا فقط سنويًا ، وكان مبلغًا صغيرًا بالنسبة للطبقات المتوسطة . كما كانت أسعار الإعلانات منخفضة تصل إلى ٤ قروش للسطر بالداخل وقرشين للنشر فى الصفحة الأخيرة . وانتاب القلق أبوالسعود أفندى من استمرار انخفاض قيمة إصداراته وهو مالم يكن يفى برسالتها باعتبارها "مدرسة مفتوحة" . وفى ١٨٧٠ بدأ فى الإعلان عن مطبعته الخاصة وادى النيل ، واعدا بانخفاض أسعار الكتب بمقدار الثلث . وأتاح له نموذج طباعى جديد لتصغير الحروف لطباعة ٣٦ سطرًا بالصفحة بدلا من ٣٢ سطرا أن يخفض التكلفة بنسبة ١٠٪. كما أنه حصل على آلات طباعة جديدة أكثر كفاءة . وقدَّر أن زيادة سرعة الطباعة سوف توفر له أيضًا ١٥٪ أخرى ، حيث خطط لمضاعفة ع نسخ الكتاب المطبوع من ألف إلى ألفى نسخة . وفى ١٨٧٠ أيضًا بدأ طرح اشتراكات للكتب التى يخطط لنشرها ، مثل رحلات ابن بطوطة ومجموعة من الأحاديث النبوية الشريفة ، واعدا بتقديم خصم للمشتركين فى شرائها قبل الصدور (٤٢) .

جفَّفت أزمة الديون تدريجيًا الدعم الحكومى ، وهو مافتح الطريق أمام مطابع خاصة أكثر أصالة . والبدء فى إص ار صحيفة قد ينطوى على مخاطرة فى مجال الأعمال خلال السبعينيات ، ومشاريع الطباعة غالبًا ماتحركت بحذر . وحتى رغم أن المهاجرين الشوام المسيحيين سليم وبشارة تقلا حصلاً على تصريح للبدء فى صحيفة خاصة جديدة ، وهى الأهرام فى أواخر ١٨٧٥، فإنهما أنفقا سبعة شهور يحاولان إيجاد مشتركين ، حتى أنهما طبعا نسخة بالفاكسيميلى (طبق الأصل) لأغراض تشجيع الاشتراكات ، قبل أن يبدءا فعليا فى أغسطس ١٨٧٦ (٤٣) . على صعيد آخر ، كانت عمليات تأجير مطبعة بسعر زهيد فى السبعينيات تتيح للصحفيين قليلى الحذر ذوى الإمكانات المادية المحدودة إصدار صحيفة إذا تمكنوا فقط من ضمان الحصول على تصريح النشر . وكان أديب إسحق قادرًا على تجهيز وطباعة العدد الأول لجريدة مصر ، فى ١٨٧٧ بمقدار ٢٠ فرنكا (كل ماكان معه فى جيبه) ، إلا أنها حققت مبيعات جيدة بمايكفى للسماح له بمواصلة إصدارها . والصحفيون فى ظل هذه الظروف استمتعوا بوضوح باستقلال الرأى أكثر مما أصبح شائعًا بعد ذلك فى أواخر القرن ١٩٠، حين زادت تكاليف إصدار الصحيفة بصورة أساسية . وكما سوف نناقش فيما

بعد ، كان لهذا الاستقلال النسبى الذى حظى به بعض الصحفيين مضامين على قدرتهم واستعدادهم لمناصرة وتبنى القضايا الراديكالية (٤٤) .

على الرغم من أن الصحيفة المتوسطة يمكنها الصدور برأسمال زهيد ، خاصة إذا عهد المحرر بالطباعة إلى شخص آخر ، فإن التأسيس الفعلى لدار نشر كان باهظ التكاليف ، على الجانب الآخر ، كان يمكن لهذا الإجراء أن يضمن تحقيق أرباح ملموسة للمحرر ، وقال سليم النقاش شريك أديب اسحق أنه أنفق ١٣ ألف فرنك (٥٢٠ جنيهًا مصريًا) فى تثبيت مطبعته ، التى استخدمت لمختلف الصحف التى حررها من ١٨٧٧ إلى ١٨٨٢ . ويؤكد على أن عائداته من اشتراكات الصحيفة ، وعوائد الإعلانات ، ومبيعات الكتب بلغت ألفى فرنك (٨٠ جنيهًا مصريًا فى الشهر) . كما يذكر أنه أصبح قادرًا على تحمل شراء دار بالاسكندرية مقابل ١٦ ألف فرنك (٤٥) . ولما كان اشتراك عام كامل من المحروسة اليومية يتكلف فى المتوسط ٣٠ فرنكا للنسخة الواحدة ، لذلك فإن توزيع ألفى نسخة كان سيقدم له دخلا إجماليا يبلغ ٦٠ ألف فرنك سنويا أو خمسة آلاف فرنك شهريًا . وحسب ملحوظة سليم نقاش نظرًا لأنه كان يحصل على عوائد إعلانات من البيانات الحكومية والخاصة ، ويصدر جريدة أسبوعية وكتبًا منفصلة بالإضافة للصحيفة اليومية ، فقد قدر أن أرباحه الصافية التى بلغت ألفى فرنك تبدو معقولة على الإجمال – حتى إذا وضع فى الاعتبار التكاليف المبالغ فيها والقصور فى سداد الاشتراكات (٤٦) . ويذكر أن عوائد الإعلانات لها أهمية خاصة ، علمًا بأن الإعانة الحكومية أخذت فى التناقص فى أواخر السبعينيات . وكانت المحروسة تتقاضى فرنكا واحدا للسطر (أكبر بمقدار خمسين مرة من المعدل الذى كانت تتقاضاه وادى النيل قبل عشر سنوات) ، وغالبًا ما كانت تعرض إعلانًا لشركة ميدلاند كومبانى انجنيرز . وعمد سليم نقاش وزميله أديب اسحق إلى أن تتخصص صحفهم فى نشر الإعلانات القضائية ، وكانت الحكومة من جانبها تعوضهم عن ذلك .

مع استمرار الاعتماد فى كثير من العائدات على الاشتراكات فقد خلق هذا حافزا لتلبية متطلبات الأسواق . وساعد تطوير شبكات الوكلاء والمراسلين فى الأقاليم ، وعرض الرسائل المطبوعة من القراء ، على زيادة التوزيع من خلال السماح بتضمين الأخبار المحلية بالإضافة إلى المصالح الوطنية . وتوضح فقرة من المحروسة كيف استطاعت الأسواق أن تمارس ضغوطها : "طلب بعض التجار فى السودان أن ننشر من حين لآخر عرضا لظروف التجارة السودانية يمكن أن يحتوى على وصف

للواردات إلى تلك المنطقة وصادراتها إلى أوروبا ، بالإضافة إلى الأسعار الحالية وغيرها من المعلومات المفيدة . وقد استجبنا لطلبهم وخصصنا شخصًا ليزودنا بمثل هذه التفاصيل . وبادرنا فى هذا العدد بذكر الوضع المتعلق ببعض الواردات السودانية (٤٧) ".

شجعت أهمية الصحف للتجارة المحلية والصنائع والمهن فى هذه الفترة التجار بالتالى على الضغط من أجل تغطية أوسع . والإذعان التدريجى من رؤساء تحرير الصحف لهذه الطلبات كان له تأثير على زيادة عدد قراء صحفهم خارج حدود القاهرة والاسكندرية . ولم يقتصر سعى رؤساء تحرير الصحف فقط على تزويد المشتركين بالمعلومات السياسية والتجارية ذات القيمة ، بل كذلك لبناء سمعة حسنة فى إخراج منتج أفضل للقارئين ، ترتب على ذلك أن أصبح رؤساء تحرير الصحف يدركون على نحو متزايد المسائل الخلافية فى تقنيات جمع الأخبار ، ويؤكد أديب إسحق وسليم نقاش أن صحفهما كانت تختلف عن الصحف الأخرى فى أنها لا تورد فقط إلا الأخبار المجمّعة عن طريق شهود عيان ، فى حين أن بعض منافسيهم يعتمدون على السماع (٤٨) .

بحثا عن تبرير مزاعمهم فى خدمة قرائهم ، بدأ أصحاب الصحف أيضًا يلعبون أدوارا فى الدفاع عن العامة . وانطوت هذه الأعمال على ميزة خلق وجهة نظر تتسم بالتعاطف بين العامة للصحف ، بالإضافة إلى تزويدها بأحداث تتسم بالحيوية مماساعد على زيادة مبيعاتها . ففى بعض الأحيان انتقد اسحق ونقاش صغار الموظفين لاقترافهم أعمالاً مخزية . عندما اتهموا ضابط البوليس عبدالله مأمون رئيس نقطة قرية فارسكور بارتكابه جريمة خطيرة ، أوقفه رؤساؤه بعد عدة أيام فقط من تعيينه . وعندما وجد موقعًا آخر حذره الصحفيون بأنهم سوف يراقبونه إذا ماتورط فى أى عمل غير شرعى . وفى المناخ الليبرالى لصيف ١٨٧٩، بدأوا فى نشر حملة اتهامات طالت حتى ضباط الأقاليم ذوى الرتب العالية . وحرض مراسلهم فى طنطا على إجراء تحقيق حكومى رسمى مع على بك وهبى نائب محافظ الغربية ، عندما نشر اتهاما لمحافظ الفيوم باشتراكه فى جرائم النهب والسرقة (٤٩) . وتعلم عامة الناس كيفية استخدام وسائل الإعلام الحديثة مثل الصحف والتلغراف للاحتجاج على المغالاة فى الضرائب وعمليات الاضطهاد . فى بادئ الأمر ، ربما اعتقد القرويون بأن الخديو ووزراءه سيوقفون تصاعد الضرائب بمجرد إبلاغهم بالأمر . ولجأ مشايخ قرية كورسكو إلى إرسال تلغرافات لتجد رسائلهم طريقها إلى العاصمة ، اعتقادا منهم أن خطابات الاحتجاج التى يرسلونها إلى القاهرة كان يمنعها الموظف المحلى الفاسد الذى فرض

ضرائب إضافية عليهم [٥٠] . ومع ذلك فى أواخر السبعينيات ، ربما أحس الكثيرون بأن نشر المضايقات التى يتعرضون لها علنا فى الصحف كان أسلوبًا أكثر فعالية للتعامل مع المسئولين الذين يمارسون الاضطهاد . وفى هذين المثالين ، فإن وسائط الاعلام الجديدة أتاحت إيجاد أشكال جديدة للاحتجاج .

مع ذلك فإن الصحف التى وجهت انتقادات صريحة للمسئولين بالاسم ، قد لعبت دورًا خطيرًا لأقصى حد . فبرغم المشاعر الطيبة القوية لعامة الناس وزيادة التوزيع اللتين حصلا عليها بالتالى ، فقد خاطرت بالتعرض للغرامات والإغلاق فى ظل سياسات الرقابة الخديوية الصارمة . وسوف نناقش النظام الرقابى ومضامينه على الثقافة السياسية فيما بعد ، هنا سنكتفى بملاحظة أن انتقادات كهذه للمسئولين العموميين غالبًا ماجلبت معها العقوبات على رءوس المحررين . ففى ١٨٧٩ عندما قرر رياض باشا رئيس الوزراء ذو القبضة الحديدية نفى أديب إسحق وإغلاق الصحف التى ارتبطت باسمه ، استأنف شريكه سليم نقاش إصدار دورية جديدة "المحروسة" . وهنا رفض صراحة أن يكيل المديح أو يلصق الإدانات لمسئولين بالاسم وبشكل محدد ، وهى سياسة تعارضت لحد كبير مع سياسة صحيفته السابقة [٥١] .

وأصبح التطرف البرجوازى لبعض رؤساء تحرير الصحف أسهل فهما . أولاً ، يمكن لصحيفة ناجحة أن تحصل على تصريح للناشر بالدخول فى فئات الأثرياء ، حتى إذا كانت بدايته باستثمار صغير نسبيًا ، فإنها قد تتمكن من جذب الدعم بالإضافة إلى الاشتراكات ، من خلال ارتباط الناشر ببعض العلاقات الشخصية أو بمجموعة أرستقراطية أو بطبقة النبلاء . وبمجرد أن تقرر الحكومة السماح بنمو صحيفة خاصة ، مع ذلك يملك الناشرون دائما حق اختيار معارضة الدولة . وكانت قوى السوق تشجع المحررين على لعب أدوار الدفاع العام فى مواجهة المسئولين المستبدين أو الفاسدين ، وكان يمكن لرأى عام متصاعد جديد أن يجبر كبار المسئولين على أن يعيروا اهتمامهم إذا ماعرضت الصحف لسوءاتهم . وفى نفس الوقت ، كانت قوى السوق أيضا تشجع اتساع التغطية الصحفية للأقاليم ، حيث كانت العائلات المالكة تريد استمرار إبلاغها بالتطورات الكبرى محليا وكذلك على المستوى الوطنى . وكانت سلطات مسئولى الأقاليم أقل من سلطات المسئولين المقيمين بالعاصمة ، ولذلك اختصتهم الصحافة وجعلتهم هدفًا لانتقاداتها ، وبينما عمدت الحكومة إلى كبت هذه الانتقادات ، فان رؤساء التحرير غالبا ماقرروا أن زيادة التوزيع والدخل والتأثير لا تعادل مخاطر

السجن أو النفى ، وبالتالى يتراجعون عن انتقاداتهم للمسئولين . وفى إطار هذه المخاطر ، كتب كثير من المثقفين الجدد للصحافة بأسماء مجهولة مثل إبراهيم اللقانى ومحمد عبده ، أو استطاعوا التأثير فى مواقف هيئة التحرير للناشرين الشوام المسيحيين ، ومع ذلك عاود بعض الصحفيين كشف فساد الحكومة عندما كانت تبدو الدولة فى موقف ضعيف أو منقسمة على نفسها .

إن الظروف الموضوعية لنهوض تعلم القراءة والكتابة بين العامة ، والوصول إلى مستوى إدراك تجميع المثقفين الجدد ، واتساع تأثير الصحافة المطبوعة ، وخصخصة الصحافة والنشر حدثت فى مصر فى وقت نشوب التوترات السياسية الكبرى ، هذه الثورة المنضغطة فى الثقافة ووسائل الاتصال اختلطت مع تكامل عظيم التزايد لوادى النيل فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى لأوروبا الغربية من خلال ازدهار القطن ، وقناة السويس وأزمة الديون ، ويساعد اتساع التجارة الخارجية والازدهار الذى تحقق بين بعض قطاعات السكان على توضيح الزيادات فى معدلات النمو السكانى ونمو المدن ونهوض النظام التعليمى والسوق المتصاعد للصحافة الخاصة فى السبعينيات ، كما أن ازدياد عدد قراء الصحف تمحور حول المصلحة العامة فى أزمة الدولة الناشئة عن التغلغل الاقتصادى والسياسى والأوروبى للبلاد ، وبواسطة نزاع متفاوت الدرجة بين الأجناس والطبقات المسيطرة من جانب ونظيرتها المتوسطة أو المرءوسة من الجانب الآخر . وشمل النزاع الأولى مدى كبيراً من عناصر الانتليجنسيا المصرية ، وطوائف المدن ، والفلاحين فى مواجهة النبلاء العثمانيين المتمصرين الأكثر محافظة ، والأعيان العرب أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة ، والمرابين الأوروبيين والشوام والمضاربين . فى هذا النزاع ، فإن وسائط الإعلام الجديدة ، خاصة الصحافة والتلغراف ، أصبحت أدوات بالغة الفائدة بالنسبة للأطراف المتنازعة .

لم تصبح الصحافة أو المثقفون فقط هم الأكثر اهتماماً بالسياسة نظراً لما بدا يلوح من هيمنة الدبلوماسيين ورجال المال الأوروبيين ، وتحددت هذه الهيمنة ومارست اضطهادها من خلال التصاعد الكبير للضرائب المحلية لمصلحة سداد الديون . وبات عامة المصريين يتابعون الأوضاع السياسية يلتمسون منها نجدة يمكن أن تسعفهم من الحكم المطلق للخديو والمغالاة فى الضرائب . والأزمات السياسية من شاكلة الحرب الروسية العثمانية ، وبروز الجناح الأصولى ، وعزل اسماعيل والفورانات التى جرت عامى ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، أثارت الصناع المهرة المصريين والعمال العاديين للاستماع ، إن لم يكن قراءة ، ما تنبئ به الصحف . وقدمت مدارس تحفيظ القرآن المحافظة -

التى تعلم بعض المصريين مبادئ القراءة والكتابة – إليهم رسالة مزدوجة – الطاعة الواجبة للمؤسسة الإسلامية الشرعية والدفاع عن عادات واستقلال المسلمين . وما إن أصبحت الأسرة الخديوية مجرد تابع خاضع للأوروبيين ، فإن رسالة الطاعة للسلاطين حلت محلها الحد الآخر للسيف: أصولية إسلامية متطرفة شجعت المؤمنين على تحدى دولتهم إذا ماسجدت للامبرياليين الملاحدة .

لقد خلق التوسع الهائل فى نظام المدارس الأولية بمصر فى الستينيات والسبعينيات كتلة حرجة من عامة الناس الموظفين الملمين بالقراءة والكتابة فى جميع أنحاء وادى النيل مع تماس مفاجئ بالسياسة العالمية عبر الصحافة الخاصة الجديدة . وأعرب ميخائيل شاروبيم عن اعتقاده بأن ممارسة خريجى مدارس تحفيظ القرآن للقراءة بصوت عال للحلاقين وعمال الصباغة والمتجمهرين حول محلات باعة الخضر أصبحت تشبه الظاهرة خلال العامين ٨١، ١٨٨٢ . وقد تفاعلت الطبقات الشعبية مع المثقفين فى هذا الإطار ، وهو ماتضح من خلال تفضيل بعض الصحفيين للكتابة بالعربية العامية . رغم أن معظم الصحف التى اختارت استخدام لغة عربية حديثة قد خلقت أسلوباً جديداً عكس تأثير التقنيات غير المسبوقة مثل الصحافة المطبوعة والتلغراف ، بالإضافة إلى زيادة أعداد القراء وقوى السوق التى تطالب بالوضوح والدقة . وساعدت الصحافة والكتابات العربية المطبوعة على أن تخلق لدى جمهورها حساً جديداً واسع الانتشار بالمشاركة الجماعية فى الأحداث الكبرى لذلك العصر ، والتى بدورها غرست بذور بروز نمط جديد من الوعى الوطنى (٥٢) . وسما الناشرون من البرجوازية الخاصة بنغمة صحفهم بعيداً عن التذلل والخنوع التى تسم الصحافة الحكومية وفى اتجاه التظاهرات المتكررة المتعاطفة مع أزمات العمال والصناع المهرة وأواسط الناس الذين انسحقوا تحت وطأة الحكم المطلق والضرائب ، ولذلك بعثوا برسالة صريحة تتضمن أن الانتليجنسيا الناطقة بالعربية والمصريين من الطبقات الوسطى كانوا أشد ثراء بثقة الناس وحمل أماناتهم بدلا من النبلاء العثمانيين الذين يهيمنون على الوظائف الحكومية العليا . وتوافقت هذه الرسالة مع الخطاب النقدى الذى بات المثقفون يستخدمونه على نحو متزايد فى الثقافة المطبوعة ، وبالنسبة للناشرين ، فقد كانت مجرد عمل تجارى طيب ، والوسائل النوعية التى حصلت بها الفئات الاجتماعية على مميزات الترابط الداخلى الجديد لأقاليمهم ، وأشكال التنظيم والعمل الجماعى الذى خلقوه فى الجغرافيا الاجتماعية الجديدة المتفجرة ، لابد وأنها ستكون هدفنا التالى للبحث .

الفصل الخامس

الصالونات السياسية وإيديولوجية المعارضة

رأينا توًا كيف أن شريحة جديدة ونامية من الانتليجنسيا قد تشكلت فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩، وكيف أن تزايد الإلمام بالقراءة والكتابة والتأثير المتعاظم لوسائل الإعلام المطبوعة ساندت أهميتها الاجتماعية ، وهؤلاء المثقفون المنخرطون فى الأندية والتنظيمات السياسية الذين حاولوا أيضًا من خلال كتاباتهم وأحاديثهم أن يعيدوا صياغة أسس المجتمع والثقافة المصرية انتهوا إلى جماعتين عريضتين ، تضمان أقلية من المفكرين الكوزموبوليتان ، ذوى أصول مسيحية شامية أو يهودية ، والليبراليين والراديكاليين المسلمين الشبان . ومال المسيحيون الشوام إلى الانخراط فى تجارة الاستيراد والتصدير، بينما ترجع أصول المسلمين فى الأغلب الأعم إلى خلفية من ملاك الأراضى المتوسطين الذين دخلوا الخدمة الحكومية ، ليشكلوا جزءًا من العاملين بالطبقة الحاكمة ، وينحدر بعض السياسيين المعارضين من أصول عثمانية وشركسية ، الذين أحيانًا ماتشاركوا فى قضايا واحدة مع المثقفين منذ أواخر السبعينيات ، ورغم أنه قد يكون مفيداً توضيح الفئات الاجتماعية التى انتمى إليها أغلب المثقفين خلال تلك الفترة وتحديد أصولهم ومواقعهم الطبقية ، إلا أن مثل هذا المستوى العريض من التحليل يفشل فى حساب كثير من الفروق النوعية التى يهتم بها المؤرخون بشكل عام . وأنا أرغب فى تحقيق تركيز أكثر محدودية ، حول الصالونات والمنظمات التى كان يرتادها أعضاء الطبقات الاجتماعية والجماعات الدينية بغرض معارضة الهيمنة الأوروبية و/أو استبداد الولاة وكونت فيما بينها مصالح مشتركة . ومثل هذا التركيز سيتيح لنا الإجابة عن أسئلة حاسمة تتعلق بتعبئة الناس بواسطة مفكرى المعارضة . وتشمل هذه الأسئلة كيف نظم الإصلاحيون والراديكاليون أنفسهم لنيل أهدافهم ، وكيف أثر هذا التنظيم فى أيديولوجياتها ، وإلى أى مدى أسهمت أفكارهم فى التعبئة

السياسية للأعيان وحتى لطوائف المدن . وتبرز أسئلة كهذه بأقصى درجة من الإلحاح من اشتغال أغلب جميع المثقفين الذين نناقشهم هنا فى الصحافة أو فى النشر ، وهو ماأدى لأن يكون لهم جمهور عريض محتمل . يرى دارسو الثورة الفرنسية أن العنف المتقطع والتظاهرات العرضية للجماهير يمكن رؤيتها بأفضل مايمكن فى سياق خطاب سياسى أكثر تواصلاً وتماسكًا فى المنتديات وفى صفحات الجرائد الراديكالية (١) . وفى مصر ، كان آلاف الأعيان يقرأون الصحف مباشرة ، وغالبًا ماكان الصناع المهرة بالمدن وأصحاب الدكاكين يسمعونها تقرأ بصوت عال فى التجمعات المرتجلة والمقاهى .

بطبيعة الحال ، تم الإقرار منذ زمن طويل بأهمية الصحافة فى هذه الفترة للثورة الشعبية . إلا أن عملاً واحدًا فقط ، رسالة دكتوراه غير منشورة وضعها تشارلز فيلبس Charles Phelps ، يناقش الصحافة وثورة عرابى باستفاضة (٢) . وأعتقد أن مؤرخًا اجتماعيًا يمكن أن يسهم بشئ أصيل فى فهمنا لأفكار الصحفيين وتأثيرها . وإسهام المؤرخ فى دراسة النصوص فى الأغلب الأعم يكمن فى تأسيس سياق دقيق وتوضيح أهمية التغيير على مدى فترة زمنية . ومع ذلك وبالنسبة لمؤرخ اجتماعى وثقافى فإن هذه المهمة التأريخية تتبدى فى أجلى معانيها عندما تتحد مع أمرين آخرين . الأول ، الحاجات والمشكلات الاجتماعية ، وتتضمن تقييمًا دقيقًا للبيئة التنظيمية والانتشار الاجتماعى للنص والموضوعات التى غالبًا مايتم تجاهلها فى مناقشة لمؤرخ مباشر . والثانى ، التحليل النصى ، ويعالج دور الصورة ، والمجاز والبيان اللغوى فى الخطاب السياسى (٣) .

لعل بمقدورى أن أتجنب عديداً من حالات سوء الفهم فى مجادلتى عن طريق توضيح أمرين عند هذه النقطة . الأول ، أننى لا أرغب فى تقديم تصور لمثقفى الطبقات الوسطى الجديدة كقوة ديناميكية يضفى على نحو ما التوهج الثورى والحماسة على الفلاحين الاستاتيكيين التقليديين أو الصناع المهرة بالمدن أو فئات التجار عن طريق إيقاظهم ، وأنا لا أعتقد أن المثقفين كانوا أكثر يقظة من أى شخص آخر ، وأن أغلب الصناع المهرة والفلاحين لم يكونوا بحاجة إلى الصحف لتنبئهم بأن الضرائب المفروضة عليهم عالية ، وأن حكومتهم مستبدة ، وأن الأجانب يخترقون اقتصاد وإدارات بلادهم بسرعة بالغة ، فلدى العمال والصناع المهرة والتجار تاريخهم الخاص البعيد عن الاستاتيكية للصراع الاقتصادى مع الظروف المحلية ، والبيروقراطية والسوق العالمى ، وفى الفترة موضوع النقاش ، حدث امتزاج داخلى بين الخطاب الذى طوره المثقفون الليبراليون والراديكاليون وأفكار الطبقات الشعبية ، الذى

شكلته الأخيرة فى سياقها الاجتماعى الخاص بها . واستطاع المثقفون المعارضون ، إضافة إلى هذا ، أن يساعدوا حلفاءهم فى الطبقات الأخرى ، عندما ألحوا لجمهورهم بالأزمات الحادة فى السياسة العليا والديبلوماسية الامبريالية . ويكمن إسهامهم فى كل من الوصول إلى المعلومات وبثها ، وقدرتهم كمتخصصين فى الكلمة المكتوبة على تنظيم تلك المعلومات فى شكل جدال سياسى فعال . وشكلت مقالاتهم السياسية نصا مفتوحا يستطيع الجمهور أن يتفاعل معه ، يفتتون جميع دلالاته الضمنية [٤] . وفى هذا التصور لم تشكل الجماهيز هدفًا عاجزًا لخطاب تفصيلى ومتبلور تمامًا ، بل على الأرجح كوّنت شركاء فى مشروع توليد وتفسير رمزى . والصحافة المعارضة ، مع الوضع فى الاعتبار على نحو خاص عمليات التوزيع والتعتيم المفروضة عليها من الرقابة ، كانت لعبة راح يلعبها طرفان .

ثانيًا ، أنا أسلِّم بأن الكتَّاب الساخطين الذين سنناقشهم فيما بعد كانوا يشكلون فقط دورًا واحدًا من بين الأقسام الأكبر للعوامل التى صنعت أزمة الدولة . أكثر من هذا ، ساعدت التراكيب الاجتماعية الكبرى والظروف الاقتصادية على تحديد تأثير خطابهم النقدى . ومازلت أعتقد بأن الأيديولوجية التى اصطنعها الليبراليون والراديكاليون وانتشرت على نطاق واسع عبر الصحافة ومن خلال الخطب السياسية ، كان لها تأثيرها . وبين العوامل التى تنطوى على أقصى فاعلية ، انتقاد الامبراطورية الأوروبية المتنامية غير الرسمية فى مصر المتضافرة مع جدال يقضى بأن استبداد الوالى بالسلطة كان من عوامل تيسير مثل هذا الاختراق الأجنبى الذى يبدو أنه مس عصبًا شعبيًا فى كل مكان تقريبًا . لذلك تنصب تساؤلاتى على طبيعة الأيديولوجية التى انتشرت على يد الجماعات والمنظمات القانونية والتى كونت معًا الانتليجنسيا الوليدة .

على أن النهج السوسيولوجى للأيديولوجيا فى أغلب الأحيان يؤكد على الأصول والمواقع الاجتماعية للمؤلفين ، كما سبق مناقشته . وثمة تساؤل يكثر تجاهله ، وإن كان مايزال حاسمًا عن وضعية كتابات المثقفين فى سياق ارتباطهم التنظيمى . وكما أن المنتديات لعبت دورًا بالغ الأهمية فى تشكيل الآراء بين أعضاء الطبقات فى الثورة الفرنسية ، كذلك كوّنت الصالونات والمنتديات والتجمعات فى مصر مصفوفة محورية فى نشوء نصوص المعارضين فى أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن ١٩ . وكان من حسن حظى أننى تمكنت من استخدام ملف فى دار المحفوظات المصرية يحتوى على الصحف الخاصة الصادرة من النشط الإيرانى السيد جمال الدين ، والذى يعطى

صورة مفصلة عن عالم التنظيمات السرية فى مصر السبعينيات ، وهذا المخبأ للوثائق الساحرة لم يسبق على الإطلاق تحليله على نحو شامل ، حيث تتبين أن الأشكال الأولية التنظيمية لمعارضة المثقفين منذ منتصف السبعينيات تقريباً قد تطورت ونمت فى أحضان الصالونات غير الرسمية ، فى واقع الأمر ، بحيث يتعذر التمييز بين الصالون والتنظيم فى بعض الحالات ، زد على هذا ، فإن قدرة الدولة على اختراق وتعويق هذه المنتديات والجمعيات أدى أحياناً إلى أن تصبح مجرد صالونات ، أو حتى مجرد شكل من أشكال الروابط التى يحكمها التعاطف المشترك ، ولنتجه ، بعد ذلك فى بادئ الأمر لفحص هذا السؤال عن البيئة التنظيمية للفكر المعارض .

يتردد الباحث قبل أن يضفى لقب "تنظيم" على الصالونات والمنتديات والتجمعات الغامضة سريعة الزوال التى ترعرعت فى العالم السرى للمعارضين فى ظل حكم الخديو إسماعيل . ففى هذه الفترة قبل ظهور الأحزاب السياسية كاملة الريش ، ظلت تمتلك وزنا اجتماعيا وأيديولوجيا أكبر مما قد يظن المرء ، فقد نجحوا فى جذب أنصار من الشرائح العليا لنبلاء وأعيان النظام الاجتماعى والسياسى القديم ، واستأنف أعضاؤها مرارا إنشاء بعض الصحف ، التى منحتهم مغزى سياسيا أكبر ، وهذه المنتديات السياسية الأولية والتى لدينا معلومات كافية عنها لاستخلاص بعض النتائج تشمل الجمعيتين اللتين أسسهما يعقوب صنوع فى ١٨٧٤ - ١٨٧٥ ؛ والمحافل الماسونية ، منذ أواخر الستينيات ، وجمعية الشبان المصريين بالاسكندرية ، التى بدأت نشاطها فى ١٨٧٩؛ والجمعية الخيرية الإسلامية التى أنشأها عبدالله النديم فى ١٨٧٩ - ١٨٨١ ، وعصبة الضباط الشبان التى تكونت على مايبدو فى ١٨٧٦ على يد على الروبى ، وجمعية حلوان وأقامها النبلاء فى ١٨٧٩ ، هذه الجمعيات بطبيعة الحال ، لقيت اهتمام المؤرخين ، لكن لم يتم الكشف عن قدراتها التنظيمية وأيديولوجياتها بطريقة منهجية .

القدرة التنظيمية

تشدد نظرية تعبئة الموارد على أهمية الموقع الاجتماعى للأعضاء بالنسبة للقدرة التنظيمية ، ومن الواضح ، أن التنظيمات التى يؤسسها الأثرياء تمتلك تحت تصرفها موارد عديدة ومتنوعة مقارنة بتنظيمات الطبقات الفقيرة أو المتوسطة التى تماثلها فى عدد الأعضاء ، وفقط ومن خلال زيادة العضوية بمعدل كبير تستطيع المنظمة المؤلفة من

أشخاص عاديين أن تخلق الموارد لتتنافس مع جمعيات أصغر للأغنياء . وثمة قضية فى دراسة الموقع الاجتماعى لمنظمة تبين بجلاء كيف يجرى تجنيد الأعضاء ، وهذه القضية طرحها بيتر سميث بإيجاز بارع فيقول :

طبقًا لمنظور تعبئة الموارد ، فإن أقصى الخصائص بروزًا فى تجنيد أعضاء معظم الحركات الاجتماعية هى التفاعل الاجتماعى السابق ، والارتباط من المفترض عادة أن يتبع التفاعل الواضح مع أعضائها الحاليين ، لذلك فإن التجنيد يميل إلى اتباع العلاقات الاجتماعية ذات القيمة والإيجابية السابقة على الالتحاق سواء كانت قائمة على صلات القربى ، أو الخدمات المتبادلة ، أو التجاور فى المكان .

هذه الرؤية لعملية التجنيد لا تنبئ عن مستوى عال من الانسجام الأيديولوجى داخل التنظيمات ، فى مقابل نظرية عن التنظيمات بوصفها تعبيراً عن نمو الوعى الطبقى ، ويرى أصحاب هذه الرؤية أيضًا أن عديداً من الأشخاص قادهم موقعهم التركيبى بالمجتمع وميولهم الشخصية للتعاطف مع أهداف تنظيم معين وربما مع هذا لا ينضمون إليه إذا لم يكونوا قد صادفوا أشخاصًا آخرين منخرطين فى الأنشطة ذات الصلة .

والتحليل التالى قد يبين أن ثمة عاملاً هامًا يؤثر فى الشكل الأيديولوجى وهو الانتماء الدينى والعرقى ، أى أن العضوية فى تنظيم فى الأغلب الأعم تشير إلى توجه عريض ، بينما الخصائص الاجتماعية والديموجرافية لأعضاء منتدى معين أحيانًا ما تنبئ بدقة أكثر عن آرائهم حول موضوعات خلافية معينة . والتقسيم الأساسى الذى أطرحه ليمثل أقصى تمايز هنا يجمع المسلمين المصريين الشبان فى جانب والمسيحيين الشوام فى الجانب الآخر . وهاتان الجماعتان أنتجتا أغلب الصحافة المعارضة فى هذه الفترة ، رغم أن الصحف المسيحية القبطية مثل "الوطن" استطاعت أن تتخذ موقفًا نقدياً من سياسة الحكومة . ويعقوب صنوع ، بوصفه ايطاليا مصريا يهوديا فى المنفى ، أيضًا لا ينطبق عليه تماما هذا العلم للنماذج الشخصية .وفى العديد من مواقفه كان أكثر اقترابًا من المسلمين المصريين عن المسيحيين الشوام .

تواجه التنظيمات مشاكل مستمرة خاصة بتكامل الجماعة والسيطرة عليها . وكانت المنتديات السياسية تلتقى مراراً ، فى أغلب الأحيان فى المقاهى أو فى المنازل الخاصة ، وبالرغم من تعويم العضوية بقدر كبير ، فإن أحد المصادر الأولية للتكامل

والسيطرة نشأ من التفاعل وجهًا لوجه ومشاعر الصداقة ، وأتاحت عمليات تطوير خدمات البريد فى ظل إسماعيل ، والتوسع فى خطوط التلغراف ومد السكك الحديدية جميعها للتنظيمات المعارضة أن تحافظ على مستوى أفضل للاتصال بالأعضاء فى المدن الأخرى ، وحتى فى أوائل الخمسينيات فإن وسائل الاتصالات هذه ربما كانت بطيئة لأقصى حد أو حتى متعذرة عملياً .

وغالبا ماتنطوى وسائل الاعلام المطبوعة على أهمية كبيرة للجمعيات السياسية ، كمجال للتفاوض بشأن المغزى الاجتماعى للقضايا التى يؤيدونها (٧) . وقد شكلت عمليات تطوير الصحف المواكبة للأندية النوعية الوسائل الأكثر أهمية للاتصال مع الأشخاص المتماثلى التفكير الذين لا يستطيعون إلا لماماً ، أو يعجزون عن ، الحضور إلى لقاءات المقاهى والصالونات . أيضًا تحولت المؤسسات القديمة مثل المقاهى إلى أهداف تنظيمية جديدة ، مثلها مثل المخترعات الأخرى كالخدمات البريدية التى زادت دقة توصيلها عندما وظفت القاطرات البخارية فى تسليم البريد . ولعل الصحافة الخاصة وجمهورها المتزايد أتاحا لعدد صغير من المثقفين والأعيان الساخطين استئناف حركة اجتماعية لم يكن بمقدورها أن تتعاظم من خلال شبكات الاتصال الأكثر بدائية .

الصالونات الثقافية

تطورت جمعيات يعقوب صنوع ، المشار إليها فى الفصل الثالث ، عن المنتدى الثقافى الذى أنشأه بعد أن وضعت الرقابة نهاية لحياته كمؤلف مسرحى . ففى ١٨٧٤، شرع فى تأسيس "محفل التقدم". وفى الاجتماعات التى كانت تعقد أربع مرات فى الأسبوع كان يشرح ويفسر الأعمال الأدبية والتاريخية لمريديه ، خاصة تلك المتعلقة بفرنسا الحديثة وايطاليا ، ومع ذلك اخترق جواسيس الخديو أمن المحفل واضطر فى لحظة معينة أن يحله . وفى ١٨٧٥ أسس جمعية محبى العلم ، التى ضمت بين زوارها أحمد عرابى ، الضابط المصرى الشاب الذى قاد فيما بعد ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ . وأغلق الخديو أيضًا هذه الجمعية الثانية (٨) . وظل أعضاء هاتين الجمعيتين فى الظل ، إلا أنه يبدو أن روادهما كانوا من بين خريجى المدارس الأهلية والعسكرية التى أنشأها إسماعيل . وربما كان يعقوب صنوع يلتقى بعديد من هؤلاء الأفراد عندما كان يقوم

بالتدريس بنفسه فى المدارس العسكرية ، وحتى صغار الضباط مثل عرابى ، الذين لم يلحقوا بتعليم حديث ، كانوا يحضرون أحياناً . وكانت التجمعات صغيرة ومقصورة على عدد من الأفراد الذين يتسنى لهم حضور المحاضرات على نحو مريح فى منزل صنوع . وعندما تم حل هذه الصالونات على يد الدولة ، أصبح يعقوب صنوع ماسونياً حراً ، وهنا ينبغى مناقشة نشاطاته الأخرى تحت هذا العنوان .

الماسونية

كما أوضح جاكوب لانداو **Jacob Landau** ، بدأ النبلاء المصريون فى دخول فروع الماسونية الحرة بمصر فى أوائل الأربعينيات . واعترف كثير من المسلمين المصريين ذوى الطموح السياسى بالنمو الملحوظ للمحافل الماسونية الأوروبية بمصر ، والتى بدأت فى قبول أعداد كبيرة من النبلاء والأعيان المحليين بداية من ١٨٦٩ . ونظراً لكونها جمعيات سرية ، ويتعذر التوصل إلى تفاصيل تاريخها ، فإنه يسهل التنبؤ بالمغزى الاجتماعى والسياسى لها . ويبدو أن المحافل الماسونية ، بمالها من مذهب غامض وطابع سرى ، قد لاقت قبولا من الكثيرين بسبب هذا الغرض ، والتفسيرات السياسية لتدفق المصريين على المحافل الماسونية ، حيث اختلطوا هناك بالأوروبيين ، سرعان ماتضحت لبعض المراقبين . فمنافس الخديو إسماعيل على منصب الخديو ، عمه عبدالحليم باشا ، تم انتخابه الرئيس الأعظم لجماعة الماسونيين الأحرار لمحفل الشرق العظيم فى ١٨٦٧، قبل نفيه السياسى إلى إسطنبول فى ١٨٦٨، ويبدو أنه استخدم الجماعة لدعم حملته لخلع إسماعيل لمصلحته خلال السبعينيات . وكانت الجماعات الإيطالية والفرنسية تمتلك أقصى تأثير ، على الرغم من أن النجم البريطانى لمحفل الشرق جذب عددا من أهم المفكرين المحليين (٩) . وأصبح صنوع ، عقب عودته إلى مصر فى ١٨٧٦ تقريباً ماسونياً حراً نشيطاً ، وكان من الشائع الانتساب إلى أكثر من جماعة ، لكن يبدو مؤكدا أنه على الأقل قد التحق بالنجم البريطانى للشرق الذى قام بتنظيمه المسئول القنصلى البريطانى رافاييل بورج . ووضع بورج صنوع فى المقدمة فى نفس الصف مع قائد نجم الشرق نيقولا ساكروج كمترجم محتمل للسفارة البريطانية (١٠) . وكان الهجاء السياسى لصنوع غالبًا ما يصاغ فى شكل محاورات تحدث فى لقاءات سرية بـ "جمعية" . وفى فترة متأخرة من المرحلة موضوع النقاش

أبلغ أن الجماعة قررت أن تكون أقل سرية حول مواقفها ، وأعلن مواعيد الاجتماع بالقاهرة والاسكندرية (١١) . وربما تكون هذه "الجمعية" بالتحديد هى نجم الشرق .

وحدث تجمع هام عندما بدأ الناشط الإيرانى السيد جمال الدين أسد أبادى "الأفغانى" الانضمام إلى الجمعيات الماسونية الأوروبية بالقاهرة ، جالبًا شبكته من المثقفين الشبان معه . وقد ولد السيد جمال الدين فى ١٨٣٨ بقرية أزيريه تتحدث التركية قريباً من همدان بإيران . وتلقى تعليمه فى المدارس الدينية على المذهب الشيعى فى النجف بالعراق ، وأبدى اهتمامًا بحركات التجديد الشيعية فى ذلك الزمن ، خاصة المدرسة المقصورة على المشايخ ، وكذلك أيضًا فى الحركة البابية اليسوعية (١٢) . وبعد عدة رحلات إلى الهند ومحاولة العمل بالسياسية فى أفغانستان ، استقر بالقاهرة فى ١٨٧١، بعد طرده من إسطنبول عقب عقده مقارنة هرطقية بين الأنبياء والفلاسفة . وفى مصر قدم نفسه باعتباره سنيًا أفغانيًا . وتلقى دعمًا من رياض باشا حيث عرض عليه وظيفة للتدريس فى الأزهر ، إلا أنه رفض خوفًا من أن يعتريه الضجر من الروتين هناك . وبدلا من ذلك بدأ حلقات التدريس والنقاش على نحو غير رسمى أكثر ، جاذبًا إلى صالوناته ومقهاه جماعات مختلفة من المثقفين المصريين الشبان الساخطين (١٣) . وسعى إليه البعض اهتمامًا بالفلسفة الإسلامية ، نظراً لأن دارسيها من المصريين كانوا قد تعرفوا منذ فترة طويلة على المسلمين الأفغان والهنود (١٤) . وفى منتصف السبعينيات كان السيد جمال الدين قد بدأ فعليا محاولة اختراق الشبكات الماسونية بمصر .

على أن هناك من الإيرانيين من كان يسبق السيد جمال الدين فى هذا الشأن ، ومن هؤلاء المثقف والنشط مالكوم خان ، الأرمنى الذى اعتنق الشيعية وجلب معه إلى طهران الأفكار السان سيمونية والماسونية من أوروبا فى خمسينيات القرن ١٩ . وأسس نمطًا إيرانيًا للماسونية "فاراموشخانية" (دار النسيان) ، والتى اعتبرها الشاه خارجة على القانون فى ١٨٦١(١٥) . وربما لذلك السبب كان فى تفكير السيد جمال الدين الوقائع الإيرانية بالإضافة للحقائق المصرية عندما تحول إلى الماسونية . وكما أوضحت نيكى كيدى ، بادر السيد جمال الدين بطلب التقدم لعضوية الجماعات الماسونية فى أوائل ١٨٧٥ ، ونجح على الأقل فى دخول أحد المحافل فى أوائل ١٨٧٦، واحتفظ بعضوية مزدوجة فى الجماعات البريطانية والايطالية حتى أواخر السبعينيات (١٦) .

فى ديسمبر ١٨٧٧، انتخب المحفل الماسونى بالقاهرة نجم الشرق رقم ١٣٥٥ ومقره الرئيسى بريطانيا السيد جمال الدين رئيساً له بأغلبية الأصوات . وظل محتفظاً بهذا المنصب عاماً ونصف العام . واستمر هذا المحفل ، وهو بالتأكيد واحد من عديد من الجمعيات التى كانت بالعاصمة ، خاضعاً للسلطة المطلقة لقادة نجم الشرق مثل نيقولا ساكروج المسيحى الشامى . ويبدو أن عدد أعضاء هذا المحفل قد تراوح حول خمسين عضواً ، نظراً لأنه ما إن وقع خصام بين السيد جمال الدين وهذا المحفل أكد أن قرابة ٤٠ عضواً تبعوه من إجمالى الأعضاء ، بينما تبقى عدد قليل (١٨) . ومن أهم مايشاع عن هذا المحفل الزعم القائل بأنه نجح فى أن يضم إلى قائمته الأعيان المصريين المسلمين الشبان أصحاب الوظائف الحكومية الصغيرة والذين يقطنون فعلياً بالمناطق القديمة بالقاهرة . وحتى ذلك الحين كان أغلب الماسونيين المحليين من الأوروبيين ومن المسيحيين الشوام أو النبلاء العثمانيين المصريين . ولعل السيد جمال الدين كان يعتبر ، لذلك ، قائدا مختاراً . أيضا فإن رفاقه بالاسكندرية انخرطوا فى محفل ماسونى . وكتب سليم نقاش للسيد جمال الدين أن "الشيخ محمد عبده جاء لرؤيتى وطلبت منه أن يكتب إليك ليبلغك حول محفل الاسكندرية ، الذى حقق إنجازات هائلة " . وفى أول يوليو ١٨٧٩ أغلق قادة نجم الشرق محفل القاهرة ١٣٥٥ وحظروا على رئيسه الاشتراك فى أى نشاط ماسونى آخر حتى يتمكنوا من التشاور مع القيادة العليا للجماعة (فى أوروبا ؟) وتم تنصيب السيد جمال الدين محرضاً سياسيًا فى مصر (٢٠) . ومع ذلك فإنه طبقا لإجابات السيد جمال الدين أثناء إجراء تحقيق بوليسى معه عقب اعتقاله يتبين أن الموضوع الأساسى للشجار الذى نشب بينه وبين رئاسة نجم الشرق كان حول من ينبغى أن يناصروه ليكون خليفة لإسماعيل . فقد أراد السيد جمال الدين وأتباعه تأييد ابنه توفيق بينما كان رافائيل بورج وباقى قادة نجم الشرق يحبذون عبدالحليم عم إسماعيل . وضم مؤيدو الرأى الأخير المسيحيين الشوام على نحو خاص (٢١) .

كانت المحافل الماسونية شديدة التنوع ، فقد امتزج فيها الأوروبيون ، وموظفو القنصليات ، والتجار الشوام المسيحيون ، وصغار الموظفين والمثقفون . وضمت قيادة نجم الشرق موظفًا مالطيًا بالقنصلية البريطانية ، ومسيحيًا شاميًا وصف بأنه "شقيق المترجم القنصلى" روسو بك وهو طبيب ، ومسيحيًا شاميًا آخر ، "تاجر بالسكة الجديدة" (٢٢) . وأورد أحد التقارير أن طلاب المعاهد الدينية الإسلامية والموظفون من

طبقة الأفندية بالإدارات الحكومية كانوا يحضرون لقاءات جمال الدين بالاسكندرية [٢٣]. ولعل القاسم المشترك يتمثل فى عضوية عامة من الطبقات الوسطى ، حتى أن الطبقة والتعليم كانتا تتفوقان على الدين والإثنية . ويتضح أن الماسونيين بذلوا جهداً واعياً للوصول إلى الأعيان المصريين المسلمين فى السبعينيات ، حتيلقد نجحوا فى ضم عدة مئات إلى صفوفهم .

ناقشنا من قبل موارد التمويل الرئيسية لإعانة الجمعيات المعارضة . ويأتى أولها من رسوم على الأفراد ومساهمات الأعضاء . والمصدر الثانى من دعم النبلاء العثمانيين والشراكسة والأعيان المصريين . وكان لكلا المصدرين مشاكل متعلقة بهما . فقد اشتكى نيقولا ساكروج للسيد جمال الدين فيما يتعلق بمحفله الخاص بأن الماسونيين يتسمون بالكسل فى دفع المستحقات المدينين بها [٢٤] . وفى خطاب آخر موجه للسيد جمال الدين من أحد الأتباع يتضمن عدداً من الاقتراحات المفيدة جدا لمشاكل التمويل مرة ثانية بالتركيز على المدفوعات المتأخرة للمستحقات أو المقدمات الأخيرة للمستحقات المجمعة ، ومن ناحية أخرى كتب سليم نقاش للسيد جمال الدين على وجه السرعة فى أغسطس ١٨٧٩ ، من محطة مصر :

ذكّر البك عبدالسلام المويلحى بموضوع راغب باشا ، خاصة ونحن فى أمسّ الحاجة للنقود و أمامنا عديد من الالتزامات القائمة . أبمقدوره أن يتعطف علينا بإرسال ما جمعه ؟ على أية حال فأنا أعرب عن امتنانى له ، وذكر أخانا محمد أفندى الصدر بموضوع المساعدة ، حيث أننا فى انتظارها ، البعض اتهمنا بتبديد الأموال – هل يمكن لأى شخص أن يستمع إلى شئ كهذا ؟ [٢٥] .

كانت جماعة السيد جمال الدين ، كما يوضح الإشارة إلى راغب باشا ، غالباً ماتعتمد على الدعم المقدم من النبلاء . ففى ١٨٧٨ ذكر أديب اسحق للإيرانى أنهم حاولوا الحصول على شغل الطباعة من إدارة الجمارك ، وأنه استخدم صلاته برياض باشا لضمان إبرام التعاقد اللازم [٢٦] .

إذا كان يتسنى إدراك التنظيم والتمويل والعضويات الدقيقة للجماعات الماسونية فقط من خلال مرآة غائمة ، فإن أفكار بعض مشاهير الأعضاء تبدو واضحة فى الوثائق . وأنا أعتقد أنه يجدر الاهتمام بالتمييز بين المسيحى الشامى والماسونى المسلم ، وأن يخضع كل منهما لنقاش منفصل . ولنبدأ بالمسيحيين أبناء المشرق ، الذين شكلوا

بأنفسهم ، أو كوّن منهم المجتمع المصرى ، جماعات من الوسطاء بين المصريين ، والليفانت ، والأناضول ، وأوروبا فى مجالات التجارة والمال والدبلوماسية والصحافة . ويبدو مع ذلك أن مفهوم الكمبرادور ، الوكيل المحلى للامبريالية الأوروبية ، يعتبر تبسيطًا مخلاً لعملية تشخيص هذه الجماعة . ومع الوضع فى الاعتبار العدد الكبير لأبناء البحر المتوسط الأوروبيين بمصر ، والعديد منهم كان يسعى لتولى وظائف الوسطاء ، فقد كان أبناء المشرق غالبًا مايكسبون المنافسة مع الأوروبيين المحليين . زد على هذا ، فقد عارض كثير من المسيحيين الشوام زيادة الاختراق التجارى والامبريالى الأوروبى لمصر نظرًا لخشيتهم من أن يحلوا محلهم اقتصاديا .

كان الصحفى أديب إسحق نموذجًا ممتازًا كمعارض من المسيحيين الشوام للامبريالية . وقد ولد فى دمشق عام ١٨٥٦، ودخل مدرسة الآباء العازاريين ، ودرس الأدب الفرنسى والعربى [٢٧] ، واضطر للتخلى عن مواصلة تعليمه وعمره إحدى عشرة سنة ليبدأ عمله كموظف بالجمارك عندما فقد أبوه وظيفته ؛ وفى البيروقراطية الدمشقية نال فرصة لأن يتعلم التركية ، ونحو عام ١٨٧١، وهو فى الخامسة عشرة ، رافق أباه إلى بيروت ، حيث عمل الاثنان فى البريد . وأخيراً وجد عملا كموظف فى دار الجمارك ببيروت ، ومبديا نزعة نحو الأدب العربى ، بدأ اسحق حضور الصالونات الأدبية ، وفى السابعة عشرة من عمره نجح فى التوظف ككاتب فى صحيفة "التقدم"، وفى أوائل السبعينيات أصدر ترجمتين من الفرنسية لكتاب مجهولين ، أحداهما عن الأجناس والآخر عن الصحة ، وأعقبهما بكتاب من تأليفه . وأصبح رئيسًا لجمعية أدبية محلية ، وفى عام ١٨٧٥ وهو فى التاسعة عشرة من عمره ترجم رواية أندروماك لراسين . ومع صديقه سليم النقاش نشط فى حقل تأليف وترجمة الروايات المسرحية لإحدى الفرق فى سوريا .

فى ١٨٧٦ اقترح عليه سليم النقاش أن ينتقلا سويًا إلى الاسكندرية ، حيث (من المفترض) أنه سمع عن اهتمام الخديو إسماعيل بالمسرح وسماحة نفسه مع كتابات يعقوب صنوع المسرحية . وهناك أصدرا معا طبعة منقحة من أندروماك ، بالإضافة إلى نسخة بالعربية من شارلمان ، وكتبا رواية أصلية باسم غرائب الاتفاق . ويبدو أنه نتيجة لتحول الخديو إسماعيل عن المسرح كنوع أدبى وإغلاقه لمسرح الاسكندرية ، وجد أديب إسحق نفسه فجأة عاطلا عن العمل . ومع ذلك اقترح عليه صديق يدعى حنين خورى أن السيد جمال الدين ، الموجود فى ذلك الحين بالقاهرة ، يمكن أن يرتب له الحصول

على تصريح بإصدار صحيفة ، ونظراً لأن لدى اسحق خبرة سابقة كصحفى ، ولكونه بلا عمل ، يبدو من المحتمل أن فكرة البدء فى إصدار صحيفة كانت تراوده أكثر مما كانت لدى المهيج الإيرانى . والتقى الاثنان ، ونجح السيد جمال الدين فى الحصول على تأييد منح أديب إسحق رخصة إصدار صحيفة . ومقيماً فى مكتب بباب الشعرية ، تسنى لأديب إسحق إعداد وطباعة العدد الأول من جريدة "مصر" فى ١٨٧٧ بعشرين فرنكا (أقل من جنيه مصرى واحد) - هى كل ما كان فى جيبه ، إلا أن أعداد الجريدة بيعت جيدا وهو ما أتاح له مواصلة إصدارها . وقد لاحظت فيما سبق أن الانخفاض النسبى فى تكاليف الطباعة عند هذه النقطة أتاح للصحفيين المبتدئين الحصول على تأثير ، ساعدهم فى الحفاظ لحد ما على اتخاذ موقف مستقل بالنسبة للحكومة والنبلاء . ومن المحتمل أنه نتيجة لأن تجميع الأنباء كان أكثر سهولة بالاسكندرية ، فإن إسحق وشريكه سليم النقاش نقلا مكتبهما إلى هناك .

يستحق أديب إسحق تقديرا أكثر بكثير مماناله عموما كداعية للأفكار المثالية الليبرالية والحكومة الديمقراطية ، فقد تفوق عليه السيد جمال الدين ووراه الظل ، بوصفه مسلماً نشطاً معادياً للاستعمار تعاطفت معه أجيال المصريين الحديثة على نحو عام . ولا يوجد فى خلفية جمال الدين أو أنشطته السياسية مايؤدى بنا للنظر إليه كديمقراطى ، فإن إيران بلده الأصلى كانت تفتقر حتى إلى مؤسسات نيابية قاعدية ، وتعليمه الدينى فى النجف يتعذر أن يمنحه تفكيراً ليبرالياً . وتأييده العام للأفكار البرلمانية والدستورية منذ مايو ١٨٧٩ نما نتيجة التأثير عليه من التطورات السياسية العثمانية والمصرية ومن المفكرين المحليين مثل أديب إسحق ، أكثر من أى شىء آخر .

وبلا شك أن أديب إسحق استفاد من التأثير الثقافى للسيد جمال الدين المناهض للامبريالية ، فنراه ينضم بحماس إلى فرع بالاسكندرية للمحفل الماسونى للأخير . الا أن اسحق ، رغم هذا كان على دراية تامة بتاريخ أوروبا الحديث والمؤسسات السياسية . ولذلك فإن مناصرته للديمقراطية فى صحفه ، لهذا السبب ، كانت أكثر وعياً نظراً لانبثاقها من وعيه السورى بحركة تركيا الفتاة ومن قراءاته الخاصة فى الأدب الفرنسى التقدمى . وساعدت عدة منابع سياسية فى تشكيل فلسفة أديب إسحق السياسية . فإنه كصحفى فى بيروت من ١٨٧٣ - ١٨٧٥، كان يعرف بالتأكيد الجدال الدائر حول النزعة الدستورية فى إسطنبول ، ونحن نعلم أنه أصبح مناصرا للنظام العثمانى البرلمانى والدستورى الذى ازدهر لفترة قصيرة من ٧٦ - ١٨٧٨ . ثانيا من خلال

السيد جمال الدين حصل على تأييد الأعيان المصريين ، حيث وصل الأمر ببعضهم إلى تفضيل فرض قيود شبه دستورية على الخديو ، وقد التحق بمحافل الماسونية ، وهى جمعية تنويرية للنشطاء الليبراليين من الطبقة المتوسطة الجديدة ، وأدت به اهتماماته التقنية كصحفي إلى تأييد حرية القول وحرية نقد سياسة الحكومة ، وأفكاره المثالية الماسونية عن خدمة الإنسانية وثقافته السياسية الغامضة عن تركيا الفتاة ، وروابط الدعم التى أنشأها فى مصر جميعها ساعدت على تقوية هذه الاهتمامات (٢٨) . ومن الهام بالنسبة للإطار التنظيمى لأفكاره السياسية أن نلاحظ أنه بحكم الظروف والملابسات قد أنفق وقتًا طويلاً فى اجتماعات المحفل الماسونى بالاسكندرية أكثر مما أنفقه فى محفل السيد جمال الدين ١٣٥٥ لجمعية نجم الشرق بالقاهرة . والمحفل السكندرى (يفترض أيضاً أنه تابع لنجم الشرق) ربما كان به نوع مختلف من الأعضاء وبيئة ثقافية مختلفة عن محفل السيد جمال الدين بالقاهرة .

أخيراً فإن الحرب التركية الروسية فى ١٨٧٧ - ١٨٧٨ (التى ساندتها مصر بإرسال جنود إلى الجبهة) حركت النزعة الوطنية لدى أديب اسحق ودعمه للبرلمان العثمانى ، إذ يوضح فى مقال بجريدة مصر ، إبان الحرب أن السلطة السياسية إما أن تتخذ شكلاً استبدادياً أو تكون شورى (٢٩) ، وحكومة الشورى بدورها تتكون أما من جمهورية أو من ملكية دستورية ، ويعرض أفكاره تبعا للمراحل الحضارية ، فيقول إن الصين لم تكن قد وصلت بعد إلى مستوى ثقافى يتيح لها أن تدعم حكومة للشورى ، بينما يستحيل تطبيق الحكم الاستبدادى فى إنجلترا ، وعندما لا يتناسب شكل الحكومة مع المرحلة الحضارية التى بلغتها فإن الثورة تندلع بالبلاد ، مثلما حدث بفرنسا فى ١٨٧٩ . ويضع الامبراطورية العثمانية والدولة المصرية التابعة لها ضمن النظم البرلمانية ، فى نفس الفئة مع فرنسا وبريطانيا فى مواجهة الدول الاستبدادية مثل روسيا . ويكتب قائلاً إن روسيا تتأخر عن الدول الأوروبية الأخرى بسبب رفضها تبنى حكم الشورى ، إضافة إلى أنها تعمل على منع الدول الأخرى من الحصول على حكم برلمانى كامل . " إنها تمنع الامبراطورية العثمانية من تنفيذ الإصلاحات الداخلية وتنظيم حكم الشورى المشرع فعليًا ، من خلال هذه الحرب الضارية" (٣٠) . ويمتدح السلطان الشاب البطل ، الذى أصبح الآن ملكيًا دستوريًا ، بسبب الأسلوب الذى منح به الحياة لقلوب أفراد شعبه جميعًا وبث فيهم حب الوطن . ويبدو الإطار الدستورى العثمانى للنزعة الليبرالية لدى أديب إسحق فى مصر واضحًا هنا بجلاء . وفى مصر

القاهرة بعد عامين من حل عبدالحميد للبرلمان العثماني وارتداده إلى الحكم الاستبدادي ، ظل أديب إسحق يأسى على سقوط مدحت باشا ويطالب بالعودة إلى انتخاب النواب في سوريا(٣١) .

يرى أديب إسحق ، الرومانتيكي الليبرالي ، الحرية بوصفها قوة روحية تقريبًا تشكل المجتمع الحديث ، ويكتب قائلاً إن وهج الإصلاح أوقدته في البداية الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩، ملتهمة تقاليد الاستبداد والطغيان ، بينما أنارت الطريق أمام الحرية (٣٢) ، وأعداء الحرية يتربصون ، وعندما يستشعرون الضعف ، ينتهزون الفرصة لهزيمتها ؛ ومع ذلك فإن انتصارهم قصير الأجل ، وسرعان مايتأجج المشعل من جديد . وحينئذ يمتد هذا الحريق شمالا إلى ألمانيا وروسيا . وفي بروسيا اتخذ شكل الاشتراكية ، وفي روسيا شكل العدمية* . "وقد تجرأت امرأة عدمية شابة في أرض الاستبداد على إطلاق رصاصة واحدة بدقة بالغة على رئيس البوليس ، ووجدت أعوانا كثيرين ، كما تجرأ شاب اشتراكي في أرض الهيمنة على إطلاق ثلاث رصاصات على الملك المنتصر الأكبر (٣٣) .

وحينئذ تذكَّر الوهج وطنه القديم ، الشرق ، حيث بدأت الحركات السياسية والعقائد الدينية تمتد إلى إيران ، الوطن القديم للنبي زرادشت ، وكتب أديب اسحق إنه منذ نحو ثلاثين عامًا نمت العقيدة البابية حول الباب ، المهدى أو رمز يسوعي ، وقد تطورت البابية إلى عصيان مسلح في مواجهة الحكومة ، مبدية جسارة وجرأة لا نظير لهما ، وبعد مقتل قائدهم ، أطلقت جماعة من البابيين النار على الشاه في محاولة لاغتياله ، إلا أنهم أخفقوا في هذا المسعى ، غير أنه في ٧ أبريل ١٨٧٨ نجح بعض الجنود البابيين الساخطين في النفاذ إلى حرس الشاه والقيام بهجوم ناجح على عربته ورشقوها بالحجارة ، وأصابوا بعض خدمه بالجراح (٣٤) ، والمظهر الآخر للحرية في الشرق ، كما يؤكد أديب إسحق ، حدث في إسطنبول حيث اتضحت مساراتها عند عزل السلطان عبدالعزيز في ١٨٧٦, ولقد حاربت الدولة العثمانية دعاة الحرية ، واعتقلتهم وقامت بنفيهم .

لذلك قام أديب إسحق باستعراض موقف العثمانيين الشبان والاتجاه الدستوري العثماني كإحدى حلقات السلسلة الكبيرة في حركات المثقفين من أجل الحرية . والاستعارة في كلمة سلسلة تعنيه هو ، إلا أن الاستعارة الأكثر انسجامًا في هذه

القطعة هى تلك المتعلقة باتقاد الحماسة ، وبصرف النظر عن أسلوب الاستعارة فى كلمة لهيب ، فإن بهذه القطعة تركيزاً لايخفى على الإدراك على اغتيال أو قتل الملك كمظهر للحرية ، ذلك لأن قطع رأس ملك فرنسا انتهى دون كلام . ويذكر إسحق أن اشتراكياً حاول أن يقتل امبراطور ألمانيا ، وأن امرأة نهيلستية شابة أطلقت النار على ممثل لسلطة القيصر ، وحاول البابيون اغتيال نصر الدين شاه ، ونجح العثمانيون الشبان أخيراً فى عزل عبدالعزيز ، ونحن نعلم أن السيد جمال الدين عند نقطة معينة دبر لاغتيال الخديو إسماعيل ، وأن المناخ سريع الانفعال للجمعيات السرية المصرية فى عام ١٨٧٨ تصادف وجوده جلياً فى هذا المقال الصغير ، ويتضح أنه ملىء بالتهديدات والتأكيدات الضمنية ، ولابد أنه استطاع أن يهرب من الرقابة ومقصها حيث قدم المقال باعتباره مجرد شروح تاريخية ، وقد خدمت الأوضاع الأجنبية على نحو فعال كستار ، خلفه تختفى جزئيا كراهية إسماعيل وحكمه المطلق .

لقد أظهر أديب إسحق ، رغم اللهجة الراديكالية فى هذا المقال ، الفروق الشخصية بين الإصلاحى الليبرالى والثورى ، وكان يريد ملكية برلمانية دستورية تعمل فى أنحاء الامبراطورية العثمانية ، حتى فى الدول التابعة للعثمانيين مثل مصر ، وهذا التفانى للديموقراطية كان سمة لعديد من المثقفين والتجار الشوام المسيحيين المهاجرين بالاسكندرية والقاهرة ، وفى الربيع العاصف لعام ١٨٧٩ ، عندما تقدم بعض النبلاء العثمانيين والأعيان المصريين والمثقفين بعرض مساعدتهم على إسماعيل فى تحالف معارض للأوروبيين بشرط أن يتخلى عن الحكم المطلق ويدعو مجلس النواب ، عجّل إسحق والنقاش بنشر مقال فى جريدتهما "التجارة" كتبه زميلهما المسيحى السورى أمين شميل يطالب بتطبيق "نظام الشورى" .

والتفانى للنزعة العثمانية والحكومة البرلمانية من جانب الشوام المسيحيين فى مصر خلق لديهم حساً معيناً فى ضوء موقعهم السياسى والاقتصادى ، فقد كانوا أقرب لدوائر الحكم فى مصر العثمانية ، وغرباء فى حالة ما إذا كانت مصر مستقلة ذاتياً ، على سبيل المثال ، يؤيد إسحق السماح لجميع الشعوب العثمانية بالاقتراع فى الانتخابات البلدية المصرية ، وألا تكون قوائم التصويت مقصورة على المصريين الوطنيين فقط [٣٦] ، ويكتب بأن هناك ثلاثة دلائل للوطنية : اللغة ، والجنسية ، والسلطة السياسية ، ويصر على أن العثمانيين المقيمين بمصر ينتمون إلى المواطنين المصريين لهم كل الحقوق والواجبات المصاحبة . وبالنسبة لكل من اللغة والمواطنة السياسية ،

لايبدو أى اختلاف بين الشوام بمصر ونظرائهم المصريين ، ويصرح بأنه يستحيل تمييز النزعة العرقية بين شعوب الأمم الشرقية المستقرين ، نظراً للاختلاط الذى حدث فى الأجيال السابقة ، غير أنه يجادل فى أن توحيد لغة متماثلة مع ولاء سياسى متماثل يجعل هذا المعيار الأخير غير ذى صلة بالموضوع ، ويمضى فى رأيه ليشير إلى أن بعض منظرى النزعة الوطنية يستبعدون أهمية اللغة ، بالتركيز على تلاحم الأمم متعددة اللغات مثل الامبراطورية النمساوية المجرية ، التى تضم بين جنباتها جماعات نمساوية ، ومجرية وايطالية ويهودية ، وهذه تشكلت فى أمة واحدة بالرغم من أصولها ولغاتها المختلفة . ومن هذه الوجهة ، فإن الولاء السياسى بمفرده يكفى للهوية الوطنية ، لذلك فإن كافة الشعوب العثمانية بمصر بالتأكيد لها جميع الحقوق والوجبات التى للمصريين سواء على أسس السلطة السياسية أو على الأسس المتعلقة باللغة والعرق ، كما أن المهاجرين يظهرون قدرة على إفادة مصر ويشاركون فى وحدة المصالح مع باقى السكان فى وادى النيل .

توضح مناقشة إسحق للوطنية تفضيله لتعريف يدعم النزعة العثمانية (بتحديد الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية كنموذج) ، وفى هذا النموذج يمكن تصوير مصر جغرافيا كالمجر ، بالتأكيد إذا ما انتقل النمساوى المتحدث بالألمانية إلى المجر ، فسوف يحصل على نفس الحقوق التى كان يتمتع بها فى مقاطعته الأصلية ، برغم الاختلافات فى العرق واللغة ، ومع ذلك فإن المعايير الأخرى التى يذكرها إسحق والتى لم يقلع عنها أبداً ، ربما كانت تتعلق بالتفكير الفرنسى حول القومية ، فنظرا لصعوبة تجانس فرنسا ، فإنها تصلح تقريباً للمقارنة بالامبراطورية العثمانية متعددة اللغات . وهناك ثلاثة أمور مغفلة تبدو على جانب كبير من الأهمية فى هذا النقاش ، فإن التأكيد على اللغة ، بينما يستفيد منه تماماً الشوام المسيحيون المتحدثون بالعربية ، قد يستبعد الأتراك المهاجرين وباقى العثمانيين من القومية المصرية ، فالتراجع عن المسائل العرقية يبدو غريبا اليوم ، لكن يتعين علينا أن نتذكر أن معظم سكان المدن من المصريين والشوام فى القرن ١٩، لم يكونوا عادة يعتبرون أنفسهم عربا ، وهو اصطلاح غالباً ما كان يقتصر على البدو الرعاة . أخيراً ، فإن استبعاد الدين حتى من المناقشة النظرية كأساس للهوية القومية يبدو استبعاداً شاذاً ، رغم أن تضمينه قد يضعف حالة إسحق . ومن دواعى السخرية ، فإنه على أسس هذه العوامل المستبعدة على وجه الدقة يصبح أغلب الشوام المسيحيين خارج زمرة أبناء البلاد إبان ثورة ٨١ - ١٨٨٢ ، لكن هذا موضوع سنتناوله فى فصل آخر .

على أية حال ، فإن التفكير السياسى لإسحق ينشد إيجاد موقع للشوام المسيحيين فى مصر وفى الامبراطورية العثمانية كمواطنين فى ملكية دستورية . وبمناقشة قضايا على نحو مجرد وذاتى ، يتجنب ذكر دورهم كوسطاء بين أوروبا ومصر والامبراطورية فى التجارة والثقافة ، فلعل بعض المصريين ينظرون إلى الشوام المسيحيين الذين يعملون مترجمين وموردين ومرابين ومدرسى لغة فرنسية باعتبارهم خونة نتيجة لوضعهم فى النظام الطبقى بالمجتمع وهو مايبدو أنه لم يحدث له ، ومع ذلك فإن إنكاره لأهمية الدين والعرق متماسك ويؤدى به لإظهار تعاطف محدود مع صراع المسيحيين الأوروبيين الشرقيين للانفصال عن الامبراطورية العثمانية . كما أنه يفضى به إلى السخرية من المحاولات القبطية العرضية لتصوير الشوام المسيحيين على أنهم دخلاء ، فبرغم كل شئ ، فإن الأقباط غالبًا ما كانوا ينشدون شغل نفس الوظائف التى يحتلها الشوام المسيحيون فى المجتمع المصرى ، إلا أن صلاتهم الأوروبية وكذلك معرفتهم باللغات الأوروبية كانت أقل من المارونيين الكاثوليك أو الأرثوذكس الشرقيين . لهذا السبب ، بادرت الحكومة المصرية بتفضيل استخدام الشوام المسيحيين عن الأقباط فى دواوينها ، ويوبخ اسحق الأقباط ساخراً من توجههم النيلى ، قائلاً إنهم ساندوا أثيوبيا فى مواجهة بلادهم أثناء الحرب التى نشبت فى ١٨٧٦(٣٧) . على حين أن الشوام بوصفهم عثمانيين مخلصين يضعون مصالح مصر العليا فى قلوبهم .

وقدم إسحق وغيره من الشوام المسيحيين فى محيطه انتقادات حادة للهيمنة الأوروبية ، فقد اشتكوا من إحلال موظفين أوروبيين بمرتبات باهظة مكان شاغلى الوظائف الإدارية والبيروقراطية المحليين ، وهى سياسة شاعت أثناء تولى اثنين من الأوروبيين فى منصب الوزارة فى وزارة نوبار . ونظراً لأنه من المفترض أن يشغل الأوروبيون الوظائف التى كان يتولاها الشوام المسيحيون وكذلك المصريون ، فعلى الأرجح أن هذا الاستياء قد تبدّى لحد ما بعيداً عن الإيثار المجرد . وفى حقيقة الأمر ، فقد حاز اسحق والنقاش بسمعة سيئة بوصفهما مناهضين للأجانب حيث حاولا نفى التهمة بالدفاع عن نفسيهما . ويقول إسحق إنه يعترف بإنجازات الأوروبيين فى مجالات شتى ، وبنواحى القصور المناظرة للشرقيين فى أمور عديدة (٣٨) . إلا أنه يؤكد بالدليل أن مشاهير الرجال بالبلاد يعرفون عن الأحوال بمصر أكثر مما يستطيعه أى أجنبى ، ولذلك فلا ينبغى استبدالهم بموظفين مستوردين من الخارج . وينتقد

الأوروبيين في مصر مرتكزا على ثلاثة أمور أساسية . أولاً ، بالرغم من أنهم يؤازرون الحرية والمساواة فى بلادهم ، فإنهم فى مصر يلهثون خلف الألقاب الخاصة لأنفسهم ، ويعملون على عدم إقامة نظام للشورى ، ورغم اعتقاده بأنه يتعين على المصريين أن يكونوا ممتنين لما تعلموه على يد الأوروبيين ، فإنه يصر على أنهم لا يفعلون سوى واجبهم المسيحى ولا يجب مكافأتهم على ذلك بالحصول على امتيازات خاصة ، وهذه الامتيازات الخاصة التى تم منحها لبعض الأجانب فى الامبراطورية العثمانية ، كانت تكفل للأوروبيين ألا يخضعوا للقوانين أو يقدموا للمحاكمة أمام قضاة المحاكم الشرعية ، بل تتم محاكمتهم على يد قناصلهم ، ويرى إسحق أن إدخال نظام المحاكم المختلطة جعل الامتيازات الخاصة القديمة بلا ضرورة .

ثانيًا ، الامتيازات للأوروبيين تسبب الاضطراب للنظام الطبقى ، والعمال الأوروبيون المشاكسون يتلقون معاملة أفضل من السلطات مما يتلقاها المصريون من الطبقة العليا وفى ذلك يقول :

"العفو الذى يلقونه عن سلوكيات سيئة واضحة شجعهم على التمرد ، حتى أنهم كانوا يتصرفون بعنف يؤدى إلى الإيذاء حسبما يشاءون ، إلى حد أنه لا يكاد يمر يوم دون أن نسمع بأن الايطالى أو المالطى فلان الفلانى ، طعن مصريًا بخنجر ، والجريح الضحية ينقل إلى المستشفى ، بينما يسلم الجانى إلى القنصلية ، ويوضع فى حجرة فخمة يتناول طعامه وشرابه المنتقى بعناية ، ويطلق سراحه غالبًا بمجرد وصوله إلى هناك (٣٩) ."

ساعد نوع العنف بين الأوروبيين والمصريين الذى سنناقشه فى القسم التالى على إثارة غضب الأعيان والمثقفين المصريين على الامتيازات الأجنبية ، وفى نهاية المطاف يخلص إلى أن الامتيازات الأجنبية أدت إلى الحط من معنويات المصريين نتيجة جعل الآخرين فى وضع أعلى منهم ، كما يبدي اسحق اعتراضه على المحاكم المختلطة ، التى أقيمت أساسًا لصالح الأوروبيين ، نظرًا لأنه يعتقد بأن المصريين المحالين فى قضايا إليها ، خاصة الفلاحين ، من غير المحتمل أن يعرفوا حقوقهم أو حتى يفهموا مايدور فى جلسات التحقيق الفرنسية ، من الجانب الآخر ، يعتقد أن المحاكم تتعرض لضغوط هائلة من القناصل والمسئولين الحكوميين ، ويعرب عن تفضيله لنظام قضائى موحد (٤٠) .

رغم أن إسحق يضم النهيلستيين والاشتراكيين فى سلسلة ابتهالاته الحركات التقدمية ، يتضح أن فكرته عن مواقفهم كانت ضئيلة فى أواخر السبعينيات ، حتى أنه لم يترجم أسماءهم إلى العربية ، لكنه كان يكتبها كما هى . أخيراً ، فإنه أثناء وبعد منفاه فى باريس ، راح يكتب على نحو أكثر دراية عنهم ، وبوصفه صاحب صحيفة والناطق الرسمى للأعيان المصريين الليبراليين ، فقد اهتم بتعزيز ضمانات الملكية . ولذلك يقول إن القانون يعمل فى المجتمع المتحضر ليحمى حقوق كل الأفراد و"يوقع العقوبة على كل من يحاول أن يجور على أكثر من نسبته المخصصة" (٤١) . على الجانب الآخر ، أبدى هو وسليم النقاش تعاطفًا شديداً مع الصناع المهرة والفلاحين الذين يعانون من الضرائب الباهظة المفروضة عليهم ، وهما ينصتان لصرخات الصناع المهرة الذين كانوا يتحملون ضريبة الويركو بدرجة تفوق قدراتهم ، ويدركان مدى الضعف الجسدى الذى يعانيه الفلاحون من جراء وطأة الضرائب المستحيلة المخصصة لتغطية تجاوزات وزارة المالية ، كذلك هاجما عمد القرى باعتبارهم نخبة فلاحية يستخلصون زبدة العائدات لتذهب إلى الحكومة المركزية (٤٢) ، وينتقدان الإنفاق العسكرى ، ويدعمان خطة توفيق لإنقاص الجيش إلى ١٢ ألف رجل ويقترحان أن تحركًا كهذا يمكن أن يخفف الضغط على الخزانة ، ويطلق العمال الزراعيين والصناعيين إلى سوق العمل (٤٣) .

إن الأفكار الاقتصادية لاسحق لم تتعرض قط لأى شرح منهجى ، بل تبدو بصورة عامة متطابقة مع الليبرالية الأبوية لكثير من الأعيان المصريين فى هذا الوقت ، فقدسية الملكية الخاصة وحمايتها بالقانون تخدم كأساس لإدانة أطماع الماليين الأجانب وضراوة مسئولى الحكومة ، وللتفجع على سوء بخت الصناع المهرة والفلاحين من الضرائب الباهظة ، ومع ذلك فإن بعض الأعيان المصريين لم يوجهوا إدانة للطبقات المتوسطة الفلاحية مثلما فعل إسحق ، نظراً لانتمائهم إليها ، على حين يشير كثيرون إلى الأوغاد المرابين من أبناء الليفانت الذين صمت عن ذكرهم إسحق ، وبينما كان الأعيان المصريون على وجه الإجمال يرون أن خفض قوة الجيش فيه نوع من التهديد لوضعهم ووسبباً لاحتمال تعطل أقاربهم وأعوانهم عن العمل ، فإن الشوام المسيحيين لم يخدموا فى القوات المسلحة المصرية أو يستفيدوا منها بدرجة أو بأخرى ، وهنا كما فى نقاش إسحق للوطنية المصرية ، فإن خلافات الرأى تبدو جلية بين وجهة النظر الشامية المسيحية الليبرالية وتلك الخاصة بالأعيان المصريين الذى تحالف معهم ، وهذه الخلافات فى الرأى ، فى عام ١٨٨٢، انفجرت إلى زلزال .

يتضح أن الماسونيين ذوى الخلفية الشامية المسيحية قد اتجهوا على نحو واسع إلى دعم نظام اجتماعى وسياسى ودستورى برلمانى ، يتخذ نمط التجربة العثمانية فى ١٨٧٦ - ١٨٧٨ ، فقد شاركوا بقوة في هذه القيم ، ليس فقط من خلال القراءة فى الآداب الفرنسية التقدمية ، فقد كانت لهم رغم كل شئ صلات قوية بسوريا العثمانية ، التى أرسلت مندوبين منتخبين إلى البرلمان العثمانى الأول ، وكانوا يدلون بأصواتهم بانتظام لمسئولى محافلهم الخاصة فى إطار الماسونية ، وأنا لا أعتقد أن أى شخص فى مصر لم يكتب علانية تأييدا للديموقراطية بقوة أكبر من أديب إسحق أو حتى قبله . ويتضح أيضا أن الشوام المسيحيين كانوا يشعرون بأن امبراطورية عثمانية فى ظل ملكية دستورية ستكون أكثر قوة فى مواجهة روسيا ، كما أن احتمالات نجاحها تزداد فى إعادة اندماج الدول التابعة لها مثل مصر فى الامبراطورية . وفى داخل مصر ، أراد الماسونيون الشوام المسيحيون إقرار حقوق لهم فى التصويت مساوية للعثمانيين المقيمين ، وأرسوا أفكاراً عن مجتمع سياسى مصرى يشتمل على المهاجرين الناطقين بالعربية من باقى الأراضى العثمانية ، واحتجوا على الهيمنة الأوروبية على الاقتصاد والمحاكم والوظائف الحكومية على نحو متزايد . وعلى نقيض الكومبرادور من أبناء المشرق ، الذين ربطوا ثرواتهم الخاصة بالتقدم الأوروبى ، رأى هؤلاء الماسونيون الشوام المسيحيون أنفسهم بوصفهم عثمانيين أصلاء فى مقاطعة عثمانية تواجه هيمنة أجنبية ، كذلك أعربوا عن قلقهم من استمرار تصاعد الضرائب ، وأقروا خطط خفض حجم القوات المسلحة ، واحتمالات نشوب نزاعات مع الأعيان والمثقفين المسلمين ، تجلت فعليًا فى بعض مواقفهم ، واحتجبت فى أواخر السبعينيات فى خضم صراع لمواجهة خصمين مشتركين هما استبداد الوالى ، والاختراق الأوروبى .

وخلال فترة نفيه بفرنسا فى عام ١٨٧٨ ، استمر يعقوب صنوع يصدر صحيفته الساخرة التى بدأها فى القاهرة "أبو نظارة زرقاء" ، التى حازت انتشاراً واسعًا فى مصر رغم الحظر المفروض عليها ، ويكشف تقرير لقنصل بريطانى أنه "بالنسبة للأمير حليم فمن الحقائق المشهورة أن صحيفة عربية تطبع فى باريس لدعم مصالحه بعنوان أبو نظارة وتوزع مجانا بين الجنود هنا" (٤٤) ، كان صنوع يقدم صحيفته فى قالب سلسلة من المناقشات فى لقاءات سرية ، بين أشخاص رمزيين ، مثل مسرحيات قصيرة ، وكمقالات غامضة ساخرة بواسطة مؤلفين من الخيال . وتفصح صوره الكاريكاتورية السياسية بوضوح غالبًا عن رسالته بدقة ، إلا أن توجهاتها تأتى عرضا فى الحوارات ، وصنوع يدعم مطالب المنافسين للأسرة الخديوية التى بدأها عبد الحليم

باشا عم إسماعيل ، الذى تم نفيه إلى إسطنبول فى أواخر الستينيات ، ويشكو من أن إسماعيل فى إسراف بالغ يبنى القصور ويقيم المآدب التى يعدها جيوش من الخدم ، فى حين يموت الفلاحون من جراء الضرائب الباهظة والجوع . وتتعرض النخبة العثمانية فضلا عن البيروقراطيين ضيقى الأفق وجامعى الضرائب الجشعين ، للسخرية وهم يتحدثون بنوع من العربية برطانة انجليزية ، وسطًا بين التركية الركيكة واللهجة العامية المصرية ، ويستخدم صنوع هذه الرموز متنقلا من لغة لأخرى ، من أجل أن يؤكد لفظيًا على عدم شرعية وغرابة الحكومة وضرائبها المرهقة (٤٥) . والأوروبيون والكفرة ينهبون هذا البلد المسلم بالخداع والاستئساد على الضعفاء ، ويهربون أمواله إلى بنوك أمريكا ، وبوصفه يهوديًا وماسونيًا يعزز صنوع التسامح الدينى بين المصريين أبناء البلاد ، إلا أنه يقبل بتوظيف التعبيرات الإسلامية المثيرة ضد مستغلى البلاد الأوروبيين ، والشكاوى الموجهة ضد الطبقة الحاكمة من العثمانيين المتمصرين ، وضد الأوروبيين المرابين غالبًا ماتوضع على لسان عامة المصريين ، مثل "أم" من القاهرة (٤٦) .

ولم يختلف المفكرون المسلمون الشبان الذين أصبحوا ماسونيين اختلافًا كبيرًا فى الفترة السابقة على عام ١٨٨١ عن زملائهم اليهود أو الشوام المسيحيين ، مع ذلك فإن الفروق القليلة التى وجدت برهنت على أنها فروق حاسمة ، فالليبراليون المسلمون الشبان والراديكاليون ، على عكس الشوام المسيحين ، غالبًا ماكانوا ينحدرون من خلفية لأعيان ريفيين من أبناء البلاد ، رغم أن واحدا على الأقل وهو عبدالله النديم نشأ فى أسرة عامل صناعى ، وقد تعلموا فى النظام التعليمى الجديد الذى أرساه اسماعيل ، وغالبًا ماوجدوا وظائف بالحكومة ، إما كمدرسين أو موظفين صغار أو مديرين لإدارات متوسطة . وفى معظم الأحيان ، أيضًا ، كانت لهم صلات بالجيش ، نظرًا لأنهم تعلموا سويا أو قاموا بالتدريس لإخوتهم الصغار ، وانحدروا من نوع من العائلات ترقى أبناؤها خلال الرتب ليصبحوا ضباط فرق عسكرية صغار ، وهذه الشبكة المتسمة بالأصالة للقرابة والتعليم والتوظيف جعلتهم متميزين عن الشوام المسيحيين الذى استقروا غالبًا فى أعمال تجارية خاصة ذات صلات ضعيفة بالريف ، وكما رأينا ، كان تعاطفهم ضئيلا مع الإنفاق العسكرى ، ومعظم هؤلاء الماسونيين المسلمين كانوا يقيمون بالقاهرة ، وفى عام ١٨٧٩، أسهموا غالبًا فى صحيفة مرآة الشرق ، رغم أن أصحاب الصحيفة كانوا تقريبًا من الشوام المسيحيين أتباع السيد جمال الدين ، وصعد أحد

المسلمين وهو ابراهيم اللقانى ليصبح رئيس التحرير ، والصلة الوثيقة بين الماسونية والصحافة المعارضة التي يرمز لها بالشعائر الماسونية ومسجلة بالكتابة العادية فى صحيفة مرآة الشرق ، محفوظة ضمن أوراق السيد جمال الدين [٤٧] .

رغم أن السيد جمال الدين لم يكن تقريباً ذا تأثير خلال وجوده بمصر كما اشتهر عنه مؤخراً ، فإنه مع هذا قد أفصح بوضوح عن بعض الأفكار الهامة فى حواره مع الماسونيين من زملائه ، التى أذاعوها حينئذ عبر صحافتهم السياسية ، وقام بتحليل أفكاره أثناء إقامته المؤقتة بمصر ألبرت قدسى ، زاده ، وإيلى خضورى ، وبوضوح أشد بواسطة كيدى Keddie ، ولسنا فى حاجة إلى شروح طويلة حول هذه النقطة هنا[٤٨] ، وبتحديد مجرد ، يمكن أن نقول أن السيد جمال الدين قد أوضح بأشد الوضوح والتجانس عن خوف من الامبريالية البريطانية ، وحث على الوحدة المصرية كوسيلة لإحباط الانتهاكات الأوروبية .

نظرا لأن الأصوات المطالبة بالديموقراطية البرلمانية قد تزايدت أعدادها فى مصر أثناء وبعد البرلمان العثمانى الأول ، وأن السيد جمال الدين فقط هو الذى بدأ علانية بتأييد الاتجاه الدستورى فى مايو ١٨٧٩ ، فقد صمد بعناد وسط المدافعين عن هذا الموقف ، ويكمن إسهامه القوى والأصيل فى معارضته الصلبة للامبريالية البريطانية ، وفى تحذيره لجمهوره من المصريين من الخطر الداهم لغزو بريطانى ، وقد أثارته حرب انجلترا مع أفغانستان ليكتب لجريدة مصر ، تاريخاً موجزاً عن تلك البلد ويشن هجوما على التوسع البريطانى فى جنوب آسيا . وهنا أثبتت تجاربه فى إيران وأفغانستان والهند البريطانية أنها تجارب بالغة القيمة ، نظراً لأنه كان شاهداً على حقائق الكولونيالية البريطانية فى أوجها ، وهى نظرة خبير يتعذر كثيراً على أغلب العثمانيين تخيلها .

وأنحى باللائمة على كثير من مشاكل العالم الإسلامى نتيجة للربوية الأوروبية ، وإن لم تكن هى السبب فى جميع المشاكل ، وفى تعارض مباشر مع الطهطاوى ، الذى كان يرى القانون العثمانى نابعا من السلاطين بوصفهم دستوراً أصيلاً عالى القيمة ، فإن السيد جمال الدين فى مقال غير منشور يوبخ العثمانيين منذ سليمان العظيم فصاعداً نتيجة لفرضهم تأويلات الملكية الخاصة على الإسلام . هذا الاستبداد الثقافى لا يؤدى فقط إلى البعد عن المعتقدات الصارمة للشريعة الإسلامية ، بل أيضاً إلى انحدار فى التعليم بصورة عامة ، حتى أن الأوروبيين تفوقوا على المسلمين . كما ينتقد

نواحى قصور تعليم القراءة وطرق الكتابة المستخدمة فى لغات المسلمين ، بحروف العلة غير المميزة ، ويرى عديداً من العلامات الباعثة على الأمل ، متمثلة فى الرفض الصارم للمسلمين للتراجع عن عقيدتهم أو ثقافتهم فى وجه التوسع الأوروبى . ومثل آخرين بمصر ، يستمد الشجاعة من عزل السلطان عبدالعزيز ونهوض أهل العلم فى اسطنبول . أخيرا ، فإنه يحبذ قيام حركة فى اتجاه وحدة كبرى للمسلمين ، من الهند إلى مصر ، من أجل تحسين أحوالهم . كما أنه لايختلف مع الدولة التى تمنح الضمانات لمعيشة المسيحيين المقيمين بها ، طالما أنهم يعملون فى نفس الوقت على نشر العلوم بين المسلمين . ويعرب عن اعتقاده بأن عام ١٨٧٧ وقت مناسب للمسلمين للحصول على كل مايستطيعون من العلوم الأوروبية فقد رحل الآن المماليك والانكشارية الذين أعاقوا من قبل الإصلاح العثمانى . وأبدى تقديراً كبيراً لافتتاح الخديوى إسماعيل للمدارس الأهلية ، بما فيها مدارس البنات ، وأعرب عن اعتقاده بأن التعليم سلاح ذو فاعلية كبيرة فى النضال ضد الاستعمار يفوق خوض الحروب (٤٩) .

وتجلى دفاعه عن الإسلام فى مواجهة الانتهاكات الأوروبية المسيحية عندما حاول منع تحول مصرى مسلم إلى المسيحية . وقد اشتكى لانسنج وواطسون عضواً الإرسالية الأمريكية بالقاهرة أن واحداً من بينهم ممن تحولوا عن الإسلام ، أحمد فهمى ، قامت عائلته باختطافه فى أواخر ١٨٧٧ . وقام الأب بسجن الرجل الشاب فى منزله ، وحاول إجباره على أن يعود إلى معتقده . "فى اليوم التالى تم إحضار جمال الدين ، وهو معارض شهير مع عدد من العلماء ودخلوا فى نقاش معه دام ثمانى ساعات" (٥٠) . فى النهاية قام العلماء بتهديد فهمى بالموت إذا لم يستسلم وأدى الشهادة . وأخذوه إلى مركز الشرطة ، حيث وقع على وثيقة تؤكد تمسكه بالإسلام . والأفكار الليبرالية للسيد جمال الدين عن التسامح الدينى لم تمتد لتشمل حرية وعى المسلمين الذين رغبوا فى ترك الإسلام إلى المسيحية الغربية ، ولعل نقطته العمياء هنا ، ورضاءه بأن يؤدى دورا ضد المنهج تعود إلى رؤيته أن مثل هذا الانقلاب يمثل ارتدادا إلى الغرب وإذعانًا للهيمنة الامبريالية ، وهنا تناقضت على نحو حى مطالبته بالحرية الفردية وقناعته بالفوائد السياسية من التضامن المؤسسى التى دائمًا ما واجهت قصوراً فى تفكيره ، وانتصرت دعاوى الاتحاد بجلاء .

فى فبراير ١٨٧٩ ، قبل المظاهرة العسكرية ضد وزارة نوبار مباشرة ، نشر السيد جمال الدين مقالاً فى جريدة "مصر" يستعرض فيه أشكال الاستبداد ، وبعد

استعراضه الأسباب التي تحول دون مناقشة الأنماط الجمهورية والدستورية للحكومات في الشرق ، طرح قائمة بثلاثة أنواع للحكم . الأول ، الاستبداد الوحشي الذي مارسه الغزاة من آسيا الوسطى مثل المغول وأتباع تيمور لنك . والثاني الاستبداد الجائر الذي يفرض الضرائب على شعبه من أجل رفاهية الحكام ، وينتابنا الشك في أنه يضع حكم أسرة قاجار في إيران ضمن تصنيفه الثاني ، لكنه يضع بوضوح تحت هذا العنوان الحكومات الكولونيالية مثل حكومة الهند البريطانية . والثالث الاستبداد المستنير "اللطيف" وهو بدوره يضم نماذج عدة ، فقد يتخذ صورة *التصميم القوى* ، وإن بصورة غير عملية على حض شعوبه على التقدم بدون تنفيذ فعلي . وقد يتخذ شكلاً حيوياً لكنه قليل التجربة ، فينشئ المدارس والمصانع إلا أنه يهمل التأكيد على مؤسسات صيانتها ، حتى أنها تذهب طي النسيان بمرور الزمن ، وشعوري الخاص أنه يضع الدولة الخديوية بمصر ضمن هذا التصنيف ، كما فعل علي مبارك في كتاب صدر في ١٨٧٣ .

إن النوع الثالث من الاستبداد المستنير هو النوع الماهر ، فدولة من هذا النوع لا يقتصر دورها فقط على بناء المدارس والمصانع وتتبنى المخترعات في التكنولوجيا الزراعية ، بل تقوم بمراجعة هذه الأنشطة أيضا على نحو منسجم من أجل المزيد من التحسينات ، وسوف تفرض الضرائب عند مستوى يمكن احتماله ، وتضع القيود على الآثمين والمحتالين ، وتنفذ العدالة ، سوف تضع في الاعتبار الجشع والكسل لسائر البشر ، وتحاول التغلب على النقائص الأخلاقية ، كذلك ستقدر بعناية موقفها الاقتصادي والسياسي في عالم الأمم من خلال الإحصائيات ، والسيد جمال الدين لذلك يؤيد أن يعمل جميع المصريين على تحقيق مثل هذا الاستبداد المستنير البارع (٥١) . ونظراً لأننا رأينا أنه كان يؤيد ، في مقال لم ينشر من قبل ، التحرك الدستوري العثماني لأعوام ١٨٧٦ - ١٨٧٨ ، فإن اقترابه الحذر من نظام الشورى في مقاله يبدو غريباً ، فموقف السيد جمال الدين المعلن أكثر تحفظاً بكثير من أديب أسحق أو يعقوب صنوع ، ولقد نندهش إذا ما كان نموذج "*الحاكم المستبد المستنير*" في عقل السيد جمال الدين هو رياض باشا .

لقد تزودنا ببصيرة ممتعة في كيف أن مقال السيد جمال الدين عن الحكومة الاستبدادية تم قراءته فعلياً في رسالة ، مكتوبة رداً عليه ، من يحيى قدري ، المقيم بالسويس . يبدأ يحيى قدري معبراً عن رغبته الجامحة في رؤية الأفغاني والاستماع إلى خطابه الفلسفي . ويواصل قوله "شع السرور في عيني ، وسكنت أذناي وابتهجت

روحى ، مثلى مثل جميع إخوانى هنا ، عندما قرأنا بصوت عال مقال السيد المنشور فى صحيفة مصر تحت عنوان "الحكومة الاستبدادية" ، وحينئذ وافقنا على حقيقة القول ، إن لمن البيان لسحراً ، فبعض مقاطعه أثارت فى نفوسنا مقتًا شديداً للوضع (الحالى) " (٥٢) . ويخلص قدرى معربا عن أمله في أن تثمر مقالات وأحاديث السيد جمال الدين فى الواقع عن "شئ طيب" ، والمشير فى الأمر ، حينئذ أن بعض أتباع السيد جمال الدين الذين قرأوا هذه القطعة باعتبارها نصًا أكثر راديكالية بكثير مماييدو على السطح ، رأوا أن الخطبة تنفى أية نية لمناقشة أفكار راديكالية مثل النزعة الدستورية والجمهورية كستار ، تلاعباً بالغموض الوظيفى .

وفى أواخر مايو ١٨٧٩، أعلن السيد جمال الدين أخيراً صراحة تأييده لنظام الشورى بعد فترة طويلة من موافقة الأعيان والنبلاء والخديو على هذا النظام بديلا لتحالف وطنى مناهض للأوروبيين ، بعد تنصيب وزارة شريف فى ٧ ابريل ١٨٧٩ . يتعين أن نلاحظ أن موقف السيد جمال الدين عند هذه النقطة يماثل الموقف الذى أعلنه فى وقت مبكر جدا أديب إسحق ، الذى تعلم على يديه بلا شك قدراً كبيراً حول العلوم السياسية الحديثة والتاريخ الأوروبى . ولم تكن طموحاته الدستورية استثناء خاصاً فى ربيع ١٨٧٩، عندما كان حتى القائد الصوفى المحافظ الشيخ البكرى يتبنى موقفا مماثلا ، فتخلى السيد جمال الدين عن الاستبدادية المستنيرة من أجل نظام الشورى ربما كان لفائدة أمر ما مع تغيير تحالفاته السياسية ، كان رياض ، نصيره السابق ، قد فقد موقعه الوزارى وأجبر على العيش فى المنفى بأوروبا ، حينئذ قطع السيد جمال الدين رفقته الطويلة برياض باشا وتحول بولائه إلى القادم شريف باشا ، ويبدو الأكثر احتمالا ، كما كتب سليم عنحورى ، أن السيد جمال الدين فى أغسطس ١٨٧٩ كان يتصور إنشاء جمهورية برلمانية فى مصر وأنه بنفسه رئيس وزرائها ، وبدعم وزارة شريف ، فإن السيد جمال الدين قد راهن على جواد خاسر ، وفى مواجهة المعارضة الجديدة للخديو توفيق ، سقطت وزارة شريف فى أغسطس ١٨٧٩ ، واختار توفيق رياض باشا لإعادة تشكيل الوزارة ، وباندماج السيد جمال الدين مع شريف ومع نظام الشورى منذ مايو ، وابتعاده عن نصيره السابق رياض فإن هذا يساعد على تفسير ترحيله على نحو تعوزه الكياسة من مصر فى أواخر صيف ١٨٧٩(٥٣) .

لم تكن الأمور السياسية هى الشأن الوحيد الذى استوعب الماسونيين المسلمين . فقد أبدى الليبراليون والراديكاليون المسلمون الشبان ، بعلاقاتهم الوثيقة بالمجتمع

الريفي والمديني المحلي ، قلقًا بالغًا حول الضرائب ومآسي الفقراء ، على سبيل المثال ، اقترح السيد جمال الدين على الشباب الذين يشهدون محاضراته في الاسكندرية أن يدخلوا قاعة الاجتماعات الكبرى حيث يلقى محاضراته مقابل إسهام مالى تطوعًا لصالح الفقراء بالمدينة(٥٤) . ومفكر آخر من دائرة السيد جمال الدين هو ابراهيم المويلحى كتب مقالاً فى جريدة الوطن المملوكة للأقباط فى أوائل ١٨٧٩ للاحتجاج على الضرائب ، أثناء اندلاع حالات السخط فى الربيع المشئوم بمصر ، وذكر فى مقاله أن "سكان المدن بخلاف الأمراء (النبلاء) يندرجون فى ثلاثة تصنيفات : التجار والعمال والفقراء المعدمون ، وتفرض ضريبة الويركو (ضريبة الرءوس – الأعناق) على كل من التجار والعمال" (٥٥) ، ولحق الفقر بالتجار نتيجة ركود الأسواق ، وهو ماأرغمهم على السعى وراء القروض من الأوروبيين ، الذين حازوا لذلك سطوة تدميرهم وقتما يشاءون . ووجد العمال أنفسهم فريسة مأزق لا مخرج منها ، ويستخدم المويلحى صورة حيوان مفترس يذرف الدمع على فريسته ليصف تأثير الضرائب العالية على هذه الفئة الاجتماعية .

ويقول المويلحى فى مقاله : "لنضرب مثالا بحمال أحجار ، فهو يسارع طوال يومه يقطع الحجارة ويحملها على عربته ، يغلى فى الصيف ، وتتجمد أطرافه فى الشتاء ، حيث أنه حافى القدمين ويرتدى أسمالا لا تستر عريه . وينقل الأحجار من أجل بناء قصور مزينة يشيدها للأجانب والمصريين . ويتلقى ٣,٥ قرش ميرى يوميًا ، ولا يستطيع أن يعمل سوى خمسة أيام فى الأسبوع ، حيث يتعطل عن العمل يوم الجمعة ويتعين عليه أن يقضى يومًا آخر على الأقل بحثًا عن عمل ، مع الوضع فى الحسبان الركود الاقتصادى ، وحتى لو عاش فى أقصى درجات الزهد فى الحياة ، فلا يمكن أن يتاح له كفرد العيش على مايتبقى له وهو ٢,٥ قرش فى اليوم ، وإذا كانت لديه أسرة لأصبح الحال أسوأ بكثير ، ويتعين عليه أن يدفع فضلا عن ذلك ضريبة الفردة وضريبة الطائفة ، ويدفع البنَّاء (عامل البناء) إضافة لذلك رسوم الترخيص ، والعمال الذين يملكون حيوانات يتوجب عليهم دفع الفردة سواء على الحمير أو الجمال!

ويتابع قائلاً : "لنتأمل بائع الحلوى ، إذا باع سلة ، يأتى له شيخ طائفة صانعى السلال مع فريق من رجاله ويدرجونه فى طائفتهم من أجل إنقاص الضرائب المفروضة عليهم " ، وإذا باع فوطة حمام من الكتان ، فإن طائفة صناع الكتان سوف تحاول أن تطالب بحقها منه . وبعض صغار باعة المحلات يتعرضون لدفع خمس ضرائب فردة

مختلفة الأنواع ، وأملهم محدود فى العدالة بسبب طبقات مسئولى الطوائف وصغار الموظفين الأعلى منهم . حقًا يمكنهم أن يتوقعوا الزج بهم فى السجن إذا عجزوا عن دفع الرسوم والضرائب المفروضة عليهم ، وفى طائفة مثل الوزانين ، فإن الحكومة تتقاضى منهم مايبلغ نحو ثلاثة أرباع دخولهم فى صورة ضرائب ورسوم ، تاركة لهم الربع الذى يتعين عليهم أن يدفعوا منه لشيخ الطائفة ولتدبير معيشتهم ، وهذه الأعباء الضريبية التى لا تطاق تفسر العدد الهائل من المتسولين والفقراء والمعدمين ، ويؤكد أن معظمهم كانوا فى السابق عمالاً أو تجاراً . ويروى حكاية عن صديق حاول أن يبين لصديق أوروبى أعباء الضرائب على المصريين عندما أخذه لشراء حمار ثم سأل عن الضرائب المفروضة عليه التى يتعين على المصرى أن يدفعها . والأوروبيون الذين نادراً مايدفعون ضرائب ، فى المعتاد لا يفهمون حتى معنى هذه الضرائب الواجبة على عامة الناس .

والرقابة التى سمحت بظهور مقال مثل هذا فى الصحف ، الذى ينطوى على هجوم قاس على سياسات الخديو فى جباية الضرائب ، يمكن أن يكون أفضل تفسير له هو رغبة اسماعيل المتزايدة فى التهرب من الإشراف المالى الأوروبى . ورغم كل شئ فقد فرض اسماعيل مثل هذه الضرائب الفادحة ليسدد الدين للأوروبيين . ويبين المقال تعاطف المتعلمين المصريين مع عمال المدن وصغار التجار ، والظلم المتنامى الذى يحيق بهم من سياسات الضرائب السائدة . ونظراً لأن مقالات على شاكلة هذا المقال كان يتم قراءتها بصوت عال لأعداد كبيرة من العمال المحتشدين فى المحلات ، فإنها على الأرجح كانت تظهر حدة المظالم وتزيد من درجة الإحساس بانعدام العدالة .

على كل حال فقد أبدى الماسونيون المسلمون ، على وجه الإجمال ، اهتماماً كبيراً بالحكومة الفاعلة أكثر من الاهتمام بالاتجاه الدستورى ، كانوا يريدون صيانة أفضل للمؤسسات الحديثة التى تم إنشاؤها ، وخفض الضرائب وإدراكا أكثر ذكاء لتعرض مصر للطموحات الامبريالية من القوى الأوروبية ، وكانوا مستعدين للبقاء لفترة انتظاراً للحريات المتضمنة فى حقوق الإنسان ، إلا أنهم أحسوا بتوق شديد لتوفير ضمانة لمصالحهم المشتركة فى مواجهة الانتهاكات الأوروبية ، من ذلك أنه لا ينبغى السماح للأوروبيين بإقناع المسلمين الشبان بأن يصبحوا بروتستانت ، ولا ينبغى السماح لهم بالدخول إلى الوزارة والعمل فى وضع الميزانية لدولة مسلمة ، ولا ينبغى السماح لهم بفرض ضرائب باهظة تتفق مع سياساتهم ومصالحهم الاستبدادية على القروض العالمية ، ورغم أن الماسونيين المصريين والشوام المسيحيين تشاركوا فى التوجه

المناهض للامبريالية ، إلا أن برنامجهم الإيجابى للإصلاح الداخلى قد تباين لحد ما ، فالماسونيون المسلمون يقبلون باستبدادية مستنيرة تفى بالغرض . بينما أراد الماسونيون الشوام المسيحيون الدستور ، والمثير فى الأمر ، فإن الأعيان والمحافظين من القطاع الأهلى الذين تحالفوا مع إسماعيل ومجلس النواب ضد حكومة نوبار- ويلسون ، تبنوا بحلول مارس ١٨٧٩ برنامجًا بحكومة شورى أكثر تقدمًا من موقف أتباع السيد جمال الدين من بين الماسونيين المسلمين .

ويتعذر على وجه اليقين تحديد مسار نشاطات الماسونيين المصريين خاصة بعد ترحيل السيد جمال الدين من مصر فى أغسطس ١٨٧٩، نظرًا لتضاؤل اهتمام السلطات المصرية بهم ، وقد نشطت المحافل الماسونية بوضوح فى أواخر السبعينيات بوصفها منتديات سياسية ، وكذلك كشبكات لتعبئة الدعم للقادة السياسيين النوعيين من بين الطبقات المتوسطة المتعلمة ، وقد كانت بمثابة مسرح أحداث للمواجهات البينية للمهاجرين الشوام المسيحيين والأعيان المصريين المسلمين والنبلاء العثمانيين المتمصرين ، والصحف التى أسسها أعضاء المحافل شكلت احدى المركبات الأولية فى انتشار الأفكار المتقدمة فى السبعينيات .

مصر الفتاة

برز تنظيم سياسى آخر ذو شأن هو مصر الفتاة فى الاسكندرية عام ١٨٧٩، ويصف إبراهيم اللقانى ، وهو من الموظفين المصريين ومن أتباع السيد جمال الدين ، كيف أن جماعة من بين مشاهير المسيحيين الشوام من عشائر سرسق ، وقته ، وزغيب ومخلة الذين تأثروا بأحاديث الأفغانى ، قرروا النهوض للإصلاح ، وفى رسالة خاصة مازالت باقية ضمن أوراق السيد جمال الدين ، يكتب اللقانى عن هذه الجماعة مايلى :

ضموا إليهم زمرة من المسلمين ، وتعاونوا فى إصدار صحيفة نصفها باللغة العربية ونصفها بالفرنسية تسمى مصر الفتاة ، ينشرون فيها تلك الآراء التى حدّثهم بها السيد جمال الدين من خلال أحاديثه ، ومنذ اليوم الأول لظهورها نالت هذه الصحيفة شهرة تتضاءل بجوارها معظم الجرائد الأوروبية (المحلية) المعروفة بعد عدة سنين من وجودها... وعمل هذه الجماعة لم يقتصر على الصحيفة ؛ بل أنهم أصدروا لائحة بالإصلاح ، أحضرها وفد منهم إلى القاهرة ، حيث قدموها إلى الخديو [٥٦] .

بسبب أغلب المشاعر التى تم التعبير عنها فى لائحة مصر الفتاة ، استطاعت أن تحظى بموافقة المثقفين أيا كانت خلفيتهم الدينية ، واللائحة ، المطبوعة فى صيف أو خريف ١٨٧٩، دعت صراحة إلى حكومة برلمانية فى وقت تبنى فيه الخديو ورئيس وزرائه رياض الحكم المطلق بديلاً عنها ، وقال الأعضاء المؤيدون لـ «إعادة توزيع السلطات» إن السلطة يتوجب توزيعها بين الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة . وكانوا يريدون لأعضاء الوزارة أن يحددوا الحقوق بوضوح وأن يكونوا مسئولين أمام كل من الخديوى والسلطة التشريعية ، وهذه المسئولية المزدوجة واستقلال الشعب يتم التعبير عنها من خلال ممثلين منتخبين ، وطالبت مصر الفتاة بمعاملة متساوية لكافة المصريين ، وإلغاء الامتيازات المتعلقة بالقانون والضرائب ، ومنع الحبس إلا بأمر قضائى مكتوب ، وأرادوا حماية الملكية فيما عدا تدخل الحكومة بهدف تحقيق منافع عامة عليا فإنه يمكن مصادرتها قانونا ، وأرادوا حماية حرية العقيدة ، وأصروا على حرية الصحف وتكوين الجمعيات (٥٧) .

رغم أن مصر الفتاة ضمت أعضاء من المسلمين والشوام المسيحيين واليهود ، فإن المسلمين صعدوا إلى مواقع القيادة ، وأحد قادتها المسلمين كان قاضيا فى المحاكم المختلطة والآخر من صغار الموظفين ، بينما جاء أعضاؤها المسيحيون واليهود من العشائر التجارية الشهيرة . ويتبين من اللغة الثنائية للصحيفة ، أن أعضاؤها يميلون إلى معرفة الفرنسية فضلا عن العربية ، وكما فى حالة الماسونيين ، فإن الموظفين المصريين والمسيحيين الشوام وتجار الاستيراد والتصدير اليهود الذين كانوا يؤلفون أعضاء الطبقة المتوسطة الجديدة ، تقاسموا تعليما على النمط الأوروبى وعانوا من مظالم حلت بهم من كبار التجار والموظفين الأوروبيين ومؤيديهم بين النبلاء العثمانيين المصريين . وهنا مرة أخرى ، يستحيل أن نخمن عدد أعضاء مصر الفتاة ، وعندما يظل التنظيم تحت الأرض ، فإنه يقصر عضويته على أصدقاء المؤسسين بشكل قاطع .

وأصدرت الجماعة بيانات أخرى ، إلا أنها بصورة أو بأخرى حازت سخط رياض باشا ، رئيس الوزراء ، الذى قرر بأن المصريين ليسوا مهيئين لهذا النوع من الحرية . ونجحت تهديدات رياض باشا بالعقوبات الإدارية فى ترويع الأعضاء المسلمين المصريين ، ونظراً لأن الشوام المسيحيين أعضاء التنظيم أرادوا استمرار إصدار الصحيفة رغم استياء الحكومة منها ، فقد حدث انقسام خطير بين المسلمين المصريين أبناء البلاد من جانب والشوام المسيحيين من الجانب الآخر ، والذى فى أعقابه أوقف

الشوام أنشطة الجماعة . فهم رغم كل شئ ، كانوا خارجين عن نطاق التشريع الوطنى بسبب جوازات سفرهم الأجنبية ، وأحسوا بأنهم يؤدون معروفًا للمصريين بمساعدتهم فى الفوز بالحرية (٥٨) ، وتقرير اللقانى الذى يفضل جناح الشوام المسيحيين ، يتجاهل الإشارة إلى أن الأعضاء المصريين بالتنظيم واجهوا انتقامًا حادًا متزايدًا من رياض ، بينما كان الشوام محصنين ضد طائلة القانون المصرى ، وهذه القابلية للتعرض للانقسام ربما تساعد على تفسير سبب الشقاق الذى وقع بين المصريين مع زملائهم الشوام المغامرين حول خطط إحياء الصحيفة المحظورة .

الضباط الشبان

يثبت التأريخ التقليدى أن صغار الضباط المصريين ألفوا جمعية سرية بين القوات العسكرية فى وقت ما من السبعينيات ، وأنها ضمت أعضاء خاصة فى أعقاب تعرض مصر لكارثة حربها مع أثيوبيا عام ١٨٧٦ ، ويزعم أن مؤسس هذه الجمعية هو "على الروبى" وهو ضابط مصرى شاب لم يكن سعيدًا بهيمنة العثمانيين والشراكسة على فرق الضباط ، ويقال إنه عند لحظة معينة التحق أحمد عرابى بهذه الجمعية . ويثير المؤرخ الألمانى الكسندر شولش الشكوك حول وجود الجمعية ، قائلا إن الرواية ذكرها أصلا محمد صبرى فى تقديراته للقرن العشرين دون أى توثيق ، فضلاً عن أن عرابى لم يذكرها قط فى مذكراته ، وأنا أعتقد أن هذا موقف شكاك بأكثر مماينبغى . فأولا ، لم يكن من المتوقع إلا فيما ندر أن يناقش عرابى أمر جمعية تآمرية سرية فى كتاب يرد فيه اسمه بوضوح بتهمة العصيان . ثانيًا ، يبدو أن شولش لم يكن مدركا أن الرواية مذكورة فى تقارير المعلومات الأوروبية المبلغة فى أوائل الثمانينيات . وفى كتاب حديث عن أحمد عرابى للمؤلف سمير محمد طه أشار إلى أن قاموسا بيبليوجرافيا باللغة العربية عن القرن التاسع عشر يذكر تكوين الجمعية ، مثلما كتبت الصحافة البريطانية فى صيف ١٨٨٢(٥٩) ، ولذلك فأنا أوافق على وجود جمعية لصغار الضباط ، مع الاعتراف بأنها كانت أقل من أن تكون عصبة تمثل شلة كبيرة ، وتركّز نشاطها فى مواجهة التمييز ضد المصريين أبناء البلاد لصالح نخبة الضباط العثمانيين المصريين (٦٠) .

يتسنى الحصول على قدر من إدراك أفكار الضباط الشبان من المتعاطفين من الخارج مثل يعقوب صنوع ، الذى كانت له بوضوح علاقات خاصة بصغار الضباط المصريين ، وفى أعقاب التمرد العسكرى المرحلى ضد الوزارة الأوروبية برئاسة نوبار

باشا فى فبراير ١٨٧٩، يقدم صنوع حواراً بين شخصيتين خياليتين ، المدنى أبوالخير والبطل العسكرى أبواللطف الجهادى ، وفى الحوار يمتدح أبوالخير قائد الجهادية بوصفه ناشر العدالة والحرية ومرسى مبادئ الجمهورية الوطنية فى مصر ، ويراودنا الشك فى أن الحوار استهدف تأييده القوى للأمير عبدالحليم من أجل أن يتولى منصب الخديو ، وبأنه يعنى بعبارته شيئا أقرب للملكية دستورية من جمهورية حقيقية . ويجيب الجهادى والمرارة تقطر منه بسبب رفت الجنود وإلغاء المدارس العسكرية ، والأجور المنخفضة للعسكريين ، والتأخيرات الطويلة فى صرفها . ويذكر كيف أن يأس الضباط أدى بهم لتقديم التماسهم إلى الوزراء ، وكيف أن نوبار باشا سخر منهم بوصفهم غبارا أو ترابا ناعتا إياهم بالتركية أ : " أدب سيس" وأمر بجلدهم بالسوط . ويصف هوانهم على يد نوبار ، وعضو مجلس الوزراء الانجليزى ريفرز ويلسون ، وعلى مبارك . ويصور كيف أن إسماعيل ، الخديوى الفرعونى المستبد العظيم ، وصل ومعه وحدة خاصة قامت بإطلاق النار على المتظاهرين ، الذين رغم هذا لم يتفرقوا إلا بعد تدخل الأعيان المصريين . وتلتها بعد ذلك مظاهرة أخرى فى الصعيد ، على غرار المظاهرة التى اندلعت بالقاهرة [٦١] .

وربط صنوع للضباط المصريين بقضايا الحرية والديمقراطية والوطنية وتصويره المفعم بالعطف لهوانهم على يد الأوروبيين الذين كانوا يرغبون فى إضعاف العسكرية المصرية كان ينذر بكثير من الأفكار الرئيسية لثورة عرابى بعد ثلاث سنوات ، وتعاطفه مع العسكرية المصرية ، والآمال التى يعقدها عليها بوصفها قوة تقدمية ، ربما جاء أثرها من خبرته المبكرة فى التدريس فى إحدى المدارس العسكرية ، وذلك عن طريق شبكة أصدقائه الممتدة بين صغار الضباط ، وفى هذه المقالات نستطيع أن نرى بسهولة أنه كان أقرب لمتحدث رسمى لجمعية الضباط الشبان باعتبارها أحد فروع الماسونية .

لقد استمدت جمعية الضباط الشبان عضويتها أساسًا من بين المصريين أبناء البلاد ، وصغار الضباط المسلمين الناطقين بالعربية فى الجيش ، ونحن نعرف أن المعارضين الشبان من بين فرق الضباط قد حظوا بدعم عدد من المثقفين المدنيين مثل يعقوب صنوع ومحمد فانى ، والعديد من هؤلاء الضباط الصغار ووفق لهم على دخول القوات المسلحة على يد الوالى سعيد ، الذى بدأ عملية تعريب فرق الضباط والأجهزة الإدارية . ولعل عرابى كان تجسيداً نموذجياً لهذه المجموعة من حيث امتلاك مائة فدان أو نحو ذلك فى مزرعته بالريف (قبل مشترواته الكبيرة أثناء الثورة) ، مما وفر له

صلات مع الريف وتعاطفًا من صغار الفلاحين . وعلى أن اعتبار امتلاك واحد أو اثنين من الضباط المصريين نحو ألف فدان ، يجعل منهم "براجوازية صغيرة" يبدو خطأ ينطوى على مفارقة تاريخية ، ذلك أن ملكياتهم للأرض الزراعية استمرت وكذا علاقاتهم بأقربائهم فى الريف وشبكات المتعاطفين معهم ، حتى مع الفلاحين الذين أصبحوا عساكرهم المجندين قد استمرت مما كان لها أثر ما حتى عندما حصلوا على وضعية الموظفين المدنيين الذين يتقاضون المرتبات من الدولة . وهذه المجموعة كانت تشعر بالمظالم الناجمة عن سوء الإدارة العثمانية – المصرية للحرب التى نشبت بين مصر والحبشة فى ١٨٧٦، علاوة على غطرسة رؤسائهم . وكما فى حالة جميع المنظمات السرية ، فإنه يتعذر لأقصى حد تخمين عدد الضباط المنضمين إليها ، إلا أن المرء يشك بأنه فى نهاية المطاف أصبح أغلب صغار الضباط المصريين من مؤيدى قيادات هذه الجماعة ، على الروبى وأحمد عرابى . ولعل صغار الضباط أقاموا صلات مع بعضهم البعض سواء فى المدارس العسكرية أو بالثكنات . ولابد أنهم كانوا يعرفون كثيراً من الجنود العاديين وضباط الصف كفلاحين فى قراهم .

الجمعية الخيرية الإسلامية

فى صيف ١٨٧٩ انخرط عبدالله النديم فى صفوف تنظيم سياسى بالاسكندرية عندما اكتشف أن أشخاصاً عديدين –كان يحاول تجنيدهم –كانوا بالفعل منضمين إلى منظمة سرية وهى مصر الفتاة . وفى لحظة معينة أغروه بالانضمام إلى جماعتهم ، بقيادتها الإسلامية وبعناصرها من المسيحيين واليهود . وقد تأثر النديم تأثراً كبيراً بتفانى مصر الفتاة للحكومة النيابية ، إلا أنه تدريجيًا بدأ يشعر بأنه مقيد بسبب السرية والمطالب الغامضة للتنظيم ، وقد حث القيادة على ممارسة العمل العلنى ، غير أنهم رفضوا ، واحتجاجا على ذلك ، ترك النديم التنظيم ، وأخذ معه كثيراً من الأعضاء ، وأسس الجمعية الخيرية الإسلامية (٦٢) ، وتمثل النشاط الأساسى لهذه الجمعية فى إنشاء مدرسة رأسه النديم .

جذبت الجمعية الخيرية الإسلامية لاجتماعاتها التنظيمية طيفًا عريضًا من النخبة المسلمة بالاسكندرية ، وكما ذكرت صحيفة التجارة ، اشتمل من شهدوا الاجتماع الأول على ضباط بالجيش ، ومسئولين كبار بالحكومة ، وعلماء ، وأعيان مصريين (٦٣) .

واعتمدت على المنح والإعانات من النبلاء والدولة . وطلب قائدها حسين فهمي عند مرحلة معينة ، مقداراً كبيراً من المال من الحكومة ليساعد في صرف مرتبات المدرسين بالمدرسة الخاصة التي كانت تديرها الجمعية بالاسكندرية ، وفي بيان لدخل الجمعية أوضح أنها تحصلت على نصف المبلغ في صورة منح جاءت من رسوم الالتحاق بالمدرسة (٦٤) ، ولقد كانت الخبرة التنظيمية والإدارية التي اكتسبها النديم من العمل بهذه الجمعية حاسمة في دوره الشهير ، فيما بعد ، في الثورة .

جمعية حلوان

أدت الإجراءات الصارمة لرياض باشا في أواخر صيف وخريف ١٨٧٩ إلى الإطاحة بالمحافل الماسونية وجمعية مصر الفتاة ، ومع ذلك ساعدت على التحريض على إنشاء جمعية حلوان ، وقد تشكلت هذه الجماعة من سياسيي النخبة في خريف ١٨٧٩ كرد فعل لخضوع توفيق لعودة الإشراف البريطاني الفرنسي المزدوج على قطاع الميزانية المرهون لحساب الدين الأجنبي ، واعترضوا على تعيين رياض باشا رئيسا للوزراء بمؤازرة الأوروبيين ، وضمت الجمعية شريف باشا الذي عزله توفيق من رئاسة الوزارة بسبب تحالفه مع الأعيان المصريين في الضغط من أجل إعادة مجلس النواب لممارسة مهامه ، كما تألفت من تحالف دائم من بعض النبلاء العثمانيين – في مواجهة السيطرة الأوروبية – مثل اسماعيل باشا يسرى وعثمان باشا لطفي ، وأصدرت الجمعية بيانا في ٩ نوفمبر ١٨٧٩، تم توزيع ٦٠٠٠ نسخة منه (٦٥) .

رفض البيان التدخل الأوروبي في الشئون الداخلية المصرية ، وأعرب عن أسفه لفرض توفيق على مصر دون مشورة الشعب . " إنه يتبرأ من نظام كهذا ". وأيدت الجمعية سداد الديون الأجنبية من خلال الإدارة المصرية ذاتها ، لكنها كانت تريد توحيد الديون بفائدة ٤٪. وأصرت جمعية حلوان على رفض استمرار طرح الديون المصرية في المزاد العام لصالح دائنين معينين ، وأنها توافق فقط على إشراف دولي مؤقت بهدف مراقبة سداد الدين ، ويتضح أن الجمعية كانت تميل إلى جانب بروسيا دبلوماسياً ، وقد أثارت جمعية حلوان أيضا ذكريات الدستور العثماني لعام ١٨٧٧ لتبرر إقامة حكومة شورى على نحو أفضل في مصر ، رغم أن البيان ذكر ذلك على نحو غير مباشر ، وفي أعقاب توزيع هذه الوثيقة ، اضطر مؤلفوها الذين أثيرت حولهم

الشكوك إلى الانتقال لبعض الوقت من القاهرة إلى حلوان ، حيث وضعهم رياض باشا تحت المراقبة الصارمة (٦٦) ، وهكذا منحهم هذا الاجتماع السرى اسمهم ، وواصلت الجماعة عقد الاجتماعات للتخطيط لأنشطة المعارضة السياسية .

الأندية وتعبئة الموارد

لنتجه إلى لضم بعض الخيوط معًا من خلال مناقشة أكثر تكاملاً عن التمويل ، والتكتيكات ، والعضوية وأيديولوجية هذه الأندية السياسية ، لدينا انطباع بأن مصدرين من أهم موارد الدعم النموذجية هى اشتراكات العضوية والمنح المقدمة من الأنصار الأثرياء ، بينما تحتل الإعانات المرتبة الأكثر أهمية ، وهذا الاضطرار لقبول إعانات النبلاء فرض قيودا سياسية على مجال عمليات التنظيمات المعارضة ، ولكونها مرتبطة بالثروات السياسية لكبار النبلاء ربما فرضت عليها بعض القيود فى بعض الأحيان ، على سبيل المثال ، تعرض السيد جمال الدين للنفى على يد توفيق وعثمان رفقى باشا فى وقت معين وذلك عندما تم عزل نصيره فى ذلك الحين شريف باشا من منصب رئيس الوزارة ، والإعانات كمصدر تمويل تضع قيودا بوضوح على استقلال التنظيمات المعارضة من الطبقات الوسطى ، وكلما زاد اعتماد المنظمة على إسهامات الأعضاء ، كلما زادت استقلاليتها ، وربما كانت جمعية الضباط وجمعية حلوان تمثلان أكثر المنظمات السياسية نجاحًا فى الاعتماد على التمويل الذاتى ، رغم أن كليهما كانتا منظمتين صغيرتين نخبويتين ، وتآمريتين ، وعلى الجانب الآخر ، حققت المحافل الماسونية نجاحًا سياسيًا ضئيلاً باستثناء نجاح أعضائها فى التحالف مع النبلاء والضباط واكتساب تأييدهم .

كان أعضاء الطبقات المتوسطة الجديدة – المدرسون ، وموظفو الحكومة ، والتجار المتعلمون والضباط هم ذخيرة جمهور معظم هذه المنظمات ، كذلك زودت طبقة ملاك الأراضى الغنية بعض الأعضاء والمؤيدين خاصة الأعيان المصريين ، حتى أن النبلاء العثمانيين والشراكسة لعبوا بعض الأدوار ، وقد أيدت معظم المحافل الماسونية الأمير عبدالحليم وحظى بدعمها ، ومنح رياض باشا ، وهو متأسلم من أسرة عثمانية يهودية ، دعمه لمحفل نجمة الشرق ١٣٥٥ حتى ربيع ١٨٧٩، وبعد ذلك ، قدم شريف باشا النبيل العثمانى دعمه لمحفل نجمة الشرق ، واستقطبت جمعية حلوان ، رغم خطابها المشتق

من تركيا الفتاة ، نبلاء النخبة ، إلا أنه رغم أهمية النبلاء فى توفير العون وباقى أشكال الدعم فإن التنظيمات المعارضة مثل المحافل الماسونية ومصر الفتاة كانت تمثل بصورة أساسية عناصر من الطبقات المتوسطة المتعلمة ، وقد ظهرت بجلاء بعض البدع الدينية لكثير من المعارضين من خلال عضويتهم ، على وجه العموم ، فى الطبقات الوسطى الجديدة . وكما يصورهم خضورى ، بصرف النظر عن كونهم دخلاء سيئ السمعة ، فإن هؤلاء النشطاء كانوا يميلون لأن يكونوا مثقفين مشهورين بعد أن حققوا غالبًا درجة معينة من النجاح حتى بالرغم من وضع العراقيل أمامهم لتولى المناصب العليا (٦٧) . ومثل أغلب المثقفين فى معظم الأحيان ، فقد تباينت تراكيبهم القيمية مقارنة بمن لم يدخلوا المدارس من حيث ثقافة الخطاب النقدى ، غير أن معظم مشاهير المثقفين انحدروا من خلفيات معتبرة على نحو مناسب ، أو من البيروقراطية المتعلمة الدنيا أو المتوسطة العاملة تحت إمرة الولاة العثمانيين .

تكونت التكتيكات المعارضة الأولى عبر تجميع المعارف الشخصية المباشرة من خلال حضور المحاضرات التى يقوم فيها المتحدث بتعريض الوضع الراهن للبحث النقدى ، وكما سبق أن رأينا فى فصل سابق ، فإن هذه الأنشطة خضعت للحظر على يد الولاة ، وتكرر اعتبار الخطاب النقدى فى حد ذاته عملاً تخريبيًا ، ولم يقتصر إصدار الصحف على أنه أسهم فى تقديم خدمة تكاملية لمهام التنظيمات المعارضة ، بل أيضًا ساعد تكتيكيًا فى نشر أهدافها عن طريق توزيع رسالتها . وفى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بدأنا نرى المحاضرات العامة فى جموع المصلين بالمساجد وحتى فى حشود الشوارع ، حيث كان يؤمها المثقفون مثل السيد جمال الدين وعبدالله النديم .

فى ربيع ١٨٧٩ أصدر الحزب الوطنى ، الذى قوامه تحالف الأعيان والانتليجنسيا كما سبق مناقشته فى الفصل الثالث ، بيانا يدعو لإعادة تنشيط مجلس النواب ، كذلك أصدرت مصر الفتاة وجمعية حلوان فى خريف ١٨٧٩ عدة بيانات ، وهى خطوة علنية جديدة وجريئة ، ورغم أن تقليد كتابة العرائض والالتماسات كان موجودا فى مصر العثمانية ، فإن طابع البيان يختلف تماما عن لهجة التماس يتسم بالضراعة ، ويبدو أن شكلاً جديداً من الالتماسات الموجهة إلى أشخاص فى موقع المسئولية حول قضايا سياسية معينة بدأ فى الظهور فى وقت متأخر بوصفه تكتيكاً سياسيًا ، والأسلوب المباشر للالتماسات المقدمة لأفراد بالاسم ، وممهورة بتوقيع

الملتمسين كان يمثل انتهاكًا للأعراف المهذبة التى كانت تتحكم سابقًا فى مثل هذا النوع من الخطاب ، فقط ما إن نشبت الأزمات التى أدت بالمعارضين للإحساس بأنهم قد يتعرضون لمخاطر شديدة إذا مالجأوا لكتابة الالتماسات ، لذلك منذ عام ١٨٧٩، مالوا لتقديمها غفلا من الأسماء . فى ربيع ١٨٨٠ قضت الدولة بنفى وسجن حسن العقاد عضو مجلس النواب السابق وأحد كبار ملاك الأراضى والتاجر السودانى بسبب التماس قدمه منتقدا سياسات الحكومة ، ونفس المصير واجه مجموعة من الضباط الشبان والمترجم محمد فانى فى مايو ١٨٨٠ ، واستطاع تنظيم الضباط الشبان أن يوظف بأقصى فاعلية كتابة الالتماسات وتسيير المظاهرات بأساليب جديدة وفاعلة ، لكن ليس قبل ١٨٨١، وهذه التكتيكات سوف تناقش فى فصل تال .

تبين أيديولوجيات هذه الجمعيات السياسية عدة قضايا مترابطة . أولاً ، أنها عارضت الهيمنة الدبلوماسية الأوروبية على الشئون الداخلية لمصر ، وكان عدد منها يرى أن الديون الأوروبية على مصر ديونا ربوية وغير شرعية ، وأرادوا تقديم تسهيلات لشروط سدادها ، وعارضوا توظيف الأوروبيين فى المصالح الحكومية المصرية . وكانوا يختلفون فى هذا الإطار عن الجماعات المؤيدة للأوروبيين مثل الرجال المحيطين بنوبار باشا وأصحاب الوكالات التجارية من أهل الليفانت . ثانيًا عارضت هذه الجمعيات الحكم الاستبدادى للولاة وأيدوا تطبيق مصر للدستور العثمانى لعام ١٨٧٧، فيما عدا مجموعة الماسونيين المسلمين الملتفين حول السيد جمال الدين ، الذين بقوا على قناعتهم أغلب هذه الفترة بحكم استبدادى مستنير ، وهنا يمكن أن نطرح للجدال أن هذه الحركات المناهضة للأوروبيين والمناهضة للاستبداد كانت لها الغلبة فى مناصرة ودعم العامة لهم الواعية بالأمور السياسية ، وفى المقابل ، فإن قطاعا من النبلاء العثمانيين والشراكسة ، وأقلية ضئيلة بين أعيان الريف المصريين ، وبعض شيوخ القبائل والقوى الأوروبية كانت تفضل الحكم المطلق للولاة ، وحتى بين النبلاء ، فقد وجد بينهم التأييد للاتجاه الدستورى كما عبرت عن ذلك جمعية حلوان . ثالثًا ، أثاروا قضية الارتفاع الباهظ للضرائب المفروضة على العمال والفلاحين ، منادين بتطبيق رسوم أكثر ترشيداً حتى لو كان ذلك سيجعل الأوروبيين ينتظرون لفترة لسداد مستحقات مديوناتهم . وهنا من جديد ، فقد أخفق كبار ملاك الأراضى الأثرياء وأصحاب المؤسسات الأوروبيون فى رؤية إلى أى مدى كانت الضرائب تفوق الحد فى واقع الأمر ، وكان هؤلاء يؤلفون نسبة ضئيلة من السكان .

إن معظم التنظيمات التى نوقشت هنا لم تحقق نجاحًا كبيرًا فى التكيف والبقاء . فقد تعرضت صالونات يعقوب صنوع للتوقف عن ممارسة نشاطاتها على يد شرطة الوالى ، وجرى نفيه خارج البلاد ، واستنفدت نجمة الشرق وغيرها من المحافل السياسية على وجه الإجمال رأسمالها السياسى من خلال دعم عبدالحليم ليكون خليفة لاسماعيل ، بدلا من المرشح الناجح توفيق ، والمحفل الوحيد من هذه المحافل الذى آزر توفيق تحت قيادة السيد جمال الدين ، تم إغلاقه عن طريق التنظيم الأم ، وجرى نفى زعيمه على يد الحكومة الجديدة . ووقع تنظيم مصر الفتاة أسير العزلة ، من جانب ، بسبب خوف الأعضاء المصريين أبناء البلاد من اضطهاد رياض ، وبسبب انشقاق حدث بين الأعضاء الشوام المسيحيين والمصريين المسلمين من جانب آخر ، والتنظيمات المعارضة الهامة الوحيدة التى ظلت على قيد الحياة فى ظل إجراءات رياض فى الفترة من ١٨٧٩ – ١٨٨١ كانت الجمعية الخيرية الإسلامية للنديم ، وجمعية حلوان و(من المحتمل) جمعية الضباط الشبان ، وكانت الأخيرتان هما أكثر المنظمات نخبوية فى عضوياتها والأكثر قربًا من أدوات السلطة ، ومع ذلك ، فإن التأثير المجتمعى لكافة هذه التنظيمات وأنشطتها على فئات المثقفين وأنصارهم من الأعيان ظلت تتسم بالأهمية .

تفترض نظرية تعبئة الموارد أن المظالم بمفردها لا تستطيع تفسير سبب تمرد الجماعات ، أو لماذا يحالفها النجاح أحيانًا فى هذا الاتجاه ، أكثر من هذا ، فإن الجماعات تحسب مخاطر ومميزات النشاط المعارض (٦٨) ، والبروفيل المرتفع فى المنتديات السياسية هنا باعتبار الشوام المسيحيين واليهود يبين أهمية التميز الأجنبى فى تشجيع هذه الجماعات على التمرد ، كان لدى يعقوب صنوع جواز سفر إيطالى ، كذلك كان نيقولا سكروج قائد نجم الشرق يستخدم فى سفرياته جواز سفر فرنسيا . والمصريون المسلمون الذين انخرطوا فى مجموعات مع هؤلاء الأجانب أصحاب الامتيازات تعرضوا لمخاطر جمة ، نظرًا لأنهم لم يتمتعوا بحصانة مماثلة فى مواجهة العقاب المحلى القاسى ، ويبدو أن تقبُّل المصريين عن طيب خاطر للمخاطر يرجع أساسًا لمكانة المثقفين من جانب ، وإلى المقام الرفيع للأعيان من الجانب الآخر ، وفى حالة صغار الضباط وخريجى المدارس الأهلية المصريين ، فإن وضع العراقيل أمام ترقيتهم أدى بكثير منهم إلى الانضمام للمنظمات التى تهدف إلى تغيير النظام ، حتى لو كان ذلك على حساب التعرض لمخاطر شخصية معتبرة ، والنبلاء والأعيان الذين

انخرطوا فى اللعبة كانوا أكثر عرضة للخسائر ، لكنهم كانوا يسيطرون على أبعاديات هائلة وعدد كبير من السكان الفلاحين بالريف ، مما جعل بالإمكان أن تتجنب الدولة المواجهة معهم .

تقضى فكرة تراكم الموارد أنه عندما تشن جماعة مضطهدة نضالا فإنه يمكنها الحصول على دعم كبير غالبًا من خارج هذه الجماعة ، كما حدث مع حركة إلغاء الرق بالولايات المتحدة فى القرن ١٩ ، ويصطدم المرء بتكرار تعبير المنظمات المعارضة عن اهتمامهم بأزمة الفلاحين وكذلك بالطبقات العاملة بالمدن ، وكان لدى التجار الشوام المسيحيين وموظفى الحكومة المصرية المدنيين والعسكريين والأعيان المصريين وعمد القرى مظالمهم الخاصة ضد حكومة الخديو ، إلا أنهم جميعا مالوا إلى أن يروا أنفسهم ثوارًا فى جانب من حركاتهم لحساب العاملين الذين أثقلت كاهلهم الضرائب الباهظة .

على أن مساعدة الصحف بالاشتراك مع المنتديات الخاصة لم تقتصر على توحيد تلك المنظمات على نطاق القطر ، بل أنها وفرت منبرًا يساوم على شرعية الحكومة المصرية القائمة ، وفى ظل الهيمنة المزدوجة والمحاكم المختلطة ، تسارع بشكل دراماتيكى الاختراق الأوروبى لمصر ، وخصت صحافة المعارضة الأوروبيين من ضروب متنوعة بقدر كبير من الازدراء الخاص ، إضافة إلى موظفى الحكومة المصرية ، وعضوى مجلس الوزراء ، ورجال المال المتورطين فى أزمة الديون ، وحتى العمال الشاكسين ، وفى حقيقة الأمر ، فإن المساحة الأولى التى غدت فيها الصحافة صحافة سياسية ، حيث بدأ تطوير ثقافة خطاب نقدى ، خطت خطواتها الأولى عن طريق توجيه النقد للأوروبيين ، وقد سمحت حكومة الخديو إسماعيل بتوجيه هذا النقد ، على وجه الدقة بسبب أن علاقتها مع أوروبا تحت المراقبة الثنائية كانت تتردى أحيانا إلى علاقات عاصفة ، ومن خلال السماح للحزب الوطنى بتشويه المصداقية الأوروبية بين الجمهور القارىء (والمستمع) حصل إسماعيل على هامش للمساومة فى مفاوضاته الدائمة مع البريطانيين والفرنسيين حول الكيفية التى يمكن أن تدار بها البلاد .

ثم حدث تقدم مفاجئ ثان فى تطور الخطاب السياسى فى انتقاد الشئون الاقتصادية ، وهذا الموضوع غالبًا ماتضمن أيضا حملة فى مواجهة الأوروبيين ، فقد شن كتاب المعارضة ، بقدر من الإنصاف ، هجومًا على أزمة الدين باعتبارها نتيجة لأعمال احتيال أوروبية لابتزاز الأموال بوصفها موارد مالية عالمية حسنة السمعة ، غير أن شكاواهم من الضرائب الباهظة على العمال والفلاحين فى أواخر السبعينيات

رسمت صورة سوداء يتعذر اجتنابها لحكومة الخديوى ، وحالما تنامت ثقافة الخطاب النقدى ، راحت التنظيمات المعارضة تزدرى ضعف الخديو ، وبادرت بتحويل أسلحتها الجديدة المشرعة تجاه النخبة المحلية ، وأصبح "الاستبداد" كلمة رمزية تعبر عن الاستياء من الحكم الأوتوقراطى للنبلاء العثمانيين المصريين والإذعان للضرائب الباهظة اللازمة لمواجهة الديون ، وتم التنقيب فى التاريخ الحديث عن مقدمات للفورانات الشعبية ضد الاستبدادية الملكية ، بداية من الثورة الفرنسية وحتى حركة البابيين ، ومع خيبة الأمل من إخفاقات التجربة العثمانية ، فإن بعض النبلاء العثمانيين والأعيان المصريين والمعارضين سعوا لتجربة دستور ١٨٧٧ فى ولاية تابعة ، ففى ربيع ١٨٧٩، أعلن الأعيان عن التوصل إلى اتفاق وسط مع النبلاء العثمانيين ومع الخديوى نفسه ، يسمح بتكوين جبهة عريضة مناهضة للأوروبيين ، أما الوزراء المناصرون للأوروبيين ، المؤيدون للاستبداد مثل رياض باشا ونوبار باشا فقد وجدوا أنفسهم مؤقتا وقد تركوا مهملين فى العراء .

فى أواخر السبعينيات ، برزت فى مصر حركة اجتماعية شاملة من عامة الناس ضد السيطرة الأوروبية ، وضد استبداد الولاة ، وضد فرض الضرائب الباهظة والاضطهاد . وكل هذه القضايا ، وخاصة مسألة الضرائب المرتفعة التى حرض عليها نظام المراقبة الثنائية ، أثرت عكسيًا على عديد من النبلاء العثمانيين ، أيضا ، حتى أنهم أحيانا ماشاركوا فيها ، وهم لم يشتركوا بوضوح فى باقى المظالم التى أثارها الأعيان والمثقفون المصريون ضد الاحتكارات العثمانية المصرية للسيطرة على موارد الدولة ، وهذا التباين يشير إلى مسألة أساسية لأولئك الذين كانوا يريدون التغيير . وقد تألفت الحركة من عديد من المنتديات الصغيرة ، التى غالبًا ماكانت تتنافس مع بعضها البعض . وبشكل عام كان محفل نجم الشرق الماسونى يؤازر الأمير عبدالحليم ليتولى منصب الخديوية ، ومحفل السيد جمال الدين ، من الجانب الآخر يساعد توفيق على تولى المنصب ، وكان الضباط الشبان يريدون مزيداً من التعزيز للمصريين أبناء البلاد داخل صفوف الضباط . وأراد الأعيان المصريون مجلساً للنواب ينعقد بانتظام وتكون له سلطات على فرض الضرائب والميزانية ، أما المعارضون ذوو الأصول المسيحية الشامية كانوا متعاطفين مع فكرة تقليل حجم الجيش ، على حين كان المعارضون المصريون المسلمون فى أغلبهم يعارضون هذا ، ومع ذلك ، فإن تحالفًا مؤقتًا بين هذه الجماعات ، استهدف تخليص البلاد من الوزراء الأوروبيين بمجلس النظار فى ربيع ١٨٧٩، نجح فى تعبئة موارد سياسية أوفر تأثيراً .

رغـم هذا سـاعـدت مظاهـر متعددة لنتائج الحركة على تشتيت قوتها الدافعة . أولا ، دخل الخديو اسماعيل بنفسه في تحـالف مع صغـار الضبـاط وكذلك مع باقى المجموعات الساخطة ، سعيًا وراء طرد الوزراء الأوروبيين من مجلس النظار فى شتـاء وربيع ١٨٧٩ . وتم تحقيق هدف كبير للحركة بسقوط وزارة نوبار وإنقاص التمثيل الأوروبى وتقليص سـيطرته داخل الحكومـة المصـرية ، وكـان هناك عـدد قليل من الجمعيـات الصغيرة المشـاركة فـى الحـركة ، مـع ذلك ، كانت تـريد أيضًـا تغييراً فى القيادة السياسية المصرية ، وهذه الجمعيات تم تهدئتها لحد ما بخلع إسماعيل ووصـول توفـيق فى يونيـو ١٨٧٩ ، ثمـة هدف ثالث لبعض من كـانوا بالحـركة يتـعلق بتحقيق نظام دسـتورى برلمانى على غرار الدستور العثمانى فى ١٨٧٧ . مع هـذا ، على عكس اسمـاعيل فى شهوره الأخيرة ، قرر توفـيق أن لديه مـن القـوة مايكفـى لعدم الاحتياج إلى دعم الحركة الدستورية ، وأعاد رياض ، من خلال فرضه لعقوبات مـثل دفـع الغـرامـات ، وإغـلاق الصـحف والسـجن والنفى ، إدخـال الرعب فى قلوب المنتديات والأعيان الذين يحبذون إقامـة نظام الشورى . باختصـار ، رفـعت الحكومة التكلفـة عـاليًا على الصـحف التى تواصل الدعوة لنظام الشـورى . ونظرا لأنه تحـقق للمشاركين فى الحركة هدفين كبيرين من الأهـداف الثلاثـة التى سعـوا مـن أجلها ، فقد أظهروا لحد كبير عدم رضائهم على استئناف المغامرات الجديدة والتى فى حـال استمـرارها قد تجلب عليهم إجراءات عنيفة ، وهنا يمكن لنا أن نستنتج أن الشقاق الذى حـدث بين أشـخـاص مـثل رياض باشـا والخـديو إسـمـاعيـل فى إطـار النخبـة الحـاكمـة فى ربيع ١٨٧٩ ، حـتى أن الخـديو نفـسـه عـمل على طرد أعـضـاء الوزارة الأوروبيين ، أثبت أنه حاسم على قدرة الحركة على تعبئة السكان وتحقيق أهدافها . وعلى صـعيـد آخر ، فإن نظامًا متحداً فى ظل توفيق كان قادراً على قمع المعارضة بحلول أوائل ١٨٨٠ .

فى ذلك الحين ، تعلم المشـاركون فى الحركـة كثيراً عن كيفية خلق تحـالف بين المنتديات والجمعيات لتحقيق أهداف سياسية تثير قلق النظام . كما تعلموا كثيرا عن أهمية الصحافة فى توصيل أفكارهـم إلى جمهور واسع سواء لدى النخبة أو الطبقات المتوسطة المتعلمة ، وتغيرت المظلات التنظيمية تغيراً كبيراً ، إلا أن كثيراً من نفس الشخصيات السياسية والثقافية عادوا للالتحاق بالعمل على طول الخط والإسـهام فى تعبئة القطاعات الساخطة لعامة الناس أثناء ثورة ١٨٨٢ .

الفصل السادس

تنظيم الطوائف والإيديولوجيا الشعبية

ساعدت أزمتان سياسيتان حاسمتان ؛ استدعتا مشاركة شعبية واسعة النطاق ؛ على تشكيل الوضع السياسى فى مصر فى القرن ١٩: الصراع الناشب للسيطرة على البلاد بين الجنود العثمانيين وفلول المماليك فى أعقاب استعادة العثمانيين لمصر من الفرنسيين فى ١٨٠١ – ١٨٠٥، وثورة عرابى فى ١٨٨١–١٨٨٢، حيث حاول تحالف من المصريين فى الجيش ، والأعيان المصريين ، وبعض الطوائف فرض نظام دستورى وديموقراطية برلمانية على الوالى العثمانى والأرستقراطية العثمانية والشركسية . وكانت الأزمة الأولى مقدمة لعصر الوالى محمد على ، والثانية أدت إلى الاحتلال البريطانى ، والمشاركة فى كلتا الحالتين من عامة الجماهير ، من سكان المدن الذين أعلنوا الثورة ، وأعضاء الطوائف الذين انخرطوا فى القتال ، جعلت فترتى الاضطراب هاتين تبرزان بوصفهما نقطتى تحول للتطور البطىء للسياسة الجماهيرية بمصر الحديثة . ففى ١٨٠٥، ساعدت ميليشيا شعبية – تكونت من ٤٠ ألفًا من الحرفيين بالقاهرة – والأعيان المؤيدين للضابط الألبانى الصغير محمد على فى هزيمة الحاكم العثمانى الإسمى ، ورجال من أمثال حجاج الخضرى شيخ طائفة الخضرية ، وابن شمة شيخ طائفة الجزارين ، قادوا هذه الميليشيات حتى المتاريس [1] ، وبالرغم من نزع سلاحهم فيما بعد وقهرهم على يد الجيش المنتصر لمحمد على ، فإن رجال الطوائف لعبوا دورًا بارزًا وربما محوريًا فى تغيير الحكم .

فى وقت متأخر من القرن ١٩ آزرت بعض الطوائف حركة الزعيم عرابى من أجل تعزيز المصريين فى مواجهة باقى العرقيات العثمانية ومن أجل سلطة برلمانية أكبر فى مواجهة الوالى فى ١٨٨٢ ، وعند إقالته من منصبه كوزير للحربية فى مايو من تلك السنة تكاتفت الطوائف من أجل إعادته لمنصبه ؛ طائفة الإسكافيين ، وبائعى البن ،

والخياطين حيث ساروا فى الشوارع داعين الله أن يقضى على الأوروبيين الكفرة ، واعتقلت السلطات كثيراً من شيوخ الطوائف وأعضائها (مثل الخياطين وفرع من الحمالين) بسبب الاشتراك فى ثورة عرابى وذلك بعد إخماد الانجليز للثورة [٢] ، وقد ينبذ تأريخ قديم وتقليدى ومحافظ مشاركة شعبية كهذه فى ثورة سياسية كنتيجة لتلاعب نخبة ماكرة فى جمهرة من الغوغاء الأميين ، إلا أنه فى الأعوام الثلاثين الماضية فإن الماركسيين الانجليز ، على وجه الخصوص ، فعلوا الكثير لوضع أساس لدراسة جمهور المدن واحتجاجاتهم باعتبارها ظاهرة فى اتجاهها الصحيح . وأحدث من ذلك ، برز اهتمام واضح ، لا يقتصر فقط على دوافع جمهور عمال المدن فى الاحتجاجات السياسية ، بل بأيديولوجيتهم ، فجمهور العمال حتى فى الأوضاع ماقبل الصناعية حملوا معهم مجموعة من الأفكار ، أحيانا متناقضة ، عن الأعمال المناسبة للحكومة وطبيعة العدل الاجتماعى ، التى يصرحون بها بوضوح تام فى أوقات الأزمات السياسية . وهذه الأيديولوجية لها ثلاثة مصادر: الأفكار المطوّرة بواسطة جمهور العمال كجماعة ؛ والأفكار التى يجدونها جذابة وتتسرب إليهم عبر الجماعات الأخرى ، مثل مفكرى البرجوازية ، والظروف التاريخية المحددة التى فى ظلها يمزجون الاثنتين [٣] . وتتطلب دراسة الثورة العرابية من المؤرخين فهم هذه الظواهر الجماهيرية سعيًا للكشف عن الأيديولوجية الشعبية ، وبالوضع فى الاعتبار أهمية الطوائف فى أحداث ١٨٨١- ١٨٨٢، يثور السؤال حول ما إذا كانت الطوائف جاءت تحمل ثقافة سياسية تنحو بهم بشكل خاص نحو تفضيل برنامج عرابى حول الديمقراطية البرلمانية والنزعة الدستورية ، والسؤال لا يخلو من مغزى . لربما لعب الجيش ، والأعيان ، والعلماء أدواراً أكثر أهمية وحسماً فى هذه الأزمات من الطوائف ، لكن أيا منها لم يكن يمثل نسبة بهذا الحجم من عدد السكان .

فى كلا من التحولين المحوريين المذكورين أعلاه ، وقفت الطوائف بجانب الخيار المحلى للقائد السياسى بدلا من الإذعان لاختيارات اسطنبول أو لندن أو باريس ، وقد أثر عاملان أساسيان فى مواقف الطوائف من الأوضاع السياسية فى هذه الظروف . من جانب ، حفزت الضرائب العالية على نحو غير مألوف بوضوح على إثارة قدر كبير من الاستياء فى كلا العهدين . لكن من الجانب الآخر ، فإن سبباً آخر أكثر حدة دفعهم للثورة عن طيب خاطر قد يكمن فى النموذج السياسى الذى تولد بواسطة تنظيم الطوائف ، والمواقف التى اتخذتها الطوائف تبرز تساؤلات عن أنماطهم وتوقعاتهم

السياسية ، والتى بالتالى يمكنها تفسير ديناميكيات تنظيمهم الخاص على الأقل جزئياً . باختصار ، هل كان يتوقع أعضاء الطوائف من الحكومة والمجتمع الأكبر أن يتصرفوا فى بعض الجوانب مثل طائفة؟

كانت الطوائف فى القرن ١٩ بمصر ، وفى الأناضول والعالم العربى بصورة عامة ، تعمل بوصفها منظمات مهنية تضم بين جنباتها أربعة أنواع من المهن : التجارة ، والصناعات ، والخدمات ، والنقل . لذلك فإن صناع الطوب ورصف الشوارع فى حى الأزبكية بالقاهرة ، والسماسرة فى أسواق المنسوجات بالاسكندرية ، وسائقى الجمال التى تحمل البطيخ إلى العريش ، كانوا جميعًا ينتمون إلى طوائف ، وينظمون أنفسهم طبقًا لأسس متشابهة ، ويبدو أن الطوائف كمؤسسات مهنية ظهرت بمصر فى القرن ١٥، رغم أن أصول نشأتها مع ذلك مازالت غامضة ، لكن ونظراً لأن تنظيم الطائفة كان يحتوى على كثير جدا من الحياة المدنية بالمدن ، ونظراً لأنه حتى أحياء المدينة كانت تنظَّم على أسس مشابهة لأسس تنظيم الطوائف ، فإن أنماط وتوقعات إدارة الطائفة لابد أن كان لها تأثير هائل على المفاهيم الشعبية عن الحكومة المنضبطة ، وأى مؤرخ حديث سيجد من المتعذر عليه تقدير العدد الفعلى للأشخاص المنضمين لمثل هذه التنظيمات ، رغم أن معظم سكان المدن كانوا إما يقيمون بأحياء المدينة أو ينتمون إلى طوائف ، فى أواخر السبعينيات وصل عدد سكان كبرى المدن المصرية البالغة ٣٢ مدينة ومركزا إلى نحو مليون نسمة ، أى حوالى ١٢ إلى ١٣٪ من إجمالى عدد السكان . ورغم أن الطوائف المهنية للإناث يبدو أنها لم تكن شائعة ، فإن النساء لعبن دوراً نشطاً فى مجتمع النسوة بأحياء المدينة ، والقطاع التقليدى للصناعة المصرية بمفرده فى سبعينيات القرن ١٩ استخدم نحو ١٠٠ ألف رجل ، بمايعادل ٦٪ من قوة العمل للذكور البالغين ، وكانوا ينتجون الأصباغ والطعام والمنسوجات والجلود ، والمعادن والخشب والحجارة وغيرها من المنتجات . وانتظم أغلب هؤلاء فى الطوائف المهنية الكبرى . وقسمت الطوائف المهنية نفسها إلى طوائف البناء ، التى وطدت علاقة خاصة مع وزارة الأشغال العامة ، والطوائف غير العاملة بالبناء (دباغة الجلود ، والنحاسين ، والجزارين ، وصناع الأحذية ، إلخ) . لكن كما سبقت ملاحظته ، فقد شكل التجار وعمال النقل أيضا طوائف لأنفسهم (٤) .

يحتاج إجراء بحث عن أنماط وتوقعات تطور إدارة الطوائف التوصل إلى معلومات حول الديناميكيات الداخلية لتنظيم الطائفة فى القرن ١٩ بمصر ، التى لم

يكتب عنها المؤرخون إلا أقل القليل ، أيضًا مازالت أوجه أخرى عديدة من الطوائف غامضة ، وفى ستينيات القرن العشرين بدأ جبريل باير الاشتغال فى كتابة التاريخ الاجتماعى للطوائف المصرية ، مؤسسًا نتائجه لحد كبير على تقارير القنصل البريطانى والوثائق الخديوية التى طبعتها الحكومة [٥] . وفى أوائل سبعينيات القرن العشرين استخدم أندريه ريمون للمرة الأولى وثائق المحاكم الشرعية فضلاً عن التقارير الفرنسية ليطرح تساؤلات هامة حول الطوائف المصرية فى القرن ١٩ ، رغم أن المؤرخين لم يقدموا إلا جهداً محدوداً بشأن القرن ١٩ المصرى [٦] ، وهناك الكثير المتبقى الذى ينبغى الكشف عنه حول وظيفة وأهمية الطوائف للاقتصاد والمجتمع المصرى .

يمكن تقديم سببين للإهمال النسبى لهذا الموضوع . الأول ، المصادر الأسهل وصولا للدراسة ، مثل الإجراءات الحكومية المنشورة ، تؤكد السيطرة الفائقة للدولة على الطوائف وتبين وجود ديناميكيات داخلية محدودة ، ووجهة النظر الخاصة بأن الطوائف عبارة عن أدوات أساسية للدولة تتضح فى أعمال باير الأولى ، على سبيل المثال : "خلال القرن ١٩ استخدمت الدولة مشايخ الطوائف من أجل أهدافها الخاصة "[٧] . ثانيًا ، يمكن فقط للوثائق النابعة من الصناع المهرة والتجار أن توفر أدلة قوية على الأدوار النشيطة لأعضاء الطوائف فى حكم أنفسهم والتعامل مع الدولة ، وحتى فى مجتمع مثل مصر فى القرن ١٩ ، حيث تحاصر معدلات تعلم القراءة والكتابة المتدنية قدرة أعضاء الطوائف على التعبير عن أنفسهم كتابة ، فإن قليلاً من الشهادات حتى وقت قريب هى التى ظهرت للضوء .، وقد لاحظ باير فى ستينيات القرن العشرين غياب التواريخ التفصيلية للطوائف فى مصر ، مضيفًا أنه نظرًا لأن القنصل البريطانى ذكر بأنه لا وجود لوثائق عن الطوائف ، «ثمة أمل ضئيل فى أن تصبح هذه التواريخ معروفة» .

على أن المادة التى باتت متاحة فى الأرشيفات العثمانية والمصرية ، لحسن الحظ ، تظهر بوضوح عدة أسباب لمثل هذه النزعة المتشائمة ، والأمر ذو الدلالة ، أنه فى مقال استعراضى مكتوب فى أواخر سبعينيات القرن العشرين ، يتحدث باير عن بديل للطوائف العاملة فى خدمة الحكومة ، والانتقال فى تصويره لهم من أدوات سلبية إلى حلفاء نشطين يعكس الفهم الأعمق لتوظيف الطوائف العثمانية التى حصلنا عليه من العمل الأرشيفى لـ ريموند ، وخليل إينالجيك ، وحاييم جيربر تلميذ باير [٩] ، وفى نفس

المقال الاستعراضى يقدم باير تعريفًا بالوظائف الرئيسية للطوائف فى القرن ١٩ بوصفها توفر صلة إدارية بين الحكومة والناس ، وتجمع الضرائب ، وتزود الحكومة بقوة العمل والخدمات ، مما لا شك فيه ، أن الحكومة كانت تنظر إلى الطوائف بهذه الطريقة ، من حيث الاعتماد عليها فى توفير خدمات اجتماعية معينة ، والتأكيد المبكر لباير على السيطرة الحكومية الكلية تقريبًا على الطوائف مازال يمكن الدفاع عنه ، وحتى هذا التعريف الأخير لا يجيب عن السؤال الخاص عن سبب استمرار الصناع المهرة والتجار المصريين فى دعم تراكيب الطوائف بهذا النشاط ، وأحدث من ذلك ، صوّر إيهود آر، توليدانو شيوخ الطوائف على أنهم : «وسطاء اجتماعيون» يقدمون درجة معقولة من الحماية لأعضاء الطائفة لكن فى المقابل يساعدون الدولة فى الحفاظ على السيطرة الاجتماعية على نشاطاتهم (١٠) . ويروق لى تأكيد توليدانو على طريقة حصول شيوخ الطوائف على تأييد كلا من الدولة وأعضاء طوائفهم ، والتى تبدو لى تحسينًا للصورة الأولى التى رسمها باير لهم كخدم مباشرين للدولة ، ومع ذلك سوف أناقش فيما يلى أنه فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ تطورت روح شعبية جديدة بين الطوائف فى مصر .

ماذا فعلت الطوائف إذن لأعضائها ، عكس ما فعلته للدولة ؟ يرتكز تعريف نموذجى لأسس المجتمعات المهنية الأوروبية فى أوائل القرن ١٩ على أربع قضايا : السيطرة على تنظيم الصناع المهرة واشتراك الأعضاء به ، ورعاية الأعضاء المسنين والمنكوبين ، وتنظيم التعاملات بين الأعضاء ، ونظام جوال لتوفير العمل للصناع المهرة الجوالين (١١) ، ولم يكن لدى الطوائف فى مصر نظام جوال ، واقتصر الأمر على طائفة الإسكافيين فى توفير مساعدة للأعضاء المرضى ، لكن السيطرة على تنظيم الصناع المهرة واشتراك الأعضاء به ، وتنظيم قواعد السلوك بين الأعضاء بالتأكيد كانت تشكل اهتمامًا أساسيًا للأعضاء العاديين . ويتعين التسليم بأهمية علاقات الطائفة بالدولة ، لكننا هنا سنحاول أن ننظر إلى الطائفة من منظور الأعضاء والمسئولين ، وليس من منظور البيروقراطيين بالقاهرة .

يبرر الضعف النسبى للدولة فى مصر فى الفترة ماقبل الصناعية ، على أية حال ، تدنى الاهتمام ببيروقراطية الوالى وأكثر من ذلك الاهتمام بالشئون الداخلية للطوائف . إلا أن التقدير المبالغ فيه عن قوة الدولة فى الشرق الأوسط خلال العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث ، الذى ربما يكون مشتقًا من المقولات الجامدة للفيبريين عن

الحاكم المطلق الشرقى ، قد يحمل الباحث على الحديث عن السيطرة الحكومية المحكمة على الطوائف ، علاوة على هذا ، كما سبق وناقش رايموند ، اتبع العثمانيون سياسة تقضى بلا مركزية الإدارة المدنية ، تاركة توفير كثير من الخدمات للطوائف ، والفئات الاجتماعية ، وأحياء المدن ، ومؤسسات الأوقاف ، وهذه العناصر المتنوعة كانت تؤدى عملها بأسلوب ديناميكى وخلاق لتواكب النمو المدنى والتغير الذى كان يميز المرحلة العثمانية (١٢) ، وحتى لبعض الولاة الذين أقحموا أنفسهم بدرجة أكبر لحد ما فى الشئون الداخلية لمصر فى القرن ١٩ فقد كانوا يعملون فى إطار دولة النظام القديم ، فيما عدا ربما الشئون العسكرية .

هذه التحولات الطفيفة فى منظورنا عن الطوائف تؤكد الحاجة إلى بحث ديناميكياتها الداخلية ، ويمكن التوصل إلى وجهة نظر عن وظيفة الطائفة من القاع فصاعداً ، بدلاً من الاقتصار فقط على منظور كبار مسئولى الدولة ، وذلك من خلال التماسات الطوائف المقدمة إلى مختلف الإدارات الحكومية ، خاصة نظارة الداخلية ، ومصلحة الضرائب ، ومجالس المدن بالقاهرة والاسكندرية المحفوظة فى دار الوثائق القومية المصرية (١٣) ، وتعرض الالتماسات فى معظمها اهتمامات أعضاء الطوائف الميسورين أو ذوى الوضعية الاجتماعية الأعلى ، من كبار الصناع المهرة ، والتجار ، وأصحاب الحوانيت ، والسماسرة ، وعدد قليل من الالتماسات ، غالبًا مكتوبة باللغة العامية العربية ، جاءت من فئات نعرف عنها معلومات أقل - الصناع المهرة المياومين أو حتى العمال العاديين - تعبر عن سخطهم على شيوخ الطوائف ، أو رغبتهم فى تشكيل طائفة خاصة بهم من أجل التخلص من المعاملة السيئة التى يلقونها من مسئولين ذوى اهتمامات اقتصادية وعرقية مختلفة عما يلقونها من نظرائهم . وتفصح الوثائق عن صوت هذه الفئات التى لاقت الإهمال على يد أغلب مؤرخى مصر الحديثة (١٤) . وهذه المادة تنبئنا بالكثير جداً أكثر ممانعرف حتى الآن عن كيف كان يتم اختيار مسئولى الطوائف فعليا ، وحول طبيعة وتسوية النزاعات داخل الطائفة ، وعن المشاكل التى تقع بين الطوائف ، وعن التوترات العرقية ، وتقدم هذه الوثائق صورة حية للأعضاء بوصفهم فاعلين فى صنع أعمال الطائفة ، فى التفاوض حول النزاعات فى إطار حدودها وداخل هذه الحدود .

مما لاشك فيه أن الطوائف المصرية فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ أحست بتأثير السوق العالمى ، والممارسات الرأسمالية بين المتنافسين الأوروبيين ، والتحولات

التكنولوجية ، وتزايد البيروقراطية الحكومية ، والمنافسة المباشرة من العمال المهرة المهاجرين من جنوبى أوروبا ، علاوة على التجار من جميع أنحاء أوروبا ، وقد تعاملوا مع هذه المشاكل داخل الإطار الإدارى للطوائف ، الذى تغير قليلا فى غضون هذه السنوات الستة عشر ، فى هذا الفصل ، سأقوم بفحص الأساليب والوسائل التى انتهجتها تنظيمات الطوائف في حل النزاعات الاجتماعية التى نجمت عن التنافس على السلطة والثروة والمكانة الاجتماعية بين أعضاء الطائفة الواحدة وبين الطوائف وغيرها من الفئات ، برز سؤال كبير ، لحد ما مساعداً على الكشف ، ورد مفصلا فى مستهل هذا الفصل ، يكمن خلف هذا الأمر ، حول ما إذا كان أعضاء الطائفة ينظرون إلى طائفتهم كنموذج معياري للمجتمع الأوسع ، وهل كان لتشكيل الطائفة مغزى على تشكيل الدولة ؟ لقد اعتمدت كلتا العمليتين على إيجاد تسوية للنزاعات وتعيين الحدود المكانية التى كان الرؤساء يفرضون سلطتهم عليها . ففى داخل الطوائف ، كان الأعضاء يتنازعون على من سيتولى قيادة الطائفة ، وهو نزاع تتم تسويته عبر انتخابات مشايخ الطوائف ، والخلافات التى تنشب بين مسئول الطائفة وعمال المياومة ، والتى تنال أهمية خاصة ، نظراً لأن الوسيلة المتوقع أن تسلكها الأطراف لحلها ربما كانت تعكس توقعات مماثلة عن حل نزاعاتها مع المسئولين الحكوميين . أيضًا نشبت صراعات بين الطوائف بعضها البعض حول نطاق سلطتها عن أشغال معينة ، مقدمة عالمًا صغيراً من دعاوى النزاع على الموارد بواسطة مختلف الفئات داخل المجتمع . أخيراً ، فإن المسألة العرقية وغيرها من الهويات الأصولية ألقت بظلالها على المؤسسات المهنية والاقتصادية الأساسية للطوائف ، وهذه التأثيرات يمكن أن تنبئنا بالكثير عن طبيعة السياسات العرقية والدينية فى مصر القرن التاسع عشر .

انتخاب شيخ الطائفة

الفئة الأولى من القضايا التى تنير لنا من خلالها الالتماسات والوثائق الحكومية الطريق تتعلق بمهام شيخ الطائفة ووكلائه ، فقد كان أعضاء الطائفة يعلّقون أعظم أهمية على هذه الوظائف ، نظراً لأنه من بين أمور أخرى ، حتى ١٨٨١، كان شيخ الطائفة يجمع منهم الضرائب للحكومة [١٥] ، كيف كان أعضاء الطائفة يسعون فى أثر اختيار الشخص الذى سيتولى قيادتهم وإدارتهم ؟ هل كانت الحكومة اليقظة دائما

بمالها من نفوذ تفرضه عليهم ، وهل كان الحاكم العسكرى يختاره بشكل تحكمى ، مختزلا انتخابات الطائفة ببساطة إلى مجرد إقرار صورى ؟

خلال القرنين الأولين للحكم العثمانى ، كانت الدولة بشكل سافر تعين مشايخ الطوائف بشكل تحكمي ، وهو إجراء شكا منه أعضاء الطوائف الذين يلمون بالقراءة والكتابة باعتباره سببًا فى تدهور الطائفة . ويبدو محتملاً أن أعضاء الطائفة بدأوا يفلتون من سطوة الحكومة فى اختيار شيخ الطائفة خلال نهاية القرن ١٨، وهى فترة اللامركزية النسبية ، وهى الفترة التى وجد فيها ريموند تناقضًا واضحًا حول درجة تأثير أعضاء الطائفة على اختيار شيخ طائفتهم ، حيث كان أغلب المرشحين يأتون من عدد محدود من العائلات الشهيرة فى إطار الطائفة ، ومع ذلك يخلص إلى أنه على الإجمال يتم انتخاب شيوخ الطوائف من أندادهم مع احتفاظ الدولة بحق مراجعة الاختيار ، وهو يعتقد بأن بعض الطوائف أثبتت قدرة أفضل على إثبات ذاتها فى مواجهة سلطة الدولة عن طوائف أخرى ، وتؤكد دراسة ليلى عبداللطيف أحمد نتائج ريموند عن الطبيعة الوراثية لحد ما لقيادة الطائفة ودور كبار المشايخ فى الاختيار من بين المرشحين من عدد محدود من العائلات القيادية [١٦] .

تعطى الإجراءات التنظيمية الحكومية المنشورة والوثائق الدبلوماسية من فترة إسماعيل انطباعًا بأن الحكومة كانت تختار شيخ الطائفة ، عادة بعد أن تتلقى اقتراحات كبار المشايخ ، وقد تأثر بهذه الوثائق مؤرخون مثل باير [١٧] ، ومع ذلك فإن التماسات الطوائف وتعليقات الشرطة عليها فى الأرشيفات تعطى انطباعا مختلفًا كلية . فالوثائق مثلاً لا تدعم فكرة أن عددا محدودًا من كبار المشايخ يقدمون بتواضع اقتراحا غير رسمى لرئيس الشرطة أو المحافظ ، الذى يقوم بالتالى بتعيين من يهواه . وأكثر من هذا ، فمن الواضح أن عدداً كبيراً من الأعضاء (يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠) غالبًا مايصوتون رسميًا وبصورة جدية ، وهو مايبين وضعا أصيلا فى الإجراءات الانتخابية بالطائفة بما يمثل صدمة لما هو شائع من التأريخ المعترف به حول الموضوع . وبطبيعة الحال ، بمجرد انتخاب شيخ الطائفة تصبح له سلطات واسعة ، يستطيع ممارستها بطريقة سلطوية ملائمة ، إلا أن الناخبين كانوا يصوتون لصالحه على أسس ديمقراطية لحد ما ، ومعظم الالتماسات المتعلقة بهذه المناصب تناولت إما انتخابات مسئولى الطائفة أو عبرت عن سخطها عليهم ، ويصدق موضوع إجراءات الانتخابات المذكورة هنا على ستينيات وسبعينيات القرن ١٩، وبالتأكيد فإنها تختلف عما جرى فى العقود السابقة عليها .

وكما فى عديد من مجالات المجتمع ، فإن حكومة الخديو إسماعيل الإصلاحية سنت تشريعات تتعلق بانتخاب مسئولى الطوائف ، وتخمينى الشخصى أنه عندما قرر الوالى ومجلسه الاستشارى تأسيس مجلس للنواب أو برلمان صورى ، اجتمع للمرة الأولى فى عام ١٨٦٦، اتخذوا خطوة فى اتجاه تنظيم إجراءات استشارية أكبر فى باقى المؤسسات الاجتماعية أيضًا ، وتحتفظ وثيقة حكومية بالقرار الأصلى بهذا الخصوص وهى كما يلى :

طبقا لقرار المجلس الاستشارى ، المصدق عليه من الوالى ، رقم ٣ ، فى شعبان ١٢٨٢ (ديسمبر ١٨٦٥ - يناير ١٨٦٦) ، رقم ٢٩، بناء على مكاتبة الحكومة الصادرة رقم ١٢، فى شعبان ١٢٨٢، رقم ٣٤، يشار إلى مايلى : عندما يصبح ضروريًا تنصيب شيخ طائفة أو وكيل لشيخ طائفة ، أو رئيس لحى تابع للمدينة ، سوف يتم تنفيذ هذا عبر تداول الآراء بين الشرطة والحاكم ، ويتعين على هؤلاء المسئولين فى البداية عقد اجتماع انتخابى لجماعة مؤلفة من هؤلاء الذين لهم حق التعبير عن رغبتهم تماما والتصديق رسميًا على النتائج ، وبمعرفة الحاكم سوف يتم إجراء الانتخابات طبقًا للقرار المذكور آنفًا ، وإذا اتضح ارتكاب أى عمل إجرامى ، ينبغى على المحكمة أن تنظر فيه وتجرى تحقيقا وينبغى تنفيذ قرارها [(١٨)] .

فى ١٨٧٠ أشرف المجلس الاستشارى على أغلب انتخابات الطوائف الخاضعة لمسئولية مشتركة للشرطة ووزارة الأشغال العمومية ، وأكد المجلس الاستشارى على مبدأ انتخابات الطوائف لتحديد المسئولين [(١٩)] ، وكانت الطوائف والحكومة غالبًا ، وليس دائمًا ، يتبعون هذه الخطوات فى الممارسة العملية ، كما سوف أوضح أدناه . فقط بالأخذ فى الاعتبار حالات فعلية للانتخابات والنزاعات الانتخابية يمكننا قياس المسافة بين القانون والممارسة .

وتوضح حالة نموذجية مستقاة من طائفة الطباعين الإجراء الفعلى للانتخابات ، فقد ذكر شيخ الطائفة فى التماسه أنه يريد أن يستقيل نظرا لأنه يشعر بالإجهاد الزائد ، ويرغب من أعضاء الطائفة الصالحين أن ينتخبوا شخصًا آخر بدلا منه ، وبعد اجتماعهم انتخبوا شيخا جديدا للطائفة ، الذى قدم كضمان المبلغ المطلوب (عادة ٢٠ جنيهًا مصريًا) ، وقام أحد كبار أعضاء الطائفة ، مع شيخ طائفة صناع الورق بتوقيع الأوراق الرسمية ، وشهد الانتخابات مسئول من الشرطة ، وفيما بعد راجعًا السجلات فى مركز الشرطة لضمان أن شيخ الطائفة الجديد ليس له سوابق جنائية .

والإجراءات الشكلية التى كان يتم بها إجراء الانتخابات غالباً ما يتسنى رؤيتها فى تقرير بوليسى نموذجى ، فمثلاً اضطرت طائفة "المساعدون" ، [ربما تكون طائفة سماسرة الغلال – المؤلف] ، فى بولاق إلى إجراء انتخابات لمنصب وكيل لشيخ الطائفة لأن شاغل المنصب السابق ارتكب مخالفة قانونية (٢٠) ، قام رئيس بوليس الحى بجمع الأعضاء الذين لهم حق التصويت فى مركز البوليس ، وأظهرت قوائم التصويت الاختيار بين اثنين: ثعلب صالح وأحمد حازم ، حيث فاز أحمد حازم بفارق ضئيل ، بالتأكيد تحدث المسئول فى تقريره عن قوائم الانتخاب ، وصنف أصوات الناخبين كما هو موضح بالجدول (٦ – ١) ، وأكد بعض أعضاء الطائفة على أن ثعلب صالح كان متهما بارتكاب أفعال جنائية سابقة ، أو على الأقل خضع للبحث على يد قلم الضرائب (الويركو) ، وكان البوليس يريد معلومات إضافية قبل إقرار النتيجة . فى نهاية الأمر ، قررت السلطات أن النتائج ملتبسة بما يبرر إجراء انتخابات جديدة (٢١) .

يوضح مثال آخر بعض الشراك التى حدثت عرضا سواء فى تنظيم الطائفة أو سجلات الحكومة . فى ١٨٧٨ اشتكى سنانو السكاكين أنهم بلا قيادة للطائفة . بحثت الشرطة الأمر ووجدت أن هذه الجماعة تعتبر جزءاً من طائفة الحدادين . وأظهرت سجلات الشرطة أنه تم تعيين وكيل لشيخ الطائفة ، لكن عند استدعائه اكتشفوا أنه رجل طاعن جدا فى السن وأنه استمر فترة طويلة لا يبدى اهتماما بشئون الطائفة . وأفادت بأن تعيينه على أية حال لم يكن رسمياً . حينئذ دعا ضابط الشرطة المختص سنانى السكاكين مع مسئولى طائفة الحدادين لإجراء انتخابات ، حيث صدق شيخ طائفة الحدادين على الفائز (٢٢) .

جدول (٦-١)

كشوف التصويت لطائفة المساعدين فى بولاق

	ثعلب صالح	أحمد حازم
العمد	١٧	١٨
المقدمون	٢٥	١٦
الأنفار	١٢٤	١٤٧
الإجمالى	١٦٦	١٨١

المصدر: دار الوثائق القومية المصرية ، سجلات مجلس مدينة القاهرة .

ربما كان من مصلحة شيخ الطائفة إجراء الانتخابات فى مركز الشرطة لأن هذه الخطوة كانت تساعد على حمايته من الاعتراضات والطعون التالية ، فعندما تقدم ١٢ عضوا من طائفة بولاق بأن التوقيعات فى انتخابات وكيل شيخ الطائفة تم تلفيقها أو لأشخاص ليسوا أعضاء ، أجرت الشرطة تحرياتها ووجدت أن الأعضاء أجروا الانتخابات وفق الشروط فى مركز الشرطة ، وعلى نحو قاطع سجلوا أنه لا يمكن لاثنى عشر فرداً تغيير قرار اتخذه مائتان (٢٣) .

ويبدو أن أعضاء الطائفة كانوا يتمتعون بحرية كاملة في انتخابات قياداتهم ، إلا أن الشقاقات الحزبية داخل الطائفة استدعت تدخلا قوياً من الحكومة فى بعض المناسبات . وأوضح مثال على بيان هذه النقطة يتضمن حالة السماسرة ، فقد بحثت الحكومة حالة الاخوة شعت ، شيوخ طائفة السماسرة أو الوسطاء بالاسكندرية ، المتهمين بارتكاب عدد من الأعمال الجنائية ، نتيجة لذلك ، قرر مجلس المدينة الاسكندرية أنه يجب طردهم من مناصبهم بالطائفة ، إلا أنه فى وقت لاحق بصورة ما قدم أعضاء الطائفة التماسات لوزير الداخلية يشكون من أن الاخوة شعت مازالوا فى مناصبهم ، وهنا أجرى مكتب محافظ الاسكندرية التحريات اللازمة وقرر تنحية الاخوة شعث حتى تذيع الشرطة تقريرها النهائى ، فى نفس الوقت اضطرت الطائفة لاختيار شيخ مؤقت للطائفة ، وبالتالى انقسم السماسرة إلى حزبين ، أحدهما يريد أحمد على والآخر يرفضه لأنه غير مناسب ، قائلين إن ترشيحه يشكل جزءاً من مؤامرة لارتكاب أعمال منافية ، وطلبوا من السلطات عمل التحريات عن سمعة أحمد على من تجار الميناء ، وهذا الحزب المعارض كان يساند رجلا يسمى الناقة .

ودعا المسئولون التجار بالميناء ، الذين أنكروا أى معرفة لهم بأحمد على ، قائلين إن التوقيعات المهورة لمساندته يبدو أنها لأعضاء من الخارج مثل الصاغة ، أما تجار الميناء هؤلاء فقد كانوا يؤازرون مرشحا ثالثًا من عائلة شعت ، وبالتالى فهو قريب شيوخ الطائفة المطرودين ، بشرط ألا يكون له سجل لدى الشرطة . إلا أنهم ارتضوا قبول الناقة كخيار ثان ، عند هذه الخطوة احتج أحمد على وحزبه بأن تجار الميناء والمستوردين ليس لهم حق الاختيار استناداً على اشتراط مجلس مدينة الاسكندرية بأنه لا يحق للمصدرين المساعدة فى اختيار خليفة للاخوة شعت ، وأرسلت السلطات نسخة من القرار ، الذى ذكر صراحة أن اختيار شيخ الطائفة الجديد لابد أن يجرى فى مكاتب المحافظة بواسطة التجار المصدرين ، ونائب محافظ الميناء ، وكبار أعضاء طائفة السماسرة .

أثناء عقد هذا الاجتماع ، عبر هؤلاء المجتمعون عن تفضيلهم لمرشح رابع . وأوضحت التحريات مع ذلك أنه مدعى عليه بارتكاب جريمة سابقة ، وهو مالا يؤهله لتولى المنصب . وهنا أصدرت مجموعة من المصدرين الأوروبيين المقيمين بالاسكندرية بيانا قالوا فيه إنه نظرا لأنهم سمعوا أن الطائفة تنوى اختيار شيخ لها ، فإنهم يودون الإعراب عن ثقتهم فى الناقة ، خلال هذه الفترة أصاب اليأس والإحباط التجار من تسوية الأمر ، حيث توقفت أعمالهم ومصالحهم لعدم وجود شيخ للطائفة ، وقرر محافظ الاسكندرية أنه نظراً لأن الشخص الذى نال أعلى الأصوات أحمد على أثبت عدم كفاءته ، وأن الثانى ممنوع عليه بحكم القانون تولى المنصب ، ونظراً لأن كبار أعضاء الطائفة والتجار ذكروا الناقة بالخير فقد تقرر أن يكون هو شيخ الطائفة (٢٤) .

هذه الحالة تبين إلى أى مدى كان يمكن لجماعات من الخارج مثل تجار الاستيراد وحتى الأوروبيين أن يكون لهم صوت مباشر أو غير مباشر فى اختيار شيخ طائفة السماسرة ، علاوة على هذا ، عندما عجز أعضاء الطائفة عن اتخاذ قرار ، فإن الحكومة تصرفت هنا بوصفها مستبدة لا يرد لها أمر ، ومع ذلك ، يبدو أن الحكومة لم تقدم إطلاقًا أى دليل حقيقى على عدم كفاءة أحمد على من الوجهة الشرعية ، وجاءت أقوى التحذيرات منه من تجار الاستيراد ، الذين ليس لهم حق التصويت فى المقام الأول . وغالبا وبسبب منازعات ومشاكسات أعضاء الطوائف فقط ظلت سلطات الاسكندرية خاضعة لحكم القانون ، فقد تأخر المسئولون فى عزل الاخوة شعث ، وحاولوا إلحاق المستوردين بعملية التصويت التالية ، فى كلتا المرتين متجاهلين قرار مجلس المدينة ، لكن حينما أشاد أعضاء الطائفة بالقرار ، أصبحوا قادرين على إجبار حاكم المدينة والشرطة على الخضوع له . فى نهاية المطاف أدى تعطيل العمل على إجبارهم على التوصل إلى تسوية . وأثبتت السياسة أنها لعبة باهظة التكاليف للسماسرة إذا ما داوموا على لعبها زمنًا طويلاً .

وتظهر الدولة فقط من آن لآخر لتتدخل فى الخيار الانتخابى فيما عدا الحالات التى ينقسم فيها أعضاء الطائفة بالتساوى تماما حول الاختيار وكانوا بحاجة إلى عنصر خارجى ليقوم بعملية تضميد الكسور ، مع ذلك ففى الظروف غير العادية قد يتدخل مسئولو الدولة ضد رغبة الأعضاء عند انتخاب شيخ الطائفة ، خاصة اذا راودهم شك فى فساده أو خرقه للقانون . والطائفة المكونة من تجار عرب وسماسرة سودانيين وتتعامل فى التمر هندى وملح النطرون وغيرها من المنتجات السودانية كانت

تضم ٢٨٧ عضواً ، وهذه الجماعة وجدت أنه من الأسهل أن تستفيد من تجارة العبيد ، التي منعتها الحكومة المصرية رسميًا طبقا للقانون في ١٨٥٤ . وبذلت حكومة اسماعيل جهوداً لإيقاف هذه التجارة رغم اقتناع عديد من الأعيان المصريين بأن الشريعة الإسلامية تبيحها ، في حقيقة الأمر ، وفي أواخر السبعينيات اعتقلت الشرطة شيخ هذه الطائفة الموحدة وأودعته السجن متهما بتجارة الرقيق ، ثم دعت لإجراء انتخابات جديدة . في مركز شرطة القاهرة حضر ١٧١ من أعضاء الطائفة ، وأدلى ١١٧ عضوا منهم بأصواتهم لصالح محمد أبوالدهب ، ٥٤ عضوا لصالح مرشح آخر هو أغا صالح . ولما قام محافظ القاهرة بتحليل قوائم التصويت اكتشف أن من بين فئتي الطائفة ، أدلى أغلبية السودانيين بأصواتهم لمحمد أبوالدهب ، من الجانب الآخر ، فإن أغلب التجار العرب اختاروا أغا صالح كمنافس له ، واستند رئيس الشرطة إلى أن السماسرة السودانيين ، الميالين إلى تجارة العبيد ، قد يعودون إلى ممارستها إذا سمح لرجلهم أن يتولى منصب شيخ الطائفة ، لذلك قام بتعيين أغا صالح ، المفضل لدى التجار العرب الذين يقلون قليلا عن النصف ، شيخا للطائفة الموحدة (٢٥) .

وتكشف هذه الوثيقة ، مثل الوثيقة الأخرى المتعلقة ببولاق والتي نوقشت أعلاه ، أن إجراء الاختيار في مركز الشرطة ينطوي على تصويت حقيقي وليس مجرد إجماع مبهم ، نظراً لأن حاكم المدينة كان يحصل على تحليل تفصيلي لقوائم التصويت . فضلا عن ذلك فإن النسبة الكبيرة بين أعضاء الطائفة الذين صوتوا – تقريباً الثلثين – تشير إلى وضع ديمقراطي أفضل مما سبق وافترضه المؤرخون . ومما لا مفر منه تظهر النتيجة أن عمال المياومة (الأنفار) قد صوتوا في هذه الانتخابات ، رغم ماتمثله أصواتهم من ثقل فإنه يبدو أنها تغيرت لحد ما في علاقتها بالظروف .

لم يقتصر الأمر على الطوائف ، بل أن مؤسسات مماثلة مارست أيضا هذه الإجراءات الانتخابية خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات . فقد أعلنت الغرفة التجارية بالأزبكية ، التي تكونت في أواخر ١٨٧٠، عن افتتاح ناد للتجار ، وتعهدت الغرفة بنشر الأنباء التلغرافية والبيانات الحكومية يوميا ، خاصة تلك التي تؤثر على التجارة ، وأن تخصص حجرة للقراءة مزودة بالصحف إضافة إلى حجرة لتناول القهوة وتبادل الأحاديث . أكثر من هذا ، وعدت التجار بأنهم سينتخبون مجلس شورى من بين مشاهير الأعضاء (٢٦) . وكان بالقاهرة أيضا لجنة هي (مجلس الحسبة) تتكون من مشاهير التجار يساعدون في تقرير الأسعار العادلة في المدينة . وورد في تقرير لوزارة الداخلية مايلي :

فيما يخص انتخاب عضوين لمجلس الحسبة : انعقد اجتماع من المستدعين من التجار وأعيان المدينة في مركز الشرطة ، وقرروا انتخاب محمد بك العطار بسر تجار العاصمة والحاج محمد الطيار بسبب إمكانياتهما ، وتم انتخابها لمدة بستة شهور تبدأ من ٦ محرم ١٢٩٧، طبقا لقانون المجلس (٢٧) .

وهكذا كانت الروح الديموقراطية الظاهرية لانتخاب المسئولين لتولى المناصب متحققة على نطاق واسع فى المجتمع المصرى ، حتى فى الأوقات التى تم فيها تعطيل مجلس النواب على يد الولاة المستبدين ورؤساء الوزارات ، حتى أن البرجوازية الوطنية مارست هذه الانتخابات ربما فى مناسبات أقل إثارة للدهشة مما يبدو على نطاق واسع بين الصناع المهرة الأكثر تواضعاً .

لذلك فإن الطوائف فى الستينيات والسبعينيات أجرت انتخابات رسمية فى مركز الشرطة كمكان عام ، وهذه الإجراءات تبين درجة كبيرة من الالتزام بالرسميات والعقلانية ، إذ فى معظم الحالات ، كانت الحكومة ببساطة تصدق على اختيار أعضاء الطائفة المؤهلين للتصويت ، وهو ما يبين تمتع الطوائف باستقلالية أكثر مما كان يفترض عادة . وبطبيعة الحال كانت الدولة تؤدى دوراً هامًا . واحتفظت السلطات بقوائم تفصيلية لشيوخ الطوائف وبعدد الرجال الذين تحت إمرتهم ، المطلوبين للتسجيل وسداد ضمان للضرائب ، ويصل تدخل الدولة لأقصى مداه عندما تنقسم الطائفة بدرجة سيئة تحول دون التوصل إلى فائز واضح يظهر للعيان . وحاز المسئولون سلطات واسعة تتيح لهم تقرير ماتسفر عنه انتخابات ملتبسة ، وكذلك استشارة جماعات من خارج الطائفة يمكن أن تتأثر بها ، وحتى يمكنها تغيير نتيجة لا لبس فيها إذا مااعتقدوا أنها قد تسفر مستقبلا عن خرق للقانون . ومع هذا ففى هذه الأفعال ، عملت الدولة كحكم مباراة وقت الضرورة أكثر من كونها مستبداً موجوداً فى جميع الأوقات . فى الواقع فى حالة سنانى السكاكين فإن مبادرة تقدم بها أعضاء الطائفة أنفسهم جلبت للأضواء شيخ طائفة غير فعال والحاجة إلى انتخابات نزيهة . ويكمن داخل تركيب الطائفة ذاتها تمييز بين مختلف المستويات . فلم يقتصر إقرار خيار سنانى السكاكين على الحكومة فقط ، بل أيضًا بواسطة شيوخ الطائفة الأم ، طائفة الحدادين ، التى يشكلون جزءا منها . ويتحكم الشكل الهرمى للسلطة وعملية التصديق فى روح الأعضاء الأساسين فى عملية انتخاب بعضهم . ومع ذلك فإن النتائج التفصيلية للانتخابات الباقية لنا فى حالتى طائفتى سماسرة بولاق والتجار العرب

السودانيين ، توفر الدليل على المساواة النسبية فى إجراءات الانتخابات ، وتشير الممارسة الفعلية للتصويت بواسطة كل أعضاء طائفة تقريبًا إلى إجراءات أكثر ديموقراطية وروح شعبية عما أمكن تصوره حتى الآن بين الطوائف ، فإن بعض أعضاء الطائفة الذين اجتمعوا على نماذج كهذه تنطوى بالتأكيد على مضامين لآرائهم المتشابهة حول السياسات والإجراءات القومية كذلك .

النزاعات بين مسئولى الطائفة والأنفار (عمال المياومة)

رغم أن الطوائف كانت تنتخب مسئوليها ، عادة مع تدخلات طفيفة لأعضاء من الخارج ، فإن العلاقة بين شيخ الطائفة والأعضاء أحيانا ماكانت تسوء ، وعلى حسب رؤية القنصل البريطانى المالطى بروج ، الذى يتحدث العربية ، لهذه العملية ، فإنه بمجرد انتخاب شيخ الطائفة يصبح بمقدوره أن يتصرف كحاكم مطلق إذ يقول :

"الشيخ هو الحاكم الأعلى لطائفته ، حيث يعطى التصاريح للأعضاء ، ويرشدهم إلى السبل التى ينبغى اتخاذها لتنفيذ الأعمال ، ويقدم أجرًا ثابتًا للصنايعية كل حسب درجته، ويختار العمال اللازمين لتنفيذ الأعمال الحكومية ، ويقبل الأعمال الخاصة من الأفراد ويوزعها بين رجاله ، ويجمع الرسوم وغيرها من أنواع الضرائب من أعضاء مهنته ، باختصار ، يتعامل مع الرجال الذين تحت إمرته بأفضل طريقة تتراءى له ، من منطلق أنه حاكم مطلق ، رغم أنه رسميا مسئول أمام الحكومة عن إدارته وجمهوره حسب نصائح العمد (كبار الشيوخ) عن كل شئون الطائفة ، وعند إرساله لعمال للعمل لدى أفراد من القطاع الخاص ، يصبح لزامًا على المستخدم دفع رسوم تتراوح من ٥ إلى ١٠ قروش يوميًا (٦ – ١٢ بنسا) ، حتى ينتهى العمل ، إلا أن هذا المعدل غير ثابت ، أيا ما كان عدد العمال الذين يوفرهم (٢٨) ".

ومحاولة شيخ الطائفة لتأكيد هذه الامتيازات العريضة أثارت نزاعات فى بعض الأحيان مع أنفاره (عمال المياومة) ، حيث كان يلجأ من حين لآخر للشكوى إلى الحكومة من رجاله الذين يخرقون قواعد الطائفة ، وفى كثير من المرات ، يتحسر أفراد الطائفة على اختيارهم إن وجدوا أن مسئوليهم يفرضون عليهم ضرائب مرتفعة ، ويستولون خلسة على الفروق ، أو ينخرطون فى أعمال فساد يمكن أن تهدد المهن الممهدة والسلسة للطائفة . كيف كان يعالج الطرفان مثل هذه النزاعات؟ تضمن

تقرير بورج أنه لم يكن أحد يتحدى سلطة شيخ الطائفة ، غير أن الالتماسات تشى بشيء آخر .

فى كثير من الأحيان كانت الالتماسات التى تصل إلى الحكومة المقدمة من عمال المياومة تجادل فى كفاءة مسئوليهم . وكثيراً مانجحت محاولات هؤلاء العمال الساخطين الراغبين فى إبعاد شيخ طائفتهم عن منصبه على الأقل بصورة مؤقتة فى حال اتهامه بالاختلاس أو الاحتيال على الضرائب . وإذا مااتضحت عدم كفايته يؤدى الأمر إلى إجراء تحقيق شكلى قد يسفر عن إقصاء المسئول عن الطائفة . وأحياناً مالا يكون حكم البراءة من هذه الاتهامات كافياً لإعادة هذا المسئول لموقعه ، خاصة إذا كانت ستنعقد انتخابات جديدة أثناء إجراء التحقيق معه [٢٩] . وغالبًا ماكان عمال المياومة يتوصلون إلى المعلومات عن تورط رئيس طائفتهم فى جرائم ، ونادراً ماكانوا يترددون فى استخدامها إذا قرروا لأسباب خاصة بهم محاولة الانتقام لأنفسهم منه . على سبيل المثال ، فى عام ١٨٧٩ تقدم بعض الأعضاء الساخطين من طائفة الجزارين بشكوى من وقوع فضيحة اختلاس فحواها إسقاط ٩ آلاف رأس أغنام من التسجيل بالدفاتر أدت إلى صرف مسئولى الحكومة المتهمين من الخدمة بمجزر ذبح الماشية ، إلا أن شيخ طائفة الجزارين لم يعاقب رغم اشتراكه فى الجريمة ، وهنا سعى أعضاء الطائفة ليلصقوا ارتكاب جريمة مشهورة فى ذلك الحين لشيخ طائفتهم من أجل توريطه ، ممايضفى على اتهامهم له وزنًا معينًا [٣٠] .

غير أن هذا المسلك قد ينطوى على خديعة وقدر من الخطورة إذا لم يكن لدى الأنفار دليلاً مؤكداً فى أيديهم ، نظراً لأن شيخ الطائفة كان يتحكم ويسيطر على موارد أكثر مماليديهم . وفى أغلب الأحيان كانت هذه الاتهامات تشكل جزءاً من صراع السلطة بين أجنحة الطائفة ، فقد اشتكى بعض الحمالين من أن شيخ طائفتهم يقتطع نصف جنيه زيادة من كل واحد منهم عن الضرائب الحكومية المقررة ، غير أن الشاكين لم يستطيعوا تقديم دليل لتأكيد اتهاماتهم فى التحقيقات التى أعقبت ذلك ، كما أن عمالاً آخرين دافعوا بحماس عن شيخ طائفتهم ، وكان لدى ذلك المدعى نفسه سجل حافل بممارسة الأعمال غير القانونية وهو ماأوحى بعدم مصداقيته أمام المحقق العسكرى [٣١] .

إحدى المشاكل التى كانت تواجه عمال المياومة فى اتهاماتهم للمسئولين بزيادة الضرائب على أعضاء الطائفة تكمن فى سداد شيوخ الطائفة لأجزاء من رواتب عمالهم

إلى السلطات ، ولذلك فإن أعضاء الطوائف الأكثر حنكة ، مثل التجار ، حاولوا إقامة دعاو قضائية معقدة ضد المسئولين غير المرغوب فيهم آملين فى اجتذاب كبار البيروقراطيين بوزارة الداخلية ، على سبيل المثال ، أقام خمسون تاجراً مغربيًا بالإسكندرية دعوى فحواها بأنه رغم أن ضريبة طائفتهم ، المقررة من المجلس الاستشارى للوالي ، بلغت ٨٨٠ جنيها مصريا ، فإن شيخ طائفتهم حاسبهم على أساس أنها ٢٥٠٠ جنيه مصرى . علاوة على ذلك ، اكتشفوا بأن لديه سجلا فى الشرطة ، وهو مالم يكن لهم به علم عندما انتخبوه ، ممايحظر عليه شرعًا العمل شيخا لهذه الطائفة أو لأى طائفة أخرى (٣٢) .

وقد اضطر محافظ الاسكندرية أن يرد على وزير الداخلية بشأن الالتماس ، شارحًا حقائق القضية ، وأقر بأن السلطات وجدت أن على منتصر ، شيخ طائفة التجار المغاربة ، قد أدين باختلاس أموال أثناء عمله موظفًا كتابيًا بطائفة ناقلى الغلال . وقد صدرت ضده عقوبة بالسجن ، ثم حصل على إفراج من خلال عفو عام ، ولم يحدث بعد ذلك أن قضى خلف القضبان أى فترة أخرى قط . أما بالنسبة لضريبة الطائفة البالغة ٢٥٠٠ جنيه مصرى ، هذا التقدير الزائد ثلاثة أضعاف على الطائفة ، فإنه يستند إلى قرار من حسن باشا راسم عندما كان محافظًا للاسكندرية وليس لقرار شيخ الطائفة . كذلك فقد احتجت طوائف أخرى على هذه الزيادة ، لكنها كانت أمراً معلومًا ومسجلاً فى وزارة المالية وباقى الإدارات الحكومية .

لذلك فإن اتهامات التجار المغاربة ضد ارتفاع الضرائب الباهظ كانت لتنال حظها فقط إذا ماكان مسموحًا بتوريط كبار المسئولين أيضًا ، واتهام منتصر بأن سجله يتضمن عقوبة نالها تنطوى على قوة أكبر ، رغم أن هذه السلسلة من الوثائق لا تكشف عن القرارات النهائية التى انتهت إليها وزارة الداخلية ، ويبرهن الالتماس فقط على أن التجار أحسوا بأن الضرائب المفروضة عليهم باهظة بصورة غير قانونية وأنهم نجحوا فى الحصول على تقرير بوليسى غامض والاستشهاد به ضد قائد لهم كانوا يرغبون فى إقصائه ، والجو المحيط الذى ساد السنوات الأخيرة لولاية اسماعيل ، والتوترات التنظيمية التى نشأت عن ارتفاع الضرائب وأزمة الدين ، التى تفوح من هذا الالتماس ، لابد أنها تفسر كثيراً من الاحتكاكات بين شيوخ الطوائف وأعضاء طوائفهم فى السبعينيات .

تظهر إخفاقات الحمالين والتجار المغاربة أن الأعضاء كانوا بحاجة إليكل قضية شرعية قوية وإلى الوحدة للتأثير فى اتجاه تغيير مرغوب فى قيادة طائفتهم ، وأعضاء طائفة سماسرة الثياب ببولاق يبدو أنهم كانوا يقفون على أرض أكثر صلابة عندما تقدموا بشكوى ضد وكيل شيخ الطائفة ، حسنين سالم فى ١٨٧٥، ادعوا بأنه نظرا لكبر سنه البالغ ومرضه اللذان يحولان بينه وبين أداء واجبات منصبه ، قد فوض رجلا آخر يتولى سلطاته ، وذكروا أن الرجل العجوز فى ذلك الحين قد اعتزل عمله من الناحية الواقعية وأنه يحاول أن يفرض اختياره الشخصى كخليفة شرعى له حيث أن الرجل الجديد وكيل له ، وطالبوا بإجراء انتخابات جديدة تعكس إرادة أعضاء الطائفة أنفسهم ، مصرين على أن تعيين خليفة له ليس من حقوق مسئول الطائفة ، وعندما رأى سالم أن المتاعب تلوح فى الأفق عاد إلى استئناف مهامه كوكيل لشيخ الطائفة ، رغم مشاكله الصحية ، بدلا من أن يتخلى عن سلطته وعقد انتخابات جديدة ، لكن بعد عامين آخرين ، فى ١٨٧٧، حاول أن يعود لنفس المسلك ، مفوضًا سلطته لشخص آخر يدعى زايد ، ابن وكيله السابق ، إلا أن الغضب تملك أعضاء الطائفة ، متهمين زايد بأنه لص وقاطع طريق وقدموا التماسًا لوزارة الداخلية يطالبون بانتخابات جديدة ، وأجابت الوزارة بأنه ينبغى على الطائفة انتخاب شخص جدير بالثقة ، واجتمع أعضاء الطائفة ذوو الصلاحية واختاروا رجلاً اعتبروه صلبا وعلى دراية . وأقر شيخ طائفة تجار بولاق ورئيس السماسرة أن الرجل الجديد مناسب وأرسلوا نماذج الانتخابات إلى المحافظة مطالبين باعتماده فى المنصب ، وفى نفس الوقت ، وجدت الطائفة أن زايد نشر شائعة بأن محافظ المدينة سيعينه فى هذا المنصب نكاية فى الطائفة ، التى أثارت حفيظته . وذكر الملتمسون أن مسألة التعيين تمت بناء على رغبات أعضاء الطائفة ، وأن لا أحد منهم كان يريد زايد غير الجدير بالثقة . أكثر من هذا ، أشاروا إلى أن وزارة الداخلية أصدرت فعليًا توجيهات بعدم استبقائه لأنه تم اختيار رجل موثوق به . وأنهوا التماسهم قائلين: "إن جنابكم الكريم ينبذ الغدر والاستبداد ، ويحظر الإكراه" (٣٣) .

لذلك كان أعضاء الطوائف يشعرون أن من حقهم التعبير عن إرادتهم فى انتخاب المسئولين عنهم ، وقاوموا كلا من تجاوزات مسئولى الطوائف المعارضين للتخلى عن سلطاتهم بسبب كبر السن أو المرض ، واستبداد موظفى الحكومة الذين يصدقون على نتائج الانتخابات وبمقدورهم أحيانا تغييرها ، ووصفهم لزايد بأنه قاطع طريق كان

يعنى أن سالًا اختاره وكيلاً له من أجل بث الرعب فيهم ، وهو مسعى باء بالفشل الذريع ، ورأى السماسرة أن إجراء الانتخابات بمثابة الحصن ضد الاستبداد ، واستطاعوا بمهارة توظيف الكلمات الملتبسة الغامضة فى توصيل رأيهم . وتبين حملتهم الأخيرة أن السبب الوحيد الممكن لتغيير نتيجة الانتخابات التى جرت حسب الأصول هو الاستبداد ، حيث رفضوا ببراعة ماكرة أن ينسبوه إلى الحاكم فى ضوء شخصيته ، وأن الوسيلة الوحيدة لتنفيذ هذا الانقلاب هى القهر ، الذين نازعوا الحاكم صراحة فى حق استخدامه .

لجأ مسئولو طوائف آخرون إلى تكتيكات مماثلة للحصول على السلطة ، منازعين عمال المياومة فى المطالبة بها . وغالبًا ما وقف أعضاء الطائفة مؤيدين لما اعتقدوا أنه حقهم فى اختيار قيادتهم الخاصة . ففى عام ١٨٧٦، تحدى أكثر من ١٣٠ قياسًا بشاطئ بولاق وكلاء مشايخ طوائفهم الذين اختاروا بشكل مؤقت وكلاء لهم [٢٤] . وقامت السلطات باعتقال مسئولى الطائفة هؤلاء بتهمة الفساد ، وقدمتهم للمحاكمة ، التى أدانتهم وصدرت ضدهم أحكام بالسجن بمدد متفاوتة . وتطلب الأمر لذلك من الطائفة اختيار وكلاء لتصريف الأمور أثناء تنفيذ المسئولين لفترة العقوبة ، وجمعت الشرطة أعضاء الطائفة لإجراء انتخابات ، اعتمدت الشرطة نتائجها . وفى وقت سابق أدى إبعاد شيخ الطائفة حسن عبده عبدالله إلى تقديم مناشدة ضد إقصائه من منصبه ، وهى عملية استمرت لمدة عام ونصف العام ، أثناء هذه الفترة واصل عمال المياومة فى طائفته معارضته ، واشتكى عمال الطائفة العاديون فى التماسهم أن عبده عبدالله قام سرا باختيار الوكلاء المنتخبين ليحلوا محل المسئولين المسجونين ، وأنهم يثيرون المشاكل للطائفة على أمل أن يجعلوا الحكومة تتدخل ، ويتضح أن القياسين ضمنوا اتهامهم أن الوكلاء سلكوا هذا الطريق عن عمد لإقناع الحكومة أن الطائفة فى حاجة ماسة إلى شيخ الطائفة المطرود صاحب القبضة القوية . فى نهاية الأمر رفض محافظ القاهرة مناشدة عبده عبدالله ، وعلى ذلك فإن القياسين نجوا على الأقل من هيمنة شيخ طائفة يزدرونه .

أظهر كلا من السماسرة والقياسين ، فى استئناف الشكاوى ضد قيادات طائفتهم ، تصميما على التعبير عن رأيهم فيمن يتولى قيادتهم . ونجح كل منهما فى خلع قادة الطائفة الذين لم يكونوا يريدونهم ، ورفض السماسرة فرض "وكيل" عن طريق وكيل شيخ الطائفة العاجز المقعد ، والتماس القياسين لوزارة الداخلية ضد وكلاء مسئولى

الطائفة المسجونين يبين أنه عندما كان الأعضاء العاديون يشعرون أن حقهم فى اختيار قيادة الطائفة يتعرض للمراوغة ، كانوا يقدمون على اتخاذ إجراءات تنطوى على تصميم ، ويمضون فى سبيلهم إلى خارج حدود الطائفة ، إلى السلطات .

على أن شيخ الطائفة الذى يجد أن سلطته وعقوباته التى يفرضها لم تكن كافية على الأعضاء الذين يتقاضون أجراً أعلى أو أقل مقابل خدماتهم كان يلجأ فى النهاية إلى الدولة ، وكما رأينا فى الفصل الثانى فإن شيخ طائفة عمال الحجارة والبلاط بالقاهرة ومعه كبار الأعضاء اشتكوا للسلطات فى ١٨٧٣ من أن بعض عمال المياومة انتهكوا المبادئ التى وافقوا عليها فى وقت سابق بواسطة كل من شيخ طائفة الصنايعية والعمال العاديين ، وأنهم يرفضون طاعة واحترام شيوخ الطوائف ، ويمتنعون عن دفع ضريبة الرسوم ، ويبرمون عقوداً بأجور زهيدة ، إلا أنهم مع ذلك غالبا مايتركون العمل المتعاقد عليه دون استكماله (٣٥) . وشكاوى كهذه للدولة تبين ، فى حد ذاتها ، أن شيخ الطائفة أحيانا ماتواجهه صعوبات فى تنفيذ أوامر بين عمال المياومة .

وكما ذكر بورج فى تقريره ، فإن علاقة شيخ الطائفة بالأعضاء غالبًا ما كانت علاقة أبوية وأوتوقراطية ، إلا أن سلطته كانت تقوم على حدود واضحة ، يتقبلها الأعضاء بالكاد كأمر مطلق ، وأحياناً ما أثار مسئولو الطائفة سخط عمال المياومة لديهم ، والذين فى مواجهة المنافسة التى احتدمت بسبب النمو المتسارع للسكان والهجرة الأوروبية ، واجهوا بثبات إغراء بيع قوة عملهم بأجور متدنية عن الأجور التى تفضلها الطائفة ، وشكلت هذه القوى تهديدا للنظام الداخلى للطائفة وحتى لمبرر وجودها ، من الجانب الآخر ، كان أعضاء الطائفة العاديون يشعرون أحياناً بالإحباط من مسئولى الطائفة عندما كان هؤلاء يحاولون المراوغة حول الإجراءات العادية للانتخابات التى كانت تعطى قطاعًا عرضياً واسعاً لحرية تعبير الطائفة فيمن ينبغى أن يشغل المناصب بها ، وصراع مجموعة من المسئولين ، أحياناً فاسدين ، لاستعادة سلطتهم أمام عدم قناعة الأعضاء العاديين ، يبدو أنه كان عملية ديناميكية لها طابع الدوام فى تركيب الطائفة خلال هذه العقود ، وكانت هذه الديناميكية تتطلب تحديداً فعالاً من جانب أعضاء الطائفة لتأكيد إرادتهم ، وهو أمر يبدو أنهم كانوا يفعلونه على نحو متكرر .

استطاع عمال المياومة الساعون إلى إزاحة المسئولين عنهم فى المثال الأخير مناشدة الدولة ، وقد أدت سلطة الدولة فى التصديق على انتخابات الطائفة ، ونقص بند ثابت لخدمة مسئولى الطائفة ، فى أن تغدو هذه الطريقة فى معارضة شاغلى المناصب طريقة فعالة ممكنة ، وما إن يصبح بمقدورهم إقامة الدليل المادى على اتهامات من هذا ، حيث يتطلب الحديث العملى تعاون معظم عمال المياومة ، تقوم السلطات بتقديم مسئول الطائفة للمحاكمة وإدانته وإيداعه السجن ، وتعلن أنه ليس قانونيًا أن يتولى المنصب مجدداً ، يفسح هذا الإبعاد بالتالى الطريق أمام انتخابات جديدة ، رغم أن عمليات الاستئناف القضائية المتضمنة للمسئول المطرود يمكنها أن تؤخر كثيراً تنصيب قيادة جديدة أصيلة ، وقد لحق الفشل بكثير من محاولات عزل شاغلى المناصب ، بطبيعة الحال ، سواء بسبب أن معظمها كان يتقدم بها عدد قليل من الأعضاء المظلومين وتقوم على أسس تافهة أو لا وجود لها ، أو بسبب أن هذه المساعى كانت تتطلب تبنى مصالح راسخة ، ومع ذلك فإن عمال المياومة الذين تكررت معارضاتهم لإقالة قياداتهم فى الستينيات والسبعينيات على الأقل يظهرون قناعة بأنه ينبغى عليهم أن يكونوا قادرين على التعبير عن إرادتهم السياسية داخل الجهاز الادارى للطائفة ، حتى أنهم كانوا يبلغون محافظة القاهرة أن القانون يحظر عليهم استخدام امتياز فرض شيخ طائفة عليهم . هذا التقليد الجنينى غير المتوقع ربما يساعدنا على توضيح دعم كثير من رجال الطوائف لثورة عرابى ، حيث عارض المصريون القيادة الحاكمة للبلاد باعتبارها مستبدة تشيع الفساد بالبلاد وضعيفة واهية عندما تتعامل مع الأجانب ، ولنتحول الآن إلى مسألة العلاقات داخل الجماعة ، التى ربما من جديد ، تعيننا على فهم النماذج الشعبية للصراع الاجتماعى ودور السلطة الوسطى .

النزاعات حول نطاق السلطة

نظراً لأن عمل الدولة يستلزم كلا من تسوية الصراع الداخلى ورسم الحدود مع الجماعات الخارجية ، لذلك فإن العملية المتنامية فى وظائف الطائفة يحتم عليها حل الصراعات الناشبة حول نطاق السلطة ، أحيانًا ما وجد عمال المياومة أنفسهم موضوعين ضمن أحد مستويات طائفة بطريقة تجعلهم يشعرون أنهم غرباء عن المكان أو خاضعين للاستغلال ، وقد يتصادف أن تنشأ طائفتان متشابهتان فى نفس المكان

، ويدعى شيخا الطائفتين المتنافسان أن كلا منهما صاحب السلطة الكاملة ، وغالبًا مايكون للطائفة الأكبر فروع تابعة لها ؛ بعضها يطرح عطاءات ليكون معترفا بها كطوائف مستقلة ، وكتب بورج أن شيخ الطائفة كان يساعده وكيل ونواب يتراوح عددهم من اثنين إلى أربعة مساعدين حسب حجم الطائفة (٣٦) ، وغالبًا مايوضع نائب شيخ الطائفة على أحد فروعها ، التى يمارس أعضاؤها عملا يختلف قليلا عن الطائفة الرئيسية ، ويمكن لهذا الفرع فى ظل شروط معينة أن يصبح مستقلا . وفى جميع هذه النزاعات التى تنشب بين الطوائف كان طموح مسئولى الطائفة يلعب دورًا هامًا ، لكن رغبات شيوخ الطوائف وعمال المياومة كانت تؤدى إلى نفس الأمر .

كان نطاق سلطة الطوائف يتحقق بوسائل مختلفة ، فقد كانت بعض الطوائف تعمل فى حى معين فقط من أحياء المدينة ، بينما بعضها الآخر يعمل على امتداد المدينة ككل . وديناميكيات عمليات الانشقاق والوحدة أثارت فضول باير ، رغم عدم قدرته على تقديم إجابات فيقول : "إذا نحن فصّلنا تواريخ الطوائف المختلفة ، سيكون مثيرًا محاولة اكتشاف ما الذى كان يحدد تفرُّع مهن وأعمال معينة إلى طوائف منفصلة أو بقاؤها متحدة تحت إمرة شيخ مشترك ، عندما يتوزع الأعضاء على مناطق مختلفة من المدينة" (٣٧) .

بطبيعة الحال مازلنا نفتقر إلى التواريخ التفصيلية ، لكن على الأقل سوف نحاول تقديم بعض الإجابات فيما يلى ، وهنا يكفى أن نلاحظ أن بعض الطوائف ، مثل العربجية والخبازين ، كان لها تنظيم طائفى موحد على نطاق القاهرة كما هو مبين فى الجدول (٢ – ٦) . وفى هذه الحالات ، كان الأعضاء ينتخبون نائبا لشيخ الطائفة فى كل حى من أحياء المدينة (٣٨) ، وبطبيعة الحال ، فإن هذا التنظيم الموحد فى أرجاء منطقة مدينية كبيرة أيضًا يشهد على القدرة التنظيمية للطوائف ومقدرتها على تعبئة الموارد السياسية فى أوقات الأزمات .

كانت النزاعات تثور بين مسئولى الطائفة حول قضايا نطاق السلطة عندما تترك السلطات نفسها هذه الأمور غامضة وغير محددة ، وهو على أية حال لم يكن وضعًا شائعًا ، وبالتالى كانت تعود إلى الطوائف ذاتها لتسوية مسببات النزاع ، وإذا مافشلوا فى حله كانوا يطلبون وساطة الدولة ، وقد حدثت نزاعات على هذه الشاكلة بين مسئولى الطائفة فى حالة الهجانة فى مدينة طنطا بالدلتا ، نظرًا لازدياد معدل السرقات بطنطا فى عام ١٨٧٥، كتب محافظ إقليم الغربية إلى مدير أمن القاهرة طالبًا

منه إرسال نوبيين على أن يرأسهم شيخ طائفة موثوقًا به لاستعادة النظام والأمن بالمدينة ، وكان على عثمان هو شيخ طائفة الهجانة التى تم إرسالها لمنع تكرار السرقات هو ورجاله ، ومع ذلك وقع شيخ الطائفة فى مشكلة ، عندما اكتشف وجود بعض النوبيين هناك فعلا يحتلون مواقعهم كحراس فى الأسواق ومواقع العمل ، وأمام البيوت الخاصة للمواطنين الأغنياء والأوروبيين ، وقال الشيخ على إنه لا يعرف ما إذا كان هؤلاء الرجال يدفعون ضرائب الطائفة أم لا ، وأحس أنه من الحكمة أن يأخذ منهم ودائع ضمان مقابل قيامهم بحفظ الأمن ، خشية أن يعتبروا أنه كان شيخ طائفة النوبيين المسئول عنهم فيما بعد ، إلا أنه كان معلومًا أن الحراس المؤجرين من طنطا ينتمون إلى طائفة لها شيخ ، ويدفعون ضرائب ثابتة ، وكان رئيسهم ، الشيخ يوسف يعمل موظفًا بالحكومة فى مكتب الأوقاف الدينية بالمدينة ، وعندما حاول الوافد الجديد الشيخ على أن يحسب نسبة الضريبة على حراس طنطا ، أبلغته الشرطة أنه بإمكانهم فقط تقديم هذه البيانات إلى شيخ الطائفة الشيخ يوسف (٣٩) .

تطور الصراع على السلطة بين الرجلين ، حيث أعلن كل منهما أنه شيخ الطائفة . وأقر الاثنان ومعهما السلطات أن طنطا لم تكن بالمدينة الكبيرة حتى يكون لها شيخان ، وهو وضع قد يتسبب فى إثارة قلاقل بين رجالهم المسلحين ، وكانت السلطات المحلية قد أقرت أن يتولى الشيخ يوسف منصب شيخ الطائفة لمدة عشر سنوات ، محتفظة بالتأمين الخاص به نظير حفظه للأمن فى مكتب دار المحفوظات العامة ، واتهم الشيخ على ، مثير المشاكل ، أنه قام بتشغيل حراسه ليسلبه مصدر رزقه . وكانت سلطة الشيخ على تعتمد على أنه يتولى رئاسة أربعين رجلاً موفدين من القاهرة ، ودفع التأمين هناك نظير عمله الأمنى وحصل على تصديق بذلك من شيخ طائفة القاهرة . وأقر كل المعنيين بالأمر أنه يتعين على شيخ الطائفة بالقاهرة أن يسوى المشكلة . وعندما كتب إليه محافظ الغربية ، أجاب أنه طالما أن الشيخ يوسف يؤدى واجبات منصبه يصبح بالتالى هو المتولى لمنصب شيخ طائفة حراس طنطا المؤجرين . لذلك أوصى المحافظ بوضع جميع الحراس تحت إمرة الشيخ يوسف . واعترض الشيخ على فى عريضته على هذا القرار ، مصراً على أنه إذا كان منافسه ينتوى أن يتولى رئاسة جميع الحراس يتعين عليه زيادة التأمين نظير حفظه الأمن ليدفع أجورهم جميعًا . علاوة على هذا ، أشار إلى أنه إذا كان الشيخ يوسف يؤدى وظيفته على خير وجه ، فإنه لم يكن ضرورياً استدعاء أفراد آخرين من القاهرة لحفظ النظام . وفى النهاية ،

قال إنه شيخ طائفة غير كفؤ ويحاول أيضا الاحتفاظ بوظيفة مكتبية فى مكتب التبرعات الخيرية ، فإذا وقعت جرائم سرقة ، هل سيترك مكتبه ليتعقب مرتكبيها ؟

شب النزاع بين شيخى الطائفتين حول عدد من الأمور التى يكتنفها الغموض . فالسلطات فى القاهرة بإرسالها للحراس الجدد ، أوفدت معهم شيخ طائفتهم الخاصة الذى لايفهم كثيراً فى أحوال الأقاليم ، بدلا من إلحاقهم بالتنظيمات المحلية منذ البداية . وكان مثيرو القلاقل من المدينة الكبيرة يتعاملون مع زملائهم فى طنطا بازدراء واضح وينظر قائدهم إلى شيخ طائفة طنطا كموظف مكتبى هزلى . وهذه المشاعر تشير إلى إمكانية اندلاع نزاعات أوسع مدى بين مسئولى الطائفة المتفرغين للعمل وأولئك الذين يخلطون وظيفة بأخرى ، وغالباً مايكونوا من الموظفين ذوى الياقات البيضاء .

جدول (٦-٢)

أحياء إقامة العربجية بالمدينة الموقعون على التماس الطائفة

الحى	العدد
بولاق	٣١
الأزبكية	٢٧
الجمالية	١٧
المنشية	٦
درب سعادة	٥
سوق مسكة	٤
مصر القديمة	١

المصدر دار الوثائق القومية نظارة الداخلية ، مكاتبات، عربى ، محفظة ١٤، عرضحال توقيعات العربجية ، بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٢٩١/ ٨ يناير ١٨٧٥ .

لم تنشأ جميع النزاعات بين الطوائف نتيجة تنافس مسئولى الطائفة و فقد كان العمال العاديون أنفسهم ينزعون أحياناً إلى تغيير الانتماءات التنظيمية ، فعندما يوجد شيخ طائفة أساسى يزعم أن من حقه أن يمد سلطته على طائفة فرعية ، ويتمكن من

إقناع الدولة بشرعية مطلبه ، كان غالبًا مايجد عمالاً يؤيدونه فى مسعاه . إلى أى درجة من الحماس كان يستجيب بها العمال العاديون لهذه المهمة؟ توضح احدى العرائض أنهم لم يكونوا يذعنون دائمًا بسهولة لتنظيم الطائفة الذى وضع أسسه البيروقراطيون وشيوخ الطوائف . فقد احتج واحد وتسعون من سائقى العربات (العربجية) فى أوائل ١٨٧٥ لأنهم لا يرغبون فى البقاء تحت سلطة شيخ طائفة الجمالين .وقالوا إن هذا الرجل فرض بصورة مستبدة على الجمالين أن يبيعوا دوابهم ، وذلك حتى يضطروا إلى التعود على استخدام العربات لتصبح حرفتهم ، وخشى العربجية من مصير مشابه ينتظرهم على يديه ، وأرادوا أن يتولى رجل منهم هو أحمد محمد منصب شيخ الطائفة ، وحذروا من أن هذا الجمال مازال يعتزم إدخالهم تحت قيادته وتحويلهم إلى مجرد عبيد . ووجه أحمد محمد اتهامات مماثلة لقائد الجمال ، مفادها أنه يجبر رجاله على بيع مواشيهم . إلا أن السلطات من جانبها رفضت ترشيح أحمد محمد بسبب سجله لدى الشرطة . ويظهر التماس سائقى العربات (العربجية) الرعب الوشيك الذى قد يشعر به العاملون إذا ما أصبح شيخ الطائفة رجلاً معادياً لمصالحهم الاقتصادية ، فى ظل هذه الظروف ذهبوا إلى تشبيه أنفسهم بالعبيد – وليس هذا من قبيل المجاز العقيم فى مجتمع مازال يمارس على نطاق محدود بيع وشراء البشر . وخلاصة القول أنه تحت ظروف معينة كان الأعضاء العاديون بالطائفة يتقدمون بطلب للتأثير على الدولة فى رسم حدود الطائفة بواسطة التهييج والمناشدة بأشد الوسائل احتمالا .

كما لاحظنا ، غالبًا ما كانت الطائفة تضم عددا من الطوائف الفرعية ، لكل منها وكيل لشيخ الطائفة ، يندرج تحت سلطة شيخ طائفة رئيسى [٤١] ، وعندما ينمو عدد أفراد الطائفة الفرعية ، أو تصبح أكثر تخصصًا ، كانت ترغب فى الانفصال وتكوين طائفة مستقلة لها شيخ مستقل ، وهذا التحرك كان يواجه عادة بمقاومة من الطائفة الأم ، نظرا لأنها كانت تؤثر سلبيًا على ثروتها وسلطتها . وشيخ طائفة العقادين ، المختصة بصناعة المنسوجات الحريرية ، وشرائط الزينة والجوارب ، الذى كان يفرض سلطته العامة على العمال المماثلين الذين يستعملون خامات أقل جودة بالإضافة للحباكين من مختلف الأنواع ، حاول أن يمنع انفصال الطائفة الفرعية للعقادين الذين يستخدمون خامات أخرى بدلا من الحرير فى صناعة الشرائط والأزرار والجوارب . وقام مع وكلائه ومعهم أعضاء آخرين من الطائفة عددهم تسعة وأربعون شخصًا

بإرسال التماس لمنع الاعتراف بالطائفة الجديدة [٤٢] . مع ذلك غالباً ما كان المسئولون لا يبدون تعاطفاً مع هذه الاعتراضات . ففى أثناء فترة تولى محمود سامى البارودى لمنصب مدير أمن القاهرة ، فى أواخر السبعينيات ، لم يعترض المسئولون على أى طائفة فرعية تريد الانفصال وتكوين طائفتها الخاصة ، من ذلك أن شيخ الطائفة الفرعية للمستوردين ، وكان فى الثمانين من عمره ، أبدى رغبته فى أن يستقيل . وفحص البارودى فى سجلات الطائفة إلا أنه لم يجد أى تسجيل لاسم هذه الطائفة أو لشيخها ، فقام باستدعاء شيخ طائفة تجار الحرير الذى أكد له أن هؤلاء المستوردين يشكلون طائفة فرعية تحت قيادته ، وأنهم دائماً مايتصرفون بشكل مستقل . وبمراجعة المجلس البلدى لمدينة القاهرة أوضح أن الرئيس القديم بوصفه وكيلا لشيخ الطائفة مسئول عن ضرائب الطائفة الفرعية . وقررت الشرطة الدعوة لإجراء انتخابات ، إلا أن أعضاء الطائفة أجابوا أنهم طائفة تتمتع بالاستقلال ويريدون تنصيب السيد عبدالقادر بدوى شيخا مستقلا لطائفتهم ؛ فهو رجل مستقيم ، ولا يتناول الخمر وليس له سجل فى الشرطة وأثبت كفاءته كما أنه قادر على سداد المطلوب منه كضمان مالى . وعلى أساس هذا الخيار نالت الطائفة استقلالها [٤٣] . حتى أن المسئولين فيما بعد اتخذوا من هذا القرار سابقة ، عندما عبرت طائفة فرعية عن رغبتها فى الانفصال عن تجار السلع الخزفية (الصينى) لأن عددهم قد بلغ خمسة وستين فرداً ، وسمحوا لهم بتشكيل طائفة مستقلة ، على الجانب الآخر ، قاومت السلطات الاعتراف بطوائف إذا كانت تتكون فقط من حفنة من الأعضاء ، أيضاً فى بعض الحالات فإن شيخ الطائفة الذى كان مهيمنا فى السابق بما معه من مؤيدين كان يقاوم بضراوة عمليات الانفصال ، شاعرا بأن ذلك قد يقلل من قوته وسلطاته [٤٤] .

غالباً ما كانت تندلع النزاعات حول نطاق السلطة عندما تخشى طائفة فرعية أن يلجأ شيخ الطائفة ، انطلاقاً من دوافع شخصية أو تنظيمية ، إلى تبنى سياسات معادية لمواقعهم وأنشطتهم الاقتصادية الخاصة . ويقدم أندريه ريمون الدليل على أن طوائف القرن ١٨ كانت تمارس أوضاعاً طبقية محدودة على أساس الثروة ، حتى أن شيوخ الطوائف على الإجمال خلفوا تقريباً نفس حجم الملكيات المماثل لباقى الأعضاء [٤٥] . لكن ربما كان لازدهار القطن وغيره من التغيرات الاقتصادية فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ أثره فى البدء فى تغيير كل ذلك ، فقد بدأ الأثرياء من المصريين المسلمين الاتجاه إلى تملك الأراضى أو العمل بالمكاتب الحكومية فى هذه الفترة ، حيث وجدنا

أن شيخ طائفة الحرس المؤجرين فى طنطا يعمل فى مكتب للأوقاف وفى نفس الوقت يزاول مسئوليات الطائفة ، كما يتضح أن شيخ طائفة الجمالين كان يتمتع بوضع اقتصادى أفضل من أعضاء طائفته مبسوطى اليد ، وهذا التمايز الطبقى داخل الطائفة ، رغم اختلافه البين عن الظاهرة الأوروبية فى التحول للبرجوازية لدى القيادات العليا للطائفة ، يظهر كأحد مصادر التوترات التى أثارت محاولات الانفصال ، وفى حالات كثيرة تسنى لطوائف فرعية أن تبتعد بحرية لتشكل طوائفها المستقلة الخاصة ، لكن فى حالة ما إذا كانت ستتعارض مع مصالح كبار المسئولين كانوا يضعون العراقيل فى طريقها ، فى مرات أخرى ينشب النزاع عندما كانت الحدود الدقيقة للسلطة ترسم بطريقة ضبابية ، وعلى أية حال فقد كانت مبادرات إعادة هيكلة قيادات الطوائف هذه تأتى إما من مسئولى الطائفة أو من الأعضاء أنفسهم ، أكثر مما تأتى بصورة أساسية من الحكومة .

إذا وضع المرء فى اعتباره هذه الإجراءات التى تتخذها الطوائف باعتبارها نموذجًا يمكن للأعضاء اختزانه فى أذهانهم عند التفكير فى المجتمع والدولة ، فإن التساؤل الإجمالى عن قدرة طائفة فرعية على أن تنسحب وتؤكد على استقلاليتها يتخذ أهمية خاصة ، والخوف الذى أحس به العربجية من وضعهم تحت سلطة شيخ طائفة الجمالين الجشع الذى أحال رجاله إلى الفقر المدقع من الضرائب الباهظة التى فرضها عليهم ، لابد أنه توازى مع رعبهم من الضرائب القاسية لأقصى حد التى أمر بتحصيلها الخديو إسماعيل . وقد استطاعت كثير من الطوائف الفرعية أن تنال استقلالها ببساطة من خلال تصميمها على الاعتراف بها . إلى أى مدى شاركت الطوائف فى ثورة عرابى فى جانب الثوريين الذى يمثلون وضعًا مستقلاً عن نظام الدولة الذى ألحق بهم ضرائب تفوق الاحتمال دامت عقدين من الزمان ؟ هل كانوا ، فى اتخاذهم جانب عرابى ضد الخديو توفيق ، يعبرون عن تفضيلهم لأن يندرجوا تحت سلطة "قائد" معين وليس قائدًا آخر ؟

النزعة العرقية

أبرزت ثورة عرابى بأقصى حيوية ممكنة تساؤلات حول الهويات العرقية وتأثيرها على وظائف الدولة ، فصغار الضباط والفيالق فى الجيش المصرى التى ساندت الثورة

غالبًا ما كانت تشكو من سد السبل أمامهم وسلب حقوقهم على أيدى العثمانيين والشراكسة الذين احتكروا المناصب العليا بالجيش ، وحالما اتخذت القوى الأوروبية صراحة جانب ترسيخ الهيمنة العثمانية الشركسية ، ساءت علاقات المصريين بالأوروبيين ، ووصلت إلى درجة دنيا أثناء اضطرابات الاسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨٢، حين وقع صدام عنيف بين العمال المصريين والحرفيين من جانب مع آلاف الأوروبيين العاملين بالثغر ، ويبدو أن عرابى قام ببث روح الوطنية المصرية لأنه – سياسيًا – كان شخصية تتسم بالنزعة الوطنية ، رغم ممانعة المصريين للتخلى عن خلافة السلطان العثمانى ، على أن الظهور المفاجىء للسياسات العرقية على مسرح الأحداث خلال ثورة عرابى ، صورة خادعة ، نابعة من جهلنا بالتاريخ الاجتماعى لهذه الفترة . وسوف أوضح فى الفصل السابع فيما بعد أن الصراعات بين الطبقة العاملة المصرية والأوروبيين عموما حدثت فى الستينيات والسبعينيات ، مع هجرة عشرات الألوف من اليونانيين والايطاليين ، وإن الانغلاق الاجتماعى يقوم على أسس عرقية ودينية فى أى مجتمع مركب ، كما أنه غالبا مايستطيع أن يحقق درجة من الأهمية تفوق الاختلافات الاقتصادية بين الطبقات . هل بمقدورنا أن نرى مزيدا من الدلائل على الأهمية المسبقة للتقسيمات العرقية فى سياسات الطوائف ؟

تنطوى مسألة العرقية والطوائف على قضايا مثيرة للجدل . يؤكد باير بصورة أساسية على أن التصنيفات الدينية المتباينة ولّدت دون استثناء طوائف مختلفة متعددة حتى داخل نفس المهنة . واستخلص من ذلك أن السبب الأساسى لهذه التقسيمات "كان لاعتبارات إدارية ومالية للحكومة" . أما أندريه ريمون ، من الجانب الآخر ، فقد وجد أن طوائف القرن ١٨ فى أغلبها الأعم كانت تضم أعضاء لهم ديانات مختلفة ، وأنه حتى الطوائف اليهودية والمسيحية كان لها شيخ طائفة مسلم يتولى قيادتها . وفى فترة لاحقة توصل باير إلى نتائج ريمون لكن بحذر ، مشيراً إلى نقص البيانات الإحصائية ، قائلا إنه سواء أراد الباحث أن ينظر إلى الطوائف باعتبارها غالبًا مقصورة على ذوى الدين الواحد مع خليط محدود ، أو أنها خليط فى أغلبها مع تمايز دينى محدود ، فإن ذلك ببساطة يحتاج إلى تأكيد . كما أنه واصل اعتقاده فى أن الطوائف المقتصرة على المسيحيين والمسلمين شاع نموها بدرجة كبيرة فى القرن ١٩، نظرا لتحسن الوضع الاقتصادى للمسيحيين [٤٧] . وعرائض الطوائف المقدمة إلى وزارة الداخلية، بطبيعة الحال ، لا تستطيع بذاتها وفى ذاتها أن تسوى مسألة إلى أى

مدى كان اختلاط الأديان والأجناس بالطوائف ، إلا أنها يمكن أن تساعد فى معرفة ما إذا كانت التقسيمات العرقية داخل مهنة معينة ترجع حقيقة إلى أولويات إدارية حكومية ، ويمكنها أن توضح الأهمية التى كان يوليها أعضاء الطوائف للتقسيمات العرقية .

فى عام ١٨٧١ أدت الاختلافات العرقية بتسعة وسبعين نوبيًا وسودانيًا من العربجية للاحتجاج على استمرار تضمينهم فى الطائفة العامة حيث كتبوا :

نريد أن نقول أننا لا نحصل على أى راحة من شيخ طائفة العربجية الحالى . وبناء عليه ، فإننا مع عدم تجاوز حدود الأدب فى التخاطب مع جنابكم ، نأمل فى إصدار أمر للدوائر المعنية من أجل أن ننفصل ويصبح لنا شيخ طائفة خاص بنا . نظرا لأنه لا راحة لأشخاص من جنسنا ولاوئام بيننا وبين شيخ الطائفة السابق ذكره . علاوة على ذلك ، كدليل مسبق على عدم الانسجام هذا ماحدث بالاسكندرية ، حيث حصل أبناء العرب على شيخ طائفة خاصا بهم ، على حين أعطى النوبيون شيخ طائفة مستقل ، كوسيلة لتجنب المصاعب المنهكة ، ومن أحب الأمور لفخامتكم هو إراحة الرجال ومنع الاستبداد ، وهى من بين شئون العدل (٤٨) .

ينبغى ملاحظة أن العمال بأنفسهم اقترحوا تنظيم طائفة منفصلة للأشخاص الذين يمارسون نفس المهنة ، الذين كانوا فى السابق فى نفس الطائفة ، على أساس التحيز العرقى لشيخ طائفتهم ، وجاء رد فعل العربجية النوبيين للمعاملة السيئة فى صورة انغلاق اجتماعى طوعى بينما يسعون إلى تحويل أنفسهم من جزء من الخاضعين من العمال المصريين فى المراتب الدنيا إلى منافسين لهم فى طائفة منفصلة . والحكومة ، بصرف النظر عن مباشرة ترتيبات كهذه لأسباب إدارية ، اضطرت خاضعة للضغوط إلى الاعتراف بها استشهادا بالمظالم والوقائع السابقة .

ثمة صراع مشابه حدث بالاسكندرية أغرى الحراس الخصوصيين ضد جماعة من منطقة أخرى . فقد حصل أحد الشيوخ وهو عبدالعزيز شيخ طائفة جميع الصعايدة بالاسكندرية على السلطة على جميع الحراس أيضًا ، واحتج الحراس بأنه يسئ معاملتهم ومن ثم ينهبهم وأن تنصيبه عليهم "لم يثمر شيئا لطائفة الحراس" . أكثر من هذا ، أنهم لا يريدونه أبدا على رأسهم نظراً لأنه خدم كشيخ طائفة الصعايدة ، وهى جماعة تضم داخلها خدم البيوت والبوابين المرتشين ، وجرسونات المطاعم (٤٩) .

والحراس ، فى غالبيتهم من النوبيين المؤكدين ، يفتخرون بأنهم يوفرون الأمن للمدينة ويشعرون بانحطاط قدرهم بسبب تجميعهم مع الطوائف الدونية تحت إمرة رجل كانوا يشعرون أنه شخص غير مسئول .

ولقد صنَّف المؤلفون الذين كتبوا عن الطوائف المصرية من العصر العثمانى فصاعدا بشكل عام الطوائف على حسب الحالة الاجتماعية ، اعتماداً على الدخل ومدى مشقة العمل (٥٠) ، لكننا هنا أمام دلائل واضحة على أن الحالة الاجتماعية والعرقية أحيانًا ما تتداخلان ، فقد اعترض الحراس النوبيون على تصنيفهم مع أشخاص من أسيوط وجرجا حيث نظروا إلى مهنهم باعتبارها إما تليق بالعبيد أو لا تتسم بالأمانة . زد على هذا ، فقد كانوا يخشون من شيخ طائفة معنىٍّ أساسًا بهذه الجماعات ألا يكون عادلا معهم وقد يتجاهل رعاية مصالحهم .

كذلك فإن الدين قد يشكل أساسا لتخصص الطائفة ، ويمكن أن يثير صراعا بين الطوائف ، نظراً لأن المسيحيين الأقباط فى مصر يتزوجون فيما بينهم ، فهناك أسس النظر إليهم باعتبارهم جماعة عرقية إضافة إلى كونهم جالية دينية ، والالتماس الوحيد الصادر عن الشئون القبطية فى هذه الفترة يروم إصلاح وضع نشأ لاعتبارات دينية نوعية ، فقد تقدمت طائفة التجار الأقباط بالمنيا بشكوى من تحديد يوم السوق العام للمدينة فى يوم الاحد ، ونظراً لواجباتهم الأخرى وشعائرهم الدينية فى ذلك اليوم ، فإنهم لا يستطيعون بيع بضائعهم . لذلك أراد التجار الأقباط تغيير هذا اليوم . واستطاع محافظ الاقليم أن يحل هذا النزاع ببساطة بالاستجابة للطلب ، وأمر بتغييره إلى يوم الاثنين (٥١) .

جدول (٦-٣)

نوع الإسكافى	العدد	قيمة الضريبة عام ١٨٧٩
أجنبى	١٣٧	١٣,٥٠٠ قرشا
بلدى	٨١	٦,٥٥٥ قرشا
الإجمالى	٢١٨	٢٠,٠٥٥ قرشا

المصدر : وزارة الداخلية ، الطبعة العربية ، محفظة ٣٤ .

وقد لعب الدين دوراً واضحاً فى انفصال بعض الطوائف ، مع أن الوثائق لم تشر صراحة إلى هذا الموضوع ، على سبيل المثال ، حتى عام ١٨٧٩، فإن الـ ٢١٨ إسكافياً بحى الأزبكية الأنيق كانوا يعملون من خلال تنظيم طائفى وحيد (انظر الجدول ٦ – ٣) . ومع ذلك كانوا يتألفون من جماعتين متمايزتين : الإسكافيون الأجانب القادمون حديثا (الفرنجة) ، وأبناء البلد الأكثر عراقة (البلدى) . وحى الأزبكية مجاورة عريقة أعاد إسماعيل بناءها كان يتوافر بها قدر عادل من العمل لمن يصنعون أحذية ونعال على الطرز الأوروبية ، ويبدو أن الإسكافيين الأوروبيين كانوا مسيحيين أساسًا ، ومن المحتمل أن كان بينهم مهاجرون شوام وأرمن ، بينما الإسكافيون المحليون يبدو أنهم فى أغلبهم من المسلمين ، استهل الإسكافيون الأجانب الاحتجاج بأن شيخ الطائفة عبدالرحيم (وهو اسم مسلم) كان يسئ معاملتهم ويريدون إقالته من منصبه . فيما بعد قرر الإسكافيون الأجانب الانسحاب وتكوين طائفة خاصة بهم . ونظراً لأنهم كانوا يشكلون ٦٣٪ من إجمالى عدد أعضاء الطائفة البالغ ٢١٨ إسكافيا ويدفعون ٦٧٪ من قيمة الضرائب المقررة ، لذلك لم يكن أمام الحكومة أى سبب جوهرى يعوق تكوينهم لطائفة منفصلة .وأجروا انتخابات رسمية ، اختاروا خلالها سليمان جرجس شيخاً لطائفتهم . ودفع الأخير رسوم الضمان وأخذ العهد الذى شهده المعلم حنا صباغ . وبعد ذلك أقسم اليمين أمام جرجس إلياس كافاسى وكيل شيخ طائفة الجواهرجية الأرمن . وتبين الأسماء المسيحية والعلاقة غير الرسمية بطائفة الأرمن أن الدين كان من بين أسباب انسحابهم من طائفة يرأسها مسلم محلى .

بطبيعة الحال ، قد تدخل دواع اقتصادية ضمن مسببات النزاعات ، ويبدو أن المهاجرين كانوا من العثمانيين وبالتالى يخضعون للضرائب المصرية ؛ إلا أنهم كونوا بوضوح ثروات غير متكافئة من دخل الطائفة ، حتى مع اعتبار أعدادهم الهائلة . ومن المحتمل أنه كان يتاح لهم الانضمام إلى طائفة قائمة بمجرد وصولهم إلى الحى ، وترتب على ذلك دخولهم فى صدامات مع شيخ الطائفة المنتخب قبل تدفق الأجانب . وأصبحوا أغلبية ثرية خاضعين من الناحية القانونية لأقلية أدنى ثروة منهم ، ببساطة بسبب مايطلق عليه جان بول سارتر "التباين المتسلسل" ، وجاء وصولهم فى وقت متأخر جداً مما أعاقهم عن تغيير الوضع ، وتداخلت العرقية الدينية مع الاختلافات فى لوازم العمل والثروة لتفضى إلى انشقاق ، من الجانب الآخر ، لعل هؤلاء العثمانيين المسيحيين استطاعوا بنجاح أن يندمجوا فى التنظيم الطائفى للمسلمين المصريين

عندما تسمح السلطات بانتخابات جديدة لتعكس أشكال التغيير المتسارع لجمهور الناخبين .

يبرر المجتمع الوضع العرقى ، بلغة علماء الاجتماع ، أكثر ممايحكم على عضو جماعة عرقية بالمنجزات الفردية لذلك الشخص ، غير أن أعضاء الطائفة أنفسهم كانوا يتخلصون من تأثير العرقية على تنظيمهم المهنى ، فما إن أحس النوبيون بالاضطهاد على يد مشايخ طوائف العمالة المصرية الدنيا وزملائهم ، أو عندما أحسوا بالحط من قدرهم بالاندماج مع خدم المنازل من أبناء الصعيد ، سعوا للانفصال وتشكيل طوائفهم الخاصة على أسس عرقية ، ولم يفرض لا المجتمع أو الحكومة هذه الطوائف المتمايزة عرقياً كوضع مسبق ، حيث كانت هناك كثير من الطوائف المختلطة والشائعة ، وبتحديد الأسباب الداعية لهذه التقسيمات ضمن الاعتبارات البيروقراطية ، يبخس باير من قيمة القوى الديناميكية الاجتماعية والنامية لتكوين الهوية بين العمال ومبادراتهم الخاصة فى تشكيل بيئة عمل يجدون أنها تبعث على الراحة . وتبالغ الوثائق الإدارية المنشورة ، على نحو دقيق حول هذه النقاط ، فى دور الحكومة وتقدم وزناً غير كاف للدور الخاص لأعضاء الطائفة ، وهو الشئ الذى يمكن أن تساعد الالتماسات على إعادته إلى وضعه الصحيح . وقام أعضاء الطوائف أنفسهم بالتالى بتشكيل طوائف متماثلة عرقياً كرد فعل لنطاق سلطتهم الخاص أو استناداً إلى ملاحظات التمييز بواسطة الآخرين ، كما فى مثال الإسكافيين بالأزبكية ، وقد أمكن لهذا الانغلاق الاجتماعى أن يحدث انطلاقا من مشاعر التباهى فى مواجهة التصنيفات العرقية ،أو المهنية الأخرى ، أو من الصراعات الثقافية العملية مثلما حدث مع الإقرار للأقباط بيوم الأحد بدلا من الجمعة كيوم للعبادة .

إن فكرة اعتماد الجماعات العرقية على لون البشرة ، أو اللغة أو الدين عندما يجدون ضرورة لها فى الخروج من الطوائف المختلفة وتأسيس تنظيم منفصل ، لا يمكن أن تخلو من العواقب السياسية ، فعندما شكا عرابى من غطرسة واستعلاء العثمانيين المتمصريين ، مطالباً بزيادة فرصة التعبير للمصريين ، كان يوظف رمزاً ثقافياً للنزاع العرقى كان معلوما ضمنيا فى الخطاب العام للمصريين . واعتمدت المشاعر المعادية للأوروبيين وأنشطة جمهرة المصريين كذلك على إمكانية تجميع العمال الايطاليين واليونانيين والمالطيين مع التجار والقناصل الفرنسيين والبريطانيين ، دون تمييز ، بوصفهم أوروبيين مسيحيين ، وتشكيل تحالف من المسلمين أبناء البلاد ، مع إعادة

تحديد التقسيم العرقى الأساسى فى هذه المرحلة السياسية ، والنوبيون الذين انفصلوا عن طائفة يهيمن عليها المصريون أبناء الجنوب ، أو من طائفة يشكل أغلبيتها أبناء الصعيد لم يسلكوا مسلكًا شاذًا أو غير معتاد ، ولا كان التجار المسيحيون الذين ناضلوا للتخلص من عدم الأهلية الناجمة عن كونهم أقلية دينية ، أو الإسكافيون المسيحيون المهاجرون فى محاولتهم لشق طريق للتعبير عن أنفسهم سياسيا فى تنظيم طائفى برز فعليا قبل أن يصلوا ، هذه المفاهيم عن العلاقات العرقية داخل وبين الطوائف ساعدت أكثر مما كان مرجحًا على تشكيل التوجهات والنشاطات الشعبية أثناء ثورة عرابى .

فى ١٨٦٦ افتتح الخديو إسماعيل أول مجلس للنواب ، وهو تجمع لعمد القرى وغيرهم من الأعيان (ويضم بعض مسئولى الطوائف) من جميع أنحاء وادى النيل ، لتقديم المشورة له حول سياسة الحكومة ، وهذا التحرك ، الذى لاقى ترحيبا فى أوروبا باعتباره خطوة تجاه الدستورية البرلمانية ، ربما كان مقصوداً به أن يعطى على نحو أقل مما حدث فعلياً ، فقد نما الوعى الجنينى للنواب بمرور الزمن ، وفى ١٨٧٩ و١٨٨١ أعلنوا التحدى على نحو فعال للسلطة المطلقة للوالى ، ومن سخرية القدر ، أن حكومة إسماعيل أرست مبدأ الانتخاب الرسمى بالطوائف فى منتصف الستينيات . ويتعجب المرء ما إذا كان الوالى يقصد أن تشع كل هذه الأفكار الجديدة فى حكومته المركزية إلى الخارج لتنعكس على التوالى على المؤسسات الرأسية مخروطية الشكل التى كانت تشكل المجتمع المصرى ، مثل القبائل ، والقرى ، وأحياء المدن ، والطوائف ، والشاهد ، أن مئات من عمال المياومة ، وعشرات الشيوخ بدأوا فى التجمع من انتخابات الطوائف فى مراكز الشرطة المحلية ، وقام موظفو الحكومة بشكل روتينى بتسجيل الأصوات وتحليلها ، مروِّعين بنقيضها لعملية أجل إجراء اختيار أفراد السلالة الحاكمة تقريبًا والمعروفة من القرن ١٨ ، ورغم أنها استمرت تنطوى على قدر من التدخل الحكومى والفساد والنزعة الأبوية من جانب شيوخ الطوائف ، فمنذ منتصف الستينيات ربما أصبحت الطوائف تتمتع ببعض المؤسسات الأكثر ديموقراطية فى المجتمع المصرى ، لتنافس المحافل الماسونية فى هذا المجال ، حقيقة فإن قالبًا تنظيميًا للأيديولوجيا الشعبية مثل الطوائف ، يحمل رسالة ديموقراطية بشكل أو بآخر ، كان ينطوى على مضامين أوسع لعشرات الآلاف من المصريين العاديين عن الماسونية ، التى كانت تؤثر فى نخبة محدودة .

فى اعتقادى أن قناعة شيوخ الطوائف وعمال المياومة أن لهم حق اختيار قيادات طوائفهم من خلال الاقتراع السرى ربما جعلتهم يميلون إلى مساندة دعوات الدستورية البرلمانية التى رفعها الأعيان والضباط والمثقفون المصريون فى ٨١ – ١٨٨٢ . ومن دواعى السخرية ، أن حكومة إسماعيل هى التى أمرت بإجراء الانتخابات التى تقترح أساسًا جديدًا لرجال الطوائف فى سلطة شرعية ، نابعة من الإرادة الشعبية . وعلينا أن نتذكر أن التماسًا وحيدًا أنكر صراحة على شيخ طائفة الحق فى اختيار من يخلفه . وعندما سعى الوالى إلى تعطيل مجلس النواب وأن يمارس الحكم بطريقة أوتوقراطية ، فقد راح يناقض الأشكال الجديدة التى غرس بذورها بنفسه بين جمهور أهل المدن . والتناقض بالنسبة للأشخاص العاديين بين كونهم قادرين على أن يشقوا طريقهم بصعوبة إلى مركز الشرطة المحلى ليدلوا بأصواتهم لمسئولى طائفتهم ، علاوة على عدم حصولهم على أى فرصة للتصويت لممثلى الحكومة ، لابد أنه كان قاسيًا وباعثًا على القلاقل ، ونظرًا لأن الولاة ظلوا يزيدون الضرائب على الجماهير العادية من أجل الوفاء بخدمة الدين ، فقد نجم عن ذلك الضعف البالغ لشعبيتهم . وغدا إسماعيل وكذلك توفيق مثل شيخ طائفة الجمالين الشرير التى دفع رجاله ليبيعوا دوابهم من أجل مصلحته وأجبرهم على العمل على العربات الكارو . وفى ظنى أن الوثائق التى نوقشت أعلاه تحتوى على إشارة قوية على أن رجال الطوائف كانوا يعرفون تمامًا ماذا يفعلون مع قائد ثقيل الوطأة زاد عليهم الضرائب ، لقد كانوا يثيرون القلاقل من أجل إزاحته .

أيضًا فإن إضافة عضوين أوروبيين لمجلس وزراء إسماعيل فى نهاية عقد السبعينيات أبرز قضايا نطاق السلطة . كانت الطوائف المصرية تمارس نوعًا من المؤسسة التجارية المغلقة ، والوطنيون من الطبقة المتوسطة ، فى واقع الأمر ، كانوا يريدون مؤسسة تجارية وطنية مغلقة ؛ يمكنها أن تستبعد رأس المال الأوروبى أو تسيطر عليه ، وعلى النفوذ السياسى ، وحتى قوة العمل . وحالما أصبح أعضاء الطائفة معتادين على الصراع على نطاق سلطة الطائفة ، استطاعوا أن يتوصلوا إلى فهم الصراع المثار بواسطة المزاعم الأوروبية حول الموارد المحلية . وهذا النوع من القضايا أيضًا يقع ضمن إطار المسألة العرقية ، ففى بعض الأحيان تشكلت طوائف من أعضائها على أساس دينى أو عرقى ، حتى لو كان هذا يعنى ازدواجية الجهود ووجود تقسيم غير كفء لقوى العمل . وكان لبعض الطوائف عضوية مختلطة ، إلا أن الانقسامات الدينية والعرقية غالبًا ماكانت توفر سببًا معقولاً لشق صفوف الطائفة .

وكما لوحظ فيما سبق ، فإن خطاب الانغلاق الاجتماعى على أسس دينية وعرقية لوَّن سياسات حركة عرابى ، كان القسم الأهلى يريد دولة للمصريين يستبعد منها ، أو تضعف موقف ، الأتراك والشراكسة والأوروبيين المسيطرين على البلاد ، كانوا يريدون دولة تفضِّل المسلمين أبناء البلاد من الشافعيين والمالكين والأقباط على المسلمين الحنفيين ، والبروتستانت والكاثوليك واليونانيين الأجانب ، وحسب كلمات أحد الالتماسات من الناس العاديين ، المذكور فيما سبق ، لم تكن هناك أى راحة للناس من الجنس البلدى فى ظل النخب التى كانت فى ذلك الحين تعتلى السلطة .

ذكرت تواً تأثير الممارسات الإدارية للطائفة على المفاهيم الشعبية المتعلقة بأن حكومة وطنية خالصة يمكنها أن تحصل على وضعها فقط من خلال سلوك مساعد على الكشف ، إن قدراً من مساندة الطوائف لحركة عرابى قد يكون نابعًا من رغبتهم فى رؤية الأوروبيين – منافسيهم الرئيسيين – يعانون من الضعف أو مطرودين خارج البلاد . ومازال يبدو لى أنه يتعين زيادة عمق فهمنا للشكل الذى اتخذته النزعة الوطنية من خلال مطالعة النثر السياسى اليومى لرجال الطوائف ، وهكذا فقط يمكننا أن نفسر على نحو أفضل ظهور الديموقراطيين الراديكاليين بين الخياطين والحمالين فى نهايات مصر العثمانية ، والنزعة الوطنية ، مع هذا ، ليست بحاجة إلى اتخاذ شكل دستورى . ومع الوضع فى الاعتبار الأشكال التى وفرتها السياسات الوطنية من خلال تطوير وإنشاء المؤسسات بالمجتمع ، فيما يبدو بالنسبة لى ، سوف يوفر أداة مفاهيمية أكثر رسوخا . وتبقى مسألة النزاع العرقى والاقتصادى بين المصريين والأوروبيين مسألة ذات أهمية ، بطبيعة الحال ، ويتوجب علينا الآن أن ننتقل إلى تجلياتها فى العمل الجماهيرى أثناء فترة حكم الولاة .

الفصل السابع

عن الجماهير والامبراطوريات :

الصراع الأوروبى - المصرى

بعد مناقشة دور الطوائف خلال سبعينيات القرن ١٩، سنتحول الآن إلى بعض الأدوات غير الرسمية للعمل الجماهيرى فى مناطق المدن ، كان ١٢٪ من المصريين الذى سكنوا فى المراكز والمدن الكبيرة ينظمون مجتمعهم بوسائل عديدة . بشكل غير رسمى ، كانوا يتجمعون فى أشكال جماهيرية فى مناسبات معينة . وبصورة أساسية ، كانوا يصنفون أنفسهم وفقا لأحد أحياء المدينة وحسب المهن . وكما رأينا ، فقد سيطرت الطوائف على الحياة بالمدن ، بتنظيمات الصناع المهرة ، وعمال الخدمات ، والمشتغلين فى وسائل النقل . وقد ناقشنا أساليب تفاعل حياة الطوائف مع البيروقراطية الحكومية والسياسات الوطنية . وأريد أن أتابع اكتشافنا لأدوار العمال والتجار فى السياسة بالتركيز على شكل أقل تنظيميا فى المجتمع ، وهو الجماهير .

تتشكل التجمعات الجماهيرية للمدن خلال عدة مناسبات ، أثناء الاحتفالات الدينية وفى حفلات التتويج وغيرها من الأحداث الشعائرية والرسمية ، مثل حالات الحداد والمناسبات العامة ، وأثناء الإضرابات والمظاهرات ، وأحيانًا لممارسة العنف أثناء ثورة معينة [(١)] ، ورغم العمل الموحى لكل من أندريه ريمون وجابريل باير عن القرن ١٨ وأوائل القرن ١٩، فقد تجاهل المؤرخان فى الواقع تاريخ الجماهير المصرية خلال النصف الثانى من القرن ١٩[(٢)] ، مع أن سلوك الجماهير ينطوى على مضامين لمدى كامل من الظواهر السياسية ، تشمل العلاقات الأوروبية – المصرية ، ورغم أن

الدارسين بحثوا كثيراً الإطار السياسى والثقافى للمقاومة المصرية ضد التجاوزات والانتهاكات الأوروبية فى ربع القرن السابق على الاحتلال البريطانى ، فإنه لم يكتب سوى القليل حول الإطار الاجتماعى لسكان المدن عن الصراع بين المصريين والأوروبيين ، فقد جذبت ثورة الاسكندرية فى يونيو ١٨٨٢ كثيرا من الاهتمام ، إلا أنها لم تكن أولى المواجهات العنيفة بين جماهير المصريين والأوروبيين فى مدن مصر سريعة النمو . ولا يمكن تقديم فهم كامل للصدامات الأوروبية - المصرية فى المدن خلال ثورة ١٨٨٢ دون الاستناد إلى كل من التغيرات الاقتصادية والديموجرافية فى الفترة السابقة ، وإلى تاريخ العمل والصراع الجماهيرى .

نحن نعلم أن الحزب الوطنى ، التابع لحد كبير من النخبة والفئات المتوسطة ، كان يسعى لعقد الصلات مع المصريين الذين كانوا على نحو عام يشكلون جمهور المدن . ومع هذا فلن نفترض أن غالبية الناس التى عملت خلال هذه الفترة كانت ببساطة موجهة من النخبة ، وعلى هذا تظل مشكلة كيفية فهم الدوافع الخاصة بالجماهير دون حل ، ويرى ألبرت حورانى ، فى كتاباته عن البلاد العثمانية ، أن عدداً من الثورات المناهضة للأوروبيين أو المناهضة للمسيحيين ، فى جدة (١٨٥٨) ودمشق (١٨٦٠) ، أظهرت معارضة الأعيان المحليين لكل من المركزية العثمانية والاختراق السياسى والاقتصادى المتزايد للقناصل الأوروبيين وأعوانهم [٣] ، وهذا التفسير ، وهو خطوة متقدمة فى الفهم فى الوقت الذى عرضه حورانى ، يتضمن عناصر قوة حقيقية ، إلا أن قوته تفسد لحد ما نتيجة للتركيز الأحادى على نخبة معينة ، وحورانى ، محتكما إلى كل من فكرة الفيبريين عن طبقة النبلاء والمفهوم الشرق أوسطى عن الأعيان ومشاهير القادة ، يقصر الأعيان على ثلاث فئات : رجال الدين المسلمون أو العلماء ، وقيادات المواقع العسكرية المحلية ، والأعيان ملاك الأراضى المدنيين . والحجة فيما يبدو يفترض أن هذه الثورات كانت من صنع سواد الناس الموجهين من الأعيان ، والتساؤل الذى ينبغى أن نطرحه هو ما إذا كانت ثورات المدنيين ضد الأوروبيين التى أشار إليها حورانى ، وكذلك تلك التى وقعت بمصر أثناء هذه الفترة موجهة حقيقة بواسطة أفراد نابعين من هذه الفئات الثلاث . أم هل كانت جماهير المدن تعمل بأسلوب أكثر تعقيداً واستقلالية عما يمكن أن يطرحه هذا التفسير ؟

سؤال آخر يتوجب طرحه عن أساليب تغير الأطر والأهداف والتاكتيكات الخاصة بالعمل الجماهيرى فى ارتباطها بالزمن ، نحن نعلم أنه فى مصر العثمانية ثارت الجماهير احتجاجاً على ارتفاع أسعار الطعام ، وجرت أحداث عنف متفرقة بين عامة المصريين والقوات العسكرية العثمانية التى كانت تتخذ مواقعها فى كبرى المدن ، هذه

الأشكال من العمل الجماهيرى كانت تنحو تجاه تحقيق الأهداف المحافظة فى استعادة الحقوق القديمة أو مجرد ضمان وضع اقتصادى يتوافق مع الاقتصاد العرفى للجماهير [٤] ، وفى الفترة ١٨٠١ – ١٨٠٥ فى أعقاب هزيمة الفرنسيين على يد جيش عثمانى مدعومًا بالأسطول البريطانى ، لعبت الجماهير دورًا سياسيًا بارزًا هامًا فى العمل الجماهيرى ، المؤيد لعمر مكرم أحد الأعيان ، الذى قاد تحريك سلسلة من الأحداث أدت إلى تنصيب ضابط ألبانى شاب يدعى محمد على ، واليًا عثمانيًا بدلاً من الوالى الأصلى الذى عينه السلطان . هذه الأحداث حددت بواكير التدخل الجماهيرى فى السياسة الحديثة ، لكافة التقاليد المدنية العثمانية والمملوكية التى تكمن وراء هذه الأعمال الشعبية ، وبدأ نوع جديد من الجيش العثمانى يظهر للوجود ، بمضامين تنطوى على طبيعة علاقته بالسلطة السياسية . ونجح قسم من الجيش العثمانى فى مصر فى الحصول على حلفاء له بين الجماهير بصورة جلية غير مسبوقة ، وأدى ازدياد تكامل مصر التالى فى السوق العالمى إلى زيادة بالغة للتأثير الأوروبى على البلاد . وقرب نهاية فترتنا ، بداية من بعد نصف القرن بقليل حتى أوائل الثمانينيات ، فإن القضايا التى أثارت نشاط الجماهير المصرية نجمت لحد كبير عن النفوذ الأوروبى المتزايد فى المجالين الاقتصادى والديبلوماسى .

التأثير الأوروبى على مصر ١٨٥٨ – ١٨٧٦

تنبأ تقرير بورنج فى ١٨٣٩ أن مصر بوصفها الطريق الأسهل إلى الهند فإن هذا أيضًا سيؤدى إلى زيادة صلاتها بالبريطانيين ، وخلص التقرير إلى أنه رغم احتمالات قيام قدر من المعارضة الأولية ، فإنها ستزول عندما يتأكد المصريون من أن البريطانيين ينشرون ثروتهم وحضارتهم [٥] ، ولقد ثبتت صحة الجزء الأول من النبوءة حول زيادة النفوذ البريطانى ، خاصة منذ أواخر خمسينيات القرن ١٩ . إذ ساعد استكمال خط السكة الحديد بين القاهرة والاسكندرية فى ١٨٥٨ على فتح مصر أمام الاختراق الأوروبى على نحو درامى .، واختصرت القطارات مسافة الرحلة من ميناء مدينة الاسكندرية الكوزموبوليتانية إلى القاهرة ، العاصمة التى كانت معزولة تقريبا فى الداخل ، من أربعة أيام إلى ثمانى ساعات ، وأتاحت الأموال التى تلقتها الخزانة العامة من ارتفاع الضرائب على الدخول الناشئة عن ازدهار القطن للحكومة المصرية استخدام عمال ميكانيكيين ومهندسين ومدرسين أوروبيين ، وحتى ضباط كونفيدراليين

سابقين ، وبطبيعة الحال فقد خلق افتتاح قناة السويس فى ١٨٦٩ مجتمعات كبيرة المغتربين فى السويس وبورسعيد .

لقد هاجر الأوروبيون إلى بيئة مدينة ديناميكية . وارتفع معدل النمو السكانى كما رأيناريما من ٥ لكل ألف سنويا إلى ١٢ لكل ألف فى هذه الفترة ، ونمت المدن بصورة أساسية لأقصى معدلاتها ، حتى رغم احتفاظ النمو السكانى فى الريف بنفس المعدل . هذا النمو بذاته وفى ذاته ، بطبيعة الحال ، لا يستلزم أن يفضى إلى العنف الجماهيرى أو العمل الجماعى . وعدَّد تشارلز تيلي بين مسلماته الثمانية المهلكة فكرة أن التغير الاجتماعى السريع شبيها بما هو متضمَّن فى التمدن يسبِّب التوتر والاضطراب ، قائلا فى أن المقدمة المنطقية فكرة خاطئة توارثها علم الاجتماع عن خبراء الشئون العامة بالطبقة الوسطى فى القرن ١٩ . ويؤكد ماذكره جوان نيلسون على أن معظم الهجرات الريفية فى العالم الثالث إلى المدن توظِّف الشبكات العائلية والعرقية والتضامن الريفى لينحتوا مكانًا مستقراً لهم بالمدينة ، حتى أن بعضهم يقوم بنقل قطاعات من قراهم إلى مقاطعات معزولة نائية عن المدينة ، على أية حال ، سرعان ماتتخذ حياتهم شكلا معينا من خلال الاهتمامات المدنية النوعية . وعلى الإجمال ؛ فإنهم يظهرون إمكانيات هائلة على التكيف ويبدو اضطراب قليل نسبيا ناجما عن الهجرة . ويجد أيهود توليدانو شبكات مهاجرة مشابهة تعمل بالقاهرة فى منتصف القرن (٦) .، وإشارة إلى النمو المدينى فى العقود موضع الدراسة ، لا أرغب فى القول إن النمو فى ذاته ولذاته أنتج توترات أدت إلى عمل جماهيرى ، ففى مصر القرن ١٩ أيضا ، تبين الدلائل أن أغلب الهجرات الريفية إلى المدن تم امتصاصها بيسر وأنها وظفت شبكات القرابة والطائفة والأحياء لإجراء عمليةالتحول .

أكثر من هذا ، وعلى وجه الدقة كانت درجة التنظيم العالية نسبياً التى تجلت لدى سكان المدن المصرية ، سواء كانوا مهاجرين جددا أم لا ، هى التى منحتهم القدرة على التعبئة للعمل الجماهيرى سعيا لتحقيق أهدافهم الاجتماعية والاقتصادية ، كما أن نفس الشبكات المحكمة ، التى تشمل أولئك المعتمدين على القومية ، ميَّزت المهاجرين من اليونان وإيطاليا والنمسا وفرنسا وبريطانيا إلى المراكز المدنية لمصر ، وأتاح ميراث جهاز الدولة الضعيف الذى خلَّفه الوالى سعيد فى الخمسينيات للعمل الجماهيرى أن يتقدم إلى مدى أبعد مما كان يمكن أن يحدث مع بيروقراطية أقوى وقوة شرطة مناسبة ، غير أن التغير السريع فى ذاته لم يكن دعوة إلى الفوضى والاضطراب ، فقد أظهر

العمل الجماعى والعنف الجماعى من جانب العمال والجماهير أنه منافس للموارد وللوضع النسبى فى المناطق المدنية والديناميكية الجديدة فى عقود القطن .

وقد نما عدد الأوروبيين فى مصر من قرابة ١٠ آلاف نسمة فى ١٨٤٨، إلى نحو ١٠٠ ألف نسمة فى بداية الثمانينيات ، ورغم أن الأغلبية كانت ماتزال تقيم بالإسكندرية فقد تحركت أعداد كبيرة منهم إلى القاهرة ، وحتى إلى الأقاليم ، ككبار ملاك أراضى ومقرضى نقود ، وقد حظر الوالى عباس على الأوروبيين امتلاك الأراضى ، إلا أن سعيد وإسماعيل سمحا فى الواقع تدريجيا لهم بحيازة الأراضى والعقارات بالمدن ، رغم أنهما غالبا مااضطرا للجوء إلى اختلاق تبريرات شرعية [٧] . ونظراً لأن العمال مالوا إلى اعتبار قوة العمل الأجنبية منافسين غير شرعيين ، فإن العدد الأكبر من المهاجرين الأوروبيين ، الذين كانوا يتقاضون أجوراً عالية ويدفعون ضرائب تقل كثيرا عما يدفعها العمال المحليون ، بطبيعة الحال ، ولَّدوا قدرا لا بأس به من الاستياء والسخط . ولما لم يكن هناك شيء ما خاص شرق أوسطى حول المشاعر المناهضة للأجانب ، فإن علينا أن نفكر فقط فى عمليات التهييج المعادية للأيرلنديين فى لندن القرن ١٨ . إلا أن المنافسة على العمل شكَّلت فقط بعداً واحداً لعلاقات المصريين بالأوروبيين . ومع الأعداد الكبيرة من العمال الأوروبيين الجنوبيين وأصحاب الحوانيت جاء عدد صغير من التجار والمستثمرين من شمال أوروبا ، بيد أنه بالغ التأثير . لذلك كان الأوروبيون يوجدون فى كل مكان به عامل مصرى ، أو صانع ماهر أو تاجر ، سواء كمنافسين على العمل ، أو أصحاب حوانيت ، أو كمقرضين ، وطلب الأوروبيون زراعة المحاصيل النقدية مثل القطن ، مما أدى لتحويل الاقتصاد ، غير أنهم أصروا أيضا على نيل الحصانة فى مواجهة القانون المصرى والضرائب ، سعياً وراء التميز على المصريين فى بلادهم وهو ما أفضى إلى خيبة أمل عارمة .

علاوة على مهانة نجاحهم عموماً فى التملص من الضرائب العالية على المصريين والتعالى على القضاء المصرى ، أضاف العمال الأوروبيون المهاجرون ظلما آخر بتقاضى رواتب عالية عما يتقاضاه الصناع المهرة لمزاولة نفس العمل . أكثر من هذا ، مال أصحاب الحوانيت الأوروبيون إلى تجنب تشغيل العمال المهرة المصريين متهمين إياهم بأن انتاجهم دون المستوى ، وهكذا أوصدوا الأبواب أمام المواطنين الأصليين فى دخول القطاع الاقتصادى الأوروبى الأعلى أجرا [٨] . وبتبصر جديد فى دار الوثائق القومية المصرية يمكن الحصول على حالات تثبيط العزائم الأكثر تعقيداً الأخرى . فقد

شكا تجار النسيج والقطن فى الاسكندرية بمرارة فى ١٨٧٣ بأن الوزانين والقياسين ، الذين كانوا فى الأحوال العادية يشكلون طائفة عامة ، صار كل منهم يذهب إلى العمل بمفرده من أجل المصالح الأوروبية الخاصة ؛ حتى أن المصريين أصبحوا لا يتوقعون وزنًا منصفًا . وهنا يمكن أن نلاحظ تأثير الغضب المحتمل من أن خصخصة بعض القطاعات من الاقتصاد قد تلحق الضرر بفئات معينة ؛ ولقد قدمت تحليلاً أكثر تفصيلاً لهذه القضية فى الفصل الثالث . وكانت السلطات المصرية تستشير بانتظام جاليات التجار الأوروبيين عند تعيين شيوخ الطوائف ، مثل طائفة السماسرة بالاسكندرية ، وهو ماأدى إلى زيادة وزن المصالح الأوروبية فى قراراتهم فى مواجهة أسرة شعت ذات النفوذ فى ١٨٧٨ . مرة أخرى ، كان الخاسرون فى انتخابات الطائفة هذه يلجأون إلى كتابة الشكاوى ضد الأوروبيين من الطريقة التى تجرى بها عمليات التصويت . وقال إبراهيم المويلحى ، فى مقال سبق مناقشته ، إنه "بالنسبة للتاجر ، فقد أضناه الفقر من سوق راكد ، وأجبر على الاحتماء بملجأ ضمن حاشية الأجنبى ، الذى يستطيع إذا أراد ، أن يحطمه ، أو يسمح له بأن يبقى كما هو" (٩) . وبالنسبة للعامل والصانع الماهر ، كتب يقول أنهما انسحقا تحت وطأة الضرائب . كل شخص يعرف أن الضرائب كانت بالغة الارتفاع بسبب الحاجة إلى خدمة الديون لأوروبا . من وجهة نظر كثير من عامة المصريين ، إذن ، جلب الأوروبيون معهم ، ليس التقدم ، بل نظامًا اجتماعيًا غير متساوق بدرجة كبيرة اشتمل على مزايا لطبقتهم تقتصر عليهم ، وضرائب باهظة لإرضاء رجال المال الجشعين ، وماكينات شيطانية تهدد نوعية الحياة .

الصراعات المدنية: المصريون والتأثير الأوروبى

انصبت الروايات الكلاسيكية لعمليات الإثارة المعادية للأوروبيين فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ على دور الأعيان وضباط الجيش والمثقفين (١٠) ، إلا أن أعمال الجماهير المنسية الآن لحد كبير شكلت إطارًا اجتماعيًا هامًا لعمليات الإثارة المناهضة للامبرياليين ولنشاط المثقفين فى إطار الجامعة الإسلامية وكذا رجال الدين والمتعلمين . وبطبيعة الحال تفاعلت هذه الفئات معًا ، كان خطباء المساجد على اتصال مباشر بالجمهور ظهر كل يوم جمعة فى صلوات الجماعة ، وحصل بعض الصناع المهرة على قدر من التعليم يكفى لقراءة الصحافة المناهضة التى ذاعت فى أواخر السبعينيات .

وحتى غير المتعلمين غالبًا ماكانوا يستمعون للتقارير الصحفية وهى تقرأ عليهم بصوت عال ، كما أوضحنا فى الفصل الرابع . ومن هؤلاء أيضًا صحفى من القيادات الوطنية وهو عبد الله النديم وهو من أصول عمالية ، وعندما بدأ المؤرخون يلاحظون الجماهير فى مصر ، فإن أغلبهم وصفوها كتجمع لأوباش المصريين أو غوغاء مدفوعى الأجر موجهون بواسطة بعض النخبة الأشرار ، لكن هل حقا كانت الجماهير ليست أكثر من حشد مشاكس عرضى من عمال اليومية أو واجهة لمؤامرات النخبة؟ وهل كانت مصرية خالصة؟ الإجابة بالنفى على كلا السؤالين ، كما سوف أحاول أن أوضح ، والتساؤل الثانى يمكن حذفه ، لقد أصبح جمهور المدينة فى هذه الفترة بوضوح مستقطبا بين العمال والصناع المهرة المصريين من جانب ، والمهاجرين الأوروبيين من الجانب الآخر . كان الأوروبيون بوجه عام أكثر صخبًا بكثير من أبناء البلاد ، والمنافسات بين هاتين الفئتين ولَّدت تاريخهما فى العداء .

رغم أن الاضطرابات المدنية ، التى ستناقش فيما يلى ، كان لها أسباب عديدة تقريبية ، فإن بعض الموضوعات عادت للظهور مرة بعد أخرى ، فقد أسهمت الهوية الدينية كعنصر هام فى العقلية الجماهيرية ، وسعى العمال الأوروبيون إلى المشاركة فى المجد الامبريالى بالتأكيد على تفوقهم على أبناء البلاد حتى بحصانتهم من المحاكمة على الجرائم التى يقترفونها . ولم يكن المصريون فقط أصحاب النزعة الوطنية ، بل أن الأوروبيين المتشددين (أصحاب النظرة الواقعية) كانوا يرون توازيا بين الاستغلال الامبريالى للبلدان فى أفريقيا وآسيا مع الحصانة وأفعال العمال الأوروبيين من السطو ليلا على البيوت والتخريب المتعمد للممتلكات العامة والخاصة ولا يتعرضون بسببها لأى عقاب ، والجماهير المصرية ، من الجانب الآخر ، غالبًا ماكانوا يتبنون أسلوبًا خطابيًا للدفاع عن الشرق الإسلامى فى مواجهة الانتهاكات المسيحية ، ولقد تتفجر الأحداث فى مناطق أخرى من العالم الإسلامى ، أو تؤثر فى اضطرابات تقع بالسويس أو الاسكندرية .

لهذا السبب ، لم تكن فقط مجازر المسيحيين فى جدة (١٨٥٨) ودمشق (١٨٦٠) ، بل أيضًا حرب الاستقلال فى ١٨٥٧ – ١٨٥٨ شمالى الهند هى التى شكلت خلفية هامة لوقائع الصراع الثقافى الأوروبى – الإسلامى فى مدن الشرق الأوسط . وأحيانًا ما كانت الاضطرابات المعادية للأوروبيين تعكس أنشطة الشبكات الدولية لنشطاء المسلمين الذين يعارضون التوسع الأوروبى فى الهند وشمال أفريقيا وأوروبا

الشرقية ، هؤلاء النشطاء ، المنحدرون من فئات اجتماعية عديدة ، غالبًا ما حل محلهم القادمون من أوروبا ، في رحلات الحج إلى مكة ، ومن ثم استقروا في الحجاز ومصر أو سوريا (١١) .

لم يقتصر القنصل البريطاني بالقاهرة في ١٨٥٨ في تقاريره على مخاوف المسيحيين والأوروبيين المحليين التي ثارت بسبب مجزرة جدة في نفس تلك السنة ، بل أضاف قائلاً : "ثمة شكوك وإن كانت قليلة أنه منذ اندلاع الثورة في الهند ، التي لعب فيها المسلمون دورًا بارزًا ، تولدت هنا مشاعر إسلامية معينة تتعاطف مع تلك الحركة ، وثمة سبب لافتراض أن المشايعين للهنود والفرس عملوا مابوسعهم لزيادة ، إن لم يكن إثارة ، ذلك التعاطف" (١٢) ، ومع ازدياد ضعف حكومة سعيد باشا ، الذي أخذت ميزانيته تتدهور من سيئ إلى أسوأ ، تضاءلت فكرة أن الحكومة المصرية يمكن أن تسيطر على انفجار أي مشاعر مناهضة للأوروبيين أو مناهضة للمسيحيين في القاهرة ، وأصبح من العسير ضمان أمن الأقليات مع الانتشار المتزايد لهذه الجاليات خارج أحيائها التقليدية وانهيار النظام القديم لإجراءات الأمن المحلي داخل أحياء المدينة . كما أبلغ نائب القنصل في السويس أن بعض المسلمين في المدينة أبدوا استحسانهم عند سماعهم لأنباء مجزرة جدة ؛ خاصة المراكبية من جدة وغيرها من سواحل البحر الأحمر ، وهؤلاء الذين لهم صلات مباشرة مع حضرموت ، وذكر في تقريره أنه في وقت سابق بالسويس : "يتعرض المسيحيون أبناء البلاد وحتى الأوروبيين (هكذا وردت في الأصل) علنا للسب والإهانة على يد عدد من أبناء البلاد الذين يتجمعون خصيصًا لهذا الغرض" (١٣) .

أثارت وفاة سعيد وتغير الحكومة في أوائل ١٨٦٣ ، توقعات عن التغيير ، ولعدة أيام بعد تنصيب الوالي إسماعيل ، تجمعت الجماهير في الموقع الذي يتم فيه عادة تنفيذ الجلادين لأحكام شنق المجرمين "ليشاهدوا الأوروبي الذي قيل وقتها أنه سيشنق طبقًا للأمر الصادر من الحكومة كعلامة على التغيير الذي حدث فيما يتعلق بالمسيحيين (١٤) . وبطبيعة الحال ثبت أن هذا التوقع وهم ، وفي فبراير ١٨٦٣ ، أضرم مجهولون النار في فندق خان الحمزاوي الذي يملكه مسيحي بالموسكي ، وحاولوا استئناف عمليات الحرق في عدة مؤسسات فرنسية وإيطالية ، ومرة أخرى طرح القنصل البريطاني شكوكه في حركة إسلامية كوزموبوليتانية مناهضة للامبرياليين ، وكتب قائلاً إن أناسًا من الدروز والأفغان ، ومن مكة يقيمون بالقاهرة "يقال إنهم يحرضون الدهماء المسلمين لارتكاب

تجاوزات ضد المسيحيين [١٥] . وقد تزامنت هذه الأحداث ليس فقط مع تنصيب وال جديد ، بل أيضًا مع بدايات تأثير ازدهار القطن ، الذى جلب أعدادًا متزايدة من الأوروبيين إلى بلد تجتاز تغيرا اقتصاديًا واجتماعيًا متسارعًا .

رغم أن تركيزنا هنا ينصب على الاضطرابات التي وقعت فى المدن ، فلابد أنها تأثرت بالإحساس العام بقوة الحكومة أو ضعفها ، ومن ثم بالعمل الجماعى الذى جرى فى الريف وفى مراكز الأقاليم ، وواجهت الحكومة مصاعب أشد فى السيطرة على الصعيد مقارنة بالدلتا ، وفى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات جذبت عصابات قطاع الطرق بسيئة السمعة –مثل العصابة التابعة للزعيم الصوفى عمر المصرى – إلى صفوفها رجال القبائل الأعراب بهدف نهب وسلب القوافل والعبيد أثناء سيرها من وإلى السودان [١٦] .

الأكثر أهمية ، أن مدينة أسيوط والمراكز والقرى المحيطة بها روعت عام ١٨٦٥ عندما اندلعت ثورة تمركزت حول أحد المصريين من أتباع الشيخ إبراهيم أحد رجال الدين فى الهند [١٧] ، وكان هذا الشيخ أحد الصوفية من شبه القارة الهندية ولعب دوراً هاما فى ثورة ١٨٥٧ ضد البريطانيين ، وهرب بعد فشلها إلى مصر ، وأقام بالقرب من أسيوط ، وهناك راح ينشر دعوته لعدة سنوات عن جهاد الصوفية ، وقبل أن يعود إلى الهند، ترك نائبًا مصريًا له ، وكان هذا النائب واسمه سيد أحمد الطيب يقطن فى بلدة قاو التابعة لمركز جرجا . وتزعم السيد أحمد دعوى من أجل "الولاية" – أى يصبح وليا – بسبب علمه الخاص ، ولبعض المعجزات ، وجمع حوله أتباعًا عديدين في جرجا . وأتاح له نسبه للنبى محمد والكاريزما الصوفية أساسا يدعو بموجبه لمناهضة السلطات العلمانية أيضًا ، وراح يصب لعناته على الحكومة المصرية وعلى كل ماتفعله ، متهما الوالى إسماعيل بالتحول بعيداً عن الإسلام ، واندلعت أحداث عنف عندما اشترى قبطى مسيحى من أبناء البلاد فتاة (أمة) وحاول أن يحولها إلى الدين المسيحى ، لكنها رفضت ، وعندما سمع الطيب بالموضوع ، جمع أتباعه من مركز جرجا ومدينة أسيوط وأغاروا على منزل القبطى ، لنجدة الفتاة (الأمة) ، ومع ذلك لم يتوقف عند هذا الحد بل أعلن أنه المهدى المنتظر . وارتكب أعوانه أعمال عنف ضد اليونانيين ، وعندما قامت قوات الأمن الحكومية بتفريق الصوفيين المعتدين ، كونوا من أنفسهم جماعات صغيرة وأخذوا فى أعمال السلب والنهب . وتجسدت قدرة الشيخ أحمد المعنوية على الإقناع فى واحد على الأقل من الضباط العثمانيين من حرس إسماعيل الخاص عندما أقنعه بالإعلان عن نقائص إسماعيل .

واضطر الوالى بنفسه لأن يصطحب أربع أو خمس بواخر محملة بعدد محدود من الجنود النظاميين وبعض قطع المدفعية الخفيفة على طول النيل حتى أسيوط ، وهناك قامت الحكومة بتعزيز قواتها لمنازلة نحو ألف من الصوفيين المتمردين ، حيث أحاطت بهم وقتلت ثلاثين منهم ، من بينهم الشيخ أحمد وضابط الجيش الذى كان قد انضم إليه . وادعى إسماعيل أنه فقد خمسة أو ستة رجال فقط فى هذه العملية . وتوقع البريطانيون أن أحد مصادر استياء العمال فى المنطقة ربما كان إرغامهم على العمل فى أبعاديات إسماعيل بأجر ٢,٥ قرش فقط فى اليوم ، وهى أجور كانت تناسب عام ١٨٦٣ ، بدلا من ١٠ إلى ١٢ قرشًا يوميًا هى ماكانوا يستطيعون الحصول عليه فى سوق العمل المفتوح فى ١٨٦٥ ، إلا أن التراكيب الأيديولوجية طويلة الأمد لجماعات الصوفية ، بتأثيرات كاريزمية قوية من مناهضى الامبرياليين مثل الصوفى أحمدو الله شاه ، الذى نال شهرته كزعيم صوفى أثناء الثورة الهندية فى لوكنو ، لا يمكن اعتبارها قوى فى حد ذاتها . لقد كان ينظر للوالى إسماعيل بأساليبه التحديثية وطموحاته للحاق بأوروبا ، فى ١٨٥٧ باعتباره خائنًا ثقافيًا من وجهة نظر هذه الجماعات الصوفية التى مازالت منخرطة فى الحروب . وأكثر من هذا لا يبدو أن الحركة كانت مجرد شأن ريفى مقصوراً عليه ، بل كان لها قواعد فى المدن الصغرى بالوجه القبلى .

على الأقل لقد تساقط رذاذ خفيف على مصر فى الستينيات من (الحرب الأنجليزية – الأفغانية الأولى عام ١٨٣٩) وجنوبى آسيا ١٨٥٧، والحجاز ١٨٥٨، ومدن المشرق ١٨٦٠، عبر المسافرين المسلمين المقيمين ، والتجار والحجاج والمنفيين بمراراتهم من تجارب الدفاع عن أنفسهم ضد الأوروبيين ، أو محاربة المسيحيين المحليين ، التى أدت بهم إلى إثارة المشاعر المناهضة لهم بين من يتصلون بهم من قيادات جماهير المصريين بالمدن . ومع ذلك اتخذت حكومة إسماعيل خطوات حازمة لحماية المسيحيين والأوروبيين بالعاصمة ، وأتاحت الثروة الجديدة للقطن زيادة أعداد قوات الجيش والشرطة ، إضافة إلى تحديث وزارة الداخلية .

ومن دواعى السخرية ، أن الهلع الذى انتاب القناصل الإنجليز من الصوفية من آثار كارثة ١٨٥٧ أدى بهم إلى تركيز اهتمامهم على المواضع الخطأ فى اضطرابات بسكان المدن فى عقد الستينيات . ولابد أن القلق اعتراهم بشأن المهاجرين الأوروبيين . وبالرغم من انتشار شائعات التهديد بقرب وقوع أعمال تهييج من المسلمين ، كما حدث فى حالة إحراق المبانى والممتلكات الخاصة والعامة فى القاهرة ، والعصيان المسلح

للصوفيين قرب أسيوط معظم الستينيات ، فإن كبرى أعمال الشغب فى المدن نشأت من خلال الأجانب أكثر من المصريين ، فقد دخل العدد الأكبر من العمال الأوروبيين الجنوبيين ، الذين تجمعوا فى مراكز المدن المصرية من ١٨٦٢ فصاعداً ، فى صراعات عرقية مرات عديدة مع المصريين أبناء البلاد . وأمكن لهؤلاء اليونانيين والايطاليين والمالطيين أن يشعلوا حروباً من خلال الطعن فى الإسلام والافتراء عليه ، أو ببساطة البدء فى شجار بين السكارى (أيضًا كان بعض أفراد من الطبقة العاملة المصرية والنوبيين يتناولون الشراب) . ومثل الاندفاع على الذهب الأمريكى قبل عقدين ، خلق الاندفاع على القطن المصرى جاليات كبيرة مثيرة للشغب من المهاجرين يحفزهم الطمع أو الطموح ، الذى أرساه أسلافهم ، مثل القناصل البريطانيين المتكبرين ، وهو وضع لم ينل فرصته من التحقيق المستفيض ، وفى ١٨٦٥ كتب القنصل الفرنسى فى تقريره مايلى :

يبرر إسماعيل الإجراءات المتَّخذة بأنها للحيلولة دون غزو البلاد من المتشردين الذين لا يرغبون أو لن يستطيعوا خلق وسائل شريفة تتيح لهم العيش ، ويشكو جلالته أول مايشكو من إيطاليا والنمسا اللتان بذلتا جهداً هائلاً لإخفاء مساعدتهم للمهاجرين إلى مصر من كل الأصناف السيئة السابق إدانتهم جنائيا ، ومن المؤكد أن هذه القوافل المكونة من ٤ – ٥ آلاف فرد ، التى تصل فى نفس الوقت ، لا يمكن تنظيمها دون أن تتلقى تشجيعاً . والإسكندرية غارقة لأذنيها بالكالبريانيين (سكان مقاطعة فى جنوب ايطاليا فى ذلك الحين – المترجم) . والشرطة عاجزة عن إيقاف عمليات القتل والسرقة التى تقترف بتهور نادر المثال (١٨) .

فى أوائل عام ١٨٦٣، اعتقلت السلطات المصرية جماعة من اليونانيين المسلحين مثيرى الشغب وعاقبتهم بالترحيل ، حيث وجهت إليهم اتهامات بارتكاب جرائم متنوعة ، وأقصى هذه الحالات حالة اليونانى الذى قتل مصرياً فى مشاجرة بمقهى بالقاهرة . ويأتى رد فعل القناصل الأوروبيين فى مثل هذه المواقف بطريقة الصحوة اللحظية ، فيتدخلون من أجل رعاياهم بموجب الامتيازات الأجنبية ، التى تنأى بالأوروبيين عموما عن الخضوع للقانون المصرى العادى ، وقد طالب القنصل اليونانى بإلغاء أمر الترحيل ، إلا أن الحكومة الجديدة للوالى إسماعيل أصرت على موقفها ، مصممة على أن قراراتها لا تقبل التدخل فى الحالات التى يمكن أن تشكل تهديدا للنظام العام للمصريين والأوروبيين على حد سواء (١٩) .

ومع ذلك ففي الستينيات ، اتخذت الأغلبية الساحقة من الأوروبيين المقيمين بمصر من الاسكندرية ، أحد موانئ البحر المتوسط ، مقراً لإقامتهم ، وكان محمد على قد قام بتجديد وإحياء الاسكندرية كترسانة ومرسى للسفن ، وشق ترعة المحمودية الهامة لتغذيتها بمياه الشرب ، وأقام شبكة مواصلات بينها وبين باقى البلاد (انظر الجدول ٧ – ١) ، ومع مطلع الأربعينيات ، أخذ وجهها العسكرى يختفى ، وأصبحت بدلا من ذلك مركزاً تجارياً حضارياً . ومع ازدهار القطن ، برزت الاسكندرية كواحدة من أربعة موانئ كبرى على البحر المتوسط مع كل من اسطنبول ومارسيليا وجنوة ؛ من حيث استقبالها للسفن ذات الحمولة الكبيرة [٢٠] . ويذكر روبرت ألبرت أنه يمكن تقسيم الاسكندرية إلى أربع مناطق أساسية فى هذه الفترة . الأولى هى سوق القطن فى مينا البصل ، ساحة هائلة لإجراء الصفقات حول الأسعار والنوعية ، ومن أجل خلط وتخزين الذهب الأبيض المصرى . ومجاوراً لهذه المنطقة التجارية ، ممتدا هناك إلى الجنوب حتى ترعة المحمودية ، نما حى شعبى للعمال المصريين ، الكثيرون منهم مهاجرون جدد من المناطق الريفية بالوجه القبلى أو البحرى . وفى قلب المدينة القديمة ، من الناحية الأخرى ، بدأ يغزوها تدريجياً العمال المهاجرون من جنوب أوروبا (انظر جدول ٧ – ٢) . أخيراً تجمع الأثرياء من كل الجنسيات حول ميدان القناصل [٢١] . مع ذلك كانت هذه المناطق الأربع تتصل نسبياً ببعضها البعض بسهولة ، وكان السكان المتباينون من كل منطقة منها يمكنهم النفاذ إلى أحياء الآخرين سواء للعمل أو التجارة .

فى مايو ١٨٦٥ ، بدد سكون الاسكندرية شجار نشب بين عدد من السكارى [٢٢] . فقد دخل ثلاثة بحارة إيطاليون ، يترنحون من السكر ويعملون على سفينة حربية قديمة بالميناء ، فى شجار مع بعض الحمّارة المصريين فى احدى الضواحى ، واستمروا فى ضرب الحمارة حتى جاء عدد كبير من العرب لنجدتهم وهاجموا الأوروبيين . هرب البحارة إلى المدينة ، حيث جمعوا بعض رفاقهم وشنوا هجوماً عنيفاً على العرب ، الذين راحوا يتعقبونهم . حينئذ جاء بعض حراس الشرطة (أغلبهم من الأتراك والألبان) وأخذوا جانب العرب ، وقبضوا على البحارة ، واشتبكوا فى مبارزة بالسيوف ، مما أدى إلى إصابة عديد من الإيطاليين بجراح ، وفى أعقاب الحادث طالب القنصل العام الإيطالى ، بطرد مدير الشرطة وعقاب حراس الشرطة ، وحتى بعد أن طردت الحكومة المصرية عدداً من رجال الشرطة وعاقبت الحمارة ، فإن العديد

من أفراد الجالية الإيطالية القوية البالغة ١٦ ألفًا أحسوا بعدم الرضا (٢٣) . وتقدم صوب المدينة القديمة نحو ٤٠٠ فرد مسلح من رجال الطبقة العاملة ، وأحاطوا بمنزل القنصل ثم اقتحموه ، مطالبين بأن يتقاضى تعويضًا كبيراً من المصريين ، واضطر المسئول الايطالى لفترة إلى وضع حراسة عليه قوامها ٣٠٠ فرد من الحراس المصريين حتى استطاع إرسال وفد إلى بحارة السفن الحربية القديمة يستدعيهم لإحكام الحراسة ، ونجح هؤلاء فى تحديد واعتقال عدد من المجموعة القيادية للمظاهرة التى أحاطت بمقر إقامة القنصل ، واحتجازهم فى السفينة . ولعل القنصل البريطاني كان محقًا في التعبير عن قلقه من أن هذا الوضع قد ينطوى على احتمالات للانفجار ، وإن كان لا يتضمن فى حينه شيئًا عاجلاً . ومن العسير تقدير التأثير طويل المدى لشغب الإيطاليين وطغيانهم وإجبار مصر على تقديم الامتيازات لهم بناء على طلبهم ، ولقد أصبحت قضية الأمن شأنًا سياسيًا أكثر تفجراً له طابع الدوام مع تدفق عشرات الألوف من الأوروبيين ، بعضهم من أصحاب الأملاك ، وآخرون من العمال ، أو رجال محتالون ، وشكت الصحف الأوروبية من شيوع سطو اللصوص على المنازل ، وقصور الأمن العام إلى حد التقزز . مع ذلك رد الكتّاب المصريون على الفور قائلين إن معظم الجرائم يقترفها أوروبيون (٢٤) .

يصعب أحيانًا فصل الأعمال الإجرامية عن الاحتجاجات الاجتماعية كما حدث عندما قرر الحرس المصريون بالاسكندرية السطو على الشركة الأوروبية التى يعملون بها (٢٥) . هؤلاء الحراس ، أغلبهم نوبيون من قرى فقيرة بعد أسوان ، كانوا يطالعون يوميًا وبصورة مباشرة الثراء الذى ينعم به الأوروبيون ، بينما يعملون لديهم بأجر زهيد . وانفجار وضع كهذا ظهر بوضوح بعد قرن من الزمان ، فى عام ١٩٨٦، عندما تمردت قوات الأمن (الأمن المركزى – المترجم) التى تتقاضى أجوراً تافهة ويقومون غالبًا بحراسة الفنادق والمواقع السياحية ، وطال تمردها جميع أحياء القاهرة حيث هاجموا الفنادق التى يملكها أوروبيون متعددو الجنسية ورموز ثروة العرب الخليجيين مثل النوادى الليلية ، رغم هذا ففى الاسكندرية فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩، استمرت جمهرة الأوروبيين فى إثارة أغلب القلاقل .

جدول (٧ – ١)

إجمالي عدد السكان بالإسكندرية ١٧٩٨ – ١٨٨٢

السنة	عدد السكان
١٧٩٨	٨,٠٠٠
١٨٢١	١٢,٠٠٠
١٨٣٥	٥٢,٠٠٠
١٨٤٨	١١٠,٠٠٠
١٨٦٣	١٧٠,٠٠٠
١٨٦٨	٢٠٠,٠٠٠
١٨٧٢	٢١٢,٠٠٠
١٨٨٢	٢٢٢,٠٠٠

المصدر : عوض، ١٩٨٧ : ٩٤ هذه الأرقام تقريبية فقط ، بمزيد من الجهد فى المحفوظات المصرية يمكن تعديلها

جدول (٧-٢)

المسافرون الوافدون إلى الاسكندرية من جميع الموانئ

السنة	العدد
١٨٣٧	١٠,١٧٦
١٨٤٢	١٨,٧٠٩
١٨٤٧	١٦,٦٩٠
١٨٥٢	١٨,٣٠٣
١٨٥٧	٣٣,٤٢٩
١٨٦٢	٣٢,٧٢٢
١٨٦٧	٤٠,٩٥٠
١٨٧١	٥١,٤٨٢

المصدر : الوقائع المصرية ، العدد ٥٠١ (٤ صفر ١٢٩٠ /١أبريل ١٨٧٢)

وهكذا أمكن بسهولة أن تنفجر الأجنحة الداخلية للمستوطنين الأوربيين إلى عنف يسود الحياة المدنية ، فمن ١٨٥٧ إلى ١٨٧٠ تكرر انقسام الجاليات اليونانية حول قضايا خاصة بالسلطة والحكم الذاتي المدني للجالية السكندرية . كان البطريرك اليوناني الأرثوذكسي ، تحت النظام العثماني ، يعتبر في الأحوال العادية هو رئيس الجالية ، في أمور الدين والدنيا على حد سواء . ومع ذلك أصرت الجالية السكندرية على أنها يجب أن تستقل عن الكنيسة ، وفي نفس الوقت طالبت بحق أعضاء الجالية في التصويت لانتخاب البطريرك ما إن يخلو المنصب . ونحن ندرك أن طرح هذه النزاعات ، كقضية لها أولوية ، جاء لصعود قيادة برجوازية بين اليونانيين السكندريين أثارت حفيظة السلطات الكنسية التقليدية . في أوائل السبعينيات ، جعل هذا الخلاف اليوناني الداخلي المتزايد الاسكندرية عرضة للخطر مع تزايد الأوروبيين غير الخاضعين للقانون . وفي ١٨٦٩ توفى بطريرك يوناني يتمتع بحب أفراد الجالية ، مما زاد من قوة قبضة كهنة الدير المحلي غير المحبوبين على نطاق واسع . وهنا اقتحم بعض الغوغاء الدير ونقلوا جثمان البطريرك الذي توفى هناك ، إلى الكاتدرائية اليونانية بالاسكندرية ، من أجل الحيلولة بين الكهنة وبين الإشراف على موكب الجنازة . وثارت بعض أعمال الشغب بين اليونانيين في القطاع الأوروبي بالمدينة القديمة ، تحديًا لقنصليتهم وللحكومة المصرية ، وأولى القنصل البريطاني اهتمامًا بالغًا بالأمن حتى أنه طلب التصريح له بالاحتفاظ بأسلحة نارية (٢٦) .

بعد عام من ذلك حدث صدام بالاسكندرية بين بعض الرعايا الفرنسيين ، الذين أصدروا صحيفة دون تصريح ، وبين قوات الشرطة المحلية الذين حاولوا إغلاقها ، مماأثار مجموعة من الرسائل الغاضبة بين القائم بالأعمال الفرنسي والحكومة المصرية . وأصدر ممثل القنصل الفرنسي تصريحًا يرخص لرعاياه أن يواجهوا القوة بالقوة وهو ماخلق حالة هياج . جرت محاولات لتهدئة النزاع إلا أنها باءت بالفشل ، وظهر عدد آخر من الإصدارات غير المرخصة . ووصل الأمر بالقنصل العام الفرنسي أن هدد بإنزال رجال البحرية الفرنسيين من سفنهم لتوفير الأمن للرعايا الفرنسيين ، إلا أن باقي البعثات القنصلية الأوروبية ، الذين كانوا يخشون اندلاع الشغب ، نصحوه بالعدول عن ذلك . ويتضح بجلاء باستعراض أحداث من هذه النوعية إحساس الأوروبيين أنهم دولة داخل الدولة ، حتى أنهم كانوا ينكرون الاحتكار الفيبري بشأن استخدام القوة الشرعية للحكومة المصرية (٢٧) .

ثمة مدينة مصرية أخرى أنشئت حديثا ، وهى بورسعيد ، كانت تشهد نمواً سريعًا لأقصى حد ، خاصة مع افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، حتى مع افتقارها إلى مؤسسات مدنية متطورة للتوسط فى النزاعات الناشئة بين المهاجرين المنظمين تنظيما جيداً (انظر الجدول ٧-٣) . حيث أثبت بعض العمال اليونانيين وغيرهم من الأوروبيين أنهم مشاغبون ، حين تورطوا فى عمليات بسرقة واغتصاب ، لكن إمكانيات السجن المحلى لم تكن ملائمة ، وكان القناصل الأجانب غير متعاونين ، وأخفقت جهود تطبيق حظر تجول فى الحادية عشرة مساء [٢٨] . وفى ١٦ فبراير ١٨٧٠ وقعت قلاقل خطيرة فى الميناء . ففى الساعة الرابعة مساء بدأ أربعة حراس يتبعون الحكومة فى التجول بالشوارع وهم يغنون ويطلقون نيران المسدسات . وفى العاشرة مساء دخل حارس مخمور إلى محل أحد اليونانيين ، يطلب قطعة جبن قائلاً إنه سيدفع ثمنها فيما بعد ، ورفض صاحب المحل أن يعطيه طلبه على الحساب ، فيما بعد عاد الحارس بقطعة ذهبية ، وأثناء انصرافه استدار فجأة وأطلق النار على صاحب المحل فى وجهه ، سرت صيحات التحذير بين اليونانيين حيث تجمعوا لاعتقال الحارس ، وجاء حراس آخرون لنجدته ، ونشبت معركة بالنيران بين الفريقين لم يستطع رجال المحافظ أن يفضوها إلى أن انتصف الليل تقريباً . وأنفق المحافظ مع القنصل اليونانى شطرا من تلك الساعتين يتناقشان فى كيفية إيقاف ذلك الشجار ، وأسفر الحادث عن إصابة أربعة يونانيين ونمساوى بإصابات خطيرة من الجانب الأوروبى ، وأصيب نائب المحافظ برصاصة أثناء محاولته تفريق التجمهر [٢٩] .

جدول (٧ -٣)

الوافدون إلى بورسعيد من جميع الموانئ

السنة	عدد السكان
١٨٦١	٦٥١
١٨٦٣	٤٩٧
١٨٦٥	٧,٠٨٠
١٨٦٧	٨,٣١٦
١٨٦٩	٢٤,٨١٥
١٨٧١	٥٨,٥٦٠

المصدر : الوقائع المصرية . العدد ٥٠١ (٤ صفر ١٢٩٠ / ١ أبريل ١٨٧٣) .

بعد عامين آخرين نشبت مشاجرة أخرى أطرافها يونانيون فى طنطا ، كبرى مدن الدلتا المقام بها ضريح من القرون الوسطى للولى السيد أحمد البدوى ، وبعد أن انقشع غبار المعركة اكتشف الرأى العام أن بعض اليونانيين السكارى أطلقوا الشرارة الأولى عندما وجهوا سبابهم لإمام مسجد السيد البدوى ، مع ذلك ظل النزاع محصوراً بين السكان المحليين واليونانيين ، ولم يتأثر به الأوروبيون الآخرون [٣٠] . وطنطا من بين مدن الوجه البحرى التى حققت نموا هائلا منذ الستينيات ، بوصفها مركزاً رئيسياً للقطن ، ومحطة رئيسية للسكك الحديدية . وكانت تحتفل سنوياً بمولد السيد البدوى ، الذى كان يشهده ١٥٠ ألف شخص فى أوائل القرن ١٩ ليصل إلى قرابة ٥٠٠ ألف فى السبعينيات ، وكانت تعمل كمركز تسويق كبير علاوة على كونها مزاراً دينياً – ولعل سكان مدينة بها ضريح مقدس يكونون حساسين على نحو خاص لتجديف يصدر من يونانيين . على الجانب الآخر ، كان اليونانيون والشوام الأرثوذكس من النشطاء خاصة فى مجال إقراض الأموال ، ومن ملاك محالج القطن التى تعمل بالبخار فى داخل البلاد ، وربما زاد هذا الدور من تعميق كراهية عامة المصريين لهم ، باعتبارهم ملحدين ، ورجال صناعة أغنياء ، ومقرضى أموال [٣١] .

تسبب استعداد العمال الأوروبيين لتوجيه إهانات فاضحة لزعامات إسلامية تحظى بالتبجيل فى تصعيد مشاجرات ثانوية إلى أعمال شغب أو حوادث دبلوماسية . ففى نفس هذين العامين ، تشاجر اثنان من الرعايا المالطيين الانجليز وهما سيزير ساشيت وجيوفانى أزوباردى ، العاملان فى شركة المياه ، أثناء تركيبهما الأنابيب مع أحد خدم شيخ الإسلام محمد العباسى ، وكان فى حينها على قمة السلطة الدينية للمسلمين حيث يتولى مشيخة الأزهر . وانخرط الثلاثة فى عراك ، وقيل إن المالطيين تحدثا بلغة غير محترمة وغير لائقة فى مواجهة الشيخ نفسه . واقتضت ألفاظ السباب واللعنات التى تفوها بها عن شيخ الإسلام من القنصل البريطانى إجراء تحقيقات مرهقة ومطولة ، وخوض مفاوضات دقيقة تضمنت أخذ تعهد كتابى من شيخ الإسلام نفسه على القنصل العلمانى الغربى بمحاكمة الاثنين .

وفى ١٨٧٥ حدث شغب فى بورسعيد ، هذه المرة بين بعض الحراس المالطين المسيحيين ونوبين مسلمين يخفرون إدارة الجمرك [٣٢] . تطورت الضغائن بين المالطيين والنوبيين إلى حد وقوع حادث آخر بينهما أكثر خطورة فى صيف ١٨٧٨، سجله كابتن بريطانى كانت سفينته حينذاك راسية بالميناء . وقد بدأ قتال بين فردين من الجماعتين اجتذب بشكل أساسى جمهوراً أوروبياً . اتخذت الشرطة موقفاً حذراً عندما شاهدت

هذا العدد الكبير من الغوغاء ، واستدعى رئيس الشرطة الايطالى عثمان أفندى نائب المحافظ ، فأرسل الأخير طلباً للمساعدة من قرية عربية تبعد حوالى نصف ميل . أطلق جندى نفيرا من جانبه طالباً من المسلمين ضرورة الإسراع لنجدة إخوانهم فى الدين الذين يقتلهم المسيحيون . أسرع مئات من القرويين المستثارين إلى حى الأوروبيين فى بورسعيد ، صائحين : "الموت للمسيحيين" . فى نفس الوقت فصلت السلطات بين المتعاركين واعتقلتهم وفرقت الـ ٣٠٠ أوروبى الحاضرين . أما الـ ٢٠٠٠ مسلم الذين حضروا راكضين إلى المدينة فلم يجدوا أحداً يتعاركون معه ولا أحدا يتولون الدفاع عنه ، ومن ثم عادوا إلى قريتهم . فكّر الكابتن بيميش فى تأنيب نائب المحافظ على تصرفه المذعور ، وعاقبته الحكومة المركزية فى الواقع لدوره فى تصعيد الموقف .

هذا العنف العرقى الذى يحرض الجماعات المحلية ضد الأوروبيين فى مدن مثل بورسعيد لا يجب أن يحجب عنا التوترات الدائمة بين الجاليات الأوروبية ذاتها ، والتى أدت فى مرات عديدة إلى اندلاع أعمال عنف وإن كانت محدودة . وينبغى التسليم بالصعوبات التى واجهت السلطات المصرية فى التعامل مع المضايقات الأوروبية المعتادة . وقد عوقب لصوص أوروبيون فى مدن الموانئ ، أو من ثبت اقترافهم لأعمال عنف مسلح بالترحيل من البلاد . ومع ذلك تسنى لمعتادى الإجرام التسلل بسهولة تامة عائدين إلى مصر على أول سفينة قادمة رغم المحاولات المصرية الدءوبة باستمرار لإرساء نظام للسيطرة على جوازات السفر . وفى أواخر السبعينيات أصدرت وزارة الداخلية أوامر صارمة بأن أى أوروبى يرتكب جريمة سرقة أو عنفاً مسلحاً سيتم ترحيله (على نفقة الحكومة) ، وستوضع صورهم فى مكاتب الجوازات ببورسعيد والسويس والقاهرة والاسكندرية للحيلولة دون عودتهم . أيضاً اتخذت الحكومة خطوات لتطهير الشوارع من الفقراء المصريين ، أغلبهم من المهاجرين حديثا من الريف (٣٥) . ورغم محاولة المسئولين أن يكونوا منصفين فى الحفاظ على النظام العام فى مناطق المدن ، فقد كانوا دون قصد تخرج منهم إشارات بأن معظم الأوروبيين يلقون ترحيباً زائداً بالقاهرة والإسكندرية عن أغلب المصريين ، وبأن القرويين المصريين الفقراء الذين يسعون من أجل حياة أفضل لأنفسهم من خلال الانتقال إلى المدينة كانوا يستحقون النفى مثلهم مثل المتشردين واللصوص الأوروبيين . مثل مواطنى تيلى فى القرن ١٩، اعتقد المسئولون المصريون أن المبدأ الأساسى المميت يقتصر فقط على أن الهجرة الريفية للمدن تمثل تهديداً على النظام العام .

من بين مناوشات الاعتداءات التى نوقشت أعلاه ، وقعت خمس حوادث فقط فى داخل مصر . حدثت اثنتان صغيرتان نسبياً داخل القاهرة - إحراق محلات المسيحيين وعراك اليونانيين فى أحد المقاهى - عام ١٨٦٣، أثناء انتقال السلطة من سعيد إلى

إسماعيل . ربما كان لنفس العامل السياسى المتمثل فى قلة خبرة حاكم جديد لم يختبر بعد تأثيره فى توقيت اندلاع حركة السيد أحمد الطيب المهدى بالقرب من أسيوط فى ١٨٦٥ . واشتمل القتال الذى دار بين المالطيين والمصريين ١٨٧٢ بالقاهرة على ثلاثة أفراد فقط ، ورغم تشعباته الدولية ، فلا يمكن اعتباره حقيقة صداماً مستمرا نظرا لأنه كان بالغ الصغر . وثمة دلائل اكتشفتها على تمرد كبير وقع فى طنطا ، حدث بواسطة اليونانيين فى ١٨٧٢ , وجرت الحوادث السبع الأخرى جميعها فى مدن الموانئ ، المكتظة بأعداد كبيرة من الأوروبيين . وشهدت الاسكندرية ثلاثة اضطرابات هى : شغب الإيطاليين فى ١٨٦٥، وهياج اليونانيين فى ١٨٧٠، ونزاع ١٨٧١ بين رجال الأمن المصريين وعمال المطابع الفرنسيين . وشهدت السويس تجمهراً وحيداً كبيراً فى عام ١٨٥٨ عندما اعتدوا على المسيحيين . وفى بورسعيد تقاتل الحراس النوبيون مع اليونانيين فى ١٨٧٠ . ومن منتصف السبعينيات إلى نهايتها نشب نزاعان بين النوبيين والمالطيين .

أظهر المصريون فى الموانئ الشرقية - السويس وبورسعيد - سلوكًا أكثر عدوانية تجاه الأوروبيين ، مقارنة بالاسكندرية ، حيث اتضح أن الإيطاليين واليونانيين كانوا وراء أغلب الاضطرابات . ويراودنا الشك فى وجود خلاف فى العقلية فى مدن البحر الأحمر ، ويذكر تقرير بريطانى أيضا عن الحالة المزاجية فى ميناء السويس مثل هذه الحالة المتميزة . فقد كتب القنصل ويست فى ١٨٧٣ أن معظم السكان المحليين من تلك المدينة يفضلون أن يعتبروا أنفسهم أكثر قرباً بالحجاز بمدنها الإسلامية المقدسة عن مصر ، بصورتها الفلاحية السائجة (٢٦) . فقد كانوا خاضعين لسلطة المسئولين المصريين ، إلا أنهم يحافظون على احترامهم لأعيان الحجاز أو الحجاج من الطبقة العليا الذين يعبرون أراضيهم . والسويس ، مثل أى ميناء آخر من الموانىء العديدة على البحر الأحمر ، تكن العداء للأوروبيين ، وتذعن ساخطة لحكم الخديو إسماعيل فقط . وأقر ويست أن الحكومة المصرية لم تقدم إلا النذر اليسير لسكان المدينة . ورغم أن السلطات أنفقت أموالا طائلة على المناطق المجاورة ، فقد خصصت معظمها على مواقع استفاد منها الأوروبيون كثيراً . وتعرض أبناء البلاد لضرائب باهظة ، وخاضوا منافسة من السفن التجارية بوسائلهم التقليدية للحصول على مايقيم أودهم من خلال نقل الحجاج إلى جدة . ووجد كثيرون من أصحاب القوارب والوكلاء الذين كانوا أثرياء فى السابق أنفسهم فى ظروف بائسة .

لذلك وبطبيعة الحال ، لم يتوقف الأمر بأهل السويس على التأسى على الحالة الراهنة للأوضاع ، بل مالوا إلى إرجاع مشاكلهم لوصول الأوروبيين ومخترعاتهم ، وأعرب

ويست عن اعتقاده أن مظاهر كراهية الأجانب والمظاهرات الدينية زادت كثيراً في ١٨٧٣ مقارنة بأى عام آخر فى السنوات العشر السابقة ، واستخدم الوعاظ المسلمون كلمات قاسية ضد الضرائب المتصاعدة التى فرضها الخديو إسماعيل ، التى أثّرت بشدة على أعمالهم التجارية ، والإسراف فى النفقات "على حشد من الأجانب المقيمين الذين لا يخشون الله" (٣٧) ، على صعيد آخر ، قال روجرز إنه لم يلاحظ فى الحى الذى يقيم به فى القاهرة أى مظاهر تنم عن مناهضة المسلمين للأوروبيين ، إلا أنه أقر أن الكثيرين كانوا يعتقدون أن المسلمين من أبناء البلاد أرجعوا التزايد الهائل فى الميزانية المصرية وماتلاها من ضرائب عالية إلى علاقات الخديو الحميمة على نحو بالغ مع الأوروبيين (٣٨) .

إذا نحينا جانبًا التباينات العقلية بين سكان المدن المختلفة ، فإن اضطرابات المدين التى استطعت رصدها فى الستينيات وأوائل السبعينيات تضم كثيراً من العناصر المشتركة . العنصر الأول وجود تنافس أو نوع من الاحتكاك بين جماعتين صغيرتين نسبيا : التجار الأقباط والسادة المسلمون ، البحارة الإيطاليون والحمارة المصريون ، أصحاب الحوانيت اليونانيون والحراس النوبيون ، معتنقو الأرثوذكسية اليونانيون والمسئولون عن الأضرحة المسلمون ، عمال الموانئ المالطيون وموظفو الجمارك المصريون جميعهم دخلوا فى منازعات محدودة متكررة ، لكن عندما يتخذ النزاع شكلا من أشكال العنف العام ، تدخل الساحة شبكات أكبر وأنصار أكثر ، كان المالطيون والإيطاليون يخفون لنجدة اليونانيين ، والمصريون لمساعدة النوبيين . والطوائف من نواح أخرى قد تكون لها تبايناتها الخاصة مع بعضها البعض ، إلا أنها تتكاتف سويا ضد الأجانب . هذا الولاء البعيد عن التفكير – وتعليق إدراك الإمكانيات الهائلة المملوكة بحوزة الآخر – أسفرت عن تصعيد مناوشات صغيرة إلى شغب واسع النطاق بسرعة بالغة . كانت العلاقات الاقتصادية بين الأوروبيين والمصريين غير متكافئة واستغلالية دائمًا ، وغالبًا ما كانت مخيبة لآمال كل المعنيين بها . وهذه الإحباطات اليومية شكلت خلفية لكتابات نثرية متواصلة فى المناسبات المختلفة التى نجمت عن أعمال التمرد . وانطوت النزاعات الأوروبية المصرية فى الستينيات وأوائل السبعينيات على محتوى سياسى محدود بشكل واضح ، رغم أن تفاخر أبناء البلد والمجد الامبريالى كانا يتسللان خفية فى كثير من النزاعات المتواضعة بقبضات اليد . وقد ساعد فرض الرقابة المالية الأوروبية على مصر عام ١٨٧٦، والحرب الروسية العثمانية فى ٧٧ – ١٨٧٨، وثورة عرابى جميعا على تسييس هذه النزاعات فى السنوات التالية .

أزمة الديون ، والحرب الروسية العثمانية ،والاحتجاجات الطلابية ، ١٨٧٦-١٨٧٨

فى عام ١٨٧٦ عجزت مصر رسمياً عن سداد ديونها ، وشكل الأوروبيون صندوق الدين ليشرف على المالية المصرية ، واضعاً عيناً له على كفالة سداد مصر مدفوعاتها لخدمة الدين للدائنين الأوروبيين فى المواعيد المستحقة ، هذا الدور الأوروبى المباشر فى إدارة مصر غيَّر من علاقة البلاد مع أوروبا وخلق درجة أكبر من المشاعر المناهضة لأوروبا ، وتزامن هذا مع إنشاء المحاكم المختلطة ، التى أعطت للأجانب القدرة غالباً على التلاعب بالقانون ؛ حتى فى النزاعات مع المصريين أبناء البلاد ، ولقد ناقش كاتب أحد التقارير الحكومية المصرية المعاصرة حول تأثير المحاكم المختلطة والأضرار التى حاقت بالفلاحين من نظام المحاكم الوافد حديثا فى مواجهة الأوروبيين ، واستشهد بثورتى الجزائر والهند (١٨٥٧) كبراهين فى مواجهة مثل هذا التعديل الراديكالى للقانون والأعراف المحلية (٣٩) .

لقد هوَّن المسئولون البريطانيون بالقاهرة على وجه الإجمال من شأن الشائعات الخاصة بازدياد الجهاد الإسلامى ، ففى أواخر ١٨٧٦ كتب فيفيان القنصل بالقاهرة فى تقريره للندن أن المسيحيين المحليين يخشون انفجار أعمال عنف ضدهم فى عيد المسلمين القادم . وكتب يقول : " إن هذه التقارير اعتمدت على أساس تغير مزعوم فى سلوك المسلمين تجاه المسيحيين ، وعلى إهانات خدم المسيحيين ، وعلى اعتداء ثبت أنه وقع على إيطالى تجرأ على التدخين بالشوارع خلال رمضان ، وعلى ادعاءات بإخفاء الأسلحة فى المساجد (٤٠) ." ورفض فيفيان كل هذه الأساسات بعد تحقيق دقيق واقترح أن الاعتداءات المزعومة على المسيحيين تحدث عادة فى مواجهة بعض الأعمال الاستفزازية من جانب يونانيين أو إيطاليين . كما أنه لا يوجد دليل على تخزين السلاح بالمساجد إلا أنه وجد استياء بالغاً بين المسلمين المصريين بسبب الضرائب الباهظة والمتأخرات مستحقة الدفع التى عرَّضتهم لها حكومتهم ، ورغم أن معظم الناس يكنون مشاعر كراهية للوالى إسماعيل ومعاونيه ، "فإنه يبدو أن محاولات بارعة تجرى من أجل توجيهها إلى الأوروبيين وتعزو إليهم كل المآسيأس والمحن التى تعانى منها البلاد لسوء الحظ " (٤١) . ونظراً لأن كثيراً من المآسى والمحن مستمدة من مطالبات الأوروبيين بمدفوعات خدمة الدين على القروض التى تم التعاقد عليها بفائدة مرتفعة من

البنوك الأوروبية والمضاربين وتقرر دفعها فوراً وبالكامل كل ستة أشهر ، وهو مشروع يتطلب بلا شك مهارة بعض الشئ .

فى ١٨٧٦، تضافرت أزمة ديون مصر مع الأزمة السياسية الناجمة عن الحرب المصرية الحبشية ، وثم فى ١٨٧٧ – ١٨٧٨ مع أزمة الحرب الروسية العثمانية التى كان من المعتقد أن الخديو إسماعيل سيساهم بقوات عسكرية فيها بوصفه تابعًا للسلطان ، وأورد فيفيان فى تقريره أن الوالى فى ضيق وقلق بسبب كيفية تدبير الأموال اللازمة لدفع متطلبات القوات العسكرية للعثمانيين . وكان الفلاحون فى الوجه القبلى فى حالة ثورة فعلية ضد ارتفاع الضرائب واضطر لمواجهتهم بقوات الجيش . وأضاف فيفيان ، "يتوجب أن أبلغ فخامتكم أن هناك مشاعر قوية ومتنامية بين كل من الأجانب وكثير من أبناء البلاد أن المخرج الأفضل والوحيد من الصعوبات التى ترزح تحتها مصر قد يكون احتلالها من إنجلترا" (٤٢) . لا حاجة إلى القول إن تقارير القنصل هذه تنبئنا بالكثير حول طموحات الرجال على أرض الواقع أكثر مما تنبئ عن المزاج العام فى مصر .

وبعيداً عن المخططات الواضحة المتزايدة للقوة العظمى على وادى النيل ، فإن شائعات حول نشوب حرب وشيكة فى أوروبا بين قوة مسلمة وقوة مسيحية زادت التوترات المجتمعية فى الامبراطورية العثمانية ، بما فيها مصر . وفى ذلك يؤكد المؤرخون فى الغرب على إجراءات العثمانيين تجاه السكان المسيحيين فى البلقان ، وكذلك الحملة التى شنها جلادستون حول مسألة "مذابح البلقان" . لكن السكان المسلمين فى أوروبا الشرقية عانوا معاناة هائلة أثناء الحرب الروسية العثمانية ، وبطبيعة الحال ، فإن هذا النوع من الأنباء أيقظ أشد المشاعر ضراوة فى مصر ، ففى أبريل ١٨٧٧ هبط الاسكندرية رجل صوفى قادما من مكة ومعه والده ، الذى حارب فى صفوف الجيش العثمانى وتقلد وساما فى البوسنة ، وسار الصوفى فى موكب بشوارع الاسكندرية حاملاً راية خضراء (اللون الذى كان يفضله النبى محمد) ، داعيا الناس إلى النهوض وقتل الكفرة ، ونجح الصوفى فى جذب أتباع من أطفال الشوارع ، إلا أن الشرطة سرعان ما اعتقلته واعتقلت أباه ووضعتهما فى أول مركب إلى مكة (٤٣) . وفى يونيو تلقى المسلمون الأتقياء تلغرافًا من رجل يدعى الشيخ أحمد ؛ الخادم الخاص لقبر الرسول بالمدينة ، وأذاعوه فى "أحياء العرب" بالعاصمة ، كانت الرسالة تتعلق بحلم للرسول يؤنب فيه المؤمنين لإهمالهم فى عباداتهم ، وتحولهم إلى الشراب والفسق ،

وازدراء الفقراء والمضطهدين ، وعدم تقديم الصدقات لهم ، وتطلب من المؤمنين أن ينبذوا من بينهم أولئك الذين لا يؤدون صلواتهم الخمس يوميًا ، وتعد بأن يوم القيامة ، عندما تشرق الشمس من الغرب ، أصبح وشيكًا (٤٤) . أثار هذا الإعلان شعورا جارفا في الأحياء القديمة بالقاهرة ، واعتبر فيفيان هذا الحادث كمحاولة أخرى لإثارة المشاعر الدينية للمسلمين أثناء الحرب .

بعد عدة أسابيع ، وبينما يتم تجهيز قوات عسكرية مصرية لتسافر إلى إسطنبول ، ولم يكن الأمر ليثير الانتباه حتى ذلك الحين ، إلا أنه حسب ظني ، اندلعت مظاهرات هامة معادية للأوروبيين في مدينتي كفر الزيات والزقازيق بالدلتا . وأبلغ كار ، نائب القنصل بكفر الزيات ، أن الأوروبيين في هذه المنطقة يتعرضون لمخاطر بسبب مسيرات يومية ينظمها على الأغلب طلاب المدارس الأهلية المصريون ، الذين يسيرون في مواكب بالحي الأوروبي بالمدينة يسألون الله العون ضد أعداء الدين الإسلامي ، ويهتفون بصوت عال: "الموت لكل المسيحيين" (٤٥) . وأضاف كار أن الرأي العام يرى أن الصبية تم تدريبهم تدريبًا دقيقًا على العبارات التي يرددونها ، حيث أنها تتكون من اللغة العربية التقليدية ، وأعرب عن قلقه من أن مدير الأمن لا يفعل شيئًا من أجل التدخل في المسيرات .

وجرت أحداث مشابهة في الزقازيق ، كما سبقت الإشارة ، امتدت في يوليو إلى المنصورة ، ونشرت صحيفة إيطالية أنه في ٢٠ يوليو طاف عدد من الصبية المصريين في شوارع المنصورة يطلقون صيحات بثت الخوف في نفوس الأوروبيين المقيمين ، وفي الصباح التالي ، عندما شكا القناصل الأجانب ، اعتقلت الشرطة بعض الصبية ، الذين اعترفوا في حينه أنه تم تدريبهم على إتيان هذه الأفعال على يد رجلين ، حسن وخليفة (٤٦) . وفي سبتمبر تظاهر تلاميذ المدارس ضد الأوروبيين في ميناء دمياط ، وتصرف نائب محافظ الأقليم على نحو كما لو أنه قد تلقى من الوالي تقريعًا شديد اللهجة على تدخله (٤٧) .

بالرغم من لين جانب المسئولين المحليين إزاء هذه الاحتجاجات الطلابية ضد الأوروبيين ، إلا أن الحكومة كانت تعمل على منعها ، فقد أبلغ الوالي القنصل العام البريطاني أنه أبرق بتعليمات مشددة لكل المحافظين بـ "القمع الفوري والفعال لأي أعمال تتعلق بإهانة أو معاداة الأوروبيين من جانب أبناء البلاد" (٤٨) . وقال إسماعيل إنه تجاهل عامدا أوامر من اسطنبول باستخدام آيات القرآن العظيم لإلهاب المشاعر الدينية للناس من أجل الجهود الحربية ، خشية أن تنجم عنها أحداث خطيرة أخرى .

بلا شك كانت حماسة الطلاب فى العداء للإمبريالية تعكس على الأقل مشاعر بعض مدرسيهم ، وعلى الأرجح مشاعر آبائهم أيضًا . هذه الطبقة المتوسطة المتعلمة الجديدة غالبا ما كانت تكن مشاعر معادية فى أقوى صورها بسبب توظيف أعداد كبيرة من الأجانب كمهندسين أو موظفين ، حيث كانوا يحسون أنهم أقل قيمة فى المقابل ، ولقد رأينا فيما سبق أن المدن المذكورة كانت بها نظم تعليمية كبيرة ومتطورة ، سواء تقليدية أو حديثة ، أوجدت شبكة اتصالات من التعليم إلى الصحف التى كانت تتيح للمدرسين والطلاب التجاوب مع الأحداث العالمية ؛ مثل الحرب الروسية – العثمانية ، عن طريق المظاهرات المحلية المناهضة للأوروبيين .

على أن هذه الاحتجاجات تبين أن الاختراق الأوروبى لداخل الأراضى المصرية ولَّد قدرا من الاستياء ، فالمدن الأربعة المذكورة جميعها تقع فى الوجه البحرى بمصر ، وهى مراكز إقليمية زادت بها مشاهدة الأوروبيين ، وزاد نفوذهم بها خلال عقد السبعينيات ، ولاحظ أحد التقارير أنه قبل افتتاح المحاكم المختلطة فى ١٨٧٦، التى كفلت عدم عرض نزاعات أصحاب الأملاك الأوروبيين على المحاكم الشرعية ، كان الأوروبيون يملكون من ٣ آلاف إلى ٤ آلاف فدان فقط فى مديريتى المنوفية والغربية ، لكن "منذ ذلك الحين زادت ملكياتهم زيادة هائلة" (٤٩) ، وفى التماس من سبعة وعشرين من الرعايا البريطانيين يطالبون فيه بتعيين وكيل للقنصل فى الزقازيق (وهى مدينة جديدة أنشئت فى فترة محمد على نتيجة للتوسع فى خطط الرى) يقول إن "الزقازيق هى موضع تزداد به أعداد وملكيات الرعايا البريطانيين بسبب عدد مصانع حلج القطن وزراعته فى المنطقة التى تعد فيها المدينة الرئيسية ، ونتيجة للإصلاح القضائى الذى أنشئ فى أسواقها المجاورة" (٥٠) . فى ١٨٧٨ كان نحو من سبعين إلى ثمانين أوروبيًا يمتلكون أراضى زراعية فى الزقازيق بلغت قرابة ١٠ آلاف فدان . وهؤلاء الأوروبيون اشتغلوا فى إقراض الأموال للفلاحين الذين يعانون ضغوطًا شديدة بالمنطقة ، وغالبًا ما تمكنوا من شراء الأراضى ذات المساحات الصغيرة بأسعار زهيدة حين يقرر أصحابها بيعها لعجزهم عن سداد ما عليها من ضرائب (٥١) .

رغم الوجود الأجنبى المتعاظم بالاسكندرية ، إلا أنها كانت أهدأ المدن فى السبعينيات ، هناك ، طوَّرت الجالية الأوروبية القديمة والراسخة علاقات محلية كافية ، ونفوذًا ، وترتيبات مؤسَّسية كفلت تبديد أية توترات بعد سلسلة الحوادث وحالات الشغب التى تسبب فيها أوروبيون بالأساس فى الستينيات ، والصوفيون الذين حاولوا

إثارة مشاعر العداء تجاه الأوروبيين بالاسكندرية فى ١٨٧٧ يبدو أنه لم يحالفهم نجاح كبير ، وكانوا هم أنفسهم غير مصريين . وفى السبعينيات اندلعت النزاعات فى المدن بين أبناء البلاد والأجانب فى المدن الصغيرة الجديدة أو النامية نمواً سريعًا مثل الزقازيق والسويس وبورسعيد ، أو فى المراكز الإقليمية الداخلية التى لم يكن يستخدمها الأوروبيون فى السابق مثل طنطا والمنصورة وكفر الزيات . وكانت احتجاجات الطلاب فى ١٨٧٧ - ١٨٧٨ علامة على دخول عنصر جديد إلى هذه الصراعات ، وهو الانتليجنسيا . وانطلاقًا على نحو خاص من قاعدتها فى الجيش والشرطة ، فإن هذه الشريحة المتوسطة المتعلمة سيتزايد تحالفها مع جماهير المدن فى أعمال مناهضة للأوروبيين فى غضون السنوات الثلاث التالية فيما أصبح يعرف باسم ثورة عرابى .

التمردات العسكرية لعام ١٨٧٩

شهدت الثلاث سنوات ونصف السنة البادئة بيناير ١٨٧٩ سخطًا وانهماكًا متزايدين من العسكريين بالسياسة ، وكان أكثر الضباط تمرداً ينحدرون من عائلات الأعيان الريفيين المصرية ، وكذلك الجنود الذين ساندوهم كانوا من أصول فلاحية ، وهو ما أثار مسألة ما إذا كان ينبغى أن تكون لهم ولاءات أخرى أمامهم أكثر من مجرد الولاء العسكرى ، كما ولد الاستياء من الحالة الراهنة المواتية للأوروبيين عداء لهم ، لم يقتصر على الجيش فقط بل امتد إلى المصريين الذين ساندوا احتجاج صغار الضباط . واحدى الوسائل التى عبرت بها القوات المسلحة عن استيائها ، وهى العمل الجماهيرى ، ربما تدين نوعًا ما إلى الأعراف المدينية الأولية للتمرد التى طورها أهالى المدن ، علاوة على وسائل الاحتجاج الفلاحية القديمة (علمًا بأن أغلب أفراد القوات المسلحة من أصول ريفية) .

رغم أنها من الصغر بمكان بحيث يتعذر تسميتها بمناوشات مثيرة للنزاع فإن مشاجرة بين حارس (انكشارى) للقنصلية البريطانية بالاسكندرية وملازم أول بالجيش المصرى فى صيف ١٨٧٨ قد خلفت وراءها قدراً من الحوار وثيق الصلة بالموضوع . دخل الاثنان فى مساومة حول حزمة من التبن تعرضها بائعة متجولة ، عرض الحارس الانكشارى محمد أغا ثمنا لها ٦ أو ٧ قروش قائلا: "زانية وبنت كلب ، إنها لا تساوى

أكثر من هذا" . والملازم أول إبراهيم عمر عرض ١٠,٥ قرش ، وبالتالى تصايح مع الحارس الانكشارى مستخفا به باعتباره خادما للانجليز ، صاح الملازم أول فى وجه الانكشارى "اذهب ياقواد ، أنا خادم أفندينا (الخديو) - وأنت خادم القواد المسيحى" (٥٢) . وللمرء أن يتصور ، أن شجاراً نشب بين الاثنين ، فإن غطرسة وعجرفة الانشكارى الطويل الضخم حارس القنصل البريطانى تجاه فتاة من الشارع تنطوى غالبا على قوة مستعارة إذا ماترجمناها إلى مستوى السياسات العليا ، والطريقة التى أهان بها الملازم أول خصمه عندما وصفه بأنه عالة على قواد أجنبى فى مقابل خدمته هو لسلطة مصرية/إسلامية ، تقدم رؤية محدودة المستوى لكيفية ترتيب صغار الضباط لعالمهم فى أواخر السبعينيات ، وتقدم تحذيراً مسبقاً من صراع قادم .

وبصرف النظر عن التمرد العسكرى الذى حرض عليه الخديو إسماعيل فى فبراير ، فقد شهد ربيع ١٨٧٩ العاصف سياسيًا عدة أمثلة على العنف الجماعى الشعبى . وأحد الاستثناءات للهدوء النسبى فى الشوارع خلال تحالف النبلاء والأعيان والانتليجنسيا والخديو فى مواجهة نفوذ الأوروبيين جاء فى أواخر مايو ، فقد ذهب زوجان فرنسيان وشخصان آخران ليستقلوا القطار الذى يصل القاهرة بالعباسية ، إلا أن هذه الرحلة أخذتهم إلى المستشفى الأوروبى الذى يقع مباشرة غربى الثكنة العسكرية التى تضم كتائب سوادنية ، وعند رؤية الأوروبيين ، أحاطت بهم جماعة من ضباط ثكنة العباسية ، وأهانوهم وضربوهم بالعصى ، ثم قذفوهم بالطوب عندما لاذوا بالفرار ، وأسفر الحادث عن احتجاج فرنسى ملتهب ، وعرض على المحاكم المختلطة ، وهو إجراء فى حد ذاته يمكنه أن يفاقم مشاعر العداء للأوروبيين بين أفراد الثكنة (٥٣) . وبعد عامين من تلك الواقعة ، لعبت القوات العسكرية بالعباسية بطبيعة الحال دوراً هاما فى دعم صغار الضباط الموالين لعرابى ، وعادة لا يمكن للمرء أن يفكر فى الجيش كجزء من الجماهير ، إلا أنه من الواضح أن الضباط فى فبراير والجنود العاديين فى مايو ١٨٧٩ شاركوا فى السلوك الجماهيرى ، حيث انخرطوا سوياً فى تجمعات مثيرة للنزاع للتعبير عن شكاواهم .

إن العمل الجماهيرى ليس بحاجة لأن يكون عنيفًا ، والتجمعات المشتركة من أجل إلحاق العار بفرد شكلت بنداً هامًا فى معظم التجمعات الجماهيرية فى التاريخ . وكمثال على هذا التصرف الارتجالى حدث على مسمع من بورج المالطى الذى يجيد اللغة العربية فى أحد موالد القاهرة العديدة ، فقد كتب يقول فى تقريره :

الرأى الحالى يتركز لذلك ضد الخديو ومنه يتم تعليل الكره الإيجابى بينما لا تجرى أية محاولة لإلغائه ، نحو الساعة ١١,٣٠ مساء فى الليلة الماضية ذهب موكب الخديو إلى المولد حالما كنت منصرفًا منه ، ونظرًا لضغط الناس لشق طريق للعربة اضطررت للتوقف التام لعدة دقائق ، وكنت محاطًا بمواطنين من طبقة الأثرياء والتجار ، وعندما مرت العربة أمامنا بخطو بطيء سمعت بوضوح "الكلب جه" "ينعل اللى فكرنا" (اللى جعلنا شحاتين) ، كانت هذه التعبيرات تنطق بصوت عال كافيا لتصل إلى العربة التى كانت تسير على مسافة لا تزيد عن ٤ أقدام تقريبًا من المتحدثين [٥٤] .

بمجرد أن يتجمع أى جمهور لغرض معين ، يمكنه ببساطة أن يتحول لغرض آخر . فهنا ، عيد دينى ، الذى يعنى فى مصر دائمًا معاملات تجارية ونداء على البضائع ، بما يضمن لأعداد من جماهير طبقة التجار تمويه أسمائهم ، ويكفل أمنهم ، وهو مايتيح لهم الاستهزاء من الخديو علانية دون أن يتعرف عليهم أحد ، فما لا يستطيع المثقفون طباعته فى الصحف بسبب احتمالات تدخل الرقابة يتسنى فى هذه الحالة الإعلان عنه صراحة للحاكم فى ظل حصانة .

بطبيعة الحال ، فى النهاية عزلت القوة الأوروبية ذاتها إسماعيل فى يونيو ١٨٧٩، ونصبوا ابنه توفيق واليًا مع إذعان العثمانيين . وحالة الاضطراب التى عمت النصف الأول من عام ١٨٧٩، التى شجع عليها من وراء ستار الوالى والأرستقراطية العثمانية ، آلت فى نهاية المطاف إلى عنف جماعى طفيف نسبيًا نظرًا لأن النخبة أساسا كانت تقوم بتوجيهه ، ولا ينبغى التقليل من رغبة كثير من الأعيان المصريين ورجال الدين للتوصل إلى حل وسط مع اسماعيل قد يمنحهم نفوذا أكبر ، لأجل إقالة حكومة نوبار . ومن دواعى السخرية ، أن الخطة بكاملها جاءت بنتائج عكسية حيث لعبت بوضوح دورا فى إقناع الأوروبيين أن إسماعيل لم يعد بمقدوره السيطرة على البلاد ؛ وعلى وجه اليقين لم يعد لديهم أمل فى السيطرة عليه . والغريب فى الأمر ، أن تستر وتغاضى إسماعيل عن العمل الجماهيرى من جانبه هو ومعاونيه لم يكن فقط لبعث رسالة رغب فيها ، عن عدم شعبية وزارة نوبار وعضوى المجلس الأوروبيين فيها ، بل أنها أيضا كانت إشارة لبريطانيا أن روحا شعبية أصابت مصر عدواها ، ممادفع لإثارة الشكوك حول قوة الوالى وقدرته على الحكم ، فالضباط الذين يهاجمون المدنيين الأوروبيين علنا كما حدث فى العباسية فى مايو ، لم يكن بالإمكان التشجيع عليه من القوى الإمبريالية [٥٥] .

إن الإشارات المتنامية على انعدام الانضباط بالقوات ا لمسلحة ، التى استفاد منها أحيانا إسماعيل ببعض المميزات ، كانت علامة على قدرة الجنودعلى تبنى رصيد العمل الجماهيرى . ومثلما دخل البحارة الأوروبيون فى الموانئ فى مشاجرات صغيرة مع الأجانب ، يأتى العمال الإيطاليون الذين أحاطوا بسفارتهم فى ١٨٦٥ واتهموا سفيرهم بالخيانة ، استطاع المصريون كذلك أن يبادروا رموز السلطة بالكلام وهم هنا وزراء مجلس النظار الذى اشتمل على أجانب وتابعيهم الخانعين ، كان كثير من الضباط الشبان من بين طلاب المدارس الأهلية لفترة ، وتمكنوا من التعبير بوضوح مثل المثقفين بلغة معارضة بليغة ، وعندما أظهر العسكريون استياءهم وسخطهم ، وجدوا حلفاء عديدين فى المجتمع المدنى ؛ من رجال الدين المسلمين والرجال المتعلمين ؛ حتى الجزارين وباعة الخيول والبدو ، وجمهور المدن فى الموالد كانوا يتحدثون لكثير من المصريين لاعنين الوالى فى وجهه بسبب إفقارهم . ولعل التجار قد وجدوا تشجيعًا لسلوك هذا المسلك بسهولة أكثر حالًا أدركوا حتى أن جهاز الأمن التابع للدولة كان متذبذبا فى ولائه .

بطبيعة الحال ليست كل أعمال التمرد التى نشبت بين الأوروبيين والمصريين ونوقشت فى هذا الفصل كانت تنطوى على أى مغزى سياسى ذى شأن ، إلا أنه من المهم ملاحظة أنه قد نشأ تقليد التفاعل المدينى تم فيه معالجة بعض أنواع الصراعات بين الجماعات العرقية والدينية على نحو مستقل دون مرجعية إلى السلطات الوطنية أو حتى الإقليمية ، فقد تسبب افتراء وهمى بشأن شرف إيطاليا للطبقة العاملة الإيطالية فى الركض فى سعار محموم ليأخذوا سفيرهم رهينة حتى اعتبروا أن ماء وجههم تم إنقاذه ، واستطاع شجار صاخب بين عمال مطابع فرنسيين وأفراد من الشرطة المصرية أن يثير السفير الفرنسى إلى الاعتراف بما آلت إليه فعلا حالة الجمهور الفرنسى : استطاع الفرنسيون أن يواجهوا القوة بالقوة دون الرجوع إلى السلطات . على الجانب الآخر اعتقدت الجماهير المسلمة فى ضريح السيد البدوى بطنطا أنهم عرفوا كيف يتعاملون مع اليونانيين المجدفين ، ولم يكن ذلك من خلال كتابة العرائض للشرطة المحلية ، ودخل النوبيون ببورسعيد فى حوادث عنف كبيرة مع اليونانيين أو المالطيين ثلاث مرات فى السبعينيات ، وهو ما يبين تكرار الإحباطات والعداوات وخلاصة القول نشأة تقليد مدينى أولى ، فى كل مكان ، كان السلوك الجماهيرى يقلل من أهمية التعويل على نظرية فيبر بشأن القوة التى كان من المعتقد أن الحكومة

المصرية تتمتع بها ، ذلك أن هجوم الضباط على أعضاء مجلس النظار فى فبراير ١٨٧٩ يعطى مثالاً على التكتيكات الحذرة التى تتخذها الجماهير .

إن ما بدأنا نراه يحدث فى ١٨٧٧ – ١٨٧٨، ضد ماوراء الستار لمواجهة عسكرية كبرى بين العثمانيين وقوة أوروبية ، هو التطبيق لأعمال التمرد مثلما حدث من مظاهرات في بورسعيد من المدنيين ضد الأوروبيين ، والمشاركة ، ليس فقط من العمال وعمال المهن المختلفة ، بل للطلاب من الطبقات المتوسطة ، ومع تعيين صندوق الدين وزيادة الاختراق الأوروبى للنظام القضائى والإدارى ، دخلت بريطانيا وفرنسا بشكل حاسم إلى مجال السياسة المصرية المحلية ، والسياسات التى كانت ربما ذات مرة تثير ببساطة الكراهية الشعبية للوالى غدت فى ذلك الحين تدفع إلى الاحتجاجات المناهضة للأوروبيين ، ونظراً لأن الطبقات المتوسطة المصرية بدأت تسعى بحثًا عن وسائل التعبير السياسى عن نفسها ، لم تتعاظم فقط فى مواجهة القبضة الخانقة للعثمانيين والشراكسة على السلطة ، بل وجدوا أيضاً أن الأوروبيين يضعون العراقيل أمامهم فى كل اتجاه ، حتى أن تلاميذ المدارس نظموا احتجاجات مناهضة للأوروبيين فى عدة مدن عام ١٨٧٨، مطورين رصيداً جديداً للنضال متمماً الصراعات المدنية بين العمال المصريين والأوروبيين ، عمل بوصفه نذيرا للمستقبل ، وفى ١٨٨٢ التحق قسم من النبلاء العثمانيين ، وأغلب أعيان البلاد والانتليجنسيا والجماهير بالقوى المناهضة للأوروبيين والخديو الذى جعل من نفسه حليفًا لهم .

الحكم على نظرية حورانى حول الأعيان المثيرين للثورة يتضح أنه يعمل فى أوضح صورة فى المدن الصغيرة وفى مراكز المدن ، حيث كان مايزال لدى الأعيان صلات كبيرة مباشرة مع الجماهير الشعبية ، وهنا فإن أحداث جدة فى ١٨٥٨ مثيرة للذكريات (٥٦) . وقد أوضحت البحوث الحديثة أن كبار العلماء والقضاة الشرعيين وخليفة الرسول ، المسئول العثمانى ، ورئيس تجار حضرموت جميعهم ساعدوا فى التخطيط لهجوم على القناصل الأوروبيين والمؤسسات التجارية رداً على نزاع اندلع بين البريطانيين والعثمانيين حول جنسية سفينة رست فى الميناء ، وشارك الصناع المهرة والبحارة فى إثارة الشغب فى هذا الميناء الصغير على البحر الأحمر البالغ تعداد سكانه ١٥ ألف نسمة ، ولابد أن من بين أسباب ذلك مناهضة الاختراق الاقتصادى الأوروبى المتزايد للمنطقة . لكن هنا ، كما قال حورانى ، فإن الأعيان لعبوا الدور القائد ، أيضًا فإن الأعيان فى رأى حورانى قادوا عديداً من عمليات التمرد فى مصر أو غيرها من

الصراعات التى نوقشت فى هذا الفصل ، وقد أثار عمليات التمرد ولى صوفى غامض فى المراكز الصغرى لصعيد مصر فى ١٨٦٥ ، وربما ساعدرجال الدين الإسلامى والرجال المتعلمون بطنطا الجماهير فى أعمال الشغب المناهضة لليونانيين فى ١٨٧٢ ، وقد تسبب ذعر نائب المحافظ جزئياً فى إثارة التمرد القريب فى بورسعيد فى ١٨٧٨ .

فى حوادث أخرى عديدة ، مع ذلك ، يتضح أن جماهير المدن نشطت عفوياً أو بناءًا على توجيهات القادة الشعبيين من بين عامة الناس ، ويبدو من غير المحتمل أن تكون شجارات النوبيين مع المالطيين أو اليونانيين فى بورسعيد مخططة أو على صلة يعتد بها بالأعيان ، وفى المدن الكبرى الأخرى مثل الاسكندرية ودمشق ، من المحتمل أن يكون للعمل الجماهيرى فى هذه الفترة أساسه الخاص فى شوارع المدينة ، أكثر من كونه منبثقا عن مكائد النخب ، على سبيل المثال يناقش فيليب خورى أن أعمال الشغب المناهضة للمسيحيين بدمشق فى ١٨٦٠ يمكن تفسيرها من جانب ليس فقط نتيجة لسخط المسلمين على الأحوال الاقتصادية والتشريعية التى تمالئ الأقلية المسيحية ، بل كذلك للسلطة المتضائلة للأعيان المسلمين على جماهير المدن (٥٧) . وفى إطار هذا التفسير ، يمكن غالبًا رؤية أعمال الشغب المناهضة للأوروبيين باعتبارها نتيجة لعمل الجماهير وفقًا لمبادراتهم الخاصة ، ربما حتى فى معارضة لرغبات النبلاء ، أكثر من كونها تعبيرا عن معارضة الأعيان للسياسة المركزية أو المنافسة الأوروبية ، وقد شكل العمل الجماهيرى المستقل رصيداً هامًا للنضال خلال ثورة ١٨٨٢ ، ففى أثناء هذه الفترة كان عوام الناس بالمدينة قد تمرسوا تمامًا فى النضال العرقى مع الأوروبيين .

رغم أن الشجارات العرقية الصاخبة التى اندلعت فى مصر خلال عقدى الستينيات والسبعينيات كان لها غالبًا أثرها على تقسيم السكان إلى أوروبيين ومصريين ، فإن الاستقطاب ظل عملية غير مترابطة قبل الحرب الروسية العثمانية . وهناك بعض الدلائل على شعور عام مناهض للأوروبيين فى حى الحسين بالقاهرة ، وجد له نصيراً بين الهنود والأفغان المسلمين الذى كانوا يعانون فى حينها من الكولونيالية البريطانية ، وأحداث الشغب التى جرت فى طنطا فى ١٨٧٢ ، من جانب آخر ، بقيت محصورة بين المصريين المسلمين واليونانيين ، ولم يشعر باقى الأوروبيين بأى عداء موجه إليهم ، ومع ذلك فإن دمج جميع الأوروبيين مع بعضهم البعض بدأ يتزايد استخدامه كأحد تكتيكات قادة التظاهر أثناء الحرب الروسية العثمانية فى ١٨٧٧ – ١٨٧٨ ، ويصبح حمل الرعايا البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين واليونانيين

لخطايا الامبراطورية الروسية مفهوماً فقط إذا كان تلاميذ المدارس ومعلموهم يرون أن كل الأوروبيين المسيحيين يشتركون إلى حد ما فى التكوين الشخصى من الناحية الأساسية ، وأكثر من هذا ، أصبحت حكومة الوالى ذاتها حكومة قاسية بسبب الارتباط الوثيق بالأوروبيين ، بوزيريهما الفرنسي والبريطانى فى مجلس النظار وبكونستبلاتها الإيطاليين فى الشرطة . وأمكن بسهولة أن يتحول عداء عام للأوروبيين إلى كراهية للحكومة المصرية ذاتها .

إن المفاهيم الضيقة للعرقية ، والروابط القوية بالجماعات العرقية الصغيرة عرقلت نمو النزعة الوطنية ، التى تسعى على نحو نموذجى إلى دمج عدد كبير من العرقيات فى إطار كلى يقوم على إقليم مشترك ، ولغة قومية ، وسوق موحد ، فى عبارة بنيديكت أندرسون الزاخرة بالمعانى الأمم مجتمعات متخيَّلة [٥٨] ، والتخيل المضمر ، مع ذلك ، يحتاج إلى القدرة على رؤية مشابهة لما اعتبرته الأجيال السابقة مختلفاً ، والكثير من الأمم الأوروبية ، مثل الإيطاليين ، لم يكن يفكرون فى أنفسهم قبل القرن التاسع عشر على أساس أنهم وحدة طبيعية ، أو حتى باعتبارهم يتحدثون نفس اللغة ، ويقدم المصريون الدليل على بدء تطوير هذا النمط من التخيل ، للأفضل أو الأسوأ ، فى فترة بحثنا ، ويحتاج أيضاً ، بطبيعة الحال ، تخيل التماثلات للتوقف عند حد معين ، ويشكل هؤلاء الخارجون عن ذلك الحد اضطراباً وتهديداً عميقين للجميع فيما عدا الجماعات الداخلية ، والجهود الموحدة للوطنية ربما حتى تحتاج إلى مثل هذا الآخر ، والأوروبيون على أية حال قدموا هذا للمصريين فى القرن التاسع عشر ، وألَّفت عمليات الشجار فى مصر أحد عناصر تطوير هذا الاصطلاح الجديد .

الفصل الثامن

القمع والرقابة

إن قدرة الدولة الأوتوقراطية الحديثة على قمع المعارضة والسيطرة على أشكال الخطاب العام تشكل عائقًا هامًا للتعبئة السياسية الناجحة ، وتستطيع الأنظمة الاستبدادية بقليل من الشرعية أو بدونها أن تواصل بقاءها لعدة سنوات ، بشرط بث الخوف فى العامة بسبب سيطرتها على القوات المسلحة أو قدرتها على استدعاء دولة تناصرها وتوفر القوة المطلوبة ، مع ذلك ، فإن هذا الأسلوب فى عرض القضية يبين بمغالطة أن ماوتسى تونج كان محقًا عندما قال إن السلطة تنمو من ماسورة بندقية ، ويتجاهل الطريقة التى يمكن بها تخريب قوات الأمن عبر عمليات فرار الجنود والانسحاب والمراوغة ، حتى أن دعمًا شعبيًا لهم فى حده الأدنى يبقى ضرورة ثابتة ، والجدال الخاص بالسيطرة من خلال قوة مطلقة أيضا يتجاهل أن يضع فى الاعتبار ضرورة الاحتياج إلى جنود وضباط وطبقة حاكمة مدنية بنفسها لتقبل سلطة الدولة ولطاعة أوامرها إذا كان يتوفر لهم عائق موثوقًا به لبث القلاقل فى المجتمع ·ووضع جهاز القمع هذا موضع التنفيذ لا يستبعد العقد الاجتماعى من التحليل ؛ إنه يشير فقط إلى الأهمية الخاصة لبعض أقسام المجتمع (النخبة المدنية ، والجيش ، والشرطة ، وأجهزة المخابرات) فى الحفاظ على ذلك العقد عندما يرغب أخرون فى إعادة التفاوض حوله ، وإذا استطاع أعضاء هذه المؤسسات القمعية بأنفسهم أن يلينوا لخطاب المعارضين ، لأمكن تدميرهم ، وأى جهاز قمعى قوى حينئذ لا يمكنه أن يخلِّص الدولة الأوتوقراطية من الحاجة إلى تفكير بوليسى علاوة على الأنشطة البوليسية ، خشية أن ينسج المعارضون خطابا يمكنه إفساد ولاء ضباط الدولة أنفسهم ، أو يقنع العامة باتخاذ شكل هادئ من أشكال عدم التعاون ·

وتثير قضية الرقابة ، أى سيطرة الدولة على الخطاب العام ، أسئلة هامة حول شروط القراءة والاستماع والكتابة فى مصر ، لقد فهم السلطان العثمانى وولاته وإداريوه فقط وبوضوح تام القوة الكامنة فى الطباعة والصحافة فى توحيد وتسييس العامة ، لقد أدركوا أن تكنولوجيا الكلمة هذه يمكن أن تخلق إجماعًا ، يمكن أن تخلق للوجود رأيًا عامًا فى طول وعرض النيل حيث كانت الرعية من قبل تؤسس شبكات محدودة فقط تعتمد على المواجهات المباشرة وجهًا لوجه ، ووجدت السلطات أن الطباعة بالغة الفائدة كأداة للحكومة وكوسيلة للتجميع السياسى للعامة ببساطة ممايحول دون حظرها ، واختاروا السماح بزيادة توزيع الأعمال المطبوعة ، بما فيها الصحف ، مع وضع القيود على الخطاب المطبوع عبر آليات مختلفة . وقد أثرت محاولة الدولة فى إرساء الحدود الخارجية للخطاب بعمق فيما يمكن نشره وفى كيفية التعبير عنه ، علاوة على الطريقة التى يتوصل إليها جمهور القراء فى تفسير النصوص السياسية ، كما طوّر المؤلفون وجمهور القراء (بمافيهم مسئولو الرقابة) عدداً من الأعراف تحكم إلى المدى الذى يمكن للكاتب أن يمضى فى صياغة الجمل ذات المرجعية السياسية ، ولم يقتصر الأمر فقط على انضمام المؤلفين الراديكاليين والمناهضين للدولة لهذه الأعراف ، بل شمل أيضًا "المعتدلين ، والموالين للدولة ، بل المصابين بالرعب أحيانًا" (١) . هذه الفكرة بالغة العمومية عن صراع لطيف بين الرقباء والمؤلفين تفنِّد انتشار خطاب مسيطر ، وتثير التساؤل عما إذا كانت قد نجحت الدولة والمؤسسة الدينية حقيقة على نحو دائم فى ترسيخ أفكار الطبقة الحاكمة بوصفها الأفكار المهيمنة على معظم أقسام المجتمع .

يتعين رؤية أسلوب نظام قمع الدولة للمعارضة كأرخبيل ، يمتد فى جميع أرجاء المجتمع من مكتب الرقيب حتى غرفة الحجز وثكنة الجنود ، وهنا سوف نفحص وظيفة وانحلال قمع الدولة . إن السلوك الذى استخدم فيه النظام هذه الروافع الثلاث لسيطرة الدولة ، ثم فقد استخدامها ، يضئ شرطًا مسبقًا جوهريًا للثورة . كما أن ضعف أجهزة الشرطة والجيش والرقابة لم تكن لتؤدى فى حد ذاتها إلى قيام ثورة ، لكننى أعتقد الآن أننا اكتشفنا مصالح كافية وقدرات تنظيمية بين هذه الجماعات مثل الانتليجنسيا ، والطوائف المدينية ، وأعيان القرى ، تجعلنا نقرر أن اضطهاد الدولة لعب دوراً مركزيًا فى الحفاظ عليهم فى مواقعهم قبل عام ١٨٨١ .

الترتيبات البوليسية

وظَّفت الدولة الشرطة ليس فقط من أجل حماية الملكيات وضمان النظام العام ، بل للسيطرة على الطبقات العاملة ، وقد نجمت إحدى المشاكل التى واجهها نظام الولاة على نحو وثيق عن وضع الامتيازات التى كان يتمتع بها الأوروبيون فى مصر ، لقد ضمن القناصل وكبار التجار شرحاً ليبراليًا بعيد مدى للامتيازات الأجنبية التى تمتعوا بها لصالح أهدافهم الخاصة ، ووظفت الطبقة العاملة الإيطالية واليونانية بدهاء عدم خضوعهم لتشريع البلاد كوسيلة لإبعاد أنفسهم عن قبضة الشرطة والجيش المصريين ، حيث أصبحوا فى منجاة من تدخل الدولة فى شئون حياتهم ، كما أن تدفق الفقراء المعوزين من الريف المصرى ، وعدم قدرة عمال المدن على سداد الضرائب المتزايدة بصورة هائلة ، كان من بين أسباب إثارة قلق المسئولين الإداريين ، وأحس المسئولون فى عهد إسماعيل أن الأجهزة الإدارية والعسكرية التى ورثوها عن سعيد لا تلائم التعامل مع تدفق الطبقة العاملة الأوروبية الذى حفَّز عليه ازدهار القطن ، ومع الهجرة الريفية – المدنية المصرية ، ومع مهمة نظام ضريبى صارم له صفة الدوام على العمال المدنيين ، كيف تعاملت حكومة إسماعيل مع هذه التحديات المدركة ؟

فى السنوات الأخيرة لعصر سعيد ألحقت المشاكل المالية الضعف بالدولة ومؤسساتها الكبرى ، وقبل أن يبدأ ازدهار القطن فى ملء الخزانة من جديد ، من المؤكد أن سعيد كان قد مزَّق وزارة الداخلية وخفَّض لحد كبير قوات الشرطة ، وتحولت قوات الشرطة الساخطة العاطلة حينئذ إلى عمليات السلب والنهب (٢) ، وأتاح ازدهار القطن للدولة ما من شأنه إعادة بناء مؤسساتها القهرية ، ومن العلامات المميزة لعصر إسماعيل – نتيجة لحساسيته من مشاكل قديمة للأمن آلت إليه عبر ضعف إدارة سعيد والأخرى الجديدة التى نجمت عن التغيرات الاجتماعية التى واكبت الازدهار الأولى للقطن – إعادة استخدام العقاب البدنى ، الذى كان سعيد قد أبطله ، وفى السنوات الأولى لعهده أصدر إسماعيل أوامره بتنظيم قوات الشرطة ، أو باستعادتها ، فى عديد من مدن الأقاليم (٣) .

وقد شكلت المشاكل التى ثارت مع العمال الأوروبيين الضيوف حافزًا كبيرًا للتأكيد على الترتيبات البوليسية فى المناطق المدينية ، ففى ١٨٧٦ جمعت الشرطة المصرية نحو ٥٠ أوروبيا قالت إنهم ارتكبوا جرائم ، تحت ضغط النقد الذى شنته الصحافة فيما

يتعلق بالافتقار إلى القانون والنظام ، كما بدأ حكمدار القاهرة أحمد باشا الدرملى فى إرسال العيون لمراقبة مسببات القلق بالعاصمة (٤) فى نهاية الأمر طلب إسماعيل من كل عواصم الأقاليم بمقتضى القانون أن يكون بها قوات شرطة نظامية ، وفى ١٨٧٠ تضمنت قوات الشرطة المدنية ٦ آلاف خفير ، وألفى فارس ، وفى الإسكندرية والقاهرة ١٥٠٠ فرد من شرطة خاصة بالمنطقة تسمى (مستحفظان) بإجمالى ٩٥٠٠ فرد (٥) ، استجابت الحكومة المصرية هنا أساسًا لإصرار أثرياء الأوروبيين على وجوب عمل شىء ما بشأن العمال الأوروبيين والرجال الشجعان فى قاع مجتمع الغربة ، وهو إصرار كان له صداه لدى المصريين من الطبقات المتوسطة أيضًا .

كان الأوروبيون يريدون بإلحاح شديد عمل شئ ما حتى أنهم فكروا بجدية فى إنشاء شرطة خاصة بهم فى مصر ، إلا أنه تم التوصل أخيرًا إلى حل وسط أكثر إرضاء ، وكاستجابة جزئية لأحداث شغب ١٨٧٠ بين اليونانيين والحرس النوبيين ، روج الأوروبيون فى بورسعيد لفكرة توظيف قوة شرطة خاصة بهم ، وكتب زارب نائب القنصل البريطانى فى تقريره أواخر شتاء ١٨٧٠ يقول إنه فى غضون الشهور القليلة الماضية زاد عدد "الأفراد السيئين ، والمتشردين واللصوص زيادة كبيرة" (٦) ، لذلك التقى القناصل ونواب القناصل لاتخاذ قرار بما ينبغى إجراؤه ، واعترف الحكمدار أن مثل هذا العدد من الحراس لا يستطيع توفير الحماية للمدينة ، واقترحت السلطات الأوروبية أنه يتعين عليهم إدخال نظام للحراس الخصوصيين ، مثل الذى يلاحظون وجوده بالاسكندرية والقاهرة ، وقرروا أن يبحثوا إمكانية مساهمة كل ساكن بالمدينة بمبلغ صغير شهريا لتوظيف خمسين حارسًا ليليًا ، الأمر الذى سيتطلب نحو ٤٠٠٠ فرنك شهريًا ، معربين عن توقعهم مساهمة شركة قناة السويس أيضًا بجزء من المطلوب .

وقد اعترض استانلى القنصل البريطانى بالاسكندرية بشدة على هذه الإجراءات . وفى البداية أصدر تعليماته لزارب بالاتصال بالحكمدار و"تقديم احتجاج على تصريحه بعدم قدرته على حراسة المدينة" (٧) ، وأصر المسئول البريطانى على أن الحكومة لا تستطيع أن توكل مهامها لأفراد من القطاع الخاص لكفالة النظام العام ، أيضًا فند الفكرة القائلة إن الجاليات الأوروبية بالاسكندرية والقاهرة تدافع عن أى نظام على نطاق واسع لحراس من القطاع الخاص ، مصممٍّ من أجل أن يحل محل الشرطة الحكومية ، أكثر من هذا ، فإن عددًا من البنوك وكبار المؤسسات التجارية قد وظفت

حراسًا نوبيين ، الذين يضمنهم شيخ طائفتهم من الناحية الشخصية ، على أساس صارم للقطاع الخاص دون أى اشتراكات عامة . حقا ، كان ستانلى قلقًا لربما ترى الحكومة المصرية أن نظامًا كهذا للأمن الخاص ينشئه الأوروبيون كنوع من التوافق مع منزلتهم ، وكان يريد فعلاً إلغاء ممارسات الشركات الخاصة التى توظف حراسًا خصوصيين .

بداية من أوائل السبعينيات ، وظّفت الحكومة ضباطًا أوروبيين استجابة للحاجة إلى قوات شرطة يمكنها أن تتعامل بفاعلية مع العمال الأوروبيين علاوة على المصريين ، متوقعة ترتيبات إدارية من أجل تأمين راحة النخبة المزدوجة فى مصر . أيضًا كان مجلس النظار المصرى سيضم فى نهاية الأمر أعضاء أوروبيين . وتحت ضغط الأوروبيين من جانب ، بدأت الحكومة المصرية فى عملية إعادة تنظيم قوات شرطتها المدنية فى ١٨٧٢ ، بتوظيف عدد معين من الأوروبيين للخدمة كرقباء شرطة (كونستبلات) وفى وظائف أخرى . وفى السنة التالية صدّق المجلس الخصوصى على تشغيل سبعة وأربعين إيطاليًا فى قوة شرطة القاهرة بأجور عالية [٨] . وبحلول عام ١٨٧٧ ، بلغت قوات الشرطة بالقاهرة عدداً كبيراً بقدرة تنظيمية عالية حتى أن وزارة الداخلية منحتها استقلالاً إداريًا عن محافظة القاهرة [٩] . وتسنّى للعنصر الأوروبى فقط فى آلة الدولة الرئيسية للقهر البدء فى إضفاء لون أجنبى للدولة ذاتها فى عقول عامة المصريين . كما أثار هؤلاء الموظفون الأوروبيون فى أقسام الشرطة استياء وسخط زملائهم المصريين ، الذين كانوا يعتقدون أن بعضهم غير أكفاء [١٠] .

كانت الشرطة تمارس بانتظام جلد الموظفين المصريين بالسياط فى مصانع حلج القطن التى يمتلكها أوروبيون عندما يتهمهم أصحابها بالسرقة أو بارتكاب أى مخالفات . ولم يتوقف الأمر بالشرطة عند حد عقاب العمال المتهمين باقتراف جرائم ، بما فيها الحالة الخطيرة لعدم القدرة على سداد الضرائب المطلوبة ، بل تعدّاها حتى إلى الصناع المهرة الذين لا يستكملون عملهم لدى معارفهم من أصحاب الورش كما رأينا فى الفصل الثالث . وكذلك راحوا يتعقبون على نحو دورى الفقراء المعوزين فى شوارع القاهرة ، مرسلين إياهم إلى مراكز الشرطة فى بولاق ومصر القديمة لشحنهم فى المراكب عبر النيل وإعادتهم إلى قراهم . بينما القاهريون الذين ولدوا وتربوا بها الذين لا يستطيعون أن يقيموا أود أنفسهم وليس لهم أقارب كانوا يرسلون إلى وزارة الأوقاف ،

رغم أنه فى أواخر السبعينيات بدأت تلك الوزارة ترفض قبولهم ، إما بسبب أعدادهم الكبيرة أو لتقلص مواردها [١١] ، وأعلنت الشرطة ووزارة الداخلية أنها تخدم المالك والأجنبى ، وأنهم وجدوا لغرس النظام فى مواقع العمل إضافة إلى القانون والانضباط لدى الفئات الخطرة والعاملة .

ومع ذلك فى أواخر السبعينيات ، أحست الشرطة ، مثل الجيش ، أنها تلقى معاملة سيئة من الدولة ، كان سداد متأخرات الديون التى يعانى منها ضباط الشرطة قد دفعهم إلى كتابة عرائض متكررة ، وتقدَّم ضباط وجنود (المستحفظان) فى الاسكندرية باحتجاج فى سبتمبر ١٨٧٩ نتيجة لتأخر دفع رواتبهم ، وفى القاهرة تقدم ستة ضباط بشكوى لرئيس الشرطة فى أواخر ١٨٨٠ من أنهم ، بعكس ضباط الجيش ، لم يحصلوا حتى الآن على متأخرات أجورهم المخصصة لهم ، وقد بدا أن جهود الدولة لتحقيق وفورات فى الميزانية قد أثرت عكسيًا على قوات الشرطة بنفس الدرجة التى أثرت بها على الجيش [١٢] .

كان التوسع فى الشرطة والجيش بمثابة مؤشرات تبين تصميم إسماعيل على ممارسة سيطرة أعظم على المجتمع ، وباتت هذه الحاجة للسيطرة فى صورة أكثر إلحاحًا حالماً باشر اتخاذ إجراءات غير شعبية مثل زيادة الضرائب على الرعية لمواجهة خدمة الديون الأوروبية . كما حمله وجود عدد هائل من الأوروبيين المغتربين والمشاكسين غالبًا داخل مصر على وضع الأوروبيين على قمة قوات الشرطة ، ليكونوا أكثر مقدرة على التعامل مع الأجانب ذوى النفوذ ، وحتى الجرائم الصغيرة التى يرتكبها الأوروبيون كان من المتوقع أن يتدخل قناصلهم لمساندتهم مساندة تامة ، وتمتع جميع الأوروبيين بشىء ما قريبًا من الحصانة الديبلوماسية ، وكما رأينا أعلاه ، فقد أخذت تنشب صراعات عنيفة بين العمال المصريين ونظرائهم الأوروبيين بصورة منتظمة فى الستينيات ، نظرا لبدء الأوروبيين فى فرض هيمنتهم على البلاد ، وكان إسماعيل يرى بما لا يدع مجالا للشك هذه التطورات كحافز إضافى لزيادة قوات الشرطة . ومع ذلك يستطيع الرقباء الأوروبيون (الكونستابلات) فحسب تشويه سلطة قوات الشرطة مع المصريين ، ورغم هذا فمن دواعى السخرية أنه عندما جاءت الثورة مالت قوات الشرطة إلى الانضمام لجانب المصريين فى معاركهم مع الأوروبيين وأن تبدى ترحيبها بقدر من الرضا بعمليات نهب محلات الأوروبيين .

أتاح التوسع فى قوات الشرطة ، وزيادة حجم الجيش لإسماعيل أن يحفظ النظام ببساطة ، وأن يتدخل فى الشئون الحياتية للمواطنين العاديين إلى مدى غير مسبوق . واستطاع فى ذلك الحين أن يقول للمصريين أين يعيشون وكيف يتصرفون ، وتمكن من أن يتغلغل فى كثير من الأمور أكثر بكثير مماحققه سلفه ، حتى أن قوات الشرطة المتزايدة ، مع الاقتراح الجنينى بوكالة استعمارية فى صورة الضباط الإيطاليين ، شكلت فقط عنصراً وحيداً فى التغلغل الحكومى واسع النطاق فى المجتمع المدنى ، ومن بينها ينبغى كذلك الوضع فى الاعتبار قوات الجيش ، وهيئة الرقابة ، ومثلما ضعفت مصادر أخرى للقهر ، لحق الضعف بقوات الشرطة فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات نتيجة للمعنويات المتدنية الناجمة عن تأخير دفع الرواتب ، وبسبب فرض أوروبيين يتقاضون أجوراً عالية وغالباً ماكانوا يجهلون الأحوال الداخلية للبلاد ، وعبر إجراءات تخفيض أعداد القوات التى فرضتها المصاعب التى صاحبت خدمة الدين للأوروبيين .

الجيش

ظل صعود وهبوط جيش الولاة مرحلة مركزية عبر دراما ١٨٦٢ - ١٨٨٢ ، وفى ظل إسماعيل أصبح الجيش أداة هامة لقمع الفلاحين والاحتجاجات الأخرى ، فقد قام الجيش ببراعة ووحشية بسحق التمرد الفلاحى الملتهب قرب أسيوط الذى قاده السيد أحمد الطيب عام ١٨٦٥، وتدخل مرة أخرى فى صعيد مصر فى ٧٨ - ١٨٧٩ ليخمد ثورات الفلاحين الذين كانوا يحتجون على زيادة الضرائب أثناء فترة الجفاف ، وينبغى أن تسبق أى بحث طرح بعض التساؤلات المحددّة حول انشقاق قوات الجيش فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، ومن ذلك ما القضايا التنظيمية التى ربما فاقمت التحزب العرقى فى فرق الضباط ؟ ما الأحداث أو السياسات التى نجمت عنها الحزبية لتؤدى إلى انقسام طال حتى النخاع ؟ ماهى الموارد التى أتاحت للضباط المعارضين أن تكون لهم اليد العليا على رؤسائهم ؟ وكيف أبرم الضباط المعارضون تحالفات مع جماعات أخرى فى المجتمع المدنى؟

حالما اعتلى إسماعيل العرش فى ١٨٦٣، قام بزيادة أعداد القوات المسلحة النظامية إلى ٢٦٣٥٩ فرداً ، وهو أكثر مما كان يسمح به الفرمان العثمانى الصادر

فى ١٨٤١ لمصر بحد أقصى ١٨ ألفًا [١٣] ، وبعد عامين آخرين ، فى عام ١٨٦٥ ، ارتفع العدد إلى نحو ٣٥ ألفا ، وبحلول عام ١٨٧٠ تضاعف تقريبًا إلى ٦٥ ألفا (لا يدخل فى الحساب القوات الاحتياطية وكونستبلات المستحفظان) . وفى ٤٧٨١ أذعن السلطان العثمانى للواقع السياسى حيث منح إسماعيل رسميًا الحق فى زيادة جيشه إلى أى مستوى يشاء ، فى تلك السنة ، كانت القوات المسلحة المصرية تتكون من نحو ٩٤ ألف جندى وضابط نظامى داخل مصر ، إضافة إلى ٣٠ ألفا آخرين فى حامية السودان ، وانخفضت قوة الجيش فى أواخر ١٨٧٦، مع انتهاء الحرب الحبشية وتصاعد الأزمة المالية إلى نحو ٨٣ ألفًا ، وقد دفعت الأزمة المالية ، مع تكشُّفها للعيان ، إلى مزيد من تخفيضات الميزانية ، مؤدِّية إلى هبوط الجيش إلى ٥٧ ألفا فى أوائل ١٨٧٨، وهو أدنى حد بلغه خلال السبعينيات ، ولقد أصر العضوان الأوروبيان اللذان تم تعيينهما فى مجلس النظار بإلحاح منذ منتصف عام ١٨٧٨ على تخفيض الميزانية العسكرية كأسلوب وحيد لمواجهة التزامات الديون الأوروبية .

وهكذا شهد العام ١٨٧٩ تسريحًا كبيراً لجنود القوات المسلحة المصرية ، حيث تهاوى عدد القوات إلى ٣٢ ألفًا فى أوائل العام ، مع تصور عن مزيد من التخفيضات ليصل إلى ما إجماليه ١٨ ألفًا مع انتهاء العام ، وبالرغم من حدوث تراجع محدود فى هذه السياسات فى شهرى أبريل ومايو ١٨٧٩، وأثناء حكومة شريف الوطنية ، تواصلت عمليات الخفض بعد إقالة إسماعيل فى شهر يونيو من تلك السنة ، وفى صيف ١٨٧٩، أعلن توفيق ، الخديو المعين الجديد ، عن خطة لانكماش الجيش ليصل فقط إلى ١٢ ألف رجل [١٤] .

كان لهذه التخفيضات فى أعداد أفراد القوات المسلحة تأثير واسع النطاق ، إلى الحد الذى ساعدت فيه على إثارة استياء صغار الضباط ، فحتى جيش صغير أيضًا كان ينطوى على مفهوم أن الدولة لن تستطيع بسهولة السيطرة على جماهير الشعب . ولعل نجاحات المهدى فى ساحات القتال فى السودان عامى ١٨٨١ و١٨٨٢ أفصحت كثيراً عن ضعف حكم الوالى وحول قوة الدراويش ، وتراجعت لحد كبير براعة قوات الدولة فى التعامل مع قبائل البدو وجماهير المدن بجيش مصرى هوى إلى ١٢ ألف جندى فحسب وهو ما كان فى مقدورها أن تفعله بقوات قوامها ٩٠ ألفًا [١٥] . وفى النهاية فإن أى قطاع بمفرده من الجيش كان يستطيع أن يتحدى الدولة بنجاح فى ظل هذه الشروط من الضعف ، حيث أنه كان يشكل نسبة أكبر من الإجمالى .

ورغم أن التمرد العسكرى فى فبراير ١٨٧٩ تم بتنسيق من إسماعيل ، إلا أنه كان يعبر عن استيائه البالغ من تخفيض قواته ومن المدافعين الأوروبيين عن ذلك فى مجلس النظار ، ويشير هجوم الضباط على المدنيين الفرنسيين بالعباسية على نحو مؤكد إلى الحالة المزاجية للعسكريين ، وفى أواخر ١٨٧٩ بدأت تظهر تقارير فى وزارة الداخلية لملفات محاكمات عسكرية لضباط بسبب عصيانهم لأوامر قادتهم فى التكنات (١٦) .

نجم قرار الخديو توفيق فى ١٨٨٠ ووزير حربيته عثمان رفقى ، الهادف إلى استبعاد المصريين من الترقى للرتب المختلفة بين الضباط عن خفض أعداد ضباط المواقع لحد كبير ، حيث قررت النخبة العثمانية المصرية المسيطرة احتكارها لهذه الرتب ، ففى عهد اسماعيل بلغ الجيش أكبر حجم له من حيث عدد العساكر والضباط لأنه أتاح الفرصة للضباط المصريين أبناء البلاد دون عداوات ملحوظة ، لذلك يتحمل الجناح الأوروبى من النخبة المزدوجة ، مع أزمة الدين ، المسئولية المباشرة عن كلا من التخفيض الهائل فى العسكريين والتأثير السلبى اللاحق على صغار الضباط المصريين . ويمكن للأسلوب الذى أصبح به سخط صغار الضباط متضافراً مع استياء المثقفين الجدد أن يتضح جليًا من حالة محمد فانى ، الذى عثرت على سيرته الذاتية فى مخطوط بدار الكتب المصرية (١٧) ، ومحمد فانى شركسى الأصل يدعى أنه ينتمى إلى نسل الرسول ، ينحدر من أسرة كانت تشغل منصبا مرموقا فى حكومة محمد على ، كما أنه حضر حلقات دراسية بالأزهر ودخل المدارس الأهلية التى أنشأها إسماعيل ، وحصل على وظيفة فى قلم الترجمة بوزارة المالية . ويذكر شاروبيم أنه عندما طرد رفقى جماعة من صغار ضباط الجيش المصريين فى عام ١٨٨٠ فإنهم عانوا من مصاعب مالية "واعتادوا أن يلتقوا كل ليلة فى منزل محمد أفندى فانى ، أحد المشتغلين بالترجمة بوزارة المالية ، باحثين عن مخرج من ورطتهم" . فى ذلك الربيع ، طلبوا منه أن يحرر النص العربى من عريضتهم إلى رفقى ، التى يشكون فيها من سياسات معينة للحكومة ، قال فانى إنه فى البداية رفض طلبهم ، إلا أنهم لقوا تشجيعًا من رئيسه سعيد بك نصر ، الذى يتولى أكبر منصب فى قلم الترجمة ، وكان نصر يعمل فى وقت سابق بالتدريس فى المدرسة الحربية ، وكان هؤلاء الضباط الصغار من بين طلابه السابقين ، لذلك ضغط على فانى لمساعدتهم ، ويقول الأخير إنه رضخ لطلبهم فى النهاية (١٩) .

شكا الضباط فى عريضتهم من الانتقادات التى تنشر فى الصحافة المصرية والموجهة إلى السلطان العثمانى ، وطالبوا بإغلاقها لمدة ستة أشهر لتلقينهم درسًا ، وأصروا على أنه لا الأعيان المصريون ولا الطبقات الأقل ثروة بالبلاد قد استفادوا من القروض المتعاقد عليها مع الأوروبيين ، رغم أسبقية سدادها على حساب الموازنة ، وانتقدوا توظيف الأوروبيين والمسيحيين الشوام فى الجهاز الادارى بأجور باهظة . أخيراً ، اشتكوا من طرد نصف ضباط الجيش وتخفيض معاشات الباقين ، ولابد أن فانى كان يعلم إلى أى مدى كانت هذه الوثيقة تحرض على الفتنة وتنطوى على إثارة شديدة ، إلا أنه وافق على أن يكتبها بلغة عربية سليمة [٢٠] .

رغم أن عامة المصريين ، كما رأينا ، غالبًا ماكانوا يكتبون العرائض لحكومتهم طلبا للإنصاف من المظالم ، فإن بيان الضباط كسر تقاليد الاحترام والطاعة اللازمين فى هذه الالتماسات ، وردت الدولة بعدوانية حيث فتشت واعتقلت واستجويت هؤلاء الضباط الساخطين ، غير أن بعضهم قام بتوريط فانى ونصر فى الموضوع ، وحكم مجلس عسكرى على فانى بالسجن ثلاثة أشهر ، إلا أن رئيس مجلس النظار رياض باشا أصر على إعدامه ، مع ذلك فإن المجلس العسكرى علق القرار مؤقتًا حين فشل فى الحصول على الإجماع اللازم لعقوبة الإعدام ، ولكن تدخل البروسيين والسلطان عبدالحميد فى نهاية المطاف هو الذى منع رياض من إعدام فانى ، وبدلا من ذلك أودع السجن لمدة عامين مع عزله من الوظيفة الحكومية ، أما نصر فقد أمضى ثلاثين يومًا فقط بالسجن ، وفيما بعد حاول توفيق أن يحيله إلى قاض فى المحاكم المختلطة [٢١] . ولم يذكر فانى شيئًا عن مصير الضباط المطرودين .

تعكس وجهة نظر رياض باشا فى هذه القضية على نحو مثالى سياسة القبضة الحديدية التى يتبناها ، والحالة التى وجد نفسه فيها غير قادر على أن يضرب بمجرد أن يرفع يده فى الهواء تشير إلى القيود الدولية والمحلية على سلطته والتى تسببت فى ضعفه على ذلك النحو ، وليس من حافز على الثورة أكثر من ديكتاتور بقبضة حديدية دون متابعة مايريد إنجازه ، وأعلن رياض عدم رضائه عن التوصل إلى حل وسط مرة أخرى فى يناير ١٨٨١ ، عندما تقدم الضباط المصريون الثلاثة ، بمافيهم أحمد عرابى ، بالتماس إليه لطرد عثمان رفقى من وزارة الحربية وإيقاف التمييز فى المعاملة ضد المصريين أبناء البلاد ، وهذا الالتماس ، مثل غيره من المناشدات الكثيرة التى سببت تحركًا ضئيلاً فى دوائر الطبقة الحاكمة ، لم يكن استثناء بمعايير ممارسات المصريين

والعثمانيين ، إلا أن رياض كتب إلى ستون باشا الجنرال الأمريكى ، الذى خدم فى الجيش المصرى ، أن التماس هؤلاء الضباط يوضح أنهم يريدون منه أن يترك أثراً سيئًا على مرءوسيهم ، "وسوف يدفعهم إلى العصيان والمقاومة" (٢٢) ، وقد قرر هو ، بصورة أساسية ، أن يقدم الثلاثة للمحاكمة بتهمة العصيان بسبب التماسهم ، وأن تصميم زملائهم على الحضور لنجدتهم هو ما أنقذهم من السجن أو مما هو أسوأ .

مزجت حالات السخط بين فرق الضباط المظالم المهنية مع القضايا الكبرى للسياسة الوطنية والعالمية ، فقد أثار الاحتلال الفرنسى لتونس فى ١٨٨١ والتواطؤ البريطانى معه ، المخاوف بين المثقفين وصغار الضباط حتى أن الفرنسيين والبريطانيين أبرموا صفقة بموجبها يستطيع الأخيرون استعادة مصر لكنفهم مقابل السماح للفرنسيين بالاستحواذ على تونس ، وفى التماس تم توزيعه بين الضباط موجهًا إلى الأميرلاى أحمد عرابى يقول إن احتلال تونس يتطلّب عودة زيادة الجيش من ١٢ ألفًا إلى ١٨ ألف رجل ، وبناء تحصينات جديدة حول القاهرة وعلى ساحل البحر المتوسط ، وإنشاء مجلس للنواب يكون مجلس النظار مسئولا أمامه ، ويمكنه التصويت على الموازنة ، وأعرب القنصل الفرنسى بالقاهرة عن اعتقاده أن هذه الأفكار أصبحت لها شعبية أكثر وأكثر بين المدنيين ، وقال إن رد فعل توفيق تمثل فى محاولة بث الفرقة ليتيسر له الحكم ، كان قد قام بتقسيم العسكريين إلى قسمين متمايزين ، الأول ذو ولاء شديد له ، إلا أن الموالين كانوا مايزالون هم الأضعف (٢٣) .

عملت الوسيلة التى اتخذها توفيق عمداً للتحريض على تطوير الانقسام بين الضباط فى النهاية ضده ، فقد نجح فى التقسيم وفشل فى أن يحكم ، غير أن العلاقات الوثيقة بين صغار الضباط المصريين - الذين ترقوا من تحت السلاح وضباط الصف والمجندين إلزاميا من الفلاحين - استطاعت أن تكفل لهم القدرة على الحصول على سلطة فعلية على القوات المحاربة ، وأصبح الاحتمال الأقوى ألا ينفذ الجنود أمراً صادرا لهم من هيئة القيادة العثمانية الشركسية إذا ماتناقض مع إرادة صغار الضباط ، ورغم أن الانقسام فى الجيش تضمن عنصراً عرقيًا يتعلق بالتنافس بين المصريين أبناء البلاد والشراكسة ، إلا أنه من المؤكد أن ضباطًا شراكسة عديدين ساندوا زملاءهم المصريين ، ويمكن لنا أن نستنتج أن الخوف من الهيمنة الأجنبية ومن إلحاق مزيد من الضعف بالقوات العسكرية حدا بكثير من صغار الضباط الشراكسة إلى مؤازرة الضباط الثائرين .

تسببت أزمة الدين وتنفيذ المراقبة الثنائية ، بتعيين مراقب فرنسي وآخر بريطاني حصلا على مقعدين في مجلس النظار ومارسا مهام الإشراف على الموازنة ، في ضعف الدولة والجيش . كان مراقبا الحسابات الأوروبيان يطالبان بتخفيض هائل في أفراد القوات المسلحة بداية من ١٨٧٨، وأثار تنفيذ هذه السياسة غضب الضباط المصريين والشراكسة الذين تنتهي وظائفهم بتطبيقها ، وأدت عملية خفض مواقع الضباط أيضًا إلى عدم رضاء العثمانيين المصريين فجأة السماح للمصريين بالترقي من صفوف الجنود . ولقد نجمت معظم التحزبات العرقية في فيالق الضباط من تخفيض أفراد القوات المسلحة واستبعاد صف الضباط المصريين من فرص الترقي كما حدث في ١٨٨٠ ، ولاقى الضباط المصريون الذين احتجوا على هذا الاستبعاد معاملة خشنة من حكومة رياض الاستبدادية ، التي دفعت بهم من كتابة العرائض إلى أعمال أكبر مثل عدم تنفيذ الأوامر . كما أن قدرة الضباط المصريين على الاستحواذ على ولاء الجنود الفلاحين وبناء تحالفات مع قطاعات من الانتليجنسيا وتجار المدن والطبقات الشعبية منحتهم أسلحة فعالة في مواجهة القيادة العثمانية المصرية ، وقد خدم المصريون ، نظرًا لأن أحدًا منهم لم يصل في ترقيته لأعلى من رتبة أميرلاي حتى عام ١٨٨١، كضباط نظاميين بالأفواج ليكونوا على صلة وثيقة بالجنود ، على حين أن كثيرا من الضباط العثمانيين المتمصرين عملوا بقيادة الجيش بالقاهرة في عزلة عن رجالهم ، وكان الضباط على مهارة كافية حيث أصروا على قوة واستقلال المصريين وطالبوا بإحياء مجلس النواب واستحواذه على سلطات الإشراف على الموازنة ، وهو مطلب كان من الناحية الفعلية يحظى بشعبية بين الانتليجنسيا وطوائف المدن وأعيان القرى ، لذلك فقد خلقوا جسرًا استطاع توحيد الطبقات المتوسطة اليائسة في وادي النيل في مواجهة النخبة المزدوجة الممثلة في رياض باشا وأوكلاند كولفن ، ومثل هذا التحالف الناشئ استلزم بدوره استغلال الصحافة والعرائض المطبوعة لتوزيعها في أنحاء الريف ، وهي أدوات سعت الدولة لإخضاعها من خلال استخدام الرقابة ، وينبغي علينا إذن أن نقفز إلى الجزيرة الأخيرة في الأرخبيل .

التفكير البوليسي

أعطى اندلاع الثورة إشارة لانهيار أجهزة الرقابة بالدولة معها ، وأنا أقصد بالرقابة من الناحية الأولية إشراف الدولة وتشكيلها للخطاب المطبوع ، ويقصد بها

أيضًا تدخُّل الدولة في الخطب العامة ، وتجد أنابل باترسون في كتابات ستيورات إنجلند المبكرة مبادىء أساسية عديدة لتأويل أو تفسير معنى الرقابة ، كما فهمتها السلطات بصفة خاصة ، وهو ما أطلقت عليه تعبير "الإبهام الوظيفي" ، وطبقًا لهذا الوصف كانت السلطات تقوم بفحص توقيت نشر العمل من حيث ارتباطه بالوقائع السياسية والبحث عن إشارات التحريض في المقدمة أو المدخل ، وإنكار المؤلف لأي علاقة سياسية بكتابه يكون غالبا هو نفسه مفتاحا إلى هذه العلاقة ، وكان كثير من المؤلفين يلجأون إلى الترجمات من أجل استخراج تعبير ما حينما يدفعون ، درءاً للشبهات ، بأن شخصًا ما آخر قام بتأليف العمل وأن كل ما فعلوه هو مجرد الترجمة . كانت الرقابة العثمانية تعمل بشكل مماثل ، رغم أن الرقباء والمؤلفين طوروا أعرافهم المحلية الخاصة (٢٤) ، وكان لروسيا القيصرية أيضا تقاليدها الرقابية ، المعروفة باسم "أيزوبيان – "Aesopian"، بينما يتجنب الكتَّاب قلم الرقيب عبر "انتقال منهجي لأحداث النص بإدخال تلميحات ومواربات (٢٥) " . وقد لجأ المؤلفون تجنبا للرقابة إلى استخدام أدوات من نوع البارافانات (تدور أحداث القصة خارج روسيا ، وحتى في أرض أسطورية ، أو ، غالبًا في إيران المجاورة) . وتصطنع علامات في الهوامش تلفت الانتباه إلى المعاني المضمرة ، ويعتقد ليولوسيف أن نظاما كهذا غير مستقر بحكم طبيعته المتأصلة به ، وعرضة للانهيار بعد جيل واحد ، وأنه يوجد أساساً خارج دائرة السأم التي يثيرها (٢٦) .

ولقد عمل نظام مماثل للإبهام الوظيفي أو للإيزوبيان في الثقافة المطبوعة لمصر أثناء عصر الولاة في السنوات السابقة على الثورة ، وأريد أن أؤكد أن قبولي باستخدام كلمة "وظيفي "Functional لا يعني وجهة نظر وظيفية للنظام ، نظرًا لأنه ، في مصر ، كان الوضع مستقرًا بالكاد ، فقد ظلت الاحتجاجات الرقيقة للمثقفين تتفاعل مع الاحتجاجات الشعبية ، مما أدى بدوره لكسر القيود المفهومة للضبط ، وقد تحدَّت الطبيعة الخاصة جدًا لخطاب المثقفين استبداد الولاة وذلك من خلال إثارة التساؤلات حول بيانات السلطة وتعريضها للبحث الدقيق بعقل عصري (٢٧) ، وفي اندفاع كدوران التروس ، دفعت الحركة الفاشستية الطاحنة للدولة ، ضد حتى المعارضة المخفَّفة المطبوعة ، ببعض الكتاب والصحفيين إلى صفوف المعارضة ، مع جمهورهم من القراء المتعلمين .

كانت دولة الولاة على درجة من الضعف يتعذر معها أن تدير سلطة مركزية شاملة خاضعة لإشراف دولي ، إلا أن القلق بات يعتريها من أحاديث التحرر وتوابعه . وتركَّز

هذا القلق على نحو خاص على الطبقة العاملة وعلى المثقفين ، وفى ١٨٦٧ أصدرت حكومة الوالى مجموعة من نصوص العقوبات على الجرائم المدنية مثل القتل والاعتداء والسرقة ، إلا أنها أضافت إليها عقوبات وصفتها بعقوبات السب . فى السنوات الأخيرة ، دأبت الحكومة على الشكوى من أن كلاً من الصغار والكبار اعتادوا على توجيه السباب والشتائم البذيئة ، حتى أن الابن يلعن أباه وأن البعض راح يسب حتى الدين نفسه ، وفرض القانون غرامات على سب الدين ، وألزم بالخدمة العسكرية على الجريمة الثالثة كجزء من العقوبة ، وهذا الاهتمام بقضية بالغة الضآلة (يلعن دينك والتى مازالت تتردد حتى يومنا هذا فى اللغة العامية) يشير إلى قلق طبقة حاكمة بشأن عواقب محتملة من تزايد العقوق ، وربما كان المبرر لذلك أن ما بدأ يبدو كعدم احترام للدين قد ينسحب بدوره فى النهاية ليصبح عدم احترام للدولة . هذا الاهتمام للسيطرة على خطاب الطبقة العاملة يتضح مجدداً فى شكوى رسمية مقدمة إلى الشرطة من أعيان المدينة فى بورسعيد عام ١٨٨٠ ضد بائع الخضر ، حسن محمد أبوكلام الفهام ، الذى كان من عادته أن يشتم ويسب الأنبياء والعلماء علانية . لم يكن ضرورياً أن يكون المرء عاقًا أو غير تقى لينال غضب التفكير البوليسى فى عهد إسماعيل ، فحتى بعض البدع والهرطقات البسيطة قد تفى بالغرض ؛ كما يتضح من إعدام حكومة الوالى لمؤسس جديد للمذهب البهائى كان قد أخذ فى الانتشار بين المغتربين الإيرانيين ، وفكرة أنه ينبغى ألا يكون من بين مهام الحكومة مايتعلق بالتفكير أو الأقوال الخاصة للأفراد حول الغيبيات (الميتافيزيقيات) أو السياسة كانت مجرد فكرة جنينية فى أيام حكم الولاة بمصر ، ففى نظام يمكن حتى للمسئولين فى المناصب العليا ألا يظهروا فجأة ذات ليلة إذا ماغضب عليهم الخديو ، فإن حرية الاعتقاد بالنسبة لعامة الناس تصبح بلا معنى (٢٨) .

يتعذر على المؤرخ أن يستعيد الوسائل التى حاولت بها الدولة أن تعاقب الطبقات الضعيفة والشعبية لتحديها الأيديولوجيات الرسمية ، ومع ذلك فإن جهود الدولة لفرض هيمنتها على الثقافة المطبوعة ، قد خلَّفت قافلة طويلة من الأوراق ، وتعنى الرقابة على الخطاب المطبوع ضمنًا وجود صحافة خاصة ، ذلك لأن الإشراف الحكومى الداخلى على مطبوعات الدولة يشكل ظاهرة من نوع مختلف . كانت الصحف الخاصة قليلة العدد فى مصر قبل الستينيات ، إلا أنها ظهرت بأعداد كافية فى اسطنبول الأمر الذى دفع الحكومة العثمانية إلى استصدار مجموعة قوانين خاصة بالصحافة فى ١٨٥٧ .

وكـان هذا القـانون يتطلب الحصـول على تصـريح لكل ناشـر ، ورقـابة على بروفـات الصحف قبل نشرها من قبل المسئولين العثمانيين ، أما الكتب "الخطرة" سياسيًا أو أخلاقيًا فيمكن منعها ، وقد أظهر الوالى سعيد نفسه (١٨٥٤- ١٨٦٢) بمظهر المعارض لتنفيذ القانون حرفيًا ، ولعل ذلك لتأكيده على حقوق الولايات فى أن تتولى الأعمال الإدارية فى دولة تابعة (٢٩) . وكان نهج سعيد الخاص فى هذا الموضوع صارماً رغم هذا ، ففى ١٨٦٠ عندما استعلم منه حكمدار القاهرة عما إذا كان يمكن التصريح بعمل دار نشر معنية ، أجاب سعيد بثقة "نعم" ، وبدأت الصحيفة من خلال وكيل للزعيم الجزائرى المعارض حينئذ عبد القادر الجزائرى الذى يقضى منفاه فى سوريا ، وكتب سعيد يقول إن "إنشاء الصحافة المطبوعة والكتب المطبوعة مسموح به للجميع بحرية ، طالما أنهم لا يقتربون من سياسات أو أمور الحكومة" (٣٠) ، كانت الحكومة تسعى للحفاظ على نطاق الشئون السياسية والاقتصادية كعالم مميَّز لخطابها لا يقترب منه الصحفى .

لقد استلزم الانفجارالحادث فى الطباعة وفى إنشاء الصحف الأجنبية الذى ترافق مع ازدهار القطن بداية من ١٨٦٢ تحركًا بعيداً عن الإشراف الشخصى على الطباعة بواسطة الوالى أو مساعديه ، وفى إطار بيروقراطية نظامية محكومة بقانون للصحافة . فى أكتوبر ١٨٦٣ طبّق وزير الخارجية المصرى صراحة قوانين الرقابة العثمانية قائلاً إنها من الآن فصاعداً سيكون تطبيقها أكثر صرامة فى مصر وذلك من خلال إدارة حكومية خاصة للإشراف على الصحف (٣١) . كان على الصحف أن تمتنع نهائيا عن توجيه أى نقد لأعمال الحكومة وتتجنب مناقشة أى مواضيع قد يؤدى ذكرها إلى التأثير على العلاقات مع قوى أجنبية ، وتعين على المراسلين أن يرسلوا أنباء من الأقاليم فى سلوك يلتزم بذكر الحقائق ، ويتفادى أى انتقاد للمسئولين ، وأصبح رؤساء التحرير مسئولين عن الإبلاغ شفهيًا بمحتوى المقالات لإدارة المطبوعات قبل إرسالها للمطبعة ، والصحف التى تنتهك أى مواد من القانون سوف تتلقى ثلاثة تحذيرات ، بعدها ستتعرض للإغلاق ، كما ستفرض عليها غرامات كبيرة ، ومن أجل الإشراف على تنفيذ القانون ، أنشأ الوالى إدارة المطبوعات ضمن إدارات وزارة الخارجية (٣٢) ، مع ذلك ، ففى أواخر الستينيات تبنت الحكومة المصرية قانونًا جديداً أذيع فى إسطنبول عام ١٧٦٥، الذى كان من نواح عديدة أقل قوة من قانون ١٨٥٧ .

كانت المطبوعات الأولى التى أحست بوطأة هذه القيود ، التى تستلزم التسجيل الرسمى للصحف والدوريات ، هى الصحف الصادرة بلغات أجنبية ، وللتعامل مع الصحفيين الأجانب ذوى الأقلام اللاذعة ، اضطرت سلطات الولاية أن تتصرف بحذر واحتراس . من جانب ، كانوا يشعرون أنهم لن يستطيعوا السماح بنشر نقد حاد للسياسة على نطاق واسع بأى لغة . ومن الجانب الآخر ، كان نواب القناصل الأوروبيون يعتقدون أن الامتيازات الأجنبية تحمى رعاياهم من أى إجراء قانونى قد تتخذه السلطات المصرية [٣٣] ، لم تكن الصحافة الناطقة بلغات أوروبية فى مصر بالضرورة غير ذات صلة بتطورات المثقفين المحليين ، والحقيقة أنه يصعب قياس تأثير الصحافة الأجنبية على المثقفين المحليين وعلى حكومة إسماعيل ، بأشكالها الاستقلالية عن الدولة ومنظورها النقدى ، إلا أن كثيرا من المفكرين المحدثين كانوا يقرأون بالفرنسية أو الإيطالية ، وسوف تستأنف الصحافة الناطقة بالعربية والمملوكة للقطاع الخاص الانتشار فقط فى أواخر الستينيات ، عندما تتمكن أيضاً من الوقوف فى وجه الإجراءات الرقابية .

علاوة على قوانين الرقابة ، وظفت الدولة وسائل أخرى لتحديد الخطاب العام أو تأثيره على السياسة ، وحتى رئيس تحرير جريدة الوقائع الرسمية ، التى أعيد تأسيسها فى ١٨٦٣، كان يجد صعوبة فى تجميع أخبار المسئولين ، وفى بعض الأحيان حاولت الدولة أيضاً تحديد عدد تصاريح المطبوعات ، قائلة فى ١٨٦٩ إن "الحكومة تبنت قاعدة بأنها ستقف مع التصاريح التى سبق منحها ، والتى يبدو على وجه الإجمال أنها ترضى كافة احتياجات عامة الناس ممن يمكن أن يوجدوا بالبلاد" [٣٤] ، وقامت الدولة من ناحية بتعيين العيون وتقديم الرشاوى سرا لرؤساء التحرير ، ففى ١٨٧٣، خصصت ميزانية الدولة مايربو على ٩ آلاف جنيه لما قيل إنها "مكاتب مخابرات الصحافة" ، وهو أكثر مما كان يقدم لمتحف الآثار وتقريبا خمس الميزانية الكلية للمدارس والكليات ، وبالإضافة للعطايا المباشرة كان يمكن للصحف أن تحظى بأفضلية إبرام العقود المربحة لطباعة بيانات الحكومة ، والحكومات الأوتوقراطية الأوروبية أيضاً فى القرن التاسع عشر بصورة عامة كانت تقدم الرشاوى للناشرين ، وكان الروس يسمونها " الاعتماد المالى الخسيس" ، ذلك لأنه كان يشجع على الخنوع والاستسلام [٣٥] .

كان رقباء الحكومة يفحصون بدقة وعناية كافة إصدارات الصحف بحثًا عن أى إشارات لغزى هدام ، ولذلك اتخذوا على نحو ثابت أسماء مستعارة للتغلب على مثل هذه المشاكل ، وقد تعرضت الصحيفة السكندرية الكوكب الشرقى للتحقيق لأن رئيس

التحرير سليم الجموى أغفل وضع اسمه عليها ، وراح من جديد يسعى للحصول على التصاريح اللازمة ، والصحيفة الفرنسية الساخرة " كروكودايل " ظهرت بشكل متعمد دون إشارة إلى المؤلفين أو هيئة التحرير ، نظراً لأنها كانت تنتقد بقسوة النظام الخديو . فى مثل هذه الحالات كانت الشرطة تتحرك عادة فى مواجهة الصحيفة التى طبعت هذه الأنباء . بهذه الوسائل كانت السلطات دائما تجعل الناشرين يعلمون بأنهم خاضعون للمراقبة ، وأنهم معرضون باستمرار للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى لاقتراف هذه الجريمة (٣٦) .

كانت أول صحيفة عربية شبه بدائية فى مصر تتلقى إعانة مالية كبيرة من إسماعيل هى "وادى النيل" ، وبطبيعة الحال اعترى رئيس تحريرها عبدالله أبوالسعود أفندى قلق هائل من الرقابة لذلك أعلن تنصله من أى خبرة خاصة بالسياسة والإدارة قائلا: "نحن لا ندعى بأى صورة أننا قادرون على إيجاد شيء ما مثل جمهورية أفلاطون أو فلسفة زينون ، نظراً لأن الله ملجؤنا من مثل هذه المزاعم" (٣٧) ، وفيما يبدو أنه لطمأنة الخديو ، قال إن المثقفين العرب الجدد لايسعون إلى إحلال نظام الولاة بنظام جمهورى ، وفى مقال آخر بعد ذلك انتقد الصحف اليومية الأوروبية على تحليقهم عالياً جداً ومعارضتهم لنظام كل حكومة ، والذى أدى لإيقافها لمدة شهر . ورد على انتقادات الأوروبيين حول نقص الأخبار الذى لا سبيل إلى إنكاره فى وادى النيل ، قائلا إنه يتعين عليه أن يراقب "أحوال العصر" (٣٨) ، وحتى اللغة التى اعتاد عليها أبوالسعود فى وصف نظام الرقابة التى يعمل فى ظلها لغة غامضة ومبهمة وزاخرة بالاستعارة . تبدو "الأحوال" دوما كشفرة للقلم الرصاص الأزرق للرقيب الصحفى . والمثير للسخرية ، أن الوالى أغلق وادى النيل نهائيا فى ١٨٧٢ سخطا على طريقتها فى تناول الأنباء السياسية ، ومع هذا تم السماح لنجل أبوالسعود ، محمد أنسى ، بإصدار صحيفة جديدة هى "روضة الأخبار" التى تلقت أقصى دعم من الوالى (٣٩) .

لقد انحدرت الصحافة الناطقة بالعربية فى منتصف السبعينيات ، ربما لأن أزمة الديون أجبرت الحكومة على خفض معوناتها ، وعلى الأرجح أن السياسات الرقابية لإسماعيل أدت إلى إحباط شديد أصاب الصحف الجادة ؛ حتى أن الدوريات الأسبوعية الناطقة بالعربية لم يكن بإمكانها أن تجذب قراء بمايكفى لتبقى قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية فى غياب الدعم الحكومى ، وطالما أن صحيفتين أو ثلاث ناشروها من المتحدثين بالعربية ؛ وهم أنفسهم موظفون بالحكومة أساساً ، هى التى

تصدر فى مصر ، فلم يكن بمقدورهم أن يفعلوا شيئًا كثيراً مع نظام الرقابة فيما عدا اللجوء إلى الإبهام ، إلا أن نظام المدارس الأهلية الذى أنشأه إسماعيل بدأ فى تخريج جيل جديد من المثقفين الشبان لا يطيقون الإشراف الحكومى ، كما بدأ حينئذ تيار من الكتاب الشوام يتدفق على البلاد ، علاوة على هذا منذ ١٨٧٦، نظرا لأن إسماعيل بادر باستخدام الصحافة لمحاربة النفوذ المتزايد لبريطانيا وفرنسا على الشئون الداخلية لمصر ، فقد سمح الخديو للصحافة السياسية العربية الحيوية أن تنمو والتى راودها بعض الأمل فى الانتعاش ماليًا .

وتفسر حياة يعقوب صنوع بجلاء لماذا تؤدى الطريقة التى يندمج بها المختصون عن قرب مع النظام القضائى إلى أن يصبحوا راديكاليين بسبب نظام الرقابة ، كانت أسرة يعقوب صنوع اليهودية قد هاجرت إلى مصر من إيطاليا ، وخدم أبوه لدى ابن شقيق للوالى محمد على ، ومضى الرجل الشاب فى بعثة تعليمية إلى ليجهورن ، وبالتالى انتمى إلى النخبة المثقفة التى تلقت تعليمها فى أوروبا ، ترقى يعقوب صنوع ليصبح مدرسًا خصوصيًا فى بيوت الولاة أثناء عصر الوالى سعيد . وفى عهد اسماعيل حصل على وظيفة فى معهد القاهرة للتكنولوجيا ، ليعمل بالتدريس من ١٨٦٣ حتى ١٨٦٩، حيث تركت "ليبراليته الانتقائية" انطباعًا على طلابه العسكريين وطلبة المدارس الأهلية الذين يقوم بالتدريس لهم ، ويبدو أن تشكُّل القومية الإيطالية قد أثار شغفه بالأفكار الوطنية التى مررها لطلابه (٤٠) ، وكان صنوع يشاهد مسرحيات موليير تمثَّل على المسرح فى أواخر الستينيات ، وبدأ يكتب مقطوعات فى النقد الاجتماعى بالعامية العربية ، وقيل أن بعضها كان يسخر من إسراف أسرة الوالى ، رغم أنهم لابد قد فعلوا ذلك بلغة الايزوبيان ، ذلك لأنه فى ١٨٧٠ كلَّف الخديو اسماعيل صنوع بالكتابة للمسرح ، رغم عدة نجاحات فى الفترة من ١٨٧٠ – ١٨٧٢، فقد تم تقديم صنوع للرقابة بسبب انتقاده لتعدد الزوجات ، ولانتقاداته اللاذعة للانجليز . فى السابق أثار ضيق الخديو ، وفيما بعد أغضب البعثة القنصلية البريطانية ، وفى ١٨٧٢ انتهى يعقوب ككاتب مسرحى للبلاط على نحو مفاجئ (٤١) . ولقد رأينا الآن أن جواسيس الخديوى تسللوا إلى الجمعيات السرية التى أنشأها صنوع حينذاك واخترقوها . وبعد ذلك كتب محاضرات مصورة عن رحلة إلى إيطاليا من أجل إسماعيل ، إلا أنها أثارت مقته الشديد لذلك قرر التخلص منها . مع ذلك فإن الرجل الشاب صاحب العقل الإصلاحى ، بعد أن منعوا عرض مسرحياته ، وحلوا جمعياته ، وعلى الأقل تم إتلاف

مخطوط واحد له ، قد طوَّر كراهية دائمة لإسماعيل ، لقد قاده جموحه فى الصحافة المعارضة لجريدة أبونظارة زرقاء الناطقة بالعربية إلى المنفى فى ١٨٧٨ ، واستمر فى إصدار صحيفته من باريس ، وفى ١٨٧٩ - ١٨٨٢ اتخذ موقفا مؤيدا للجمعيات السرية المعارضة مثل الجمعية الخاصة بصغار الضباط المصريين ، و مصر الفتاة [٤٢] ، وتشير الدلائل إلى أن حالة الإحباط التى واكبت الرقابة الخديوية على الصحف ، كانت حافزًا أساسيًا على استيائه فى النهاية ، وهى حالة غالبًا ما شاركه فيها باقى المثقفين .

أما فى عام ١٨٧٧، مع أزمة الدين ، وتزايد التدخل الأوروبى فى الإدارة ، بدأ الخديو إسماعيل يمنح تصاريح أكبر للصحف للهجوم على الإمبريالية الأجنبية . وبحلول ربيع ١٨٧٩ تحالف إسماعيل مع القسم المناصر للنزعة الوطنية ، الذى كان يرغب فى إنهاء الوزارة الأوروبية ، والمراقبة الثنائية على الموازنة المصرية ، وأدى سقوط النوبارية ممثلة فى مجلس الوزراء الذى يسيطر عليه الأوروبيون بقيادة نوبار ، وتعيين وزارة مناهضة للأوروبيين ومناصرة للدستور ، إلى إصرار الألمان والبريطانيين والفرنسيين على إقالة إسماعيل وتنصيب ابنه توفيق خلفًا له على العرش ، هذه المكائد السياسية التى جرت على مرأى من الجميع فى قمة السلطة جعلت العامة أكثر اهتمامًا بمتابعة الأخبار ، وجلبت كلا من الفرص والتحديات إلى أصحاب الصحف .

كذلك أدت الضغوط الاقتصادية بكثير من الصحف إلى تطوير نهج أكثر تسييسًا . ومع ذلك فإن الحرية الجديدة للحديث النقدى عن السياسة الأوروبية شجع على توجيه الانتقادات للسياسة المحلية أيضًا ، وفى النهاية وفى أوائل ١٨٧٩ قامت حكومة إسماعيل ، التى باتت على شفا الإفلاس ، بإلغاء الإعانات التى كانت تقدمها لمعظم الصحف فى مصر ، وفى مراسلات مجلس الوزراء نقرأ :

قرر المجلس إيقاف الإعانات التى تقدم من الآن فصاعداً من الدولة للصحف ، باستثناء جنان فى بيروت والجوائب فى اسطنبول ، مع تخفيض الإعانات لهما إلى ٣٠٠ جنيه مصرى .

وبالنسبة لـ Phare D'Alexandrie التى كانت تتلقى ٥٠ ألف فرنك سنويًا ، فإن إعانتها أيضًا ستتوقف بصورة أساسية ، لكن طالما أنه تم إبرام عقد حول هذا الموضوع بين الحكومة ومالك الصحيفة ، فإنه يتعين على صاحب السعادة وزير المالية بحث أفضل الوسائل للوصول إلى إلغاء التعاقد [٤٣] .

يبدو أن إلغاء الحوافز المالية من أجل اتخاذ خط الحكومة كان له تأثير مباشر وإن كان طفيفا على نظام الإبهام الوظيفي ، ففي ربيع ١٨٧٩، أثناء الصراع السياسي الضاري بين إسماعيل ومجلس وزرائه الذي يسيطر عليه الأوروبيون ، نستطيع أن نجد تعليقات وبيانات في الصحف الناطقة بالعربية أكثر جرأة بكثير من مثيلتها التي ظهرت في السنوات الإحدى عشرة الأولى للصحافة الخاصة ، وبطبيعة الحال ، ظلت الحكومة تمسك بالعصا ، واستمرت القيود القاسية على التعبير باقية ، ورغم هذا ، تغير فحوى الخطاب بصورة أساسية مع إلغاء الإعانات ، إن الخنوع بلا تعويض قد يكون مدعاة لجلب السرور للبعض ، وعصا بدون جزرة يمكنها بالمثل أن تثير التحدي مثلها مثل الطاعة الذليلة .

أوضحت إدارة المطبوعات على نحو قاطع في أوائل ١٨٧٩، أنها لا تحبذ الوقاحة الجديدة ، وفي تحذير رسمي ، أبدت أسفها على هوجة المقالات في الصحف المتضمنة احتجاجات على سياسة الحكومة فيما يخص الضرائب وعوائد الدولة ، ويتعين على الصحف ، مع تصاعد التحذير في نغم جنائزي ، ألا تكرر مثل هذه الانتقادات . وسواء بسبب وطأة الأزمة أو نتيجة لإلغاء الإعانات ، تجاهل الصحفيون هذه اللغة الجافة ، آخذين إيقافات إصدار الصحف لمدة خمسة عشرة يوما ، كل يوم إثر الآخر ، وكان اليسار ، الممثَّل في محافل نجم الشرق الماسونية ، يأمل في أن يحل عبدالحليم باشا أو توفيق خلفاً لإسماعيل وبروز ملكية دستورية قادرة على إيقاف التدخل الأوروبي ، أما اليمين ممثلا في الأخوين تقلا ، فقد كانوا ينتقدون تحالف إسماعيل مع الجناح الوطني في مواجهة الأوروبيين ، خوفا من أن يسيء إسماعيل إلى وضع وكلاء المؤسسات الأجنبية (الكومبرادور) مع إضعاف المحاكم . وفي مايو ١٨٧٩، اتخذت حكومة الخديو المذعورة واليائسة مواقف أشد صلابة . فقد تم إيقاف جريدة الأخوين تقلا (صدى الأهرام) ، وهما الشاميان المؤيدان للفرنسيين ، ووقِّعت عليهما غرامة للعيب في إسماعيل ، وفي هجومها الخطير الثاني أمرت إدارة المطبوعات ببساطة بإلغائها (٤٤) . وشرع الصحفيون من جانبهم ، في الدفاع صراحة عن حرية الصحافة وهاجموا نظام الرقابة على الصحف في مصر ، كما أن رئيس التحرير القبطي لصحيفة الوطن الذي تم إجباره على نشر إنذار في صحيفته عن تعليقها لمدة أسبوعين ودفع غرامة لتجاهل "الأوقات والأحوال" ، مضى لحد بعيد حتى أنه نشر احتجاجا ضد النظام مع الإنذار . وشكا من أنه لم تكن لديه أدنى فكرة عن الرواية المحددة التي جعلت الدولة تتخذ موقفا

منه ، وتوسل بالفكرة الأوروبية عن الصحافة الحرة ، وقال إن المصريين عانوا من التجاهل وأن إغلاق الصحف كان أشبه بمنع الدواء عن رجل مريض ، ويفتش الباحث عبثا عن صراحة مثل هذه فى مناقشة حرية الصحافة قبل هذا المقال ، ولكن ظهوره فى ١٨٧٩ يشير إلى تهاوى نظام الإبهام الوظيفى [٤٥] .

وقع هجوم آخر على الرقابة فى أواخر عهد إسماعيل شنه أديب إسحق وسليم النقاش ، ففى صحيفتهما "التجارة" ، رداً على انتقادات موجهة إليهما فى الصحافة الأوروبية المؤيدة للأوروبيين فى أعقاب سقوط وزارة نوبار فى ربيع ١٨٧٩، أكدا أن تقسيم مكتب الرقابة على الصحف إلى إدارة أوروبية وإدارة للصحافة العربية خلق سياسات مثيرة للحسد ، وقد أطلقت الإدارة الأوروبية للصحافة الأجنبية العنان لتنشر ماتشاء ، وتشوه سمعة مصر وحكامها ، بينما إدارة الصحافة العربية تسكت عن عمد أولئك الصحفيين الذين يحاولون خدمة الوطن [٤٦] ، وفى وقت لاحق فى ذلك الصيف ، عندما كانت صحيفة الأخوين تقلا مغلقة بأمر الحكومة الجديدة لتوفيق لانتقادها حلفاءه فى ذلك الحين ، مضى الجناح الوطنى ، ممثلا فى اسحق والنقاش ، لمدى بعيد إلى حد نقد هذا السلوك ضد خصومهم وأرجعوه إلى انعدام أى أساس فى التشريع [٤٧] . إن الدفاع عن حرية القول حتى للأخوين تكلا بواسطة اسحق والنقاش يرتقى بالتأكيد إلى مستوى حد فاصل بالنسبة لنوع معين من الصحافة العثمانية .

رغم هذا تحركت السياسة فى قمة السلطة فى اتجاه مختلف تماماً ، كان الخديو توفيق قد قرر أن يتخلص من شريف باشا والجناح الوطنى لتعليق مجلس النواب ، والإعلان عن إطار الدستور ، وابتعد عن النبلاء ، وأغنياء الفلاحين ، والطبقات المتوسطة فى المدن التى حاول أبوه أن يبرم معها صفقة حول حكومة شورى نظير مساعدته فى إبعاد الأوروبيين ، وتحول توفيق بدلاً من ذلك إلى قاعدة اجتماعية أضيق بالنسبة لنظامه ، تتكون من النبلاء العثمانيين والشراكسة ، دامجًا تلك السياسة مع وضع أكثر استرضاء للقوى الأوروبية ، حتى أنه فى ذلك الحين وافق على إعادة تصديق المراقبين الأوروبيين على الموازنة المصرية . ومن بين أعضاء وزارة توفيق المصرية العثمانية ، اتخذ عثمان رفقى وزير الحربية أكثر الاتجاهات تشدداً فى مواجهة النشاطات السياسية المختلفة للجناح الوطنى ، ويبدو أنه أنكر على السيد جمال الدين أسد أبادى أنه محرِّض هام فى العام الضبابى واللامنتظم للجمعيات السرية الناطقين بالعربية ، ففى ٢١ أغسطس ١٨٧٩ أعلن توفيق عن اعتقاله للسيد جمال الدين لأنه

يتزعم جمعية سرية للشباب تمثل تهديداً للدين والدولة ، وأبدى بعض المعجبين بالسيد جمال الدين رضاءهم بالوقوف إلى جانبه ، فقد أذعن محمد عبده فى جريدة الوقائع الرسمية ، واسحق والنقاش فى مصر والتجارة لنشر البيان الرسمى الذى يقول بإفساد السيد جمال الدين للدين ولشباب مصر ، ولم يرفض سوى إبراهيم اللقانى نشر البيان فى مرآة الشرق ، وكرد فعل ، أمرت الحكومة بإغلاق جريدته لمدة ستة أشهر ، وهددت بمراجعة الموضوعات السابقة بحثًا عن مقالات تشوه سمعة الامبراطورية العثمانية ، ولمعرفة اللقانى بمعنى توجيه تهديد عندما رأى ما حدث لآخرين ، وافق بهدوء على إيقاف إصدار مرآة الشرق تماما .

عندما أذيع رد فعل توفيق ، باتت جريدة التجارة تتصرف بحياء بالغ حتى بدا كما لو أنها تتحدث بلغتين . وبعد تنصيب رياض رئيسًا للوزارة ، كتب إسحق أنه كان من الخطأ التفكير فى أن رياض رجل أوروبا ، ذلك أنه ببساطة قام بتوظيف الدعم الأوروبى لتحسين الإدارة المصرية ، وأضاف قائلا "طبقا لهؤلاء الذين هم أكثر توقا للاستقلال بدلاً من الحاجة لإدارة جيدة ، فإن هذا الاستقلال ببساطة خدم كوسيلة ليحقق لنفسه وضعًا خاصًا " (٤٩) ، لقد بادر اسحق بتقديم صيغة آمنة ، متملقة ذليلة لمساندة رئيس الوزراء الجديد ، الذى يعرف عنه الجميع أنه انفصل عنه ، لكن مع تضمين وصف لآراء المعارضة ، نجح فى هدم ملاحظاته الافتتاحية وتوجيه لكمة لرياض . وتدور نهاية ماهرة حول أن الرقباء هنا يتنكرون مثل الصحافة المتوازنة .

اتخذ رياض خطًا متشدداً فى سياسة قمع الصحافة تطلّب منه أن يجد الوسائل التى يحول بها بين الصحفيين وبين الوصول إلى الأنباء داخل الجهاز البيروقراطى ، علاوة على أنه ألمح للناشرين بتجنب توجيه الانتقاد لنظام الحكم السياسى والاجتماعى . ولتحقيق الهدف الأول صاغ قانونًا يقضى بأن موظفى الحكومة لا يمكنهم الخدمة طويلا كوكلاء أو مراسلين للصحف (٥٠) . وكان لهذا الإجراء الجديد أثر فورى ، فمثلا ، فقدت صحيفة التجارة مراسلها الخاص بالقاهرة ، حسن الشمسى ، واضطرت لمحاولة تعويضه بمحام فرنسى يعمل بالمهن الحرة ، وربما كان لهذا القانون تأثير غير مرئى طالما أنه كان يساعد على رسم خطوط أكثر تحديداً بين صحفيى الجرائد الخاصة وموظفى الحكومة ، والصحافة الجديدة الأكثر استقلالية ربما تعرضت لمخاطر وانتقادات متضاربة ، عندما اعترى النظام الضعف ، وهو الأمر الذى لم يخامر قط الصحفيين البيروقراطيين فى أحلامهم .

كان وضع الصحافة يعتمد لحد كبير على سياسة الدولة ، وبذل رياض جهداً واعيًا لترويع الصحفيين ، فقد أغلق الصحف المملوكة لإسحق والنقاش فى أواخر ١٨٧٩، ثم بعد ذلك نفى أديب إسحق ، وسمح للنقاش بإصدار صحيفتين جديدتين فى أوائل ١٨٨٠، لكن فقط بشرط أن يتجنب الخوض فى الأمور السياسية المثيرة ، وكما لوحظ فيما سبق ، استهدف رياض جريدة مصر الفتاة التى كانت تصدر مشاركة بواسطة تجار شوام مسيحيين وموظفين مصريين مسلمين بالإسكندرية ، وأصدر رياض تعليماته لرئيس إدارة المطبوعات ، الذى كان وقتها إيطاليا ، لإغلاق الصحيفة ، إلا أن المسئول الأجنبى تحاشى أن يفعل ذلك ، حينئذ أوكل رياض هذه المهمة لوزير الداخلية بنفسه ، الذى أغلق الصحيفة ، وتقدمت الجمعية باستئناف ضد الانتهاكات غير الشرعية لحقوقها أمام المحاكم المختلطة وكسبت القضية ، أما الأعضاء المصريون المسلمون بالجمعية ، نظراً لعدم وجود جوازات سفر أجنبية لديهم مثل الشوام ، فقد أظهروا أنهم لا يميلون لتحدى رياض ، رغم ترحيبهم بحكم المحكمة ، ويبين خوفهم أنهم كانوا يعتقدون أن رئيس الوزراء لم يكن فوق مستوى الشبهات فى القيام بلعبة حمقاء لإبعاد الخصوم الضارين (٥١) .

كما أن رياض لم يتردد فى اتخاذ الإجراءات ضد الصحافة الأوروبية الأفضل حماية فى مصر ، ففى ربيع ١٨٨٠ تقدم بخطة لزيادة الضرائب على الأراضى التى دفع ملاكها فى وقت سابق ماقيمته ستة أمثال الضريبة المقررة مقدما نظير تخفيض ٥٠٪ من قيمتها المفروضة فى حينها ، واعتبر الملاك ، وأغلبهم من أثرياء الفلاحين ، أن هذه الخطة خيانة للصفقة التى أبرمت معهم فيما مضى : إذ تقدم حسن موسى العقاد ، وهو أحد كبار ملاك الأراضى المصريين والتاجر بالسودان والعضو السابق بمجلس النواب ، بالتماس ضد زيادة الضرائب على أراضى المقابلة هذه ، والذى قيل أنه كتبها بالحبر الأحمر إشارة إلى أنه يقبل بإراقة دمه فداء للقضية (٥٢) . نشر جول باربى ، رئيس تحرير فرنسى ومناصر للجناح الوطنى ، نسخة من الالتماس فى جريدته La Re-forme • وفى الحال اعتقلت الحكومة العقاد وسجنته ، وأغلقت الجريدة ، وصادرت معدات الطباعة مع تعويض ضئيل ، كانت الرسالة إلى المؤسسات الصحفية فى مصر واضحة : النقد الصريح لوزارة رياض استدعى الإغلاق وجلب الإفلاس ، كانت إجراءات رياض فى مواجهة الصحافة أكثر حدة على نحو مطلق ممافعل إسماعيل ، متقدما بالاستبداد إلى ذرى جديدة فى مصر (٥٣) .

كان القنصل البريطاني العام في مصر ، السير إدوارد ماليت ، يوافق من صميم القلب على خط رياض المتشدد تجاه الصحافة ، وعلى نحو متزايد ، مع حصول البريطانيين على مصلحة في الإدارة المصرية ، مضوا إلى المشاركة في قيم النخبة المصرية العثمانية تجاه قضايا مثل القمع السياسي ، بعد تعليقه على سجن العقاد لمجرد التعبير عن ضميره ، كتب ماليت للورد جرانفيل أنه في حالة الحكم على الأحداث في مصر " من الضروري استقدام رؤية أخرى للتعامل معها مقارنة بما يجرى مع أحداث مشابهة في أوروبا " (٥٤) . كان السماح بنشر الالتماسات يعد مؤشراً على ضعف الحكومة ، ويعمل بوصفه "نذيراً بالسقوط" . ولم يكن بالإمكان التعامل مع الأوضاع على أسس قانونية ، نظرا لأن القانون الذى يحكم أبناء البلاد "غامض" . وكتب ماليت أنه إذا تجاهل الخديو ووزارؤه اتخاذ إجراء إزاء مثل هؤلاء "المحرضين" لربما أصبح يتعذر الدفاع عن وضعهم ، واستنتج قائلاً : "إننى أعرض هذه الملاحظات لتبرير إيداع شخص السجن لتقديمه التماساً يشى بلغة تحريضية وتبرير اعتقالات أخرى يمكن أن تعقبه " . وكما رأينا ، فقد اعتقل محمد فانى في نفس التوقيت تقريباً ، بسبب اتهامات مماثلة . وما إن تعاونت النخبة المزدوجة في عديد من المجالات الأخرى ، راحوا يتواطئون فى اتخاذ إجراءات بالغة القسوة إزاء المصريين لمجرد التعبير عن رأى سياسى ، وفي خريف ١٨٨١، بعد أن سقط رياض وحل شريف محله ، حاول ماليت جاهدا الإيقاع بصحيفة الحجاز ، المناصرة لعرابى والمعادية للامبريالية ، وتم إرغام شريف فى النهاية على إغلاقها (٥٥) .

اعتقد عامة الناس في مصر أن الصحافة الأوروبية بالبلاد تتمتع بتوزيع خاص لتشويه سمعة الامبراطورية العثمانية وانتقاد حكومتها ، بينما تواجه الصحف المحلية عقوبات مشددة عند إعلان رأيها ، ومع نهوض النزعة الشعبية الوطنية فى خريف ١٨٨١، أشار سافون رئيس تحرير L'Egypt إلى النبى محمد قائلا إنه "رسول مزيف" ، وانفجر الجميع فيما يشبه حمم الجحيم ، وفي مواجهة التهديدات بالقتل ، تم إجبار سافون ، سلمان رشدى القرن ١٩ ، على الفرار من البلاد ، حينئذ سنّت الحكومة المصرية قانونا جديدا للرقابة ، منح لرئيس الوزراء سلطات واسعة يحظر بموجبه ، دون إبداء الأسباب ، إصدار أى صحيفة أوروبية بالبلاد . وبالرغم من أن بعض المعارضين المصريين أعربوا عن قلقهم من أن يستخدم القانون ضدهم ، فإن هدفه كان بوضوح صحافة الأوروبيين المغتربين ، الذين أبدوا اعتراضهم بصوت عال (٥٦) .

ونظراً لأنه اتضح فى شتاء ١٨٨١– ١٨٨٢، أن مسئولين فى إدارة المطبوعات مثل محمد عبده يساندون العرابيين ، فقد رفعوا الرقابة سراً عن الصحف المناصرة لعرابى . ويبدو أن محمد عبده تحدث مع بلنت كثيراً الذى كتب : " إن الصحافة ، فى ظل رقابة الشيخ محمد عبده المستنيرة ، والمتحررة من قيودها أكثر من أى وقت مضى ، تنشر الأنباء بسرعة" (٥٧) ، ونفس الأقسام داخل النخبة الحاكمة التى تسببت فى إضعاف الشرطة والجيش باتت فى ذلك الحين تضعف هيئة الرقابة ، كان رياض قد أدخل محمد عبده وآخرين من المتعاونين مع السيد جمال الدين إلى إدارة المطبوعات كوسيلة لاختيارهم ، ونظر لأنه أمضى زمناً طويلاً يناصر الجناح الإيرانى المتحمس ، وعلى دراية بالمجموعة التى تحيط به ، ونجح فى كسب ولائهم . وكان رياض من بعض الجوانب مستبداً مستنيراً ، على وجه الدقة من نوع الحكام الذى كان يبشر السيد جمال الدين بالحاجة إليه ؛ ويأتى جزء من معارضة الفلاحين الأثرياء له لإلغائه العمل الإجبارى تماماً ، ورغم هذا وبمجرد انتخاب مجلس النواب وراح يلوح بقانون إجرائى فإن محمد عبده وعدداً كبيراً من المثقفين الإسلاميين أعلنوا عن انتمائهم إلى الإصلاحيين الشعبيين (٥٨) . ونظراً لأن رياض وضعهم للسيطرة على الصحافة ، فقد تمكنوا فى ذلك الحين من توظيف قوانين الرقابة لمحاباة الخطاب العرابى وتضييق الخناق على المحافظين ووكلاء المؤسسات الأجنبية ، ووجد العثمانيون المصريون والأوروبيون صعوبة بالغة فى قمع ثقافة الخطاب النقدى .

امتزجت النهضة التى شهدتها الصحافة السياسية فى أواخر السبعينيات مع أزمة الدولة الطاحنة في ١٨٧٩، مما وضع قيوداً هائلة على نظام الإبهام الوظيفى . وحتى رغم مخاطر تعرض صحفهم للإلغاء ، فقد انخرط الناشرون صراحة فى النقد الحاد لسياسات الحكومة فيما يتعلق بالأوتوقراطية ، والضرائب ، والنفوذ الأوروبى . ويمكن إيراد بعض الأسباب على هذا التغيير . ونتيجة لأن معظم المثقفين والصحفيين كانوا مايزالون يتلقون دعماً أساسياً من النبلاء أو الأعيان ، فإن أقساماً داخل النخبة الحاكمة كانت تميل إلى أن تجد متنفساً فى الصحافة . أكثر من هذا ، فإن عديدا من الصحفيين كانوا يؤمنون صادقين بالحكومة البرلمانية ، كرأسماليين ليبراليين حديثى العهد فى مجتمع كان يبدو أن مؤسساته السياسية شبه الاقطاعية تلفظ أنفاسها على نحو متسارع ، على أن الإبهام لم يختف ، باستثناء حالات قليلة ، وهو ماجلب عقوبات فورية ، إلا أنه بالتأكيد أصبح أقل تعتيما بكثير .

ولعل بعض الإجراءات الحكومية يسرت كثيراً على الصحافة أن تتبنى دوراً معارضاً أكثر جذرية فى أواخر السبعينيات ، وإلغاء الإعانات الحكومية لمعظم الجرائد فى ١٨٧٩ أزاح حافزا إيجابيا كبيرا عن كاهل الناشرين ليتعاملوا بلطف مع النظام . وأتاح استخدام إسماعيل للجناح الوطنى فى ربيع ١٨٧٩ لزحزحة الأوروبيين بقبضتهم الخانقة على الموازنة ، بطبيعة الحال ، نفوذاً أكبر للصحفيين الليبراليين وأنصارهم . كما قادت قوى السوق الناشرين لانتهاز فرصة تسييس العامة بتوفير ماكان يحتاجه الأخيرون ، بمعنى معلومات تفصيلية أكثر وغموض أقل حول سياسات الحكومة ونواياها ، فقد ساعد منطق الاستخدام الرأسمالى للمطبوعات ، والبحث عن مشتركين ، رؤساء التحرير المغتربين على تطوير وتفصيل ثقافة الخطاب النقدى .

وقد حظرت نفاليد الرقابة فى عصر الولاة الكتابة مجهولة الاسم باعتبارها تخريبياً محتملاً ، واتخذت معايير أخرى بالغة الغموض لفرض العقوبات حتى أن الناشرين أنفسهم كانوا يقولون إنهم غالباً لا يعرفون بالتحديد ماهية مخالفاتهم ، ومع ذلك ، كان مجمل الموضوع أقل أهمية من المقدمة ، كانت اللهجة غير المباشرة ، والإغراق فى تفاصيل بمستوى معين يوحى بالغموض ، تثير رد فعل حكومة غاضبة ، والمؤلفون ، من جانبهم ، تملصوا من الرقابة من خلال السخرية ، وتمويه توبيخاتهم للدولة فى مقالاتهم أو بإيراد مقتطفات تنتقد الحكومة ، وفى أوائل الثمانينيات ، أصبحت اللعبة حتى أكثر تعقيدا عندما غدا الجناح الأوروبى فى النخبة المزدوجة أكثر انشغالا فى محاولات الرقابة على الصحف المناهضة للإمبرياليين ، حيث كانوا قد طوروا مصالح إدارية واقتصادية محلية قوية باتت مهددة من سياسات محررى الصحف . ولم يكن بين الصحفيين المصريين والقنصل العام الأوروبى ثمة نظام مقتسم قائما للإبهام الوظيفى ، وهو ما أعطى للصدامات وضوحاً خالصاً مما تناقض مع الألعاب التى مارسها رؤساء التحرير المصريون مع الرقباء المصريين .

اعتمد التوسع فى أجهزة الشرطة والجيش والبيروقراطية فى ظل إسماعيل على الزيادة الهائلة لعائدات الضرائب الناجمة عن ازدهار القطن ، وأتاح للدولة المصرية أن تغزو حيوات رعاياها بوسائل واسعة المدى ربما لم يسبق لها مثيل . وإذا لم تكن هذه المؤسسات تعطى لإسماعيل سلطات أو شرعية إضافية ، فإنها بالتأكيد كانت تهبه النفوذ ، فى ذروة مجده استطاع أن يودى بحياة مئات الفلاحين قتلى لمعارضتهم إياه ، واستطاع إغلاق الصحف التى لم تورد الأنباء التى كان يريد منهم أن ينشروها . كما

استطاع أن يوظف عائدات القطن لرشوة العديد من اللاعبين السياسيين الأساسيين من أجل دعمه ، وثروة القطن ، بالتالى ، هى التى وضعت الأساس لقوة مؤسساته سعياً منه لفرض سيطرته الاجتماعية .

وفى مقابل بعض النظريات عن الهيمنة الثقافية ، لم تستطع دولة الولاة قط أن تفرض أيديولوجيتها السياسية والدينية على باقى المجتمع (٥٩) ، فقد كان الفلاحون الأميون والصناع المهرة البارعون والتجار غالباً ماينصرفون عن الأفكار التقليدية لكلا من القصر والمسجد ، واستطاعت النخب ، حيث كانت تسيطر على موارد مالية وإدارية هائلة ، جزئياً أن تتحكم فيما كان يظهر فى المطبوعات طالما بقوا متحدين مع بعضهم البعض ، ومع ذلك يتضح بجلاء أن عديدا من الصحفيين والمثقفين نجحوا فى بعض الأحيان فى تسريب الانتقادات للحكومة من خلف ظهر الرقباء . والجيل الأول من الصحفيين فقط ، مثل الطهطاوى وأبوالسعود ، شايعوا على نحو عام رؤية الوالى إسماعيل عن الحضارة والتقدم ، وأحاطت الصحافة فى أواخر السبعينيات بمنظومة واسعة من الآراء السياسية ، بداية من الأهرام التى ساندت المستبد المستنير والنفوذ الأوروبى ، إلى صحيفة التجارة التى دافعت عن المناهضين للامبريالية وآزرت الجمهورية البرلمانية ، وواجه كلا النوعين مشاكل مع الرقابة فى ١٨٧٩، مؤكدين على الدرجة التى تناولت بها الدولة ترتيب أولوياتها الخاصة ، والدرجة التى منيت فيها بالفشل من الاستحواذ على هيمنة ثقافية حقيقية .

فى ربيع وصيف ١٨٨٢ ، انهار الإبهام الوظيفى ، وأصبح يتم تداول القضايا بصراحة على نطاق واسع . ومضى كبار الإداريين المسئولين فى جهاز الرقابة مثل محمد عبده إلى تأييد العرابيين ، وبالتالى أصبح النظام عديم القيمة للخديو وللنخبة المصرية العثمانية ، وعند هذه النقطة ، صارت عمليات الهجوم على التدخل الأوروبى ستائر بالغة الفائدة لانتقاد الخديو ، الذى أنحى باللائمة عليه كثير من العرابيين لسماحه بهذا التدخل . وهنا أستطيع أن أرد على جدال لوسيف أن اللغة الإيزوبية بطبيعة الحال تنهار على مدى فترة تبلغ ٢٠ عاما أو نحو ذلك ، ببساطة لأن جمهور القراء يعتريهم التعب منها ، أكثر من هذا ، إنها أزمة للنظام حتى أنه فى الأغلب الأعم يقضى على نظم الرقابة ، من خلال تدمير عمليات الإجماع بين النخبة الحاكمة على شكل الخطاب الشرعى .

لقد أثبتت مؤسسات عصر الولاة للسيطرة الاجتماعية أنها معرضة لهجوم نفس الأزمات التى تكتنف المجتمع الأوسع ، علاوة على ذلك ، فإن ضعفها يتضاعف بسرعة حتى أنه مع كل مظهر من مظاهر الهشاشة وسهولة الانقياد يثير تحديا شعبيا أكثر ، والضعف نابع من التناقضات التنظيمية فى دولة الولاة طوال السبعينيات ، وما إن أتاح ازدهار القطن لإسماعيل إنشاء جيش ضخم وجهاز إدارى هائل ، حتى جاءت أزمة الديون وأرغمته على تفكيكهما . وأثبت إصرار العضوين الأوروبيين من لجنة المراقبة الثنائية على جيش صغير العدد أنه إصرار لارجعة فيه ، ومن المحتمل أن هذه الرقابة الثنائية وضعت فى حسبانها اعتبارات الموازنة فقط ، ولم تكن ، كما اعتقد البعض ، بقصد إضعاف قدرة مصر على مقاومة غزو أوروبى ، على نحو غير مقصود ، كان لاهتمامهما بمسك دفتر الحسابات ، مزدوج المدخل ، تأثير على إضعاف الدولة فى مواجهة الناس ، وفى إضعاف القوات المسلحة فى مجموعها فى مواجهة أى فوج معين . وإصرار الجناح الأوروبى للنخبة المزدوجة على أن تأتى اهتمامات خدمة الديون للأوروبيين سابقة على أى اعتبارات سياسية حقيقية أخرى أدى إلى تسريح أعداد هائلة من الجيش ، وبعنف أقل لقوات الشرطة ، وإلى إنقاص نفوذ الدولة على الصحافة ، والوهن الذى سرى فى القوات المسلحة لم يكن مرجعه فقط التخفيضات المجردة فى أعدادها ، بل تعداها إلى التأثير المعنوى على الضباط من تأخير صرف مستحقات رواتبهم ، وتضاؤل فرص الترقى أمامهم ، ولم تكن تسمح القوات المسلحة الجديدة المتآلفة بأى شكل من الأشكال للدولة بالسقطوط فى الفوضى ، واستطاعت الدولة والجيش أن يواصلا السيطرة على معظم البلاد ، رغم الهزائم التى لحقت بهما فى السودان ، ومع ذلك ، ففى الأوضاع الجديدة ، كانت التمردات فى المدن تستمر ربما ساعتين أو ثلاث ساعات أكثر عماكان يحدث فى أوائل السبعينيات ، عندما كان يتحرك أفراد الجيش بأكملهم على وجه السرعة ، وهذه الساعات الإضافية أدت إلى وفيات بمعدلات عالية نتيجة عمليات التمرد ، وكان إحساس القناصل الأوروبيين والصحفيين تجاه وفيات المغتربين إحساسا ضعيفا . باختصار إن الضعف الجديد الذى أحاق بالجيش والشرطة ، الذى نجم جزئياً عن تعاطف الضباط والجنود مع المظاهرات والفورانات الشعبية ، قد سمح بظهور صورة للفوضى باتت تترسخ فى عقول المراقبين الأوروبيين ، ومن دواعى السخرية ، فإن نفس الأوروبيين الذين دافعوا باستماتة عن جيش صغير ضجوا بالشكوى بعد ثلاث سنوات من أن الجيش كان يمنى بالفشل فى الحفاظ على النظام ، وأثبت الصراع حول القوات المسلحة وبين صفوفها أنه محورى لثورة ١٨٨١ – ١٨٨٢ ، وهو ماسوف أنتقل إليه الآن .

الفصل التاسع

الأصول الاجتماعية والثقافية للثورة

تتطلب الثورات ، كشكل من أشكال الاضطراب ، ظرفًا غير مرتب لأنماط متنوعة من العمل الجماعى ، تتم إدارته غالبًا بواسطة الفئات الاجتماعية المختلفة دون تنسيق فيما بينها ، وينحو المؤرخون الغربيون لثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ صوب التركيز على الضباط وكبار المسئولين ، متجاهلين نسبيًا دور قوى اجتماعية أخرى ، ومن جانب آخر ، فإن تقاليد الكتابة عن الثورة فى جمهورية مصر يميل إلى اختزال الصراع إلى نوع واحد بين " البرجوازية الزراعية " (أعيان القرى) و" النبالة الإقطاعية " (النخبة المصرية العثمانية) . وفى إطار هذه النظرة يمكن إدراج صغار الضباط بالجيش ضمن هذه البرجوازية الزراعية ، حيث كان الكثير منهم أبناء عمد القرى المصريين . ويؤكد بعض المؤرخين المصريين مؤخراً على الطبيعة متعددة الطبقات للثورة ، خاصة لطيفة سالم التى قدمت حالة مقنعة للإسهام الهام من المثقفين والتجار وطوائف الصناع المهرة وكلا من الطبقة المتوسطة الريفية والفلاحين ، ومع ذلك ، لم يبحث أى مؤرخ "جمهور" المدن كقوة ثورية لها حقوقها فى ١٨٨١ - ١٨٨٢ . وبفضل أعمال لطيفة سالم وآخرين تسنى لنا معرفة كيف شاركت الفئات التابعة ، إلا أننى أعتقد أنه يمكننا الحصول على فهم أفضل عن سبب أن هذه القوى عملت أكثر مما يمكن أن توفره المصادر المعتادة للتجريد النسبى .

سوف يشير نهجنا لحد بعيد إلى أنه يمكن تفسير أمور كثيرة عبر التساؤل بدقة عمن كانوا فرسان التحدى ، وعن مصالحهم ، وثقافتهم ، ومواردهم ، والوسائل التى من خلالها عبأوا تلك الموارد . ما تحديات العمل الجماعى التى برزت بين هذه الفئات الاجتماعية المتباينة فى مسار الثورة ؟ لقد اكتشفت عرائض موقعة وقوائم اعتقال تتيح لى معرفة وظائف الموقعين والمعتقلين بما يكفى غالبًا لأحدد بدقة وإنصاف القوى الاجتماعية الرئيسية فى الثورة ، وفى الحقيقة ، أعتقد ، أننى أول من قام

بتجميع أسماء (ووظائف غالبيتهم) نحو ألف شخص تم اعتقالهم على يد حكومة الخديو المستعادة فى خريف ١٨٨٢ ، كما سوف أقدم دلائل جديدة على الأشخاص الموقعين على بيان ٢٩ يوليو ١٨٨٢، الذى أدى دورا مؤثرًا فى خلع الخديو ، والعديد من هذه القوائم لم يتم استخدامها فيما مضى على الإطلاق من المؤرخين ، ولم يتم استخدام أى منها بطريقة منهجية ، وقد شرح المؤرخ التشيكى ميروسلاف هروش مدى فائدة مثل هذه القوائم فى رسم الخطوط الكبرى للتكوين الاجتماعى للحركات الوطنية البدائية [١] . وسوف تتيح لى هذه القوائم اقتراح ترتيب تقريبى لتصنيف أعمال الفئات الاجتماعية المتباينة حسب أهميتها فى مقابل بعضها البعض ، ولعل مثل هذا التصنيف يساعد على حسم مسألة ما اذا كان صراع عمد القرى ضد النبلاء حقيقة يستحق الأولوية التى دافع عنها كثير من المؤرخين .

إذا نحن وجدنا ثورة متعددة الطبقات ، كان يلعب أحد أدوارها الخياطون والصحفيون وبائعات الشوارع ، والفلاحون فى القرى والتجار والضباط ، والموظفون الشراكسة ورجال الدين الأقباط ؛ ألن نكون حينئذ فى خطر من فقد مراسينا ؟ ماذا كانت أهم الصراعات ، وكيف نستطيع تقدير وزنها ؟ وما هو الحافز الذى كان يقود الثورة حقيقة ؟ أعتقد أن هروش مصيب فى اقتراحه بأن معظم الحركات قبل الوطنية فى القرن التاسع عشر تضمنت نوعين من الصراعات [٢] . أولها ، صراع داخل الطبقات الاجتماعية ، غالبًا مايتوقف على الامتيازات التى تتمتع بها النبالة فى مجتمعات الملكيات الزراعية الهائلة ، التى أصبحت من أمور النضال فى مجتمعات تتحرك صوب الرأسمالية . والثانى ، حركة الوطنية الإقليمية ، حيث تتداخل مع الصراع الطبقى ، رغم أنها تتضمن اختلافات ثقافية بين الحاكم والمحكومين ، وتهدف نحو تكامل الطبقات الثانوية على أسس من الهوية اللغوية والدينية والعرقية والإقليمية . وبكلمات أخرى ، فقد تشابك الصراع التفككى للطبقات مع خلق تحالف وطنى متكامل تؤازره الطبقات المضطهدة أو مقيدة الحركة .

الصراع السياسى

استهل صغار الضباط المصريون الطور الأول من الثورة (يناير ١٨٨١ – أغسطس ١٨٨١) ، مع استثارة مشاعرهم إزاء محاباة وتمييز المصريين العثمانيين

وضد تخفيضات أعداد القوات بين كل من الضباط والمجندين فى الجيش (٣) ، وعندما تم ، فى ١ فبراير ١٨٨١، اعتقال الأميرلاى على فهمى وضباط آخرين لتقديمهم التماسا للدولة لإيقاف التمييز ضد المصريين الناطقين بالعربية ، اتجه عدد من الضباط الآخرين والجنود وأطلقوا سراحهم عنوة ومن ثم أعلنوا الثورة . وقد مارس البريطانيون ضغطا قويا على الخديو بألا يلجأ إلى الغدر أو الوسائل الميكيافيلية للانتقام ، حيث كانت بريطانيا وفرنسا ممثلتين فى مجلس الوزراء ، وقد ساعد إصرار البريطانيين على أن يستجيب توفيق لما اعتبروه سلوكًا مستقيمًا على شل حركته ، حتى أنه لم يبد أى رد فعل على الإطلاق (٤) . وفى بداية هذا الطور ، كان للضباط أعوان قليلون من خارجهم ، على سبيل المثال ، فإن كثيراً من ا لمثقفين فى أول الأمر كانوا لا يثقون بالجيش ويعتقدون أنه من غير المحتمل أن يؤازر إصلاحًا حقيقيًا .

جمعت مظاهرة الجيش فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ قوى اجتماعية عديدة اتحدت معًا فى مواجهة وزارة رياض ، ونال صغار الضباط الذين واجهوا الخديو أمام قصره فى عابدين تأييد الجنود وأغلبهم من أصول فلاحية بطبيعة الحال ، إلا أن جماهير المدن المحتشدة بالميدان والشوارع المحيطة به يبدو أيضا أنهم كانوا يدعمون الضباط (٥) . وطالب أحمد عرابى بإعادة تأسيس مجلس النواب وصياغة الدستور ، شاكيًا من هيمنة الجنس العثمانى ، وأصر على زيادة قوات الجيش مجددا إلى ١٨ ألف رجل (٦) . وبهذا الإجراء ، خلق برنامجًا كان بالإمكان أن توافق عليه قوى متنوعة فى المجتمع المدنى . واستجاب الخديو للمظاهرة العسكرية المدنية المختلطة بأن طلب من شريف باشا مجدداً تشكيل وزارة ، بما يمثل انتصاراً لجمعية حلوان على رياض . وأعرب توفيق عن قلقه ، حتى فى إذعانه لإجراء انتخابات حرة لمجلس النواب ، من أن يطالب أعضاء مجلس النواب " حقًا ممتدا لإعلان دستور " ، الذى ظل معارضا له (٧) .

أبدى أعيان القرى ، الذين كانوا يشكلون أعضاء مجلس النواب فى عصر اسماعيل ابتهاجهم من منظور حصولهم من جديد على بعض التأثير على سياسة الحكومة ، وتوسَّطوا بين شريف الحذر والضباط الثائرين ، حيث توصلوا إلى حل وسط أتاح قيام تحالف تكتيكى بين الاثنين . وللمرة الأولى ، قبلت الحكومة المصرية رسميًا مبدأ الفصل بين السلطات مع مجلس نواب ، يجرى انتخابه ، ممثلا صريحا للسلطة التشريعية . وانقسم المصريون من أصول ريفية إلى نخبة تتألف من كبار ملاك الأراضى ومعهم كبار المسئولين ، والأخرى تمثل العدد الأكبر من ملاك الأراضى

المتوسطين ، وأصدر شريف باشا تعليماته لمديرى الأقاليم باستدعاء مشاهير عمد القرى إلى مقاعدهم فى الحكومة لانتخابات ١٥ نوفمبر ١٨٨١، وليتيح لهم الإدلاء بأصواتهم دون أى تدخل ، ويبدو أن عملية الانتخابات قد جرت بنزاهة ، غير أن الإجراءات التى تبناها المسئولون التابعون لشريف جاءت لمحاباة كبار ملاك الأراضى من بين الأعيان فى مقابل ملاك الأراضى المتوسطين والصغار ، حسبما ذكر ألكسندر شولش . فرغم كل شىء ، كان قرار مديرى الأقاليم بتحديد من يستدعونهم ، وبطبيعة الحال فضلوا العائلات الشهيرة ، لذلك حاز الأثرياء الجدد كبار ملاك الأراضى نسبة النجاح الأفضل فى الانتخابات ، مع أن نحو نصف الأعضاء الثلاثة والثمانين الذين التقوا لأول مرة فى ٢٦ ديسمبر إما أنهم خدموا فى مجالس سابقة أو كانوا ينتمون إلى عائلات اعتادت على تمثيلها فى المجلس ، ورغم أن عدد المحافظين زاد عن ممثلى الطبقة المتوسطة الريفية على وجه الإجمال ، فإن هذه العائلات ضمت مؤيدين أشداء لعرابى (٨) .

فزع عبد الله النديم ، الذى قاد بنجاح حملات المرشحين المناصرين للعرابيين فى أقاليم عديدة ، من النتائج النهائية للانتخابات (٩) ، وعندما شكا لعرابى حول صعود القطب محمد سلطان باشا كرئيس للمجلس ، علق عرابى قائلا إن الصياد عليه أن يتشارك مع الكلاب (١٠) ، كما كان لطوائف المدن فى وقت سابق بعض الممثلين فى مجلس النواب ، واستفادوا من الانتخابات ، إذ تم انتخاب محمد العطار وعبدالسلام المويلحى ، من كبار تجار القاهرة ، والأخير كان ماسونياً وثيق الصلة بالسيد جمال الدين ، وقد عاد إلى القاهرة المثقفون والصحفيون من المنفى فرحين مثل أديب اسحق ، وبالتدريج اتخذ كثير من المثقفين جانب عرابى . وأنشئت الكثير من الصحف العرابية . ورغم هذا ، عارض السلطان فى اسطنبول وضع أى دستور لمصر نظراً لأنه " كان مستحيلا بالنسبة له أن يسمح بدستور فى ولاية واحدة من ولاياته ويحبسه عن الولايات الأخرى " (١١) . على أن المعارضة المبكرة للخليفة – السلطان ، بسلطانه فى الإقناع المعنوى بين المصريين أبناء المدن على الأقل ، كانت نذير شر للحركة ، رغم أن مفاوضه درويش باشا أعطى للضباط إشارات متعارضة للدلالة على مخاطر معاداته .

فيما عدا شريف باشا ورفاقه أعضاء الوزارة المصريين العثمانيين ، الذين أحسوا أنه أقرب لمن يمتطى نمراً ؛ فإن معظم أعضاء التحالف الإصلاحى الفضفاض كانوا من المصريين الأصلاء أو شراكسة متعربين الذين صنفوا أنفسهم ضمنهم وليس ضمن

النبلاء الناطقين بالتركية . ونال عرابى إعجاباً واسع النطاق لدى المصريين الذين اعتبروه بطلا ، وفى الواقع حدد بشكل قاطع أفكاره الوطنية بوضوح لا لبس فيه . وكتب كولفين فى تقريره أن عرابى قال له فى أول نوفمبر مانصه :

إن حكم المماليك ، والحكم الحالى كلاهما اضطهدا السكان العرب بنفس القدر ، وهدفه كان توضيح أنه حتى الوقت الراهن ليس لدى المصريين أى ضمان للحياة أو الممتلكات ، كانوا يتعرضون للسجن و النفى والشنق ، والرمى فى النيل ، جوعى ، ومسروقين ، حسب إرادة سادتهم . . . كان التركى فى قمة الجهل يحظى بالتفضيل والتقدير فى مقابل أفضل المصريين . . . ثم بعد ذلك مضى فى إسهاب يشرح أن الناس انحدروا من أصل واحد ولهم حقوق متساوية فى الحرية الشخصية والأمن.. كما أن توفيق ، وهو الوريث الشرعى ضج بالشكوى من أبيه ، لكن منذ أن تولى الحكم حاول أن يأخذ السلطة فى يديه وأن يمارسها بالطريقة التركية القديمة . يجب إيقاف ذلك . دعه يربط نفسه بمجاله الملائم ، تاركًا الحكومة لوزرائه . وبالنسبة للباقين ، فالخديو بالنسبة لهم ، ممثل للسلطان : السلطان ، النبى ، الله (١٢) .

فى الفترة من ديسمبر ١٨٨١ - فبراير ١٨٨٢، أدى الصراع بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين الجدد من جانب ، وشريف والقوى الأوروبية من جانب آخر ، إلى أول ردة للتحالف متعدد اللغات الذى جرى فى سبتمبر - أكتوبر . ذلك أن مجلس النواب ، مدعوما من الضباط المصريين ، طالب بالسيطرة على نصف الموازنة الذى لم يرتهن حتى ذلك الحين لخدمة الديون الأوروبية (١٣) . والنفوذ البرلمانى على الميزانية يعتبر خاصية أساسية للنظم النيابية منذ على الأقل عهد هنرى الثامن ، وهذا المطلب كان إشارة على تصميم مجلس النواب على تحويل نفسه من مجرد جمعية النقاش إلى ما يقرب من أن يكون برلمانًا . ومع هذا ، لم يكن بمقدور شريف وباقى النبلاء العثمانيين الإصلاحيين الموافقة على تحويل هذه السلطة من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب الناطق بالعربية . وسقطت حكومة شريف فى ٢ فبراير ١٨٨٢ لعدم حسم هذا النزاع .

كان تشكيل وزارة جديدة برئاسة الشركسى محمود سامى البارودى رمزا التغيير الذى حدث ، ولم يستمر دعم بعض النبلاء العثمانيين للعرابيين وقتًا طويلاً ، فيما عدا عبدالحليم باشا قريب توفيق ومنافسه ، أما النبلاء والأعيان الشراكسة فقد انقسموا

إلى جناح مناصر لأحمد عرابى وجناح مؤيد للعثمانيين ، وقاد البارودى جناح النبلاء المؤيد لأحمد عرابى ، وأحد الفروق بين البارودى وشريف يمكن رؤيته فى ملكياتهما للأراضى ، ففى ١٨٧٠ كان شريف يمتلك ٢٥٠٧ فدادين من الأراضى الزراعية بينما كان لدى البارودى ١٥٠ فدانا فقط ، وفى ١٨٨١ أو نحو ذلك زادت ملكيات البارودى إلى ١٧٠٥ فدادين ، وإن ظلت أقل مما كان يمتلكه شريف من عشر سنوات ، وبالتأكيد فإن شريف فى نفس الفترة زادت أملاكه كثيراً . كان البارودى يمثل الشريحة الدنيا من النبلاء استناداً إلى أملاكه ، نظرا لأنه حتى أحد الأعيان العرب مثل سلطان باشا ، رئيس مجلس النواب ، كان لديه نحو ١٣ ألف فدان فى ١٨٨٢[١٤] . وعيَّن البارودى عرابى وزيراً للحربية مع ترقيته إلى رتبة اللواء ، وبالتالى كسب ولاء الضباط المصريين . كما أن مجلس النواب ، ممثلاً لكبار الأعيان الناطقين بالعربية ، فى أول سابقة من الأغلبية ؛ أيد وزارة البارودى ، مثلما أيدها الكثيرون من بين المثقفين والطوائف وعمد القرى والفلاحين . ومع ذلك ، على نحو مؤكد ، كانت خسارة دعم النبلاء العثمانيين الإصلاحيين تمثل ضررا لقضية العرابيين وضعا فى الاعتبار ثرواتهم الهائلة ونفوذهم الطاغى . وكان أيضًا للشوام المسيحيين نفس التأثير ، بما فيهم الصحفيون والمثقفون مثل سليم النقاش ، نظرا لأنهم خشوا أن تتحول الحركة صوب نزعة وطنية مصرية تكتسح أبناء المشرق [١٥] .

جرت محاولة انقلابية ضد الضباط العرابيين ، خطط لها ضباط أركان شراكسة تعبيراً عن استيائهم من ترقية أبناء الفلاحين على نحو الإجمال ، وهو ما أثار الأزمة السياسية التالية فيربيع ١٨٨٢ ، واستطاع ضباط من أبناء البلاد إحباط المؤامرة ، ثم قدموا المتآمرين إلى محكمة عسكرية قضت عليهم بعقوبة النفى إلى السودان ، ومع ذلك تدخل توفيق وخفف العقوبة إلى النفى إلى تركيا ، ورأى عرابى أن توسُّط توفيق بمثابة محاولة منه لتخريب مبدأ الحكم لمجلس الوزراء واستعادة سلطة الوالى المطلقة ، فضلا عن أنها تعبير عن الامتيازات الأجنبية التى تحمى العثمانيين والشراكسة من عواقب أفعالهم (النفى إلى تركيا ليس عقوبة شديدة بمعنى الكلمة لضابط عثمانى) [١٦] . وأثار تحدى توفيق لحكم القانون ولأحكام مجلس الوزراء أزمة دستورية ، فقد أصرت وزارة البارودى على دعوة مجلس النواب ، الذى كان منفضًا فى ذلك الحين لمدة سنة ، لعقد جلسة استثنائية ، وصادر المجلس على حق الخديو فى فرض سلطانه على مجلس الوزراء فيما يتعلق بالضباط الشراكسة المتمردين ، وحاول الأقطاب الذين يهيمنون عليه

إيجاد حل وسط لتسوية الخلاف بين الخديوى ومجلس وزرائه . وأوشكت هذه الجهود على النجاح ، لولا أن أحضرت بريطانيا وفرنسا بوارجهما إلى ميناء الاسكندرية ، وفى ٢٥ مايو تقدمتا بطلب فورى لإسقاط وزارة البارودى .

منذ تقديم مطالبة مجلس النواب بالإشراف على جزء الميزانية الذى لم يتم رهنه حتى ذلك الحين للأوروبيين ، عبر الفرنسيون والانجليز عن مخاوفهم من أن تمضى النزعة الوطنية المصرية الجديدة إلى وضع مدفوعات خدمة الدين موضع الشك . ماذا لو أنفق مجلس النواب أكثر من حصته من الموازنة ؟ ألا يمكن أن يأتى العجز من أموال الرهونات ، مما يضع مدفوعات مالكى السنوات كمتأخرات ؟ لقد قام الخديو ، إذعانًا للمطالب الأوروبية بطرد وزارة البارودى ومعها أحمد عرابى ، إلا أن هياجًا وطنيًا أعقب ذلك أجبره على إعادة عرابى فقط بعد أيام قليلة ، ووافق عرابى ةلكنه طلب انسحاب القوات الأوروبية وأصر على إجراء بعض الإصلاحات الدستورية ، مثل سن قانون إجرائى يعين بوضوح حدود سلطة الخديوى ومجلس الوزراء (١٧) . ويبدو أن أغلبية بين المثقفين المصريين والموظفين والطوائف وعمد القرى والفلاحين واصلوا تأييدهم لعرابى . إلا أن كبار أقطاب الأقاليم فى مجلس النواب مثل سلطان باشا ، يتضح بداية من هذه النقطة ، قد مالوا أكثر إلى جانب توفيق . وحدث بالتالى أن انسحب جناح كبير آخر من التحالف فى خريف , ١٨٨١

أفضى الضغط الذى مارسه البريطانيون على الخديو ، خاصة عبر بوارجهم بميناء الاسكندرية ، وإصرارهم على إيقاف العمل فى حصون الميناء ، إلى ثورة سكان المدينة . ففى ١١ يونيو اندلع شغب خطير بين الأوروبيين والمصريين أسفر عن سقوط ٢٥٠ مصريا و٥٠ أوروبيا قتلى . وتنطوى الطريقة الخاصة التى حولت بها البعثات الدبلوماسية والصحافة الانجليزية أعمال الشغب فى الاسكندرية إلى "مذبحة" عرابية "للمسيحيين" على خداع صريح ؛ كما عبر عن اعتقاده بذلك البرت فارمان السفير الأمريكى (١٨) .ومع ذلك أصبح هذا التفسير للأحداث بالتأكيد نقطة تحول فى مسار الثورة ، طالما أن " مجزرة " كهذه شكلت أمرًا يتعلق بالشرف استلزمت من نخبة بريطانية تعلمت فى إيتون **Eton** وباقى المدارس العامة أن ترد على ذلك برجولة (أى بعنف) ، خوفًا من أن ينتشر تمرد المسلمين ليطول الهند ، وأيضًا إلى تشويه الامبرياليين الفيكتوريين . ومن دواعى السخرية ، أن التحالف البريطانى – الفرنسى المزعوم ضد العرابيين كان يرى بوضوح تام الدوافع السيكولوجية التى تقود

البريطانيين ، وعلق على ذلك بتهكم أحد الفرنسيين ، وهو الفيسكونت ليونز الذى كتب فى أواخر يونيو من باريس فى تقريره يقول :

يبدو أن دى فريسنيه يرغب فى التأكيد على أنه سواء كنت أعتقد أن إنجلترا أولت اهتمامًا كبيرًا لتحوز الرضا بالنسبة لمذابح الاسكندرية أو لترى إعادة استئناف الإشراف المالى على مصر ، وأكثر من هذا لتستكشف ما إذا كنت أعتقد أن الحصول على أى من ، أو كلا من ، هذه الأهداف سوف يستحثها على الرضوخ لترك عرابى باشا فى حاله .

وقلت إنه للحصول على تعويض لمذبحة الاسكندرية يبدو لى ، بشكل شخصى ، أنها مسألة تمس الشرف الوطنى وسلامة المقيمين الأجانب فى مصر والبلاد الإسلامية الأخرى .. الخطوة التمهيدية اللازمة للحصول على أى منهما .. كانت.. الإطاحة بعرابى باشا والحزب العسكرى فى مصر (١٩) .

كان بعض المسئولين البريطانيين منذ زمن طويل يرغبون فى التدخل بالقوة فى مصر أو على الأقل دمجها فى الامبراطورية . وهؤلاء التجار والديبلوماسيون والمسئولون مع ذلك لم يكونوا أصحاب السلطة فى ١٨٨٢، وكان جلادستون إنجليزيًا صغيراً . ومضت أحداث الشغب والتلفيقات المصنوعة حوله بواسطة غلاة المتطرفين (الشوفينيين) إلى مدى بعيد تجاه الإطاحة بمقاومة الليبراليين من أجل تولى الشئون الداخلية لمصر .

مع ذلك لم تحوِّل أحداث الشغب توفيق ضد عرابى تقريبًا بنفس الشراسة ، وعلى المدى القصير لكنه استخدمها ببساطة كوسيلة لمحاولة كبح جماح "ضابطه الفلاح" ، ومع هذا ، وبحلول نهاية يونيو ، قرر الخديو أن ينضم للأجانب ، فمن جانب ونتيجة إلحاحه ، قصف البريطانيون الاسكندرية فى ١١ يوليو وأنزلوا قواتهم ، أساسًا لاحتلال العاصمة الصيفية وأخذ توفيق تحت جناحهم ، وفى رد فعل للعرابيين بالقاهرة عقدوا مؤتمرين وطنيين ، قرر الأول محاولة التفاهم مع توفيق وإقناعه ، وأرسلوا إليه وفدا من ستة أشخاص يضم على مبارك ، ولم يستطع الوفد الدخول فى أى مفاوضات جادة ، وحسب تصريح على مبارك نفسه فإنه ومعه واحد من زملائه استنكرا للخديو رؤية القوات البريطانية بالاسكندرية (٢٠) ، وأثبت العنصر البريطانى أنه مؤثر فى حسابات الولاء ، فقد بعث مجلس النظار التابع لتوفيق بالإسكندرية ، بمذكرة سرية إلى القاهرة

عن استعدادهم لمشايعة جانب عرابى إذا كان ذلك سيؤدى لانسحاب البريطانيين [٢١] . فى نفس الوقت ، طرد توفيق عرابى من مجلس نظاره وأعلنه عاصيًا ، ومن ثم دعا المعارضون للخديو لمؤتمر وطنى آخر ، فى ٢٩ يوليو ، شهده نحو ٤٠٠ من الأعيان والنبلاء ، وصل بعضهم بالقطار من الأقاليم ، وقرر المؤتمر إبعاد الخديو وإبلاغ السلطان الخليفة بقرارهم ، منذ هذا التاريخ كانت تتم إدارة شئون الدولة بواسطة مساعدى الوزراء لمختلف الوزارات ، ومعهم بعض الضباط ومسئولون آخرون فى إطار حكومة عرفية (المجلس العرفى) ؛ حتى يتم التوقيع عليه بالخاتم السلطانى للخليفة الروحى ، وكان قد تم تعيين مجلس الوزراء الرسمى فى أوائل يوليو ، إلا أنه فى ٢٩ يوليو شكل المؤتمر سلطته الخاصة [٢٢] .

وقد ذكر شولش أن المؤتمر الوطنى ، ومجلس الوزراء العرفى الذى أسفر عنه ، لم يتمكنا فعليًا من إقالة الخديو ، لكنهما ببساطة طلبًا من السلطان أن يقوم بهذا الإجراء [٢٣] . وهذه النقطة فى وجهة النظر لا يمكنها الصمود أمام الأحداث ؛ فقد أعلن بيان ٢٩ يوليو أن قرارات توفيق ليست ملزمة ، ونصَّ على أنه مرتد عن الإسلام ، وهى وسيلة ماكرة للإعلان عن خلعه [٢٤] ، والطريقة التى تم بها تفسير هذه الوثيقة للموقعين عليها تتضح من قرار المجلس العرفى قائلا إن المؤتمر قرر أن الأوامر الصادرة عن الخديو أو مجلس الوزراء الموالى له "لن يلتفت إليها" ، وأن السلطان قد "أبلغ بهذا القرار" [٢٥] . والأساس لنواب الوزراء كمجلس عرفى يتضمن الخطوة الثورية التى لم يدركها شولش . لقد وضع العرابيون أنفسهم مؤقتًا خارج حكومة دينية (مقدسة) ، حتى يرد عليهم عبدالحميد ، وكانوا يديرون شئون حكومة مدنية متمردين على تعيين الخليفة ؛ حكومة ليس لها أساس سوى الإرادة العرفية للمواطنين المصريين حسب تمثيلهم فى المؤتمرات الوطنية والجيش .

بدأ المجلس العرفى عمله على الفور ، كما أوضح شولش ، كما لو كان هو الحكومة المصرية . وطالب أن يتولى قيادة ليس فقط الإدارة المدنية ، بل أيضًا الجيش . واحتج لدى البريطانيين فى أغسطس بسبب احتلالهم للسويس ، ورفض الثورة المضادة لمديرى ومسئولى الأقاليم ، ووضع بعضهم رهن الاعتقال المنزلى ، وعين رجالا أكثر اعتدالا بدلا منهم ، ولم يكن أحد منهم بأى حال من الأحوال ثوريًا عالى الصوت أو عالة على زمرة السلطة بالقاهرة ، وفرضت الحكومة رقابة صارمة ليس فقط على الصحافة المؤيدة للخديو أو الأوروبيين ، بل أيضًا على من رأت أنها عمومًا نصوص متعصبة من الصحفيين الثوريين . بلا شك ، كان الخوف من زيادة امتداد الاحتلال

البريطانى حافزاً أساسياً للحكومة فى قمع "التعصب" . كما أن المجلس العرفى اهتم بمطالب ٦٠ ألف مهاجر هاربين إلى الأقاليم من الاسكندرية . وقام بتثبيت أسعار المواد الغذائية ، وحدّد الرواتب ودفعها ، وعلى نحو عام استمر يدير شئون البلاد ، وفى مناسبة فرض سيطرة عرابى أعلن أنه رغم الإعلان عن تطبيق الحكم العسكرى ، فإن الإدارة المدنية لم تتعرض تماماً لهيمنة العسكريين ، ويوجه شولش لومه ، عن حق ، لفشل عرابى فى تبنى خطط الدفاع الأمامية ، بدلا من التمركز فى كفر الدوار فى انتظار الهجوم البريطانى ، بطريقة كبحت تماماً جماح المجلس العرفى الحذر بوجه عام .

دامت الحكومة الثورية من ٢٩ يوليو حتى ١٥ سبتمبر ، عندما احتل البريطانيون القاهرة ، وفى هذه الفترة حازت تأييداً عريضاً من المثقفين المصريين ومن الموظفين ومن الطوائف ومن عمد الريف ومن الفلاحين (انظر الجدول ٩-١) ، وضم التحالف عددا من المسئولين الشراكسة ذوى المناصب العالية أيضاً ، ولنتجه إلى دراسة الوسائل التى رسمت بها هذه الجماعات مسارات جديدة فى السياسة المصرية ، وتعبئة الموارد وتوظيف الشبكات التنظيمية ، والانخراط فى العمل الجماعى .

الانتليجنسيا

لم يحدث أن اتفقت الأقسام المختلفة من الانتليجنسيا مع بعضها البعض على الدوام ، فقد كان العلماء يخالفون المثقفين أصحاب النزعة الغربية ، والمثقفون يتعرضون لانتقادات ضباط الجيش ، ومع ذلك فإن هذه الجماعات تجمعت فى خندق واحد فى ١٨٨١ – ١٨٨٢، معبرة عن مظالم مشتركة من الخديو ، على أساس أنه أصبح مجرد أداة فى أيدى الأوروبيين ، وكانت المصادر الروحية والمادية لهذه الشريحة تنطوى على إمكانيات هائلة ، فقد سيطروا على الصحافة والتلغراف ، وأداروا خطوط السكك الحديدية والبواخر ، وهيمنوا على الإدارة المركزية والإقليمية ، ومارسوا تأثيراً حاسما على الجيش ، وعبر شبكة من المعاهد الدينية والمساجد ؛ مارس العلماء تأثيرا معنوياً عميقا على العامة . كيف شحنت الانتليجنسيا هذه الموارد لصالح الثورة على وجه الدقة ؟

لابد أن دور صغار الضباط قد اتضح من خلال العرض الموجز المقدم أعلاه . وهنا ، سوف نركز على باقى الجماعات . توجد دلائل على أن مسئولى الأقاليم أبدوا حماساً عظيماً لعرابى ، وفى نوفمبر وصف القنصل البريطانى فى طنطا "الطبقات العليا"

من المسئولين بأنهم ينشرون بفاعلية الأفكار الجديدة التى أصبحت موضة منذ التاسع من سبتمبر" (٢٧) . كما تبنى العلماء الموضوعات الأكثر وطنية للضباط والمثقفين ، ونفذوا انقلابا داخليا ضد محمد العباسى شيخ الإسلام وشيخ الأزهر الموالى للخديو ، بتسيير المظاهرات وإلقاء الخطب . ورضخ توفيق فى النهاية وطرد العباسى ، الذى يدين بالمذهب الحنفى مثل العثمانيين ، وقام ٤٠٠٠ عالم ودارس بالأزهر بانتخاب الشيخ الإنبابى بدلاً منه ، وهو شافعى مثل أغلب المصريين (٢٨) . وأثبت دعم عدد كبير من العلماء ، خاصة فى الأقاليم ، نفعا هاما على مستوى القواعد للعرابيين ، نظراً لأن شبكة المساجد والمعاهد الدينية كانت ماتزال تؤلف قوة تنظيمية فاعلة فى مصر . وفى صيف ١٨٨٢ ، أجبر العلماء الحكومة العرفية على إعلان الجهاد (حرباً إسلامية مقدسة) ضد الانجليز .

كما استطاع قسم آخر من الانتليجنسيا له صلة خاصة بعامة الناس وهم الصحفيون المصريون ، توفير مساعدة حاسمة للثورة (٢٩) . فقد عمل أحمد رفعت رئيس قلم المطبوعات بحماس مع المعارضين ، وأرسل رئيس القسم الأوروبى التابع له ، عند مرحلة معينة فى بدايات الثورة ، إلى الاسكندرية ليكون على صلة بأحمد عرابى . وطلب رفعت من مرءوسيه ترجمة مقالات من الجرائد الأوروبية حول توجهات الأحزاب الأوروبية ، خاصة حزب العمال (الحزب الحرفى) ، بالنسبة لمصر ، كما أولى اهتماماً بالغا بآراء بسمارك.(٣٠) . ويمكن رؤية دوره ودور غيره من الصحفيين فى شهادة خطية مطولة ساحرة كتبها رضوان فهمى ، وهو مترجم للتركية فى قلم المطبوعات . كان رفعت معيَّناً لكتابة المذكرات فى اجتماعات مجلس النظار ، وغالباً ماكان يرفض نقل المعلومات الخاصة بقرارات المجلس إلى توفيق . وكان يجهز مراسلات العرابيين مع إسطنبول ، بترجمة الرسائل إلى التركية . وأثناء الحرب كان يملى مقالات ملتهبة على الشاب سعد زغلول ، الذى كان حينئذ مسئولاً فى وزارة الداخلية ، لنشرها فى صحيفة المفيد (٣١) .

وطبقًا لفهمى ، فقد عارض محمد عبده مافعله الضباط فى ٩ سبتمبر والخاص بالمطالبة بعزل نصيره رياض . إلا أنه أصر على دعم مطلب مجلس النواب بالإشراف على الموازنة ، مطوِّراً تحالفات مع بعض النواب الذين كانوا من عمد القرى ، وعمل على إسقاط وزارة شريف . وفيما بعد ، أثناء عمله فى رئاسة تحرير الوقائع الرسمية ، أصبح المنظِّر السياسى للعرابيين (بكلمات فهمى: أرسطو فلسفتهم) . وشجع الجيش على محاربة البريطانيين لأنهم ، كما قال ، قوة بحرية لن تستطيع أن تتحمل القتال بفاعلية داخل البلاد ، وبسبب أن القوى الأخرى لن توافق بأى حال من الأحوال على

أن تتركهم يهزمون مصر ، ومن بين المثقفين الشبان الذين كتبوا ضد الخديو أو الأوروبيين فى الصحافة سعد زغلول ، وأخوه فتح الله (طالب فى مدرسة الإدارة) ، والعديد من أعضاء هيئة تحرير جريدة الوقائع الرسمية (٣٢) ، ولم يتوقف الصحفيون الراديكاليون عند حد تلقين آلاف جماهير القراء بأهمية الأحداث السياسية فى هذه الفترة ، بل أيضا خلقوا تيارًا مناهضًا لمجموعة القوانين فى كتاباتهم . كما كانوا روادا فى نمط جديد من الخطاب العام الصريح الذى كان إشارة لنهاية الإبهام الوظيفى . وفى ٦ مايو ١٨٨٢ كتب عبدالله النديم فى جريدته الطائف أن الخديو خائن مخدوع ، فى النهاية تتمزق جميع أستار الإيزوبيان وصاروا يتحدثون بصراحة . (فى أعقاب ذلك تم إغلاق صحيفته لمدة شهر على يد مجلس وزراء يحاول التوصل لحل وسط مع الخديو الغاضب) (٣٣) .

وتتضح مشاركة أقسام هامة من الانتليجنسيا فى تمرد الاسكندرية من قوائم الاعتقال التى تلت الحادث ، وهذه القوائم لا تقول لنا الكثير ، مع ذلك ، حول المصادر التنظيمية القاعدية لهذه الفئة ، ونحن نعرف من مصادر أخرى أن عبدالله النديم انضم إلى جمعية سياسية بالاسكندرية فى ١٨٨١ – ١٨٨٢ ، تسمى جمعية الشبان ، والتحق بها عديد من أبناء العائلات الشهيرة ، وعقدت اجتماعات متكررة ألقى فيها النديم خطبًا مثيرة ، وساندت هذه الجمعية أحمد عرابى وطالبت بإنشاء مصرف وطنى ، وأرسلت وفدا لتهنئة البارودى عندما أصبح رئيسا للوزراء (٣٤) ، وهذا المنتدى بمفرده ربما كانت عضويته عدة مئات فقط ، إلا أنه يعد مثالا على نمط العلاقات التى كانت تطورها الطبقات المتعلمة بالاسكندرية خلال الثورة . وضمت أنشطة الانتليجنسيا بالإسكندرية ضباطًا وبيروقراطيين وموظفين ومهنيين . ويتضح أن العلماء لم يلعبوا دورًا هامًا معينًا فى الإسكندرية ، حيث كانت الانتليجنسيا الحديثة والطوائف تمارس نفوذًا متعاظمًا . ويشتمل الضباط المعتقلون هناك على عشرة ملازمين أوائل ، وتسعة يوزباشية(نقباء)، وستة برتبة صاغ (رواد) ، وخمسة بكباشية (مقدمين) ، واثنين فقط برتبة أميرلاى (عقيد) ، وواحد أركان حرب (عميد) . كما تم اعتقال العديد من (نقباء) قباطنة البحرية (٣٥) ، وفى الاسكندرية ربما تم اعتقال الضباط لفشلهم فى إيقاف التمرد فى الحال ، فلم يكونوا يقودونه ، ولربما ألحق ذلك بهم الضرر سياسيًا . وكان للتردد فى تسييس الضباط تأثير خطير ، نظرا لأن كلا من جماهير المدن والفلاحين استطاعوا بحرية أكبر توظيف العنف الجماعى عندما لم تكن الأجهزة الأمنية للدولة تستطيع الموافقة على التصرف الفورى .

لقد تم اعتقال اثنين من كبار المسئولين بالاسكندرية ، هما حسن الشريعى ناظر الأوقاف ، ويوسف بارتو مدير الدائرة المدنية (مجلس المدينة بالإسكندرية) ، وموظفو الدولة

المشاركون فى التمرد كان منهم المشرف على قصر رأس التين ، وثلاثة من رجال الإدارة : اثنان فى إدارة الفحم ، وواحد فى أبعدية الوالى ، فيما بعد وجهت الدولة اتهامات إلى مترجم فى إدارة الشرطة ، وموظف فى مصلحة الضرائب ، وستة كتبة . ومع الطبيبين العاملين بالحكومة ينبغى أن نضيف أصحاب المهن الحرة مثل عبدالرحمن البوظة ، وهو محام كان يعتبر نفسه "سيف الله" ، والذى وضع المصنِّف الموالى للخديو فى قائمة الاعتقال علامة "ثورى كبير" أمام اسمه (٣٦) ، ورغم أنهم فشلوا فى الإمساك به ليعتقلوه ، فإن الصحفى عبدالله النديم كان متهما أيضاً بإلقاء خطابات تهييجية وكتابة مقالات معادية للأوروبيين فى جريدته الطائف ، كما أنحوا باللائمة على باقى المثقفين الذين يخطبون فى العامة (٣٧) ، وكان أحمد العوَّام ، وهو موظف فى إدارة الأسطول ، يلقى خطبا مهيجة وينشر مقالات فى الصحف لمساندة عرابى ويحرض على الثورة ضد الخديو ، ورغم أنها مجرد قوائم اعتقال ، لا يمكن أن تكون قاطعة ، فإن هذه القوائم تبين مشاركة كلا من موظفين بالدولة ومهنيين بالقطاع الخاص فى قيادة الثورة بالاسكندرية من ٢٥ مايو حتى ١٢ يوليو .

ولقد قمت بإجراء تحليل تصنيفى يتم للمرة الأولى لقائمة كاملة للموقِّعين على بيان المؤتمر الوطنى الثانى المنعقد فى ٢٩ يوليو (جدول ٩ – ٢) . وأنا أعترف بمشاكل استخدام هذه القائمة لتحليل التوجهات ، ذلك لأن التقارير قد تبين أن بعض المندوبين ربما أجبروا على التوقيع ، على صعيد آخر ، يراودنى الشك فى أن بعض الحاضرين كانوا يعلمون سبب استدعائهم لنظارة الداخلية ، وأن أولئك المؤيدين بقوة لتوفيق فى ذلك الحين جرى تهريبهم إلى الاسكندرية أو قدموا أعذارا لتغييب أنفسهم . وفضلا عن ذلك ، من المحتمل أن يكون مؤيدو الخديو سابقًا قد أصابهم الاشمئزاز من تواطئه فى قصف الانجليز واحتلالهم للاسكندرية حتى أنه ربما تغيرت آراؤهم عبر المشاعر التى تصاعدت لصالح إعلان أنه غير كفؤ لمنصبه . ويراودنى الشك أيضاً ، على أية حال ، فى أن هؤلاء الذين وقعوا مكرهين تحت التهديد كانوا أقلية ، ولعلهم توزعوا بالتساوى على نحو عادل بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، وأن وجودهم لا يبطل استخدام القائمة فى تحديد التركيب الاجتماعى للمؤتمر .

شكلت الدرجات المتوسطة والدنيا من الانتليجنسيا نسبة كبيرة بلغت ٤١٪ من الوفود (٣٨) . ونصف الـ ١٦ عضوا من هذه الفئة كانوا من بين رجال الدين الإسلامى أو المسيحى . وبطبيعة الحال ، فاق العنصر الإسلامى نظيره المسيحى بأغلبية كاسحة ، مع حضور عدد كبير من علماء الأزهر مع أعداد كبيرة من قضاة المحاكم الشرعية بالأقاليم . وطالب عدد كبير من كبار العلماء ، من بينهم الشيخ عليش والعدوى والخلفاوى .

بعزل توفيق على أساس أنه مرتد غيَّر مذهبه لصالح الأوروبيين [٣٩] . وأغلب النصف الثاني كان من المسئولين والكتبة والمشتغلين بأعمال السكرتارية . ووقع على البيان ١٥ ضابطًا فقط لعزل الخديو ، رغم أنه يبدو أن عددًا كبيرًا آخر كان حاضرًا ، وهذا الإحصاء يبين محاولة لإضفاء شرعية على قرار المؤتمر من المدنيين بدلا من هيمنة العسكريين . ولعل نفس الاستراتيجية اتبعها المثقفون الجدد ، فقد خطب محمد عبده في المجتمعين موجها الاتهامات للخديو ، وتحدث النديم مطالبا بخلعه ، إلا أن توقيعهما لم يظهر على البيان [٤٠] ، ويلغت نسبة توقيعات كبار المسئولين والنبلاء والانتليجنسيا من الفئة العليا ١٧٪. وهذه النسبة مع ذلك ربما قد تكون أضخم من اللازم ، طالما أن بعض كبار المسئولين العثمانيين ، مثل مصطفى عكوش مفتش المصانع بالصعيد ، على الأغلب بالتأكيد ، قد وضعوا توقيعهم على مضض .

الجدول (٩ – ١)

قائمة بالمصريين المعتقلين ، ١٤ نوفمبر ١٨٨٢ (*)

المكان	المهنة	العدد	النسبة المئوية لكل إقليم
القاهرة	**النخبة الحاكمة**		
	باشوات	٢	٢
	مسئولين كبار	٩	٧
	أعضاء بمجلس النواب	٣	٢
	المجموع	١٤	١١
	انتيليجنسيا		
	مسئولون	١٦	١٣
	ضباط	٥٦	٤٥
	مهنيون	١٩	١٥
	علماء	٩	٧
	المجموع	١٠٠	٨٠
	فئات مدنية		
	أعيان مدن	١	١
	صناع مهرة	١	١
	غير معروفين	٩	٧
إجمالي القاهرة		١٢٥	١٠٠

المكان	المهنة	العــدد	النسبة المئوية لكل إقليم
المنوفية	**النخبة الحاكمة**		
	بكوات	١	٣
	انتليجنسيا		
	مسئولون	١	٣
	ضباط	٣	٨
	عمال، فلاحون، جنود		
	صناع مهرة	١	٣
	فلاحون	٣	٨
	جنود وصف	٧	١٩
	مجهولون	٢١	٥٦
	إجمالى المنوفية	٣٧	١٠٠
الدقهلية	**نخبة حاكمة**		
	كبار مسئولين	١	—
	انتيليجنسيا		
	مسئولون	٤	٢
	كتبة	٣	٢
	ضباط	٣	٢
	علماء	٣	٢
	المجموع	١٣	١٨

المكان	المهنة	العدد	النسبة المئوية لكل إقليم
الدقهلية	**فئات مدنية**		
	تجار	١	–
	سكان مدينة المنصورة	١١٧	٧١
	مجموع الفئات المدنية	١١٨	٧١
	فلاحون		
	عمد قرى	٣	٢
	أعيان قرى	٣	٢
	قرويون	١٤	٨
	مجموع الفلاحين	٢٠	١٢
	جنود	١	–
	مجهولون	١١	٧
إجمالى الدقهلية		١٦٤	٩٩(**)
الشرقية	أعيان مدن	١	٦
	أعيان قرى	١٥	٩٤
إجمالى الشرقية		١٦	١٠٠
الغربية	**انتيليجنسيا**		
	مسئولون	١	–
	علماء	٢	١
	سكان مدن		
	بسيون	١٠	٣
	المحلة الكبرى	١٥	٥
	سنهور المدينة	٣	١
	طلخا	١٩	٧

المكان	المهنة	العدد	النسبة المئوية لكل إقليم
الغربية	زفتى	٤	١
	إجمالى سكان المدن	٥١	١٨
	قرويون	٢٣١	٨١
	مجهولون	٤	١
	اجمالى الغربية	٢٨٥	١٠٠
اسنا	كبار مسئولين	١	٢٥
	مهنيون	٣	٧٥
إجمالى اسنا		٤	١٠٠
قنا	**انتيليجنسيا**		
	مسئولون	١	٥
	كتبة	١	٥
	علماء	١	٥
	أعيان مدن	١٦	٧٦
	أعيان قرى	٢	٩
إجمالى قنا		٢١	١٠٠
جملة المتهمين		٦٥٢	١٠٠

المصدر: PRO, FO ١٤١/١٦١ "قائمة بالأشخاص رهن الاعتقال ارتباطا بقمع الثورة" رافاييل بورج ، القاهرة ١٤ نوفمبر ١٨٨٢

(*) باستبعاد الإسكندرية ودمياط والبحيرة

(**) لا تساوى ١٠٠ بسبب التقريب

جدول (٩ - ٢)

وظائف الموقعين على بيان المؤتمر الوطنى الثانى

خلع الخديو ، ٢٩ يوليو ، ١٨٨٢

الوظيفة	العـدد	النسبة المئوية
النخبة الحاكمة		
امراء	٣	١
باشوات (دون ذكر للمنصب)	٢٣	٦
مسئولون كبار	٣	٨
بكوات (دون ذكر للمنصب)	١١	٣
إجمالى النخبة الحاكمة	٦٧	١٨
انتليجنسيا		
مسئولون	٣٤	٩
كتبة وسكرتارية	٧	٢
مهنيون	١٨	٥
ضباط جيش	١٥	٤
موظفون	٨٦	٢٢
إجمالى انتليجنسيا	١٦٠	٤١
فئات مدنيين		
أعيان مدنيون	٩	٢
تجار وسر تجار	٨٥	٢٢
شيوخ طوائف صناع مهرة وصنايعية	٥	١

الوظيفة	العـــدد	النسبة المئوية
قادة جمعيات	١	–
إجمالى الفئات المدنية	١٠٠	٢٥
فئات ريفية		
عمد قرى	٥٣	١٣
أعيان الأقاليم	١	–
إجمالى الفئات الريفية	٥٤	١٣
مهن غير معروفة	١٢	٣
الإجمالى	٢٩٣	١٠٠

المصدر: دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية، ٤٢، وثيقة ١٢١٦، "صورة القرار المعطى من الأمة المصرية بديوان الداخلية يوم السبت ١٣ رمضان ١٢٩٩/ ٢٩ يوليو ١٨٨٢، مقارنا بالقائمة الواردة فى الوقائع المصرية ٣١ يوليو ١٨٨٢، أوردها الرافعى ، الثورة ، ص ٣٩٠ – ٣٩٤

* النسبة المئوية تتفق مع إجمالى كل فئة .

تتضح تفاعلات الهوية العرقية فى هذه المؤتمرات فى رواية عكوش عن كيف أنه عندما استهل لطيف باشا ، فى المؤتمر الأول ، حديثه بالتركية ، تصاعدت صيحات من الوفود الناطقة بالعربية تصر على أن تكون الأحاديث فى الاجتماع باللغة العربية فقط (٤١) . ويصف على مبارك ، فى المؤتمر الثانى ، كيف أصرت القيادة القبطية على أن يعمل الحاضرون على تأكيد ولائهم الوطنى بدلا من الارتكان على الأسس الإسلامية الصرفة ، وقال متحدث رسمى باسم المسيحيين أبناء البلاد إنه إذا كانت الحرب مع بريطانيا حرباً دينية فإنهم سينصرفون ، لأنهم أقباط . وواصل قائلا : " لكن إذا كانت شيئًا آخر ، أى حرباً وطنية ، فإنهم أبناء الوطن ، غير أن وجهة نظرنا أنه يمكن خوض هذه الحرب فقط إذا أمر بها السلطان " (٤٢) . وحاول محمد عبده أن يؤكد لهم أن المؤتمر منعقد بالاسكندرية فى مواجهة القصف البريطانى ، وقد تقرر بسبب الحاجة

إلى المقاومة ، ويضم درويش باشا ، ممثل السلطان فى مصر (مبالغة ، رغم أن درويش لم يساند اختيار عرابى) [٤٣] ، ويؤكد إصرار الوفود على استخدام اللغة العربية على الصراع السياسى بين الأعيان الناطقين بالعربية والنبلاء العثمانيين الناطقين بالتركية المستوطنين فى مصر ، ومع ذلك توضح رواية موقف الأقباط مدى تعقيد المشاعر المتأصلة لكثير من المصريين فى هذه النقطة ، فقد أصر الأقباط على الحصول على توقيع السلطان لخوض الحرب ، وهو ما يبين أنهم يسلِّمون باستمرارية سلطة اسطنبول . علاوة على أنهم طالبوا المندوبين صراحة بتوظيف خطاب الوطن - الأرض أو الوطنية الإقليمية ، بدلاً من الحرب المقدسة الإسلامية (الجهاد) ، وهذا يبين أنهم لا يعترفون بشخصية إسلامية للامبراطورية العثمانية (موقف معتدل بعد ١٨٥٦) . بالتأكيد اتخذ الثوار بيان العلماء عن الجهاد (حرب إسلامية مقدسة) كوسيلة لشحن الجماهير المصرية ضد البريطانيين ، وبالتالى لم يجد الأقباط طريقهم تماماً ، لكن بالنسبة للمندوبين المسلمين ، على أية حال ، فليس ثمة تعارض بين الوطنية الإقليمية والإسلام ، وكانت الأغلبية راضية بتوظيف كلا النوعين من الشعارات .

لنتجه الآن إلى قوائم المودعين بالسجون بعد الغزو البريطاني لمزيد من توثيق المعلومات عن أهمية الانتليجنسيا (جدول ٩ - ٣) . من بين ١٣٦ معتقلا فى سبتمبر ١٨٨٢ بالقاهرة ، تبلغ نسبة الضباط ٣٣٪. وإضافة إلى ٩ مسئولين كبار ، ضمت السجون ١٣ من موظفى الإدارات الوسطى ، واعتقلت الدولة ٨ علماء (٦٪) ، ورغم أن هؤلاء كانوا مدرسين بالمعاهد الدينية بالقاهرة ، فنحن نعلم أن القساوسة بالأقاليم والوعاظ ساندوا الثورة بأعداد غفيرة ، ومن المؤيدين الآخرين فى قوائم الاعتقال التى أوردها دى يونج مشايخ الصوفية الذين ليسوا بالضرورة دائمًا محافظين كما هو مفترض ، حيث أن القوائم شملت الشيخ محمد الشاطبى "خادم العلوم الدينية والطريقة الخلوتية الصوفية فى بنى سويف" [٤٤] .

ونجد فى قائمة القاهرة مثقفين جدد ومهنيين مثل الصحفيين والمدرسين بالمدارس الأهلية ، وأطباء ، وموظفى تلغراف ، ومهندسين ، ومحامياً ، وصيدلياً ، ومترجماً يصل عددهم إلى ٢٠ مسجوناً (١٥٪) . والأسلوب الذى ركزت به السلطات على الصحفيين وموظفى التلغراف ، وموظفى السكك الحديدية يوضح أنه أقروا بأهمية المهنيين الذين يمسكون بمفاتيح استخدام الوسائط الحديثة للاتصالات [٤٥] . ونحو ٥٦ شخصا ممن شملتهم قوائم الاعتقال يمكن تصنيفهم كمنتمين إلى الانتليجنسيا المدينية ، وإذا

أضفناهم إلى الضباط ، فإننا نجد أن نحو ٨٠٪ من الثوار المعتقلين بالعاصمة كانوا ينتمون إلى الانتليجنسيا . ويبدو أن السلطات أولت اهتماما قليلا لاعتقال زعماء الطوائف ، سواء طوائف التجار أو الصناع المهرة ، وبالطبع كان عدد قليل من عمد القرى بالعاصمة . وتساعد أسبقيات ومشاهد الاعتقالات لذلك على حساب التفاوت الهائل للانتليجنسيا فى قائمة الثوار المسجونين فى ذلك الخريف بالقاهرة . كذلك تولى هذه النتيجة اهتماماً دراماتيكيًا للدور الطليعى الذى لعبه المدنيون والعسكريون لهذه الفئة .

جدول (٩ - ٣)

مهن الثائرين المسجونين فى القاهرة والإسكندرية ،

١٨ ذى القعدة ١٢٩٩/ ١ أكتوبر ١٨٨٢*

المهنة	العـدد	النسبة المئوية
النخبة الحاكمة		
باشوات مدنيون	٤	
كبار مسئولين	٨	
أعضاء بمجلس النواب	٥	
أعيان آخرون (بكوات – كبار ملاك أراضى)	٢	
خصيان القصر	٢	
إجمالى النخبة الحاكمة	٢١	١٤
الانتليجنسيا		
مسئولون	١٧	١٢
كتبة	٥	٣
مهنيون	٢٦	١٨
ضباط	٥٦**	٣٧
علماء	١١	٧
إجمالى الانتليجنسيا	١١٥	٧٨

المهنة	العــدد	النسبة المئوية
تجار وشيوخ طوائف		
شغالة	١	–
عمد قرى	١	–
غير معروفين	٦	٤
الإجمالى	١٤٨	٩٩***

المصدر: دار الوثائق القومية ، محافظ الثوره العرابية، ٤٠، ملف ١٩٠، أسماء المسجونين بمحلة سجون ضبطية مصر ١٨ ذو القعدة ١٢٩٧ / أكتوبر ١٨٨٢، ص ١١، ١٢ و"جدول يتضمن بيان أسماء المساجين" ص ١٤ – ٢٢

* باستبعاد ١١ شخصاً معتقلين فقط لأنهم ربما لديهم معلومات عن مكان حسن موسى العقاد وعبدالله النديم .

** بينهم ملازم أول شرطة واحد

*** لا تساوى ١٠٠٪ بسبب التقريب

رغم الأهمية التى لا يمكن إنكارها للضباط كقطاع رائد للانتليجنسيا ، فإن هذه القوائم توضح أن الصحفيين والمسئولين والمهنيين والعلماء لعبوا أيضًا أدوارًا أساسية . فنسبة ٤١٪ ممن وقعوا على بيان عزل توفيق فى المؤتمر الوطنى فى ٢٩ يوليو جاءوا من الانتليجنسيا ، وكانت النسبة المئوية لهذه الفئة إلى إجمالى الحاضرين عالية أيضًا . وتم حسم النقاشات التى دارت حول الثقافة السياسية لمصر الحديثة لصالح اللغة العربية كلغة للخطاب ، ولأساس أيديولوجى مزدوج للوطنية الإقليمية والأصولية الإسلامية . وفى عملية الاعتقالات ركزت الدولة بطبيعة الحال على الضباط المتمردين ، إلا أن أولوياتها فى القاهرة انصبت على المهنيين والعلماء والمسئولين أكثر مماكانت مع التجار وشيوخ الطوائف المدنيين ، وهو مايبين قناعتها بأن المجموعة الأولى تفوق الثانية فى درجة الخطورة السياسية التى تنطوى عليها مواقفهم . وحتى حينما تشهد الوقائع وقوائم الاعتقال بوضوح على دور عامة الناس ، كما فى الاسكندرية ، فمازالت

الحكومة المستعادة تواصل اعتقالها لعدد كبير من المثقفين والمهنيين بتهمة إثارة الجماهير · إن أفراد الانتليجنسيا ، بمهاراتهم التعليمية ، ومنتدياتهم السياسية ، وهيمنتهم على الدولة والبيروقراطية الدينية ، وإمكانياتهم على انتقاء الجنود وصف الضباط واتصالهم أو حتى سيطرتهم على وسائل الإعلام ، يبدو أن هؤلاء كانوا بمثابة صدمة للخديوى باعتبارهم أهم قوى اجتماعية تمثل تهديدا موجهًا إليه – ذات مغزى أهم بكثير من عمد القرى ، خصومه الأساسيين وفقًا لما تؤكده كتابات التاريخ الناصرية .

الطوائف

شاركت قيادات الطوائف على نحو واضح في الثورة ، رغم أن نشاطات الأعضاء العاديين للطوائف يتعذر بيانها كثيراً . وثبت أن الاتحادات المدنية ، كمراكز للثروة ، والقوى البشرية ، والتنظيم ، هى من بين أهم الممثلين فى الثورة · وإذا كانت المدن " حاويات طاقة " ، فإن الطوائف قد امتلكت مفتاحها . ومن بين أنواع الطوائف الأربع (التجار ، والحرف ، والخدمات ، والنقل) ، فقد كانت قدرات بعضها أكثر من الآخرين · إذ كان فى حوزة طوائف التجار والسماسرة مقادير كبيرة من المال وتأييد واسع وتأثير سياسى فى مدن مثل الاسكندرية . واستطاعت الطوائف الأخرى تقديم القوة البشرية وأحيانًا مهاراتها الخاصة لخدمة القضية · ونظراً لأن المظاهرات كانت تشكل مخزونًا هاما للعمل الجماعى خلال الثورة ، فقد كانت قدرة الطوائف على حشد جماهير المتظاهرين لها أهميتها .

وحتى تجار الأقاليم بدأوا ينخرطون فى الحماسة الوطنية التى واكبت النزعة العرابية فى خريف ١٨٨١ ، وأورد قنصل طنطا فى تقريره فى نوفمبر أن : " الصفقات التجارية بين أبناء البلاد والأجانب تأثرت ، وأن الثقة الضرورية فى مثل هذه الأمور ، التى كانت موجودة فى السابق ، قد ساءت لحد كبير"[٤٦] . واستمال الأميرلاى عبدالعال ، الذى تم تعيينه محافظا لدمياط ، سريعا أعيان المدينة لصف "القضية العرابية" [٤٧] . ولقد رأينا فى ٢٥ مايو ، عندما طرد الخديو أحمد عرابى من وزارة الحربية ، تحت ضغط بريطانيا وفرنسا ، أن الناس عبروا عن تأييدهم له . وفى ٢٨ مايو ذهب وفد من أعيان القاهرة إلى توفيق يلتمسون إعادة عرابى إلى

منصبه . وضم هذا الوفد " رؤساء الطوائف " [٤٨]. وقد التقى أعضاء الوفد فى ذلك الحين بمنزل سلطان باشا مع عرابى الذى اتهم توفيق بالارتداد عن الإسلام وقال إنه يستحق العزل . ومال رؤساء روابط التجار إلى الاتفاق مع آراء عرابى فى هذا الاجتماع ، بينما استنكر كثير من العلماء ومشايخ الصوفية معارضة الخديو بهذه القوة [٤٩] .

كانت مساندة عرابى من كبار التجار مثل : حسن موسى العقاد وعبدالسلام المويلحى من القاهرة ، وأمين بك شمس سر التجار فى الزقازيق ، تنطوى على أهمية عظيمة ، فقد كانوا مع عمد القرى الأثرياء ، هم المصدر الأساسى بوضوح للتمويل الإضافى للأنشطة العسكرية والثورية الأخرى [٥٠] . علاوة على هذا فقد استطاعت طوائف التجار التابعة لهم تطوير أدوات فعالة لتعبئة قطاع هام من جماهير المدن . وتداخلت هذه الطوائف مع الأشكال الحديثة للتنظيم ، مثل المحفل الماسونى الذى كان ينتمى إليه عبدالسلام المويلحى .

وتزخر الوقائع بالعديد من طوائف الصناع المهرة والخدمات والنقل أيضًا التى ساعدت الثورة . فقد كتب شارويبيم أنه بعد اندلاع الحرب بين الحكومة العرفية والبريطانيين ، عبَّر الصناع المهرة المدنيون عن دعمهم المخلص لحكومتهم الثورية . وذكر فى كتابه أن " الإسكافيين ، وعمال المقاهى ، والخياطين جابوا الشوارع ، صائحين : "يارب اكسر جيش الكفرة " [٥١] . كما يمكن تقديم أمثلة عديدة أخرى عن عمال وصناع مهرة آزروا عرابى ، ففى بورسعيد نظمت طائفة عمال الفحم اضرابًا ضد مسئولى الطائفة والموظفين البريطانيين فى ربيع ١٨٨٢ ، كان ينطوى على أبعاد وطنية ، وفى ذلك الصيف تم طرد أكثر من أربعين حارسًا يعملون حينئذ فى قناة السويس ببورسعيد لأنهم شكلوا فرقة عرابية مسلحة [٥٢] ، وتطوع خمسمائة صياد ليعملوا فى تقوية الحصون فى قلعة دمياط [٥٣] . ورغم أن عدد العمال المصريين فى القطاعات الصناعية الحديثة كانوا أقلية ، وكانوا على صلات كأشد ما يكون مع الأوروبيين ، أحد أعداء الثورة الرئيسيين ، فقد واجه هاميلتون رئيس العمال عصيانًا متزايدًا بين العمال المصريين من مرؤوسيه ، وفى النهاية حاول بعضهم أن يقتله . ولم ينقذه من أيديهم سوى وجود الحراس فى الفناء ، وهنا تداخلت التصدعات الطبقية والوطنية بقوة

بالغة حتى أن العمال الذين انتفضوا ضد مديريهم يمكن النظر إليهم كأبطال عرابيين (٥٤) .

وفي الصدام الذى وقع بين المصريين والأوروبيين بالاسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ ، الذى سوف نناقشه بالتفصيل فيما بعد ، شارك فيه قادة الطوائف مشاركة جزئية . وقائمة السكندريين " المتضمَّنين فى التمرد " واعتقلتهم حكومة توفيق العائدة تضم بين القيادة المدنية : أربعة عشر تاجرا إضافة إلى حسن منصور السمسار فى مينا البصل ، واسماعيل وابراهيم شعت ، المفتشان فى نفس السوق (٥٥) . وكما رأينا ، كان التجار بالاسكندرية أعضاء بطوائف لها قيادات منتخبة ، ويبدو من غير المحتمل أن أنشطتهم لم تعتمد فقط على كونهم أفراداً من القطاع الخاص . والتاريخ الطويل للمصالح التجارية المصرية في شغل مكان الأوروبيين أو السيطرة عليهم فى مينا البصل بالاسكندرية قد تم نقاشه فى فصول سابقة . ولنتذكر الصراع حول ما إذا كانت عملية الوزن عامة (محكومة من الدولة) أم خاصة (وبالتالى مفتوحة أمام نفوذ المال الأوروبى) . ولنتذكر أيضا النزاعات التى دارت فى ١٨٧٨ على منصب مفتش السوق ، الذى نجح فيه الأوروبيون لتكون لهم الكلمة العليا . وأحد المرشحين الذى سبق للأوروبيين استبعاده كان من جماعة شعث ، وفيما يبدو مع ذلك أنهم استعادوا السيطرة على السوق ، ولنتذكر كيف أدار الأوروبيون عملية التصويت (٥٦) .

كذلك شارك أعضاء من طوائف الصناع المهرة والخدمات ، حيث اشتملت هذه القائمة على وزان واثنين من قادة الطوائف . ويوصف حسن المصرى شيخ طائفة الخياطين بالاسكندرية ، في ملحوظة هامشية بأنه " ثورى كبير " ؛ حيث تم اتهامه من قبل شهود عيان بالتحريض على الدعم الشعبى لصالح عرابى خلال فصلى الربيع والصيف لعام ١٨٨٢ (٥٧) . أيضًا تم اعتقال عمر حسانين شيخ طائفة الحمالين فى الدائرة السنية (أبعادية الوالى) ، ورغم أن اعتقال قادة الطوائف لا يمكن أن يبرهن على مشاركة واسعة النطاق للطوائف ، أخذا فى الاعتبار مانعرفه عن سلطة شيوخ الطوائف ، فإنه يبدو أن الأكثر ترجيحًا أن الخياطين والحمالين قد التحقوا بقياداتهم ونشطوا فى الثورة معا كطائفة . وكان للواردات الأوروبية إلى مصر تأثير مباشر لحد كبير على من يتعاملون فى المنسوجات ، مثل الخياطين ، وكونها خلقت مناسبات لمشاعر عدائية ضد الأوروبيين ليس أمرًا مستغربًا . وغالبًا ما كان رجال الإدارة فى

الدائرة السنية يدفعون مرتبات متدنية للعاملين بها ، وبداية من ١٨٧٩ تم رهن أرباح هذه الدوائر لصالح المستثمرين والدائنين الأوروبيين ، وهو الأمر الذى ربما جعل الطوائف العاملة بها أكثر اهتماما برؤية الأوروبيين مبعدين عن إدارتها . بطبيعة الحال ، طالما كان لديهم طوائف منظمة ، فقد كانت لديهم القدرة للتعبئة من أجل العمل الجماعى .

ومن بين ٢٩١ معتقلا بالاسكندرية ، سواء للثورة بشكل عام أو للمشاركة فى عصيان ١١ يونيو بشكل خاص ، فإن أعداداً غفيرة جاءت من جماعات منظمة على نحو نموذجى بواسطة الطوائف [٥٨] . وعلى الجملة كان من بينهم ثلاثة وعشرون تاجراً وسمسارا وأصحاب مقاهى (٨٪) . وسبعة عشر شيخ طائفة وصناع مهرة وعمال مهرة (٦٪) . وخمسة عشر (٥٪) عمالا عاديين وخدم . وتم اعتقال ثمانية نوبيين واثنين من المغاربة ، وكلتا الجماعتين كانتا منظمتين فى الطوائف العرقية والمهنية . كما ثبتت أهمية تنظيمات اتحادية أخرى مماثلة للطوائف . فقد تم اعتقال ثلاثة من رؤساء أحياء المدن . وعلى الإجمال ، فإن نحو ربع عدد المعتقلين ينتمون بشكل أو بآخر لمهن معينة ؛ حيث كان لتنظيمات الطوائف أو الاتحادات أهميتها ، كما أن اعتقال بعض شيوخ الطوائف ورؤساء الأحياء يقترح بقوة (وإن لم يكن بشكل قاطع) أن قيادات الطوائف والقيادات الشبيهة لعبوا دوراً بارزاً فى عصيان الاسكندرية . والكثير من الـ ٣٠٪ الذين لم أستطع أن أحدد لهم هوية عرقية أو مهنية ربما كانوا على الأرجح عمالاً فى قطاعات معينة . فالثورة نفسها ظلت بلا تنظيم ، فقد كانت عملا جماهيريا ، ومن المحتمل أن العمل الجماهيرى اللامنظم كان المخزون الأهم للعمل الجماعى الذى تم توظيفه هنا . غير أن وجود قادة الطوائف قد لعب دورا جزئيا فى تعبئة التجار والصناع المهرة . وتعترف الدولة بأهمية الطوائف فى التنظيم الاجتماعى عندما طلبت من شيوخ الطوائف ، فى أعقاب التمرد ، المساعدة على استعادة الهدوء والنظام [٥٩] .

فى ٢٩ يوليو ١٨٨٢ دعا العرابيون إلى اجتماع المؤتمر الوطنى الذى ضم نسبة معتبرة من التجار مع بعض مسئولى الطوائف . فمن بين ٣٩٣ مندوبا كان نحو خمسة وثمانين من العاملين بالتجارة بنسبة ٢٢٪ ، منهم بعض شيوخ طوائف التجار . وخمسة فقط كانوا من طوائف الصناع المهرة بنسبة ١٪ . وعلى الإجمال كان قرابة ربع المندوبين ينحدرون من جماعات مدنية منظمة على نحو نموذجى بواسطة

طـوائف . وقـد دعـا وكـيـل وزيـر الداخـلية (الذى يمارس مـهـام المنصـب فـعليًـا) المندوبين للاجتماع بالقاهرة ونبّه على أعيان العرابيين فى مختلف المدن والأقاليم أن يحضروا معهم بعض العلماء والتجار ، وتوضح الطبيعة الارتجالية للتجمع هيمنة تجار القاهرة على مجمل التجار ، تحت قيادة شيخ طائفتهم مصطفى بك الهجين ، كما شهد الاجتماع شيوخ طوائف روابط التجار فى الأحياء المستقلة بالقاهرة . واشتملت مهن القاهرة الكبيرة والمتنوعة على مسيحيين ومغاربة ، وتم تحديد عدد قليل من التجار الذى قدموا من خارج العاصمة ، وقد وقع على البيان رؤساء طوائف التجار من رشيد ودمياط ، إضافة إلى عدد من الباعة من مدينة دمياط ، كما أضاف تجار من الزقازيق والدقهلية توقيعاتهم ، وبصرف النظر عن مندوبى روابط التجار ، فقد حضر عدد قليل من مسئولى الطوائف ؛ ومن بينهم شيخ طائفة الدخاخنية ، وشيخ طائفة العطارين والحلوانية ، ومسئول من طائفة الجزارين بالقاهرة ، (لنتذكر تحالف الجزارين مع المعارضة فى ربيع ١٨٧٩) [٦٠] . وتضم قائمة هؤلاء المعتقلين فى سبتمبر ١٨٨٢، إضافة إلى مسئولى الطوائف السابق ذكرهم ، شيخ طائفة التجار ببلدة قوص بالصعيد ، ورئيس أحد الأحياء بمدينة أسيوط [٦١] .

هذه القوائم ، بطبيعة الحال ، لا تنبئنا إلا بالقليل عن ثقافة الطوائف أثناء الثورة . ومع ذلك يقدم لنا محمود فهمى ، أحد أعضاء وزارة البارودى ، فى جملة واحدة صورة نابضة بالحياة للثقافة الشعبية للمدنيين فى هذه الفترة . فقد كتب أنه منذ مايو ١٨٨٢ " اندلعت المشاكل والصدامات ، وتضاعفت اجتماعات المساء ، وبدأ كل فرد يقول ماينبغى عليه أن يقول ، معبراً عن أى أفكار ترد على ذهنه " [٦٢] . فى هذا الوصف ينطق بوضوح تام الاحساس بالتحرر وبشبكة الاتصال المتعددة فى المناطق المدنية . باختصار ، انهار الإبهام الوظيفى بشكل حاسم – المقابل الثقافى لانحلال وتفسخ قوة وسلطة الخديو . وقد اقترحت فى وقت سابق ، وأريد أن أطرح للنقاش هنا مجدداً ، أن عديدا من الطوائف ساندت الحكومة العرفية ، ليس فقط انطلاقًا من مصالحها الاقتصادية ، لكن على أساس ثقافتها السياسية . وأغلب الطوائف كان بها تمايز طبقى محدود نسبيًا ، وكما رأينا من قبل فى هذا الكتاب ، منذ ١٨٦٥ أو نحو ذلك ، فقد بدأوا فى ممارسة نوع من الديمقراطية العمالية Shop Democracy . فقد كان وزن الصوت الانتخابى لفرد عادى يمثل نفيا للامتيازات الأجنبية ، وأنا أعتقد أن كثيرا

من الثائرين استهدفوا إلغاء الامتيازات الأجنبية . والجماعات المتمتعة بالامتيازات الأجنبية فى القانون المصرى وفى الواقع العملى كانت هى النبلاء والمسئولون المصريون العثمانيون من جانب ، والأوروبيون ووكلاؤهم التجاريون من الجانب الآخر . وكان التجار والصناع المهرة يريدون نظامًا برلمانيًا يعكس على المستوى الوطنى نوع النظام السياسى الذى كانوا يمارسونه يوميا فى طوائفهم . فقد أضرب الوزانون وثاروا على الأجور المحسوبة على أساس الجهد والجدارة الفرديين ، لقد سرت روح شعبية وقفت فى مواجهتها الامتيازات الموحّدة للعثمانيين والأوروبيين على اعتبار أنها نوع من الإهانة .

الجماهير فى ثورة عرابى

أوضحت أعمال الشغب التى تفجرت بين الأوروبيين والمصريين فى العقدين السابقين أنه فى ظل شروط معينة كان الأوروبيون والمصريون راغبين فى اللجوء إلى العنف الجماعى فى صراعاتهما مع بعضهما البعض ، وحالما تكشفت للعيان الأزمة السياسية للدولة ، وأخذت تتصاعد الانفعالات الجماهيرية ، زادت إمكانيات العنف الجماعى بالمدن على نطاق واسع ، والدلالة الأهم لهذه الظاهرة ، الصدام الذى دار بالاسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ ، مبرزًا تفسيرين أساسيين للمراقبين الإمبرياليين فى تلك الفترة . فقد رآه المسئولون البريطانيون باعتباره "مذبحة" حرض عليها عرابى ومؤيدوه ، وبالتالى أنكروا على عمال المدن استقلالهم . وعلى أساس هذه الرؤية ، مارس الثائرون عملاً سياسيًا مركزيًا تمامًا ، لكن بتوجيه من كبار الأعيان . ومال الفرنسيون ، من الجانب الآخر ، إلى تفسير العنف باعتباره مجرد مشاجرات فى الموانئ ، من نوع المشاجرات التى تنشب غالبًا حتى فى الموانئ الأوروبية (٦٣) .وفى إطار هذا المنظور كان الشغب عملا عفويًا للطبقات العمالية والخطرة ، لكن بدون محتوى أو مضمون سياسى . ولن يستطيع أى مراقب عن كثب أن يقبل أيا من هاتين الرؤيتين كتفسير ملائم . وماتعلمناه عن أعمال القتال بين الأوروبيين والمصريين فى الفصل السابع يطرح احتمالاً ثالثًا وهو : أن الجماهير تصرفت على نحو سياسى وأيضًا تلقائى فى آن واحد (٦٤) .

كانت المذكرة الفرنسية – البريطانية المشتركة فى ٢٥ مايو ١٨٨٢، المطالبة بعزل حكومة البارودى ورحيل عرابى وغيره من الضباط النشطين فى غضون عام ، بمثابة صدمة كهربية سرت فى كل أرجاء وادى النيل ، وكان إحساس أهل الإسكندرية ربما حتى أشد قوة ، نظراً لأنهم يرون صباح مساء السفن الحربية البريطانية والفرنسية راسية فى مينائهم . وأراد عرابى تقوية الحصون بالاسكندرية ، بينما أصرت القوى الأوروبية على أن مثل هذه الأعمال تنطوى على نية عدائية تجاه أساطيلهم . كما ضغط على الأوروبيين لإبعاد مراكبهم من الميناء لتجنب " إثارة عقول العامة الناجم عن وجودها " (٦٥) . وفى الأسبوع الثانى من يونيو ، بلغ الشحن المعنوى مداه . ففى ٧ يونيو دارت مشاجرة بين بعض المصريين واليونانيين . وذكر شاهد أوروبى أن أعداد المصريين كانت تفوق كثيراً أندادهم اليونانيين وأنهم أوسعوهم ضرباً بالعصى . ثم وصل إلى المكان بعض الجنود المصريين وانضموا إلى المعركة ضد اليونانيين ، رافضين إطاعة ضباطهم عندما أمروهم بالتوقف . بعد ذلك ذهب مائة أوروبى إلى القنصلية البريطانية وطالبوا باتخاذ إجراءات من أجل حمايتهم (٦٦) . واستجابة لذلك ، سلم القناصل البريطانيون واليونانيون أسلحة لرعاياهم .

وضع قرار الدبلوماسيين بالتدخل فى السياسة الداخلية المصرية بالقوة ، والتأكيد على هذا القرار بالتهديد بالسفن الحربية ، عامة الأوروبيين بالاسكندرية فى بؤرة صراع سياسى بين النبلاء أصحاب الامتيازات الأجنبية المتحالفين مع رجال المال الأوروبيين من جهة ، والطبقات العاملة والمتوسطة الغاضبة من جهة أخرى ، وأصبح كل أوروبى يسير بالشارع رمزا للقمع . فى أى ثورة سياسية يأتى منطق المانوية (فى الخير والشر) إلى ساحة اللعب ، مقسماً العالم إلى حلفاء وخونة . والسياسة ، التى تعمل مثل كاليدوسكوب (بللورة متعددة الألوان) ، تعيد تركيب المشهد العرقى متعدد الألوان لمدن مثل الاسكندرية ، بقاطنيها المشاكسين من المالطيين واليونانيين والإيطاليين والنوبيين والمصريين ، إلى تضاد أبيض وأسود لـ "هم" و"نحن".

بعد ظهر الأحد ١١ يونيو ١٨٨٢، أسفرت الاحتكاكات الأوروبية – المصرية الساخنة عن اندلاع حريق هائل . ولأسباب عديدة ، أصبح التركيب الاجتماعى ،

والدوافـع ، وقيـادة هـذا الصـدام مـوضـوعًا للجـدال . مجـرد شغب بالميناء ينطوى علـى مـغـزى سـيـاسـى ضـئـيـل ، ورؤيـة أن ذلك الأسلـوب سـوف يبـرر للفـرنسـيين المـانعين تدخلهم عسكريًا . من ناحيـة ، إذا أمكن أن يعـزى هذا الفـعل إلى عـرابى ، لأعطـى حينئـذ ذريعـة لبـريطانيـا العظمـى برجـالها ، فـى بـؤرة الأحـداث ، التـواقـين إلى التدخل . وبطبيعـة الحـال ، وباستعـادة الأحـداث ، لا توجـد أدلـة مقنعـة علـى أن هذا الشـغب كـان يشكل جـزءًا من مـؤامـرة مـدبرة ، سـواء من جـانب عـرابـى أو مـن الخديو (حسب اتهـامـات أعـداء الأخير) . والمؤرخـون الذيـن تناولـوا هـذه الأحـداث ، مثل تشـامبرلين ، من وجـهة نظرى ، أخطـأوا إدراك عفويتهـا وطابعهـا الاجتمـاعـى ، فـى محـاولة لفـهـمهـا فـى إطـار السـيـاسـات العليـا (٦٧) . لقد رهـن عـرابى شـهـرته مقابل قدرته على حفظ النظام ، وإثارة شغب كان يعنى أنه يهوى بها إلى الحضيض . وإذا تذكـرنا تـاريخ أعـمـال شـغب الإيطاليين واليـونـانيين والفـرنسـيـين فى العـقـدين السـابقين بالاسكندرية والصـدامـات التـى وقـعت بين الأوروبيـين ووكلائهم مـع المصـريين فـى مـدن أخـرى كثيـرة فـى غضـون نفس الفتـرة ، لاتضح أن هذا الشـغب كـان أقل لفتًا للأنظار .

بدأ الاضطراب ، كما يحدث كل اضطراب ، كأمـر صغير ، بسيط متصاعدًا بعناد إلى وضع معقد . شجـار بين مـالطى وعربـى ، ربما بدأ من خلال رهـان ، ليتخـذ منحى خطيرًا . وجـاء اليونانيون للدفـاع عن المالطى . أخذ المالطى يضرب العـربى حتى لفظ أنفاسه ، وتجمع المصريون أبناء البلاد تدفعهم الرغبة فى الانتقام . لو استدعينا هنا أعمـال الشغب بين المالطيين والنوبيين ببورسـعيد ، فـإن شاهـد عيـان أمريكيا كتب فى تقريره :

مع انتشـار الأنبـاء ، زاد التجـمـهر وصـار شـغـبا ، لكن ليس قـبل أن يبـادر اليـونانيـون والمـالطيـون بإطلاق النـار من نوافـذ وأسطح منـازلهم علـى أبناء البـلاد العزل من السلاح ، ولقى بعضـهم حتفه قتلا بينما أصيب آخرون بجروح ، حتى أنهم استثيروا إلى أعمال العنف بدافع الانتقام (٦٨) .

وشـهادة المصـابين المصـريين ، التى أدلوا بهـا من فوق أسـرة المستشفى فى اليوم التالى ، تعزو الدعم إلى حسابات فـارمان ، وكـان أحمد أبوالسعود ، سائس خيل لدى أحـد أعـيان الاسكندرية ، يسـيـر بالشـارع عندمـا أصـابتـه طلقـة رصـاص من إحـدى

النوافذ ، ولقي نفس المصير تاجر الجلود عبدالرحيم ، والعامل فى طحن التبغ أحمد حسين ، والإسكافى على سلامة ، قائلين إنهم كانوا يسيرون على أقدامهم عندما أصابتهم طلقات الرصاص من نوافذ إيطاليين أو مالطيين . والسيد العجان طعنه أحد الأوروبيين عندما وقف إلى جانب بائع سمك فى خلاف بينهما ، وأحمد النمكى ، كاتب فى أبعادية أحد النبلاء ، كان يصلى فى زاوية أحد الصوفيين ، وعند خروجه طعنه يونانيان . وقالت صبيحة بنت أبو العيش أنها تعرضت للضرب من مسيحيين عندما ذهبت لمشاهدة المعركة (٦٩) .

ذهب المحافظ ومساعد مدير الأمن يصحبان القنصل البريطانى إلى الحى الذى اندلع فيه القتال للمرة الأولى حوالى الساعة ١,٣٠ بعد الظهر ، واعتقدوا أنهم استطاعوا إخماده ، ولكن فى الساعة ٣,٣٠ بعد الظهر استدعت السلطات من جديد جميع القناصل إلى مركز الشرطة ، نظراً لاندلاع المعارك مرة أخرى ، وفى هذه المرة هاجمهم الغوغاء ، وكان القنصل البريطانى هو الوحيد الذى أصيب بجراح خطيرة . كان منظر الجماهير المصرية الغاضبة وهى تحاول أن تقلب عربات القناصل الأوروبيين ، الذين فرضوا سلطانهم عليها بغطرسة وتكبر طيلة عقدين ، معبِّراً تعبيراً بليغًا عن الثورة بتمامها . واندفعت الجماهير وقد أثار ثائرتهم طلقات الرصاص السريعة المتقطعة ، إلى غزو الحى الأوروبى ٠ وراحت تضرب الأوروبيين وتحطم المحلات وتنهبها ، ويشك المرء فى أن بعضهم أحس بأنهم يعيدون توزيع الثروة التى تراكمت لحد كبير لدى أصحاب المحلات فى البحر المتوسط . وفى يوم الأحد ، كان معظم الأوروبيين ينتقلون إلى الأحياء الأكثر برودة للترويح عن أنفسهم على الرمال ، لذلك وجد جمهور الغزاة بيوتهم الخالية أهدافًا سهلة . على أن العدد الصغير للأوروبيين يشرح سبب عدم قدرتهم بسهولة على قتال المصريين رغم أسلحتهم النارية (٧٠) . وتحصن الأوروبيون فى منازلهم ، ليواصلوا : إطلاق النار على المتجمهرين من السدسات . فى هذه المرة سقط شرطيان مصريان من شرطة الدرك قتلى ، مما أثار ثائرة باقى أفراد الشرطة ، الذين راحوا يطلقون النار رداً على الأوروبيين . وحاول بعض الأوروبيين أخذ رهينة من أفراد الشرطة الغاضبين ، فوجدوه قتيلا . وترددت شعارات دينية تدعو أهل الاسكندرية الساخطين مثل : "يارب ألطف بدين الإسلام ، واسحق الكفرة الفاسدين ! " ٠ وفى وقت متأخر بعد

الظهيرة ، تحركت وحدات الجيش تحت قيادة محافظ الاسكندرية لإيقاف الأعمال العدائية (٧٢) .وقد شارك الآلاف فى أعمال العنف الجماعية ، التى أسفرت عن سقوط خمسين أوروبيا قتلى ، بينما بلغت أعداد المصريين أضعاف ذلك ، ربما ٢٥٠ قتيلا ، ووصل عدد المصابين إليستة وثلاثين أوروبيًا ، وخمسة وثلاثين مصريًا ، واثنين من العثمانيين (٧٣) .

رغم أن قوات الجيش المصرية استطاعت استعادة الهدوء والنظام بالاسكندرية ، إلا أن عشرات الألوف من الأوروبيين المذعورين أبحروا خارج البلاد . كما تمكنت قوات الشرطة بحسم أن تضيق الخناق على تمرد جرى بالقاهرة فى ١٣ يونيو (٧٤) ، أما الأقاليم فقد أصبحت مسرحا لعدد من الصدامات المتزايدة بين الأوروبيين والمصريين لقلة قوات الشرطة بها . ففى ٢٦ يونيو قتل ثائرون عشرة يونانيين وثلاثة يهود فى مدينة بنها بالوجه البحرى . وساعدت هذه الواقعة علاوة على أحداث الاسكندرية على إقناع إيرل دوفيرين ، الذى كان فى مؤتمر فى ذلك الحين مع باقى الدبلوماسيين الأوروبيين ، بأنه ينبغى مساندة تدخل القوات العسكرية العثمانية (رغم أن الانجليز فى مرحلة تالية غيّروا رأيهم وقاموا بغزو مصر بأنفسهم) (٧٥) .

ومع أن البيانات الرسمية أرجعت هذا التمرد إلى أفعال الأوباش أو العمال العاديين ، فلقد رأينا أن عناصر التجمهر وقيادته عملية معقدة تمامًا ، كما هو مبين من قائمة المصريين المعتقلين فى محفوظات وزارة الخارجية البريطانية (انظر جدول ٩ – ٤) . إن قرابة ربع المعتقلين على نحو خاص لاشتراكهم فى تمرد ١١ يونيو ينتمون إلى مهن تنتظم فى العادة فى صفوف طوائف ، كما أن قادة الصناع المهرة مثل شيخ طائفة الخياطين لعبوا دورًا سياسيًا كبيرًا . وفضلاً عن ذلك يبرز دور أساسى للمهنيين المهرة فى القوائم . ومن بين من قتلوا الأوروبيين أشخاص غير متوقعين مثل شربتلى ، وعرضحالجى . واشتملت قائمة الاعتقالات على أفراد ليسوا فقط من مهن وضيعة مثل الحمالين ، وكناسين الشوارع ، وعمال الصباغة ، بل أيضًا من الصناع المهرة مثل النجارين ، والترزية ، والجزارين .

جدول (٩ – ٤)

المهن المعروفة للمدانيين بالاشتراك فى ثورة الإسكندرية ١١ يونيو ١٨٨٢ والأحداث التى أعقبتها بتلك المدينة

المهنة	العــدد	النسبة المئوية
النخبة		
كبار مسئولين	٢	١
الانتيليجنسيا		
مسئولون	٥	٢
مهنيون	٤	١
ضباط	٥٠	١٧
كتبة وموظفون	٨	٣
إجمالى الانتليجنسيا	٦٧	٢٣
الطبقات المتوسطة المدنية		
أعيان	١	–
رؤساء أحياء	٣	١
تجار سماسرة – أصحاب مقاهي	٢٣	٨
شيوخ طوائف ، صناع مهرة ، عمال مهرة	١٧	٦
إجمالى الطبقات المتوسطة المدنية	٤٤	١٥
عمال غير مهرة وجنود		
عمال محليين وخدم	١٥	٥
كونستبلات وأفراد شرطة	٢٩	١٠
جنوب بالجيش	٥	٢
بحارة	٧	٢

المهنة	العــدد	النسبة المئوية
أفراد من أصول وعرقيات متنوعة		
نساء	١٩	٧
سودانيون	١	–
نوبيون	٨	٣
مغاربة	٢	١
شوام	١	–
أوروبيون	٣	١
إجمالى الأفراد من عرقيات وأصول متنوعة	٣٤	١٢
مجهولون	٨٨	٣٠
الإجمالى	٢٩١	١٠٠

المصـدر: PRO, FO ١٦١/١٤١ "كـشف عن بيـان الأحكام المتـوقـعـة من مـجلس عسكرية إسكندرية على المذكورين نظرا لتعلقهم بالعصيان واشتراكهم فى الوقائع التى حدثت".

وعلى هذا لم يتداخل الوضع الاجتمـاعى والوضع الاقـتـصـادى أكثر من ذلك . فبرغم أن سائق العربة الكارو غالبًا ما كان يعانى من نقص التقدير الاجتماعى ، فقد كان لديه رأسماله الخاص المتمثل فى حيوانات الجر وعربته التى يمتلكها ، ولا تعطى القائمة أى إشارة إلى مهن نحو ثلث الأفراد ، لذلك لا يمكننا التأكد من أن عددا كبيرا من عمال اليومية ليسوا متضمنين بها ، إلا أن أغلب المهن المذكورة قد تبين أن التجمهر لم يكن يتكون من عاطلين أو من عمال يومية غير مهرة أو غير منظمين فى طوائف بالكامل ، بل على الأرجح من أفراد ينتمـون إلى طوائف معـروفة ولديهم على الأقل مهارات معينة . كما أن التجمهر لم يكن تماما من الذكور ، فقد اعتقلت الشرطة تسع نساء ، لاشتراكهن فى أعمال النهب ، أو لحيازتهن منهوبات ، أو بسبب " كلامهن التحريضى " ، واعتقلت عشر نساء أخريات عند قيامهن ببيع المنهوبات فيما بعد (وبالتالى أصبح العدد تسع عشرة امرأة جرت محاكمتهن ، يمثلن ٩٪ من إجمالى

المتهمين) ، وبعض هؤلاء النساء جئن من عائلات حرفيين ، فواحدة على سبيل المثال ، كانت ضمن المجموعة التى حوكم منها التجار المذكورين سابقًا . علاوة على ذلك ، كان يغلب على التجمهر الطابع المدينى ، رغم الدعم الذى تلقاه من خفر الدرك .

وزيادة على الحرفيين العاديين والعمال ، هل يمكن توصيف الأشخاص المحتمل تكوينهم لقيادة تجمهر ؟ إن فرضية حورانى (التى نوقشت فى الفصل السابع) عن أن السياسة الشرق أوسطية قبل العصر الحديث اشتقت أساسا من الأعيان تشير علينا أن نبحث عن العلماء ، وقادة الحاميات العسكرية والأعيان ملاك الأراضى العلمانيين ، مع ذلك نجد أن أفرادا من منزلة اجتماعية أقل شأنا ، لم يكونوا مجرد مشاركين ، بل قادة لعامة الشعب الذين كانوا أحيانا ينتمون لفئات أعلى ، وكما رأينا ، فقد أدانت المحكمة العسكرية ثلاثة من رؤساء الأحياء (شيوخ الحارات) ، متهمين بتحريض العصاة أو حتى بالاشتراك فى أعمال النهب ، واستبعدت الدولة اثنين من شيوخ الطوائف من مناصبهما لكونهما متهمين ، وبخلاف العمال وتنظيمات العمال يتضح أن القيادات العامة الأخرى الوحيدة التى ليست من الأعيان ، جاءت من صفوف الطبقات المتوسطة ، والثابت أن السماسرة والتجار والمهنيين والعاملين بالخدمة المدنية كانوا من قادة التمرد بالاسكندرية ، إضافة إلى عدد من صغار الضباط .

أفضى القصف البريطانى الضارى للاسكندرية بعد شهر من ذلك ، وبالتحديد فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ، إلى جولة أخرى من أعمال النهب ، حيث أنه تسبب فى انسحاب قوات الأمن من المدينة ، فالأدميرال سيمور ، الذى خطط للعدوان ، لم يكلف خاطره بعد العدوان بوضع خطط لتأمين المدينة ، وأثناء هذه الفوضى ، أمسكت النيران بعديد من المبانى ، مؤدية إلى تدمير المدينة بالكامل ، ويدعى البعض أن الثائرين أحرقوا المدينة عمدا ليمنعوا مواردها عن البريطانيين الغزاة ، ولقد فر السكان المدنيون هربا على الأقدام أو بالقطارات ، ليعيشوا لاجئين بالمدن الداخلية ، وفجّرت أنباء هذا الاعتداء الوحشى الجديد انتفاضات معادية للأوروبيين بمدن عديدة بالوجه البحرى ، ففى ١٣ يوليو بطنطا ساعد حراس المديرية فى الهجوم على الأوروبيين ، واندلعت أعمال التمرد . وحدثت انتفاضات مماثلة فى سمنود ودمنهور . وذكر شاهد عيان فى المحلة الكبرى أن الجماهير جابوا الأحياء يحملون العصى والشوم وهم يهتفون مرددين الشعارات ، وأثناءها انضمت إليهم أعداد أخرى ، وعندما وصلوا إلى حى التجار صاحوا " ياتجار ، أغلقوا محلاتكم ، لأن النصارى بدأوا يقتلون المسلمين على الكوبرى ! " . فيما بعد وأثناء التجمهر تم نهب المتاجر خاصة محلات القماش ، ومع أحداث العنف

مات تسعة مسيحيين، من بينهم ثلاثة أوروبيين ، وستة من الأرثوذكس الشرقيين (يفترض أنهم شوام) ، وعندما بلغت أسماع عرابى هذه الانتفاضات ، أرسل على الفور قوات عسكرية لاستعادة النظام والهدوء ، ووضع القطارات فى خدمة الأوروبيين الراغبين فى اللجوء إلى الساحل (٧٦) . كما تفجرت تمردات جماهيرية فى عدد من القرى ، مثل كفر الزيات وشربين ، وكانت الأخيرة مسرحًا لاضطرابات عارمة ستناقش فيما بعد . أما فى القاهرة ، فقد هاجم تجمهر قصر سلطان باشا ، كبير الأعيان الذى تحالف مع توفيق والأوروبيين ونهبوه ، وفى مناسبة أخرى ، أطاح تجمهر آخر بتمثال ابراهيم باشا ، جد توفيق ، بتوجيهات من الداعية المتشدد الشيخ عليش (٧٧) . واندلعت جولة أخيرة من أعمال العصيان أثناء غزو البريطانيين للمناطق الداخلية فى منتصف سبتمبر ، ففى المنصورة عاصمة الدقهلية ، وفى ١٦ سبتمبر ، تم اعتقال ١١٧ شخصا لـ " إثارتهم الاضطرابات " ، من الواضح أنهم شاركوا فى احتجاجات عنيفة واسعة النطاق ضد الغزو البريطانى (٧٨) .

والحقيقة أنه لا نظرية المؤامرة البريطانية ولا الرأى الفرنسى عن شغب العمال بالتالى ، يصلحان لتفسير انتفاضات الاسكندرية وباقى المدن . كما لم تكن زعامات القاهرة ، بل كان شيوخ الطوائف ومشايخ الحارات هم الأكثر تورطًا وتحريضاً على العمل الجماعى . ويتضح أن جماهير الاسكندرية ضمت بين صفوفها أعدادًا هائلة من الصناع المهرة ، وليس فقط مجموعة من الفقراء المعوزين . وربما تسرى هاتان الملاحظتان أيضا على عدد آخر من التمردات ، علاوة على هذا ، فقد نشبت هذه الصراعات فى سياق تاريخ الصدامات الأوروبية المصرية فى غضون العقدين السابقين ، وهى صراعات حدثت فى اتجاه معاكس لما تبشر به الخلفيات القائمة والتى لا تبدو واضحة سوى تحت المجهر .

إن الدرجة التى أصابت بها هذه الحركات المدينية للفعل الجماعى الأهداف النوعية للأوروبيين ووكلائهم تبرز بوضوح شديد ، وبصرف النظر عن هجوم الجماهير بالقاهرة على قصر سلطان باشا الشاغر ، فإن الباحث يعانى صعوبة بالغة فى إيجاد أىٍّ عمل جماهيرى مدينى جرى على نحو خاص فى مواجهة الخديو أو مؤيديه المصريين العثمانيين أو المصريين . وإحراق الاسكندرية حتى لو كان متعمداً ، يبدو أنه استهدف حرمان البريطانيين من قاعدة مفيدة للعمليات ، أكثر من كونه رفض المدينة لاستقبال الخديو ، وكما حدث مع الجماهير فى أوروبا فى الفترة ماقبل الصناعية ، فإن كراهية الأثرياء وكراهية الأجانب ساعدتا على تفسير العنف الجماعى (٧٩) . فضلا عن ذلك فإن كراهية الأغنياء وكراهية الأجانب كان لهما مضامين مختلفة فى أفريقيا وآسيا أثناء عصر الرأسماليين عما كان فى لندن القرن الثامن عشر ، فقد كان للأجانب اليد

العليا ، وسعوا حثيثًا إلى تغيير الاقتصاد المحلى من أجل دمجه فى رأسماليتهم الصناعية ، لقد جلبوا اقتصاداً ماليًا متزايداً ، وعملاً مأجوراً أكثر ، وفوارق طبقية أشد . وتمتعوا بوضع عدم الخاضعين لنظام التشريع ، والإعفاء من معظم الضرائب ، واستحوذوا على ناصية الحكومة المحلية . كما انحصر الأغنياء غالبًا ، وقتذاك ، فى القناصل الأجانب ، والمضاربين ومقرضى الأموال ، أو أبناء البلد المرتبطين بهذه الجماعات ، وتحقق هذا التلوين أو التوريط الأجنبى أيضًا لدى المستويات الدنيا من الأغنياء ، الذين كانت تراهم الجماهير كثيراً . وحتى أصحاب المحلات الناجحون فى الاسكندرية كانوا غالبًا من اليونانيين ، أو الإيطاليين أو الشوام النصارى .

لقد كان لكراهية الأجانب أبعاد كثيرة ، وأحد هذه الأبعاد هو الدين ، رغم التسليم بصعوبة الفصل فى هذه الحالة بين الصراعات المسيحية – الإسلامية وبين رهاب الأجانب والصراع الطبقى ، مع ذلك فإن البعد العرقى الدينى والأيديولوجى من الناحية النوعية لم يشكل خلفية للتمردات ، وهنا ، قد يصح تطبيق اقتراح ناتالى زيمون ديفيز بأن التمردات الدينية فى الفترة ماقبل الصناعية كانت تمثل نوعا من مسعى عضو لجنة أمن أهلية [٨٠] . كان عامة الناس تتولى الأمر على عاتقها لتنقية بيئتها الدينية من التهديدات الخارجية ، حيث يعملون فيما يعتقدون ضمن سلطات إكليريكية ممكنة أو لازمة . والسكندريون ، مدركين للطريق المسدود بين عرابى والقوى الأوروبية ، تولوا العمل بأنفسهم لصالح الإسلام . كما أن الجمهور الأوروبى استخدم الأسلحة النارية فى مواجهة السكندريين ، وفعلوا تمامًا ماكانوا يتوقعون أنه ينبغى أن تفعله قوات الشرطة أو القوات المسلحة الأوروبية القادمة من الشاطئ .

الطبقة المتوسطة الريفية والفلاحون

فى ١٨٨٢ كان سكان المدن فى مصر يشكلون ١٢٪ من إجمالى عدد السكان أو نحو ذلك ، والآن يتعين علينا أن نتجه إلى الريف ، حيث يقطن أغلب سكان القطر . وفى هذا النقاش سوف أتناول أعيان الريف وصغار الملاك ، علاوة على الفلاحين (وهم المزارعون الذين يفلحون الأرض بأنفسهم ، ولا يستأجرون عمالا من خارج الأسرة) . هؤلاء القاطنون فى الريف كانت بينهم عوامل مشتركة كثيرة من وجهة نظر القانون ، والهيئة الإدارية ، وأنماط المعيشة ، بينما تختلف كفئة عن النبلاء المصريين العثمانيين وعن سكان المدن ، كان أعيان الريف والفلاحون يدفعون ضرائب عن أراضيهم بمعدل

أعلى بكثير مما يدفعه النبلاء ، وهذا ماأدى إلى بخس قيمة أراضيهم مقارنة بالأبعاديات التى يطبق عليها نظام العشور . كما تمتع الريفيون المصريون بنوع من التضامن الثقافى لأبناء البلاد فى مقابل العثمانيين المصريين " الأجانب " ، أكثر من امتعاض المالك الإنجليزى من "النير النورماندى " ، وقد اتخذ أعيان القرى موقفًا وسطا بين الأرستقراطية العثمانية الممصرة من جهة ، والفلاحين من الجهة الأخرى . وغالبًا ماكانوا يطلبون من الفلاحين تنفيذ أعمال لهم بدون أجر ، وتعدى بعضهم على أراضى الفلاحين الآخرين ، واستطاعوا أن يتعاملوا بقسوة واضطهاد كجامعى ضرائب للدولة . وأنشأ بعضهم أبعاديات ضخمة فى سبعينيات القرن ١٩[٨١] . إلا أنه يبدو أن الكثيرين من بين ملاك الأراضى المتوسطين على الإجمال شكلوا تحالفًا مع الفلاحين فى ١٨٨٢ . واستنادا إلى تاريخ الثورات الريفية بمصر ، وهو تاريخ وضع أسسه المنهجية الأولى جابريل باير ، فإنه يمكن توقع اللجوء إلى العمل الجماعى بالريف أثناء ثورة ١٨٨٢ . كما أن ضعف الدولة والجيش الذى تقول به ثيدا سكوكبول يعد سببا مألوفا لاندلاع ثورة الفلاحين [٨٢] .

وإلى أن تصبح آلاف الملفات الخاصة بالثورة العرابية بدار المحفوظات المصرية مصنفة ومعدة على نحو أكثر دقة ، يظل من المتعذر تقدير الأهمية النسبية للعمل الفلاحى . والقوائم البسيطة القليلة المتاحة لدينا ، مثل جداول المساجين والتوقيعات على إعلان إقالة الخديو ، تبين أن العمل الجماعى للفلاحين لعب دوراً أقل أهمية بصورة أساسية من مثيله المدينى فى الأنشطة الثورية . فقد أسهم بعض عمد القرى وأعيان الأقاليم بنسبة ١٣٪ فقط من الموقعين على بيان ٢٩ يوليو ١٨٨٢ الذى أعلن أن توفيق غير جدير بتولى منصبه . وفى المقابل شكل التجار ورؤساء الطوائف التجارية ٢٢٪ من الموقعين ، بينما كونت الانتليجنسيا المدينية ٤١٪. وتوضح قائمة وحيدة للمساجين من الأقاليم رهن التحقيق وظائف نحو سبعة وستين شخصاً ؛ ومن المهن المعروفة بهذه القائمة بلغ عمد القرى ٣١٪. وتشكل الانتليجنسيا الريفية من مسئولين وعلماء أكثر من ٥٠٪ من القائمة [٨٣] . والقائمة الأكثر تفصيلا عن حالات الأقاليم التى أرسلتها السلطات المصرية إلى الانجليز وترجمها رافاييل بورج تؤكد هذا الانطباع الخاص باشتراك أقلية من الفلاحين (جدول ٩ – ٥) [٨٤] . وفى المنوفية يتضح أن ٨٪ من المعتقلين هم من أهل القرى ، وفى الدقهلية ١٢٪ . وفى قنا وإسنا ينحدر معظم المعتقلين من مدن مثل قوص . وفى الشرقية ، أودع السجن ستة عشرة شخصا فقط معظمهم فلاحون . أما المديرية الوحيدة التى كوّن فيها الفلاحون عددا كبيرا ونسبة كبيرة من إجمالى المساجين فهى الغربية . ففيها ١٨٪ من المسجونين جاءوا من مدن أو مراكز بالمديرية (مثل بسيون ، المحلة الكبرى ، زفتى) .

وباقى الذين شملهم الاتهام تم القبض عليهم ببعض القرى ، لكن بشكل أو بآخر كانوا جميعا قرويين ، وفى شربين ، حيث أودع المسئولون ١٦٥ فردا السجون عقب انتهاء الثورة ، كان ٢٧٪ منهم من الصناع المهرة وأصحاب المحلات بالقرية ، أو لاجئين من مدن كبيرة مثل الاسكندرية والقاهرة وطنطا ، وعلى هذا الأساس فإن نحو ٦٥٪ من الأشخاص الذين شملتهم القائمة بالغربية باعتبارهم متمردين كانوا من فلاحى القرى ، وليست لدينا أى مراجع عن البحيرة ، لكنها حتى لو كانت تغلب عليها اعتقالات فلاحية ، يمكن أن تعادل من أودعوا السجون فى دمياط ، وهى منطقة مدينية هامة نفتقد أيضا أى قوائم اعتقال بها ، وبطبيعة الحال ، فإن التساؤل عن سبب وجود هذا العدد الكبير من الفلاحين بالغربية بين المتمردين مقارنة بالمديريات الريفية المجاورة فى الوجه البحرى ، يستحق مزيدا من التحقيق .

جدول (٩ – ٥)

المهن المعروفة للمتهمين بالثورة فى حالات الاقاليم وحوكموا بالقاهرة (أغسطس ١٨٨٢)

المهنة	العدد	النسبة المئوية *
نبلاء وأعيان		
أعضاء بمجلس النواب	١	١
انتليجنسيا		
كبار ومتوسطى الموظفين	١٧	٢٥
كتبة	٧	١١
مهنيون	٢	٣
علماء	٨	١٢
إجمالى الانتليجنسيا	٣٤	٥١
تجار، شيوخ طوائف ، مشايخ حارات	٣	٥
عمد قرى	٢١	٣١
شيوخ وأعضاء قبائل	٨	١٢
الإجمالى	٦٧	١٠٠

المصدر: دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ٤٠، الملف ١٨٥، "بيان أوراق القضية الموجودة بلجنة التحقيق: قضية الأقاليم بمصر"

* تم استبعاد العدد الكبير للمدعى عليهم الذين لم تتضح مهنهم بالقائمة .

وتبين هذه الأرقام أن السلطات ، على الأقل ، كانت تعتقد أن الإسهام المدينى والريفى فى الثورة كان أكثر خطورة من العمل الفلاحى فى باقى المناطق فيما عدا الغربية ، مع هذا ، فحتى خارج هذه المديرية المتمردة ، فقد شارك الأعيان الريفيون والفلاحون بجزء هام فى الانتفاضات ، وبدأت علامات التأييد الفلاحى لحركة عرابى تتضح مبكراً منذ ربيع ١٨٨١ ، عندما قيل إن القرويين قريبا من طنطا هبوا تأييداً لمظاهرة الضباط فى قصر النيل فى فبراير (٨٥) ، وبالتأكيد فإن العرائض المقدمة لإسقاط حكومة رياض دارت دورة واسعة بين أعيان الريف فى فبراير ١٨٨١(٨٦) . وفى صيف ١٨٨١ ، جرى اتصال بين صغار الضباط وعبد الله النديم ، وطلبوا منه توزيع عرائض مطبوعة فى الريف . وقد وقع كثير من أعيان القرى على هذه العرائض ، للمطالبة بانعقاد مجلس النواب . وبعد شهور قليلة عندما جاء شريف باشا لتولى السلطة ؛ ذهبت أعداد غفيرة من أعيان القرى إلى القاهرة يحملون نسخا من عريضتين وقعهما ١٥٠٠ عمدة ، ونجحوا فى عقد لقاء مع توفيق (٨٧) .

واستناداً لما توصل إليه شولش ، فإن أعضاء الطبقة المتوسطة الريفية هؤلاء " أوضحوا أنه يمكن تنظيم المجتمع العالمى والإنسانى على نحو دائم فقط على أسس العدالة والحرية ، حتى يكون بمقدور كل فرد أن يتمتع بالأمان فى الحياة والممتلكات ، وبحرية التفكير والعمل ، وبالتالى بالسعادة والازدهار على نحو أصيل " واعتقدوا أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق فقط من خلال تأسيس حكومة شورى عادلة ، خالية من الطغيان والنهب . " لهذا السبب ، تم إنشاء مجالس ممثلى الشعب فى الممالك المتحضرة لحماية حقوق المجتمع فى مواجهة حكومتها وكوسيلة لتنفيذ المطالب العادلة لهذه الحكومة " ، لقد طالبوا أن يدعو توفيق مرة أخرى إلى انعقاد مجلس النواب ، حتى يمكن للمصريين أن يتمتعوا " بحقوق إزاء الحكومة مساوية لتلك الحقوق التى يتمتع بها ممثلو الشعب فى أوروبا المتمدينة " (٨٨) ، ويعتقد شولش أن تلك العرائض تمثل وثائق دستورية حاسمة ، حيث أنها انبثقت من أعيان الريف أنفسهم ، أكثر من كونها منبثقة من مصادر إلهام أوروبية ، رغم أنه ربما يعترف بأهمية أعمال الوسطاء من أبناء المدن مثل النديم فى نشر هذه الأفكار .

كان توقيع عرائض مساندة عرابى المطبوعة بواسطة المثقفين التى تم توزيعها بالريف أهم نوع متكرر الحدوث لإسهام الفلاحين والطبقة المتوسطة الريفية ، والذى ترافق مع الأزمة الدستورية فى ربيع وصيف ١٨٨٢(٨٩) ، وفى أثناء الثورة قطع أعيان الريف شوطًا أبعد من هذه العرائض الفاترة ، معبرين من خلال أحاديثهم فى القرى عن أفكار مثالية معادية بوضوح للنظام الخديوى القديم وعلاقات الملكية الناجمة عنه . وقد أوقف عثمان حسن عمدة قرية أبوحسيبة بالمنيا ، متهما بأنه أعلن للفلاحين أن :

عرابى ومساعدوه جاهزون تمامًا وسوف يثبت قريبا أنه المنتصر وبالتالى يحقق أهدافًا مثل رفاهية الرعية وعودة الشفالك لأصلها ، وستؤول ملكية مصنع السكر للشعب ، وكما ستؤول للشعب الأراضى التى اشتراها طلعت باشا وسلطان باشا قرب قريته من أراضى الوالى ، دون دفع تعويض لمالكيها . واستمر العمدة على هذا الحال أثناء الحرب (٩٠) .

ويعلق بركات على تركُّز أبعاديات الولاة والأبعاديات الكبيرة المملوكة لأقطاب البلاد مثل سلطان باشا فى مديرية المنيا ، والتى ربما تجعل الأعيان والفلاحين هنا بشكل خاص غير سعداء بالوضع الراهن ، وعلى نحو نموذجى أنشأ النبلاء أبعاديات مثيلة عن طريق مصادرة أراضى الفلاحين .

توجد فى ملفات العصيان الريفى نحو ألف خطبة بلاغية ، ويذكر ميخائيل شاروبيم أن هذه الفترة حفلت بتوقعات كثيرة حقا عن حدوث تغييرات خارقة . فقد حدا ظهور المذنبات وقرب العام الهجرى ١٣٠٠ بالناس إلى الإنصات إلى أحلام الصوفيين عن المعجزات والتنبؤات باهتمام خاص (٩١) . وفى إحدى القرى زعم العلماء أن الكتب الإسلامية المقدسة تنبأت بأن عرابى سيصبح حاكم مصر بديلا للخديو ، حيث سيتم استئصال الظلم ، وأن " الأوروبيين والأتراك ستلحقهم الهزائم " ، كما قال العلماء إن عرابى سيصبح ملك العرب كافة ، بما فيها أراضى سوريا والحجاز ، وسيتولى عمد القرى الوظائف الإدارية فى الدولة الجديدة (٩٢) . وفى مكان آخر ، تم توجيه اتهام لثلاثة قرويين لأنهم قالوا إن عرابى أصبح خديويًا ، وأنه سيتم إلغاء الديون سواء على البلاد أو الناس . وقال عمدة آخر : إنه سيتم مصادرة أراضى النبلاء وستصبح

متاحة لجميع العائلات ، وأن الحكومة ستصبح حكومة من عمد القرى وليس من "الترك" (٩٣) .

ومضى بعض سكان الريف لأبعد من هذه الأحاديث المتطرفة ، ففي واقعتين ، أغار الفلاحون على محلات البنادق والمسدسات التي يملكها أوروبيون للاستيلاء على السلاح والبارود ، الذى أرسلوه إلى الجيش ، و " تقدم عديد من الناس بمنح من أفضل خيراتهم " في صورة دواجن وحبوب إلى الجيش من أجل المجهود الحربى (٩٤) . ويناقش ناثان براون بحدة فكرة أن الفلاحين قدموا أى منح أساسية طواعية ، مجادلا بأن " الإسهامات " كانت مفروضة عليهم من المسئولين المحليين ، وأنهم ببساطة أذعنوا لذلك باعتبارها ضرائب إضافية (٩٥) . إلا أن براون يقصد بـ " الفلاحين " من لا أرض لهم فقط وصغار الملاك وهو على أية حال لا يورد أى وقائع أرشيفية لدعم نزعته التشكيكية المسبقة . كما أن إسماعيل سرهنك عندما كتب بعد فشل الثورة بفترة طويلة ، وكان شاهد عيان لم يكن لديه سبب معقول يدعوه للكذب بخصوص تطوع "الناس" للمساعدة .

كتب مصطفى عياد ، وكيل القنصل البريطاني في الأقصر في منتصف يونيو ١٨٨٢، أن مدير قنا بالوجه القبلي شهد اجتماعات لعمد القرى وأبلغهم أن عرابى " حاز نصراً على الأجانب وعلى الحكومة ، وعندما سمعوا ذلك بطبيعة الحال تصاعد حماسهم واستخدموا أشد الكلمات تحريضًا ورعبًا " (٩٦) . وانتعشت حركة السلب وقطع الطرق في المنطقة إلى حد لم تصل إليه منذ ١٨٧٩ ، الأمر الذى أدى إلى تعذر السير في بعض الطرق مما بث الرعب في قلوب التجار ، ووجه عياد ، وهو رجل ثرى ، اللوم على تفشى اللصوصية إلى "ضعف " مدير المديرية المساند لعرابى ، إلا أن أزمة الدولة ربما كانت سببا لهذا الضعف ، ونحن لا نعرف كيف كان قطاع الطرق واللصوص يفكرون في الثورة ، غير أن فكرة هوبسباون عن أن قطاع الطرق بالريف كانوا غالبا مواكبين لمشاكل وطموحات الحركة الفلاحية يمكن تطبيقها فعليًا هنا (٩٧) ، وفوق كل شئ ، فإن مصادرة ثرواتهم على يد الأوروبيين انعكست على نطاق ضيق في الثورة ضد الخديو والعثمانيين المصريين الأكثر تحفظًا وثراء ، علاوة على مؤيديهم الأوروبيين .

كما اتخذ مدير قنا المؤيد لعرابى موقفاً صلباً مناهضًا للأوروبيين ، وهو يرى غزواً وشيك الوقوع : " إذ قام بإبلاغ أبنـاء البلاد أن يثبتوا ويكونوا على أهبة الاستعداد ، طالما أن الأوروبيين يعتزمون احتلال بلادهم وسوف يغتصبون نساءهم ، وبالتالى فإن الغضب يتملكهم وهم باقون لسماع بعض التحركات فى القاهرة . كما أن جميع الأوروبيين هنا يحبسون أنفسهم داخل منازلهم " (٩٨) . وكان يمكن لنزاع بين مسلم ومسيحى أن يتصاعد ليصبح صراعًا معاديًا للنزعة الأوروبية ، خاصة فى الوجه القبلى ، حيث العلاقات بين المسلمين والنصارى تتسم بنوع من التوتر . ولا يتضح هذا العنصر المجتمعي المحلى في الوجه البحرى ، حيث لا يسمع أحد شيئا عن مشاعر مناهضة للأقباط مثل المشاعر المناهضة لأبناء المشرق .

ومنذ أواخر ربيع وأوائل صيف ١٨٨٢ ، مع شيوع الأزمة السياسية ، بادر بعض القرويين بالامتناع عن سداد ديونهم ، خاصة تلك الديون المتعاقد عليها مع أجانب ، وفى أوائل مايو ١٨٨٢ ، هاجم بعض الفلاحين قرب طوخ أجنبيًا يعمل محصلا للكمبيالات ومزقوا الأوراق الدالة على مديونياتهم ، وبدأ المدينون فى الريف يتخلفون عن مواعيد السداد إلى حد كبير ، ويهددون الدائنين عند الطلب ، مما حدا بمقرضى الأموال والتجار إلى الهروب إلى المدن الكبيرة طلبا للأمان (٩٩) . وكان عرابى قد أولى اهتماما مبكرًا بالأمر لطمأنة الأوروبيين على استثماراتهم ، إلا أن الظروف التى أدت إلى عجز الفلاحين عن سداد الديون وإنزال البريطانيين لقواتهم دفعته مع زملائه لاتخاذ موقف أكثر تطرفًا . وتشير الدلائل إلى أن عرابى ساند فى أغسطس إجراء تغييرات فى علاقات الملكية عندما كانت الملكيات فى أيدى الأوروبيين والنبلاء مناصرى الخديو ، وفى هذه النقطة ينبغى أن اختلف مع تأكيدات براون ، ففى صيف ١٨٨٢ تعهدت الحكومة التى تتخذ من القاهرة مقرا لها للفلاحين بأنهم لن يدفعوا ديونهم المتعاقد عليها مع الأجانب (١٠٠) . وأصبح هذا التعهد معروفًا على نطاق واسع وظل الفلاحون لسنوات يستشهدون به للمسئولين البريطانيين الساخطين بعد تأسيس الحماية المبطنة . وربما ساعدت درجة المديونية لمقرضى الأموال الأجانب على تحديد القرى التى ساندت الثورة . وذكر عمدة (تفهنا العزر) لستيورات أنه رفض تنفيذ أوامر حكومة عرابى ، مضيفا فى نفس اللحظة أن ديون قريته كانت قليلة نسبيا ، وأنه استبعد المرابين من خلال تقديم القروض بنفسه بمعدلات فائدة أقل (١٠١) . لم يكن ضروريا للدولة أن تمتلك نظرية لتغيير علاقات الملكية من أجل حدوث ثورة اجتماعية ، كما اتضح من الحالة الفرنسية . ففى فرنسا ، أيضًا ، جاءت

أغلب الأراضى المصادرة من النبلاء المتغيبين الذين هجروا البلاد ، وكانت مصادرتها تمثل على الأرجح هجوما على النبالة ورجال الدين أكثر من الملكية ، ومع ذلك أسفرت النتيجة عن إعادة توزيع ٥٪ من الأراضى فى فرنسا على الفلاحين ، ورغم أننا لا نستطيع تحديد نسبة مئوية لتغييرات الملكية فى مصر ، فهذه هى النتيجة المقدرة التى كانت على أية حال سريعة الزوال حيث أن الحكومة الثورية لم تستمر سوى شهر ونصف الشهر فقط .

كذلك فإن بعض الفلاحين أحيانًا ما قاموا بأعمال حاسمة ضد الأشخاص أو أملاك المصريين الأعضاء فى النخبة السلطوية القديمة ، ففى مديرية بنى سويف ، وبمحطة قطار الواسطى تعرفت مجموعة من الفلاحين على مسئول موال لتوفيق كان يجرى محاولة للاتصال بأسرة سلطان باشا أحد أهم كبار ملاك الأراضى فى الفيوم . وذكر شاهد عيان أن: "مجموعة فلاحين أمسكوا به ، وطلب منِّى أن أخلصه منهم . وللعجب نظرت إليه ووجدت أنه عثمان بك رأفت أميرخور الخديو (حامل الغليون) (١٠٢) . وقام الفلاحون بتسليمه إلى سلطات المديرية ، التى مع ذلك أطلقت سراحه " ، وبصرف النظر عن هذه النوادر ، فإن معرفتنا بالنشاطات السياسية النوعية التى قام بها الفلاحون مازال يكتنفها الغموض ، والاتهامات الموجهة إليهم فى قائمة الاعتقال المحفوظة فى دار السجلات العامة البريطانية فى كيو جاردن Kew توضح أن الفلاحين شاركوا بقدر معين فى الثورة . وبعض القرويين من كيله ومطوس بالغربية ، بما فيهم عمدة وإمام مسجد ، كانت تهمتهم أنهم " شاركوا فى أعمال العصيان " . واتهمت السلطات الخديوية القرويين من محلة أبو على ، وصافيه ، وكفر الزيات (سكانها ١٠٠٠ نسمة) بالاشتراك فى المذبحة ، والسطو ، والتحريض على المذبحة . وكما لوحظ أعلاه ، اعتقلت الدولة ١٦٥ فردا ممن يقطنون قرية شربين لنفس الاتهامات (جدول ٩ – ٦) . وأودع قرويون من المنوفية السجن بسبب "مساعدة المتمردين وتحريض السكان والتحدث بلغة تدعو للإثارة بعد هزيمة المتمردين " . وضمت القائمة بعض عمد القرى فى الدقهلية باعتبارهم " شركاء للمتمردين " (١٠٣) . وجاءت نسبة قليلة نسبيا ممن تم اعتقالهم فى خريف ١٨٨٢ من القرى ، لكن حتى إذا قدِّرت النشاطات الفلاحية بنسبة ١٥٪ أو ٢٠٪ فقط من العمل الجماعى للفئات الاجتماعية خلال الثورة ، فإن ممثلى الفلاحين سيظلون من بين من لعبوا دورا بارزا فى هذه الدراما .

ويروان محق تمامًا فى أن الثورة لم تكن تقودها جماعات لها اهتمامات أولية بقضايا من شاكلة الإصلاح الزراعى ، وفى أنه يبدو أن عمد القرى كانوا المساندين الأساسيين للثورة من الريف (١٠٤) . ومع ذلك فإذا كنا مهتمين بالأحوال الظرفية كأداة

للتفسير تصبح هذه النقطة غير هامة نسبيًا . فبمجرد أن بادر الفلاحون ، تحت قيادة عمد قراهم ، بالهجوم على ملكيات الأوروبيين أو النبلاء تعين على المسئولين الثوريين أن يتخذوا إما جانب الفلاحين أو جانب من يهاجمونهم ، بما يؤدى إلى مزيد من الاستقطاب السياسى . واحتجاجات الفلاحين على نحو نموذجي ضد القمع والأراضى الزراعية المجدبة المفروضة عليهم من قبل ذوى النفوذ بالريف تتخذ شكل غزو الأراضى فى جميع أنحاء العالم ، خاصة فيما يتعلق بالأراضى الزراعية من نوع العزب (١٠٥) ، وأثناء المعارك التى دارت مع الانجليز فى شهرى أغسطس وسبتمبر ١٨٨٢، نفذ الفلاحون عدة غزوات على هذه الشاكلة ، وفى ناحية السماحة بالبحيرة ، فى صيف ١٨٨٢، وزع العمد والفلاحون وسايا النبلاء فيما بينهم وبدأوا زراعتها . وبالقرب من أسيوط ، هاجم فلاحون مسلحون من قرية دلجا أحد الشفالك ووزعوها فيما بينهم ، وزرعوها بالخضر . من جهة أخرى ، قام بعض الفلاحين بتجميع الأراضى التى تم غزوها فى إطار نزعة خطابية حماسية لمساعدة الثورة ، مع التعهد بتحقيق الأهداف الوطنية السياسية فى محاذاة نظيرتها الاقتصادية المحلية . وفى مديرية الغربية ، هاجم فلاحون من قرية قلين مزرعة حيدر باشا ، تحت قيادة عمدتهم ، وصادروا محصول الحبوب الذى يمتلكه ، وحولوها إلى السلطات الثورية . وعلى نفس المنوال ، قام فلاحون مسلحون بقيادة عمد قرية بهتيم بالقليوبية بغزو أراضى أبعادية محمد بك صدقى ، وصادروا محاصيله ومواشيه ، وقالوا إنهم سيقدمونها للجيش (١٠٦) . وبينما يرى إريك وولف أن الطبقة المتوسطة الريفية كانت صاحبة الإمكانيات الثورية الأكبر ، يرى جيفرى بيج أن الفلاحين المعدمين لعبوا دوراً هاماً ، وفى الأمثلة الذى ذكرتها على التو ، نرى أن ثمة تعاونا بين الاثنين . فقد قام أعيان الريف والفلاحون سويا بغزو الملكيات الزراعية الكبيرة وتقسيم الأراضى فيما بينهم (١٠٧) .

جدول (٩ – ٦)

الاعتقالات فى قرية شربين ، مديرية الغربية ، خريف ١٨٨٢

المهنة	العـــدد	النسبة المئوية
سكان مدنيون بالقرية		
أصحاب محلات، باعة متجولون	٥	
صناع مهرة	١٥	
جنود	٢	

المهنة	العــدد	النسبة المئوية
خدم	١	
مسئولون	١	
طنطاويون	٩	
قاهريون	٣	
سكندريون	٨	
الإجمالى	٤٤	٢٧
قرويون		
من قرى أخرى	٨	
من قرية شربين	١١٣	٧٣
المجموع	١٦٥	١٠٠

المصدر PRO, FO ١٤١/ ١٦١ "قائمة بالأشخاص رهن الاعتقال بخصوص قمع التمرد" رافاييل بورج، القاهرة ١٤ نوفمبر ١٨٨٢ (تعتبر قرية شربين مركزا إداريا ريفيا وبها مركز شرطة ، خطط على مبارك، ١٢: ١٢٧ .)

مع استمرار تزايد فرار العثمانيين المصريين إلى إسطنبول ، قيل إن عرابى نفسه قدم اقتراحًا لمجلس الوزراء بأنه ينبغى مصادرة أراضى أولئك الفارين (١٠٨) . فإذا كان ذلك قد حدث منه ، فإن ما عمله بلاشك يأتى كاستجابة وكمحاولة للتوافق مع غزوات الفلاحين للأراضى . وفى بعض الحالات استحوذ الفلاحون على الأراضى التى آلت إلى أيدى الأوروبيين ، غالبًا من خلال حبس الرهونات على ديون الفلاحين وبواسطة آلية المحاكم المختلطة ، ففى منفلوط قام بعض الفلاحين بتقسيم الأراضى المملوكة للأوروبيين فيما بينهم (١٠٩) ، وفى كفر أبوصير على مسافة نحو عشرة أميال من القاهرة ، اضطر اثنان من الرعايا الانجليز للهرب عندما هجم موظفون سابقون ، مطرودين من الخدمة ، على منازلهما أثناء الليل . وأثناء غيابهما ، قام عمدة القرية بتقسيم أملاكهما بين سكان القرية ، وبدأوا فى قطع أشجارها . "كان نفس العمدة ينتهج أسلوبا شديد العنف لبعض الوقت فيما مضى ، معلنا أنه مع أول طلقة مدفع

تنطلق من القلعة ستتعرض كل ملكيات الأوروبيين فى مصر للسلب والنهب " (١١٠) . ومعظم العمل الجماعى للفلاحين الملاحظ فى قائمة الاعتقال فى خريف ١٨٨٢ يتعلق بأعمال سلب ونهب المؤسسات الأوروبية والهجوم على الأوروبيين أو وكلائهم ، كما أن كثيرا من الأنشطة المناهضة للأوروبيين اندلعت بعد القصف البريطانى للاسكندرية فى ١١ يوليو .

أخيراً ، فإن أعدادا هائلة من الفلاحين وضعوا أرواحهم على أكفهم عبر الخدمة فى الجيش . ونظرا لأن سكان القاهرة والاسكندرية كانوا معافين من الخدمة الإلزامية حتى عام ١٨٨٠، لذلك تشكلت معظم فرق الجنود بالجيش من الفلاحين كجنود نظامين ، ولعب الجنود الفلاحون دوراً أساسيًا خلال الأزمة السياسية ، وكمثال على ذلك ؛ عندما جاءوا لمساعدة عرابى فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، ويرى بركات أنه فى صيف ١٨٨٢ تطوع كثير من الفلاحين للقتال لصالح الحكومة العرفية ، عارضًا الوثائق الدالة على أنه فى يوليو ، تطوع ٢٠٠ شخص من جرجا بصعيد مصر ، وفى المنيا استطاع قروى أزهرى إقناع ٢٦٠٠ فلاح بالانضمام إلى قوات الجيش بكفر الدوار(١١١) ، مرة أخرى يرتاب براون فى أن الفلاحين فجأة تملكتهم رغبة الخدمة فى الجيش ، ويرى أنه بالتأكيد قد تم فرض التجنيد الإلزامى عليهم من المسئولين بالأقاليم (١١٢) . مع ذلك فإن نصوص الوثائق الأرشيفية التى أوردها بركات تشير إلى أن أشخاصًا بالتحديد ، مثل أزهرى القرية ، لعبوا دوراً فى إقناع القرويين بالانضمام ، وهو مايقوِّض رأى براون بأن المسئولين المحليين ببساطة أخضعوا الفلاحين الذين لا حول لهم ولا قوة . وبلا شك حدثت عملية إخضاع ، إلا أن المنهج الشكى البسيط لا يستطيع أن يثبت حالة واحدة خاصة بشكل أو بآخر .

كان عمد القرى ، متمتعين بالمنزلة الاجتماعية وغالبًا ما ينتخبهم فلاحو قراهم ، يستطيعون بسهولة تنسيق العمل الجماعى على المستوى المحلى ، وأتاح انتشار التلغراف وخطوط السكك الحديدية ، وتوزيع الصحف فى ستينيات وسبعينيات القرن ١٩، للقرى البعيدة أن تساير أهم الأفكار السياسية ، وبعض عمد القرى طوروا إيمانا دينيا بالثورة ، متنبئين ببروز مملكة أو خديوية عربية وانفتاح الوظائف الحكومية من كل المستويات لأبناء أعيان القرى ، وهذه الرؤية البلاغية ربما لعبت دوراً أساسيًا فى الثقافة السياسية بالريف ، وقد عبر كثيرون من بين الطبقة المتوسطة الريفية عن دعم سياسى للثورة من خلال تقديم هبات من الحبوب والدواجن للجيش ، وعلى الأقل فمن

المحتمل أن بعض الفلاحين تطوعوا فى الخدمة العسكرية ، ورضخ آخرون لزيادة الضرائب والتجنيد الإلزامى الذى يتطلبه المجهود الحربى ، بدلا من القتال لصالح النظام القديم كما فعل الفلاحون الفرنسيون فى الغرب خلال إقليم الفند . ونفذ أعيان القرى والفلاحون إجراءات أخرى ، تبين مضمونًا اجتماعيًا مناسبًا لطموحاتهم ؛ فقد رفضوا سداد مديونات الأوروبيين ، معرضين للخطر ملايين الجنيهات من رأس المال المستثمر ، وأحيانًا ما غزوًا المزارع الكبرى للأعداء الطبقيين للثورة ، وهم البرجوازية الأوروبية وكبار الرأسماليين الزراعيين من العثمانيين المصريين ، ولعل توقع تقسيم هذه الأراضى كان حافزًا رائدًا للتعاون بين الطبقات المتوسطة الريفية والفلاحين الفقراء . وفى المديريات التى سيطرت عليها الحكومة العرفية لم تكن توجد بها قوات مسلحة معادية لمصالح الفلاحين . وفى ظل هذه الظروف سيطر أعيان القرى بصورة أساسية على الموارد الكبرى للمناطق الريفية بما فيها المواد الغذائية ، والدواجن والماشية والدواب ، ووسائل الاتصالات ، وطرق سير وسائل النقل ، والقوى البشرية ، التى غالبا ماكان عمد القرى يضعونها فى خدمة الدولة الناشئة .

لقد حجب النهج الوصفى الذى يتخذه معظم المؤلفين حول سياسات الفئات الاجتماعية الكبرى أثناء الثورة قضايا تحليلية وكمية أساسية . ما هى نسبة الفلاحين الذين ساندوا الثورة مساندة فعالة ؟ كم عدد مرات غزوات الأراضى التى حدثت بالضبط ؟ إذا حكمنا من خلال قوائم الاعتقالات ، يتضح أن أنشطة الفلاحين والأعيان الريفيين لم تكن أكثر أهمية مقارنة بما اتخذته الطوائف والجماهير فى مناطق المدن . وعند هذه النقطة يتعذر القول ما إذا كانت هذه النتيجة مستمدة من انحياز لمن قاموا بالاعتقال ، أم أنها تعكس بدقة الإسهامات النسبية للفئات المدنية والريفية فى الثورة . ومن الإنصاف القول ، مع ذلك ، أنه حتى على أساس الدلائل الحالية يمكننا تمييز دور هام للسكان الريفيين فى الثورة ، كما أنه كان لبعض أنشطتهم الجماعية على الأقل معان إضافية لثورة اجتماعية .

استلزمت ثورة ١٨٨٢ المصرية صراعًا بين الفئات الاجتماعية ونضالا لدعاة النزعة الوطنية ، ولنبدأ بقضية الصراع الاجتماعى ، إن نسبة ٤١٪ من الموقعين على بيان ٢٩ يوليو ، أساسا لخلع الخديو ، تعود إلى الانتليجنسيا ، و٨٠٪ من المعتقلين بالقاهرة على يد قوات الخديو بعد الاحتلال البريطانى أيضا تأتى من هذه الفئة . وكان لكثير من أعضاء الانتليجنسيا مصالح مادية قوية فى الإطاحة بالنظام البائد القديم .

فقد وجد المسئولون السبل مسدودة أمامهم لتولى الوظائف العليا بسبب العثمانيين ، وعلى نحو متزايد اضطروا للتنافس على مراكز الإدارة الوسطى مع الشوام والأوروبيين . وواجهت صغار الضباط تخفيضات هائلة فى الجيش مع الاستبعاد الدائم للمصريين أبناء البلاد من رتب الضباط ، أساسًا بسبب رهن نصف الميزانية الوطنية لخدمة الدين الأوروبى ، وأحس المهنيون والمثقفون على حد سواء بمنافسة حامية من الأوروبيين والشوام ، وجاءت التغييرات فى التركيب الثقافى والتشريعى مثل إدخال المحاكم المختلطة لصالح الأجانب ، وخشى العلماء مزيداً من تآكل نفوذهم ، الذى كان قد تناقص فعليًا على يد محمد على ، مع بروز ما رأوا أنه هيمنة مسيحية على مصر . ويبدو من غير المؤكد بروز دور ديكتاتورى للجيش إبان الثورة فى هذا الاستعراض للأنشطة الجماعية بواسطة الفئات الاجتماعية الأساسية ، ورغم أن تمرد القوات المسلحة أتاح لعامة المصريين أن يعملوا بوسائل لم تسنح لهم عادة من قبل ، فإن المدنيين بوضوح أخذوا زمام المبادرة فى كثير من الحالات . ويتضح أن ضباط الجيش كانوا فقط مجرد جزء من انتليجنسيا ساعدت على نطاق واسع على قيام الثورة ، على الأقل بعد ٩ سبتمبر ١٨٨١ .

امتلكت الانتليجنسيا ترسانة كاملة من الموارد استطاعت جلبها لتأدية دورها فى مواجهة الأوروبيين والنخبة العثمانية المصرة التى تحالفت معها ، ووظف صغار الضباط الناطقون بالعربية علاقاتهم العرقية مع الجنود الفلاحين لتسخير الجيش لقضيتهم . ووضع المثقفون وسائط الإعلام لديهم ، مثل الصحف والتلغراف ، فى خدمة الحكومة العرفية . واستغل العلماء المساجد ، والمسئولون سيطرتهم على الجهاز الإدارى . ورغم عدم توفر أى بيانات دقيقة ، يتضح أن أغلبية من الانتليجنسيا المتمردة كانوا ذوى أصول من طبقة الأعيان الريفية ، جاءوا من أسر تنتمى لعمد القرى . ومن الجانب الآخر ، فقد ترك معظمهم القرى من فترة طويلة وكانوا قد رتبوا حياتهم كأفراد مدنيين متعلمين يسعون وراء مصالحهم كمثقفين ، وضباط ، وموظفين أو علماء . ولربما كان لبعض العلماء بالقاهرة والمراكز الأخرى جذور مدينية بعيدة ، وبعض المثقفين مثل عبدالله النديم جاءوا من خلفية صناع مهرة . بطبيعة الحال ، فإن بروز الانتليجنسيا لا يثير الدهشة ، وهذا الاكتشاف يتطابق مع اكتشاف ميروسلاف هروش للأمم الصغيرة فى أوروبا بقوله : " بلغ الاهتمام بالتهييج الوطنى أقصى مداه بين التصنيف الأعلى للفئات المهنية ، الذى كان حتى ذلك الحين سهل المنال لأعضاء القومية المضطهدة " (١١٣) .

نالت الفئة التالية الهامة ، الصناع المهرة وطوائف التجار ، على الإجمال قدراً قليلا من اهتمام المؤرخين . ومع هذا ، أرى أنهم لعبوا دوراً مركزياً فى المسار والنتائج . ويناقش عدد من المؤلفين مؤخراً ، بمن فيهم جون والتون ، أهمية أهل المدن فى الثورات وفى الحركة الوطنية ، فى مواجهة الباحثين الذى يولون الأهمية للفلاحين (١١٤) . وغالباً ما كانت طوائف التجار تختلف فى مصالحها المادية عن طوائف الصناع المهرة ، لكن فى هذه الفترة الانتقالية إلى الرأسمالية فإن هؤلاء المدنيين قليلى العدد منتجى السلع وتجار السوق كانوا مازالوا يشتركون فى الكثير فيما بينهم . ورغم كل شئ ، غالباً ما كان يشعر التجار والصناع المهرة بأنهم مضارون من الهيمنة الأوروبية الجديدة . وأحس تجار الذهب المصريون ، الذين كانوا مضطرين لسداد ضرائب باهظة ، أنهم غير قادرين على منافسة أندادهم الأوروبيين ، الذين كانوا معافين طبقًا لنظام الامتيازات الأجنبية من هذه الجبايات ، وأحس سماسرة القطن المصريون أن التجار الأوروبيين قادرون على أن يشتروا ما يشاءون فى ظل وضع الهيمنة ، إلى حد إغواء الوزانين والقياسين ، ويتضح أن تدفق المنسوجات الأوروبية قد ألحق الضرر بطائفة الخياطين وغيرها من الطوائف ذات الصلة بالمنسوجات ، كان الجميع يدفعون ضرائب عالية نسبياً من أجل سداد خدمة الدين لرجال المال الأوروبيين ، بينما الأوروبيون فى مصر لا يدفعون أى ضرائب .

وقد وفر التجار كثيراً من الموارد المالية اللازمة للحكومة العرفية ، واستطاعوا جمع وضخ الأموال بسهولة نتيجة لتنظيماتهم الطائفية ، وأسهم الصناع المهرة بقدر مايستطيعون ؛ أساساً بالقوى البشرية والمهارات ، ووفر سائقو العربات وسائل النقل للجيش ، وساعد رجال الطوائف فى بناء القلاع والحصون ، وزودت طوائف العمال شبكة اتصالات وجماعة لصنع القرار مما أتاح استدعاء جمهور معين للمظاهرات والعمل الجماعى وقت اللزوم ، ولعل النساء لعبن أهم أدوارهن فى هذه النشاطات الجماهيرية ، كن قادرات ، بوضوح ، على تشكيل شبكات نسائية للاتصال والتضامن والتى لا نعرف عنها إلا أقل القليل . وقد علمنا مؤخرا أنه تم اعتقال نساء بتهمة السلب والنهب وبسبب " الكلام التهييجى " . وربما كان للقدرة التنظيمية للطوائف أثر على الطريقة التى صنفت بها حكومة الخديو العائدة حسن المصرى ، شيخ طائفة الخياطين ، بوصفه " متمرد كبير " بمجرد القبض عليه فى خريف ١٨٨٢, وقد عززت الممارسات الانتخابية للطوائف بين أعضائها حسا بعدالة المؤسسات النيابية ، وجور المؤسسات الاستبدادية .

وقدمت الطوائف المدنية ربع الموقعين على بيان ٢٩ يوليو (أغلبهم تجار) ، وعلى الأقل فإن ربع هؤلاء جرى اعتقالهم بالاسكندرية فى صلتهم بالتمرد والشغب (الأغلبية عمال خدمات ، ونقل ، وصناع مهرة) . وبالتالى فإنهم يتنافسون مع الانتليجنسيا فى تعاظم الدور .

كان من مصلحة عمد القرى والفلاحين إعاقة التعديات الأوروبية المتواصلة على أراضيهم بمباركة المحاكم المختلطة ، وكذلك مقاومة تجاوزات العثمانيين المصريين التى كانت قد تحققت فعليا برعاية إسماعيل ، كما كانوا يرغبون فى التخلص من مديونياتهم المتزايدة للأجانب ولأبناء المشرق ، وليروا تخفيضات الضرائب الممنوحة للنبلاء والأوروبيين تمتد إليهم ، وامتزجت التوقعات النبوئية والأساطير المترحِّلة مع الظواهر السماوية ، باقتراب العام الهجرى ١٣٠٠ ، وشائعات ظهور المهدى ، أو المسيح المسلم فى السودان ، لخلق ثقافة لتوقعات حالمة بين العديد من سكان الريف ، وتوقع البعض أن يصبح عرابى خديويًا يوحِّد العرب ، وكان للطبقة المتوسطة الريفية والفلاحين علاقة مختلفة بكل عضو فى النخبة الحاكمة ، وأراد أعيان القرى والفلاحون الاستحواذ على أراضى النبلاء ، ليس فقط لأنها كانت غالبا أرضهم ذات مرة ، بل لأنهم يعلمون بقدرتهم على زيادة إنتاجيتها أكثر بكثير مما يفعل النبلاء . كانوا بحاجة إلى مقرضى الأموال الأوروبيين ، إلا أنهم كانوا يرونهم كمرابين ويستشعرون حذرا هائلا من الأداة الأوروبية الجديدة لحبس الرهونات ، وهو ماكان يتعارض مع معتقداتهم الإسلامية المصرية . وقد قدم أعيان القرى ١٣٪ من التوقيعات على بيان ٢٩ يوليو ، وشكل سكان الريف نحو ٢٣٪ ممن طالهم الاعتقال فى خريف ١٨٨٢ ، طبقا لقوائم الاعتقال المتاحة (مع استبعاد البحيرة ودمياط) ، والأغلبية الساحقة من الفلاحين المعتقلين جاءوا من الغربية (خاصة قرية شربين) ، والأعمال الجماعية العديدة التى اتخذوها ضد إقطاعيات النبلاء وقعت بالمنيا ، وهى مديرية تتركز فيها الإقطاعيات الكبيرة . واستنادًا إلى المؤشرات الأولية فقد شارك القرويون فى الثورة بدرجة أقل قليلا من الطوائف ، وليس ثمة دليل على غلبة العنصر الفلاحى على الثورة . والأكثر أهمية فإن الثورة المضادة ، اندلعت ليس بسبب تأخير مدفوعات ديون الفلاحين أساسًا ولغزو عدد من الأراضى ، بل بواسطة صدامات جماهير المدن مع الأوروبيين وللاعتداءات على أملاك الأوروبيين .

لقد حدث الثورة ، حينئذ ، عناصر من الانتليجنسيا والطوائف المدنية والقرويين فى مواجهة النخبة المزدوجة من العثمانيين المصريين والأوروبيين (ووكلائهم) ، وكان للجماعتين الأخيرتين امتيازات خاصة تتعلق بالضرائب وتولى الوظائف بالحكومة . وزادت ملكيات هاتين الجماعتين على نحو متسارع فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات

على حساب الفلاحين ، واتخذت الاثنتان إجراءات من شأنها تعاظم الهيمنة أو الاحتكار في مختلف مؤسسات الدولة (العثمانيون المصرون في الجيش ، والموظفون في الجهاز الإدارى) . مع أنه في أى اقتصاد قائم مع معدل نمو سكانى بطئ ، ربما لا تفضى امتيازات النبلاء إلى اندلاع ثورة . وحتى أن الدور الأوروبى كان يبدو قد تغير فجأة في السنوات التى أعقبت عام ١٨٦٢, وكانت السلطات العثمانية قد منحت الامتيازات الأجنبية أساسا عن طيب خاطر من أجل خلق مناخ قانونى لعمليات التجار والدبلوماسيين الأوروبيين في مجالاتهم . فمن جانب ، زادت معدلات نمو السكان المرتفعة من التنافس على الأرض بعد عام ١٨٥٠ . ومن جانب آخر ، كان ازدهار القطن وورود الرأسمالية الزراعية على نطاق واسع بمصر بمثابة آلة متحجرة القلب أسرعت بتركيز الثروة في أيدى كلا من النبلاء والأوروبيين على نحو غير مسبوق . وبطبيعة الحال لم تكن امتيازات النخبة المزدوجة متماثلة حيث ساعدت في ذاتها على تفسير قدر من الخروج عن القياس ، وبينما يسدد العثمانيون المصرون ضرائب منخفضة على الأرض ، كان من المفترض أن يدفع الأوروبيون ضرائب مماثلة . ولم تكن للعثمانيين المصرين امتيازات خاصة في التجارة المدينية ، بينما التجار والعمال الأوروبيون في مناطق المدن يدفعون مقابلاً قليلاً للحكومة المصرية . واستهدفت طوائف المدن وجمهورها ، على عكس الانتليجنسيا والفلاحين ، الأوروبيين بشكل خاص ، دون اتخاذ أى فعل أساسى إزاء العثمانيين المصريين . وعلى الجانب الآخر ، كانت الانتليجنسيا تعمل ضد مصالح كلا من قسمى النخبة المهيمنة ، مثلما كان يفعل الفلاحون .

أخيراً ، فقد جرى هذا الصراع للطبقات الاجتماعية في إطار نزاع لمؤيدى النزعة الوطنية . لقد اتحدت الفئات المتمردة الثلاث ليس فقط من خلال المصالح المادية المتنازع عليها مع أفراد النخبة المزدوجة ، بل أيضًا بإحساس للتضامن العرقى والإقليمى . وتضمنت هذه العرقية المركبة : اللغة العربية والنزعة الوطنية الإقليمية المصرية ، ولعب كلا من المسلمين والأقباط المسيحيين دورا في ذلك . وقدم الأوروبيون أشد الرموز جلاء عن الآخر ، لعدم اشتراكهم في أى عنصر على الإطلاق من هذه العناصر . ويمكن استبعاد الشوام على أساس كافة العناصر فيما عدا اللغة العربية ، وإن كانوا يتحدثون بلهجة مختلفة (في معارضة لجدال أديب اسحق) . وتلاءم النبلاء العثمانيون مع واحد فقط من هذه التصنيفات ، وهو الدين الإسلامى . إلا أن المصريين كانوا يدركون أن إذعان المسئولين الناطقين بالتركية للهيمنة الأوروبية كان يسلب منهم حتى هذا العنصر المشترك ، مما جعلهم ينسبون النبلاء العثمانيين فقط إلى المسلمين

المزيفين أو حتى المرتدين . وكان الشراكسة قد أصبحوا لحد كبير يتحدثون العربية ، وزعم كثير منهم أنهم ينحدرون من نسل النبى وبالتالى فإنهم من أصول عربية . وربما نتيجة لهذا الإبهام العرقي ، انفصل الشراكسة ، وساند بعضهم الحكومة العرفية ، وساند آخرون الخديو . ولقد قاست الانتليجنسيا أسوأ ما في القوة الخانقة العرقية للعثمانيين فى المواقع العليا ، ولذلك تبنوا كأبرز مايكون خطاباً للوطنية الإقليمية . أما القرويون على الإجمال ، فقد تجاوزت حوافزهم الاقتصادية نزعتهم الوطنية فى الدافع إلى العمل ، حتى رغم أن بعض العمد تبنوا بوضوح لغة الحكم الذاتى العربى .

كان لكل فئة من الفئات المعارضة الثلاث مصلحة قوية على مستوى البلاد فى التخلص من الامتيازات التى يتمتع بها الأوروبيون والعثمانيون المصرون ، طالما أن هذه النزعة الاستثنائية من مخلفات نظام قديم ، مجتمع من النوع الإقطاعى ، يتكيف ويتهيأ بهزال متزايد مع الرأسمالية الزراعية الناشئة . وكان أعيان الريف الذين أصبحوا مقاولين للمحاصيل النقدية يرون أن الامتيازات الضريبية للنبلاء ليست مجرد إشارة على عدم المساواة ، بل معوقا للتراكم أيضاً . والصناع المهرة فى محاولة التنافس مع البضائع الأوروبية المستوردة وحتى مع العدد الهائل المستورد من الصناع المهرة الأوروبيين وجدوا فى الامتيازات الضريبية الأخيرة ليس فقط علامة على تصميم الحاكم على حماية الأجانب ، بل تهديداً حيوياً لقدرتهم على المنافسة فى الأسواق . كما ساعد المعنى المتغير للامتيازات الأجنبية وتأثيراته الاقتصادية المتباينة ، فى ظل شروط الاندماج فى اقتصاد العالم الرأسمالى كمنتج للمحاصيل النقدية ، على اندلاع الحريق .

وتمضى فى طريق طويل المصالح المادية، والإمكانات التنظيمية ، والموارد ، والمفاهيم والخطاب الثقافى ، معًا فى تفسير كيفية حدوث الثورة وأسبابها ، واستبعاد أى واحد من هذه العناصر الثلاث ، فى اعتقادى ، سوف يختزل قوة الحجة التفسيرية ، إن قدرة الممثلين على تفصيل خطاب واضح يتحدى أسلوب هيمنة الحكم العثمانى الخديوى أثبت على الفور أنه حاسم فى تعبئة ما تسنى لهم من البنية التحتية التنظيمية ، مثل الطوائف والمساجد ، ومجالس الفلاحين ومنتديات المثقفين . وتواجدت معا تنويعات أيديولوجية بين المعارضين المتحالفين بطبيعة الحال ، من التحريرية الوحدوية الإسلامية حتى نزعة وطنية عربية أولية . وهذه الأيديولوجيات تقاطعت عبر الخطوط الطبقية ، مع تعهد بعض المثقفين بأسلوب إسلامى ، وحلم بعض الفلاحين بملك عربى ، رغم أنه على نحو عام أيدت الانتليجنسيا النزعة الوطنية الإقليمية ورفعت المساجد الدعوات للجهاد والحرب المقدسة . أخيراً ، فإن الأسلوب الذى انتهجته وقائع الثورة ، والتداعيات ، وردود الأفعال التى اتخذتها ، ساعدت على تحديد مسارها . ولقد آن الأوان لاكتشاف المغزى الظرفى .

الخاتمة

يركز هذا الكتاب أساسًا على التركيب والتنظيم والإيديولوجية لحد بعيد فى تحليل الأسلوب الذى شكلت به الأقسام الثلاثة للفئات الاجتماعية تحالفا غامضا فى مواجهة النخبة المزدوجة بمصر من العثمانيين المصريين والأوروبيين ، ويتمثل التركيب ، من وجهة نظرى ، لحد كبير فى النظم الديناميكية ؛ حتى أن ما يجعلها بعيدة تماما عن التنبؤ هو تفاعل الحوادث الفردية الصغيرة مع النماذج التركيبية الكبيرة ، وهو تفاعل يغيِّر من النماذج نفسها بوسائل غير متوقعة . ورغم أن الاثنين مفيدان ، فإننى أجد فائدة عظيمة فى كتاب ثيدا سكوكبول فى تأكيدها على الظرف **conjuncture** (والذى تميل إلى إخفائه فى ملاحظاتها) [١]، أكثر من مقاربتها عن التراكيب الاجتماعية (التى تسلط عليها الضوء فى نصوصها) ، وقد برهنت وقائع الثورة المصرية بوضوح ليس على ديالكتيك بسيط بين طبقتين كبيرتين ، بل على دوامة دائبة من الاضطرابات تطوِّق أكبر قطاع عرضى متنوع من السكان . ولم تكن فقط الشروط التركيبية المسبقة ، بل أيضا أثبتت التصاعدات اللاخطية البعيدة عن التنبؤ للحوادث الصغيرة إلى أحداث كبيرة أنها حاسمة للثورة .

والإشارة الهينة التفسيرية الأخيرة التى سأحتكم إليها هنا مستقاة ، لذلك ، من نهج ظرفى . وتؤكد سكوكبول على أن التوتر الأساسى فى حكومات النظام القديم لا يكمن بين البرجوازية وطبقات ملاك الأرض بل على الأكثر يكمن فى صراع الطبقات المنتجة مع الطبقات والحكومات المهيمنة [٢] ، وفى مصر دخلت الدولة فى صراع مع الطبقات المنتجة ، من ناحية كنتيجة لأزمة الدين ، ومن ناحية تحت تأثير نخبة مزدوجة استفادت من ضرائب الدولة وغيرها من السياسات ، وبالتالى طوَّرت الطبقات الخاضعة مصلحة فى إزاحة النخب الحاكمة ، وفى أى ثورة ضد دولة مستعمرة سابقة بنخبتها المزدوجة ، يتوصل تحالف عريض متعدد الطبقات من المنتجين ، ورجال السوق ، ومن يعملون فى قطاع الخدمات والانتليجنسيا إلى الاعتقاد بأن نخبة أجنبية تسخِّر الدولة لأغراضها الخاصة ، بالتعاون مع الأقطاب (أصحاب السلطة) المحليين . وينحو

أعضاء التحالف باللائمة على الدولة بسبب سياسات من شاكلة زيادات الضرائب ، والسيطرة على الأسعار ، وتخفيض أعداد الموظفين وقوات الجيش ، وتوظيف خبراء أجانب برواتب عالية ، واستحواذ الأجانب على الملكيات المحلية ، ويطورون معارضة للنخب التى تسيطر على الدولة على أساس خضوعها الذليل للمصالح الأجنبية .

وفى مصر ، تمردت عناصر هامة بين الانتليجنسيا والطوائف والفلاحين ضد إما الرأسمالية الزراعية العثمانية المتمصرة ، أو ضد الأوروبيين المغتربين ، أو كليهما . ويتضح داخل الانتليجنسيا ، على سبيل المثال ، أن العاملين بالإدارة المتوسطة فى الجهاز الإدارى باتوا يخشون فقد وظائفهم لصالح الأوروبيين والشوام أكثر بكثير من استيائهم من القبضة الخانقة للعثمانيين المصريين على الوظائف العليا بالدولة . على الجانب الآخر ، انتاب السخط صغار الضباط ، من خلفية صغار ملاك الأراضى ، بسبب امتيازات النبلاء أكثر بكثير من سخطهم على امتيازات الأوروبيين . ورأى صغار الضباط تأثيراً مهلكاً للأوروبيين من الناحية الأساسية نظراً لأن الأجانب تسببوا فى تخفيض هائل فى الجيش ، وبالتالى تقلصت حياتهم الوظيفية ووظائف مرءوسيهم . وعلى الرغم من أن التجار وطوائف التجار فى مصر شاركوا فى الثورة ، إلا أنه يتضح أنهم وجهوا جهودهم بالأساس إزاء منافسيهم الأوروبيين . ويرجع عداؤهم للعثمانيين المصريين ، ليس بسبب الاستياء من امتيازات ضريبة الأراضى التى يتمتع بها الأخيرون ، بل من تحالف النبلاء مع التجار الأوروبيين ، ورجال المال ، والمستوردين والمضاربين . كما أبدى الصناع المهرة قلقهم من آثار الرأسمالية الأوروبية ومن التجار والعمال الأوروبيين المهاجرين أكثر من قلقهم بسبب الضرائب المفروضة عليهم على يد النخبة المحلية . وأعيان القرى فى حالات قليلة ، ركزوا أنظارهم على كبار ملاك الأراضى وحكومة الخديو ، حتى برغم أن القرويين مارسوا قدراً كبيراً من عملهم الجماعى تجاه الأوروبيين والملكيات الأوروبية . ورغم هذا تداخلت مصالح النخبة المزدوجة بشكل وثيق ، إلا أن مقاومة أى منهما من جانب أحد المعارضين فى نهاية الأمر أدت إلى الدخول فى صراع مع كليهما .

وعلى الرغم من الاختلافات الكثيرة بين دولة مستقلة لنظام قديم وحكومة مدمجة فى امبراطورية غير رسمية ، فإن عديداً من الظروف التى وجدت سكوكبول أنها حاسمة فى نمو الثورات الفرنسية والروسية والصينية تبرز أيضا فى هذه الثورة المصرية (٢) . فقد ألحقت الحرب الحبشية الكارثية فى ١٨٧٦ الضرر بأموال الخزانة

وأضعفت بشكل سيئ ثقة صغار الضباط الناطقين بالعربية فى قيادتهم العثمانية المصرة . كما زادت خسارة الحرب الروسية العثمانية فى ١٨٧٧ – ١٨٧٨، التى شارك فيها الجنود المصريون من انحطاط معنويات الجيش . وأدت أزمة الدين وتأسيس الرقابة البريطانية الفرنسية الثنائية وتسريح أعداد هائلة من الجنود المصريين ، إلى إجراء تخفيض فى القوات المسلحة فى ١٨٧٩، بداية إلى ١٨ ألفًا ، ثم إلى ١٢ ألفًا . وتقلصت فرص ترقى الضباط إلى حد ينذر بالخطر حتى أن العثمانيين المصرين باتوا يشمئزون من مقاسمة المصريين الناطقين بالعربية لهم فيها ، باستحداث إجراءات جديدة تؤدى إلى تجميد الأخيرين تماما فى فرق الضباط . وهذا الاستبعاد العرقى حرَّض على تقديم العرائض ، وإنشاء التنظيمات السرية، وأخيرا اندلاع التمرد والمظاهرات بين ضباط الجيش الناطقين بالعربية ، مما أدى إلى شق صفوفه على نحو خطير ، وقد دفعت أزمة الدين الخارجي بالحكومات الخديوية إلى إلغاء الامتيازات الخاصة ، ليس بين النبلاء ، لكن بين الأعيان . وبدأ إلزام سر التجار فى كل مدينة بسداد الضرائب . ونقضت حكومة الخديو وعدها بتخفيف الضرائب الذى تعهدت به لعمد القرى فى السبعينيات مقابل سداد المقابلة (مايعادل ضرائب ست سنوات مقدما) . وفقدت الحكومة فى آن واحد مساندة أعيان القرى ، الذين أحسوا أنهم وقعوا ضحية الغش بالعودة إلى دفع الضرائب ، ومساندة أبنائهم فى فرق الضباط ، الذين أحسوا بالعراقيل تحول بينهم وبين الترقى فى وظائفهم . ونحن لا نجد انقاصًا مماثلاً فى امتيازات النخب العثمانية المصرة ، بل أصبح لأعيان الريف أهمية كافية فى إدارة الدولة حتى صار لولائهم مضامين خطيرة لقدرتهم على العمل بصورة طبيعية.

أتاح الجيش المتهالك ، ممزقا بالمعارك العرقية والطبقية ، لقطاعات المجتمع الأخرى أن تمارس أشكالاً من التمرد كانت منعدمة فى السابق . وقد جسدت مظاهرات طلبة المعاهد الدينية التى طالبت بإقالة شيخ الإسلام الحنفى ، ورفض الفلاحين المتزايد لسداد مديونياتهم للأوروبيين وأبناء المشرق ، والاضطرابات والأحاديث التحريضية فى اجتماعات المساء بالمدن ، إشارات لمجتمع مدنى متحرر من الخوف من القمع المباغت عديم الرحمة . وكما طرحت للجدال ، ما إن تصاب أجهزة الأمن بالضعف ، تحتاج الطبقات المعارضة لمصالح واعية ، ودرجة عالية منسجمة من التنظيم الاجتماعى ، ووسائل اتصال ، وخطاب موحد لتستفيد من الأوضاع . وأنا لا أتفق مع أى رؤية لتوازن كل العمال والفلاحين على نحو دائم ليثوروا بنجاح بمجرد أن

تتخلى الدولة عن قمعها قليلا ، هنا تصبح فرضية جلادستون ذات أهمية ، نظراً لأننا لاحظنا الإزاحة فى زيادات السكان سنوياً من خمسة لكل ١٠٠٠ مع بداية القرن إلى ١٢ لكل ألف منذ أواخر الأربعينيات ، وهو ماساعد على خلق منافسة أكبر على الأراضى وعلى الوظائف الحكومية المربحة ، علاوة على تضخم الأسعار ، مع ذلك فإن ما هو أكثر حسما فى ثورة ١٨٨٢ ، كان تطورات اجتماعية اقتصادية أخرى مثل الضرائب الباهظة وبروز الملكية الخاصة فى الأراضى ، ومجالس القرى والانتخابات ، والمنافسة العنيفة لسكان القرى مع النبلاء والأوروبيين على الأراضى (وهى المنافسة النابعة ليس فقط من زيادات السكان بل أيضًا من تزايد قيمة الأرض الناجمة عن المحاصيل النقدية) .

إن تنحية كثير من الطوائف بتأثير الرأسمالية والتكنولوجيا والمنافسة الأوروبية والتزاحم على الوظائف وتضخم الأسعار الناجم عن النمو السكانى ، والضرائب المرتفعة ، فى موازاة تطورات حنكة تنظيم الطوائف ، جميعها فرضت بالقوة على الطوائف وأتاحت لها العمل جماعيًا بمجرد أن أصاب الضعف الشرطة والجيش . أيضًا اضطر المثقفون للتنافس مع الأوروبيين على الوظائف ، وطوروا منتديات سياسية وجمعيات سرية استطاعت كلا منها خلق صلات بين المئات منهم ، كل هذه القدرات التنظيمية على مستوى وطنى ، افترضت بطبيعة الحال ، ابتكارات فى الاتصالات والتحضر والانتقالات التى ميزت عقدى الستينيات والسبعينيات ، أكثر من هذا ساعدت الممارسات الانتخابية والاستشارية التى تم إدخالها منذ ١٨٦٥ بين الفلاحين ورجال الطوائف على خلق جمهور أنصار شعبيين لهذا النوع من الحكم على مستوى البلاد . وداخل النخبة والمثقفين أثبت مثال حركة تركيا الفتاة والمرحلة الدستورية قصيرة الأجل من ١٨٧٦ – ١٨٧٨ فى الامبراطورية العثمانية أنه سابقة هامة ، وكان للحكومة المنتخبة والنيابية ميزة إضافية فى عيون كثير من الجماهير الشعبية ، هى أن تزداد صلابتها أمام تنامى مزاعم النخبة الأوروبية المحلية على الموارد التى سمحت بها الاستبدادية الخديوية .

جاء رد فعل جناحى النخبة المزدوجة متباينًا على الحركة الإصلاحية للمعارضين . بينما تملَّك الرعب العثمانيين المصرين من نهوض سلطة المصريين الناطقين بالعربية فى شكل صغار الضباط ومتوسطى الموظفين ، وفوقهم جميعا مجلس النواب المنتخب ، إلا أنهم كانوا يتنازلون كلما تعرضوا للضغوط ، ولم يتعامل توفيق بحسم فى مواجهة

الضباط المتمردين فى فبراير ١٨٨١، من جانب لأنه كان محظوراً عليه سراً هذا الفعل من القناصل الأوروبيين ، الذين كانوا يخشون تلويث سمعة العضوين الأوروبيين بمجلس النظار بعمل سرى ضد الجيش ، وفيما بعد استسلم توفيق لمطلب صغار الضباط الخاص بالانتخابات وتشكيل مجلس نظار جديد فى خريف ١٨٨١ . وقبلت وزارة شريف التى يهيمن عليها العثمانيون بالهزيمة وسقطت عندما رفضت أن تتخلى عن كامل السلطة على نصف الميزانية غير المرهون لمجلس النواب ، ونال ضباط مصريون رتبة اللواء مثل عرابى ، وشغلوا مناصبهم الجديدة وهو ما عزز ترقية آخرين من نفس عرقيتهم ، محتقين هيئة الضباط الشراكسة المتشددين وهو ما دفعهم لمحاولة انقلاب ، وجاء فشل هذا الانقلاب كعلامة فارقة لنهاية أى عوائق خطيرة أمام بروز أبناء الأعيان كشركاء متساوين فى فرق الضباط والمناصب الإدارية العليا .

على صعيد آخر ، كان رد فعل بعض شركاء الأوروبيين من النخبة المصرية بالكاد شديد الدموية لهذه التطورات ، ولقد حرصت على أن أتجنب التعميمات السهلة عن الـ "أوروبيين" الذين كانوا فى الحقيقة جماعة شديدة التنوع ، فقد اختلف المغتربون فيما بينهم ، وجادلوا وزراء خارجيتهم عند العودة للعاصمة ، ومع هذا ، فما يتفق مع أغراضنا هنا ، سيكون مفيداً التركيز على أعمال المسئول الفرنسى والبريطانى فى مصر وفى باريس ولندن ، نظراً لأن لهما الشأن الأهم . ففى خريف ١٨٨١ اتخذت فرنسا موقفا متشددا ، ومع بريطانيا ، جعلت شريف يقسم على الالتزام بالاتفاقيات الدولية ، قبل أن يسمحوا له أن يتولى منصبه كرئيس لمجلس النظار . والتعهد الذى أخذه على نفسه للأجانب ، علاوة على تفاخره العثمانى فى وجه "الفلاحين" ، يفسر معارضته لتسليم زمام الموازنة لأيدى مجلس النواب ، وما إن بدأ المجلس يطالب بالإشراف على الميزانية ، أصدرت بريطانيا وفرنسا "مذكرتهما المشتركة" الأولى ، مؤكدين دعمهما لتوفيق ، وهو سلوك رمزى للإعلان عن معارضتهم لافتراض أن مجلس النواب له السلطة النهائية على المسائل المالية . فيما بعد ، مع هذا جاءت للسلطة حكومة فرنسية جديدة أقل حدة ، وبرز المراقب البريطانى أوكلاند كولفين فى القاهرة بوصفه الممثل الرئيسى لخط متشدد ، ممثلاً للتجار والمسئولين المغتربين ، وضغط القنصل العام البريطانى السير إدوارد ماليت على الخديو لمعارضة نفى المتآمرين الشراكسة إلى السودان ، مما ساعد على تفجر أزمة دستورية ، وعندما بدا الخديو ، أثناء تفاوضه عبر مجلس النواب المستدعى ، كما لو كان ينبغى عليه أن يتوسط حول

قضية العقوبات ، تقدمت بريطانيا وفرنسا بمذكرتهما المشتركة سيئة السمعة فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ ، تطالبان بإقالة حكومة البارودى وبالنفى دون محاكمة لمدة عام واحد للضباط النشطين ، حريصين على أن يتصرف توفيق بحسم ضد شركائه الجدد فى الحكومة ، مع ذلك ساعد التأييد الشعبى لعرابى من العلماء والطوائف على إجبار الخديو على إعادته لمنصبه كوزير للحربية ، وفى أواخر يونيو فقط توقف توفيق عن المراوغة حول ما إذا كان يتوجب عليه أن ينضم إلى الإصلاحيين أو البريطانيين ، ففى غضون ذلك الوقت كان يتوسل إلى الأدميرالية البريطانية لتقصف الاسكندرية ، وفى قمة الأزمة تم استقطاب الدولة إلى اتجاهات متعارضة بواسطة الأوروبيين المتشددين والعرابيين ، بينما العثمانيون المصرون فى المنتصف .

يبرز تدخل الحكومتين الفرنسية والبريطانية تناقضاً ظاهرياً للدول التابعة فى ظل إمبريالية غير رسمية أو كولونيالية جديدة . فمن جانب ، تمنح علاقة الدولة بالقوة (القوى) الأجنبية لممثلى الدولة شعوراً بالاستقلال عن جماهير البلد ، فقد رفض توفيق دعوة مجلس النواب للانعقاد فى شتاءى ١٨٧٩، ١٨٨٠ وأنشأ رقابة شديدة القسوة من جانب لأنه يعلم بمساندة عضوى الحكومة الأوروبيين وحكومتيهما له . وقاوم مطالبة مجلس النواب فى ١٨٨١ – ١٨٨٢ بالإشراف على الميزانية ، ليس فقط لأن الأوروبيين لا يريدون ذلك ، بل أيضا لأنه أحس أن الأجانب يتحاشون أى طلب له للاعتماد على الفئات الاجتماعية الممثلة فى المجلس (أساساً الطبقة المتوسطة الريفية وكبار ملاك الأراضى إضافة إلى بعض شيوخ طوائف التجار) . وإلغاء توفيق لتخفيضات الضرائب على أعيان القرى كذلك يشير إلى أنه كان يعتقد أنهم كم مهمل سياسياً . كما أن عدم أخذه حالات استياء صغار الضباط فى جيشه بجدية كما ينبغى يبدو أمراً غريباً . ففى دولة زراعية مثل مصر ، لم يكن يستطيع الخديو أن يتخيل أنه يملك مثل هذه الاستقلالية عن القطاعات الاجتماعية الرئيسية دون صلاته الأجنبية القوية . من الجانب الآخر ، لم تكن الصلات الأجنبية بلا ثمن ، لم يجعل الأجانب الدولة تشعر فقط أنها مستقلة نسبيا عن العامة ، بل أنهم اقترحوا ، لأغراضهم الخاصة ، تنفيذ سياسات غير شعبية على نطاق واسع ، وبالتالى تصبح الدول التابعة على نحو خاص عرضة للتمرد والثورة ، لأنه يتشكل وعيهم بسهولة ؛ كمتملقين للمصالح الأجنبية أكثر من خدمتهم لرعاياهم المحليين أو المواطنيين ، وبسبب أنهم غالباً ما يكونوا مطوّقين بوهم التحصن الناشئ عن صلاتهم بنصير أجنبى قوى ، مما يجعلهم يمقتون التعامل مع القوى المحلية الساخطة .

جاءت معارضة معظم البريطانيين فى أغلبها لجهود التغييرات فى الحالة الراهنة أساساً لإدراكهم أن الإصلاحيين انتووا تقليص ليس فقط امتيازات النخبة المحلية ، بل أيضاً وامتيازات الأوروبيين ، وكما رأينا فى أكتوبر ١٨٨١ اضطر رئيس تحرير صحيفة فرنسية إلى الفرار من البلاد بعض تعريضه بالنبى محمد ، وتهديدات القتل تحوم حول رأسه ، وكان مصيره علامة فاصلة على انتهاء خطاب أوروبى يتمتع بالتميز فى مصر ، وبدأت مشاعر النهضة الوطنية تتداخل مع الاستثمارات البريطانية بالأقاليم بداية من أوائل نوفمبر ١٨٨١، مؤشراً على تهديد لامتيازات صانعى المال الأوروبيين فى مصر ، وكان من المتصوَّر أن مجلس نواب مفوضاً للتصديق على الميزانيات يمكنه أن يتخلص من الـ ١٣٠٠ أوروبى العاملين بالخدمة المدنية فى قوائم التشغيل المصرية برواتب عالية ٠ ودافع كولفن ، صاحب أعلى منصب لهؤلاء المغتربين ، عن مصالحهم المشتركة كمراقب بريطانى فى المراقبة الثنائية (وظيفة على مستوى مجلس الوزراء دون أن يكون له حق التصويت) ، وأرسل البرقيات من مصر إلى بول مول جازيت **Poll Mall Gazette** ، وهى صحيفة جلادستون المفضلة ، وصاحبة تأثير كبير على السير إدوارد ماليت القنصل البريطانى العام ٠وانتاب القلق كولفن وماليت من أن يصطنع مجلس النواب عجزاً فى نصف الميزانية الذى يمكن أن يؤثر على قدرة الدولة فى تخصيص النصف الثانى لخدمة الدين ، وبالتأكيد خلق الرفض المتزايد الجرئ من الفلاحين لسداد مديوناتهم الخاصة (" أن تأثرت المبادلات بين أبناء البلاد والأجانب") حالات شديدة القلق على الأموال بين المقيمين المغتربين من الجالية الأوروبية ، ومن بينها يشكل القناصل جزءاً مترابطاً بإحكام ، ولعل الجرأة الجديدة التى أبداها القرويون لعبت أيضا دورا جزئيا فى انقلاب العثمانيين المصرين والفئات العليا من الأعيان المصريين ، العاملين فى كنف سلطان باشا وكثير من زملائه فى مجلس النواب والمكاتب الإدارية الريفية ، ضد الحركة الإصلاحية ، ومع هذا مازالت أنشطة الفلاحين قبل صيف ١٨٨٢ تعانى من ضعف شديد فى توثيقها ، كما أن رد الفعل تجاهها مازال أقل وضوحاً .

لا يجب أن يقع عبء تفسير بروز وضع ثورى فى يونيو ويوليو ١٨٨٢ على عاتق احتجاجات أو تمردات الفلاحين بل على العمل الجماعى لجماهير المدن ، وهنا يختلف تفسيرى الظرفى عن التفسير الظرفى لسكوكبول ، الذى هو شديد البراعة ، حيث ينطوى تفسيرى على نمط مختلف للثورة ، وتذكر سكوكبول أن المؤرخين أخطأوا بالتركيز على أعمال الطبقة الدنيا المدينية فى الثورات الكبرى الحديثة ، ذلك أن تمردات

الفلاحين كانت أكثر حسما بكثير[٤] ، وتؤكد على أن الأقسام داخل النخبة الحاكمة وداخل الدولة الناتجة عن الركض خلف المنافسين الأوروبيين ، تجعل من المستحيل على أجهزة الأمن أن تراقب وتسيطر على الفلاحين على نحو فعال ، الذين ينتهزون فرصة الوضع للمطالبة بحقهم فى الأرض من النبلاء ، ويخلق عمل الفلاحين بدوره مزيدا من الشقاق فى الطبقة الحاكمة ، حيث يعارض كبار ملاك الأراضى المحافظون "إصلاح الأرض" العفوى هذا ويغتنم الإصلاحيون قضية الفلاحين وينتقلون إلى اليسار . والطلاق البائن بين المحافظين والإصلاحيين حول المسألة الفلاحية فى النهاية يصيب بالشلل دولة النظام القديم ويتيح بروز نخبة بيروقراطية ثورية جديدة من احتياطيات (هوامش) العائلات الإدارية القديمة ، التى تخلق بيروقراطية كبيرة مدمجة وتضعف كبار ملاك الأراضى المحافظين من خلال إعادة توزيع مقادير ملحوظة من أراضيهم (٥٪ فى المثال الفرنسى) على الفلاحين .

وطالما نحن نعرف عدداً محدوداً فقط من غزوات الأراضى فى مصر ، مع هذا ، وأنها حدثت فى يوليو وأغسطس ، أى فات أوان أن تخدم كمسمار العجلة للقضية الثورية حتى لو حدثت حالات أكثر مما اكتشفه المؤرخون منها ، رغم ذلك ، بالنسبة للنصف الأوروبى فى النخبة المزدوجة فإن الشغب الأوروبى المصرى فى ١١ يونيو أثبت على نحو مؤكد أنه محورى فى قرارهم باتخاذ إجراء حاسم ضد المصريين ، فقد نقل كثير من القناصل والصحفيين الأوروبيين بتصوير بارع أحداث التمرد باعتبارها مذبحة للمسيحيين دبرها وخطط لها عرابى بنفسه ، وصدق السفير الأمريكى مراسل التايمز وهو تاجر بريطانى من كبار الملاك ، الذى تآمر بنشاط وعدم استقامة فى خلق هذا الانطباع الزائف . وأبلغ المفاوض العثمانى درويش باشا " عن محاولات بواسطة القناصل الأوروبيين لزيادة التوتر بمصر بتوزيع بيانات باليد على السكان المسيحيين تحثهم على الهرب من مصر " [٥] ، وخشى السكان المحليون أن يكون الأوروبيون يعملون على إخلاء الساحة لقصف الاسكندرية . وبالتالى يتحمَّل القناصل والصحفيون قدراً كبيراً من اللوم فى تصعيد التوترات . فقد غادر البلاد نحو ٥٠ ألف أوروبى على الفور ، مسببين زحاما هائلا على كل وسائل النقل المتاحة ؛ وبحلول يوليو يتولد انطباع لدىّ أنه بالكاد تبقَّى أوروبى واحد بالبلاد من بين ٩٠ ألفا كانوا يقيمون بها قبل الأزمة . هذا الهروب الفجائى كان فى نظر الدبلوماسيين والمسئولين الإمبرياليين إيذاء لمكانة الأوروبيين ، وبطبيعة الحال عرَّض أملاك الأوروبيين واستثماراتهم فى البلاد لخطر داهم .

وبالتأكيد وقعت ثورة الإسكندرية غالبًا على نحو تلقائى ، ولم يكن يرغب فيها الضباط أو رجال الإدارة العرابيون ، فلقد خلقت ظرفًا غير متوقع أدى إلى وجود سلطات متعددة ومن ثم إلى اندلاع أعمال القتال بين مصر وبريطانيا العظمى .

ومن دواعى السخرية ، أنه تم إنفاق جهد كبير فى تفسير لم عارضت بريطانيا الإصلاحيين وغزت مصر أكثر مما جرى لتفسير سبب حدوث الثورة ذاتها ، وكما لوحظ فى المقدمة ، فإن الكتاب الكلاسيكى " أفريقيا والمنتصرون" ، يزعم أنه يبحث فقط فى دوافع المسئولين الإنجليز . لكن الكتاب فى الحقيقة وبطبيعة الحال يقدم نظرية عن " إمبريالية التجارة الحرة " ، وسياسة بالمرستون رجل الدولة فى توظيف التجارة والنفوذ لحراسة المصادر الاستراتيجية فى الشرق الأدنى ، بدلاً من الاستعمار الرسمى . ويذكر مؤلفو هذا الكتاب عدة نظريات متعارضة عن التأثير الموضوعى لامبريالية التجارة الحرة دون تحليلها ، وفى إحدى الطبعات ، قالوا فى المقدمة ، " لقد أعاق الاتجاه الإسلامى المحافظ والتآمر الروسى كل محاولة للإصلاح الليبرالى ، وكنتيجة لهذا لم يتم تفعيل آلية التعاون الطبقى " (٦) . وعلى هذا فقد حال الجمود الإسلامى ، من هذه الوجهة ، دون تجلى سحر " التجارة الحرة " كما أرادها بالمرستون . ومع ذلك كان للمؤلفين رؤية أخرى ، حيث كتبوا أنه بحلول "١٨٨١ كانت الأسرة الخديوية تمهد الطريق لكثير من أنظمة الحكم الشرقية التى تآكلت بسبب تأثيرات الاختراق الأوروبى " (٧) . فى إطار هذا الرأى ، استطاعت التجارة الحرة البالمرستونية فى الحقيقة أن تخترق مصر الإسلامية الخامدة ، إلا أن النظام الشرقى لم يستطع دعم الاختراق ، فانهار مثل ضحية مغتصبة واجهتها صدمة . أخيرًا ، يرى المؤلفون أن الأزمة المصرية : " نجمت عما كان بصورة أساسية اضطرابات أفريقية محلية " (٨) . على أن التأكيد على أن " الاتجاه المحافظ الإسلامى " قد أعاق فى نفس الوقت محاولات للإصلاح الليبرالى ومنع تكوين تعاون طبقى ؛ حتى أن امبريالية التجارة الحرة تبنت بنجاح كبير الأسرة الخديوية من أجل إحداث انهيار النظام ، قول ينطوى على تناقض واضح . وزيادة التأكيد على أن عام ١٨٨٢ كان اضطرابًا محليًا بصورة أساسية يبدو أنه ينكر كلا من الصيغ السابقة كما يبين عدم متانة صلة الامبريالية بالتجارة الحرة كمفهوم توضيحى فى مقاربة الأزمة المصرية . بطبيعة الحال ، يتجاهل الكتاب أيضا أن وسائل المعارضة الأوروبية للإصلاحات الليبرالية مثل مجلس النواب المنتخب فى ١٨٨١ قد جاءت من الانجليز أنفسهم . وفى الحقيقة لا يتضح أن أزمة الدين قد تنامت خارج الممارسات

البالمرستونية للتجارة الحرة ، فالابتزاز وفرض الغرامات على معدلات الفائدة الباهظة و" رسوم الخدمة " عمليات شاركت فيها البنوك الأوروبية التى أقرضت الحكومة المصرية أموالاً كثيرة ، جميعها ممارسات بالتأكيد لم تكن فى ذهن بالمرستون عندما تحدث عن التجارة الحرة . والوضع المتميز للأوروبيين فى مصر ، الذين كانوا معافين من معظم الضرائب ومحصنين فعليًا من العقاب على ارتكاب الجرائم ، ومدعومين بالقدرات العسكرية لدولهم الامبريالية ، يبدو لحد كبير أشبه بالمركنتلية من التجارة الحرة . ونفس الأمر يمكن أن يقال عن أسلوب تدخل بريطانيا وفرنسا بصفتهم الحكومية لضمان سداد المصريين لخدمة الدين ، لتجنيب مالكى الأسهم والدائنين الأوروبيين أى مخاطر يمكن أن يتعرضوا لها من إقراض الخديوى إسماعيل ، وإلى هذا الحد الذى يمكن للنشاطات والمؤسسات الأوروبية أن تفعله مع إزعاجات الحركة الإصلاحية ، تتجلى عقلية أوروبية مركنتلية تنطوى على مفارقة تاريخية ، وفيها تؤازر الدولة المؤسسات التجارية وتسعى للاحتكارات والامتيازات لرعاياها ، وهو ما يبدو أكثر عرضة للوم من " التجارة الحرة " .

استعرض هوبكنز ببصيرة نافذة الكتابات المتعلقة بالاحتلال البريطانى لمصر الصادرة فى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين ليبين المواطن التى أخفق فيها كتاب روبنسون وجالاجر ، حتى من خلال مصادرهما نفسها [(٩)] . ويوضح هوبكنز أن صانعى السياسة البريطانيين فى ظل المحافظين أصروا بشدة على سداد مصر لديونها ، أيا ما كانت التكلفة المحلية ، أكثر مما يقرر روبنسون وجالاجر ، وبالتالى أصبحوا جزءًا وقسما من النظام الخديوى القمعى ، وأخفق المؤلفان أيضًا فى التعرف على التدفق الهائل لرأس المال الخاص الأجنبى والسلع الرأسمالية إلى مصر بعد ١٨٧٦، وعلى وضع الهيمنة المتزايد للمغتربين الأوروبيين المقيمين فى ذلك البلد ، لم يكن بريطانى واحد فى موضع السلطة فى ربيع وصيف ١٨٨٢ يعتقد أن قناة السويس تتعرض لخطر حقيقى من العرابيين ، حتى أن التشخيص الشاذ لروبنسون وجالاجر للثورة المصرية باعتبارها " أزمة السويس " يبدو بشكل خاص غير ملائم (فلم تشكل حماية قناة السويس أكثر من تبرير متأخر من السياسيين للاحتلال) . ولم يحدث انهيار للحكومة المصرية فى مايو – يونيو ١٨٨٢ ، وحتى فى تمرد الاسكندرية تحركت لاستعادة النظام بسرعة كافية ، بطبيعة الحال ، ربما تولد انطباع ما بالفوضى ، لكن من المشكوك فيه أن هذا الانطباع بلغ أقصى مداه فى التأثير على السياسيين الذين أوغلوا فعليا فى

الوطنية . أخيراً ، لا يضع روبنسون وجالاجر فى اعتبارهما تأثير الصقور مثل هارنجتون ، على مجلس الوزراء ، وديلك (وكيل وزارة الخارجية) بعيدا عنه ، فى حكومة جلادستون .

إن فرضية روبنسون-جالاجر بأن الانجليز تم امتصاصهم في مصر عن طريق وظائف غير مستقرة فيها تجميل للمصطلح أكثر من معناه فضلاً عن عدم ملاءمة التشبيه ، فهما يقدمان تعريفًا صحيحًا لمصر بأنها جزء من امبراطورية بريطانية غير رسمية (شاركت ، بطبيعة الحال ، مع العثمانيين والفرنسيين وآخرين فى الأسلوب المبهم الذى تسمح به امبراطورية غير رسمية) . وبعد ذلك يستثنيان وكلاء الامبراطورية غير الرسمية ، الرجال الذين فى المركز ، من أى دور واع فعال فى الأزمة . لقد خدم الأوروبيون ببساطة مثل بسائل حمضى عمل ، دون قصد ، على إتلاف النظام الاجتماعى العثمانى فى مصر . حتى أن نفس الفكرة الامبراطورية غير الرسمية قد تتنبأ بأن المغتربين يتمتعون بنفس قدر الحماية مثل العثمانيين المصريين أنفسهم . ولم تكن معاداة المغتربين ، بطبيعة الحال ، تضمن فى ذاتها أن عرابى سوف يتم النظر إليه بعداء فى هوايت هول . إلا أن عديداً من وزراء جلادستون ، خاصة هارينجتون ، مالوا إلى جانب الصقور ، وساعدت دعاية الرجال فى المركز على إقناع عدد أكبر من اللازم على العمل . كذلك أتاح إضعاف الدولة المصرية ، نتيجة الصراعات داخل الجيش وبين الوزراء والخديو ، ليس على عدم الاستقرار أو الفوضى السياسية ، بل على بروز نظام جديد لم يضمن امتيازات وملكيات الأوروبيين . وأراد المغتربون من القوات البريطانية أن تتدخل ، ليس لاستعادة النظام (فقد كانت الفوضى محدودة نسبيًا) ، بل لإعاقة عملية تكوين دولة قد تستبعد الأوروبيين .

كان لرفض الفلاحين سداد القروض الربوية ، والطريقة التى حاربت بها جماهير الاسكندرية عندما ووجهت بقوة النيران المتعاظمة لمثيرى الشغب الأوروبيين ، تأكيداً للتغير الذى طرأ فى البحر المتوسط . ففى مرات عديدة مات المصريون كما ماتوا فى ١١ يونيو وكما مات الأوروبيون ، وربما كان التشخيص الأفضل لأحداث الشغب بوصفها " مذبحة " لمسلمين غير مسلحين بواسطة مسيحيين مسلحين . حتى أن المغتربين الأوروبيين ذوى النفوذ قدموا تفسيرهم الخاص حول الحادث ، معتبرين أن المصريين أثاروا الفوضى فى كل مكان . فى الحقيقة ، بطبيعة الحال ، كانت الاسكندرية وبنها فعليا هما المثالان الوحيدان على الاضطرابات المدنية الحقيقية فى

يونيو ، حيث استمرت أعمال العنف فى كل منها لساعات قليلة فقط ، حتى أخمدتها القوات الحكومية المصرية . وتباينت أعمال الشغب قليلاً عن أشكال النضال المدينى الذى اندلع فى مصر على مدى العقدين السابقين ، فيما عدا خسائر الأرواح بالاسكندرية (ترجع أساسًا إلى استخدام الأوروبيين للأسلحة النارية ضد المدنيين وعساكر الدرك ، مما أدى بالأخيرين للرد بإطلاق النار) .

كيف كان إذن بمقدور المغتربين أن يجدوا طريقهم مع حكومة جلادستون الليبرالية ؟ يوظف شولش التحليل السياسى المصغَّر المميِّز للمدرسة العقلية الرسمية للدراسات الامبريالية ليؤيد فرضية " حملة الأسهم " . ويبين أن الدبلوماسيين والمستثمرين والمضاربين والتجار الأوروبيين المقيمين فى مصر ، انتابهم القلق على ملكياتهم أو نفوذهم ، مما خلق عبر البرقيات الدبلوماسية والصحافة صورة للعرابيين بوصفهم تهديداً ينذر بكارثة لمصالح الأوروبيين فى أذهان كثيرين بمجلس الوزراء [(١٠)] . ومع ذلك لعل شولش يمضى بعيداً جداً فى إنكار تغييرات أساسية جرت خلال ربيع وصيف ١٨٨٢، نظرا لأنه يعتمد على برقيات من القنصل العام الألمانى الذى كانت عينه مركزة أساسا على الإدارة المركزية بالقاهرة ، ويتجاهل التأثير المفسد للتجار ومقرضى الأموال الأوروبيين بالريف ، ومضامين العمل الجماهيرى بالاسكندرية ، وشولش على حق فى استبعاد مسئولية الفوضى ، لكن يبدو أنه تجاهل تحولاً حقيقياً فى الموضوع تمثل فى تدهور حدث فى الامتيازات الأوروبية واكب نشوء خطاب سياسى جديد .

يتعين علينا استكمال كتابات شولش ، وجون جالبريث وعفاف مرسوت لفحص صانعى القرار فى لندن [(١١)] . لقد وجدوا أن جلادستون لم يتم إبلاغه بالأحداث ووزير خارجية مراوغا سمح بانتهاج سياسة متشددة تجاه مصر على يد الأدميرالية وأعضاء مجلس الوزراء الأكثر مغالاة فى الشوفينية (حدَّد الأخيرون السياسة المصرية فى اجتماعات حتى لم يشهدها جلادستون) . وورطت الأدميرالية البريطانية نفسها فى قصف الاسكندرية فعليا دون استشارة جلادستون ، رغم موافقة أعضاء فى مجلس وزرائه . ولا يعترف شولش على الإطلاق بالأهمية الرمزية لأحداث ١١ يونيو للامبرياليين البريطانيين ، ذلك أنه يعرف أن تهمة مذبحة المسيحيين احتمال أسيء تفسيره بعناد أعماه عن معرفة السلوك الذى يمكن به حتى لإهانة متخيَّلة أن تنجم عنها عواقب وخيمة . فقد أصيب الإنجليز ، على الأقل منذ الانتفاضة الهندية فى ١٨٥٧، بعقدة جنون الاضطهاد (البارانويا) خوفا من ضياع امبراطوريتهم للغوغاء المسلمين

المتعصبين ، وأى شئ يماثل الاعتداءات على النساء والأطفال الانجليز في دلهى ولوكناو يدفعهم للهرولة لأقرب بندقية ، وحتى إنجليزى شاطر Little Englander مثل رئيس الوزراء جلادستون ، فى بداية عمله الوزارى ، تحدث جهاراً عن "فظاعات" العثمانيين ضد المسيحيين فى البلقان فى ١٨٧٦. إن النظرة العامة عن إنقاذ بقية العالم هى الباعث الأساسى لليبرالى ليصبح إمبرياليًا ، وجماهير الأوروبيين والمصريين قدموا دون قصد للحكومة الليبرالية ذلك الحافز فى يونيو . وانساق مجلس وزراء جلادستون إلى خداع التفكير فى أن مصر تعيث بها الفوضى (أو أن الأتباع البريطانيين فى ميناء الاسكندرية معرضون للخطر) بواسطة رجال طموحين فى الأدميرالية وفى القنصلية البريطانية والمكاتب التجارية بالاسكندرية . ومن دواعى السخرية ، أن معظم حالات عدم الاستقرار التى بدت على السطح كانت أميل للحفز من أعمال متشددة للمتعصبين البريطانيين أنفسهم .

لقد عين توفيق مجلس وزراء مواليا له فى الاسكندرية ، بينما تم تشكيل حكومة عرفية فى أعقاب مؤتمر وطنى عقد بالقاهرة أعلن أن توفيقا مرتد وغير جدير بتولى منصبه ، وبسط المجلس العرفى نفوذه على معظم القطر ، رغم أن سيطرته غالبًا ما كانت غير محكمة على بعض مسئولى الأقاليم المناهضين لعرابى الذين بقوا فى السلطة . ويوضح الكتاب الذى وضعه على بركات ولطيفة سالم أن الفلاحين شاركوا فى عمليات غزو الأراضى وأنشطة أخرى معادية لكبار ملاك الأراضى أساساً فى يوليو وأغسطس وأوائل سبتمبر ، مباشرة عقب نشوب أزمة فى الدولة . وبالتالى أعطى هروب العثمانيين المصريين إلى تركيا فى أعقاب ذلك للمجلس العرفى مبرراً لمصادرة أراضيهم واستخدامها كمكافأة (جزرة) لضمان ولاء الفلاحين . وليس لدينا أى فكرة عما إذا كان قد تم تغيير أساسى فى عدد من ملكيات الأراضى فى يوليو – سبتمبر ، غير أن مايبدو غير قابل للجدال أنه بدأت عملية لتوزيع الأراضى بصورة عفوية ، وأن الدولة أبدت رضاها بالموافقة على مصادرة الاقطاعيات المملوكة لمناصر الخديوى الغائبين . كما أن الإنكار البسيط للقروض الأوروبية الخاصة ، وهو إجراء اتخذته الدولة رسمياً ، يمثل ثورة اجتماعية بقدر معين .

كانت النخبة الثورية التى برزت فى أواخر يوليو وأغسطس تمثل نخب تلك الثورات الاجتماعية الكلاسيكية ، طالما أنها تكونت أساساً من أفراد طموحين من خارج النخبة الحاكمة القديمة ، أو من مهمّشيها ، الذين اعتبروا الدولة بالنسبة لهم وسيلة للترقى

علاوة على الخلاص الوطني [١٢] ، ومن الملاحظ أنه فى أى ثورة ضد امبراطورية غير رسمية فإن القيادة الثورية تستبعد على نحو نموذجي كلا من الأجانب ذوى النفوذ السابقين وأفراد الطبقات الحاكمة المحلية الملوّثين بالتعاون معهم ، ويؤكد بروز رجال الإدارة الوسطى بين مسئولى مجلس الوزراء العرفى ، الذين أصبحوا يديرون وزاراتهم ، أهمية البيروقراطية والبيروقراطيين فى إعادة بناء الدولة ، وكان لتوفيق بالاسكندرية مجلس وزراء بدون وزارات إضافة إلى هيئة قيادة من بعض الضباط مع عدد قليل من الجنود الموالين .

على عكس الدول التى تدرسها سكوكبول ، فقد تحمّلت مصر درجة عالية من الاختراق الاقتصادى والدبلوماسى الأجنبى حيث يمكن للباحث أن يتحدث ، بعد عام ١٨٧٦، عن نخبة مزدوجة ، ويؤكد تعيين ممثلين أوروبيين على مستوى مجلس الوزراء ضمن المراقبة الثنائية على الميزانية بجلاء أسلوب النخبة الكوزموبوليتانية الذى اختطته لإقحام نفسها فى الدولة المحلية ، وقد بدأ فى ١٨٧٦ إنشاء المحاكم المختلطة (بأغلبية من القضاة الأوروبيين) وانتقال ملكية الأراضى بصورة أساسية من الفلاحين المصريين إلى مقرضى الأموال الأوروبيين الذين رعتهم ، ومن دواعى السخرية أنه هو نفس العام الذى تأسست فيهاالمراقبة الثنائية ، وأدرك المعارضون الشعبيون للدولة وللنخبة المحلية بوضوح أنهم يواجهون نخبة مزدوجة ، وأنهم يعملون ضد جناحيها ، وربما كان الهدف الأول والأساسى لجماهير المدن فى وضع كهذا ، مع ذلك ، الأجانب ووكلاءهم ومراكز أعمالهم التجارية ودبلوماسييهم أكثر من كبار ملاك الأراضى المحليين أو البيروقراطيين ، نظراً لأن الناس غالباً ماينحون باللائمة للأعمال غير المرغوبة من الدولة على النفوذ الأجنبى ، ويساعد ميل الجناح الأجنبى للنخبة المزدوجة للإقامة فى مراكز المدن التى تسهل اتصالاتها على توضيح بروز تمردات المدن فى الثورات المعادية للامبريالية غير الرسمية . أكثر من هذا ، فإن تيسّر وجود عدو أجنبى يعطى لتحالف المعارضة إمكانية استخدام لغة وطنية للمقاومة ، وفى البلاد الإسلامية ، يصبح الإسلام لدى العلماء بالغ الفائدة فى هذا السياق ، أخذاً فى الاعتبار الرؤية الإكليريكية لمجتمع من المؤمنين الذين يجب أن يتولوا الحكم ، ولا يمكن أن يقبلوا بحكومة غير إسلامية ، والمرتبطون بالقتال فى حرب مقدسة ضد معتد غير مسلم أو حتى عائق غير مسلم للتوسع الإسلامى . أكثر من ذلك فإن هذا الاستخدام للإسلام يمكن عادة أن يتضافر بنجاح مع وطنية إقليمية أو محلية .

ولهذه اللغة الوطنية استخدامان : يمكنهما المساعدة فى تحديد هوية جناحى النخبة المزدوجة كمتطفلين لا شرعيين ، لتعزيز هدف الحركة . لذلك ، أعلن العلماء فى مصر أن توفيقًا مرتد استنادًا إلى تحالفه مع القوى المسيحية ضد أبناء بلده . والعثمانيون المصرون ليسوا مجرد طبقة مضطهدة من كبار ملاك الأرض الأجانب ، بل أيضًا أصبحوا بوقًا للمسيحيين . ثانيًا ، يساعد خطاب وطنى مؤقتًا على تذويب الفوارق الطبقية بين القوى المعارضة فى ظل نزعة وطنية أولية عريضة (١٣) . وفى هذه الحالة ، فإن الصراعات بين عمال المياومة وشيوخ الطوائف ، وبين الصناع المهرة والتجار ، وبين الفلاحين المتوسطين وعمد القرى الأثرياء ، كلها تبدو أقل أهمية من الصراعات بين أبناء وبنات وادى النيل والأجانب . وتحالف كهذا لا يمكن أن يستمر زمنا طويلا قبل أن تنشأ تناقضات طبقية ، إلا أن تكوينها حتى على أسس مؤقتة يتيح قيام ثورة وطنية . ويكفى مجرد تغيير الاتفاق المحدد حول العدو ، ونشوء أى طبقة معينة من داخل التحالف كطبقة مسيطرة جديدة ، لكسر التحالف وإثارة مزيد من الصراع . إلا أن ثورة ١٨٨٢ المصرية لم تستطع البقاء طويلا لتصبح مثل هذه الصراعات الداخلية فاعلة . زد على ذلك أنه إذا أمكن لخطاب وطنى أن يلعب دوراً أساسيًا كهذا فى ثورة سياسية ، فإن اللغة وفن الخطابة والأيديولوجية يجب بوضوح أن تكون أكثر مركزية بكثير لصناعة الثورة عما يتسنى للعوامل المادية .

وأود أن أقترح أن التراكيب والظروف الاجتماعية التى ساعدت على إنتاج الثورة المصرية فى ١٨٨٢ أيضًا سلطت الضوء على ثورات أخرى ضد الامبراطوريات غير الرسمية والاستعمار الجديد . ومع ذلك فإن كلمة " جديد " لها أهمية كبيرة هنا . نظراً لأن خصوصيات الوضع الاستعمارى الجديد يعطى لهذه الثورات مسارا مختلفًا عن التمردات ضد دول النظام القديم الذى ناقشته سكوكبول ، كما أن فئة مختلفة تمامًا من التفسيرات ، فيما يبدو لى ، مطلوبة أيضا لثورات ضد نظم الحكم الكولونيالية ، كما فى الجزائر ، حيث أزيلت تماما الدولة المحلية وحلت محلها إدارة استعمارية أوروبية . وفى مستعمرة غير رسمية ، أو دولة استعمارية جديدة ، تتقاسم فئة حاكمة محلية السلطة مع نخبة مغتربة . وهذه النخبة المزدوجة تستخدم الدولة لتضمن امتيازاتها ولتحوِّل الموارد من الطبقات التابعة . وغالبًا ما تصبح النخبة المزدوجة ، نظرا لضرورتها فى المشاركة فى أموال الضرائب والموارد الأخرى ، ميَّالة لابتزاز الطبقات التابعة .، وبطبيعة الحال يمكن أن توجد مصادر أخرى لأزمة مالية للدولة بما

فيها التوسع الديموجرافى عند جولدستون أو التنافس العسكرى مع دول أخرى عند سكوكبول ، لكن فى بلد تسيطر عليها نخبة مزدوجة فإن المزاعم الإضافية حول الموارد يمكنها أن تفاقم المشاكل الأخرى ، وما إن تصبح الدولة المحلية ضعيفة عسكريا نتيجة الانقسامات داخل النخبة ، وحينما تطالب الطبقات التابعة بمصالح وتنظيمات وموارد وراديكالية أيديولوجية كافية ، يمكن أن تندلع ثورة . وتتكون الثورة من فئة من الأعمال المتعددة المحددة ، وغالبًا غير المنسقة ، بواسطة عدد من الطبقات أو الشرائح الاجتماعية التى تجرى مباراة إضافية مع بعضها البعض على نحو لاخطى ، وتكاثر الأحداث الصغيرة على نحو سريع ، فى ظل هذه الظروف يجعل منها تحولات كبيرة ، مثلما يمكن أن يحدث فى الطبيعة عندما تصبح النظم الديناميكية مشوشة تشوشا كاملا .

يتمرد المعارضون على جناحى النخبة المزدوجة ، إلا أنهم يميلون للتركيز على الأجانب ، وتدفع تمردات المدن ضد الملكيات الأجنبية أو المغتربين ، الأجانب لاتخاذ مواقف متشددة ، وتراوغ النخبة المحلية ما بين الانضمام إلى المتمردين أو الوفاء بتحالفها مع الأجانب ، لكن فى أغلب الأحيان تضطر للتعامل بحدة مع المعارضين . وهذه المواقف المتصلبة تفضى إلى إنشاء مناطق مستقلة متعددة ، وبالتالى إلى وضع ثورى . وفى ثورات كهذه تبرز لغة وطنية كأداة بالغة الفائدة ضد النخبة المزدوجة ، سواء اعتمدت على الدين أو الوطنية الإقليمية . وأحيانًا ما ينكر الخطاب السياسى للتمرد ضد الكولونيالية الجديدة حتى أى نية للثورة ضد الحاكم الوطنى ، ويصور الثوريون أنفسهم كمحررين له من السيطرة الأجنبية . وحالما يصادر الثوريون الملكيات الهائلة للأجانب ، علاوة على ملكيات النخبة القديمة المتعاونة معه ، يجعلون من الثورة ثورة اجتماعية . وإما أن يفر الأجانب من البلاد وتذعن دولهم للثورة ، أو تستدعى الأخطار التى تتعرض لها المصالح الأجنبية تدخلاً إمبرياليًا ، وبين ١٧٥٧ ومنتصف القرن العشرين ، انتهت أغلب تدخلات القوى الأوروبية فى الصراعات الأفروآسيوية إلى إنشاء نظام استعمارى كامل .

حتى باحثى التاريخ المقارن يكونون أكثر احتراسًا من علماء الاجتماع ، لذلك فإننى أتردد فى سرد قائمة طويلة من الثورات المقارنة ضد امبراطوريات غير رسمية أو الاستعمار الجديد ، وسوف أوضح ، مع ذلك ، أن عوامل متماثلة تركيبية وظرفية تظهر فاعليتها فى انتفاضة البوكسر فى الصين مع مطلع القرن العشرين (١٤) . فقد

قامت هذه الحركة الفلاحية على مجموعة شعائر دامغة (وليس فنون حربية) تنامت فى إقليم شانتونج الشمالى كرد فعل لمجموعة مركبة من التغيرات ، تشتمل على إدارة الزراعة على أساس تجارى ، وكوارث طبيعية ، وانتشار المسيحية ، وامبريالية أوروبية (خاصة ألمانيا) اقتصادية وغير رسمية ، فى بعض المقاطعات جرت قيادتها بواسطة أعيان القرى ، وفى أخرى اتخذت شكلا يدعو للمساواة التامة ، وربما بدأت كحركة مناهضة للسلالة الحاكمة ، كما حدث لأغلب الجمعيات السرية الصينية ، بشعار " الإطاحة بالملك ، وطرد الأجانب " . إلا أنه نظرا لبدء مساعدة الحاشية المحافظة فى بكين ، وحتى الامبراطورة دواجر ، للحركة كوسيلة لإزاحة القوى الأوروبية ، غيَّر الفلاحون الشعار إلى " مساندة الملك ، وطرد الأجانب " . وعلينا أن نتذكر هنا قسم العرابيين بالولاء للخليفة السلطان العثمانى . وفى بعض الأحيان بدا كما لو كان ينبغى على البلاط أن يتحرك فى مواجهة ميليشيا الفلاحين ، رغم لغة الفلاحين فى الدفاع عن السلالة الحاكمة . كما فى الاسكندرية ، وكذلك فى بكين تم حصار القناصل الأجانب والحى الأوروبى ، مما أثار حملة دولية من ثمانى دول فى صيف ١٩٠٠، استطاعت سحق الحركة ، والاعتداءات واسعة النطاق على البعثات الأجنبية ، بسبب التبشير للمسيحية ، وبسبب العلامات الواضحة للهيمنة الأوروبية أثناء الانتفاضة ، إضافة إلى معاداة المسئولين الصينين المتعاونين مع الأجانب ، كانت إشارة لثورة ضد نخبة مزدوجة . وجذبت الأحداث التى جرت فى كل من شانتونج وبكين ، رغم هيمنة الفلاحين على الحركة ، أفراداً من الطبقات الشعبية بالمدن لكن فى وقت متأخر نسبياً . إلا أنه لم يظهر مركز واضح للانتفاضة ، رغم بعض الدعم الضمنى لها من بعض أفراد الحاشية المحافظين ، وأمكن للتدخل العسكرى الأوروبى أن يقضى عليها سريعًا بمجرد امتدادها من الريف إلى العاصمة . وهنا ، كما فى مصر ، فإن الأحداث التى تقع فى المدن وتهدد غالبا الجناح الأوروبى من النخبة المزدوجة ، تحفِّز عملية الغزو .

يصر جوزيف إشيريك على أنه ينبغى تسمية الحركة تمرداً بدلاً من ثورة لأنها تنتهى إلى تأييد الأسرة الحاكمة . ومما يقوله عن رباطة جأش الملك تجاهها وتجاه الحاشية أوشك على حظرها فى شتاء ١٩٠٠، وربما كانت لغة البوكسرز المؤيدة للملك من نوعية "تمرد الكنيسة والملك" . كذلك صوَّر العرابيون أنفسهم كأنصار لامبراطور معارض رغم أنفه . وبالتأكيد عارضت الحركة الصينية احتكار الدولة لاستخدام القوة . زد على هذا ، إذا نظرنا إلى الأوروبيين كجزء من تركيب الدولة الصينية فى هذه النقطة ،

كجزء من نخبة مزدوجة ، لأصبح هناك بالتالى نوعية ثورية للحركة ، وهنا أعتقد أن فكرة جون والتون مناسبة ومؤداها أنه لا توجد اختلافات داخلية موضوعية تميز الثورات عن التمردات أو الانتفاضات ، ذلك أن نفس مخزونات العمل الجماعى وأزمات السلطة تميل للحدوث فيها جميعها ، إلا أننا نعطى وضعا اصطلاحيا خاصا للتحولات الناجحة فى السلطة (١٥) .

شهد القرن العشرون ثورات عديدة يمكن بشكل ما تصنيفها ككولونيالية جديدة (فى مقابل مايسمى ببساطة حركات معادية للكولونيالية مثل حركة الحرية فى الهند أو جبهة التحرير الوطنى بالجزائر) ، وربما كان من الممكن أن نرى ثورات ١٩٨٩ فى أوروبا الشرقية فى هذا الضوء ، ومع ختام هذا العرض أطرح للمناقشة ، شكلا موازيا آخر لثورة مصر فى ١٨٨٢، الذى ربما كان أكثر ملاءمة ، وهى الثورة الإسلامية الإيرانية ١٩٧٨- ١٩٧٩، التى أعتقد أنه يمكن تصنيفها كثورة اجتماعية لكولونيالية جديدة (١٦) . لم يكن للنخبة المزدوجة وجود بشكل صارخ مماثلا لما كان فى القرن التاسع عشر ، بتمثيل كامل للغرب فى مجلس الوزراء أو فى القضاء المحلى . إلا أن نحو ٥٠ ألفًا من أبناء الدول الغربية كانوا يعيشون فى ايران فى سبعينيات القرن ٢٠ ، منهم ٣٥ ألف أمريكى ، واحتل الأمريكيون وباقى الحلفاء إيران أثناء الحرب العالمية الثانية ، وأقالوا الشاه رضا (١٩٢٥ - ١٩٤١) ، لتعاطفه مع دول المحور ، ونصبوا خلفًا له على العرش ابنه الشاه محمد رضا (١٩٤١- ١٩٧٨) . وفى أوائل الخمسينيات ، قاد سياسى شعبى ، هو محمد مصدق حملة لتأميم البترول الإيرانى ، وإبان الاضطرابات المحلية والعالمية التى أعقبتها ، تم الإطاحة فعليا بالشاه واضطر للهرب إلى روما . وكرد فعل لتأميم البترول ، قادت المملكة المتحدة والولايات المتحدة حملة على نطاق عالمى لمقاطعة البترول ، وفرضا ضغوطًا بالتالى على أطراف ثالثة مثل إيطاليا للالتزام الصارم ، ونجحتا فى خلق انكماش اقتصادى حاد فى إيران . ونفذت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية خطة ناجحة لإعادة الشاه إلى العرش والإطاحة بمصدق ، لذلك بات الشاه مدينا بعرشه للأمريكيين مرتين ، وفيما بعد ساعدت المخابرات المركزية الأمريكية فى تدريب البوليس السرى الرهيب للشاه ، السافاك . وفى ١٩٦٣، تم منح رجال الخدمات الأمريكيين فى إيران نوعا من الامتيازات الأجنبية ، وأصبحوا منذ ذلك الحين يقدَّمون للمحاكمة أمام محاكم عسكرية أمريكية على ارتكاب الجرائم بدلا من تقديمهم للمحاكم المدنية الايرانية . وقد أثار هذا القانون فى حينه غيظ آية الله الخومينى .

بعد الارتفاع الهائل فى أسعار البترول فى أوائل السبعينيات ، برزت إيران كدولة غنية لحد كبير ، جاذبة استثمارات هائلة من الشركات الأمريكية متعددة الجنسية . وبسبب ملكية الدولة لصناعة البترول ، كانت عوائده تذهب مباشرة إلى صناديق الحكومة ، جاعلة من إيران دولة "صاحبة دخل" تحيا على دخول أجنبية وحاجتها قليلة لتطوير علاقة وثيقة مع شعبها . ويرى مارك جاسيوروفسكى أن الدعم القوى الذى ناله نظام الشاه بوصفه " دولة عميلة " من الولايات المتحدة زاد من استقلال النظام عن الشعب فى إيران (١٧) ، وأصبح الشاه أكثر استبداداً وشكلت انحيازات التكنوقراط السياسات الاقتصادية ، وفضلت بنوك التنمية لحد كبير فى القروض التى تمنحها الاستثمار فى الأعمال التجارية بالمدن على المزارع ، وتقاطر عمال المزارع العاطلون إلى المدن بحثا عن العمل ، ليسكنوا فى عشش كئيبة مسقوفة بالصفيح . كذلك تبنى الشاه إجراءات عقابية ضد المنتجين الصغار للسلع ، وتجار البازارات القديمة ، مفضّلا عليهم المليونيرات والبليونيرات الجدد الذين أوجدهم الازدهار وسياساته . ومن دواعى السخرية ، أن نظام رضا بهلوى خلق للوجود طبقة متوسطة جديدة هائلة ، وتوسع لحد بالغ فى إنشاء المدارس والجامعات ، بالإضافة إلى إرسال آلاف الطلبة للتعليم فى الخارج . من جانب ، كان عدد الفرص التعليمية أقل بكثير من عدد الطامحين ، ومن جانب أسفر النظام التعليمى عن عدد من المثقفين يتجاوز فرص التوظف المريحة . ويلاحظ جاك جولدستون أن الضغوط الديموجرافية تساعد على تقدير كلٍّ من نمو عشش الصفيح المكتظة بعمال الريف النازحين ، والطبقة المتوسطة الجديدة من الشبان القلقين نافدى الصبر بسبب استبداد الشاه ومحدودية فرص العمل (١٨) . من الجانب الآخر ، تضاعف سكان إيران أربع مرات من ١٩١١ حتى ١٩٧٨ من ٩ ملايين إلى ٣٥ مليون نسمة ، حتى أن التفسير الديموجرافى لا يقدم الكثير فى ذاته وبذاته عن سبب حدوث الثورة فى ١٩٧٨ وليس فى ١٩٣٥ أو ١٩٥٧ .

عقب هزيمة الولايات المتحدة فى الهند الصينية ، صنَّف بيان نيكسون – كيسنجر إيران باعتبارها قوة إقليمية حليفة فى الشرق الأوسط ، أملا فى أن تدافع عن المصالح الأمريكية فى الخليج الفارسى ، وفى المقابل ، كان يباع للشاه كل ما يريد من أسلحة فى الترسانة الأمريكية ، وبالفعل نفَّذت قوات الشاه عدة عمليات فى الخليج فى السبعينيات ، مثل أنشطتها البوليسية تجاه الحركة الماركسية المزعومة فى قبيلة ظفار بعمان . إن وجود أعداد كبيرة من المغتربين الغربيين المتنفذين والشركات متعددة

الجنسيات ، والنفوذ القوى للسفارة الأمريكية ، واعتبار إيران وكيلاً لحماية مصالح السياسة الخارجية الأمريكية بالمنطقة ، جميعها تشير إلى وضع كولونيالى جديد . ولقد خلقت الملايين الجديدة لعائدات البترول التى انهمرت على إيران بعد ١٩٧٣، فى أعقاب مقاطعة منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) للدول الغربية إبان الحرب العربية الاسرائيلية وماتلاها من ارتفاع أسعار البترول أربع مرات ، العديد من المشاكل بقدر ما حلت . وربما كان تدفق رأس المال من الدول الصناعية مصحوبا بكارثة لها ، فقد ضغطت الولايات المتحدة وغيرها بوضوح ضغطًا هائلاً على حلفائها فى دول الأوبك لإعادة تدوير الأموال فى الغرب من خلال المشتروات والاستثمارات . وكان استحواذ الشاه على مقادير هائلة من الأسلحة العسكرية الأمريكية والغربية التى كانت بالغة التعقيد بالنسبة للاستخدامات الفعالة لقواته المسلحة ، من وجهة نظر معارضيه المحليين ، جزءًا من خضوعه لطلب إعادة الملايين التى استنزفها من الغرب ، لكن الشاه رفض توسيع المشاركة السياسية فى نظامه ، الذى كان يعمل كديكتاتورية رأسمالية قمعية ، وبرهن على عدم الاستجابة للمطالب الشعبية بديمقراطية أكبر ، وفى مقابل القمع واسع النطاق ، مارست إدارة الرئيس جيمى كارتر ضغوطًا محدودة على الشاه لتحسين سياساته فى مجال حقوق الإنسان ، وبالتأكيد تعاملت معه بشكل مختلف عن تعاملها مع الدكتاتوريات العسكرية بأمريكا الجنوبية .

وفى داخل البلاد ، تسبب ارتفاع دخل البترول من عدة مئات من ملايين الدولارات سنويا إلى ٣٠ بليون دولار فى السنة ، بين أواخر الستينيات ومنتصف السبعينيات ، فى زيادة التضخم زيادة هائلة ، وعندما هوت أسعار البترول فى أواخر السبعينيات تطورت عجوزات الميزانية المرتبطة فى إيران لأن المخططين كانوا يفترضون دخولا أعلى ، وكرد فعل لهذا ، رفع النظام الضرائب ثلاث مرات على العمال المأجورين ، ومن أجل أن يبدو فى مظهر من يحارب التضخم ، فرض غرامات على عشرات الألوف من أصحاب المحلات ، علاوة على اتخاذ خطوات أخرى مثيرة للاستياء . وفى إطار ضبط الموازنة ، ثارت حالات الاستياء من تدفق أموال البترول إلى الخارج لسداد أثمان الأسلحة وغيرها من السلع الأمريكية والأوروبية عالية التكنولوجيا غير المطلوبة ، وبلغ الاستياء حد الغليان بين كثير من الإيرانيين ، وكانت بعض أوائل المظاهرات الكبيرة التى أفضت إلى الثورة ، فى أوائل ١٩٧٨، ضد البنوك الكبيرة المملوكة فى أغلبها للأجانب أو لقلة منهم .

وكما طرح ميساغ بارسا للنقاش ، فإن أصحاب البازارات ، وعمال الصناعة ، وسكان الأحياء الفقيرة ، والعمال أصحاب الياقات البيضاء ، ورجال الدين الشيعة ، كل منهم تبعا لمصالحه الخاصة ، وتنظيماته ، وأيديولوجيته ، تمت تعبئتهم في ظروف معينة في ١٩٧٧ - ١٩٧٨ للإطاحة بالشاه (١٩) . وكانت هذه الفئات تعمل أساسًا في مناطق المدن ، ولقد واجهت الإضرابات والمظاهرات المتصاعدة ، دولة تتأرجح بين النعومة والقبضة الحديدية ، مما أدى في النهاية إلى سقوط الحكومة . ومن الأهمية بمكان أن قوات الشاه ، مع تصاعد الأحداث ، أصبحت تعارض إطلاق النار على جماهير المدن ، وفي يناير - فبراير ١٩٧٩ انتقل بعض الضباط الشبان الراديكاليين ، خاصة في السلاح الجوي ، إلى القوات الثورية ، وهذا ما فعله معظم الجنود وصف الضباط . والكثير من أعضاء التحالف الغامض لعام ١٩٧٨ توحدوا ضمن لغة خطاب وطني إيراني شيعي علاوة على تأكيد على حكومة شوري وحقوق الإنسان ، إلا أن كلا منهم كانت له تأكيداته الخاصة ، فقد أكد رجال الدين على الإسلام الأصولي ، وتحدثت الطبقة المتوسطة الجديدة عن نهاية الاستبداد ، أما أصحاب البازارات وباقي الفئات فقد كانت لها مطامحها الخاصة ، فقط وفي الضوء الساطع لما بعد الوضع الثوري أصبح جليا عدم توافق مصالح وأيديولوجيات شركاء التحالف ، عندما نجح علماء الشيعة في الاستحواذ على السلطة ، الذين تعلموا المهارات التنظيمية والخطابية الحديثة من الطبقة المتوسطة والأحزاب اليسارية وكان على رأسهم قائد يتمتع بـ(كاريزما) من الدرجة الأولى وهو الإمام آية الله الخوميني .

أدى الذعر الذي انتاب الدول الغربية في خريف ١٩٧٩ إلى إخلاء إيران من الأجانب بنفس الطريقة التي حدثت في تمرد الاسكندرية وأفضت إلى نزوح جماعي للمغتربين من مصر ، وبمجرد أن أصبحت الحكومة الإسلامية الجديدة في السلطة منذ فبراير ١٩٧٩ قامت بتأميم كثير من ممتلكات المؤسسات متعددة الجنسية ، إضافة إلى البنوك المحلية والصناعات الثقيلة ، وقد شكَّل احتجاز رهائن بالسفارة الأمريكية بواسطة الجناح اليساري للطلاب في نوفمبر ١٩٧٩ ، ليس إضافة أخرى للفوضى أثناء فترة ثورية ، بل على الأكثر لطمة مقصودة للنفوذ الأمريكي المتزايد على إيران ، وضربة قاضية للعنصر الأجنبي في النخبة المزدوجة . ومعظم تقييمات الأزمة الإيرانية تقلل من وجهها الكولونيالي الجديد لصالح موقد النار المساعد ،

لكننى أود أن أقول أنه كان فى صميم الثورة ، وبالتأكيد لعب دوراً محورياً فى عقول الجماهير .

يقلل بارساغ من شأن درجة الإجماع على أى أيديولوجية كانت توجد بين هذه القوى الاجتماعية المتنوعة ، ويؤكد على الصراعات الاجتماعية التى اندلعت بينها خلال العامين الأولين بعد الثورة ، فقد اشتركت أيديولوجيات الفئات المتنوعة فى لغة خطابية وطنية ، علمانية كانت أم دينية ، ماركسية أو قومية ، وقد ساعد هذا على توحيدها ظاهريا فترة كافية لصناعة الثورة ، وعلى الرغم من أن انتصار رجال الدين الشيعة جاء متأخرا فى عملية الثورة ، فمن المؤكد أن أحد أسباب استطاعة هذا الخطاب الإسلامى فى النهاية أن يحوز مثل هذا الإعجاب يكمن بدقة فى نزعته الوطنية ، وفى نبذه للأنماط الغربية من أجل أصالة إيرانية أمكنها أن تكمن فقط فى الدين الوحيد على المستوى القومى ، وتشير الشعبية المطلقة للنزعة الوطنية إلى أن الثورة لم تكن فقط ضد الشاه ، بل ضد النخبة الغربية الكولونيالية الجديدة ، للتجار متعددى الجنسية المغتربين المسلحين ، وكذلك لمختلف الدبلوماسيين .

وعلى غرار ماحدث فى ثورة ١٨٨٢ المصرية ، ضمت الثورة الإسلامية تحالفًا عريضاً من الطبقات الاجتماعية التابعة توحدت على الأقل مؤقتًا ضد الدولة وضد نخبة مزدوجة ، وفى الحالتين ، لعب الفلاحون دورا تابعا لدور جماهير المدن ، بمظاهراتها الضخمة ، والتمردات والإضرابات ، وانتهت الثورة الإيرانية إلى نوع من إعادة توزيع الثروة والسلطة التى تميزٌ الثورات الاجتماعية ، وعلى الرغم من أن الحالة المصرية أقل وضوحا ، فإن أمثلة كثيرة تدل على قيام ثورة اجتماعية هناك أيضًا ، ومع أن النظام الدينى أسس شبكة آمنة لكثير من الفقراء الذين لم يكن لهم إلا مناصرين محدودين فى ظل الشاه ، فقد استخدم النظام " حفاة الأقدام " وقودا للمدافع أثناء الحرب الإيرانية العراقية الدموية من ١٩٨٠ – ١٩٨٨، وجاء نجاح الثورة الإيرانية على حساب معظم المثاليات التى حارب من أجلها أغلب الإيرانيين فى ١٩٧٨ ، وفى المركز السياسى ، فاز الأكثر فاشية وأوتوقراطية ، وبمنتهى القسوة قام هؤلاء بقمع الأحزاب السياسية المنافسة ، وأعدموا عدة آلاف من أعضاء حزب مجاهدى خلق الإسلامى اليسارى ، كما شنوا الحملات على الأقلية البهائية المسالمة غير المسيسة ، وخلال عقد الثمانينيات برزت نخب جديدة ثرية لتحتل مكان من أطيح بهم مع الشاه ، حتى أن عملية تقليل الفوارق فى الثروة بين الطبقات لم تدم زمنًا طويلاً .

وتؤكد الأحداث فى إيران منذ ١٩٧٩ كيف أن الثورات تتحول بسهولة إليأوضاع سيئة ، خاصة الثورات الوطنية ، مع هذا لا أستطيع أن أفترض ببساطة أن العرابيين كانوا سيخونون مبادئهم عن مبدأ المساواة ونظام الشورى إذا ما حازوا النصر ، على أية حال ، نجح الإيرانيون فى تأسيس حكومة ثورية ، بينما أخفق المصريون والصينيون فى القرن التاسع عشر ، ليس فقط لأسباب داخلية ، بل أيضا لأن الفجوة بين الشمال والجنوب فى التعبئة الاجتماعية والسياسية أقل قوة فى أواخر القرن العشرين عما كان فى أواخر القرن التاسع عشر ، على أننى أعرض للجدال أن النتائج لا ينبغى عليها أن تحدد دراستنا لرموز الحركات الشعبية ، وإذا نظرنا إلى الوضع الظرفى والديموجرافى ، وإلى ما يتم تعبئة الفئات ضده ، فسوف نجد بالتأكيد نواحى تماثل بين مصر ١٨٨٢، وإيران ١٩٧٩ ، وفى واحدة من مساخر التاريخ القليلة ، يرقد الشاه محمد رضا مدفونا بالقاهرة فى نفس المسجد الذى يضم رفات الخديو إسماعيل .

الهوامش

المقدمة

١. قارن .Morris, ed., *Africa, America and Central Asia*, 1984

٢. تنقيحى لصيغة Karl Griewank كما هى مستخدمة فى : Hobsbawm, Revolution, Porter and Teich, eds., Revolution in History, 1986 p.9

٣. .Skocpol, *States and Social Revolution*, 1979

٤. المرجع السابق ص ١٩٨، ملاحظة ٤٤

٥. المرجع السابق ص ١٤، ٦٠ – ٦٤، ٩٩، ١١٢ – ١١٣

٦. Moore, *Dictatorship and Democracy*,1966; Wolf, *Peasant Wars,* 1973 ; Paige, Agrarian Revolution, 1975 ; Gerber, Social Origins, 1987.

٧. Goldstone, *Revolution and Rebellion*, 1991

٨. Raymond, *Grandes vilks arabes,1985, pp. 55-58 ; Panzac* 1982 : 99

٩. .McNeill, *Population and Politics*, 1990, pp. 42-48

١٠. Paige, *Agrarian Revolution*, pp. 42-43 ; Skocpol, *States and Social Revolutions*, pp. 146-147 (see pp. 120-121 on France); Somers and Goldfrank 1979; 447.

١١. بسيويل ١٩٩٠

١٢. هذه النقاط النوعية من مقالات فى Zald and McCarthy, eds., Social Movements ١٩٨٧ ، ص٤ – ١٢، ٨٤، ٣١٩ – ٣٣٦، انظر أيضا Zald and McCarthy, eds., Dynamics,1979; Tilly, From Mobilization to Revolution, idem, contentious French,1986; Tilly, Tilly, and Tilly, Rebellious Century,1975; a survey is Jenkins 1983; 527-53.

١٣. بارسا ، الثورة الإيرانية ، ١٩٨٩

١٤. Skocpol, *States and Social Revolution* ؛ ولتوصيف مضاد انظر ص ١١٦ – ١١٧، ووعدها فى المناقشة الأخيرة بتقديم تحليل عن "الترتيبات المؤسساتية النوعية التاريخية" يبدو بالنسبة لى أنه لم يتم استيفاؤه فى مناقشتها الأخيرة للثورات الثلاث .

١٥. 'Gleick, Chaos, ١٩٨٧، ص ٢٣

١٦ . وليامز ، "الماركسية والأدب" ١٩٧٧، خاصة ص ٩٥ – ١٠٠

١٧ . سيويل ، ١٩٨٥: ٥٧ – ٨٥

١٨ . سكوكبول ١٩٨٥: ٩٢ ؛ قارن ص ٨٧

١٩. سكوكبول: "الأمم والثورات الاجتماعية" ص ١٢٥ – ١٢٦

٢٠ . Rude`, Ideology and Popular Protest, 1980: Darnton, Great Cat Massacre,1985; Gramsci, Prison Notebooks, 1971; Abercrombbie, Hill, and Turner, Dominant Ideology Thesis, 1980; Scott, Weapons of the Weak,1985.

٢١ . Eisenstein, Printing Press, 1985; Graff, Legacies of Literacy, 1987; Gouldner, Future of Intellectuals, 1979; Anderson, Imagined Communities,1983; Hroch, Social Preconditions، وأنا أدين بالشكر لـ جيوف إيلى لأنه جذب اهتمامى لمؤلف هروش ؛ انظر أيضا إيلى ١٩٨١

٢٢ . سكوكبول: "الأمم والثورات الاجتماعية" ص ٢٨٨ – ٢٩٢

٢٣ . انظر Robinson, "Non-European Foundations of European Imperialism," in Owen and Sutcliffe, eds., Theory of Imperialism, 1972, pp. 117-142 (تحسن كبير حول نظريته المبكرة عن "الانهيار فى الأمم المحيطة"، انظر فيما بعد)

٢٤ . سكوكبول ١٩٨٢: ٢٦٥ – ٢٨٣

٢٥ . والتون, Reluctant Rebels ١٩٨٤، ص ١٦

٢٦ . Robinson and Gallagher, Africa and Victorians, ١٩٨١، ص ٧٧ – ٧٨

٢٧ . سعيد "الاستشراق" ١٩٧٨

٢٨ . هوبكنز، ١٩٨٦: ٣٧٣ – ٣٧٤

٢٩ . Tignor 1962; Scholch, "مصر للمصريين" بالألمانية ١٩٨١

٣٠ . شولش "مصر المصريين!" ص ٢٨٣

٣١ . Arjomand, Turban for the Crown, ١٩٨٨، ص ١٨٩ – ٢١٠

٣٢ . Owen, "Egypt and Europe," in owen and Sutcliffe, eds., Theory of Imperialism ص ١٩٣ – ٢٠٩

٣٣ . Mayer Changing Past, ١٩٨٨

٣٤ . لطيفة سالم " القوى" ، ١٩٨١

٣٥ . رمضان "المغزى الاجتماعى لثورة عرابى فى مصر" ص ١٨٧ – ١٩٤

٣٦ . Mayer, Changing Past ص ٦٣ .

٣٧ . Wolf ١٩٧٧، خاصة ص٨ ، Brown, Peasant Policies, ١٩٩٠، ص ٢٩، حيث يميز نمو (طبقة متوسطة ريفية) منفصلة عن (الفلاحين) فى القرن ١٩ . ويعنى بتعبير (طبقة متوسطة ريفية) الفلاحين الأغنياء ، أغلبهم من عمد القرى .

الفصل الأول

الأسس المادية والثقافية للنظام القديم

١ . انظر المقالات فى slamoglu, Ot-Inan, oman Empire ١٩٨٧ معظم هذا الجزء مستوحى من مؤلف إيمانويل والترشتين . ويتعين على هنا أن أقرر بالدين الثقافى لبعض المفاهيم ، ليس إعلانا عن الالتزام بمدرسة معينة ؛ وأعتقد أن نهج النظم العالمية بذل اهتماما بالغ الضآلة للأشكال الاجتماعية والايديولوجية المحلية .

٢ . معظم نقاط المعلومات الخاصة فى هذه الفقرة مستمدة من ريمون Grands villes arabes ١٩٨٥ ؛ ومثله ١٩٧٢: ٢٠٣ - ٢١٠؛ Crecelius, Roots of Modem Egypt ١٩٨١؛ وبانزاك ١٩٨٢: ٨٣ - ١٠٠، قارن تعليقات جولدستون "الثورة والتمرد" ص ٤٠٠، حيث فى اعتقادى أن تقديرات السكان مسرفة فى الثقة ومتدنية مقارنة بتقديرات بانزاك

٣. مارسوت ، "مصر فى عصر محمد على" ١٩٨٤

٤. هذا استنتاجى الخاص ، إلا أن مجادلة مماثلة جرت على أسس مختلفة بواسطة توليدانو "الدولة والمجتمع" ١٩٩٠، الجزء الأول

٥. شمس الدين محمد بن رمضان السعودى الحنفى "اللؤلؤ المنثور فى نصيحة ولاة الأمور"، القاهرة، دار الكتب المصرية، تيمور اجتماع، المخطوطة ٦، ص ١٠، (منسوخة ١١ أبريل ١٧٥١)، أيضا تصوف طلعت، مخطوطة ١٣٠٨

٦. أحمد الدمنهورى "النفع الغزير فى نفع السلطان والوزير" القاهرة ، دار الكتب المصرية، تيمور اجتماع ، مخطوطة ٣٢، ص ١٠ ، ٢٩، وللدمنهورى انظر الجبرتى "عجائب" ١٨٧٩، ٢: ٢٥ - ٢٧

٧. تيمور، أعلام ١٩٦٧، ص ٦٤ - ٦٥

٨. ميرزا مالكوم خان/ نصير الدين شاه (تلغراف)، ١٢ رجب ١٢٩٧/ ٣٠ يونيو ١٨٨٠، الأرشيفات الإيرانية، تقرير قيطبعة .Safa'i ، أسناد، ١٣٤٩/ ١٩٧٠، غالبا ما كان الفلاحون المصريون ينكرون على الانجليز أنهم قبلوا بالسلطان كخليفة ، انظر Stuart, Egypt after the War ، ١٨٨٣، ١: ١٠٣

٩. تيمور ، أعلام ص ٩٣ - ٩٥

١٠ . Kenny ١٩٦٥ : ١٤٢ - ١٥٥، ٢١١ - ٢٢١ .

١١ . أمر عالى إلى حكمداريات السودان ، ٦ شعبان ١٢٧٩/ ٢٧ يناير ١٨٦٣، فى سامى "تقويم" ١٩١٦ - ٣٦، ٣، الثانى: ٤٥٢ - ٤٥٣

١٢ . اسماعيل/ أرسلان بك، محافظ قنا وإسنا، ٣٠ رجب ١٢٧٩/ ٢١ يناير ١٨٦٣، فى سامى "تقويم" ٣، الثانى: ٤٤٣

١٣ . أمر عالي إلى حكمدارية السودان ، ٢ شعبان ١٢٧٩/ ٢٤ يناير ١٨٦٣، فى سامى "تقويم" ٣، الثانى، ٤٤٨ – ٤٤٩

١٤ . اسكندر عبقروس الأرمنى "الآثار المصرية والمناقب الخديوية" القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تاريخ طلعت ، مخطوطة ١٨٣٢ خاصة الجزء ١٢ ب ، ١٤ أ

١٥ . أحمد يوسف/ الشيخ عبدالعزيز ، ١٥ شوال ١٢٩٢/ ١٦ نوفمبر ١٨٧٥، محفوظ مع رقم ٢٣٩ Great Britain, Public Record Office Foreign Office141/101, King/Derby ، رقم ٢٠٢، زنزبار، ٢٨ ديسمبر ١٨٧٥ .

١٦ . الرافعى "عصر اسماعيل" ١٩٨٢، ٢: ٩٦ – ٩٧

١٧ . "اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب" و"اللائحة النظامية" ٢١ جمادى الثانى ١٢٨٣/ ٢٢ أكتوبر ١٨٦٦، تقرير فى الرافعى "عصر اسماعيل" : ٣١٤ – ٣٢٤، ومناقشة مطولة عند Hunter, Egypt, 1984; قارن Becker, Civility and Society, ١٩٨٨ ص ١٧

١٨ . Owen, Middle East ١٩٨١، ص ١٢٨ – ١٣٠

١٩ . Toledano, State and society, ص ٦٨ – ٩٣

٢٠ . عفاف لطفى السيد مرسوت ، رسالة شخصية ، ١٠ ديسمبر ١٩٩٠

٢١ . نوباريان " مذكرات "، ١٩٨٣

٢٢ . محمد "الوجود"، ١٩٨٥ ، ١٨ – ٢٥

٢٣ . Baer, Social History, ١٩٦٩، ص ٢٢٠ – ٢٢١، وملاحظة ص ٢٢٠، العدد ١٠٠,٠٠٠ للأتراك والشراكسة موجود فى وزارة الدفاع ، فرع المخابرات "تقرير ١٣ يوليو ١٨٨٢، Confidental Print, in Bourn and Watt, eds., British documents on Foreign Affairs, ١٩٨٤، ٩: ١٢٣

٢٤ . محمد عقيل بن محمد كاشف البخارى "إرشاد الولد" دار الكتب المصرية، القاهرة ، مخطوطة تيمور أخلاق ٣٥٦

٢٥ . محمد عقيل بن محمد كاشف البخارى "دور السلوك فى من حكم مصر من النواب والملوك" دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مخطوطة تاريخ ٤٠٧٧

٢٦ . لعل عفاف لطفى السيد مرسوت كانت أول من يؤلف بالانجليزية وتلفت الانتباه إلى أهمية العطار فى مؤلفها "التحديث بين من تولوا مشيخة الأزهر ، ١٧٩٨ – ١٨٧٩"، فى طبعة بولك آند شامبرز، "بداية التحديث" ١٨٧٩، ص ٢٧٣ – ٢٧٦ ، والترجمة الذاتية الأكاديمية الأساسية هى Gran, Islamic Roots of Capitalism ، التى تعانى ، رغم بعض نواحى القوة ، ممايصفه ريمون وليامز بـ "نظرية الانعكاس". انظر المناظرة حول هذا الكتاب بواسطة دى جو نج وجران ، ١٩٨٢، ٣٨١ – ٤٠٠، انظر أيضا ديلانو بالفرنسية "أصحاب الأخلاق فى السياسة الإسلامية" ١٩٨٣، ٠٢ ٢٤٤ – ٢٥٧

٢٧ . محمد بن محمد العنابى الجزيرى "السعى المحمود فى تأليف العساكر والجنود" القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تيمور مجاميع ، مخطوطة ٢١٩، انتهت فى ٢٤ رجب ١٢٤٢/ ١٢ فبراير ١٨٢٧

٢٨ . محمد بن أحمد التميمى "ترجمة العلامة أحمد التميمى الخليلى مفتى مصر" القاهرة ، دار الكتب المصرية، تاريخ تيمور، مخطوطة ١٠٩٦، ص ٢ – ٩

٢٩ . "وادى النيل" جزء رقم ٧١ (١٤ شوال ١٢٨٧/ ٧ يناير ١٨٧١) : انظر مناقشة هذه القضايا فى مرسوت "التحديث" ٢٧٦ – ٢٧٩، بالنسبة للعباس المهدى انظر تيمور أعلام ، ص ٦٢ – ٧٢، وديلانو "أصحاب الأخلاق فى السياسة الإسلامية" ١ : ١٦٨ – ١٨٢، بالنسبة لمكانة الأزهر فى الإسلام المصرى انظر Eccel, Egypt ١٩٨٤ .

٣٠ . "روضة المدارس" ، الجزء ٣، رقم ٢ (٣٠ محرم ١٢٨٩/ ٩ أبريل ١٨٧٢): ١١– ١٣

٣١ . مراجع الطهطاوى هائلة ، لكن انظر بحسم فى ديلانو "أصحاب الأخلاق فى السياسة الإسلامية"، ٢ ،٣٨٣ – ٣٨٧، والمصادر المذكورة حول الموضوع

٣٢ . حورانى "التفكير العربى" ١٩٧٠، ص ٨٢

٣٣ . الطهطاوى "المناهج" فى "الأعمال" ١٩٧٣، ١ – ٢٨

٣٤ . المرجع السابق ١ : ٥٣٣

٣٥ . كل المقتطفات فى هذه الفقرة من المرجع السابق ١: ٥١٦ – ٥١٧

٣٦ . مونتسكيو " الأعمال الكاملة "١٩٦٤ ، ص ٥٣٠

٣٧ . الطهطاوى "المناهج" فى "الأعمال" ١: ٥١٩

٣٨ . زولونديك ١٩٦٤: ٩٠ – ٩١، ٩٤؛ قارن الطهطاوى "الأعمال" ١: ٥١٩ – ٥٢١

٣٩ . Schacht, Islamic Law, ١٩٦٦ ، ص ٩١: محمصانى "فلسفة ١٩٦١، ص ١٢٨، إنالكيك ١٩٦٩: ١٠٥ – ١٣٩، Heyd Old Ottoman Criminal Law, ١٩٧٣

٤٠ . Fleischer, Bureaucrat and Intellectual ١٩٨٦، ص٨، انظر أيضـــا ص ١٩٣ – ٢٠٠ توجد معالجة أكثر تفصيلا لهذا الموضوع لدى Fleischer ١٩٨٣: ١٩٨ – ٢٢٠

٤١ . الطهطاوى "المناهج" فى "الأعمال" ١: ٥١٩

٤٢ . اسماعيل/ شريف باشا ، رئيس مجلس الأحكام ، ٩ شعبان ١٢٧٩/ ٢٧ يناير ١٨٦٣ . ترجمة سامى "تقويم" ٣، الثانى، ٤٥٢

٤٣ . أوصى محمد عبده بكتاب الطهطاوى "أنور توفيق الجليل" عن التاريخ الأصلى الأول لمصر القديمة بقلم مصرى معاصر ، بوصفه كتابا تاريخيا للمصريين الشباب : محمد عبده "الأعمال" ١٩٧٣، ٣: ٥١

٤٤ . Cole ١٩٨٠: ٢٩ ٤٦

٤٥ . الطهطاوى "المناهج" فى "الأعمال" ١: ٣٤٦

٤٦ . الطهطاوى "تكميل الكلام على ولاية الجزائر" "روضة المدارس " الجزء ٢ رقم ٢٤ (نهاية ذو الحجة ١٢٨٨/ ١١ مارس ١٨٧٢): ١٤

٤٧ . الطهطاوى "المناهج" فى "الأعمال" ١ : ٢٦٨ – ٢٦٩ . بالنسبة للسان سيمونيين فى مصر انظر "السان سيمون" ١٩٥٩؛ وحنا "السان سيمونيون" فى طبعة حنا "دراسات فى القرون الوسطى والشرق أوسطية" ٢٧٩١

٤٨ . اقتباس من الطهطاوى "المناهج" فى "الأعمال" ١: ٣١٦؛ والنقاط الأخرى بالفقرة موجودة فى ١: ٣١٠

٤٩ . الطهطاوى "المناهج" فى "الأعمال" ١: ٣٢٦ – ٣٢٧

٥٠ . Stoler ١٩٨٩: ١٣٤ – ١٦١

٥١ . سعيد "الاستشراق" ١٩٧٩

٥٢ . "Rhone" مصر" بالفرنسية ١٨٧٧، ص ١٧ – ١٨

٥٣ . بلنت "التاريخ السرى" ١٩٢٢ (١٩٠٧) ص ١٥١

٥٤ . كولفن, Making of Modern Egypt ١٩٠٦، ص٩

٥٥ . المرجع السابق

٥٦ . بلنت "التاريخ السرى ص ١٥٢

٥٧ . زنكى "مصر ١٨٧٣ (١٨٧١) ص ٢٤١

٥٨ . مقتبس من المرجع السابق ص ٢٤٠، إضافة لنقاط أخرى هناك ومن ص ٢٤٢ – ٢٤٤

٥٩ . Duff Gordon, Letters from Egypt, ١٩٦٩ ص ١٩ – ٢٠

٦٠ . Kusel, Englishman's Recollection, ١٩٥١، ص ١٩ – ٢٠

٦١ . PRO, FO ١٤١ / ١٠٠، فيفيان/ ديربى رقم٧، القاهرة ٢٠ أكتوبر ١٨٧٦

٦٢ . داف جوردون "رسائل من مصر" ص ٨٦

٦٣ . Kusel, Englishman's Recollection ص ١٥٧

٦٤ . المرجع السابق ص ١٧٩ – ١٨٣

٦٥ . المرجع السابق ص ١٩٩، ميتشيل "استعمار مصر ١٩٨٨، ص ١٢٨

٦٦ . E. Kedourie, Ghanim, Khalil," Encyclopaedia of Islam, ، ٥ أجزاء، ملحق (Leiden: E. J. Brill, ١٩٥٤)؛ غانم "الاقتصاد" ١٨٧٩

٦٧ . رامبو "التاريخ" بالفرنسية ، ١٩٠٩، ص ٤٣٦ – ٤٤٣، Gide and Rist, History of Economic Doctrines, ١٩٤٨، ص ٣٢٩ – ٣٥٢

٦٨ . انظر المناقشة الموحية فى سكوت Weapons of the Weak, ١٩٨٥، الفصل ٨.

الفصل الثانى
التغير الاقتصادى والمصالح الاجتماعية

١ . Davies, J-Curve," in Graham and Gurr, eds., Violence in America, ١٩٦٩؛ Gurr, Why Men Rebel, ١٩٧٠، ص ٨٥ – ٩١، ١٠٥ – ١٠٩

٢ . Tilly, From Mobilization to Revolution ١٩٧٨

٣ . بركات "تطور" ١٩٧٧ ، خاصة الفصول من ٢–٤ ، هنتر "مصر" ١٩٨٤

٤ . كونو ١٩٨٨، ١١١ – ١٣٥؛ ١٩٨٥، الفصل٣؛ رودنسون "الإسلام والرأسمالية" ١٩٧٣

٥ . Chartier, Cultural History, ١٩٨٨، فصل٦، Brym, Intellectuals and Politics, ١٩٨٠، ص ١٥ – ١٧,

٦ . كونو، ١٩٨٠: ٢٤٥ – ٢٧٥

٧ . (الحوادث الداخلية) "وادى النيل" جزء ٤ ، رقم ٢٢ (٩ ربيع الثانى ١٢٨٧/ ٩ يوليو ١٨٧٠)

٨ . بانزاك ١٩٨٢: ١٠٠ ؛ تقديرات السكان ، ص ٩٩,

٩ . Goldstone, Revolution and Rebellion, ١٩٩١، ص ٢٤ – ٢٧، ٢٨٣ – ٢٨٤

١٠ . الطهطاوى، "المناهج" فى "الأعمال" ١٩٧٣، ١: ٣١٦ – ٣١٧

١١ . عيسوى باشا "التاريخ الاقتصادى" ١٩٦٦، ص ٤٥٠ – ٤٥١، ملاحظات عيسوى فى ص ٤٤٩

١٢ . Goldstone, Revolution and Rebellion, ص ٨٨ –٨٩

١٣ . المعالجة المحددة لازدهار والقطن فى أوين "القطن" ١٩٦٩، فصل ٤، وحكاية شركة أوروبية واحدة تعمل فى مصر أثناء هذه الفترة وردت فى أوسكار لانج "بنوك وباشوات" ١٩٥٨

١٤ . Baer, Social History, ١٩٦٩، ص ٧٠، قارن PRO, FO ٧٨/ ٢١٨٦ مسور "مذكرة الاسكندرية ٢٦ سبتمبر ١٨٧١

١٥ . Owen, Cotton, ص ١٤٧ – ١٤٩

١٦ . Stuart, Egypt after the War, ١٨٨٣، ١ : ١٠٣

١٧ . Owen, Cotton, ص ١٥١

١٨ . Paige, Agrarian Revolution, ١٩٧٥، ص ١١ – ١٧، ١٢٠

١٩ . Stuart, Egypt after the War, ١٨٨٣، ١ : ١٠٣

٢٠ . المرجع السابق ١ : ٢٤ ؛ بركات "تطور" ص ٧١ – ١٤٨

٢١ . المرجع السابق ص ١٤٣

٢٢ . PRO, FO ١٤١/ ٢٠، Carr/Borg رقم ١٤، طنطا ١١ يونيو ١٨٧٨

٢٣ . بركات "تطور" ص ٢٣٨ – ٢٣٩

٢٤ . Owen, Middle East, ١٩٨١ ، ص ١٤٦ – ١٤٧ ؛ Brown,Peasant Politics, ١٩٩٠ ، ص ١٤ – ١٥ وفى مواطن أخرى

٢٥ . Scholch, Egypt for Egyptians!, ١٩٨١، ص ٣١٩ – ٣٢٠، ملاحظات ص ٢٨

٢٦ . Foreign Office Confidential Print 4661, War Office Intelligance Branch, "تقرير" ١٣ يوليو ١٨٨٢، فى Bourne and Watt, eds., British Documents on Foreign Affairs, ١٩٨٤، ١٤٠ : ٩

٢٧ . على سبيل المثال ، لنأخذ مصر ، دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ١٠ "تقرير من فلاحين" شيخ حصة بروى المادلو ٢١ صفر ١٢٨٩/ ٣٠ أبريل ١٨٧٢، حيث يبلغ الفلاحون عن ثلاثة من العمد للحكومة المركزية بأنهم يمارسون الاستبداد ، وأبلغتنى عفاف مرسوت أن الالتماسات المقدمة من الفلاحين يشكون فيها من استبداد العمد كانت كثيرة فى فترة محمد على أيضا (لقاء شخصى ، ١٠ ديسمبر ١٩٩٠)

٢٨ . "تقـــرير" War Office Intelligance Branch, in Bourne and Watt, eds., British Documents on Foreign Affairs, ٩: ١٤٠ – ١٤١

٢٩ . Baer, Landownership, ١٩٦٢ ، ص ٣٦ ؛ Richards, Egypt's Agricultural Devel-opment, ١٩٨٢، ص ٤١ – ٤٢

٣٠ . دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، الحقانية ، ٢/١، قوانين متنوعة بتاريخ ١٨٨٢

٣١ . Stuart, Egypt after the War,0 ٢ : ٢٠

٣٢– Sewell, Work and Revolution, ١٩٨٠ الفصل ٧ .

٣٣ Moore, Injustice, ٨٧٩١، ص١١٩ – ٦٢٢

٣٤– Goldberg,Tinker, Tailor, and Textile Worker, ١٩٨٦، خاصة ص ٧٨، انظر أيضا Lockman and Beinin, Workers on the Nile, ١٩٨٨، ص ٣٢ – ٣٥، رغم أنهما يقران باستمرار الطوائف ، فإن تشخيصهما للطوائف بوصفها ذات روابط أميرية وإدارية أولية بالدولة ، تفتقر إلى الاستقلال النقابى أو المغزى الاجتماعى قد أصابنى بصدمة لخطئه على الأرجح ، حتى أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن العشرين . وكما سوف أوضح ، على وجه التأكيد لا يقدمان عرضا صحيحا للطوائف فى الفترة ١٨٥٨ – ١٨٨٢.

٣٥– دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربى ، محفظة ١٠، أحمد طلعت/ ناظر الداخلية ، ٢٠ صفر ١٢٩٠/ ٢٠ أبريل ١٨٧٣؛ ٢٢ صفر ١٢٩٠/ ٢٢ أبريل ١٨٧٣.

٣٦– PRO, FO ١٤١ / ٧٣ "تقرير" بورج/ستانتون ، ٢٠ سبتمبر ١٨٧٠

٣٧–دار الوثائق القومية ، بطاقات الدار ، ٢٦٦ ضرائب ، قرار المجلس الخصوصى ، ١١ رمضان ١٢٨٠/ ١٩ فبراير ١٨٦٤

٣٨–دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ١٣، التماس المنصورة فى صفر ١٢٩١/ مارس – أبريل ١٨٧٤؛ محفظة ١٤، محمد قاسم وكيل المحافظة/ نظارة الداخلية ، القاهرة ، ١٣ شعبان ١٢٩١/ ٢٥ سبتمبر ١٨٧٤؛ Kusel, Englishman's Recollections, ١٨١٥، ص ١٩ ٢٠

٣٩– PRO, FO ٧٣/١٤١ بورج /ستانتون، ٢٠ سبتمبر ١٨٧٠

٤٠–دار الوثائق القومية ، مكاتبات عربى ، محفظة ١١، عرضحال أحمد محمد شيخ طائفة العربجية القصار، محفوظة مع محمد زكى / ناظر الداخلية ، ٣ شعبان ١٢٩٠/ ٢٦ سبتمبر ١٨٧٣، لأعمال البناء فى حى الأزبكية العتيق بالقاهرة فى أوائل سبعينات القرن ١٩، انظر بهرنز أبوسيف "الأزبكية" ١٩٨٥، فصل ٧

٤١–أنا مدين بالشكر للبروفيسور حسنين ربيع من جامعة القاهرة بهذه المعلومات .

٤٢– Masters, Western Economic Dominance, ١٩٨٨، ص ٥٤

٤٣–دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ١١، تقرير من شيخ وعمد تجاريات الغلال والأقطان بمينا البصل ، ١٠ ربيع الأول ١٢٩٠/ ٨ مايو ١٨٧٣؛ نحو ٤٠ توقيعا ، أغلبهم مسلمون

٤٤–دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ١١، محافظ اسكندرية/ ناظر الداخلية ، ٢١ جمادى الثانى ١٢٩٠/ ١٦ أغسطس ١٨٧٣

٤٥–دار الوثائق القومية ، سجلات نظارة الداخلية ، وارد ضبطيات ، ١٩ مصفح/ ٢٤/٢٤، نظارة الداخلية/ دواوين ، ١٨ ذوالقعدة ١٢٩٦/ ٣ نوفمبر ١٨٧٩ .

٤٦– Moore, Injustice, ص ٢٠٣، قارن ص ١٨٩

٤٧–فى اليوم التالى مباشرة لاتخاذ قرار ضد الروكة ، وصلت إخبارية للوزارة بأن بعض القبانين يشكون من فكرة أنه يتعين على كل عامل أن يدفع عن وقت عمله بصورة فردية ، وتقترح التعبيرات ، مع ذلك ، أنهم كانوا أقلية (دار الوثائق القومية، سجلات نظارة الداخلية ، وارد ضبطيات ١٩ مصفح / ٢٤/٢٤، نظارة الداخلية/ دواوين ، ١٩ ذوالقعدة ١٢٩٦/ ٤ نوفمبر ١٨٧٩ .

٤٨– PRO, FO ١٤١/ ١٣٠، فيفيان /نوبار رقم ١٠، القاهرة ١٠ فبراير ١٨٧٩

٤٩– Gouldner, Future of Intellectuals, ١٩٧٩، ص ٢٨ – ٤٣، ملاحظة٤، ملاحظة ٣٨ .

٥٠– Hroch, Social Preconditions, ١٩٨٥، ص ١٦

٥١–(نتيجة احصائية) ، "روضة المدارس" ، جزء٤، رقم٥ (١٥ ربيع الأول ١٢٩٠/ ٣١ مايو ١٨٧٣): ٢٢

٥٢–دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة المعارف ٥أ ، ص ٢٩ – ٣٢ ، محفوظة مع على ابراهيم وزير المعارف/ رياض باشا ، رئيس مجلس الوزراء ، ١٩ ديسمبر ١٨٨٠

٥٣– Ninet, ١٨٨٢: ١١٨ – ١١٩,

٥٤–بالنسبة للمدرسين وموضوع المعاش ، انظر دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة المعارف ١/١/أ ، شئون الموظفين ، ٩ أكتوبر ١٨٨٠، الالتماسات التى نوقشت توجد فى دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٦، رئيس مجلس عموم الصحة/ ناظر الداخلية ، ١٤ محرم

١٢٨٦/ ٢٦ أبريل ١٨٦٩، محفظة ، ١٠ عرضحال أبوالنعاس موسى ، ١٢٩٠/ ١٨٧٣، محفظة ١٥، عرضحال على أفندى راسخ ١٢٩٢/١٨٧٥؛ محفظة ٢٩، عرضحال محمد توفيق ١٢٩٦/ ١٨٧٩ ؛ محفظة ٢٩، وكيل مجلس عموم الصحة/ نظارة الداخلية ، ٢٧ ربيع أول ١٢٩٦/ ٢٠ مارس ١٨٧٩؛ محفظة ٣١ ، وكيل رياسة مجلس الصحة/ ناظر الداخلية ، ٢٠ رجب ١٢٩٦/ ١٠ يوليو ١٨٧٩؛ مثله ، ٢٢ رجب ١٢٩٦/ ٢١ يوليو ١٨٧٩ .

٥٥- PRO, FO ZHC1/3652, Rogers, القاهرة ، ١٨٧٢

٥٦- Brym, Intellecuals and Politics, ص ١٣- ٢٩

٥٧- Stuart, Egypt after the War, ٣٠ : ١

الفصل الثالث
الأمة والبيروقراطية

١ . حدثت عملية مشابهة فى إيران أوائل القرن العشرين ؛ انظر Arjomand, Turban for the Crown, ١٩٨٨، ص ٢٧ – ٣٥

٢ . Goldstone, Revolution and Rebelion, ، ١٩٩١، ص ٩٢ – ١٠٩، ١٩٦ – ٢١٢

٣ . ميتشيل "استعمار مصر" ١٩٨٨، Foucault, Discipline and Punish, ، ١٩٧٩، ص ١٩٥ – ٢٢٨ .

٤ . Foucault, Discipline and Punish,. ص ٣٠ – ٣٤ ، ٤٩

٥ . الميزانيات المعومة بواسطة الحكومة المصرية أوردتها تقارير PRO, FO ١٤١/٨٢، روجرز/ فيفيان، ٥ أكتوبر/ ١٨٧٣: FO ١٤١/٩٩ "تقرير مستر جيف عن الحالة المالية فى مصر" مطبوعة سرية ، ٢٢ مارس ١٨٧٦؛ بالنسبة لـ ١٨٧٧، انظر هنتر "مصر" ١٨٧٤ ص ١٨٨

٦ . عيسوى "التاريخ الاقتصادى" ، ١٩٦٦، ص ٤٣١، حتى التقدير المرتفع لمديونية الفرد المعطى فى هذا المصدر ربما كان يعتمد على تقدير أقل من الحقيقة لتعداد السكان فى مصر .

٧ . Farman, Egypt and its Betrayal, ١٩٠٨، ص ٢١٧؛ هنتر "مصر" ص ١٨٤ – ١٨٦

٨ . PRO, FO ١٤١/ ١٠٦ فيفان/ ديربى ، رقم ٩٧، القاهرة ١٤ أبريل ١٨٧٧، بالنسبة لتقرير عن مناقشة مع عضو محكمة استئناف ، انظر فيفيان/ ديربى سياسة رقم ٢٢، القاهرة ٢٨ يناير ١٨٧٧ .

٩ . PRO, FO ١٤١/١٠٧ فيفيان/ ديربى، رقم ٢١١، الإسكندرية ١٢ يوليو ١٨٧٧

١٠ . PRO, FO ١٤١/ ١١٢، بورج/ فيفيان ، سرى ، القاهرة ، ٢٧ ديسمبر ١٨٧٧، مدخل رقم ١٥٦

١١ . PRO, FO ١٤١/ ١١٢، بورج/ فيفيان رقم ٤٢ ، القاهرة ٢٩ ديسمبر ١٨٧٧

١٢ . PRO, FO ١٤١/ ١٢٠، كار/بورج رقم ١٤، طنطا ، ١١ يونيو ١٨٧٨

١٣ . PRO, FO ١٤١/ ١١٥ فيفيان / سالسبيرى ، رقم ١٨٢، الإسكندرية ، ٢٣ مايو ١٨٧٨

١٤ . Farman, Egypt and its Betrayal, ص ٢٤٨

١٥ . PRO, FO بورج / فيفيان رقم ٢٥، القاهرة ١ يوليو ١٨٧٨، FO ١٤١/ ١٢٥، فيفيان/ سالسبيرى، رقم ٤٣ القاهرة ، ٦ فبراير ١٩٧٩، "جازيت دى تريبيون"، ٢٨ فبراير ١٨٧٩، محفوظة مع FO ١٤١/ ١٢٨، بورج /فيفيان رقم ٣ ، القاهرة ٣ مارس ١٨٧٩؛ Baer, Social History, ١٩٦٩ ص ١٠٠ - ١٠١

١٦ . PRO, FO ١٤١/ ١٢٩، سرور/ كالفرت، دمياط ١٦ يونيو ١٨٧٩، محفوظة فى كالفرات/لاسليز الاسكندرية ، ٤ سبتمبر ١٨٧٩؛ FO ١٤١/ ١٢٩ بورج/ لاسليز رقم ٢٦، القاهرة ٢٩ يوليو ١٨٧٩

١٧ . Hobsbawm, Bandits, ١٩٦٩

١٨ . بعض هذه الضرائب نوقش في تقرير PRO, FO ١٤١/١٢٠ للقائم بأعمال نائب القنصل بالزقازيق محفوظ مع بورج/ فيفيان رقم ١٥، القاهرة ١٤ يونيو ١٨٧٨ .

١٩ . دار الوثائق القومية ، سجلات ديوان الويركو ، ١٠ من /١/٩، محفوظات مصر/ ديوان الويركو ، جمادى الثانى ١٢٨٦/ سبتمبر ١٨٦٩، قرار مرسل من المجلس الخصوصى ، ربيع الثانى ١٢٨٦/ يوليو ١٨٦٩

٢٠ . دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٧ "عرضحال طائفة الصيادين" ، مسجل ١٦ ربيع الأول ١٢٨٨/ ٥ يونيو ١٨٧١

٢١ . دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة٥ ، عرضحال طائفة الصنادقية" ، مسجل ٩ رمضان ١٢٨٥/ ٢٤ ديسمبر ١٨٦٨

٢٢ . دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٥ ، وكيل ديوان محفوظات مصر/ وكيل الداخلية ، ٢٣ رمضان ١٢٨٥/ ٧ يناير ١٨٦٩

٢٣ . دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٥ ، محافظ مصر/ ناظر الداخلية ، ١١ شعبان ١٢٨٥/ ٢٧ نوفمبر ١٨٦٨

٢٤ . دار الوثائق القومية ، سجلات نظارة الداخلية، وارد ضبطيات ، ١٩ مصفح/ ٢٤/٢٣، نظارة الداخلية/ دواوين ، ١٩ رمضان ١٢٩٦/ ٦ سبتمبر ١٨٧٩

٢٥ . دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ،مكاتبات عربى ، محفظة ٣٦ ، شهادات ٥٥ تجار مغاربة ، شعبان ١٢٩٥/ أغسطس ١٨٧٨، محفوظ مع مذكرة وزارة الداخلية ، ٢٩ شوال ١٢٩٧/ ٥ أكتوبر ١٨٨٠ .

٢٦ . دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٢٨، محمود بك العطار، سر تجار مصر/ ناظر الداخلية ، مسجل ٤ صفر ١٢٩٦/ ٢٨ يناير ,١٨٧٩

٢٧ . دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ١٧، عرضحال طائفة الصياغ ، بدون تاريخ لكنها محفوظة فى ذوالحجة ١٢٩٢، تقريبا ,١٨٧٦ وكما يمكن توقعه معظم الأسماء لمسحيين ويهود ، رغم أن هؤلاء الصاغة بالتأكيد يتمتعون بمواطنة عثمانية مصرية ومنذ أن سعوا للحصول على جوازات سفر أوروبية كان ذلك للإعفاء من الضرائب . واستمرت الشكاوى من الصاغة على الأقل خلال ١٨٧٧ (نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى، محفظة ٢٣، عرضحال طائفة الصياغ مسجلة فى ١ جمادى الثانى ١٢٩٤/ ٥ يوليو ١٨٧٧)

٢٨ . "أبونظارة زرقاء" ، ٢٥ فبراير ,١٨٧٩

٢٩ . دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٢٣، صورة ماصدر عن الداخلية إلى المالية ، ٤ جمادى الثانى ١٢٩٤/ ٨ يوليو ١٨٧٧

٣٠ . دار الوثائق القومية ، سجلات الدائرة البلدية ، ٩ من /١٤/ ٦مذكرات ٧ نوالقعدة ١٢٩٦/ ٢٣ أكتوبر ١٨٧٩ (ص:٩)؛ مذكرات ١٨ نوالقعدة ١٢٩٦/ ٣ نوفمبر ١٨٧٩؛ مذكرات ٢٥ نوالقعدة ١٢٩٦/ ١٠ نوفمبر ١٨٧٩ (ص ١٥)

٣١ . مرسوم يناير ١٨٨٠ للخديو توفيق بالغاء بعض الضرائب وتخفيض المعدلات للضرائب الأخرى أعيد طبعه فى "مصر" للنقاش ١٨٨٤، ٤: ٣٨ - ٣٩؛ بالنسبة لملاحظات وزير المالية فى مذكرة للخديو انظر ٤: ٣٤

٣٢ . PRO, FO ١٤/٩٢٦ فيليس/ بورج، الزقازيق ، ١٦ أبريل ١٨٨٠؛ قارن ١٤١/١٣٤، ماليت/ سالسبيرى رقم ٣٧، القاهرة ٢٠ يناير ١٨٨٠ الذى يفيد أن "الصناع المهرة، والكتبة، والوزانين الذين دفعوا من ٧٠ إلى ٥٠٠ قرش ، يدفعون الآن من ٥٠ إلى ٢٠٠ قرش ، بينما ألغيت الضريبة العامة من ١٥ إلى ٤٥ قرشا . أما شراء ملح من مخازن الحكومة الذى كان إجباريا بصرف النظر عن الحاجة إليه فقد صار الآن اختياريا وبسعر مخفض" .

٣٣ . Stuart, Egypt after the War, ١٨٨٣، ٣ : ٢٨٠

٣٤ . بالنسبة لمفتشى المبانى ، انظر دار الوثائق القومية، ضبطية (الشرطة) ، محفظة ١، الوالى/ مأمور، ٢٤ شعبان ١٢٨٠/ ٣ فبراير ١٨٦٤؛ بالنسبة لاشتراط درجات طبية وحكاية عطار طنطا ، انظر نفس السلسلة ، الوالى/ مأمور ضبطية ، القاهرة ، ٢٩ رجب ١٢٧٣/ ٢٥ مارس ١٨٥٧؛ تغريم الشيخ السادات فى الوالى/ مأمور، ٩ رمضان ١٢٧٧/ ٢١ مارس ١٨٦١؛ بالنسبة لتغييرات سلطات شيخ الطائفة ، انظر هريدى "الحرف"، ١٩٨٥، ص ٣٣

٣٥ . دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٣٥، عرضحال الكردلية والمغربية باسكندرية ، سجل ١٦ شعبان ١٢٩٧ / ٢٤ يوليو ١٨٨٠

٣٦ . دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٣٧ ، التماس من ١٥ تاجرا بالجمالية بدون تاريخ مؤرشف فى نوالحجة ١٢٩٧/ نوفمبر ١٨٨٠، لكنه يذكر صفر ١٢٩٣/ مارس ١٨٧٦ كتاريخ حديث .

٣٧ . دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٦، ناظر ديوان الأشغال العمومية/ ناظر الداخلية ، ٣ ربيع الأول ١٢٨٦/ ١٣ يونيو ١٨٦٩ .

٣٨ . دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٣١ ، محافظ اسكندرية/ ناظر الداخلية ، ٢٤ ربيع ١٢٩٦/ ١٤ يوليو ١٨٧٩ (الطائفة فى الأصل هى المواعينجية، ربما تكون صناعة آنية الزيوت أو غيرها من المنتجات) ؛ مكاتبات عربى ، محفظة ٢٥، وكيل محافظ مصر/ ناظر الداخلية ، ٧ ربيع الثانى ١٢٩٥/ ١٠ أبريل ١٨٧٨ .

٣٩ . دار المحفوظات ، ملفات المستخدمين ، ملف ٤٨١٨، محفظة ٢١١، عين ٤، دولاب ٩ ؛ ملف ٤٨٠٦ ، محفظة ٢١١، عين ٣ ، دولاب ٩.

٤٠ . دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ١٨، محافظة اسكندرية/ ناظر الداخلية ، ٢٠ محرم ١٢٩٣/ ١٦ فبراير ١٨٧٦

٤١ . تقديرات أعداد المسئولين المحليين مأخوذة من المراقبين الأوروبيين ، وتوجد فى Scholch, Egypt for Egyptians!, ١٩٨١، ص ٢٥٤ ، رقم ١٠٥

٤٣ . Stuart, Egypt after the War, ٢: ٤٦٠.

٤٣ . محمد أفندى فانى "بقية المتمنى فى ترجمة فانى" دار الكتب المصرية ، القاهرة ، تاريخ تيمور ١١٢٦ ص٥

٤٤ . السروجى "الجيش" ١٩٦٧، ص ٥٤٦ – ٥٤٧

٤٥ . PRO, FO ١٤١/ ١٢٠، بورج/ فيفان رقم ١٨، القاهرة ٢١ يونيو ١٨٧٨

٤٦ . بالنسبة لحالة محمد فانى انظر دار الوثائق القومية ، سجلات نظارة الداخلية ، أوامر عرضحالات ، ١٩ مصفح/ ١٨/٢، أمر عالى ٤ صفر ١٢٩٩/ ٢٦ ديسمبر ١٨٨١، حيث تم العفو عنه فى النهاية ؛ باقى نقاط هذه الفقرة من PRO, FO ١٤١/ ١٢٨ بورج/ فيفيان رقم ١ ، القاهرة ، ١٨ فبراير ١٨٧٩، FO ١٤١/١٢٥، فيفيان / بساليسبرى، رقم ٥٧ ، القاهرة ، ١٥ فبراير ١٨٧٩ .

٤٧ . PRO, FO ١٤١/ ١٢٥ فيفيان/ بسالسبيرى رقم ٥٩، القاهرة ١٩ فبراير ١٨٧٩؛ انظر Scholch, Egypt for Egyptians, ص ٦٣– ٩٣، وهنتر "مصر" ص ٢١٥ – ٢١٦

٤٨ . PRO, FO ١٤١/٢٥ فيفيان/ بسالسبيرى ، رقم ٧١ ، القاهرة ٢٢ فبراير ١٨٧٩

٤٩ . PRO, FO ١٤١/١٢٨ بورج/ فيفيان، رقم٢ القاهرة ٣ مارس ١٨٧٩

٥٠ . دار الوثائق القومية ، سجلات نظارة الداخلية ، وارد ضبطيات ، ١٩ مصفح/ ٢٤/ ٢٣، الداخلية/ دواوين ، ٦ شوال ١٢٩٦/ ٢٣ سبتمبر ١٨٧٩، رقم ٤٨٦

٥١ . بالنسبة لهذه الشخصية وإطاره الإدارى ، انظر de Jong, Turuq and Turuq-Linked In-stitutions, ١٩٧٨

٥٢ . Scholch, Egypt for Egyptians, ص ٨٨

٥٣ . PRO, FO ١٤١/ ١٢٥، لاسليز/ ليسبيرى، رقم ١٨٠ القاهرة ١ أبريل ١٨٧٩؛ رقم ١٧٨، ٣ أبريل ١٨٧٩، رقم ١٨٠، ٤ أبريل ١٨٧٩؛ FO ١٤١/١٢٨ مذكرة بورج ٢٠ مارس ١٨٧٩

٥٤ . PRO, FO ١٤١/ ١٢٥، فيفيان/ بساليسبيرى ، رقم ٢٥٩، القاهرة ٥ مايو ١٨٧٩

الفصل الرابع
الثورة الممتدة فى مصر

١. Williams, Long Revolution, ١٩٨٤

٢. Giddens, Critique of Historical Materialism, ١٩٨٣ ص٦

٣. Baer, The Biginnings of Urbanization," in Social history, ١٩٦٩، ص ١٣٣ – ١٤٨ . أرقام باير منخفضة على وجه الإجمال ، وتحتاج لمراجعة ، حيث أثار الديموجرافيون شكوكا حادة حول مدى دقة الاحصاءات التى اعتمدوا عليها ، لكن النسبة بين سكان المدن والريف ربما لن تتأثر كثيرا بهذه المراجعة .

٤. Giddens, Critique of Historical Materialism الفصل الأول خاصة ٣٨

٥. Vatikiotis, History of Egypt, ١٩٨٥، ص ٧٩

٦. Izhc1PRO, ٣٥٦٥، القنصل ستانلي "تقرير عن حرف وتجارة الإسكندرية عن العام ١٨٧١"؛ zhc1 ٣٦٥٢، القنصل روجز "تقرير عن حرف وتجارة القاهرة عن العام ١٨٧٢"

٧. بالنسبة لموقع معرفة القراءة والكتابة في المجتمعات قبل الحديثة ، انظر Graff, Labyrinth of Literacy, ١٩٨٧، ص ٢٨ - ٢٩، ومثله Legacies of Literacy, ١٩٨٧ ص ١٥ - ٧٤

٨. عن المدارس الحديثة وبنثام ، انظر ميتشيل "استعمار مصر"١٩٨٨ ، وعن معرفة القراءة والكتابة والسلطة ، انظر Lankshear, Literacy, Schooling and Revolution, ١٩٨٧، ص ٥٨ - ٥٩

٩. Chartier, Cultural Uses of Print, ١٩٨٧، ص : ٥، قارن Goody, Logic of Writing,

١٠ . Cressey, Literacy and the Social Order, ١٩٨٠، ص ٤٥ -٤٦ وعن التعليم في مصر في القرن ١٩ أنظر عبدالكريم "تاريخ التعليم"١٩٣٨ ؛ ومثله "تاريخ التعليم"١٩٤٥ ؛ Heworth-Dunne, Education in Modern Egypt, ١٩٣٨ ؛ وعن الطباعة انظر: رضوان "تاريخ" ١٩٣٨،، وسابات "تاريخ الطباعة"١٩٦٦

١١ . بالنسبة لعادات القراءة الشعبية في أوروبا ، انظر Darnton,Literacy Underground, ١٩٨٢؛ وعن إدارة صحافة الطهطاوي ، انظر سابات "تاريخ" ص ١٨٦

١٢ . "نتيجة إحصائية للمدارس الملكية والمكاتب الأهلية "في روضة المدارس جزء ٣ رقم ٢١ (١٥ ذوالقعدة ١٢٨٩/ ١٤ يناير ١٨٧٣) ص٧ - ٨؛ قارن مجهول الاسم "التربية وماترب عليها من تقدم الشعوب" القاهرة ، دار الكتب المصرية، اجتماع ، مخطوط عربي ١٣٠، خاصة الجزء ٢٤ أ

١٣ . Szyliowicz, Education and Modernization, ١٩٧٣، ص ١٤٢

١٤ . دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة المعارف ، ٥أ "تقرير لجنة إصلاح مؤسسات التعليم العام" بالفرنسية ص ٧٩ ، محفوظ مع على إبراهيم وزير المعارف العمومية/ رياض باشا رئيس مجلس الوزراء . ١٩ ديسمبر ١٨٨٠ . وعن دعم اسماعيل لتعليم القراءة والكتابة بين الجنود وبين أطفال عمد القرى ، انظر دار الوثائق القومية ، موضوع التعليم ، محفظة ٧ أمر خديو/ اسماعيل باشا ، ناظر الجهادية ، ٢٠ ذوالقعدة ١٢٨٠/ ٢٨ أبريل ١٨٦٤ (مترجم من التركية من دفتر ٥٣٩، المعية السنية . رقم ٤٤) : وأمر عالي إلى حكمدارية السودان ، ٦ شعبان ١٢٧٩/ ٢٧ يناير ١٨٦٣، في سامي "تقويم" ١٩١٦ - ١٩٣٦، ٣، الثاني: ٤٥٢ - ٤٥٣

١٥ . Findley, Ottoman Civil Officialdom ١٩٨٩، ص ٤٤ - ٤٦، ٦٤ - ٦٨

١٦ . انظر Habermas, Public Sphere, ١٩٨٩، ومثله "الاتصال وتطور المجتمع" ١٩٧٩، خاصة فصل ٥ ، وفي اعتقادي أنه لا جدوى من النقد المقدم من Marker, Publishing, ١٩٨٥ ص ٩ - ١٢

١٧ . Eisenstein, Printing Press, ١٩٨٥

١٨ . أحمد فارس الشدياق "في تغيير الأخلاق" "الجوائب" ١٥ فبراير ١٨٧١، تقرير في "كنز الرغائب" ١٢٨٨ - ١٢٩٨ هجرية؛ ٢: ١٦٥

١٩ . نامق كمال "مقدم إلى صلاح الدين هارزمساه" ١٣١٥/ ١٨٩٧ - ١٨٩٧

٢٠ . المرجع السابق

٢١ . محمد عبده "الكتابة والكلام" الأهرام رقم ٨ ، ١٨٧٦، تقرير فى محمد عبده "الأعمال" ١٩٧٢ - ١٩٧٤، ٣: ٩ - ١٤

٢٢ . بالنسبة لدعوته لوضع دستور ، انظر باشا "الرسالة" تقريبا ١٨٩٧

٢٣ . Mardin, Young Ottoman Thought, ١٩٦٢

٢٤ . بالنسبة لتوزيع "الحوادث" التى تصدر من اسطنبول - فى مصر ، انظر دار الوثائق القومية ، محافظ الوقائع المصرية ، صندوق٦ ، "ديوان الجورنال" ١٧ جمادى ١٢٨٣/ ٢٧ سبتمبر ١٨٦٦، وعن "محب" انظر "وادى النيل" جزء ١، رقم ١٨ (١٠ رجب ١٢٨٤/ ٩ نوفمبر ١٨٦٧).

٢٥ . عن إعانة اسماعيل للجوائب ، انظر دار الوثائق القومية ، بطاقات الدار ، جرائد ١٣٦، مهر دار خديو/ ديوان المالية ، ٢ أبريل ١٨٧٨ (أوامر بإرسال ١٩٣٠ جنيها مصريا إلى الشدياق) ؛ دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، الداخلية ١/٢ صحافة ومطبوعات ، مجلس الوزراء/ وزارة المالية ، ٢٠ يناير ١٨٧٩ (تقليل الإعانة إلى ٣٠٠ جنيه استرلينى فى السنة) ؛ هذا الموضوع عولج بالتفصيل من الصلح "أحمد فارس"، ١٩٨٧، ١٩٨٧، خاصة الجزء ٢

٢٦ . الشدياق "فى نسبة الفتنة إلى الفرنسيين" الجوائب ، ٢٦ أكتوبر ١٨٧٠، تقرير فى كانز ، ١٢٨٨ - ١٢٩٨؛ ٢: ٧٦ - ٧٨ .

٢٧ . مقتطفات من الجوائب فى الصلح ، "أحمد فارس"، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

٢٨ . "الجوائب" رقم ٨٤٨ (١٨٧٧) فى الصلح "أحمد فارس" ص ٢١٨ - ٢١٩

٢٩ . مقاطع فى الصلح "أحمد فارس" ص٢٢٠

٣٠ . Shaw and Shaw, Ottoman Empire, ١٩٧٧، ٢ : ١٨٠ - ١٨٧ .

٣١ . PRO, FO ١٤١/ ١٠٦، فيفيان/ ديربى ، رقم ٣٢، القاهرة ، ٨ فبراير ١٨٧٧

٣٢ . أبونظارة زرقاء ، ٨ يناير ١٨٧٩

٣٣ . دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، الداخلية ، ١/٢ صحافة

٣٤ . انظر مقدمة عونى اسحق لطبعته من اسحق "الدرر" ١٩٠٩، ص٩

٣٥ . السيد "الأساس" ١٩٦٧، ص ١٠٥

٣٦ . Ninet, ١٨٨٣: ١٢٧ - ١٢٨

٣٧ . شاروبيم "الكافى" ١٨٩٨ - ١٩٠٠ ، ٤: ٢٥٨ - ٢٥٩

٣٨ . محمد عبده "الأعمال" ١: ٤٨٢؛ عنحورى ، سهر هاروت ، ١٨٨٥، ص ١٨٣

٣٩ . جيد "تطور"١٩٨٥ ؛ الفقرة التالية تأتى خاصة فى ص ١٦٧ - ١٧١، ٢٠٣ - ٢٠٧، ٢٣٧ - ٢٤١ .

٤٠ . دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، الداخلية ١ /٢ صحافة ، سليم النقاش/ رئيس مجلس الوزراء ، ١٤ فبراير ١٨٨٣ .

٤١ . سابات "تاريخ" ص ٢٠٤

٤٢ . وادى النيل ، جزء ٤، رقم٨ (١صفر ١٢٨٧/ ٣ مايو ١٨٧٠) : جزء ٤، رقم ٦١ (٢رمضان ١٢٨٧/ ٢٦ نوفمبر ١٨٧٠).

٤٣ . Phelps, ١٩٧٨، توجد فى محمد عبده "جريدة" ١٩٦٤ ص ٧٤ - ٧٦

٤٤ . قارن Censer, Prelude to Power, ١٩٧٦، ص٥ -٦

٤٥ . النقاش/ رئيس مجلس الوزراء ، ١٤ فبراير ١٨٨٣

٤٦ . التجارة ، ١ أغسطس ١٨٧٩/ ١٣ شعبان ١٢٩٦ (للمشتركين المتأخرين فى الدفع) ؛ غالبا مايتعلل المشتركون بالشكوى من عدم تسليم صحيفتهم عن طريق البريد ، انظر "التنكيت" ١٨ سبتمبر ١٨٨١ .

٤٧ . "المحروسة" ١٠ يناير ١٨٨٠

٤٨ . "التجارة" ١٥ مايو ١٨٧٩/ ٢٤ جمادى الأول ١٢٩٦

٤٩ . "التجارة" ٨ يونيو ١٨٧٩/ ١٧ جمادى الأخر ١٢٩٦، ١٤ يوليو ١٨٧٩/ ٢٥ رجب ١٢٩٦، ٢ سبتمبر ١٨٧٩/ ١٦ رمضان ١٢٩٦

٥٠ . دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٢٢، مشايخ قسم حلفا بكوربسكو/ المعية السنية ، ١٢ ربيع الثانى ١٢٩٤/ ٢٦ أبريل ١٨٧٧,

٥١ . "المحروسة" ١٠ يناير ١٨٨٠/ ٢٧ محرم ١٢٩٧

٥٢ . Anderson, Imagined Communities, ١٩٨٣

الفصل الخامس
الصالونات السياسية وايديولوجية المعارضة

١. Censer, Prelude to Power, ١٩٧٦، خاصة ص ١٢٨ . لاعتبارات خاصة بهذا الموضوع والموضوعات ذات الصلة ، انظر Eisenstein, On revolution and the Printed Word," in Porter and Teich, eds., Revolution in History, ١٩٨٦ ، ص ١٨٦ - ٢٠٥ ، و darnton and Roche, eds., Revolution in Print ١٩٨٩

٢. Phelps ١٩٧٨

٣. Geertz, Interpretation of Cultures, ١٩٧٣، فصل ٨

٤. Eco, Role of the Reader, ١٩٧٩

٥. عديد من هذه المنتديات ناقشها بنفاذ بصيرة لانداو وإن بصورة أولية ١٩٦٥: ١٣٥-١٨٦، ومال لاندو لتجاهل مشاركة النبلاء العثمانيين فى هذه الحركات ، حيث ينظر إليهم باعتبارهم أساسا طبقة متوسطة مصرية.

٦. Smith andd Momen, The Babi Movement: A Resource Mobilization Perspective," in Smith and Momen, eds., In Iran, ١٩٨٦، ص ٥٩

٧. Molotch, Media and Movements," in Zald and McCarthy, eds., Dynamics, ١٩٧٩ ص ٧١-٩٣

٨. Gendzier, Practical Visions, ١٩٦٦، ص ٤٩ - ٦٥

٩. "Landau,Prolegomena, ص ١٤٢- ١٤٨

١٠. PRO, FO ١٤١/١١٩، بورج/ فيفيان، رقم ٨، القاهرة ٢٩ مارس ١٨٧٨

١١ . أبو نظارة زرقاء" جزء٦ رقم ٤ (٣ فبراير ١٨٨٢)

١٢ . انظر Keddi, "السيد جمال الدين" ١٩٧٢، ص ١٠- ٢٢ . بالنسبة للأعمال الحديثة عن المشيخة انظر Corbin, En Islam iranien, ١٩٧١ ١٩٧٢، جـــزء ٤، و Bayat, Mysticism and Dissent, ١٩٨٢ . بالسنة للبابية، العمل الأساسى لـ Amanat, Recurrection and Renewal, ١٩٨٩ . أيضا من المفيد عموما Momen, Shi'I Islam, ١٩٨٥

١٣ . عنحورى "سهر هاروت" ١٨٨٥ ص ١٧٨ - ملاحظة ص ٧٩

١٤ . دار الوثائق القومية ، ملف الأفغانى أحمد سلمان الشركسى/ السيد جمال الدين ، بدون تاريخ ، هذا الطالب برواق الأتراك بالأزهر يعبر عن رغبة فى دراسة حياة الكون مع السيد جمال الدين ، قائلا بأنه لم يجد مدرسين أكفاء آخرين فى هذه العلوم الفلسفية .

١٥ . ألجار "ميرزا مالكوم خان" ١٩٧٣، بكاش "إيران" ١٩٧٨، خاصة فصل ١

١٦ . Keddie, "السيد جمال الدين" ص ٩٣، موثق فى Afshar and Mahdavi eds., ، "مجموعية" ص ٢٤-٢٥، اللوح٤.

١٧ . نيقولا سكروج/ السيد جمال الدين، القاهرة، ٧ يناير ١٨٧٨ ، محفوظ فى Afshar and Mahdavi eds., "مجموعية اللوح ٤١

١٨ . دار الوثائق القومية ، ملف الأفغانى "بيان عن التعريفات التى حصلت من الشيخ جمال الدين" ، ٥ رمضان ١٢٩٦/ ٢٣ أغسطس ١٨٧٩

١٩ . دار الوثائق القومية ، ملف الأفغانى ، سليم النقاش/ السيد جمال الدين ، الإسكندرية ، ٢ أغسطس ١٨٧٨، لأن هذا الخطاب يأتى تاريخه عقب إغلاق محفل نجمة الشرق ١٣٥٥، فالمحفل المذكور يبدو من المحتمل أنه تابع لمحفل ماسونى فرنسى ، الذى قال أديب اسحق إن الأفغانى انتقل إليه بعد طرده من نجمة الشرق : اسحق "الدرر" ١٩٠٩، ص ٢٢١ - ٢٢٢

٢٠ . دار الوثائق القومية ، ملف الأفغاني ، عبد الرحيم كابولجي ، نيقولا سكر وج ، جبران قدسي ، ونيقولا عروكجي / السيد جمال الدين . القاهره ١ يوليو ١٨٧٩، أعلنت هذه المجموعة أيضا أن السيد جمال الدين محافظ "الوقت". "انظر" الجمعية الماسونية في الشرق" "التجارة" ١٠ يوليو ١٨٧٩/ ٢١ رجب ١٢٩٦

٢١ . دار الوثائق القومية ، ملف الأفغاني "عن بيان التعريفات" صورة ضوئية

٢٢ . المرجع السابق

٢٣ . "التجارة " ٣ يونيو ١٨٧٩/ ٢١ جمادى الثاني ١٢٩٦

٢٤ . دار الوثائق القومية ، ملف الأفغان ى، نيقولا سكروج / رئيس لوج الكوكب الشرقي ، بدون تاريخ

٢٥ . دار الوثائق القومية ، ملف الأفغاني ، سليم النقاش / السيد جمال الدين ، ٢ أغسطس ١٨٧٩

٢٦ . دار الوثائق القومية ، ملف الأفغاني ، أديب اسحق / السيد جمال الدين ، ٢١ ديسمبر ١٨٧٨

٢٧ . تفاصيل من مقدمة عوني اسحق إلى اسحق "الدرر" ص ٥-٧، وعنحوري "سهر هاروت" ص ١٤٣ - ١٤٥ ملحوظة ، ١٧٩ - ١٨٠ ملحوظة ، تم تجاهل اسحق دون وجه حق في الدراسات الأكاديمية الغربية ، لكن انظر كيدوري "مذكرات سياسية عربية" ١٩٧٤، ص ٨٠- ١٠٠

٢٨ . بالنسبة لأهمية الفكرة الماسونية لخدمة البشرية لدى اسحق ، انظر دار الوثائق القومية ، ملف الأفغاني، أديب اسحق / السيد جمال الدين ، الإسكندرية ٩ يونيو ١٨٧٩

٢٩ . اسحق "الدرر"١٨٨٦ ، ص ٤٩- ٥١ (من "مصر")، في إحدى الفقرات وجدت تلفا طفيفا قمت بتصحيحه بالرجوع إلى طبعة بيروت المنقحة والمفصلة التي أصدرها عوني اسحق في ١٩٠٩

٣٠ . اسحق "الدرر" ١٨٨٦، ص ٥٠

٣١ . اسحق "أديب اسحق " ١٩٧٨، ص ٢٨١ (من مصر القاهرة ٣٠ يناير ١٨٨٠)

٣٢ . اسحق "الدرر " ١٨٨٦، ص ٥٥- ٥٧

٣٣ . المرجع السابق ص ٥٥

٣٤ . عن العمل الحديث عن الحركة البابية ، انظر-Smith and Momen Babi Movement", Ama-nat, Resurrection and Renewal, وملاحظة اسحق بأن معلوماته عن البابية جاءت من السيد جمال الدين ، تتفق مع توقعاتي . ووجهة النظر المتعاطفة لأقصى حد مع البابية التي تم التعبير عنها هنا ، باعتبارها جزءا من قصة الحركات المعاصرة من أجل الحرية ، ينبغي أن تعيد طرح التساؤل عما إذا كان السيد جمال الدين لم يكن يميل عند حد معين إلى هذه الحركة .

وبالنسبة لجوهر القصة ، فإن حكاية أن البابين يهاجمون الشاه في ١٨٧٨ تبدو موضع شك . فلعل المعتدين ببساطة كانوا جنودا ساخطين (فقد قيل بأنهم شكوا من طول فترة تجنيدهم إلزاميا) ، الذين أبدوا احتجاجهم أثناء أن كانوا في أحد فروع البابية. وإلقاء الأحجار يعلوا صداه مثل التعبير المرتجل عن المظالم عن محاولة اغتيال مدبرة . وقد استمر البابيون الصحراويون في محاولة اغتيال الشاه ، وانضموا إلى الحركات المعارضة في أواخر القرن ١٩، رغم أن أغلبية البابيين انضموا إلى الحركة البهائية السلمية والخلاصية (عن الأخيرة ، انظر ,Smith, Babi and Baha'i Religions، ١٩٨٧) .

٣٥ - بدأت السلسلة فى "التجارة"، ٢٣ مايو ١٨٧٩

٣٦- (اسحق) "أخبار المحروسة" "التجارة" ٩ يونيو ١٨٧٩/ ١٩ جمادى الآخرة ١٢٩٦

٣٧-"الشرقيون فى الشرق"، "التجارة" ٢٧ سبتمبر ١٨٧٩/ ١١ شوال ١٢٩٦، "الوطن" "التجارة" ٢٧ أكتوبر ١٨٧٩/ ١١ ذوالقعدة ١٢٩٦؛

٣٨- اسحق "الدرر" ١٩٠٩، ص ١١٧

٣٩-المرجع السابق ص ٦٦

٤٠-"المحضرون والفلاحون" "التجارة" ٢٠ سبتمبر ١٨٧٩/ ٤ شوال ١٢٩٦؛ "المجالس" "التجارة" ١٨ أكتوبر ١٨٧٩/ ٢ ذوالقعدة ,١٢٩٦ لمعالجة مفصلة لهذا الموضوع انظر كانون: "القانون والمحاكم" ,١٩٨٨

٤١-"أخبار المحروسة" "التجارة"، ٢٧ مايو ١٨٧٩ .

٤٢-"أخبار المحروسة" "التجارة" ٢٨ أكتوبر ١٨٧٩/ ١٢ ذوالقعدة ١٢٩٦، "عتال الفلاح" "التجارة" ٣ نوفمبر ١٨٧٩/ ١٨ ذوالقعدة ١٢٩٦

٤٣-"التجارة ٣ يوليو ١٨٧٩/ ١٤ رجب ١٢٩٦؛ "أخبار المحروسة" "التجارة"، ٨ أغسطس ١٨٧٩/ ٣٠ شعبان ١٢٩٦ .

٤٤- "Landau,Prolegomena ص ١٥٥، موردا FO ٣٣٢٤/٧٨، ماليت/ جرانفيل ، القاهرة ٢٥ سبتمبر ١٨٨١ .

٤٥-عن المغزى الاجتماعى للتحويل الرمزى ، انظر Gumperz, Discourse Strategies, ١٩٨٢

٤٦-"أبونظارة زرقاء" جزء ٢ ، رقم ٣ (٢٢ أغسطس ١٨٧٨) ؛ رقم ٤ (٣٠ أغسطس ١٨٧٨)

٤٧-" افتتاح أشغال الدرجة العليا" أسناد – السيد جمال الدين ، مكتبة المجلس – إيران . (ميكروفيلم جامعة كاليفورنيا ، لوس انجليس ، مكتبة الأبحاث) ، بدون تاريخ ؛ حول مكتبة مرآة الشرق . فى البداية امتلك سليم النقاش مرآة الشرق ، ومن بعده أمين نصيف ، انظر دار الوثائق القومية ، سجلات الداخلية ، وارد ضبطيات ، ٩١ مصفح/٢٢/٤٢، الداخلية/ مطبوعات ، ١١ جمادى الثانى ١٢٩٦/ ٢ يونيو ,١٩٧٨ رقم ٢٩٧

٤٨ كيدى "السيد جمال الدين" ص ١٠٢ – ١١٢"؛ كينى ١٩٦٦: ١٩ – ٢٧؛ قدسى زادة ١٩٧١: ١- ٢١ ؛ كيدورى "عبده الأفغانى".

٤٩-"باب مايؤول إليه أمر المسلمين فى المستقبل" ، أسناد – السيد جمال الدين ، مكتبة المجلس ، نسخها السيد أحمد الحكيم الأزهرى البحراوى ، ١٢ صفر ١٢٩٤/ ٢٦ فبراير ١٨٧٧ . ورغم أنها غير موقعة ، فإن هذه القطعة تحمل بوضوح الأفكار الأساسية للسيد جمال الدين ؛ مرجع النهضة الإسلامية فى الهند ، على سبيل المثال ، التى تعتمد على خبراته الشخصية هناك . ولم يسبق فى حدود علمى إيرادها من قبل .

٥٠- PRO, FO ١٤١/٩٦، لانسنج وواطسون/ فيفيان، ٢ يناير ١٨٧٨؛ انظر فيفيان/ لانسنج ٢٦ ديسمبر . فى وقت لاحق شكا القنصل البريطانى إلى شريف باشا من أن هذا الحادث العرضى يخالف فرمان السلطان العثمانى لعام ١٨٥٦ الذى يكفل حرية العقيدة . وافق شريف باشا من حيث المبدأ ، وقال إنه سيرى الأب ويحثه على أن يمنح ابنه الحرية ، لكنه أبدى ملاحظة بأن التدخل فى شئون أسرة بهذا الشكل موضوع حساس . وفى حدود علمى ، فإننى أول من أورد هذه الحادثة .

٥١–السيد جمال الدين "الحكومة الاستبدادية" مصر ، ٢٢ صفر ١٢٩٦/ ١٥ فبراير ١٨٧٩، نوقش وتمت ترجمته فى كيني ١٩٦٦: ١٩ – ٢٧

٥٢–دار الوثائق القومية ، ملف الأفغانى ، يحيى قدرى/ السيد جمال الدين، السويس ٢١ فبراير ١٨٧٩ .

٥٣–كيني ١٩٦٦: ٢٠؛ عنحورى "شهر هاروت" ص ١٨٣ ملحوظة

٥٤–"أخبار الداخلية" "التجارة" ٢١ مايو ١٨٧٩/ ٣٠ جمادى الأول ١٢٩٦.

٥٥–"الوطن" ، ١ فبراير ١٨٧٩/ ١٠ صفر ١٢٩٦

٥٦–إبراهيم اللقانى/ السيد جمال الدين ، بيروت ، ١٥ فبراير ١٨٨٣، وارد فى Afshar and Mahdavi, eds., مجموعية ، لوح ١٠٩، انظر أيضا كيدورى "مذكرات سياسية عربية" ١٩٧٤، ص ٢٩ – ٣٠

٥٧–جمعية اتحاد مصر الفتاة ، لائحة الإصلاح ، ١٨٧٩، محفوظة فى طبعة الجميعي "الثورة العرابية" ١٩٨٢، ص ٤٦ – ٦٤، الفقرات المعروضة فى ص ٥٢ – ٥٤

٥٨–اللقانى/ السيد جمال الدين، ١٥ فبراير ١٨٨٣، فى Afshar and Mahdavi eds., "مجموعية" لوح ١٠٩ –٩

٥٩–طه "أحمد عرابى ١٩٨٦ ، ص ٤٠ – ٤١، موردا قاموس السير الذاتية للقرن ١٩ ذخورة "مرآة العصر"١٩٧٨ ، ١ : ١٠٣: PRO, FO ٤٠٧/ ٢١، محفوظ فى رقم ٩٣١ مقتبسا من "الأويزرفر" ٢٣ يوليو ١٨٨٢ . لسوء الحظ يدمج طه جمعية الضباط مع مصر الفتاة ، وأنا لا أرى دليلا على ذلك . وهذا الخلط شائع – فلانداو يخلط بين جمعية الضباط وجماعة حلوان .

٦٠–انظر "تقرير" عرابى ١٩٨٢، ص٥ من النص العربى ، ص ١٨ من النص الإنجليزى

٦١–"أبو نظارة زرقاء"، الجزء٢، رقم ٣٠ (١٣ مارس ١٨٧٩)

٦٢–الجميعى "عبدالله النديم" ١٩٨٠، ص ٥١ – ٥٣

٦٣–"التجارة" ٩ يونيو ١٨٧٩/ ١٨ جمادى الآخرة ١٢٩٦

٦٤–دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، شركات وجمعيات ، ٣أ جمعية "طلب إعانة لمدرسة الجمعية الخيرية فى إسكندرية" مع قائمة بالدخل والتكاليف بتاريخ ١١ شوال ١٢٩٧/ ١٦ أكتوبر ١٨٨٠ .

٦٥–خلاصة للنقاط الأساسية مذكورة فى نيبيت ١٨٨٣: ١٣١

٦٦–المرجع السابق ١٣١– ١٣٢

٦٧–كيدورى "عبده الأفغانى" ص ١٨ – ٢٢

٦٨–صياغة هذا الموضوع والموضوعات التالية فى هذا الاستنتاج مأخوذة من نقاط مصاغة فى Zaid and McCarthy, eds., Dynamics, ص١ – ٥

الفصل السادس
تنظيم الطوائف والايديولوجيا الشعبية

١- الجبرتي "عجايب" ١٨٧٩ - ١٨٨٠، ٣ : ٣٣٦؛ Raymond ١٩٧٥: ٢٨١ - ٢٩٨؛ مارسوت "مصر في عهد محمد علي" ١٩٨٤ ص ٤٣ - ٥٢؛ الفلاح ورجل المدينة ١٩٨٢، خاصة ص ٢٤٥ - ٢٤٧

٢- بالنسبة لانخراط الطائفة في النضال المناهض للأوروبيين في يونيو ١٨٨٢ بالإسكندرية تأييدا لعرابي، انظر Cole ١٩٨٩: ١٠٦ - ١٢٢ . وعن الطوائف وعرابي عموما ، انظر سالم "القوى" ١٩٨١ ص ٣٣٧ - ٣٥٨ ، خاصة ص ٣٥٥ عن مظاهرة الاسكافيين وباقي الجماعات .

٣-انظر Rude', Ideology and Popular Protest ١٩٨٠، باقي الكلاسيكيات (المتنوعة داخليا) ذات الميل الأنجلو ماركسي تشمل Thompson, English Working Class، ١٩٦٩؛ Hobsbawm, Primitive Rebels, ١٩٦٥

٤-عن الاتجاه للمدن في القرن ١٩، انظر Baer, Social History, ١٩٦٩، ص ١٣٣ - ١٤٨، ولتقدير عدد العاملين بالحرف ، انظر Owen, Middle East, ١٩٨١ ص ١٤٨ - ١٤٩ القائمة الخاصة بإدارة الداخلية المصرية بالعضوية النوعية للطوائف المهنية في ١٨٧٠ تضم ٥٥٨٠٨ أعضاء ، في مدخل PRO, FO ١٤١/ ٥٧ رقم ١٤٧، مترجمة ونوقشت في PRO، zhc1 /٣٤٩٦، ستانتون/ جرانفيل ١٧ نوفمبر ١٨٧٠، حيث يلاحظ نقصها بوضوح . وتقدر كتابات علي مبارك ، من المحتمل في أوائل الثمانينات ، عدد أعضاء الطوائف في القاهرة على حدة بمقدار ٦٣,٤٨٧ (من إجمالي عدد سكان نحو ٤٠٠ ألف ، وربما تكون قوة العمل للذكور البالغين نحو ١٤٤ ألف) . إلا أنه يضم جماعات من خارج الطوائف المهنية، مثل التجار والصرافين ؛ انظر كتابه: "الخطاب" ١٨٨٦ - ١٨٨٩، ٩٩ : ١ , ١٠٠ لاحظ أن الأغراض الضرائبية لقوائم الطوائف غالبا ماتجعل شيوخ الطوائف يدعون أعدادا أقل من الرجال ممايعملون لديهم فعليا .

٥-Baer, Egyptian Guilds, ١٩٦٤

٦- Raymond, Artisans et commercants,

٧- Baer, Egyptian Guilds, ١٢٣ - ١٢٤ المقتطف من ص ١٣٤

٨-المرجع السابق ص ٢٩، وملحوظة ٧٨

٩-Baer, "Ottoman Guilds: A Reassessment," in Okyar and Inalcik, eds., Turkey (١٠٧١ - ١٩٢٠) ، ١٩٨٠، ص ١٠٠؛ Inalcik, Ottoman Empire, ١٩٧٣ ص ١٥١ - ١٦٢؛ Gerber ١٩٧٦: ٥٩ - ٨٦

١٠- Toledano, State and Society, ١٩٩٠ ، ص ٢٢٥-٢٣٠

١١-Leeson, Travelling Brothers, ١٩٧٩، ص ١٤

١٢- Raymond, Great Arab Cities, ١٩٨٤، ص ١٩؛ حول التصور القديم لمدن الشرق الأوسط بأنها معسكرات حربية حيث يفرض الحكام التجزئة على جماعات المدينة ، انظر Weber, Economy and Society, ١٩٧٨ ، ٢ : ١٢٢٦ - ١٢٣٤

١٣-تتوزع التماسات الطوائف بين الوثائق الأخرى فى دار الوثائق القومية فى الصناديق التى تحفظ الرسائل الأصلية الموجهة إلى وزارة الداخلية للأعوام ٦٢ - ١٨٨٠، والصناديق (المحافظ) من ٣ - ٣٧, قبل نهاية ستينات القرن ١٩ توجد محافظ منفردة محتوياتها ضئيلة على الأكثر . ومع نهاية السبعينات كانت هناك حاجة لمحافظ عديدة لمواجهة كل المكاتبات العربية ، تضم ثروة من الالتماسات من أفراد وجماعات متعددة . ويبدأ الآن المؤرخون المصريون فى استغلال هذه المادة التركيبية الجديدة ، على سبيل المثل ، انظر سالم "القوى" ص ٣٣٧ - ٣٥٨ . وأنا مدين بالعرفان للسيدة سوسن عبدالغنى للفت انتباهى لهذه السلسلة . كما أن مزيدا من صور الالتماسات يمكن وجودها فى سجلات وزارة الداخلية وقلم الويركى والدايرة البلدية للقاهرة ، جميعها فى دار الوثائق القومية . وقد استخدم Quataert التماسات مماثلة من الطوائف التركية فى أواخر القرن ١٩ فى Social Disintegration, ١٩٨٣، خاصة فصل ٥

١٤-إقرارا بتزايد بأهمية هذه الجماعات فى مجتمعات القرن ١٩، بمافيها أوروبا ، انظر Crossick and Haupt, eds., Shopkeepers and Master Artisans, ١٩٨٤

١٥-Baer, Social History, ص ١٥٥ - ١٥٦

١٦- Raymond, Artisans et commercants, ، أحمد "دراسات" ١٩٨٠ فصل٢ خاصة ص ٦٦ - ٦٧

١٧- Baer, Egyptian Guilds, ص ٧١ - ٧٢

١٨-دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ١٥، رئيس المجلس الابتدائى (قاضى الدرجة الابتدائية)/ ناظر الداخلية محرم ١٢٩٢/ فبراير ١٨٧٥؛ باير "الطوائف المصرية" ص ٧١ ؛ يورد تشريعا مماثلا، لكنه لا يبدو أنه يحقق مضامينه كاملا.

١٩-دار الوثائق القومية ، سجلات ديوان الويركو ، ١٠ من /١/٩ ، صورة قرار المجلس الخصوصى ، شعبان ١٢٨٦/ نوفمبر ١٨٧٠، محفوظ مع محافظ مصر/ ديوان الويركو ، ١٢ شعبان ١٢٨٦/ ١٧ نوفمبر ١٨٧٠

٢٠-دار الوثائق القومية ، سجلات الدائرة البلدية ٩ من / ١٤/٥ الدائرة البلدية/ قلم الويركو/ ١٥ جمادى الأولى ١٢٩٦/ ٧ مايو ١٨٧٩

٢١-دار الوثائق القومية ، سجلات الدائرة البلدية ، ٩ من /١٤/٥، الدائرة البلدية/ قلم الويركو، ٢ رجب ١٢٩٦/ ٢٢ يونيو ١٨٧٩

٢٢-دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٣١، وكيل ضبطية مصر / وكيل الداخلية، ٥ شعبان ١٢٩٦/ ٢٥ يوليو ١٨٧٨

٢٣-دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٧، محافظ مصر/ ناظر الداخلية ، ٢ رجب ١٢٨٨/ ١٨ سبتمبر ١٨٧١ . تسمى الطائفة باللغة العربية طائفة المساعدين .

٢٤-دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٢٦، محافظ إسكندرية/ ناظر الداخلية، ١٨ شعبان ١٢٥٩/ ٨ أغسطس ١٨٧٨، محمد وإسماعيل شعت ، المفتشان فى سوق مينا البصل تم اعتقالهما لمدة أربع سنوات مؤخرا نتيجة سلب ونهب الأوروبيين خلال ثورة عرابى ؛ ربما تذكر طريقة تصويت المصدرين الأوروبيين .

٢٥-دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربي ، محفظة ٢٤، محافظ مصر/ ناظر الداخلية ٢٧ ذوالحجة ١٢٩٤/ ٣ يناير ١٨٧٨ . حول الخلفية التاريخية لتجارة العبيد السودانيين ، انظر ,Waltz Egypt and Bilad as-Sudan, ١٩٧٨؛ وعن القرن ١٩، انظر ,Toledano, Ottoman Slave Trade ، ١٩٨٢، خاصة ص ٢١٥ - ٢١٩ بالنسبة لمصر في هذه الفترة ؛ ,Baer, Social History فصل ١٠ ؛ Tucker,Women in Nineteenth Century Egyp, ١٩٨٥، فصل ٥

٢٦-"وادي النيل" ٤، رقم ٧٠ (١ شوال ١٢٨٧/ ٢٥ ديسمبر ١٨٧٠) ؛ كان التنظيم يسمى دار ندوة التجار أو البورصة .

٢٧-دار الوثائق القومية ، سجلات نظارة الداخلية ، وارد ضبطيات ، ١٩ مصفح/ ٢٤/٢٤، نظارة الداخلية/ دواوين ، ١ محرم ١٢٩٧/ ١٥ ديسمبر ١٨٧٩ ,

٢٨- PRO, FO ١٤١/٧٣، تقرير بورج /ستانتون، ٢٠ سبتمبر ١٨٧٠؛ انظر أيضا مبارك "الخطاب" ١: ١٠٠ - ١٠١، ,Baer, Egyptian Guilds ص ٨٤ - ٩٤ ,

٢٩-دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتب عربي ، محفظة ٣٦ ، مدير وكيل الداخلية ، ٩ رمضان ١٢٩٧/ ١٦ أغسطس ١٨٨٠

٣٠-دار الوثائق القومية ، سجلات الدائرة البلدية ، ٩ من / ١٤/٥، مذكرة ٥ شوال ١٢٩٦/ ٢٢ سبتمبر ١٨٧٩

٣١-دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربي ، محفظة ٢٣، قومندان عساكر محافظة/ ناظر الداخلية ، ٢٠ جماد الثاني ١٢٩٤/ ٢ يوليو ١٨٧٧

٣٢-دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربي ، محفظة ٢٤، عرضحال طائفة سوق المغاربة، بتاريخ ٧ جماد الأول ١٢٩٣/ ١ يونيو ١٨٧٦؛ محافظ إسكندرية/ ناظر الداخلية ، ٣ جماد الثاني ١٢٩٣/ ٢٧ يونيو ١٨٧٦ . ذهب عديد من بين ٥٠ وقعوا على الالتماس إلى الحج بمكة ، كما يمكن لنا أن نتوقع من المسافة الكبيرة التي يقطعها تجار من شمال أفريقيا ٠ وعن خلفية هذه الجماعة في مصر ، انظر عبدالرحيم "المغاربة"١٩٨٢ .

٣٣-دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربي ، محفظة ٢٤، عرضحال طائفة السماسرة ، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٩٤/ ٦ نوفمبر ١٨٧٧؛ ناظر الداخلية/ محافظ مصر ، ١٠ شوال ١٢٩٤/ ١٩ أكتوبر ١٨٧٧ . الأخير اقتطع كلام حكمدار البوليس قائلا إذا كانت الطائفة تريد الرجل الجديد بدلا من سالم مع زايد وكيلا له، يتعين عليهم أن يتحملوا تبعة اختيارهم ، والالتماس ممهور بتوقيعات ٥٢ ختما ، وأغلب الأسماء لمسلمين ، وعن تاريخ بولاق كمركز تجاري انظر حنا "التاريخ المدني لبولاق" ١٩٨٣

٣٤-دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربي ، محفظة ٢٠، عرضحال الكيالين ، مع ناظر الداخلية/ محافظ مصر ، ١٤ ذوالقعدة ١٢٩٣/ ٢ ديسمبر ١٨٧٦؛ محافظ مصر/ ناظر الداخلية ، ١٩ ذوالقعدة/ ٨ ديسمبر ١٨٧٦ . يذكر القياسون أن الخبازين من بين عملائهم ، لذلك يمكن لهم خصوصا أن يكونوا قياسي حبوب.

٣٥-دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربي ، محفظة ١٠، أحمد طلعت/ ناظر الداخلية ، ٢٠ صفر ١٢٩٠ . ٢٠ أبريل ١٨٧٣ ؛ و٢٢ صفر ١٢٩٠/ ٢٢ أبريل ١٨٧٣ .

٣٦-PRO, FO ١٤١/ ٧٣، "تقرير" بورج / ستانتون، ٢٠ سبتمبر ، ١٨٧٠ كان نائب شيخ الطائفة يسمى المختار ، والمساعد يسمى وكيل . "هؤلاء المسئولون يأخذون أسماءهم من الشيخ بالاتفاق مع العمد الذين يدفع لهم الأخير نصف إجمالي ما يستلمه عند تعيين أولئك المسئولين"

٣٧-Baer, Egyptian Guilds, ص ٢٧ - ٢٩، خاصة ص ٢٩

٣٨-دار الوثائق القومية، سجلات نظارة الداخلية، وارد ضبطيات، ١٩ مصفح/ ٢٤، نظارة الداخلية ، دواوين . ١ ذوالحجة ١٢٩٦/ ١٦ نوفمبر ١٨٧٩، ملاحظة انتخابات المخابز لطوائف الخبازين وصانعي العيش في باب الشعرية والدرب الأحمر ، والخليفة والجمالية .

٣٩-دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربي محفظة ١٥، عرضحال علي عثمان شيخ برابرة طنطا غربية ، محفوظ مع مدير الغربية/ ناظر الداخلية ، ٢٨ محرم ١٢٩٢/ ٧ مارس ١٨٧٥ . لتأمين الأحوال في المدن المصرية في سبعينيات القرن ١٩، وقيام أفراد خاضعين بتأجير حراس لاستكمال الشرطة ، انظر PRO, FO ١٤١/ ٧٢، ستانلي/ ستانتون رقم ١٠٤، ٥ مارس ١٨٧٠، ومعلوم أن طنطا نفسها شهدت شغبا هائلا بين اليونانيين والمصريين في ١٩٧٢؛ انظر الفصل السابع فيما يلي . كما توجد تقارير البوليس من كل انحاء مصر حول الأمن والجريمة في ستينيات وسبعينات القرن ١٩، كما سنرى ، في دار الوثائق المصرية ، سجلات نظارة الداخلية، ١٩ مصفح، ٢٨ وارد جهات .

٤٠-دار الوثائق المصرية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربي ، محفظة ١٤، عرضحال طائفة العربجية ، مسجل ٢٩ ذوالقعدة ١٢٩١/ ٨ يناير ١٨٧٥؛ دار الوثائق القومية ، مكاتبات عربي ، محفظة ١٥، عرضحال أحمد محمد شيخ طائفة العربجية مسجل ٤ محرم ١٢٩٢/ ١١ فبراير ١٨٧٥ مع رئيس المجلس الابتدائي/ ناظر الداخلية في نفس التاريخ .

٤١-Baer, Egyptian Guilds, ص ٦٦ - ٧٦ . غالبا مايتم اختيار مختار الطائفة بواسطة شيخ الطائفة ، بمجرد أن يصبح شيخا لها ، على عكس تأكيد باير بأن الدولة هي التي تتولى تعيين وخلع هؤلاء المسئولين . وقد حدث تدخل مباشر من الدولة في عمليات التعيين ، إلا أن الشائع أكثر أن أعضاء الطائفة هم الذين يختارون مرشحا تصدق عليه الدولة بعد ذلك . كما أن الرأى لم يكن لكبار مسئولي الطائفة فحسب ، كما كتب بورج بل إن عمال المياومة كانوا يدلون بأصواتهم .

٤٢-دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربي ، محفظة ٣٤، عرضحال العقادين ، مسجل ٢٢ جمادى الثانية ١٢٩٧/ ٢ يونيو ١٨٨٠ .

٤٣-دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربي ، محفظة ٢٩، مأمور ضبطية مصر/ ناظر الداخلية ، ربيع الأول ١٢٩٦/ فبراير - مارس ١٨٧٨ . كان المستوردون يشار إليهم بالعربية بالاسم الغامض "المواردية"

٤٤-بالنسبة لانفصال تجار الأواني الصيني ، انظر دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربي محفظة ٣١ ، مأمور ضبطيات مصر/ وكيل الداخلية ، ٨ شعبان ١٢٩٦/ ٢٨ يوليو ١٨٧٨؛ ووكيل ضبطيات مصر/ وكيل الداخلية ٢٤ شعبان ١٢٩٦/ ١٩ أغسطس ١٨٧٨ ؛ وبالنسبة لرفض الاعتراف بطائفة تتكون من ٥ أفراد فقط ، انظر دار الوثائق القومية ، سجلت الدائرة البلدية ، ٩ من /١٤/٦، الدائرة البلدية/ ثمن بولاق ، ٢٠ محرم ١٢٩٧/ ٣ يناير ١٨٨٠

٤٦- Baer, Egyptian Guilds, ص ٣٢، انظر أيضا ص ٢٩ - ٣١

٤٧- Raymonds, Artisans et commercants, ٢: ٥٢٣ - ٥٢٦، خاصة ص ٥٢٤ ، ملاحظة رقم ٢ : Baer, "Ottoman Guilds," ص ٩٨ - ٩٩

٤٨-دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٨ ، عرضحال العربجية البرابرة والسودانية ، مسجل ١٩ شعبان ١٢٨٨/ ٢ نوفمبر , ١٨٧١ كل التوقيعات لكبار أعضاء الطائفة (أسطوات)

٤٩-دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ١٤، محافظ إسكندرية ، ناظر الداخلية ، ١١ شعبان ١٢٩١/ ٢٣ سبتمبر ١٨٧٤؛ آخذو الرشوة تقال بالعربية "البارتلجية". احتجاج شيخ طائفة الصعايدة لعزله من السلطة على الحراس فى دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ١٤، عرضحال أحمد عبدالعزيز شيخ طائفة صعايدة إسكندرية ، مسجل ١ رمضان ١٢٩١/ ١٢ أكتوبر ١٨٧٤ .

٥٠- Baer, Egyptian Guilds, ص ٣٢ - ٤٠

٥١-دار الوثائق المصرية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٢٩، مدير المنيا/ ناظر الداخلية ، ٢٠ ربيع الأول ١٢٩٦/ ٢٣ فبراير ١٨٧٨ . حول وضع الأقباط ، انظر بهرنز أبوسيف "الوضع السياسى للأقباط، ١٧٩٨ - ١٩٢٣"، فى Braude and Lewis, eds., Christians and Jews, ١٩٨٢، ٢: ١٨٥ - ٢٠٥، وبشأن التجار الأقباط بالصعيد ، انظر Walz ١٩٧٨: ١١٣ - ١٢٦

٥٢-دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٣٤، مأمور ضبطيات مصر/ وكيل الداخلية ، ٢٩ ربيع الثانى ١٢٩٧/ ١١ أبريل ١٨٨٠.

الفصل السابع
عن الجماهير والامبراطوريات : الصراع الأوروبى - المصرى

١. انظر Rude', Crowd in the French Revolution، ومثله Crowd in History, ١٩٦٤، Tilly, Tilly, and Tilly, Rebellios Century, ١٩٧٥؛ Tilly, Contentious French, ١٩٨٦؛ Davis, Society and Culture, ١٩٧٥ خاصة فصل ١، ٦؛ Underdown,Revel, Riot and Rebellion, ١٩٨٥؛ و Holton ١٩٧٨: ٢١٩ - ٢٣٣

٢. Raymond, Quartiers et mouvements popularies," in Holt eds., Political and Social Change, ١٩٨٦، ص ١٠٤ - ١١٦؛ ومثله، ١٩٧٥: ٢٨١؛ باير "الثورة الشعبية فى القاهرة العثمانية" فى كتابه Fellah and Townsman, ١٩٨٢، ص ٢٢٥ - ٢٥٢، قارن Abrahamain ١٩٦٩: ١٢٨ - ١٥٠؛ Cole and Momen ١٩٨٦: ١١٢ - ١٤٣

٣. حورانى الاصلاح العثمانى وسياسات النبلاء" فى Polk and Chambers, eds., Beginnings of Modernization in the Middle East, ١٩٨٦، ص ٦٧ - ٦٨، انظر أيضا ص ٤٤ - ٤٩ بشأن التعريفات المتضمنة .

٤. انظر شوشان ١٩٨٠: ٤٥٩ – ٤٧٨؛ Peters "الاعتداء على دراويش باب زويلة" في Levtzion and Voll, eds., Eighteenth-Century Renewal and Reform in Islam," ١٩٨٧، ص ٩٣ – ١١٥؛ باير "الثورة الشعبية" ص ٢٢٥ – ٢٣٤.

٥- PRO, FO ٧٨ /٣٨١، تقرير بورنج ، مارس ١٨٩٣

٦- Tilly, Big Structures, ١٩٨٤ ١٩٨٤، ص ١ – ١٢، ٥٣ – ٥٦؛ في ص ٥٥ يورد Nelson, Access to Power, ١٩٧٩ ، ص ١٠٨ ; Toledano, State and Society ١٩٩٠ ، ص ١٩٩ ، ص ١٩٩ – ٢٠٠

٦- Nubarian, Me`moires, ١٩٨٣، ص ١٥١ – ١٥٢؛ PRO, FO ١٤١/ ١٢٥، فيفيان / ساليسبيرى ، رقم ٥٣، القاهرة ، ١٥ فبراير ,١٨٧٩

٨- PRO ، ZHCI/ ٣٤٩٦ ، بستانتون/ جرانفيل ، القاهرة ١٧ نوفمبر ١٨٧٠، تقارير تفيد بأنه حتى العمال اليونانيين من الدرجة الدنيا يحصلون على مابين ١٤,٦ قرشا ، ٢٤,٤ قرشا في اليوم ، بينما يحصل المصريون على ٩,٧٥ قرشا في اليوم . علما بأن كل ٢٠ شلنا تساوى جنيها انجليزيا واحدا ، وتساوى ٩٧,٥ قرشا مصريا ، أى لا تساوى تماما الجنيه المصرى

٩- "الوطن الجزء ٢ (١ فبراير ١٨٧٩/ ١٠ صفر ١٢٩٦)

١٠- انظر على سبيل المثال Sabry, La gene`se, ١٩٢٤؛ ومثله L'Empire, ١٩٣٣ ; الرافعى "عصر اسماعيل" ١٩٨٢؛ كيدى "السيد جمال الدين" ١٩٧٢

١١- بخصوص كتابات حديثة عن ١٨٥٧ في الهند ، انظر "Awadh in Mukherjee, revolt" ١٩٨٤ ; Cole, North Indian Shi'ism, ١٩٨٨ ، فصل ١٠ ، كدليل على عودة الهجرة بعد هزيمة البريطانيين ، انظر مثلا الزين "فصول" ١٩٧٩، ص ,١٣٢ كانت أعداد الهنود بالقاهرة وحتى بالأقاليم كافية لاختيار زعامات خاصة بهم أو شيوخ (FO ١٤١/ ١١١ كار / واليس ، رقم ١٩، كفر الزيات، ٢٢ ديسمبر ١٨٧٦).

١٢- PRO, FO ١٤١/ ٣٦ ، ويست/ جرين ، السويس ٥ يوليو ١٨٥٨

١٣- PRO, FO ١٤١/٣٦ الجزء ١، والو/ جرين ، ٥ يوليو ١٨٥٨

١٤- PRO, FO ١٤١/ ٤٨ دروموند هاى/ كولكوهون ، القاهرة ، ١٨ فبراير ١٨٦٣

١٥- المرجع السابق

١٦- دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٣ ، مأمور سيوه/ ناظر الداخلية ، ٧ صفر ١٢٧٦/ ٥ بستمبر ١٨٥٩

١٧- PRO, FO ٧٨/ ١٨٧١، كولكوهون/ راسل ، رقم ٢٧، القاهرة ٥ مارس ١٨٦٥، رقم ٣٢ القاهرة ١١ مارس ١٨٦٥، رقم ٤١، القاهرة ٢٤ مارس ١٨٦٥، انظر أيضا سرهنك "حقائق" ١٨٩٥–١٨٩٨، ٢:٢٨١؛ Baer, Social History, ص ٩٩

١٨- مقتطف من الأرشفيات الفرنسية ، مراسلات سياسية ، مصر ، جزء ٣٧، ١٩ نوفمبر ١٨٦٥ ، وفى صبرى "الإمبراطورية" ص ٢٢٠–٢٢١

١٩-الوالي/ محافظة مصر ، ٢٥ رمضان ١٢٧٩/ ١٩ مارس ١٨٦٣، مترجم فى سامى "تقويم" ١٩١٦- ١٩٣٦، ٢ : ٤٦٦

٢٠- Reimer, ١٩٨٨: ٥٣١

٢١-Ilbert, ١٩٨٧ : ١٧٧-١٧٨، عوض ١٩٨٧ : ٩٤- ١٠١ ; Reimer ١٩٨٨ : ٥٣١- ٥٥٣

٢٢- PRO, FO ٧٨/ ١٨٧١ كولكوهون/ بولفار رقم ٢، الإسكندرية ٢٢ مايو ١٨٦٥،كولكوهون / راسل، رقم ٥٦ الإسكندرية ٢٥ مايو ٢٨٦٥، كولكوهون/ راسل رقم ٥٨، الإسكندرية ٢٧ مايو ١٨٦٥

٢٣-بخصوص الإيطاليين بالإسكندرية، انظر Volait, ١٩٨٧ : ١٣٧- ١٥٦

٢٤-"وادى النيل" جزء ١، رقم ٦ (١٥ ربيع الثانى ١٢٨٤/ ١٦ أغسطس ١٨٦٧)

٢٥-دار الوثائق المصرية ، سجلات ديوان الويركو ، ١٠ من/ ١/ ٩، محافظة مصر/ ديوان الويركو ، ٢٥ شوال ١٢٨٥/ ٨ فبراير ١٨٦٩

٢٦-عولجت النزاعات حول السلطة فى Politis, L'Helle`nisme, ١٩٢٩- ١٩٣٠، ١: ٢٧٣- ٢٧٩؛ وتم عرض أحداث الشغب فى PRO, FO ٧٨/ ٢١٣٩ ستانتون/ كلارندون ، الاسكندرية ١٥ يناير ١٨٧٠

٢٧ - PRO, FO ٧٨/ ٢١٨٦ ستانتون/ جرانفيل رقم ٥ ، الاسكندرية ٢٩ يونيو ١٨٧١، ستانتون/ جرانفيل رقم ٦٠، القاهرة ١٤ ديسمبر ١٨٧١؛ نوبار "مذكرات" ص ٣٩٤- ٣٩٧ ؛ صبرى "الامبراطورية" ص ٢١٩- ٢٢٠

٢٨ - انظر نجم "بور سعيد" ١٩٨٧، فصل ٢، خاصة ص ٧٤- ٧٥ انظر أيضا Dori ١٩٥٦: ١-٤٦

٢٩ - PRO, FO ١٤١/ ٧٢، زارب/ ستانلى ، بور سعيد ٢١ فبراير ١٨٧٠، محفوظ مع ستانلى/ ستانتون ، الاسكندرية ٢٤ فبراير ١٨٧٠، مدخل رقم ٩٢

٣٠- PRO, FO ١٤١/٦٨ جويس/ستانتون ، القاهرة ٦مارس ١٨٧٢، مدخل رقم ١١٨

٣١ - إقامة جاليات تجارية يونانية فى ستينات وسبعينات القرن ١٩ بالمدن الاقليمية فى مصر مثل الزقازين وطنطا والمنصورة وأسيوط ، معروضة بالتفصيل فى Politis, L'Hele`nisme, خاصة ١ : ٣١٧- ٤٠٢، ٢: ١٩٥- ٢٠٩

٣٢ - PRO, FO ١٤١/ ٧٨، جزء ٢ بورج/ ستانتون ، القاهرة ٢٨ مايو ١٨٧٢

٣٣ - PRO, FO ١٤١/ ٩٢، بيكر / كوكسون ، بور سعيد ، ١٥ ستمبر ١٨٧٥ ، مدخل رقم ٤٠٦

٣٤ - PRO, FO ١٤١/ ١٢٠ كابتن بيميش/ نائب الأدميرال هورنبى رقم ٣٢ ، الاسكندرية ١٧ يونيو ١٨٧٨ ؛ FO ١٤١/١١٥ فيفيان/ ساليسبيرى ، رقم ٢١، الاسكندرية ٢٢ يونيو ١٨٧٨

٣٥ - كمثال على شجار فرنسى - إيطالى فى مقهى ببور سعيد ، انظر دار الوثائق المصرية ، سجلات الداخلية ، وارد ضبطيات ، ١٩ مصفح/٢٤/ ٢٣، الداخلية/ أقاليم ٢٥ رمضان ١٢٩٦/ ١٢ ستمبر ١٨٧٩ رقم ٩٥ ؛ وعن التهديد بنشوب نزاع بين الأجانب عقب مشاجرة أمام مقهى الكازار ببور سعيد ، انظر نفس السلسة ١٩ مصفح/ ٢٤/٢٤، نظارة الداخلية/ أقاليم ٤ ذو القعدة ١٢٩٦/ ٢٨ أكتوبر ١٨٧٩ . للسيطرة على جوازات السفر ، انظر سجلات الداخلية ، وارد ضبطيات ١٩ مصفح/٢٤/ ٢٣ الداخلية/ دواوين ٢٨ شوال

١٢٩٦/ ٧ يوليو ١٨٧٩ رقم ٣٦ إفرنجي ؛ وفيما يخص طرد الفقراء ، انظر بطاقة الدار ٢٦٣ ضبطية المجلس الخصوصى/ ديوان المالية ، ١ ذو القعدة ١٢٩١/١٠ ديسمبر ١٨٧٤

٣٦ – PRO, FO ١٤١/٨٢ ، ويست/ فيفيان رقم ٤٢ ، السويس ٨ سبتمبر ١٨٧٣

٣٧ – المرجع السابق

٣٨ – FO ١٤١/٨٤ روجرز/ جرانفيل رقم ٨٤ القاهرة ٢٤ سبتمبر ١٨٧٣

٣٩ – دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، الحقانية ٢/١ قوانين متنوعة ، ملف نظارة الحقانية بتاريخ ١٨٨٢، "بعثة الترضية فى مصر" مذكرة بدون تاريخ [أواخر السبعينيات]

٤٠ – PRO, FO ١٤١/١٠٠ فيفيان/ديربى ، رقم ٧ ، القاهرة ٢٠ أكتوبر ١٨٧٦

٤١ – المرجع السابق

٤٢ – PRO, FO ١٤١/١٠٦فيفيان/ديربى، رقم ٩٧، القاهرة ١٤ أبريل ١٨٥٧

٤٣ – PRO, FO ١٤١/١٠٦ فيفيان/ديربى، رقم ١٠٠، القاهرة ١٩ أبريل ١٨٧٧

٤٤ – PRO, FO ١٤١/١٠٦ فيفيان/ ديربى رقم ١٨٦، الاسكندرية ٢١ يونيو ١٨٧٧

٤٥ – PRO, FO ١٤١/١١١ كار/ بورج ، رقم ٣٢ كفر الزيات ٣١ مايو ١٨٧٧

٤٦ – PRO, FO ١٤١/١١١ بورج/أتكين رقم ١٥ القاهرة ٢٠ يوليو ١٨٧٧

٤٧ – PRO, FO ١٤١/١٠٧ فيفيان/ ديربى رقم ٢٩٨، الاسكندرية ٢٩ سبتمبر ١٨٧٧

٤٨ – PRO, FO ١٤١/١٠٦ فيفيان/ ديربى رقم ١٥٨، القاهرة ٢ يونيو ١٨٧٧

٤٩ – PRO, FO ١٤١/ ١٢٠ كار/ بورج رقم ١٤ طنطا ١١ يونيو ١٨٧٨

٥٠ – PRO, FO ١٤١/ ١١٠ التماس محفوظ مع واليس/ فيفيان رقم ٤ القاهرة ٦ فبراير ١٨٧٧

٥١ – PRO, FO ١٤١/ ١٢٠ "تقرير القائم بأعمال نائب القنصل فى الزقازيق مترجم ، محفوظ مع بورج / فيفيان رقم ١٥، القاهرة ١٤ يونيو ١٨٧٨؛ عن الزقازيق انظر مبارك: "الخطط" ١٣٠٤ – ١٣٠٦ . ١٨٨٦ – ١٨٨٩؛ ١١: ٩٣١ – ٩٣٢؛ كان عدد سكان المدينة نحو ٢٠ ألفا فى ١٨٨٢ .

٥٢ – PRO, FO ١٤١/١٢٠ أوزفا/كوكسون ، الاسكندرية ٢٥ يونيو ١٨٧٨، الخلع وارد

٥٣ – دار الوثائق القومية ، سجلات نظارة الداخلية ، وارد ضبطيات ، ١٩ مصفح/ ٢٤/ جزء ٢٤، نظارة الداخلية / دواوين ٢٦ ذوالقعدة ١٢٩٦/ ١١ ديسمبر ١٨٧٩

٥٤ – المرجع السابق .

٥٥ – PRO, FO ١٤١/ ١٢٥، فيفيان / ساليسبيرى رقم ٢٥٦ القاهرة ٤ مايو ١٨٧٩ .

٥٦ – أحداث الشغب فى جدة عام ١٨٥٨ معروضة بالتفصيل فى Ochsenwald, Religion, Society, and the State, ١٩٨٤ ص ١٤٠ – ١٥٢، انظر أيضا PRO, FO ١٤١/٣٦، جزء ٢ جرين/ مالمسبيرى ، برقية ، الاسكندرية ٦ يوليو ١٨٥٨ . الكابتن وليم بولين المعتمد من صاحب الجلالة "العملاق" فى

ميناء جدة في ذلك الحين كتب في تقريره "عن موضوع الانتفاضة قائلا إنها تتعلق بإبادة Xians من "الأراضي المقدسة" كما أن شائعة غير مؤكدة تقول إن رجل دين هنديا مسلما في مكة قد ساعد على إثارة القلاقل (FO ١٤١/ ٣٦ جزء ٢، خلاصة ماتوصل إليه بولين/ سيخ، الأدميرالية رقم ٢ جدة ٢٥ يونيو ١٨٥٨)

٥٧ - Khoury, Urban Notables, ١٩٨٣، فصل ١؛ كدليل إضافي انظر Salibi, 1860 Uphea-val in Damscus," in Polk and Chambers, eds., Beginnings of Modernization, ص ١٨٥ - ٢٠٢

٥٨ - Anderson, Imagined Communities, ١٩٨٣

الفصل الثامن
القمع والرقابة

١ -Patterson, Censorship, ١٩٨٤، مقتطف من ص ٧٤ ، باقي النقاط في ص ١٧ - ١٨

٢ - دار الوثائق القومية ، ضبطيات ، محفظة ١، سعيد/ مأمور ضبطيات مصر ، رقم ١١٥ في ٢٥ رجب ١٢٧٦/ فبراير ١٨٦٠، سعيد/ مأمور رقم ١١٦ في ٣ رمضان ١٢٧٦/ ٢٦ مارس ١٨٦٠

٣ - عن عمليات الجلد ، انظر دار الوثائق القومية ، ضبطيات، محفظة ١، جناب عالى/ مأمور رقم ١٢٥ في ٥ شعبان ١٢٧٩/ ٢٦ يناير ١٨٦٣؛ فيما يخص الشرطة ، انظر رمضان "الحياة" ١٩٧٧، ص ٤٠ - ٤١ .

٤ - "وادي النيل" جزء ١ رقم ٦ (١٥ ربيع الثاني ١٢٨٤/ ١٦ أغسطس ١٨٧٦)

٥ - بالنسبة للوازم الشرطة في عواصم الأقاليم ، انظر دار الوثائق القومية ، بطاقات الدار ، ضبطية ٢٦٣، قرار المجلس الخصوصي ٢٩ ربيع الأول ١٢٨٩/ ٦ يونيو ١٨٧٢ بخصوص الأرقام المعطاة من عام ١٨٧٠، انظر السروجي "الجيش" ١٩٧٦ ص ٢٧٢

٦ - PRO, FO ١٤١/٧٢ زارب/ ستانلي ، بورسعيد ، نظارة الداخلية ، محفوظ مع ستانلي/ ستانتون ، ٥ مارس ١٨٧٠ . مدخل رقم ١٠٤

٧ - Pro, FO ١٤١/٧٢ ستانلي/زارب ٢٨ فبراير ١٨٧٠ محفوظ مع ستانلي/ ستانتون ٥ مارس ١٨٧٠

٨ - دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات افرنجي ، محفظة ٧ ، شريف باشا/ مدير شرطة القاهرة ، والإسكندرية وطنطا ، ١٨ ديسمبر ١٨٧٢ ؛ بطاقات الدار ، ضبطية ٦٣ ، المجلس الخصوصي/ ضبطيات مصر ، ٥ صفر ١٢٩٠/ ٤ أبريل ١٨٧٣ ؛ كانت السلطات في بورسعيد تشعر أيضا بالحاجة إلى عدد من رجال الشرطة الأوروبيين (ضبطية ٢٦٣، المجلس الخصوصي/ المعية السنية ، ٢٢ رجب ١٢٩٥/ ٢٢ يوليو ١٨٧٨)

٩ - دار الوثائق القومية ، بطاقات الدار ، ضبطية ٢٦٣، أمر كريم/ محمد رضا باشا ، ٦ مايو ١٨٧٧

١٠ - دار الوثائق القومية ، سجلات نظارة الداخلية ، وارد ضبطيات ، ١٩/ مصفح/ ٢٤/٢٣، نظارة الداخلية/ دواوين ، ١٢ رمضان ١٢٩٦/ ٣٠ أغسطس ١٨٧٩، رقم ٤٦٠

١١ – بخصوص معالجة موضوع الفقراء ، انظر دار الوثائق القومية ، سجلات نظارة الداخلية ، وارد ضبطيات ، ١٩ مصفح / ٢٤ / ٢٤، الداخلية / دواوين ، ٢٠ نوالقعدة ١٢٩٦ / ٥ نوفمبر ١٨٧٩ ، وبطاقات الدار ، ضبطية ٢٦٣، المجلس الخصوصى/ ديوان المالية ، أول نو القعدة ١٢٩١/ ١٠ ديسمبر ١٨٧٤ (بالنسبة لطرد الفقراء) ، وعن جلد البوليس لعمال المصانع انظر Kusel, Englishman's Recollections, ١٩١٥، ص ٢٠ .

١٢ – دار الوثائق القومية ، سجلات نظارة الداخلية ، وارد ضبطيات ، ١٩ مصفح/٢٤/٢٣، ١٤ رمضان ١٢٩٦/ ١سبتمبر ١٨٧٩، رقم ٢٢٢ ١٩ مصفح/٢٤/٢٤، الداخلية دواوين، ١٧ محرم ١٢٩٧/ ٣٠ ديسمبر ١٨٧٩؛ نظارة الداخلية ، مكاتبات عربي ، محفظة ٣٧ ، التماس من ستة ضباط شرطة إلى مأمور ضبطية مصر ، نوالقعدة ١٢٩٧/ ٦ أكتوبر ١٨٨٠

١٣ – هذه الفقرة والفقرة التالية تعتمد على العمل المتفحص فى المحفوظات المصرية للسروجى "الجيش" ٣٥٧ – ٣٨٦ .

١٤ – بسرهنك "حقائق" ١٨٩٥ – ١٨٩٨؛ النقاش "مصر" ١٨٨٤، ٤: ١٥

١٥ – هل بلغت إشارة فى أواخر ١٨٧٩ عن ضعف الجيش إلى البدو الذين رفضوا دفع ديونهم التجار المدنيين ؟ انظر دار الوثائق القومية ، سجلات نظارة الداخلية ، وارد ضبطيات، ١٩ مصفح/ ٢٤/٢٤ الداخلية/ دواوين ٥ نوالحجة ١٢٩٦/ ٢٠ نوفمبر ١٨٧٩، عن تفصيلات تمرد قبيلة المشاهير عندما قام دائن محلى بقمع عضو بها، قد أبلغ قائد الحصن فى قلعة مووايليه .

١٦– دار الوثائق القومية ، سجلات نظارة الداخلية ، وارد ضبطيات ، ١٩ مصفح/٢٤/٢٤، الداخلية/ دواوين ، ١٠ محرم ١٢٩٧/ ٢٤ ديسمبر ١٨٧٩، الضابط الذى تلقى تعنيفا شفهيا هنا كان محافظ قلعة الوجه القبلى .

١٧ – محمد أفندى فانى "بقية المتمنى فى ترجمة فانى" تاريخ تيمور، مخطوط ١١٢٦، دار الكتب ، القاهرة ، (المخطوطة ناقصة ، ليس بها إشارة لاسم الناسخ ، لكن من الواضح أنها مخطوطة أصلية) .

١٨ – شاروبيم "الكافى" ١٨٩٨ – ١٩٠٠؛ ٢٢٦

١٩ – فانى "بقية المتمنى" ٦٥ – ٦٦

٢٠ – المرجع السابق ، ص ٦٦ – ٦٧ فيما يخص نص التماس الضباط الغفل من الأسماء . وقد اعترض البريطانيون على الوثيقة أثناء توزيعها ، وتم ترجمتها إلى الفرنسية (PRO, FO ١٤١/١٣٤، ماليت/جرانفيل، رقم ٢١٠ القاهرة ٢٥ مايو ١٨٨٠، ومحفوظة)

٢١– فانى "بقية المتمنى" ص٧٧– ٩١؛ شاروبيم "الكافى" ٤: ٢٢٦؛ دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، الحقانية ١/١/١أ ، أوامر خديوية لعام ١٨٨١

٢٢– دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٤٢، ملف ٤٧ ج ، اعتراف محمد بك حمدى ، ٢٠ نوالقعدة ١٢٩٩/ ٣ أكتوبر ١٨٨٢

٢٣– مونج/ سانت هيلارى ، القاهرة ، ٣٠ مايو ١٨٨١ و١٣ يونيو ١٨٨١، فى وزارة الداخلية ، وثائق ديبلوماسية فرنسية (١٨٧١ – ١٩١٤) ١ ,٤:٢٤ – ٢٥، ٣١ – ٣٢

٢٤ - Patterson, Censorship, ص٤٧ - ٤٨، ٥٧ - ٥٨

٢٥ - Loseff, Censorship, ١٩٨٤، ص٦

٢٦ - المرجع السابق ص ٢٢٨- ٢٣٠

٢٧ - Gouldner, Future of Intellectuals, ١٩٧٩ .

٢٨ - بشأن القانون المناهض للسب ، انظر دار الوثائق القومية ، أبحاث ، محفظة ٥٢ "لائحة تهذيبات" ٣ شوال ١٢٨٣/ ٨ فبراير ١٨٦٧؛ بالنسبة لخضرى بورسعيد المجدف ، انظر سجلات نظارة الداخلية ، وارد ضبطيات ، ١٩ مصفح/ ٢٤/٢٤، الداخلية/ أقاليم ، ٤ محرم ١٢٩٧/ ١٨ ديسمبر ١٨٧٩، وبخصوص بدايات تاريخ مصر الطويل فى اضطهاد البهائيين ، انظر Browne, Year Amongst the Persians, ١٩٢٦، ص ٣٦٢ - ٣٦٤ ، Momen ed., Babi and Baha'i Religions, ص٢٥٧ - ٢٦٤

٢٩ - PRO, FO ١٤١/ ٣٦ ، جزء ١ ، حسن/جرين ، القاهرة رقم ٦٧، ٢٣ يناير ١٨٥٨, قانون ١٨٥٧ مطبوع فى Kudret, Abdulhamit, ١٩٧٧، ص ٨٣ - ٨٥ . وتوجد نسخة فرنسية فى PRO, FO ٣٦/١٤١، جزء ١ ، جمادى الثانية ١٢٧٣/ ١٥ فبراير ١٨٥٧

٣٠ - دار الوثائق القومية ، ضبطيات ، محفظة ١، جناب عالى/ مأمور رقم ١٢٢، ١١ ذوالقعدة ١٢٧٧/ ٢١ مايو ١٨٦٠ . حول الجزائرى انظر Commins ١٩٨٨: ١٢١ - ١٣١

٣١ - PRO, FO ١٤١/ ٥٠ شريف/ القنصل العام ، القاهرة رقم ٧٨٥، ٧ أكتوبر ١٨٦٢؛ هذا القرار تم تكراره عدة مرات للقناصل الأجانب والناشرين المتمردين ؛ على سبيل المثال ، انظر دار الوثائق القومية ، بطاقات الدار ، جرائد ومطبوعات ١٣٦، أمر كريم/ ناظر الخارجية ، نهاية رمضان ١٤٨١/ ٢٦ فبراير ١٨٦٥ .

٣٢ - دار الوثائق القومية ، بطاقات الدار ، جرائد ومطبوعات ١٣٦ ، أمر كريم/ ناظر المالية ، ٩ رجب ١٧٨٣/ ١٧ نوفمبر ١٨٦٦

٣٣ - انظر Cole, "Orientalism and the Limits of Discource," الذى سيصدر فى the John Galbraith Festschrift تحرير Roger Long .

٣٤ - مقتطف فى PRO, FO ١٤١/٧٠ ذوالفقار/ ستانلى ، رقم ٥٢٠، الاسكندرية ٨ أغسطس ١٨٩٦؛ مشاكل جمع المعلومات المشار إليها فى دار الوثائق القومية ، محافظ الوقائع المصرية ، صندوق٦ ، ملف الصحافة ، عبدالرحمن رشدى ، مدير الوابورات السنية/ المعية السنية ، ١٩ شعبان ١٢٧٩/ ٩ فبراير ١٨٦٣

٣٥ - كأمثلة على مدفوعات للصحف ، انظر دار الوثائق القومية ، بطاقات الدار ، جرائد ومطبوعات ١٣٦، أمر كريم/ المالية ، ٧ شوال ١٢٩١/ ١٧ نوفمبر ١٨٧٤ (دفع ٥ آلاف فرنك سنويا لمساعدة تمويل) ؛ مهر دار الخديو/ ديوان المالية ، ٣ أبريل ١٨٧٨ (٥. ١٩٢٠ جنيه مصرى لأحمد فارس الشدياق ، رئيس تحرير "الجوايب") ؛ المجلس الخصوصى/ المالية ، ١٢ جمادى الأول ١٢٩٥/ ١٤ مايو ١٨٧٨ (دفع ٩٦٤,٣٧ جنيه مصرى إلى "النيل" عن إعلانات حكومية" محفوظة مع روجرز/ فيفيان القاهرة ٥ أكتوبر ١٨٧٢ . بالنسبة لعبارة "أمول خسيسة" انظر Ruud, Fighting Words, ١٩٨٢، ص١٩٨

٣٦ – بالنسبة للحموى ، انظر دار الوثائق القومية ، بطاقات الدار ، جرائد ومطبوعات ١٣٦، شريف باشا/ المعية السنية/ ٢٢ جمادى الآخر ١٢٩٠/ ١٧ أغسطس ١٨٧٣؛ مهر دار خديو/ ضبطيات اسكندرية، ٥ شعبان ١٢٩٠/ ٢٨ سبتمبر ١٨٧٣؛ وبخصوص Le Crocodile، انظر PRO, FO ٧٢/١٤١ ، وزارة الخارجية ، توجيه للصحافة/ القنصل العام ، القاهرة ، ٢ فبراير ١٩٧٠ مدخل رقم ٥٢ .

٣٧ – عبدالله أبوالسعود أفندى ، مقالة افتتاحية "وادى النيل" جزء ١، رقم١ (٣ ربيع الأول ١٢٨٤/ ٥ يوليو ١٨٦٧) ؛ توجد ترجمة كاملة لحياته فى (ترجمة أبوالسعود أفندى) القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تاريخ ٣ك ، مخطوط ٤٨؛ أتم تعليمه فى المدارس الأهلية لمحمد على ومدرسة الطهطاوى للألسن ، وخدم مع كل الولاه كمترجم فى بعض الإدارات الحكومية ، رغم أنه أنهى حياته الوظيفية بتدريس التاريخ فى دار العلوم وكعضو فى محكمة الاستئناف المحلية بالقاهرة .

٣٨ – (الحوادث الداخلية) "وادى النيل" جزء ٣ ، رقم ١ (١١ محرم ١٢٨٦/ ٢٣ أبريل ١٨٦٩)

٣٩ – دار الوثائق القومية ، بطاقات الدار ، جرائد مطبوعات ١٣٦، مهر دار خديو/ نظارة الداخلية . ١٤ شعبان ١٢٩١/ ٢٦ سبتمبر ١٨٧٤؛ أمر كريم/ المالية ؛ ٢١ ذوالحجة ١٢٩١/ ٢٩ يناير ١٨٧٥

٤٠ –Gendzier, Practical Visions, ١٩٦٦، ص٩ – ٢١

٤١ – المرجع السابق ، ص٢٤ – ٣٩ ، Ninet ١٨٨٣: ١٢٨

٤٢ – Genazier, Practical Visions, ص٤٩ – ٦٥ , تم إعادة طبع مجموعة من أعداد "أبونظارة زرقاء"، الصادرة من باريس ، فى بيروت عام ١٨٧٨ بواسطة دار صادر .

٤٣– دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية ، ١ /٢ صحافة ومطبوعات ، مجلس الوزراء/ وزير المالية ، ٢٠ يناير ١٨٧٩ .

٤٤ – دار الوثائق القومية ، محافظ الوقائع المصرية ، محفظة ٦ (إخطار رسمى) ، "الوقائع المصرية"، ١٤ محرم ١٢٩٨/ ٧ يناير ١٨٧٩ (إخطار رسمى من إدارة المطبوعات) ، الوقائع المصرية ، ١٥ جمادى الأولى ١٩٢١/ ٦ مايو ١٨٧٩

٤٥ – "الوطن" ١٣ فبراير ١٨٧٩/ ٢٢ صفر ١٢٩٦

٤٦ – (أخبار داخلية) "التجارة" ١٥ مايو ١٨٧٩/ ٢٤ جمادى الأولى ١٨٧٩

٤٧– (أخبار المحروسة) "التجارة" ٨ يوليو ١٨٧٩/ ١٩ رجب ١٨٧٩

٤٨ – إبراهيم اللقانى/ السيد جمال الدين، بيروت ، ١٥ فبراير ١٨٨٣، ورد فى Majmu'ih'I" Afshar and Mahdavi eds., ، ١٩٦٣، لوح ١٠٨

٤٩ – "التجارة" ٢٤ سبتمبر ١٨٧٩/ ٨ شوال ١٢٩٦

٥٠ – دار الوثائق القومية ، سجلات نظارة الداخلية ، ١٩ مصفح/ ٢٤/٢٤، نظارة الداخلية/ دواوين ، غرة ذوالحجة ١٢٩٦/ ١٦ نوفمبر ١٨٧٩؛ "التجارة" ٠١ نوفمبر ١٨٧٩/ ٢٥ ذوالقعدة ١٢٩٦

٥١– إبراهيم اللقانى/ السيد جمال الدين ، بيروت ١٥ فبراير ١٨٨٣، ورد فى طبعة majmu'ih'I as-nad Afshar and Mahdavi eds., لوح ١٠٨، ١٠٩، انظر أيضا Kedourie, Arabic Political Me-moirs, ١٩٧٤ ص٢٩ – ٣٠

٥٢ – عفاف لطفى السيد مارسوت ، رسالة شخصية ، ١٠ ديسمبر ١٩٩٠ (قائم على معرفة عائلية – ابن العقاد متزوج من قريبة لأحد أبويها)

٥٣ – حسن موسى العقاد (التماس المبعوث ويلسون فى ٤ مايو ١٨٨٠) ,La Reform ١٧ مايو ١٨٨٠: دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية ، ١/ ٢صحافة . جول باربى/ رئيس مجلس الوزراء ، ١٤ فبراير ١٨٨٢؛ وزير المالية/ مجلس الوزراء ، ٢٥ سبتمبر ١٨٨١

٥٤ – PRO, FO ١٤١/ ١٣٤، ماليت/جرانفيل ، رقم ٢١٠، القاهرة ٢٥ مايو ١٨٨٠: المقتطفات الأخرى فى هذه الفقرة من نفس المصدر ؛ توجد مناقشة أكثر تفصيلا لهذه القضية والقضايا التالية عن الرقابة الأوروبية فى Cole, Orientalism and the Limits of Siscource .

٥٥ – PRO, FO ١٤١/ ١٤٤، مالية/ جرانفيل ، رقم ٢٥٤، القاهرة ٢٥ سبتمبر ١٨٨١؛ ماليت/ جرانفيل ، رقم ٢٧٠، ٦ أكتوبر ١٨٨١

٥٦ – مصر "ديكريتات وتقريرات" ١٨٨١ – ١٨٨٣، ٣: ٥٨ – ٦٠: PRO, FO ١٤١/ ١٤٩، كوكسون/ مالية ، الاسكندرية ، ١٣ ديسمبر ١٨٨١ محفوظ مع فيليب/ كوكسون ، ٦ ديسمبر ١٨٨١

٥٧– بلنت "التاريخ السرى" ١٩٢٢ (١٩٠٧)، ص١١٧

٥٨ – (رواية أخرى مفصلة مقدمة من الشيخ "محمد عبده" ديسمبر ١٩٠٣) ، فى المرجع السابق ص ٣٧٨ – ٣٧٩ .

٥٩ – قارن ,Scott, Weapons of Weak ١٩٨٥: Abercrombie, Hill, and Turner, Domi- nant Ideology Thesis, ١٩٨٠

الفصل التاسع
الأصول الاجتماعية والثقافية للثورة

١. Hroch, Social Preconditions, ١٩٨٥

٢. المرجع السابق ١٧٧ – ١٩٠

٣. دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٤٢، ملف ج٤٧ رياض باشا/ ستون باشا ٣٠ يناير ١٨٨١

٤. PRO, FO ١٤١/ ١٤٣، ماليت/جرانفيل ، رقم ٤٦، ٦ فبراير ١٨٨١

٥. شاروبيم "الكافى" ١٨٩٨ – ١٩٠٠، ٤: ٢٤٥ – ٢٤٦

٦. دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٤١، ملف ١٢٨، خديو/ سلطان ، ٩ سبتمبر ١٨٨١ (تلغرافيا)، وخديو/ سلطان ١١ سبتمبر ١٨٨١ (تلغرافيا)

٧. PRO, FO ١٤/١٤٤، ماليت/ جرانفيل ، رقم ٢٧٣؛ القاهرة ، ٧ أكتوبر ١٨٨١ .

٨. Scholch, Egypt for Egyptians! ‏١٩٨١، ص ١٦٤، ١٩٣ – ١٩٤

٩. شاروبيم "الكافى" ٤ : ٢٥٩

١٠ . النديم "المذكرات" ١٩٥٦، ص٦١ ؛ بالنسبة لمحمد سلطان ، انظر Hunter ‏١٩٨٣: ٥٣٧ – ٥٤٤

١١ . PRO, FO ‏١٤١/١٤٤، ماليت/ جرانفيل ، رقم ٢٤٦، القاهرة ٢١ سبتمبر ١٨٨١، عن الإبلاغ بمناقشة مع عبدالحميد فى اسطنبول . قارن FO ‏١٤١/١٥٤، ماليت/ جرانفيل ، القاهرة رقم ٨٢ ، ٢٠ فبراير ١٨٨٢، حيث ينصح السلطان توفيق بإلقاء الثوريين فى النيل ، والسياسة العثمانية المناهضة لعرابى معروضة بتحليل فى Deringil ‏١٩٨٨: ٣ – ٤٢

١٢ . PRO, FO ‏٧٨/ ٣٣٢٦، مذكرة ٢ نوفمبر ١٨٨١، واردة فى Scholch, Egypt for Egyptians, ص١٨٥ – ١٨٦

١٣ . PRO, FO ‏١٤١/ ١٥٤، ماليت/جرانفيل ، القاهرة رقم ٣٢، ٢٣ يناير ١٨٨٢؛ القاهرة رقم ٥٦، ٦ فبراير ١٨٨٢

١٤ . Scholch, Egypt for Egyptians, ص٢٧ – ٢٨

١٥ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العربية ، محفظة ١٩، ملف ٨٩ ، شهادات سعيد البستانى ، مترجم أفرنجى بقلم المطبوعات ، ٢٤ ذى القعدة ١٢٩٩/ ٦ أكتوبر ١٨٨٢؛ محفوظات مجلس الوزراء ، الداخلية ، ١ /٢ صحافة ، ٢٤ أبريل ١٨٨٣

١٦ . فهمى "مذكرات" ١٩٧٦، ص٣٣ – ٣٥

١٧ . المرجع السابق ص٤٣

١٨ . Farman, Egypt and it's Betrayal, ‏١٩٠٨، ص٢٠٦ – ٢٠٨

١٩ . FO مطبوعة سرية ٤٧١٦/١، فيسكونت ليونز/ ايرل جرانفيل ، ٣٠ يونيو ١٨٨٢، فى طبعة بورن آند وات ، "الوثائق البريطانية حول الشئون الخارجية" ١٩٨٤، ٩: ٤٤

٢٠ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٩، ملف ١٤ (تقرير على مبارك باشا) ٢٩ ذوالقعدة ١٢٩٩/ ١٢ أكتوبر ١٨٨٢، قارن النديم "مذكرات" ص٧١

٢١ . فورجيس/ فريسنت ، اسكندرية ، ٢٥ يوليو ١٨٨٢، وزير الخارجية ، "وثائق الدبلوماسية الفرنسية" ١٩٢١، ٤: ٤٤٩ – ٤٥٠

٢٢ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٨، ملف ٣٩ ، أسكندر فهمى ، رسالة ٢٩ ذوالقعدة ١٢٩٩/ ١١ أكتوبر ١٨٨٢

٢٣ . Scholch, Egypt for Egyptians ص٢٧٢

٢٤ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٤٢، وثيقة ١٢١٦

٢٥ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٢١، ملف ١٥، قرار المجلس العرفى ، ١٧ رمضان ١٢٩٩/ ٢ أغسطس ١٨٨٢

٢٦ . قرارات المجلس العرفى موجودة فى دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، ٢١، وهذه الوثائق قام بتخلصيها تلخيصا مفيدا شولش فى "مصر للمصريين!" ص٢٧٣ – ٢٨٠، ٢٩٢ – ٣٠٢

٢٧ . PRO, FO ١٤١/١٤٤، ماليت جرانفيل ، رقم ٣٣٥ ، القاهرة ١٧ نوفمبر ١٨٨١

٢٨ . PRO, FO ١٤١/١٤٤، ماليت/ جرانفيل القاهرة رقم ٣٥٠، ٢٨ نوفمبر ١٨٨١، ورقم ٣٧٧ ، القاهرة ١٢ ديسمبر ١٨٨١

٢٩ . انظر Phelps ١٩٧٨: ١٥٧ – ٢٥٥

٣٠ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٩، ملف ٨٩ ، شهادات سعيد البستانى ، مترجم أفرنجى بقلم المطبوعات ، ٢٤ ذوالقعدة ١٢٩٩/ ٦ أكتوبر ١٨٨٢

٣١ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٩١، ملف ٨٥ ، رضوان أفندى فهمى ، مترجم تركى بقلم المطبوعات ، رسالة ٢٤ ذوالقعدة ١٢٩٩/ ٦ أكتوبر ١٨٨٢ .

٣٢ . المرجع السابق

٣٣ . الجميعى "عبدالله النديم" ١٩٨٠، ص٨٦ – ٨٧

٣٤ . المرجع السابق ص ٧٦ – ٧٧، بخصوص خطابات النديم لهذه المجموعة فى أواخر مايو ١٨٨٢، انظر النديم "المذكرات" ص٦٦

٣٥ . PRO, FO ١٤١/ ١٦١ (قائمة بأسماء الضباط المسجونين أو الذين استسلموا) و(الضباط وضباط الصف والرجال المتصلين بالثورة . واضطرابات ١١ يونيو والأحداث التالية) محفوظ مع جافو/ ماليت ، الاسكندرية ٢٨ أكتوبر ١٨٨٢ .

٣٦ . المرجع السابق ، (موظفو الحكومة المتورطون فى العصيان) و(المدنيون المتورطون فى العصيان) .

٣٧ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٨، ملف ١٣، إبراهيم بك النصورى ، رسالة ١٨ ذوالحجة ١٢٩٩/ ٣١ أكتوبر ١٨٨٢

٣٨ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، ٤٢، وثيقة ١٢١٦ (صورة القرار المعطى) ١٣ رمضان ١٢٩٩/ ٢٩ يوليو ١٨٨٢

٣٩ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٢٠، ملف ١٨٧ (استجواب محمد أفندى عباس قاضى رشيد) ٢٣ ذوالحجة ١٢٩٩/ ٥ نوفمبر ١٨٨٢

٤٠ . المرجع السابق ، ملف ١٩٧، محمد مصطفى السيوفى ، خطاب مؤرخ فى ٢٦ ذوالقعدة ١٢٩٩/ ٩ أكتوبر ١٨٨٢

٤١ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٢٠، ملف ٢١٣، (معلومات مصطفى عكوش باشا ، مفتش فبريكات وجه بحرى) بدون تاريخ – أكتوبر ١٨٨٢ .

٤٢ . (تقرير على مبارك باشا)

٤٣ . Deringil ١٩٨٨: ١٢

٤٤ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، ٤١، قوائم متنوعة ، قائمة تضم ٣٢ من الرعايا المذنبين فى العصيان . كان أعضاء الطريقة الخلواتية متورطين بشكل كبير فى العصيان ، على عكس طرق صوفية أخرى بقيادة الشيخ البكرى . انظر de Gong ١٩٨٤ : ١٣٢ - ١٣٩؛ وأكثر عمومية de Gong, Turuq and Turuq-Linked Institutions, ١٩٧٨

٤٥ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٤٠ ، ملف ١٩٠ (أسماء المسجونين بمحلة سجون ضبطيات مصر) ٨١ ذوالقعدة ١٩٩٢١/ ١ أكتوبر ٢٨٨١ (تضم القائمة ٣ صحفيين ، ٥ عمال تلغراف) : انظر أيضا محفظة ١٨، ملف ٣٩، هنرى لوليسورير/ اسماعيل باشا أيوب ، ١٢ أكتوبر ١٨٨٢، الذى يسأل لماذا ترك اسكندر فهمى – رئيس إدارة السكك الحديدية – القطارات تسير فى مواعيدها أثناء التمرد ، حيث أنه بتصرفه هذا بالتأكيد يعمل ضد الخديو .

٤٦ . PRO, FO ١٤١/١٤٤، ماليت/ جرانفيل ، القاهرة رقم ٣٣٥، ١٧ نوفمبر ١٨٨٢ .

٤٧ . شاروبيم "الكافى" ٤: ٢٥٤

٤٨ . PRO, FO ٤٠٧/٢٠، ماليت/ جرانفيل ، القاهرة رقم ٩٣٢، ٢٥ يونيو ١٨٨٢ ؛ يقول ماليت إنه يوجد تناقض فيما إذا كان الأعيان تصرفوا نتيجة لتهديدات من الجيش ، الا أن الدلائل فى الأرشيفات المصرية تذكر أن مساندة شيوخ الطوائف لعرابى كانت مساندة أصيلة .

٤٩ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٩، ملف ١١٧، رسالة عبدالرحمن البحراوى ، ٢٧ ذوالقعدة ١٢٩٩/ ٩ أكتوبر ١٨٨٢ .

٥٠ . سالم "القوى" ١٩٨١، ص٢٤٤– ٢٥١، تورد وثائق من محافظ الثورة العرابية

٥١ . شاروبيم "الكافى" ٤: ٣٣٢؛ أوردته سالم فى "القوى" ص٣٥٥

٥٢ . انظر نجم "بورسعيد" ، ١٩٨٧ ، ص ٢٩٠–٢٩١ بالنسبة للحراس . أما بالنسبة لإضراب عمال الفحم انظر Baer Egyptian Guilds, ١٩٦٤، ص١٣٦ على أن تفسير باير للإضراب كدليل على الأوضاع الطبقية فى داخل الطائفة عارضه لوكمان وبينين (على أساس أن بورسعيد لم يكن بها طوائف وأن الوثائق البريطانية لم تذكر شيئا) فى "العمال على النيل" ١٩٨٧، ص ٢٧ – ٣٠ . ويجد نجم فى الأرشيفات المصرية وثائق مطولة عن الطوائف فى بورسعيد تضم بها عمال تفريغ الفحم ، مع ذلك فإن تفسير باير بالتالى له مغزاه بالتأكيد (انظر "بورسعيد" ص٧٧ – ٨٠) .

٥٣ . سالم "القوى" ص٢٥٦ ، تورد "الوقائع المصرية" ٦ سبتمبر ١٨٨٢

٥٤ . PRO, FO ١٤١/ ١٦١، بيمان/ ماليت ، رقم ٤٦، القاهرة ٤ يوليو ١٨٨٢

٥٥ . PRO, FO ١٤١/ ١٦١، (المدنيون المتورطون فى العصيان) محفوظ مع جافو/ ماليت ، الاسكندرية ٢٨ أكتوبر ١٨٨٢

٥٦ . قضية الإخوة شعث والتدخل الأوروبى فى الانتخابات معروضة فى دار الوثائق القومية ، نظارة الداخلية ، مكاتبات عربى ، محفظة ٢٦، محافظ اسكندرية/ ناظر الداخلية ، ١٨ شعبان ١٢٩٥/ ١٨ أغسطس ١٨٧٨ .

٥٧ . FO ١٤١/ ١٦١، (المدنيون المتورطون فى العصيان)، قارن: دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٨ ، ملف ٥٣/د/٢، أوردتها سالم "القوى" ص٢٥٤ .

٥٨ . PRO, FO ١٦١/١٤١ (كشف عن بيان الأحكام المتوقعة من مجلس عسكرية اسكندرية على المذكورين نظرا لتعلقهم بالعصيان واشتراكهم فى الوقائع التى حدثت) .

٥٩ . Baer Egyptian Guilds, ص٧٨ - ٧٩

٦٠ . (صورة القرار المعطى)

٦١ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٤٠، ملف ١٨٥ (بيان أوراق القضايا الموجودة بلجنة التحقيق: قضايا الأقاليم بمصر) بدون تاريخ (خريف ١٨٨٢)

٦٢ . فهمى "مذكرات" ص٣٧

٦٣ . PRO, FO ٤٠٧ /٢٠، مأخوذ من the Gournal Official, فى ١٤ يونيو ١٨٨٢، محفوظ مع رقم ١٠١٨، ليونز/ جرانفيل ، باريس ١٤ يونيو ١٨٨٢

٦٤ . توجد معالجة أكثر توسعا للعنف الجماعى بالاسكندرية، من وجهة نظر مقارنة، فى Cole؛ ١٩٨٩: ١٠٦ - ١٣٣ .

٦٥ . PRO, FO ٤٠٧/٢٠، ماليت/ جرانفيل ، رقم ٩٣٢، القاهرة ٦ يونيو ,١٨٨٢

٦٦ . PRO, FO /ZHC1 ٤٥٠٣، "مراسلات أحداث الشغب، بالاسكندرية" فى ١١ يونيو ١٨٨٢" جرانفيل/ ماليت ، ١٧ أغسطس ١٨٨٢، محفوظ مع بيان كارميلو بوليدانى

٦٧ . Chamberlain ١٩٧٧: ١٤ - ٣٩، بخلاف ذلك ظهر اكتشاف بالغ البراعة للمصادر البريطانية عن السياسات العليا لأحداث الشغب ، فى اعتقادى ، تتمثل فى أخطاء فى الميل إلى توجيه اللوم عنها إلى آليات توفيق .

٦٨ . Farman, Egypt and its Betrayal, ١٩٠٨، ص٢٠٤

٦٩ . دار الوثائق القومية ، محفوظات الثورة العرابية ، محفظة ١٨، ملف١، تقريرات الصائبين فى حادثة ١١ يونيو ١٨٨٢، ٢١ ذوالقعدة ١٢٩٩/ ٤ أكتوبر ١٨٨٢ (شهادة بالمصابين فى المستشفى الحكومى) .

٧٠ . النقاش "مصر" ١٨٨٤، ٥: ٣ - ٦

٧١ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٨، ملف ٢٦، شهادة أحمد قبودان (أكتوبر ١٨٨٢)

٧٢ . دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٨، ملف ١، شهادة عمر لطفى باشا (خريف ١٨٨٢) ؛ محفظة ١٨، ملف ٢٠، شهادة أحمد سلامة ، معاون ضبطيات اسكندرية ، ٨ ذوالحجة ١٢٩٩/ ٢١ أكتوبر ١٨٨٢، محفظة ١٩، ملف ١٣١، شهادة على حسن ، سمسار وكاتب التماسات (خريف ١٨٨٢) ؛ محفظة ٢٠، ملف ١٨٣، شهادة محمد طاهر ، معاون بضبطيات اسكندرية ، ٤ ذوالحجة ١٢٩٩/ ١٧ أكتوبر ١٨٨٢، PRO, FO ٤٠٧ / ٢٠، كوكسون/ مالين ، الاسكندرية، ١٦ يونيو ١٨٨٢ / محفوظ مع رقم ١ فى كوكسون/ جرانفيل ، رقم ١٤٤٧، الاسكندرية، ٢٠ يونيو ١٨٨٢؛ مستر رالى/ مسزرالى، أثينا ، ١٧ يونيو ١٨٨٢، محفوظ فى رقم ١٥٥٣

٧٣ . دار الوثائق القومية ، محفوظات الثورة العرابية ، محفظة ١٨، ملف ١، تقريرات الأطباء والقناصل ، ٢١ ذوالقعدة ١٢٩٩/ ٤ أكتوبر ١٨٨٢؛ Farman, Egypt and its Betrayal, ص٣٠٥ – ٣٠٧؛ PRO, FO ٤٠٧/ ٢٠ كالفرات/ جرانفيل رقم ٩٠٣ ؛ الاسكندرية ١٢ يونيو ١٨٨٢، تقرير طبى عن القناصل الأوروبيين فى الاسكندرية ، محفوظ مع ٧ فى رقم ١٤٤٧، الاسكندرية ١٢ يونيو ١٨٨٢

٧٤ . "مراسلات أحداث الشغب فى الاسكندرية"، جرانفيل/ماليت ، ١٧ أغسطس ١٨٨٢

٧٥ . PRO, FO ٤٠٧/ ٢١، دوفيرين/ جرانفيل ، رقم٢٣٣٢، ثيرابيا ٢٨ يونيو ١٨٨٢ .

٧٦ . النقاش "مصر" ٥: ١٤٠ –١٤٢

٧٧ . Scholch, Egypt for Egyptians ١٤٠ –١٤٢

٧٨ . (قائمة بالأفراد رهن الاعتقال) بورج، ١٤ نوفمبر ١٨٨٢

٧٩ . Rude`, Crowd in History, ١٩٦٤، ص ٦١ – ٦٤

٨٠ . Davis, Society and Culture, ١٩٧٥، فصل ٦

٨١ . بركات "تطور" ١٩٧٧ ص ٢٣٨ – ٢٣٩، ٢٨١، ٢٨٥

٨٢ . Baer, Social History, ص٩٣ – ١٠٨، ومثله "الفلاح ورجل المدينة" ١٩٨٢، ص ٢٥٣ – ٣٢٣

٨٣ . (بيان أوراق القضية المحجوزة بلجنة التحقيق: قضايا الأقاليم)

٨٤ . PRO, FO ١٤١/ ١٦١، (عودة أشخاص رهن الاعتقال فى علاقتهم بإخماد العصيان) رافاييل بورج ، القاهرة ١٤ نوفمبر ١٨٨٢

٨٥ . بسالم "القوى" ص٢٩٣، موردا يعقوب صنوع "الحاوى"

٨٦ . رنج /سانت هيلارى ، القاهرة ، ١٠ فبراير ١٨٨١، فى "الوثائق الدبلوماسية الفرنسية"

٧٨. شاروبيم "الكافى" ٤: ٣٢، ٩٣، ٥٤٢ – ٦٤٢

٨٨. شولش "مصر للمصريين!" ص٧١.

٨٧ . بركات "تطور" ص ٤٢٠ – ٤٢١، بسالم "القوى" ص ٣٢٤ – ٣٢٥

٩٠ . دار الوثائق القومية ، محفوظات الثورة العرابية ، محفظة ١٢، ملف ٢٢٤، مقتطف فى بركات "تطور" ص٤٢٩ – ٤٣٠

٩١ . شاروبيم "الكافى" ٤ : ٢٣٧

٩٢ . بسالم "القوى" ص ٣٢٤، موردا وثائق الثورة العرابية ، محفظة ٧، ملف ٢٤؛ ومحفظة ١٣ ملف ٢٤١

٩٣ . بركات "تطور" ص٤٢٠

٩٤ . بسرهنك "حقائق" ٤: ٤٠١؛ بسالم "القوى" ص٣٢٣، بركات "تطور" ص ٤٢٢ – ٤٣٣

٩٥ . براون "سياسات الفلاحين" ١٩٩٠، ص١٨٤ – ١٨٩

٩٦ . PRO, FO ١٤١/١٦١، عياد/بيمان ، الأقصر ١٣ يونيو ١٨٨٢، مترجم فى بيمان/ ماليت رقم ٤١، القاهرة ١ يوليو ١٨٨٢

٩٧ . Hobsbawm, Bandits, ١٩٦٩

٩٨ . عياد/ بيمان ، ١٣ يونيو ١٨٨٢

٩٩ . شاروبيم "الكافى" ٤: ٢٢٧؛ ستيورات "مصر بعد الحرب"، ١: ٥٥ وفى مواضع متعددة ، بسالم "القوى" ص ٣٢٠، بركات "تطور" ص٤٣٤

١٠٠ . براون "سياسات الفلاحين ، ص ١٨٣؛ ذلك أن وعد المجلس العرفى بإلغاء ديون الأجانب فى صيف ١٨٨٢ يبدو أمرا محققا ، انظر على سبيل المثال ستيورات "مصر بعد الحرب" ١: ٥٥١؛ وبيرتى (مذكرة حول الشئون المصرية) ٢١ يناير ١٨٨٤، المطبعة السرية للخارجية البريطانية ، رقم ٥٠٦٧، فى طبعة بورن آندوات؛ "الوثائق البريطانية حول الشئون الخارجية" ٩: ٣١٦

١٠١ . سيتورات "مصر بعد الحرب" ١: ٤٦، ٥٥١

١٠٢ . دار الوثائق القومية ، مطبوعات الثورة العرابية ، محفظة ٨ ، ملف ٤٧، وارد فى بركات

١٠٣ . (عودة الأشخاص رهن الاعتقال) رافاييل بورج ، ١٤ نوفمبر ١٨٨٢

١٠٤ . Brown, Peasant Politics, ص ١٩٤ – ١٩٤

١٠٥ . بييج "الثورة الزراعية" ١٩٧٥، ص٧٠

١٠٦ . بركات "تطور" ص ٤٣٠ – ٤٣٢

١٠٧ . هذه النقطة عالجها باقتدار جيرير "الإسلام، وحرب العصابات ، والثورة" ١٩٨٩، ص ١٢٣ – ١٢٤، قارن وولف "حروب الفلاحين" ١٩٧٢، فصل ٥؛ وبييج "الثورة الزراعية" خاصة الخاتمة .

١٠٨ . Royle, Egyptian Campaigns, ١٨٨٦، ١ : ١١٣

١٠٩ . بسالم "القوى" ص٣١٩

١١٠ . PRO, FO ١٤١/ ١٦١، بيمان/ ماليت رقم ٤٦، القاهرة ٤ يوليو ١٨٨٢

١١١ . بركات "تطور" ص٤٢٣

١١٢ . براون "سياسات الفلاحين" ص ١٨٥ – ١٨٩

١١٣ . Hroch, Social Preconditions, ص١٨١

١١٤ . Walton, Reluctant Rebels, ١٩٨٤، قارن Hroch, Social Preconditions, ص٥٢ – ٥٤

الخاتمة

١ . Skocpol, States and Social Revolutions, ١٩٧٩، ص٣٢٠، ملحوظة ١٦

٢ . المرجع السابق ص ٤٨ – ٤٩ .

٣ . المرجع السابق ٤١، ٦٠ – ٦٤

٤ . المرجع السابق ص ١١٢ – ١٢٦

٥ . Deringil ١٩٨٨ : ١٢

٦ . Robinson and Gallagher, Africa and the Victorians, ١٩٨١، ص ٧٨

٧ . المرجع السابق

٨ . المرجع السابق ص ٤٧٥

٩ . Hopkins ١٩٨٦ : ٣٨٣ – ٣٨٤

١٠ . Scholch ١٩٧٦ : ٧٧٣– ٧٨٥

١١ . Galbraith and Marsot ١٩٧٨: ٤٧١ – ٤٨٨

١٢ . Skocpol, States and Social Revolutions ص ١٦٥ – ١٨٥

١٣ . بخصوص المراحل المبكرة للوطنية ، انظر Hobsbawm, Nations and Nationalism ١٩٩٠، فصل ١ ، ٢

١٤ . انظر خاصة Esherick, Boxer Uprising

١٥ . Walton, Reluctant Rebels, ١٩٨٤، ص ٣٧

١٦ . التحليل التالى يعتمد على الدراسات الآتية: Keddie, Roots of Revolution, ١٩٨١; Abrahamian, Iran, ١٩٨٢; Fischer, Iran, ١٩٨٠; Bakhash, Reign of Ayatollahs, ١٩٨٨; Arjomand, Iran, ١٩٨٨; Pasa, Iranian Revolution, ١٩٨٩; Green ed., Revolution, "Countermobilization in the Iranian Revolution," in Goldstone, and Akhavi, Shi'ism, Corporatism and Rentierism the Iranian Revolution," in ١٩٨٦; Cole. ed., Comparing Muslim Societies, ١٩٩٢

١٧ . Gasiorowski, U.S. Foreign Policy and the Shah, ١٩٩١

١٨ . Goldstone, Revolution and Rebellion, ص ٤٧٣ – ٤٧٤

١٩ . Parsa, Iranian Revolution,

ببليوجرافيا

١- أعمال غير منشورة
أولا – أرشيفات

١- دار الوثائق القومية

(أ) سجلات

الدائرة البلدية (القاهرة)

ديوان الأحكام

ديوان المدارس

ديوان الويركو .

نظارة الداخلية

وارد أقاليم

وارد ضبطيات

(ب) محافظ

أبحاث

الوثائق المصرية

جمال الدين الأفغانى

ديوان الأحكام

ضبطيات مصر

محافظ الثورة العرابية

محفوظات مجلس الوزراء

مكاتبات أفرنجى

مكاتبات عربى

نظارة الداخلية

(ج) بطاقات

بطاقات الدار

٢ – ملفات وزارة المالية ، القاهرة (دار المحفوظات) ملفات المستخدمين

٢ – United Kingdom. Public Record Office, Kew Gardens, England abbr. PRO

a- Foreign Offi (abbr. FO) Series 78, 141, 407

b- House of Commons Accounts and Papers, ZHC1

ثانيا: مخطوطات

أنون " **سفينة بها مكاتبات لرئاسة الثورة العرابية** " القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تيمور ، مخطوط ٥٠٠

أنون " **التربية وما يترتب عليها من تقدم الشعوب** " القاهرة ، دار الكتب المصرية ، اجتماع مخطوط ١٣٠

اسكندر ابقريوس ارماني " **الآثار المصرية والمناقب الخديوية** " ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تاريخ طلعت مخطوطة ١٨٣٢

السيد جمال الدين أسد أبادي " الأفغاني " إسناد السيد جمال الدين" ، طهران ، Majlis Library (On microfilm, University of California, Los Angeles, Research Library)

محمد عقيل بن محمد كاشف البخاري " إرشاد الولد"دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مخطوط تيمور أخلاق ٣٥٦

———————— " **درر السلوك في من حكم مصر من النواب والملوك** " القاهرة ، دار الكتب المصرية ، مخطوط تاريخ ٤٠٧٧

أحمد الدمنهوري " **النفع الغزير في صلاح السلطان والوزير** " القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تيمور اجتماع مخطوط ٣٢

محمد أفندي فاني " **بقية المتمني في ترجمة فاني** " دار الكتب المصرية ، القاهرة ، تاريخ تيمور مخطوط ١١٢٦

شمس الدين محمد بن رمضان السعودي الحنفي " **اللؤلؤ المنثور في نصيحة ولاة الأمور** " القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تيمور اجتماع مخطوط ٣٤

محمد بن محمد العنابي جزائري " **السعي المحمود في تأليف العساكر والجنود** " القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تيمور اجتماع ، مخطوط ٢١٩

محمد بن أحمد التميمي " **ترجمة العلامة أحمد التميمي الخليلي ، مفتي مصر** " القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تاريخ تيمور ، مخطوط ١٠٩٦

محمد أنسي " **ترجمة أبو السعود أفندي** " القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تاريخ ٣ ق ، مخطوط ١٠٤٨

٢ – أعمال منشورة

أولا : دوريات معاصرة (مع ذكر مكان وتاريخ الإصدار الأول)

أبو نظارة زرقاء باريس ١٨٧٨ ؛ المحروسة الاسكندرية ١٨٨٠ ؛ روضة المدارس القاهرة ١٨٧٠ ؛ روضة الأخبار القاهرة ١٨٧٤ ؛ التنكيت والتبكيت الاسكندرية ١٨٨١ ؛ التجارة الاسكندرية ١٨٧٨ ؛ وادى النيل القاهرة ١٨٦٧ ؛ الوقائع المصرية ١٨٦٣ ؛ الوطن القاهرة ١٨٧٧

ثانيا : مطبوعات حكومية

Bourne, Kenneth, and D. Cameron Watt, eds. 1984, British Documents on Foreign Affairs, Part 1, Series B, 15 vols. Washington, D.C.: University Publications of America.

مصر ١٨٧٦ – ١٨٨٣ ، ديكريتات وتقريرات ٠الأجزاء من ١– ٤ ، بولاق : المطبعة الأميرية

فرنسا ١٩٣١ .

des Affairs E`trangeres. Documents diplomatiques francais (1871-1914). Series 1, vols, 3-4. Paris: Imprimerie Nationale

أمين سامى ١٩١٦ – ١٩٣٦ تقويم النيل ٣ أجزاء – القاهرة المطبعة الأميرية ودار الكتب المصرية ٠

ثالثا : كتب ومقالات ورسائل علمية

١ . باللغة العربية

ابراهيم عبده : ١٩٦٤ جريدة الأهرام : تاريخ وفن ، القاهرة ، مؤسسة سجل العرب

أبو الفتوح أحمد رضوان : ١٩٥٣ **تاريخ مطبعة بولاق** القاهرة ، المطبعة الأميرية

أديب اسحق : ١٨٨٦ الدرر تحرير جرجس ميخائيل ، الاسكندرية ، مطبعة جريدة المحروسة ٠

———— : ١٩٠٩ الدرر تحرير عونى أسحق ، بيروت ، المطبعة الأدبية

———— : ١٩٧٨ أديب اسحق : **الكتابات السياسية والاجتماعية** تحرير ناجى علوش ، بيروت ، دار الطليعة

أحمد تيمور : ١٩٦٧ **أعلام الفكر الإسلامى فى العصر الحديث** القاهرة ، لجنة نشر المؤلفات التيمورية ٠

أحمد عزت عبد الكريم : ١٩٣٨ **تاريخ التعليم فى عصر محمد على** ، القاهرة ، النهضة المصرية

———— : ١٩٤٥ **تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ – ١٨٨٢** جزءان ، القاهرة ، مطبعة النصر

أحمد عرابى : ١٩٨٢ **تقرير عن الأحداث التى وقعت بمصر** تحرير وترجمة – Trevor LeGassick القاهرة ، مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة

أحمد فارس الشدياق : ١٢٨٨ – ١٢٩٨ **كنز الرغائب فى منتخبات الجوائب** ، ٧ أجزاء ، اسطنبول ، مطبعة الجوائب

اسماعيل سرهنك : ١٩٦٥ – ١٨٨٩ **حقائق الأخبار عن دول البحار** جزءان ، بولاق ، المطبعة الأميرية

الياس ذكورة : ١٩٧٨ مرآة العصر ٣ أجزاء ، القاهرة ، المطبعة العمومية

خليل صابات : ١٩٦٦ **تاريخ الطباعة فى الشرق العربى القاهرة** ، دار المعارف

خليل غانم : ١٨٧٩ **الاقتصاد السياسى أو فن تدبير المنزل الاسكندرية** ، مطبعة جريدة مصر

رفاعة الطهطاوى : ١٨٧٢ / ١٢٨٨ **تكميل الكلام على ولاية الجزاير** "روضة المدارس " ٢ ، رقم ٢٤ : ١٢ – ١٤

———— : ١٩٧٣ – ١٩٧٨ **الأعمال الكاملة** تحرير محمد عمارة ، ٤ أجزاء ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر

رفعت السعيد : ١٩٦٧ **الأساس الاجتماعى للثورة العرابية** ، القاهرة ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر

رمزى ميخائيل جيد : ١٩٨٥ **تطور الخبر فى الصحافة المصرية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب**

زين العابدين نجم : ١٩٨٧ **بورسعيد : تاريخها وتطورها منذ نشأتها فى ١٨٥٩ حتى عام ١٨٨٢** القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب

سالم عنحورى : ١٨٨٥ **سهر هاروت دمشق** ، المطبعة الحنفية

سليم النقاش : ١٨٨٤ مصر للمصريين الأجزاء من ٤–٩ ، الاسكندرية ، مطبعة جريدة المحروسة

سمير محمد طه : ١٩٨٦ **أحمد عرابى ودوره فى الحياة السياسية المصرية القاهرة** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب

صلاح أحمد هريدى : **الحرف والصناعات فى عهد محمد على** القاهرة ١٩٨٥

طلعت عيسى : ١٩٥٩ **سان سيمون** القاهرة ، دار المعارف

عبد الرحمن الجبرتى : ١٨٧٩ – ١٨٨٠ : **عجائب الآثار فى التراجم والأخبار** ، ٤ أجزاء ، بولاق ، المطبعة الأميرية الكبرى

عبد الرحمن الرافعى : ١٩٣٩ الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية

———— : ١٩٨٢ **عصر اسماعيل** جزءان ، القاهرة ، دار المعارف

عبد الرحيم عبد الرحيم : ١٩٨٢ **المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى** ، تونس ، Revue d'histoire maghrebine

عبد الله النديم : ١٩٥٦ **المذكرات السياسية لعبدالله النديم** تحرير محمد أحمد خلف الله ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية

عبد المنعم الجميعى : ١٩٨٠ **عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية** ، القاهرة ، مطبعة الجبلاوى

———— : ١٩٨٢ (تحرير) الثورة العرابية فى ضوء الوثائق المصرية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

عراقى يوسف محمد : ١٩٨٥ : **الوجود العثمانى المملوكى فى مصر (فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر)** ، القاهرة ، دار المعارف

على الزين : **فصول من تاريخ الشيعة فى لبنان** ، **بيروت** ، دار الكلمة

على باشا مبارك : ١٣٠٤-١٣٠٦ /١٨٨٦-١٨٨٩ : **الخطط التوفيقية الجديدة** ، ٢٠ جزءا ، بولاق ، المطبعة الأميرية الكبرى

على بركات : ١٩٧٧ : تطور الملكية الزراعية الكبيرة فى مصر ١٨١٣ – ١٩١٤ ، وآثارها على الحركة السياسية ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة

على رمضان : **الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر اسماعيل** ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٧٧

عماد صلح : ١٩٨٧ : **أحمد فارس الشدياق : أثره وعصره** ، طبعة ثانية منقحة ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

لطيفة محمد سالم : ١٩٨١ : **القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية** ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب

ليلى عبد اللطيف أحمد : ١٩٨٠ : دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى ، القاهرة ، مطبعة الخانجى

محمد عبده : ١٩٧٢ – ١٩٧٤ : **الأعمال الكاملة** ، تحرير محمد العمارة ، ٦ أجزاء ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر

محمد محمود السروجى : **الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر** ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٧

محمصانى : ١٩٦١ : فلسفة التشريع فى الإسلام ، The Philosophy of Jurisprudenve in Islam ترجمة فرحات زيادة Leiden: E. J. Brill

محمود فهمى : ١٩٧٦ : **مذكرات** ، القاهرة ، الشناوى

ميخائيل شاروبيم : ١٨٩٨ – ١٩٠٠ : **الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث** ، ٤ أجزاء ، بولاق ، المطبعة الكبرى الأميرية

نامق كمال : ١٨٩٧ : **بسليل الدين هارزمشاه** ، تحرير Rodoslu Salih Cemal ، القاهرة ، مطبعة قانون أساسى

٢. باللغات الأجنبية

Abercrombie, Nicholas, Stephen Hill, and Bryan Turner. 1980. *The Document Ideology Thesis.* London: Goerge Allen and Unwin.

Abrahamian, Ervard. "The Crowd in the Persian Revolution." *Iranian Studies 2 (1969)* : 128-50

Abrahanian, Ervard. 1982. *Iran Between Two Revolutions.* Princeton: Princeton University Press.

Afshar, Iraj, and Asghar Mahdavi, eds. 1963. Majmu'ih-'I *asnad va madarik-I* chap nashudih dar barih '-I *Sayyed Jamalu'd-Din mashhur bih "Afghani."* Tehran University Press.

Akhavi, Shahrough. 1992. "Shi'ism, Corporatism and Rentierism in the Iranian Revolution." In Comparing Muslim Societies, ed.Juan R I Cole. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Algar, Hamid. 1973. Mirza Malkom Khan. Berkely and Los Angeles: University of California Press.

Amanat, Abbas. 1989. Resurecction and Renewal: The Making of the Babi *Movement in Iran,* 1844-1850. Ithaca, N.Y.:Cornell University Press.

Anderson, Benedict. 1983. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism.* London: Verso.

Arjomand, Said Amir. 1988. The *Turban for the Crown.* Oxford: Oxford University Press.

Awad, M.F. 1987. "Le mode`le europeen: l'e`volution urbain de 1807-1958" *Revue de l'occident musulman et de la me`diterrane`*e46, no. 4 : 93-109.

Baer, Gabriel. 1962. A *History of Landownership in Modern Egypt,* 1800-1950. London: Oxford University Press.

.... 1964. *Egyptian Guilds in Modern Times.* Jerusalim Oriental Society.

.... 1969. Studies in the Social History of Modern Egypt. Chicago: University of Chicago Press.

.... 1982. Fellah and Townsman in the Middle East: *Studies in Social History.* London: Frank Cass.

Bakkash,Shaul. 1978. *Iran: Monarchy, Bureaucracy and Reform under the Qajars:1858-1896.* London: Ithaca Press.

.... 1988. *Reign of the Ayatollahs*. Rev. ed. New York: basic Books.

Bayat,Mangol. 1982. Mysticism and Dissent: *Socioreligious Thought in Qajar Iran*. Syracuse: Syracuse University Press.

Becke,Marvin B.1988.*Civility and Society in Western Europe*, 1300-1600. Bloomington: India University Press.

Behrens-Abouseif,Doris. 1985. *Azbakiyyah and its Environs from Azbak to Isma'il, 1476-1879.* Cairo: IFAO.

Blunt, Wilfrid Scawen. 1922. *Secret History of the English Occupation of Egypt: Being a Personal Narrative of Events.* New York: Alfred A. Knopf.

Braude, Benjamin, and Bernard Lewis, eds. 1982. Christians and Jews in the Ottoman.

Empire: The Functioning of a Plural Society. 2 vols. London: Holmes &Meier.

Brown, Nathan J. 1990. *Peasant Politics in Modern Egypt: The Struggle against the State. New Haven*: Yale University Press.

Browne, E.G. 1926. A Year amongest the Persians. Cambridge: Cambridge University Press.

Brym, Robert J.1980. *Intellectuals and Politics.* London: George Allen and Unwin.

Cannon, Byron.1988. *Politics of Law and the Courts in Nineteenth-Century* Egypt. Salt Lake City: University of Utah Press.

Censer, Jack Richard. 1967. Prelude to Power: The Persian Radical Press, 1789-1791. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Chamberlain, M.E. 1977 "The Alexandria Massacre of 11 June 1882 and the British Occupation of Egtpt." *Middle Eastern Studies* 13, no. 1 : 14-39.

Chartier, Roger. 1987. *The Uses of Ptint in Early Modern France.* Trans. Lyda G. Cochrane.. Princeton: Princeton University Press.

.... 1988. Cultural History: *Between Practices and Representations.* Cambridge: Polity Press.

Cole, Juan R.I. 1980. "Rifa'a al-Tahtawi and the Revival of Ptactical Philosophy." *The Muslim World 70, no. 1 : 29-46.*

.... 1988. *Roots of North Indian Shi'ism in Iran and Iraq: Religion and State in Awadh, 1722-1859.* Berekly and Los Angeles: University of California Press.

.... 1989. "Of Crowds and Empires: Afro-Asian Riots and European Expansion, 1857-1882. *"Comparative Studies in Society and History 31, no. 1 : 106-33.*

............., Forthcoming. "Orientalsm and the Limits of Discourse: British Imperialism and Censorship in viceregal Egypt." *In The Man on the Spot,* ed. Roger Long.

............., Ed. 1992. *Comparing Muslim Societies.* Ann Arbor:University of Micgigan Press.

Cole, Juan R.I. and Moogan Momen. 1986. "Mafia, Mob and Shiism in Iraq: The Rebellion of Ottoman Karbala, 1824-1843." *Past and Present* 112 : 112-43.

Colvin, Sir Auckland. 1906. The *Making of Modern Egypt. New York:* E.P. Dutton.

Commins, David. 1988. "Abd al Qadir al-Jaza'iri and Islamic Reform." The Muslim World 78, no. 2 : 121-31.

Corbin, Henri. 1971-72. *En Islam iranien.* 4 vols. Paris: Galimard.

Crecelius, Daniel. 1981. *The Roots of Modern Egypt: A Study of the Regimes of Ali Bey al-Kabir* and Muhammad Abu al-Dhahab, 1760-1775. Minneapolis: Bibliotheca Islamica.

Cressey, David. 1980. *Literacy and the Social Order: Reading and Writing in Tudor and Stuart England.* Cambridge University Press.

Crossick, Geoffrey. and Heinz-Gerhard Haupt, eds. 1984. *Shopkeepers and Master Artisns in Nineteenth-Century Europe.* London: Methuen.

Cuno, Kenneth M. 1980. "The Origins of Private Ownership of Land in Egypt: A Reappraisal." *International Journal of Middle East Studies* 12, no. 3 : 245-75.

.... 1985. "Landholding, Society and Economy in Rural Egypt, 1740-1850 : A Case Study of al-daqahliyyah Povince." Ph.D.diss. University of California, Los Angeles.

.... 1988. "Commercial Relations between Town and Village in Eighteenth and Early Twentieth-Century Egypt." Annales Islamologiques 24 : 111-35.

Darnton, Robert. 1982. *The Literary Underground of the Old Regime.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

.... 1985. The *Great Cat Massacre. New York:* Vintage.

.... and Daniel Roche, eds. 1989 Revolution in *Print: The Press in France, 1775-1800. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.*

Davies, James C. 1969. "The J-Curve of Rising and Declining Satisfactions as a cause of Some Great Revolutions and a Contained Rebellion." *In Violence in America: Historical and Comparative Perspectives*, ed. Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr. Washington, D.C.: National Commissionon the Causes and Prevention of Violence.

Davis, Natalie Zemon. 1975. *Society and Culture in Early Modern France*. Stanford, Calif.: Stanford University Press.

Delanoue, Gilbert. 1982. *Moralistes et politiques musulmans dans l' e`gypte* du XIXe sie`cle (1798-1882). 2 vols. Cairo: Institut Francais d'Arche`ologie Orientale.

Deringil, Selim. 1988. "The Ottoman Response to the Egyptian Crisis of 1881-82" *Middle Eastern Studies* 24, no. 1 : 4-24.

Dori,L. 1956. "Esquisse historique du Port-Said apre`s l'inauguration du Canal (1869-1900)." Cahiers d'Histoire E`gyptienne 8, no. 1 : 1-46.

Duff Gordon, Lady. 1969. *Letters from Egypt* (1862-1869). Ed.Gordon Waterfield. New York: Frederick A. Praeger.

Eccel, A. Chris. 1984. Egypt, Islam nd Social Change: al-Azhar in Conflict and Accomodation. Berlin: K. Schwarz.

Eco, Umberto. 1979. The Role of the Reader. Bloomngton: Indiana University Press.

Eisenstein, Elizabeth L. 1985. The Printing Press as an Agent of Change. 2 vols. In one. Cambridge: Cambridge University Press.

.... 1986. "On Revolution and the Printed Word." In Revolution in History,ed. Roy Porter and Mikulas Teich. Cambridge: Cambridge University Press.

Eley, Geoff. 1981. "Nationalism and Social History." Social History 6 : 83-107.

Esherick, Joseph W. 1987. The Origin of the Boxer Uprising. Berkeley and Los Angles: University of California Press.

Farman, Elbert. 1908. Egypt and its Betrayal..New York: Grafton Press.

Findley, Carter Vaughn. 1980. Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1789-1922. Princeton: Princeton University Press.

.... 1989. Ottoman Civil Officialdom: A Social History. Princeton: Princeton University Press.

Fischer, Michael. 1980. Iran: From Religious Dispute to Revolution. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Fleischer, Cornell. 1983. "Royal Authority, Dynastic Cyclism, and Ibn Khaldun-ism' in Sixteenth-Century Ottoman Letters." Journal of Asian and African Studies 18, nos. 3-4 : 198-220.

.... 1986. Bureacrat and Intellectual in the Ottoman Empire: The Historian Mustafa Ali (1541-1600). Princeton University Press.

Foucault, Michel. 1979. Discipline and Punish. Trans. Alan Sheridan. New York: Vintage.

.... 1980. Power Knowledge. New York: Pantheon.

Galbraith, John. And Afaf Lutfi al-Sayyed Marsot. 1978. "The British Occupation of Egypt: Another View." International Journal of Middle East Studies 9, no. 4 : 471-88.

Gasiorowski, Mark. 1991. U.S. Foreign Policy and the Shah: Building a Client State in Iran.Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.

Geertz, Clifford. 1973. The Interpretations of Cultures. New York: Basic Books.

Gendzier, Irene. 1966. The Practical Visions of Ya'qub Sanu'. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Gerber, Haim. 1976. "Guilds in Seventeenth-Century Anatolian Bursa." Asian and African Studies 11 : 59-86.

.... 1987. The Social Origins of the Modern Midlle East. Boulder, Colo.: Lynne Riener.

.... 1988. Islam, Guerrilla War, and Revolution. Boulder, Colo.: Lynne Riener.

Giddens, Anthony. 1983. A Contemporary Critique of Historical Materialism: vol. 1, Power, Property and the State. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Gide, Charls, and Charls Rist. 1948. A History of Economic Doctrines from the time of the Physiocrats to the Present Day. Trans. Richards. Boston: D.C. Health.

Gleick, James. 1987. Chaos: Making a New Science. New York: Viking.

Goldberg, Ellis. Tinker, Tailor, Textile Worker: Class and Politics in Egypt, 1930-1952. Berkeley: University of California Press. 1986.

Goody, Jack.1986. The Logic of Writing and the Organization of Society. Cambridge: Cambridge University Press.

Gouldner, Alvin. 1979. The Future of Intellectuals and the Rise of the New Class. New York: Seabury Press.

Graff, Harvey. 1987a. The Labyrinth of Literacy: Reflections on Literacy Past and Present. London: Falmer Press.

.... 1987b. The Legacies of Literacy. Bloomington: Indiana University Press.

Gramsci, Antonio. 1971. The Prison Notebooks: Selections. Trans. And ed. Quentin Hoare and Geoffery Nowell Smith. New York: International Publishers.

Gran, Peter. 1979. Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760-1840. Austin: University of Texas Press.

Green, Jerrold.1986. "Countermobilization in the Iranian Revolution." In Revolutions: Theoritical, Comparative, and Historical Studies, ed. Jack Goldstone. San Diego: Harcourt Brace Jovanovich.

Gumperz, John. 1982. Discource Strategies. Cambridge: Cambridge University Press.

Gurr, Ted Robert. 1970. Why Men Rebell. Princeton: Princeton University Pess.

Habermas, Jurgen. 1979. Communication and the Evolution of Society. Trans. Thomas McCarthy. Boston: Beacon Press.

.... 1989. The Structural Transformation of the Public Sphere. Trans. Thomas Burger (with Frederick Lawrence).Cambridge, Mass.: MIT Press.

Hanna, Nelly. 1983. An Urban History of Bulaq in the Mamluk and Ottoman Periods. Cairo: Institut Francais d'Arche`ologie Orientale.

Hanna, Sami. 1972. "The Saint-Simonians and the Application of State Socialism in Egypt." In Medieval and Middle Eastern Studies in Honor of A.S. Atya, ed. S.A. Hanna. Leiden: E.J. Brill.

Heyd, Uriel. 1973. Studies in Old Ottoman Criminal Law. Ed. Me`nage. Oxford; Clarendon Press.

Heyworth-Dunne, James. 1983. An introduction to the History of Education in Modern Egypt. London: Luzac.

Hobsbawm, Eric. 1965. Primitive Rebels: Studies in Archaic Forms of Social Movement in the Nineteenth and Twentieth Centuries. New York: Norton.

.... 1969. Bandits. New York: Delacorte.

.... 1986. "Revolution." In Revolution in History. Ed. Roy Porter and Mikulas Teich. Cambridge: Cambridge University Press.

.... 1990. Nations and Nationalism since 1780 : Programme, Myth, Reality. Cambridge: Cambridge University Press.

Holt. Ed. 1968. Political and Social Change in Modern Egypt. London: Oxford University Press.

Holton, Robert. 1978. "The Crowd in History: Some Problems of Theory and Method." Social History. 3 : 219-33.

Hopkins. 1986. "The Victorians and Africa: a Recosideration of the Occupation of Egypt, 19882." Journal of African History 27 : 373-74.

Hourani, Albert. 1968. "Ottoman Reform and the Politics of the Notables." In Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century, ed. Polk and Chambers. Chicago: Chicago Universty Press.

.... 1970. Arabic Thought in the Liberal Age. London: Oxford University Press.

.... 1990. A History of the Arab People. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Hroch, Miroslav. 1985. Social Preconditions of Nationl Revival in Europe: A Comparative Analysis of the Social Compositionof Patriatric Groups among the Smaller European Nations. Trans. Ben Fowkes. Cambridge: Cambridge University Press.

Hunter, Robert. 1983. "The Making of a Notable Politician: Muhammad Sultan Pasha(1825-1884)." International Journal of Middle East Studies 15 : 537-44.

.... 1984. Egypt Under the Khedives, 1805-1879: From Household Government to Bureauracy. Pittsberg: Pittsberg University Press.

Ilbert, 1987. L'exclusion du vision: pouvoirs et relations communautaires, 1870-1990" Revue de l'occident musulman et de la mediterrane`e 46, no. 4:177-86.

Inalcik, halil. 1969. "Suleiman the Lawgiver and Ottoman Law." Archivum Ottomanicum 1:105-39.

.... 1973. The Ottoman Empire: The Classical Age 1300-1600.Trans. Norman Itzkowitz and Colin Imber. London: Weidenfield and Nicolson.

Islamoglu-Inan, Huri, ed. 1987. The Ottoman Empire and the World Economy. Cambridge: cambridge University Press.

Issawi, Charles, ed. The Economic History of the Middle East, 1800-1914. Chicago: chicago University Press.

Jenkins, Craig. 1983. "Resource Mobilization Theory and the Study of Social Movements," Annual Review of Sociology 9:527-53.

Jong, Fred de. 1978. Turuq and Turuq-linked Institutions in Nineteenth-Century Egypt. Leiden: Brill.

............, "The Sufi Orders in Egypt During the 'Urabi Insurrection and the British Occupation (1882-1914)." Journal of the American Research Center in Egypt 21:131-39

Jong, Fred de/Peter Gran. 1982. "On Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760-1840." International Journal of Middle East Studies 14, no. 3:381-400.

Keddie, Nikki. 1972. Sayyed Jamal al-din al- Afghani: A Political Biography. Berkeley and Los Angeles: University of Califoria Press.

.... 1981. Roots of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran. New Haven: yale University Press.

Kedourie, Elie. 1954. "Ghanim, Khalil." Encyclopedia of Islam. 5 vols., suppl. Leiden: Brill.

.... 1966. 'Abduh and Afghani: An Essay on Religious Belief and Political Activism in Modern Islam. London: Frank Cass.

.... 1974. Arabic Political Memoirs and Other Studies. London Frank Cass.

Kenny, Lome. 1965. "The Khedive Isma'il's Dream of Civilization and Progress." The Muslim World ,oonos. 2-3: 142-55, 211-2.

.... 1966. "Al-Afghani on Types of Despotic Government." Journal of the American Oriental Society 83: 19-27.

Khoury, Philip. 1983. Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus 1860-1920. Cambridge: Cambridge University Press.

Kudret, Cevdet. 1977. Abdulhamit devrinde sansur. Istanbul: Milliyet Yayinlan.

Kudsi-Zadeh, Albert. 1971. "Islamic Reform in Egypt: Some Observations on the Role of al-Afghani." The Muslim World 16 no. 1: 1-12.

Kusel, Baron Samuel Selig de. 1915. An Englishman's Recollections of Egypt 1863-1887. London: John Lane.

Landau, Jacob. 1965. "Prolegomena to a Study of Secret Societies in Modern Egypt." Middle Eastern Studies 1, no. 2: 135-86.

Landes, David. 1958. Bankers and Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Lankshear, Colin (with Moira Lawler). 1987. Literacy, Schooling and Revolution. London: Falmer Press.

Lesson. 1979. Travelling Brothers: The Six Cencuries Road from Craft Fellowship to Trade Unionism. London: George Allen and Unwin.

Lockman, Zachary and Joel Beinin. 1987. Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882-1954. Princeton: Princeton University Press.

Lossef, Lev. 1984. On the Beneficence of Censorship: Aesopian Language in Modern Russian Literature. Trans. Jane Bobko. Munich: Verlag Otto Sagner.

McNeill, William. 1990. Population and Politics since 1750. Charlottesville: University Press of Virginia.

Mardin, Serif. 1962. The Genesis of Young Ottoman Thought: A Study in the Modernization of Turkish Political Ideas. Princeton: Princeton University Press.

Marker, Gary. 1985. Publishing, Printing and the Origins of Intellectual Life in Russa, 1700-1800. Princetn: Princeton University Press.

Masters, Bruce. 1988. The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East: Mercantalism and the Islamic Economy in Allepo. 1600-1750. New york: new York University Press.

Mayer, Thomas. 1988. The Changing Past: Egyptian Hitoriography of the Urabi Revolt, 1882-1883. Gainsville: University of Florida Press.

Mitchel, Timothy. 1988. Colonizing Egypt. Cambridge: Cambridge University Press.

Momen, Moojan. 1985. An Introduction to Shi'ism Islam: The History and Doctrines of Twelver Shi'ism. New Haven: Yale University Press.

............., Ed. 1981. The Babi and the Baha'I Religions, 1844-1944: Some Contemporary Western Accounts. Oxord: George Ronald.

Montesquieu, Charls. 1964. Qeuvres comple`tes. Paris: E`ditions du Seuil.

Moore, Barington, Gr, 1966. Social Origins of Dictotarship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World. Boston: Beacon Press.

Moore Barington. Injustice: The Social Bases of Obedience and Revolt. White Plains, N.Y. Sharpe, 1978.

Morris, Peter, ed. 1984. Africa, America and Central Asia: Formal and Informal Empire in the Nineteenth Century. Exter: University of Exter.

Moustapha, Fazil Pasha. 1897. Lettre addresse` au feu Sultan Abdul Aziz, 1866. Repr. Cairo: Typo-Lith A. Costgliola.

Mukherjee, Rudrangshu. Awadh in Revolt. Oxford: Oxford University Press.

Nelson, Joan. Access to Power: Politics and the Urban Poor in Developing Nations. Princeton: Princeton University Press.

Ninet, John. 1883. "Origins of the National Party in Egypt." The Nineteenth Centuey 13: 117-34.

Nubarian, Nubar. 1983. Memoires de Nubar Pasha. Ed. Ghali. Beirut: Librairie du Liban.

Ochsenwald, William. 1984. Religion, Society and the State in Arabia: The Hijaz under Ottoman Control, 1840-1908. Columbus: Ohio University Press.

Okyar, Osman, and Halil Inalcik, eds. 1980. Social and Economic History of Turkey (1071-1920). Anakara: Meteksan.

Owen, Edward Roger John. 1969. Cotton and the Egyptian Economy 1820-1914. Oxford: at the Clarendon Press.

.... 1972. "Egypt and Europe: from French Expedition to British Occupation." In Studies in the Theory of Imperialism, ed. Roger Owen and Bob Sutcliffe. London: Longman.

.... 1981. The Middle East in the World Economy 1800-1914. London: Methuen.

............., and Bob Sutcliffe, eds. 1972. Studies in the Theory of Imperialism. London: Longman.

Paige, Jeffery. 1975. Agrarian Revolution: Social Movements and Export Agriculture in the Underdeveloped World. New York: Free press.

Panzac, Daniel. 1982. "Ende`mies, epide`mies et population en Egypte au XIXe siecle," In groupe de Recherches et d'Etudes sur le Proche-Orient. L'Egypte au XIXe-siecle. Paris: CNRS.

Parsa, Misagh. 1989. Social Origins of the Iranian Revolution. New Brunswick: Rutgers University Press.

Patterson, Anabell. 1984. Censorship and Interpretaton: The Conditions of Writing and Reading in Early Modern England. Madison: University of Wisconsin Press.

Peters, Rudolph. 1987. "The Battered Dervishes of Bab Zuwayla: A Religious Riot in Eighteenth-Century Cairo." In Eighteenth-Century Renewal and Reform in Islam, ed. Nehemia Levtzion and John Voll. Syracuse: Syracuse University Press.

Phelps, William Richard Charls. 1978. "Political Journalism and the 'Urabi Revolt" Ph.D. diss., University of Michigan.

Politis, Athanase. 1929-30. L`Hellenisme et l`egypte moderne. 2 vols. Paris: Felix Alcan.

Polk, and Chambers, eds. 1968. Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century. Chicago: University of Chicago Press.

Porter, Roy, and Mikulas Teich, eds. 1986. Revolution in History. Cambridge: cambridge University Press.

Quataert, Donald. 1983. Social Disintegration and Popular Resistance in the Ottoman Empire, 1881-1908. New York: New York University Press.

Rambaud, Joseph. 1909. Histoire des doctrines `economiques. Paris: Librairie de la Societe du Recueil General de Lois des Arrets.

Raymond, Andre. 1972. "Les Grandes epidemies de peste au Caire aux XVIIIe et XVIIIe siecles." Bulletin des etudes orientales 25: 203-10..

.... 1973-74. Artisans et commercants au Caire au XVIIIe siecle. 2 Vols. Damascus: Institut Francais de Damas.

.... 1975. Deux leaders populaires au Caire a`la fin du XVIIIe et au debut du XIXe siecle." La Nouvelle Revue du Caire 1: 281-398.

.... 1984. The Great Arab Cities in the 16th-18th Centuries: An Introduction. New York: New York University Press.

.... 1985. Grandes villes arabes a l`epoque ottomane. Paris: Sinbad.

Reimer, Michael. 1988. "Colonial Bridgehead: Social and SpatialChange in Alexandria, 1850-1882." International Journal of Middle East Studies 20, no.4:531-53.

Rhone, Arthur. 1877. L'Egypte a petites journees; etudes et souvenirs...Le Kaire et ses environs. Paris: E. Leroux.

Richards, Alan. 1982. Egypt's Agricultural Development, 1800-1980: Technical and Social Change. Boulder, Colo.: Westview Press.

Robinson, Ronald. 1972. "Non-European Foundations of European Imperialism: Sketch for a Theory of Collaboration." In Studies in the Theory of Imperialism, ed. Roger Owen and Bob Sutcliffe. London: Longman.

............, And John Gallagher (with Alice Denny). 1981. Africa and the Victorians. 2d ed. London: Macmillan.

Rodinson, Maxim. 1973. Islam and Capitalism. New york: Pantheon.

Royle, Charles. 1886. The Egyptian Campaigns, 1882 to 1885-2 vols. London: Hurst and Blackett.

Rude, George. 1959. The Crowd in the French Revolution. Oxford University Press.

.... 1964. The crowd in History: A Study of Popular Disturbances in France and England, 1730-1848. New York: John Wiley and Sons.

.... 1980. Ideology and Popular Protest. New York: Pantheon.

Ruud, Charles. 1982. Fighting Words: Imperical Censorship and the Russian Press, 1804-1906. Toronto: University of Toronto Press.

Sabry, Muhammad. 1924. La genese de l'esprit national egyptien, 1863-1882. Paris: Association Linotypiste. 1933.

Safa'I, Ibrahim, ed 1349 s/1970. Asnad-I naw yaftih. Tehran: Chap-I Sharq.

Said, Edward. 1978. Orientalism. New York: Vitage Books.

Sayyid Marsot, Afaf Lutfi al-. 1968. "Modernization among the Rectors of al-Azhar, 1798-1879." In Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century, ed. William Polk and Richard Chambers. Chicago: University of Chicago Press.

.... 1984. Egypt in the Reign of Muhammad 'Ali. Cambridge: Cambridge University Press.

.... 1985. A Short History of Modern Egypt. Cambridge: Cambridge University Press.

Schacht, Joseph. 1966. An Introduction to Islamic Law. Oxford: Oxford University Press.

Scholch, Alexander. 1972. Egypt for the Egyptians! The Socio-political Crisis in Egypt, 1878-1882. London: Ithaca Press, 1981.

.... 1976. "The Men on the Spot and the English Occupation of Egypt in 1882." The Historical Journal 19, no. 2: 773-85.

Scott, James. 1985. Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance. New Haven: Yale University Press.

Sewell, Williams, Jr. 1980. Work and Revolution in France. Cambridge: Cambridge University Press.

.... 1985. "Ideologies and Social Revolutions: Reflections on the French Case." Journal of Modern History 52, no. 1: 57-85.

.... 1990. "Rethinking Labour History: Toward a Post-Materialist Rhetoric." Paper presented at the Center for Research on Social Organizations, University of Michigan, 22 March.

Shaw, Stanford and Ezel Kural Shaw. 1977. History of the Ottoman Empire and Modern Turkey. 2 vols. Cambridge: Cambridge University Press.

Shoshan, "Grain Riots and the Moral Economy in Egypt 1350-1517." Journal of Interdisciplinary History 10, no. 3 (1980): 459-78.

Skocpole, Theda. 1979. States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China. Cambridge: Cambridge University Press.

.... 1882. "Rentier State and Shi'a Islam in The Iranian Revolution." Theory and Society 11, no. 3: 265-83.

.... 1985. "Cultural Idioms and Political Ideologies in the Revolutionary Reconstructin of State Power: A Rejoinder to Sewell." Journal of Modern Hitory, 57, no. 1: 86-96.

Smith, Peter. 1987. The Babi and Baha'i Religions: From Messianic Shi'ism to a World Religion. Cambridge: Cambridge University Press.

.............., And Moogan Momen, eds. 1986. In Iran. Los Angeles: Kalimat Press.

Somers,- Margaret. And Walter Goldfrank. 1979. "The Limits of Agronomic Determinism: A Critique of Paige's Agrarian Revolution." Comparptive Studies in Society and History 21, no. 3: 443-58.

Stoler, Ann Laura. 1989. "Rethiking Colonial Categories: European Communities and the Boundaries of Rule." Comparative Studies in Society and History 31, no. 1: 134-61.

Stuart, Villiers. 1883. Egypt after the War. ٢vols. London: John Murray.

Szyliowicz, Joseph. 1973. Educatyon and Modernization in the Middle East. Ithaca: Cornell University Press.

Thompson, Edward. 1968. The Making of the English Working Class. Harmondsworth: Penguin.

Tignor, Robert. 1962. "Some Materials for the History of the 'Arabi Revolution. A Bibliographical Survey." Middle East Journal 16, no. 2: 239-48.

Tilly, Charles. 1978. From Mobilization to Revolution. Reading, Mss: Addison-Wesley.

.... 1984. Big Structures, Large Processes, Huge Comparisons. New York: Russell Sage Foundation.

.... 1986. The Contentious French. Cambridge, Mass: Harvard University Press.

..............., L. Tilly, and R. Tilly. 1975. The Rebellious Century: 1830-60. Cambridge, Mass: Harvard University Press.

Tolidano, Ehud. 1982. The Ottoman Slave Trade and its Suppression. Princeton: Princeton Unyversity Press.

.... 1990. State and Society in Mid-Nineteenth-Century Egypt. Cambridge: Cambridge University Press.

Tucker, Judith. 1985. Women in Nineteenth Century Egypt. Cambridge: Cambridge University Press.

Underdown, David. 1985. Revel, Riot and Rebellion: Populr Politics in England 1603-1660. Oxford: Clarendon Press.

Vatikiotis. 1985. The History of Egypt: ٣d ed. Baltimore: John Hopkins University Press.

Volait. 1987. "La communaute italienne et ses ediles." Revue de l'occident musulman et de la mediterranee 46, no. 4: 137-55.

Wallace, MacKenzie. 1883. Egypt and the Egyptian Question. London: Macmillan.

Walton, John. 1984. Reluctant Rebels: Comparative Studies of Revolution and Underdevelopment. New York: Columbia University Press.

Waltz. 1978a. "Asyut in the 1260s (1844-53)." Journal of the American Research Center in Egypt 15: 113-26.

.... 1978b. Egypt and bilad as-Sudan, 1700-1820. Cairo: Institut Francais d'Archeologie Oriantale.

Weber, Max. 1978. Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. Ed. Rothand Wittich. 2 vols. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Williams, Raymond. 1977. Marxism and Literature. Oxford: Oxford University Press.

.... 1984. The long Revolution. Harmondsworth: Penguin.

Wolf, Eric. 1973. Peasant Wars of the Twentieth Century. New York: Harper Torchbooks.

.... 1977. "Is the Peasantry a Class Category Separate from Bourgeois and Proletarian?" Fernand Braude Center Working Papers. Binghamton: State University of New York.

Zald, Mayer and John McCarthy, eds. 1979. The Dynamics of Social Movements: Resource Mobilization, Social Control, and Tactics. Cambridge, mass.: Winthrop Publishers.

.... 1987. Social Movements in an Organizational Society. New Brunswick: Transactions Books.

Zinke, Barham. 1873. Egypt of the Pharaohs and of the Khedive. 2d ed. London: Smith, Elder.

Zolondek, Leon. 1964. "Al-Rahtawi and Political Freedom." The Muslim World 54: 90-97.

المشروع القومى للترجمة

١ – اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت : أحمد درويش
٢ – الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣ – التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقى جلال
٤ – كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
٥ – ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
٦ – اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
٧ – العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكى
٨ – مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
٩ – التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
١٠ – خطاب الحكاية	جيرار جينيت	ت : محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١ – مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
١٢ – طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
١٣ – ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
١٤ – التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
١٥ – الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
١٦ – أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : بإشراف / أحمد عتمان
١٧ – مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
١٨ – الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
١٩ – الأعمال الشعرية الكاملة	جورج سفيريس	ت : نعيم عطية
٢٠ – قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت: يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
٢١ – خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العنانى
٢٢ – مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢٣ – تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
٢٤ – ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : بكر عباس
٢٥ – مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦ – دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
٢٧ – التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
٢٨ – رسالة فى التسامح	جون لوك	ت : منى أبو سنه
٢٩ – الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
٣٠ – الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣١ – مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه – كلود كاين	ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب
٣٢ – الانقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣ – التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣٤ – الرواية العربية	روجر آلن	ت : حصة إبراهيم المنيف
٣٥ – الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت

٣٦ – نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	ت : حياة جاسم محمد
٣٧ – واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	ت : جمال عبد الرحيم
٣٨ – نقد الحداثة	آلن تورين	ت : أنور مغيث
٣٩ – الإغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة كروان
٤٠ – قصائد حب	آن سكستون	ت : محمد عيد إبراهيم
٤١ – ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	ت : عاطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ماجد
٤٢ – عالم ماك	بنجامين باربر	ت : أحمد محمود
٤٣ – اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	ت : المهدى أخريف
٤٤ – بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	ت : مارلين تادرس
٤٥ – التراث المغدور	روبرت ج دنيا – جون ف أ فاين	ت : أحمد محمود
٤٦ – عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت : محمود السيد على
٤٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث (١)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨ – حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ت : ماهر جويجاتى
٤٩ – الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	ت : عبد الوهاب علوب
٥٠ – ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	ت : محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١ – مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى	ت : محمد أبو العطا
٥٢ – العلاج النفسى التدعيمى	بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل	ت : لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣ – الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	ت : مرسى سعد الدين
٥٤ – المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	ت : محسن مصيلحى
٥٥ – ما وراء العلم	جون بولكنجهوم	ت : على يوسف على
٥٦ – الأعمال الشعرية الكاملة (١)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود على مكى
٥٧ – الأعمال الشعرية الكاملة (٢)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى
٥٨ – مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمد أبو العطا
٥٩ – المحبرة	كارلوس مونييث	ت : السيد السيد سهيم
٦٠ – التصميم والشكل	جوهانز ايتين	ت : صبرى محمد عبد الغنى
٦١ – موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور – سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
٦٢ – لذّة النّص	رولان بارت	ت : محمد خير البقاعى .
٦٣ – تاريخ النقد الأدبى الحديث (٢)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤ – برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	ت : رمسيس عوض .
٦٥ – فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	ت : رمسيس عوض .
٦٦ – خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧ – مختارات	فرناندو بيسوا	ت : المهدى أخريف
٦٨ – نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
٦٩ – العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	ت : أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠ – ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجت	ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١ – السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	ت : حسين محمود

٧٢ – السياسى العجوز	ت . س . إليوت	ت . فؤاد مجلى
٧٣ – نقد استجابة القارئ	چين . ب . توميكنز	ت : حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤ – صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	ت : حسن بيومى
٧٥ – فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	ت : أحمد درويش
٧٦ – چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	ت : عبد المقصود عبد الكريم
٧٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث ج ٣	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨ – العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	ت : أحمد محمود ونورا أمين
٧٩ – شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	ت : سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠ – بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	ت : مكارم الغمرى
٨١ – الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	ت : محمد طارق الشرقاوى
٨٢ – مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	ت : محمود السيد على
٨٣ – مختارات	غوتفريد بن	ت : خالد المعالى
٨٤ – موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت : عبد الحميد شيحة
٨٥ – منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	ت : عبد الرازق بركات
٨٦ – طول الليل	جمال مير صادقى	ت : أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧ – نون والقلم	جلال آل أحمد	ت : ماجدة العنانى
٨٨ – الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩ – الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	ت : أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠ – وسم السيف (قصص)	نخبة من كُتاب أمريكا اللاتينية	ت : محمد إبراهيم مبروك
٩١ – المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت : محمد هناء عبد الفتاح
٩٢ – أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجل	ت : نادية جمال الدين
٩٣ – محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت : عبد الوهاب علوب
٩٤ – الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	ت : فوزية العشماوى
٩٥ – مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
٩٦ – ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	ت : إدوار الخراط
٩٧ – هوية فرنسا (مج ١)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
٩٨ – الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نماذج ومقالات	ت : أشرف الصباغ
٩٩ – تاريخ السينما العالمية	ديفيد روبنسون	ت : إبراهيم قنديل
١٠٠ – مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	ت : إبراهيم فتحى
١٠١ – النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	ت : رشيد بنحدو
١٠٢ – السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	ت : عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣ – قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت : محمد بنيس
١٠٤ – أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	ت : عبد الغفار مكاوى
١٠٥ – مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	ت : عبد العزيز شبيل
١٠٦ – الأدب الأندلسى	د. ماريا خيسوس روبييرامتى	ت : أشرف على دعدور
١٠٧ – صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة	ت : محمد عبد الله الجعيدى

١٠٨ – ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من النقاد	ت : محمود على مكى
١٠٩ – حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	ت . هاشم أحمد محمد
١١٠ – النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	ت : منى قطان
١١١ – المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢ – الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت : إكرام يوسف
١١٣ – راية التمرد	سادى پلانت	ت : أحمد حسان
١١٤ – مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	ت : نسيم مجلى
١١٥ – غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت : سمية رمضان
١١٦ – امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
١١٧ – المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨ – النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	ت : لميس النقاش
١١٩ – النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنبل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠ – الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت : نخبة من المترجمين
١٢١ – الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت : محمد الجندى ، وإيزابيل كمال
١٢٢–نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت : منيرة كروان
١٢٣–الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نيقل الكسندر وفنادولينا	ت: أنور محمد إبراهيم
١٢٤ – الفجر الكاذب	چون جراى	ت : أحمد فؤاد بلبع
١٢٥ – التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديڤى	ت : سمحه الخولى
١٢٦ – فعل القراءة	ڤولفانج إيسر	ت : عبد الوهاب علوب
١٢٧ – إرهاب	صفاء فتحى	ت : بشير السباعى
١٢٨ – الأدب المقارن	سوزان باسنيت	ت : أميرة حسن نويرة
١٢٩ – الرواية الاسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	ت : محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠ – الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	ت : شوقى جلال
١٣١ – مصر القديمة (التاريخ الاجتماعى)	مجموعة من المؤلفين	ت : لويس بقطر
١٣٢ – ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	ت : عبد الوهاب علوب
١٣٣ – الخوف من المرايا	طارق على	ت : طلعت الشايب
١٣٤ – تشريح حضارة	بارى ج . كيمب	ت : أحمد محمود
١٣٥ – المختار من نقد ت. س. إليوت (ثلاثة أجزاء)	ت. س. إليوت	ت : ماهر شفيق فريد
١٣٦ – فلاحو الباشا	كينيث كونو	ت : سحر توفيق
١٣٧ – مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية	جوزيف مارى مواريه	ت : كاميليا صبحى
١٣٨ – عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيڤلينا تارونى	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩ – پارسيڤال	ريشارد ڤاچنر	ت : مصطفى ماهر
١٤٠ – حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	ت : أمل الجبورى
١٤١ – اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	ت : نعيم عطية
١٤٢ – الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	ت : حسن بيومى
١٤٣ – قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديريك لايدار	ت : عدلى السمرى
١٤٤ – صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدونى	ت : سلامة محمد سليمان

١٤٥ – موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	ت : أحمد حسان
١٤٦ – الورقة الحمراء	ميجيل دى ليبس	ت : على عبد الرؤوف البمبى
١٤٧ – خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	ت : عبد الغفار مكاوى
١٤٨ – القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكى أندرسون إمبرت	ت : على إبراهيم على منوفى
١٤٩ – النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٥٠ – التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	ت: منيرة كروان
١٥١ – هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ١)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٢ – عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكُتاب	ت : محمد محمد الخطابى
١٥٣ – غرام الفراعنة	فيولين فانويك	ت : فاطمة عبد الله محمود
١٥٤ – مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	ت : خليل كلفت
١٥٥ – الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	ت : أحمد مرسى
١٥٦ – المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت فيرمو	ت : مى التلمسانى
١٥٧ – خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	ت : عبد العزيز بقوش
١٥٨ – هوية فرنسا (مج ٢ ، ج٢)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٩ – الإيديولوجية	ديفيد هوكس	ت : إبراهيم فتحى
١٦٠ – آلة الطبيعة	بول إيرليش	ت : حسين بيومى
١٦١ – من المسرح الإسبانى	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	ت : زيدان عبد الحليم زيدان
١٦٢ – تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسيوى	ت : صلاح عبد العزيز محجوب
١٦٣ – موسوعة علم الاجتماع ج ١	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
١٦٤ – شامپوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	ت : نبيل سعد
١٦٥ – حكايات الثعلب	أ . ن أفانا سيفا	ت : سهير المصادفة
١٦٦ – العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليفمان	ت : محمد محمود أبو غدير
١٦٧ – فى عالم طاغور	رابندرانات طاغور	ت : شكرى محمد عياد
١٦٨ – دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	ت : شكرى محمد عياد
١٦٩ – إبداعات أدبية	مجموعة من المبدعين	ت : شكرى محمد عياد
١٧٠ – الطريق	ميغيل دليبيس	ت : بسام ياسين رشيد
١٧١ – وضع حد	فرانك بيجو	ت : هدى حسين
١٧٢ – حجر الشمس	مختارات	ت : محمد محمد الخطابى
١٧٣ – معنى الجمال	ولتر ت . ستيس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤ – صناعة الثقافة السوداء	ايليس كاشمور	ت : أحمد محمود
١٧٥ – التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦ – نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	ت : جلال البنا
١٧٧ – أنطون تشيخوف	هنرى ترويا	ت : حصة إبراهيم منيف
١٧٨ – مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	ت : محمد حمدى إبراهيم
١٧٩ – حكايات أيسوب	أيسوب	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠ – قصة جاويد	إسماعيل فصيح	ت : سليم عبدالأمير حمدان
١٨١ – النقد الأدبى الأمريكى	فنسنت . ب . ليتش	ت : محمد يحيى

١٨٢ – العنف والنبوءة	و . ب . ييتس	ت : ياسين طه حافظ
١٨٣ – جان كوكتو على شاشة السينما	رينيه جيلسون	ت : فتحي العشري
١٨٤ – القاهرة .. حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	ت : دسوقي سعيد
١٨٥ – أسفار العهد القديم	توماس تومسن	ت : عبد الوهاب علوب
١٨٦ – معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل انوود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧ – الأرضة	بُزُرْج علوى	ت : علاء منصور
١٨٨ – موت الأدب	ألفين كرنان	ت : بدر الديب
١٨٩ – العمى والبصيرة	پول دى مان	ت : سعيد الغانمى
١٩٠ – محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	ت : محسن سيد فرجانى
١٩١ – الكلام رأسمال	الحاج أبو بكر إمام	ت : مصطفى حجازى السيد
١٩٢ – سياحتنامه إبراهيم بيك	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
١٩٣ – عامل المنجم	بيتر أبراهامز	ت : محمد عبد الواحد محمد
١٩٤ – مختارات من النقد الأنجلو – أمريكى	مجموعة من النقاد	ت : ماهر شفيق فريد
١٩٥ – شتاء ٨٤	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
١٩٦ – المهلة الأخيرة	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
١٩٧ – الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	ت : جلال السعيد الحفناوى
١٩٨ – الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	ت : إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩ – تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداوى	ت : جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠ – ضحايا التنمية	جيرمى سيبروك	ت : فخرى لبيب
٢٠١ – الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٢٠٢ – تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٤	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣ – الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	ت : جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤ – تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	ت : أحمد محمود هويدى
٢٠٥ – الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى – سفورزا	ت : أحمد مستجير
٢٠٦ – الهيولية تصنع علمًا جديدًا	جيمس جلايك	ت : على يوسف على
٢٠٧ – ليل إفريقى	رامون خوتاسندير	ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٠٨ – شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	ت : محمد أحمد صالح
٢٠٩ – السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	ت : أشرف الصباغ
٢١٠ – مثنويات حكيم سنائى	سنائى الغزنوى	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١ – فرديناند دوسوسير	جوناثان كلر	ت : محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢ – قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١٣ – مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر	ريمون فلاور	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢١٤ – قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	ت : محمد محمود محى الدين
٢١٥ – سياحت نامه إبراهيم بيك جـ٢	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
٢١٦ – جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	ت : أشرف الصباغ
٢١٧ – مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت	ت : نادية البنهاوى
٢١٨ – رايولا	خوليو كورتازار	ت : على إبراهيم على منوفى

٢١٩ - بقايا اليوم	كازو ايشجورو	ت : طلعت الشايب
٢٢٠ - الهيولية فى الكون	بارى باركر	ت : على يوسف على
٢٢١ - شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	ت : رفعت سلام
٢٢٢ - فرانز كافكا	رونالد جراى	ت : نسيم مجلى
٢٢٣ - العلم فى مجتمع حر	بول فيرابنر	ت : السيد محمد نفادى
٢٢٤ - دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	ت : منى عبد الظاهر إبراهيم السيد
٢٢٥ - حكاية غريق	جابرييل جارثيا ماركث	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٦ - أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	ت : طاهر محمد على البربرى
٢٢٧ - المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	موسى ماردنيا ديف بوركى	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٨ - علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	ت : مارى تيريز عبد المسيح وخالد حسن
٢٢٩ - مأزق البطل الوحيد	نورمان كيمان	ت : أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠ - عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١ - الدرافيل	خايمى سالوم بيدال	ت : جمال أحمد عبد الرحمن
٢٣٢ - مابعد المعلومات	توم ستينر	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣ - فكرة الاضمحلال	أرثر هيرمان	ت : طلعت الشايب
٢٣٤ - الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	ت : فؤاد محمد عكود
٢٣٥ - ديوان شمس تبريزى ج١	جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦ - الولاية	ميشيل تود	ت : أحمد الطيب
٢٣٧ - مصر أرض الوادى	روبين فيدين	ت : عنايات حسين طلعت
٢٣٨ - العولمة والتحرير	الانكتاد	ت : ياسر محمد جاد الله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩ - العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلارافر - رابوخ	ت : نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠ - الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كامى حافظ	ت : صلاح عبد العزيز محمود
٢٤١ - فى انتظار البرابرة	ك. م كويتز	ت : ابتسام عبد الله سعيد
٢٤٢ - سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	ت : صبرى محمد حسن عبد النبى
٢٤٣ - تاريخ إسبانيا الإسلامية جـ١	ليفى بروفنسال	ت : مجموعة من المترجمين
٢٤٤ - الغليان	لاورا إسكيبيل	ت : نادية جمال الدين محمد
٢٤٥ - نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس	ت : توفيق على منصور
٢٤٦ - قصص مختارة	جابرييل جرثيا ماركث	ت : على إبراهيم على منوفى
٢٤٧ - الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	وولتر أرمبرست	ت : محمد الشرقاوى
٢٤٨ - حقول عدن الخضراء	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٢٤٩ - لغة التمزق	دراجو شتامبوك	ت : رفعت سلام
٢٥٠ - علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ت : ماجدة أباظة
٢٥١ - موسوعة علم الاجتماع ج ٢	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
٢٥٢ - رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	ت : على بدران
٢٥٣ - تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوفا	ت : حسن بيومى
٢٥٤ - الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥ - أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام

٢٥٦ – ديكارت	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧ – تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	ت : محمود سيد أحمد
٢٥٨ – الغجر	سير أنجوس فريزر	ت : عُبادة كُحيلة
٢٥٩ – مختارات من الشعر الأرمنى	نخبة	ت : ڤاروچان كازانچيان
٢٦٠ – موسوعة علم الاجتماع ج٣	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
٢٦١ – رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢ – مدينة المعجزات	إدوارد مندوثا	ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٦٣ – الكشف عن حافة الزمن	چون جريبن	ت : على يوسف على
٢٦٤ – إبداعات شعرية مترجمة	هوراس / شلى	ت : لويس عوض
٢٦٥ – روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصموئيل جونسون	ت : لويس عوض
٢٦٦ – مدير المدرسة	جلال آل أحمد	ت : عادل عبد المنعم سويلم
٢٦٧ – فن الرواية	ميلان كونديرا	ت : بدر الدين عرودكى
٢٦٨ – ديوان شمس تبريزى ج٢	جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩ – وسط الجزيرة العربية وشرقها ج١	وليم چيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧٠ – وسط الجزيرة العربية وشرقها ج٢	وليم چيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧١ – الحضارة الغربية	توماس سى . باترسون	ت : شوقى جلال
٢٧٢ – الأديرة الأثرية فى مصر	س. س. والترز	ت : إبراهيم سلامة
٢٧٣ – الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط	جوان آر. لوك	ت : عنان الشهاوى

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٨٦٢٩ / ٢٠٠١

المجلس الأعلى للثقافة

Colonialism and Revolution in the Middle East

Social and Cultural Origins of Egypt's Urabi Movement

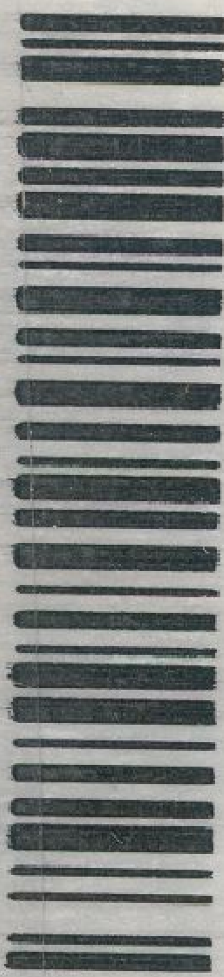
Juan R. I. Cole

لقد أخرجت المطابع المصرية والمطابع الأجنبية الكثير من الدراسات المتخصصة والكتب العامة عن الثورة العرابية فى مصر (١٨٨١ - ١٨٨٢) سواء من وجهة نظر وطنية فى تمجيد البطولة ، أو من وجهة نظر سياسية فى البحث عن الصراع بين المصريين والأتراك الشراكسة ، أو من وجهة نظر اجتماعية اقتصادية فى الصراع بين الفلاحين وطبقة الملاك الحكام .

إن هذا الكتاب يبحث عن الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر ، والذين تعاطفوا معها ، والذين أيدوها ، والذين عارضوها ، واقتضى ذلك من المؤلف دراسة المؤسسات السياسية والثقافية لنظام الحكم السياسى والاجتماعى لمصر تحت الإدارة العثمانية المباشرة ليتبين المسار الذى اتخذه التغير الاقتصادى والديموجرافى ونمو سلطة الدولة الذى أوجد مصالح جديدة لكل من سكان الريف وطوائف المدن والإنتليجنسيا ، وهذه " القوى " الثلاث تمثل - فى نظر المؤلف - " فئات " وليس " طبقات " لاعتقاده بأن كلا منها يفتقد العلاقات الحقيقية لوسائل الإنتاج بالمعنى الاصطلاحى .

إن هذا الكتاب يحمل وجهة نظر مختلفة - إلى حد كبير - عن الكتابات الخاصة بالثورة العرابية ، مدعمًا بحشد هائل من التفاصيل الموثقة التى لم تلق اهتمامًا من أصحاب الكتابات السابقة ، وبقدرة من المؤلف على توظيف التفاصيل الهامشية وتحويلها إلى معلومات ذات مغزى ، وصناعة صغيرة محكمة من المعلومات متداخلة بحيل من الجدل النظرى ، وبقدرة ملحوظة على عدم الإغراق فى التاريخ العام على حساب فكرة الكتاب الأساسية ، ومن هنا تأتى أهمية ترجمة هذا الكتاب وأهمية قراءته من جانب المتخصصين .

عاصم الدسوقي



Bibliotheca Alexandrina
0481899

